زعم الذين [illegible] [illegible] ذليل
فاجبتهم ان الغريب [illegible] حيث [illegible] الركاب جليل

للعلامة شمس الدين
محمد بن يوسف الدمشقي
الحنفي الملقب بالضفدع

كم تظهر الحسن البديع وتدعي
وبياضه وجه كان في النواظر مظلم
هل يقتضي تصديق الدعوى كان في وجهه
بالدفن كذبه السواد الاعظم

من يصطبر [illegible]
ومن يخطب العليا [illegible]
ومن لم يذل النفس [illegible]
يعش [illegible]

[illegible] الشارح مختصراً
في ص ٢٨٧ في بغية الوعاة واسم ص ٤٢١ و ٢٩٤
ايضاح كشف الظنون ص ٥٤٣ و ص ١٥٤٥ ج ٢

[illegible]
[illegible]

للصفدي
[illegible] زماني
ودنت من [illegible]
[illegible] خصم
لانه قاتلي بعينه

[illegible]

شرح اللباب للسيد

عبد الله بن محمد الحسيني

جزاه الله المغفرة وعفا عنه بفضله ورحمته وفرغ من تاليفه في جمادي الاول سنة خمس وثلثين وسبعمائة

ام

اخرج البيهقي في شعب الايمان عن شعبة قال اذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على راسه مخلاة ليس فيها شعير وقد نظم بعضهم هذا الاثر فقال

مثل الطالب الحديث ولا يعرف نحوا ولا له الات
كحمار علقت ليس فيها من شعير وراسه مخلاة

واخرج ابو طاهر عبد الله بن عمر ابن ابي هاشم في كتاب اخبار النحويين عن الشعبي قال قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لان اقرا واسقط احب الي من ان اقرا والحن وقال عمر رضي الله عنه من قرا القرآن فاعربه فمات كان له عند الله يوم القيمة كاجر شهيد واخرج ابو طاهر من طريق عمر بن نافع عن ابيه قال كان رجل الى جنب ابن عمر رضي الله عنهما فلحن فارسل اليه اما ان تتحول عنا واما ان تتخفى عنا واخرج المرهبي عن ابن شبرمة قال زين الرجال النحو وزين النساء الشحم واخرج المرهبي عن موسى بن هلال السلمي قال دخل ابو يوسف القاضي رحمه الله على الخليفة وعنده الكسائي فقال له لو تفقهت كان انبل بك قال يا ابا يوسف اني سائلك عن مسئلة قال وما مسئلتك قال ما تقول في رجل اقر لفلان علي مائة درهم الا عشرة ودراهم الا درهما كم ثبت عليه من الاقرار قال تسعون وتسعة دراهما قال اخطات يا ابا يوسف قال ولم قال لان الله تعالى يقول في كتابه انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين اخبرنا ابا يوسف المراة مستثناة من آل لوط ومن القوم قال من آل لوط قال فكم ثبت عليه من الاقرار قال صدقت ثبت عليه الآن من الاقرار احد وتسعون درهما وخرج الخطيب في تاريخ بغداد عن الفراء انه قال قل رجل امعن النظر في العربية فاراد غيره الا سهل عليه فقيل له فانت الآن قد امعنت النظر في العربية فسئلك عن باب من الفقه فقال هات على بركة الله تعالى قال ما تقول في رجل صلى فسهى فسجد سجدتي السهو فسها فيهما فتفكر الفراء ساعة ثم قال لا شيء عليه فقيل له من اين قلت قال قسته على مذهبنا في العربية وذلك ان المصغر عندنا لا يصغر وانما السجدتان تمام الصلوة وليس للتمام تمام ولا يلتفت الى السهو في السهو نقلت من شرح الالفية لمولانا العلامة الشيخ محمد

بسم الله الرحمن الرحيم رب اعن اللهم صل على سيدنا محمد اشرف الخلق واله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي له الكلمة العليا والاسماء الحسنى افعاله المقتضية لاعراب وجوده لا تتعب حركات وكلامه المبني على الصدق
والمعرب بالبيان والحق لا باعانة ادوات تقدس عن ان تناوله الصفات وتعزز عن ان يحيط به تصاريف اللغات وتنزه عن
ادراك الابصار والعيان وتفرد عن ان يدخل تحت الشرح والبيان رفع السموات بغير عمد ونصب صور هن للماوي بلا امد لا
تنصرف مضامير الاوهام عن التوجه الى نحو معرفته صفته الا المنتهي بالجزم عن التخطي الى ذروة عظمته ليس لما رفعه خافض ولا لما ابرمه
ناقض له الامر الذي قد علا فلا تبدل القول لديه والحجة البالغة فلا تتوجه الحجج عليه ليس لاوليته ابتداء ولا لازليته انقضاء يعلم
مضمرات القلوب ومبهمات الغيوب خرت له الجباه وخدت له الشفاه حمدا ترتبط به العبيد في الكمال ويتعدى اطلاق الزوائد في الاستقبال
ويزداد فيه وصولها ويتضاعف حصولها والصلاة والسلام على رسوله محمد المصطفى لعقائل الامامة الكافية والمرتضى لمكارم
رسالاته الشافية مفتاح كل معسور ومصباح كل ديجور لاح ضوءه وسناؤه وسطع نوره وضياؤه وعلى اله واصحابه معادن
الصلاح وسفائن النجاح صلاة ترفع قائلها الى غرف الجنة وتفتح له ابواب الغفران والرحمة ما همع سحاب صائب ولمع شهاب
ثاقب وبعد فان كتاب اللباب في علم الاعراب لما كان كتابا صحيحا معانيه حسنا مقاطعه ومبانيه لا تنزف بحره ولا تبدو
غوره مشتملا من عجائب الدرر النحوية وغرائب الغرر الاعرابية ما لا توجد في كلام المتقدمين ولا في مفصل كلام المتأخرين
شرحته شرحا يحل الفاظه ومعانيه ويكشف تركيباته ومبانيه وسميته العباب في شرح اللباب بعد ان وجهت وجهي الى جمعه
ازمنة وصرفت عنان همتي الى جمعه اونة وكشفت النقاب عن محيا معانيه ورفعت الحجاب عن وجوه مبانيه وفتحت اغلاقه
وحللت مشكلاته واظهرت مكنون دقائقه ومخزون حقائقه بالغا في ابراز عوائده واسرار فوائده مجتهدا في الكشف عن خرائده وابكاره
والله هو المستعان وعليه التكلان قال الاستاد المحقق والامام المدقق تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن احمد بن سيف
الاسفرايني بسم الله الرحمن الرحيم قوله بسم الله متعلق بفعل محذوف فان كل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله مضمرا ما جعل التسمية
مبدأ له كما ان المسافر اذا حل او ارتحل فقال بسم الله كان المعنى باسم الله احل وباسم الله ارتحل كذلك هنا متعلق محذوف اي باسم الله
اؤلف الكتاب والباء اما للاستعانة او للمصاحبة والثاني احسن لانه على معنى متبركا باسم الله اقرأ او اؤلف والتبرك هو ذ
بوعاية حسن الادب واسم الاله بخلافه على انه من محسنات الكلام ما لم يكن في الاول والاسم من الاسماء المحذوفة الاواخر واصله
سمو من السمو سمي بذلك لانه ينبئ على مسماه ويعلو على ما تحته من معناه ويرفعه الى الاذهان ويجعله كالعيان والرحمن من رحم من
الرحمة بمعنى العطف والحنو وكذلك الرحيم منه فان قلت لم قدم الرحمن على الرحيم وهو ابلغ منه والعادة الترقي من الادنى الى
الاعلى كقولهم عالم نحرير قلت ذلك انه يجب فيما اذا كان الاعلى يدل على الادنى بمطابقة او التزام لانه اذا قدم الاعلى مع
على الادنى كان ذكر الادنى بعده ضائعا وهنا ليس كذلك لان الرحمن معناه المنعم بجلائل النعم واصولها والرحيم معناه
دقائقها وفروعها فكان الثاني جنس اخر الحمد الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قال الامام فخر الدين الرازي قد يمدح اللؤلؤ

نحمد

من

ره

لحسن

لحسن شكله ولطافة خلقته ولا يحمد الا الفاعل المختار على ما يصدر عنه من الاحسان ولا فضل سواء وصل الى الحامد او الى غيره
فالمدح اعم واما الفرق بين الحمد والشكر فقيل ان محل الحمد خاص لانه لا يكون الا باللسان ومتعلقه عام لانه يكون للمنعم وغيره
بخلاف الشكر فان محله عام قد يقع بالبدن واللسان والقلب والجنان كما قال عز من قائل افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا
ومتعلقه خاص لانه لا يكون الا للمنعم فان الشكر الصادر عن فلانة نعمة صرف العبد جميع ما انعم به عليه الى ما انعم عليه لاجله كصرف الذهن
الى درك ما يمكن للبشر من ادراك ذاته وصفاته وصرف البصر الى النظر الى مخلوقاته التي استدل بها عليه الله قيل انه
غير مشتق من اصل اصلا وانما هو علم له جل شانه وقيل انه مشتق اما من اله الهة اذا عبد سمي بذلك لانه هو المعبود الحقيق
فان العبادة غاية التعظيم والاكرام فلا يليق الا لمن يكون مصدر الغاية الاحسان والانعام او من اله اذا تحير سمي بذلك لانه
تم ما تحير في ادراك ذاته الافهام وتحيرت في الائه الى نعوت جبروته الاوهام او من لاه يليه اذا احتجب او اذا ارتفع
من اسماع اقوال الخلق واصله على تقدير اشتقاقه من اله الالهة فحذفت الهمزة منه وعوض منها لام التعريف والفرق
بين الله والاله ان الاله في اصل وضعه قبل غلبته كان يستعمل في المعبود مطلقا سواء كان بحق او بغير حق واما الله فلم يستعمل
الا في المعبود بحق وانما خص به دون سائر اسمائه لانه اعظم الاسماء اما لعدم اطلاقه على غير الله واما لانه اسم الذات فكان
في توجيه الحمد اليه اثبات ان الله مستحق الحمد بحسب ذاته لا بحسب صفة من صفاته اذ لو قال الحمد للخالق مثلا لظن انه انما يحمد
على نعمة الخلق خاصة وانما لم يقدمه على الفعل كما قدمه جار الله في خطبة المفصل لان الاهتمام صلة خبر المعمول عن العامل فاستعمل
الاصل بعد الحمد فحذف ثبات الحمد منه من غير قصد الاختصاص على ما نسقت اي على النعم التي تطلعت حال كونها مرغوب
اياديه اي الايادي الله تعم ومن بيانية وهي مع مجرورها ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الضمير في نسقت الراجع الى ما
الموصولة والعامل فيه نسقت او من لفظ ما والعامل فيه احمد ولا يجوز ان يكون الضمير في اياديه راجعا الى ما الموصولة
والا لكان المعنى مرغوب نعم النعم لان الايادي جمع ايدي جمع يد وهي النعمة والاحسان تستطيبه وكعوب الرمح النواشز
في اطراف الانابيب وعلى ما لاحقت هوادي احسانه اي بوادي احسانه اوائله والهوادي جمع الهادي وهو العنق روادفه
جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه وتواليه جمع تالية من تلاه اذا تبعه والضميران راجعان الى لفظ ما الموصول وهذا التركيب
كما قيل ولاحقت بهم ابناء الهجرة وترافعوا القضية الى القاضي اي تشاركت ابناء الهجرة في اللحوق بهم وتشاركوا في رفع
القضية الى القاضي كذلك المعنى ههنا تشاركت اواخر نعمه في اللحوق باوائل احسانه واصلي اي ادعو لان الصلاة من الله المغفرة
ومن الملائكة الاستغفار ومن البشر الدعاء على نبيه مشتق من النبأ وهو الخبر سمي به لانه انبأ عن الله وهو فعيل بمعنى فاعل قلبت
همزته ياء قلبا لازما كما في ذرية وبرية وادغمت في ياء فعيل فيه واهل مكة يهمزون هذه الكلمات النبيه اي الشريف من نبه نباهة
اذا شرف واشتهر محمد عطف بيان النبيه واهل بيته عطف على قوله نبيه لا على محمد والا لزم ان يكون هو ايضا عطف بيان
كالمعطوف عليه وذويه جمع ذو وقد شذ اضافته الى الضمير وبعد هو من الظروف الزمانية وهو هنا مبني على الضم

لانه اذا حذف المضاف اليه منه بني على الضم وهنا قد حذف المضاف اليه منه اذ التقدير بعد حمد الله والصلاة على نبيه
والعامل فيه قوله **فقد تعذر** وانما دخل الفاء فيه لتضمنه وقوع اما قبل بعد **في هذا الكتاب شرح لب الاعراب** حال من ما
الموصولة في **بما انضبط به** والعامل فيه تعذر وانما قدمه للاهتمام بذكره **شوارده** اي شوارد الاعراب جمع شاردة
من شرد اذا نفر **وترتبط فيه اوابده** الاوابد الوحوش من ابدت البهيمة تأبد اي توحشت **وتنسق** اي وتنتظم
ببنيان ويروى ببنيان مصدر بان **الرصف** يقال رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض **نظامه**
وهو الخيط الذي ينتظم به اللؤلؤ **وتخرط** اي تدخل **في سلك** اي خيط **الضبط** اي الحفظ بالحزم **فرائده** اي غرر الاعراب
وتوأمه هو على وزن فعال جمع توأم وهو مقابل الفذ يقال هما توأم على وزن فوعل **ويطلع الطالب** لشبهه التحت عنه
من طلعت الجبل بالكسر اي علوته **المتعرف** بها **مراقب جمانه** هو منصوب على انه مفعول يطلع والباء في الطالب للتعدية
ويضبع من ضبعت الرجل اي مددت اليه ضبعي للضرب والضبع العضد **الخابط** من خبط الرجل اذا طرح نفسه حيث كان
لينام **المتعسف** العسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق **عن مداحض مزالقه** اي يجنبه عن مواضع الدحض
من دحضت رجله اي زلقت **حاويا لنصوص دقائقه واسراره ضامنا** كلاهما حالان مترادفان من ما الموصولة في ما انضبط
والعامل فيهما تعذر او من الضمير في يضبع الراجع اليها والعامل فيهما يضبع او حالان متداخلان والعامل في الثانية هي
الاولى وصاحبها الضمير فيها وكذلك حكم الاحوال الاتية بعد ويجوز ان يجعل من الاحوال احوالا مترادفة او متداخلة
من قوله في هذا الكتاب **لمن اعتنى بابرازه** اي يجعل **قصبات السبق** في الحوز **في مضماره** تضمير الفرس ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده
الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع الذي تضمر فيه الخيل ايضا مضمار وكان العادة في تسابق
الفرسان ان تغرز قصبة في المدى فمن اخذها وسبق اليها واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في
من الفنون **متحليا بحلية** اي متزينا بصفة **الايجاز والاختصار متخليا** اي متفرغا **عن وصمة** اي عن عيب **الاملال** اي الاسام
والاكثار مبينا لجوامع القواعد النحوية **والاحكام مبنيا على مقدمة** في بيان موضوع الاعراب ومباديه **واربعة**
اقسام جارية مجرى العلل الاربع للاعراب الذي هو الاعراب بمنزلة العلة الصورية كالصورة السريرية للسرير
والمعرب بمنزلة العلة المادية كالخشب له والعامل بمنزلة العلة الفاعلية او بمنزلة العلة الالية لان الفاعل للاعراب
هو المتكلم كالصانع والعامل كالالة والمقتضي للاعراب بمنزلة العلة الغائية **اما المقدمة** فهي في اللغة الجماعة التي
تتقدم الجيش واشتقاقها من قدم لازما بمعنى تقدم او من قدم متعديا وقد استعمل لاولى كل شيء فقيل مقدمة الكتاب
وكلا المعنيين مستقيم هنا لانها تتوقف عليه مسائل العلم من المبادي وغيرها متقدم على مسائله ولانها تقدم الى تبرغ ذلك
العلم **في ان الكلمة** اي ماهية الكلمة من غير دلالة على القلة ولا على الكثرة والاستغراق فلا تنافي التاء التي للوحدة اللام التي
للجنس وانما تنافيه لو كان المراد من اللام الاستغراق والحصر وهي مفرد الكلم مثل تمر وتمرة مما يميز المفرد من الجنس على التقليل

والكثير الا ان الكلم لا يقع الا على ما فوق الاثنين بحسب الاستعمال بخلاف نحو التمر واشتقاقها من الكلم وهو الجرح سميت
كلمة لانها تؤثر في النفس وتحصل معناها فيها او تخيلها **هي** في اصطلاح النحاة والا فتطلق على القصيدة بطولها انها كلمة
وانما جاء بلفظ هي للتاكيد والحصر **اللفظ** لفظا او تقديرا او حكما كالمنوي في ضرب في زيد ضرب فانه ليس بلفظ
ولكن ينوي معه وانما قال المستكن فيه هو لضيق العبارة واللفظ خاص بما يخرج من الفم بخلاف القول فلا يقال
لفظ الله كما يقال قول الله وهو في اللغة عبارة عن الرمي وهو مصدر بمعنى المفعول والمتكلم لما يضم الحروف
بعضها الى بعض ثم يرمي بها من فيه سمي اللفظ لفظا فاللفظ ما يتلفظ به سواء كان مستعملا او مهملا قليلا او كثيرا
واحترز به عن الدوال الاربع من الخط والعقد والنصب والاشارة المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى فان قلت لان
ما لك اللفظ اولى بالذكر من اللفظة لان اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا كان او اكثر وحق اللفظة ان لا يقع الا على حرف واحد
لان نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب وان اللفظ على الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به
كقولهم للمخلوق خلق وللمعهود عهد وهذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ولذلك عدل عما يوجد في عبارات المتقدمين
لفظة الموجود في عباراتهم لفظ قال ابن الحاجب ايضا والمصنف اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للايهام
لان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها ما يطلق عليه اللفظ كضربة فهو فاسد
لان اقله حرف واحد وان اريد بها عدد مخصوص من اوزان الثلاثي وغيره ففيه اجمال اذ لا دلالة لها عليه ولان
المجرد عن التاء دال على الجنس المجرد عن تعرض الافراد فهو اولى مما حدد من الملحوق به التاء وانما لم يقل على هذا الكلم
من غير تاء لانه لا يطلق الا على الجمع كما بينا بخلاف اللفظ **الموضوع** واحترز به عن المهملات والمحرفات والالفاظ
الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل **لمعنى** اي ما يعنى اي يراد وهو مصدر بمعنى المفعول من عنيت من عني كذا اي
قصدته واردت منه كذا فالمعنى هو المقصود من اللفظ **مفردا** واحترز به عن الالفاظ المركبة نحو عبد الله وضرب
زيد ولا يخرج هذه الالفاظ بقوله الموضوع من حيث ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانها
تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات لان المركبات ايضا موضوعة لان الواضع اما ان يضع الالفاظ معينة
باعيانها فيحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا تعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما
بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغيره من ابنية الامر والالة والمصغر والجمع او تعرف به مركبات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغيره لكن قال المصنف
ان المفرد صفة للفظ دون المعنى اقول لان المشهور ان المفرد والمركب في اصطلاحهم صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب وذلك لان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وانما تكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما يدل بالوضع
على معناه من غير دلالة بجزء لفظ المركب على جزء معناه سواء كان لذلك المعنى جزء كمعنى ضرب الدال على الحدث والزمان

او لا كمعنى الضرب الدال على الحدث فقط والمفرد من المعنى لا تعدد له كون معناه بسيطا لا جزء له والا تنتقض التعريف
بالفعل واسماء المجموع علمك فان قيل ان المجموع من حيث هو مجموع مفرد فينتقض بالكلام طردا وانما يراد فيه كون
اللفظ الدال على معنى مفردا قلنا انما اخره عن قوله لمعنى ليكون الوضع مطابقا للطبع وذلك لان الافراد صفة بين اللفظ
والمعنى والنسبة متاخرة عن المنتسبين وانما جعل نكرة على انه حال من الضمير العائد الى الموصول المكنى به عن اللفظ ولم
يجعل معرفة ليكون صفة لقوله اللفظ لانه لو جعله كذلك لكان ظاهرا في انه صفة للمعنى لقربه منه وفيه نظر لانه
اذا كان نكرة جاز ايضا ان يكون حالا عن المعنى على انه قد تقرر انه اذا لم يكن قرينة تدل على تعين صاحب الحال وكان
الحال عن الفاعل يجب تقديمه الى جنبه دفعا للالتباس وهنا لم تقدم فعلم انه حال عن المفعول قطعا وهو قوله لمعنى
كما في مررت بزيد راكبا فلو قال الكلمة اللفظ المفرد الموضوع لكان اولى فانه نص على ان المفرد صفة للفظ وقوله الموضوع
مغن عن ذكر المعنى لمضي ايله واما عبد الله علما فمفرد واعراب آخره اعراب محكي كما في نحو تابط شرا ولما كان الجزء
مشغولا والاول فارغا اظهر فيه اعرابه كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء فمجموعهما اسم واحد باعتبار
المعنى واسمان باعتبار اللفظ **وهي اسم ان دل** حق العبارة ان تقول وهو او تقول ان دلت **على معنى** ثابت **في نفسه**
اي في نفس اللفظ لا في غيره بخلاف الحروف فان معناه في غيره فالجار والمجرور مجرور المحل على انه صفة لمعنى والضمير
البارز فيه عائد الى اللفظ **قال الشارح** ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ
على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته اقول دلالة اللفظ على المعنى
اعم من كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ ومستفادا منه اذ قد توجد دلالة اللفظ على المعنى ومعناه حاصل في نفس لفظه
وقد توجد ومعناه حاصل في لفظ آخر فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو ثابت في نفس اللفظ لا في غيره من الالفاظ
واحترز بهذا القيد عن الحرف **ولم يقترن** اي ذلك المعنى بحسب الوضع الاول **باحد الازمنة الثلاثة** المعينة وهي
الماضي والحال والاستقبال بحيث لا يكون اللفظ ايضا دالا على الزمان المعين منها اي كما دل اللفظ على المعنى لا يدل
على زمان وجوده **كرجل** واحترز به عن الفعل ودخل في هذا التعريف نحو الضرب لانه وان كان اقترن معناه بزمان في
نفس الامر من الازمنة الثلاثة الا ان ذلك الاقتران ليس بحسب الوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح لانه وان اقترن
بالزمان لكنه لا يدل على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا اريد
ان يدل على المعين منها يحتاج الى تجديد صيغة دالة عليه مثل اصطبح ويصطبح يدل على زمان بصيغته ومادته
ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلاثة ليست بالوضع الاول وانما هي بالوضع الثاني
وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد استعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في

الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا وليس لشيء من تلك الكلمات دلالة
على الزمان بحسب الوضع لكنها وضعت موضع الافعال لعارض استعمال اشبه الافعال وخرج عنه المضارع لانه وان لم
يكن الزمان فيه معينا الا انه بحسب الوضع يدل على زمان معين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس او مشتركا
فيهما لان المشترك من معنيين موضوع لكل واحد منهما فيكون له دلالة على زمان معين بحسب الوضع وان التبس وكذا المعين
على السامع وخرج عنه ايضا الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لدلالتها على الزمان المعين باصل الوضع وانما عرض الانسلاخ
فيها بعد الوضع فان الالفاظ التي خرجت عن دلالتها الاصلية للحرفية داخلة عن حدها واعرابها واعلم ان الاسم باعتبار
الوضع اللغوي يعم الالفاظ المستعملة والنحاة خصصوه ببعض اقسامه كما ذكر تعريفه وربما خصصوه ببعض هذا
القسم وما دل على حقيقة معينة من حيث هي كالرجل وجعلوه قسيما للصفة وهي ما وضع لذات غير معينة باعتبار معنى
معين كالراجل **فعل ان اقترن** ذلك المعنى الذي دل عليه اللفظ بنفسه **به** اي باحد الازمنة الثلاثة باصل الوضع الاول
كضرب والا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب
ذلك الغير ليدل على ان فيه فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الغير بقي بلا دلالة على شيء اصلا **فحرف كقد** وذلك الغير
الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة نحو ازيد قائم والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك الغير فيكون
متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل فانه متضمن لمعنى
التعريف مع دلالته على معناه وكسوف يخرج فان يخرج متضمن لمعنى الاستقبال مع دلالته على معناه وقد
يكون من مدلولات الغير بعينه كاضرب فان ما دل عليه الهمزة هو معنى الضمير اللازم الاضمار وقد يكون ذلك
الغير اسما وفعلا معا كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل وعلى معنى في الفاعل ومعاني اسماء المعاني نحو ضرب
زيد معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وان كانت تلك المعاني
في غيرها بحسب الوجود فلا ينتقض طرد التعريف بها هذا هو المفهوم من كلام القدماء ولا حاجة الى التكلفات
التي ذكرها بعض المتاخرين كالمصنف وغيره **ولكل منها حد** وهو ههنا القول المطرد المنعكس والمراد من الطرد
ان يصدق الحد [illegible] ويجعل المحدود خبرا عنه كما يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فهو اسم
ومن العكس ان يجعل نقيضاهما كذلك كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن به فليس باسم والاطراد
الاستلزام من جانب الوجود والانعكاس الاستلزام من جانب العدم هكذا قال المصنف ثم قال والاولى ان يبين
ليس بحد حقيقي لان امتياز الحرف عن اخويه بفصل عدمي وهو عدم الاستقلال وامتياز الاسم عن الفعل ايضا بفصل
عدمي وهو عدم الاقتران باحد الازمنة فلا يكون مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقي لا بد فيه من ذكر الجنس والفصل
وفيه نظر لانه انما يكون ذلك في حدود الحقائق المتاصلة في الوجود واما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بلازم

جواز الاسناد

بل كل ما ذكر في حدودها هو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية سوى ذلك **وقد تبين** حد كل واحد منها من هذا التقسيم
لاشتماله على القدر المشترك وعلى المميز، وقد قال في وجه التقسيم ان لم يكن الكلمة ركنا للاسناد بحسب الوضع فهي
حرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل **وعلامات** وانما لم يقل حدود كما
قال علامات لان الحد انما يتعقل بجميع الذاتيات وجميع الذاتيات لا تشعر بها التعدد سواء كان المحدود من
الماهيات المتاصلة في الوجود او الماهيات الاعتبارية التي اعتبرها العقل فلم يكن له حدان الا من جهة العبارة
بان يذكر بعض الذاتيات تارة بالمطابقة وتارة بالتضمن وانما الرسم فيجوز تعدده لجواز ان يتعدد للشيء الواحد
لوازم وهي مطردة غير منعكسة اذ لا يصح ان يقال لكل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم **فالتي للاسم**
منها جواز الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه والمراد من الاسناد ضم كلمة او اكثر الى اخرى على وجه يفيد فائدة
يصح السكوت عليها وانما قال جواز لئلا يتوهم ان الاسناد اليه صفة لازمة وانما لم يقل جواز الاخبار عنه لان
الاسناد اعم منه لصدقه على الامر والنهي وغيرهما من الانشاءات وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم
لان المسند اليه لا يكون الا لفظا دالا على ذات في نفسه مطابقة وهو الاسم بخلاف الفعل فانه دائما مسند
فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه وقوله **ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم امنوا** اعتراض لان زعموا
مسند اليه لكونه مبتدا مع انه فعل وكذلك امنوا لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله لقيل واجاب عنه بقوله **متاول**
بان الاسناد الى لفظ الفعل دون معناه اي هذا اللفظ مطية الكذب واذا قيل لهم هذا القول لكن الفعل
في المثال الاول مسند اليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي المثال الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ مع
اعتبار المعنى ومعنى المثال الاول ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته وسار حتى يقضي
حاجته فشبه المتكلم ما تقدمه امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل
بها الى الحاجة وقوله **ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه** اعتراض اخر لان تسمع مسند اليه لكونه مبتدا وخبره
خير وليس الاسناد فيه الى اللفظ وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته والمعيدي منسوب الى معيد مصغر
معد على طريق الترخيم واصل ذلك ان المنذر قد سمع بالمعيدي واعجبه ما يبلغه منه فلما راه استحقره وقال تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان
وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه واجاب عنه بجوابين احدهما قوله **محمول على حذف ان** فيكون الاسناد
في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقديره فلما حذف ان لقرينة قوله خير من ان تراه عدل
الفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله **مثلها** اي حذفا مثل حذفها في قوله **الا ايهذا**
اللائمي احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي **فمن روى احضر مرفوعا** فانه لو لم يحمل احضر مرفوعا

على حذف

على حذف ان فيكون بتقدير مصدر لانه عطف ما هو في تقدير المفرد وهو قوله وان اشهد اللذات على الجملة
حقيقة وهو لا يجوز وانما حذف ان لقرينة قوله وان اشهد واما على رواية من روى احضر منصوبا فيكون
ذلك محمولا على اضمار ان لا على حذفها ومعنى البيت ايها اللائمي على حضور الحرب وشهود اللذات هل انت
مقدر على اخلادي ان كففت عنهما والوغى مثل الوعى وهو الجلبة والاصوات وقيل للحرب وغى لما فيها من الصوت
واشار الى الجواب الثاني بقوله **او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر** اي تسمع بالمعيدي وذلك لان الفعل
يدل على المصدر والزمان فجرد في بعض المواضع **مثله** اي تنزيلا مثله **في قوله فقالوا ما تشاء فقلت**
الهو الى الاصباح اثر ذي اثير فان قوله الهو فعل منزل منزلة المصدر ليكون مفردا مطابقا للسؤال
عن المفرد وهو ما في تشاء ولا يجوز ان يكون محمولا على حذف ان كما في البيت الاول لان قوله ما تشاء سؤال عما
شاء في الحال ظاهرا فينبغي ان يكون الجواب ايضا بما يشاء في الحال لا في الاستقبال ليطابق الجواب السؤال ولو
كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال الجواب لان ان علم الاستقبال وفيه نظر لجواز ان يراد
انشاء في الحال اللهو في الاستقبال وفي النظر نظر لان قوله الى الاصباح يدفع ذلك ومعنى اثر ذي اثير اول
كل شيء واثر اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي اثرا فعلا ذا اثره اي ماثورا مختارا والاثير هنا بمعنى المصدر ويحتمل
ان الاثير بمعنى الماثور ويكون من باب اضافة المسمى الى الاسم اي فعلا صاحب اسم اثير **ومنها دخول حرف التعريف** من اللام
والميم فانهما من علامات الاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل لا يدل على
الذات بالمطابقة ولان حرف التعريف بمنزلة الصفة وهي لا تكون الا للاسم مثلا اذا قلت رجل ثم قلت الرجل كان في
تقدير رجل معهود معين وقوله **ونحو يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع** اعتراض لان
يتقصع فعل مضارع وقد يتوهم دخول اللام عليه فاجاب عنه بقوله **شاذ** قبيح لا يجيء الا في الضرورة مع ان اللام
فيه ليست حرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل المشابه لاسم الفاعل الداخل هي عليه وهذا هو الذي جوز
على ادخاله على يتقصع قوله من جحره اي من جحره الذي يتقصع فيه اي يدخل فيه وهو القاصعاء والنافقاء احدى
جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اي خرج ومنه اشتقاق
المنافق في الدين وقوله حرف التعريف اولى من قول غيره لام التعريف لخروج لام الموصول عنه ودخول ميم التعريف
فيه وكذلك قوله **واما نحو اشد الهل** اعتراض اخر لان حرف التعريف فيه قد دخل على هل وهو حرف فاجاب عنه بقوله
بالجعل اي بجعل هل **اسما** منحلا عنه معنى الاستفهام وذلك لانه اذا قيل هل لك في كذا قلت لي فيه او ان لي فيه ولا على ان
لي فيه هلا وتقديره قول السائل هل لك فيه حاجة فحذف حاجة للعلم بها ... ولم يستعمل ... جعل اسما للحاجة
ولذلك شدد اللام لانه قد تقرر ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها لو كان ...

الجلبة

دخول حرف التعريف

قوله بخالط مجرور عطفًا على نام المجرور المحل وتنعرض في العطف بالحرف جواز عطف اسم
الفاعل على الماضي المقرب من الحال في مثل قوله بالستقي قد زرت غير جارح ام صبي
قد حبا ودارج اى صبي حاب ودارج ونام هنا مقرب من الحال لوقوعه
في حيزبلى وهو لنفي الحال والماضي القريب والتقدير ما الليل بليل نائم
صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه اى جانب صاحبه واللبان اللبن
والاشارة بهو لبان من العيش وبتركوا بلبن الارض ولبانه

او حرف عليه نحو الكرش من الكم ومن الحلو ومن اللو لنكون على امثال اوزان المعربات مع انه يلزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معًا
ما اذا جعلت علمًا لغير اللفظ فانه لا يشدد الحرف الثاني منه اذا كان صحيحًا فيقال جاني كم ورايت منًّا لانه لو شدد لم
لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معًا واما ان كان الثاني حرف علة فيزاد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى
معًا للاضطرار الى الزيادة وذلك لانه لو اعرب نحو لو وفي ولا بلا زيادة شي عليها لسقطت حرف العلة لالتقائها
ساكنة مع التنوين فيبقي المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم فلذلك تزاد عليها حرف من جنسها فيقال هذا لوّ
وفيّ ولاء بهمزة فانه لما زيدت في آخر لا الف اخرى قلبت همزة هربًا من تجاور الساكنين وانشادًا إلى الجواب الثاني نحو
على انه مردود ٥ ليس من كلام الفصحاء فلا يرد نقضًا ما ان الخليل سألت لابي الدقيش هل لك في ثريد كان ودكها عيون

دخول حرف الجر

الضياون فقال اشد الهل **ومنها دخول حرف الجر** وانما اختص دخوله بالاسم لانه انما دخل الكلام لتعديته معنى الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء الى الاسم بسبب اقتضاء بعض الافعال معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله الا على اسم بعد فعل لفظًا
او تقديرًا او لان الجر مختص بالاسم لان المضارع لما كان رفعه الاسم نقص منها الجر لئلا يكون الفرع مثل الاصل في قبوله جميع انواع
الاعراب وقوله **ونحو قوله ما ليلي بنام صاحبه** ولا مخالطه اللبان جانبه اعتراض لان حرف الجر وهو الباء قد دخل على نام
وهو فعل ماض فاجاب عنه بقوله **متاول** بان نام صفة موصوف محذوف المقدر بليل نام صاحبه فحرف الجر داخل في
الحقيقة على الموصوف المقدر كما ان الجار داخل على الموصوف المقدر في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا اى ابن رجل جلا
لا على الصفة او نقول تاويله بانه على الحكاية وحذف القول اى بمقول فيه ذلك واللبان بالكسر اللبن **وكذا قولهم**
نعم السير على بئس العير متاول لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو فعل **على اختلاف فيه** اى في بئس وفي نعم ايضًا
فمن جعلهما اسمين لا يحتاج الى تاويل ومن جعلهما فعلين فتاوله بانه وارد على طريق الحكاية اى على عير مقول فيه بئس العير او بان
نعم وبئس مع فاعلهما يقدر باسم مفرد اذ معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة وهذا الاحتياج في الجملة الواقعة خبرًا
الى ضمير يرجع اليه **ومنها التنوين غير ما يلحق القافية** يعني آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن

التنوين

نحو يا من العتاب عند الخليل وعند الاخفش آخر كلمة في البيت مثل العتاب بأكمله **المطلقة** وهي ما كان رويها متحركًا
وانما يلحقها **بدلًا عن حرف الاطلاق** وهي احدى المدات الثلاث الملحقة بالقافية وقيل ويسمى هذا التنوين تنوين الترنم
وان كان في الحقيقة لترك الترنم وذلك لانه انما يؤتى به ابدالًا بترك الترنم فان الالف والواو والياء في القوافي المطلقة تصلح
للترنم لما فيها من المد فصار بدل التنوين منها قطعًا للترنم لخلو التنوين من المد والصواب ان يقول انه جي به لوجود
الترنم وذلك لان حرف العلة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم والترنم الصوت
ويقال ترنم بالكسر وترنم اذا رجع صوته وهذا التنوين يلحق الفعل والحرف والمعرف باللام كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن والاصل فيه العتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق منهما واقيم التنوين مقامه **او لحق القافية**

المقيدة وهي ما كان رويها ساكنًا عاريًا عن المد وسميت مقيدة لانها تمنع النفس ان يجري بخلاف المطلقة فانه جار مطلق وانما
يلحق حيث اريد ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني **وهو** اى هذا التنوين الذي يلحق القافية
المقيدة **الغالي** لان الغلو التجاوز عن الحد وهذا التنوين تجاوز حد الوزن لخروج الشعر بواسطته عن حد القافية كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن القاتم المظلم لكثرة الغبار والاعماق الاطراف والخاوي الخالي
والمخترق الممر من اختراق الرياح وهو مرورها والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق وقوله مشتبه الاعلام
معناه ليس في هذا الطريق علم والخفق بالسكون والفتحة هنا ضرورة يقال خفقت الراية تخفق وتخفق خفقًا وخفقانًا
وكذلك القلب والسراب اذا اضطرب واصله المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فحرك ما قبله تشبيهًا
له بالنون الخفيفة او بكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولما فرغ من التنوين الذي لا يختص بالاسم شرع في امثلة الاقسام الاربعة
منه المختصة بالاسم وهي تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وانما اختص تنوين التمكن بالاسم لانه يدل
على التمكن الاسم في الاعراب وصرفه فلا يكون الا في الاسم وكذلك اختص تنوين التنكير به مثل ما مر في اختصاص حرف التعريف
به ولانه انما يلحق الاسم للفرق بين المعرفة والنكرة وهما لا يتصوران الا في الاسم واما اختصاص تنوين العوض به فلانه
يكون عوضًا من المضاف اليه في المضاف والمضاف لا يكون الا اسمًا كما ستعرف بقوله **نحو زيد** التنوين فيه للتمكن واما التنوين
في نحو رجل فيفيد التمكن والتنكير ايضًا فاذا سمي به تمحض للتمكن **وصه** التنوين فيه للتنكير فان معناه اسكت سكوتًا ما
واما اذا اهملت صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت وقيل يختص تنوين التنكير بالصوت نحو سيبويه وباسم الفعل وانما كان اسم
الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علمًا لمعقول الفعل الذي هو معناه
اسما وهو واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به **واذ** التنوين فيه عوض من المضاف اليه لان اصله اذ
كان كذا حذف المضاف اليه وهو كان كذا وعوض التنوين منه في المضاف فالتقى ساكنان الذال والتنوين فحركت الذال
بالكسر وانما لم يذكر تنوين المقابلة وهو التنوين الذي في جمع المؤنث السالم لمقابلة نون جمع المذكر السالم نحو مسلمات لان
التنوين فيه عند البعض للتنكير على ما ستعرف الاختلاف فيه ان شاء الله تعالى وقوله **ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالمًا**
باذناب لو لم تفتني اوائله اعتراض فان الظاهر ان التنوين فيه قد دخل على الحرف وهو لو ومعنى البيت الام على
الاشياء واسمع الوم الكلام ولو كنت عالمًا باعواقب الامور لم تفتني اوائلها وهو قريب من قوله ولو كنت اعلم الغيب
لاستكثرت من الخير وما مسني السوء وانما لا يرد عليه **لانه** اى لان لو **علمًا** اى جعل لو اسمًا ولذا شدد الواو كما
مر ان الحرف اذا جعل اسمًا شدد **ومنها الاضافة** اى كون الشيء مضافًا للمضاف اليه **نحو غلام زيد** لان الاضافة اما للتعريف او

الاضافة

التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف
فيهما ايضًا الا الاسم ويمكن ان يقال كون الشيء مضافًا اليه ايضًا من خواص الاسم الاضافة واما المضاف اليه في قوله تعالى

التثنية

يوم يجمع الله فهو من حيث اللفظ هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان المضاف اليه في قولك آتيك زمن الحجاج امير
هي الجملة الاسمية ومن حيث المعنى هو المصدر وهذا بحذف المضاف فنا ما لا صاف نحو آتيك يوم يقدم زيد المجاز والبا
ومنه التثنية وانما كانت التثنية من علامات الاسم لان الاسماء كلها ذوات مستمرة الثبوت متميزة عن غيرها من حيث انها ثابتة
متميزة يصح تثنيتها وجمعها بخلاف الافعال فانها حالات حادثة متكررة **بالحاق آخره** اي آخر الاسم **الفا** صوابه في الحاق
آخره لان المراد من التثنية المصدر وان اراد المفعول فهو ذو العلامة لا العلامة في حالة الرفع **او ياء مفتوحا ما قبلها** في
حالة النصب والجر **ليدل على ان معه مثله** وانما لم يذكر من جنسه كما ذكره في الجمع لان قوله مثله يدل عليه لان المثلية هي الاتحاد
في الحقيقة النوعية وانما يجوز ان يقال الابيضان للماء والحجر مع عدم التماثل بينهما في تلك الحقيقة لاختلاف حقيقتيهما لدخولهما
تحت نوع الابيض فان الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض ويعطي هذا لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معانيه المختلفة فلا
يقال القرآن للطهر والحيض وذهب ابن مالك والاندلسي الى جواز ذلك قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان
لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولذلك قالوا زيدان وعمران في الاسماء الاعلام باعتبار
مسمياتها كالاسماء المشتركة لانها لم تثن الا باعتبار امر جامع في مسمياتها وجوابه انها ليست كذلك لانها انما تثنى اذا قدر
زوال علميتها وجعلها كاسماء الاجناس فيكون المراد برجلا عند التثنية المسمى بزيد فهو جنس وقوله مثله يحتمل ان يكون
مفردا اي مثليه او جمعا مثليه فانه قد يحتاج في بعض المعاني الى تثنية الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كالشاة العائرة بين
الغنمين فانه لا يمكن التعبير عنه بمجرد الجمع بخلاف قولك عندي رجلان فانه ضعيف لان رجالا تغني عن التثنية **ونونا مكسورة**
عوضا في الاصل **من الحركة والتنوين** معا اللذين كانا في المفرد يستحقهما وذلك لان الالف في مسلمان حرف اعراب كالتاء في مسلمة فكان
ان لا يكون لها حركة وتنوين يجب ان يكون الالف حركة وتنوين لكن امتنع ذلك الحركة والتنوين جعل النون عوضا منهما لان الاسم اذا لم يتمكن
لم يكن فيه يعني من الحركة والتنوين **نحو مسلمان ومسلمين** ثم جعل عوضا من الحركة فقط مع اللام ومن التنوين مع الاضافة فهو في نحو جاءني
رجلان باق عوض منهما وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد عوض من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوض من احدهما
وقال بعض الكوفيين انه تنوين حرك لكن **وان كان** الاسم الذي اريد تثنيته **مقصورا** وهو الذي في آخره الف مفردة لازمة **ثلاثيا**
والالف عوض عن واو تحقيقا بان يكون معلوم الاصل كالعصا او تقديرا بان يكون مجهول الاصل لكنه غير ممال فيستدل بعدم
امالته انه ليس بياء **قلبت** الالف **واوا** لان قلبها واوا ردها الى اصلها مع عدم الاستثقال الواو في حقه الثلاثي **والا** اي
لم يكن المقصور ثلاثيا والالف عوضا عن الواو وذلك بان يكون ثلاثيا والالف عوض عن الياء او غيره نحو المصطفى او عن الياء نحو المرمى او لا
يكون عوضا من شيء نحو الحبلى والجمزى والقبعثرى **قلبت** الالف **ياء** اما في الثلاثي الذي الفه عوض عن الياء فظاهر واما في غيره
فلطلب التخفيف في البناء الممتد وقوله **وقيل مذروان** اعتراض لان مذروين ليس ثلاثيا مع انه قلب الفه واوا واجاب عنه بقوله
للزوم التثنية وصوغ الكلمة عليها يعني انما قلبت الالف الثانية في المفرد عند التثنية ومذروى مفردا لم يستعمل الصلا

حتى تقلب الفه ياء عند التثنية لانه مثنى لم يستعمل واحده في الصحاح المذروان اطراف الاليتين لا واحد لهما والمذروان
من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر **وان كان الاسم ممدودا** وهمزته اصلية **ثبتت** الهمزة نحو قراآن في قراء **وان**
كانت همزته عوضا **عن الف تانيث قلبت واوا** نحو حمراوان فانه حمراء لكون الهمزة زائدة محضة فهي بالابدال التي يناسب الحذف
اولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل ولانها تقلب في النسبة واوا نحو حمراوي وحملت
عليها **والا** يكن الهمزة اصلية ولا عوضا من الف التانيث بل يكون منقلبة عن حرف اصلي نحو كساء ورداء او يكون للالحاق كعلباء
فالوجهان المذكوران جائزان فيه وهما ثبوت الهمزة وقلبها واوا وذلك لشبهها بالهمزة الاصلية من حيث ان احدهما منقلبة
عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فثبتت كما ثبتت الهمزة الاصلية وبالهمزة المنقلبة عن الف التانيث من حيث
انها ليست باصليتين كما انها كذلك فقلبت واوا كما قلبت واوا والاول ارجح والوجه الثاني لم ترد الى اصلها فقال كساوا
ورداوان اقول الوجه الثاني هو قلبها واوا على ما هو المشهور والمذكور في كتبهم والمنقول عنهم ولم يقل احد رداوان
برد همزته الى اصلها وهو الياء هذا مع ان اللام في قوله فالوجهان للعهد الى ما ذكر والمذكور ثبوت الهمزة وقلبها
واوا وليس ردها الى اصلها بمعنى رد الهمزة الى اصلها حتى يكون اللام في الوجهان اشارة اليه **ولا يحذف له** اي لاجل التثنية
تاء التانيث كما تحذف تاء التانيث في الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو ضاربات لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر **الا في**
خصيان واليان فانه يجوز حذفها منهما ويجوز بالاتفاق ايضا خصيتان واليتان من غير حذف وانما يجوز حذفها منهما
لان مفردي كل واحد منهما لما لا ينفرد احدهما عن الاخر صارا بمنزلة مفرد فكما لا تقع تاء التانيث في وسط الكلمة المفردة لا
تقع في وسطها **ومنه الجمع** اي ما يلحق **آخره** اي آخر الاسم **واو مضموم ما قبلها** في حالة الرفع **او ياء مكسورا ما قبلها**
في حالة النصب والجر **لفظا** اي ضما وكسرا ملفوظين نحو مسلمون ومسلمين **او تقديرا** نحو مصطفون ومصطفين **ليدل على ان**
معه اكثر منه من جنسه ونونا مفتوحة عوضا مما في الواحد اي من الحركة والتنوين على ما عرفت بيان ذلك في التثنية **ويختص** هذا
الجمع **بالمذكر** للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من المؤنث **ممن يعلم** لمناسبة المذكورة
لان العالم اشرف من غيره وقوله يعلم اولى من قولهم يعقل لشموله صفات الله تعالى كقوله فتبارك الله احسن الخالقين وكقوله فنعم الماهدون
فانه لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لان العقل يوهم المنع من القبيح الجائز على من له العقل تعالى الله عنه حال كونه **علما** فان العلم لما يلحقه
الضعف بسبب زوال العلمية عنه بالجمع جبر ضعفه بالتصحيح كما جبر نحو فلون ولان المحافظة على العلم من التصرف واجب بقدر
الامكان فحوفظ عليه بالتصحيح عن جمع التكسير الذي فيه تصرفات كثيرة **مجردا عن تاء التانيث** فانه لو لم يكن مجردا عنها نحو
طلحة لم يجمع هذا الجمع خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الطلحون في طلحة وهو مخالف للاستعمال لانه وارد بخلاف الاستعمال والقياس
لان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء وانما لم تقل
مجردا عن علامة التانيث لتدخل فيه نحو حبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع لانه لا يلزم منهما اجتماع علامتي التذكير والتانيث

ولا يستغني عن هذا الشرط بالمذكر لان المراد به المذكر
معنى ولهذا يجمع زينب اذا سمي به رجل على زينبون اجماعا

لانه غلب الالف الممدودة واوا وبحذف المقصورة **او صفة** عطف على قوله علما والصفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة
والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر **لا تكون افعل فعلاء** فانه لو كانت افعل فعلاء نحو احمر حمراء لا يجمع هذا الجمع فرقا بين افعل
فعلاء ومن افعل فعلى وهو افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو الافضلون **او لا تكون فعلان فعلى** فانه لا يجمع هذا الجمع فرقا بينه وبين
فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع نحو ندمانون **او لا تكون مستويا فيه** اي مع المذكر **المؤنث فيه** اي في اللفظ نحو جريح لا يقال جريحون
لانه لما لم يفرق بينهما في المفرد فانه يقال رجل جريح وامراة جريح لم يفرق بينهما في الجمع **او لا تكون بتاء التانيث مثل علامة** فانه
لا يجمع هذا الجمع لما ذكرنا قبل **سوى ما جبر نقصه** استثناء اي يختص هذا الجمع بالمفرد المذكر المجتمع فيه الشرائط المذكورة سوى كلمة ما
جبر نقصه بالجمع بالواو والنون فان هذا الجمع لما كان اشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف نسيا وان لم يكن فيه الشرائط المذكورة
حال كونه **من المفرد ذي التاء** احتراز عن مثل يد فانه وان كان فيه نقصان لكن لا يجبر نقصه بما يجمع بالواو والنون **المحذوف**
العجز احتراز عن نحو عدة فانه محذوف الصدر فلا يجبر نقصه حال كون العجز **معتلا** احتراز عن نحو شفة لان العجز المحذوف فيه
صحيح لانه في الاصل شفهة **مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع** احتراز عن نحو هنة فان له مذكرا مجموعا هذا الجمع نحو هنون
جمع هن فلا يجمع كشفة بالواو والنون وانما يجمع بالالف والتاء نحو هنات وهنوات ويجمع ظبة هذا الجمع لانه لا مذكر له وقوله
مجموعا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في نقصه والاولى ان يقال انه صفة لقوله لا مذكر له ويرد عليه انه يجعل الشرائط
فيه مع انه لا يجمع بالواو والنون وجدت في نسخة بخط المصنف بدل قوله مما لا مذكر له الى آخره مما ليس بصفة فكانه احترز
به عن امة لكنه يرد عليه ايضا هنة **مغيرا اوله** صفة لقوله مجموعا ان كان مجموعا حالا من الضمير المجرور في نقصه كما بينا اي مجموعا
مغيرا اوله اذا كان اوله مفتوحا او يكون هو ايضا حالا من ذلك الضمير اي مجموعا **كسنون** جمع سنة تنبيها اوله للتنبيه على ان
هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة وقد جاء قليلا سنون بضم اوله **او غير مغير** اوله اذا كان مضموما او مكسورا الكسر وقد جاء في
المضموم الكسر خلافا للمكسور فانه لم يسمع فيه التغيير **كثبون** جمع ثبة وهي الجماعة واصلها ثبي فالحق ان يقال جماعة او وسط
الحوض الذي يثوب اليه الماء اي يرجع لان المعنى الثاني لا يجمع هذا الجمع لانه بهذا المعنى محذوف الوسط لا محذوف العجز
وجاء قلون جمع قلة في الصحاح المقلاء والقلة عودان يلعب بهما الصبيان واصلها قلو لانها من تقلوت اي نعقت والهاء
عوض من الواو وقد تقول ايضا ضم اوله ليدل على الواو **على الوجهين** تغيرا اوله بكسره وغير مغير بضمه من غير ترجيح لاحدهما
على الاخر خلافا لثبون فانه وان جاء فيه الكسر ايضا لكن المشهور فيه الضم **وقد شذ حرون** جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سود نخرة
كانها احرقت بالنار **واوزون** جمع اوزة وهو البط **وارضون** وذلك الشذوذ لعدم اجتماع الشرائط المذكورة فيها **ونحو**
بلغت منه البلغين بضم الباء وهي الدواهي واصله من البلوغ اي الدواهي بلغت النهاية في الشر قيل ان عايشة رضي الله تعالى عنها قالت لعلي رضي الله عنه
حين ظفرت يوم الجمل وما شاكله من اسماء الدواهي نحو البرحين والفتكرين من التحقيق فيها انه كانه خطب بلغ اي بلغ واحد …
شيئ اي سوغ لتقولهم … جمع السلامة اذا كان الخطوب شدة كانها بمنزلة العقلاء

الذين لم قصد وتعمد وهذا معنى قوله **متأول وقد تجعل النون** التي في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
الاول **معتقب الاعراب** للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع تكسير فاجرى فيه اعراب المكسر ويدخله
التنوين ولا تسقط بالاضافة **وتلزم الياء** فيه حينئذ دون الواو لان الياء اخف من الواو ولا حاجة الى الواو لا لكونه
جمعا ولا علامة الرفع فلا دلالة لها عليه ولا للاعراب لان الاعراب على النون وانما جبر نقصه بالواو والنون الا اعداد نحو ثلثون واخواتها
وذلك لان اصله ثلاث عشرات فحذف المضاف اليه وجبر نقصه بالواو والنون واما عشرون فكان القياس ان يقال
عشران بالحاق الالف والنون الا انه حمل على اخواته ليكون هذه الاعداد على طريقة واحدة **نحو** قوله وماذا يدري الشعرا
مني **وقد جاوزت حد الاربعين** فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذلك جعلت مكسورة ومعنى البيت اي شي يختل
الشعرا مني اي كيف يختلني الشعرا ويطمعون في خديعتي وانا جاوزت الاربعين وعرفت طرق الخديعة فلا ينفذ
سهامها في وقال الملمس … فما ذا … وادراه اي ختله بمعنى خدعه **ونحو** قوله **دعاني من**
نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة
وشيبا جمع اشيب حال من الضمير في بنا **او ما لحق اخره الف وتاء وهو** الجمع الملحق باخره الالف والتاء **للمؤنث** حال
كون المؤنث **اسما** فان هذا الجمع قياس في علم المؤنث سواء كانت فيه العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وزهراء او مقدرة
كهند وكذا قياس في المؤنث من اسماء الاجناس بالتاء الظاهرة نحو غرفات والكرامات لانه جمع الكرامة لا جمع الكرام
وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علم مذكر كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي فيها التاء مقدرة نحو
نار وشمس وعين فليس هذا الجمع فيها بقياس بل هو مسموع نحو الكائنات والسماوات **او صفة** فان الصفة اذا كانت فيها
علامة التانيث جمعت بالالف والتاء سواء كانت صفة لمذكر حقيقي او لا نحو رجال علامات وضاربات وحبليات
ونفساوات **الا ان يكون الصفة فعلاء افعل** كحمراء احمر **وفعلى فعلان** كسكرى سكران فانهما اذا لم تغلب عليهما
الاسمية لا يجمعان بالالف والتاء حملا لهما على مذكريهما اللذين لا يجمعان بالواو والنون الا عند ابن كيسان
فانه اجاز جمعهما بالالف والتاء كما اجاز جمع مذكريهما بالواو والنون واما اذا غلب على احدهما الاسمية فيجوز
جمعه بالالف والتاء نحو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة فكانها جعلت اسما للبقول وجردت عن معنى
الوصفية **او الا يكون الصفة مستويا فيها** اي مع المؤنث **المذكر فيها** اي في الصفة اي في لفظ الصفة وصيغتها
نحو جريح وصبور حملا للمؤنث على مذكرها الذي لا يجوز جمعه بالواو والنون واعلم انه لو قال بدل قوله او
صفة الى قوله بعد ذلك كحائض وصفة لها مذكر جمع بالواو والنون او لها علامة التانيث ان لم يكن لها مذكر
لكان اولى لانه خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع ما يستوي فيه المذكر في لفظه ودخل فيه نحو حائض بعضها
مع ان فيه ايجازا واختصارا للشرح لفظه وله فوائد اخرى للفطن بها تفطن **او الا ان يكون الصفة لا مذكر لها** واياً لا

قد تجردت عن العلامة اي عن علامة التأنيث **كحائض** وطالق فان هذه الصيغ لا تجمع بالالف والتاء فرقا بين متجرد
هذا القسم عن التاء وبين غير المتجرد عنها فيجمع هذا الجمع نحو حائضات في جمع حائضة وانما لم يعكس لمشابهة غير المتجرد
الفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به التاء كما الحق بالفعل نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي
ضاربة ولذلك يلحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون
نحو ضربن بخلاف المتجرد عن التاء لانه بمعنى الثبوت فقولك امرأة حائض بمنزلة ذات حيض فلم يشابه الفعل
من جهة المعنى فلم يلحق به التاء هذا معنى قول الخليل انه على معنى النسب ومعناه ما كان على معنى النسب فقياسه ان لا
يأتي بالتاء كتامر ولابن كانه لم يشابه الفعل من جهة المعنى وهو الحدوث وقال سيبويه انه مأول بانسان او شيء حائض
وقول الخليل اولى لانه رد الى معنى يقتضي حذف التاء خلاف قول سيبويه وقال الكوفيون التاء للفرق بين المذكر
والمؤنث ولا حاجة ههنا اليه اذ لا اشتراك فيها بين المذكر والمؤنث وفيه نظر لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ناقة
ضامرة لوجود المشاركة نحو جمل ضامر وان يقال امرأة مرضع لعدم المشاركة وانما يقال امرأة مرضع وناقة ضامر
وللمذكر عطف على قوله للمؤنث **الذي لم يكسر** اي لم يجمع جمع التكسير فان هذا الجمع غالب غير مطرد عند غير الفراء
في اسم مذكر غير عاقل **نحو سجلات** في جمع سجل وهو الضخم وحمامات وسرادقات وكذا في الخماسي اصلي الحروف
كسفرجلات غالب غير مطرد لاستكراه تكسيره وكذا في الجمع الذي لا يكسر نحو رجالات وبيوتات وصفة
المذكر غير العاقل يجمع هذا الجمع مطردا نحو الصافنات وسبطرات وسجلات وكذا مطرد هذا الجمع في مصغر غير
العاقل لانه صفة نحو جميلات وحميرات وكتيبات **ونحو بوانات** في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعلى الخيمة
مع ثبوت بون في جمعه شاذ لا يقاس عليه لانه لم يجمع بكسر وهو بون بالضم **وحذفت تاء التأنيث** عن هذا الجمع **تحرزا**
عن الجمع بين العلامتين اي علامتي التأنيث وهما التاء التي كانت في الواحد والتاء الاخرى التي زيدت علامة لجمع
المؤنث **والهمزة المنقلبة عن الف التأنيث** في نحو صحراء فانه في الاصل صحرى زيدت قبل هذه الالف الف اخرى
للبناء والمد فاجتمعت الفان فقلبت الثانية همزة لكونها من الحلق مثل الالف **تبدل واوا** نحو صحراوات
كذلك التحرز عن الجمع بين علامتي التأنيث فانه لو لم تبدل واوا لاجتمع علامتا التأنيث وهما الهمزة والتاء وفيه
نظر وانما لم تحذف كما تحذف تاء التأنيث لانها بمنزلة لام الكلمة للزومها واما الهمزة الاصلية فتبقى على حالها
نحو قراءات والزائدة لغير التأنيث يجوز قلبها واوا تشبيها بالتي للتأنيث وابقاؤها على حالها تشبيها بالهمزة
الاصلية **والالف المقصورة** الرابعة الواقعة اخيرا **تبدل ياء كيف كانت** اي الالف سواء كانت زائدة للتأنيث
كحبلى او منقلبة عن واو كالمغزى او عن ياء كالمرمى وذلك لان ابقاءها على الالف غير ممكن لامتناع اجتماع الالفين
وحذفها اجحاف ببناء الكلمة فتبدل ياء لا واوا والاستثقال بهذا الجمع لكونه للمؤنث وجعل الشارح هذا العلة

مختصا بالف التأنيث وليس كذلك وفسر قوله كيف كانت بقوله اي اسما او صفة او مصدرا فيكون الضمير في
كانت على تفسيره راجعا الى ما كان فيه الالف لا الى الالف وليس له ذكر هنا صريحا وكلامه يقتضي رجوع الضمير
الى الالف **وعين فعلة وفعلة وفعلة** حال كون عينها **صحيحة** نحو تمرة وغرفة وكسرة واحترز به عن كونها مضاعفة
كجنة او معتلة كبيضة **تفتح** عينها في الجمع بالالف والتاء سواء كانت صحيحة اللام او لا نحو تمرات وغرفات
وكسرات وظبيات **او تحرك** عينها **بحركة الفاء** للاتباع ان لم يكن اللام من فعلة ياء نحو كلية ولام فعلة
واوا نحو رشوة فانه لا يجوز فيهما الاتباع بالاتفاق حذرا من الثقل والفتح والتحريك بحركة الفاء انما يكونان
اذا كانت فعلة مثلثة الفاء صحيحة العين **اسما** لا صفة ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء للتخفيف
واما مفتوحة الفاء فلا يكون الا مفتوحة العين **والا** لم يكن اسما بان يكون صفة **فهي** اي عينها **مبقاة على السكون**
وذلك للفرق بين الاسم والصفة والصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل
وكذلك تبقى على السكون عين المضاعف والمعتل العين وان كانا اسمين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول
المثلين وتحريك الواو والياء من فعلة كبيضة وجوزة والواو من فعلة كسورة والياء من فعلة كبيعة ودمية
واعلم ان التاء المقدرة في المؤنث التي هي بمنزلة الثابتة فلا تغيير منها هذا الحكم فقالوا في ارض وعرس ارضات
وعرسات **ونحو جوزات وبيضات شاذ متأول** رضو مثنى المنكبين سبوح **فانما يقع في لغة هذيل** فانهم يحركون
العين المعتلة من فعلة مثلثة الفاء بالفتحة على حرف العلة مع كونها عارضة **والمحذوف العين** المعوض عنها التاء
من اللام **قد يرد** الى اصله كثيرا اذا كانت الفاء مفتوحة **وقد لا يرد** اذا كانت الفاء مضمومة **كسنوات** وسنة
بفتح الفاء ورد اللام لخفة الفتحة وقد جاء هنات من غير رد **وثبات** في ثبة بضم الفاء فانه لا يرد اللام لكون الضمة اثقل
الحركات واما مكسورة الفاء فمتركة الرد فيها اكثر من الرد نحو مئات وقد جاء عضوات **وهذان الجمعان يسميان جمعي**
التصحيح وذلك لصحة بناء الواحد فيهما وسلامته من التغيير **واما تغيير صيغته** اي صيغة الاسم وهو عطف
على قوله اما بالحاق اخره **لفظا** اي تغييرا ملفوظا **او تقديرا كرجال** في جمع رجل فانه قد تغير صيغته لفظا
وفلك في جمع فلك فانه وان لم تتغير صيغته لفظا لكنها متغيرة تقديرا لان ضمة الواحد كضمة برد وضمة الجمع
كضمة اسد فيكون يرد عليه جمعا التصحيح لوجود التغيير فيهما بلا شك بسبب زيادة الزيادتين مع تغييرات اخرى
فاسقوا فيهما كحذف الالف من نحو اعلون والياء من نحو قاضون وحذف التاء من نحو مسلمات وقلب الالف ياء في نحو
حبليات اقول في الجواب ان هذه التغييرات ليست في نفس الصيغة وانما هي في اخر الكلمة الذي لا مدخل له في سكنات
وحركات صيغة الكلمة وبنائها **وسمي هذا الجمع جمع التكسير** وذلك لتكسير بناء واحده فان قلت قد بقي هنا جمع
ليس بالحاق الواو والياء والنون باخره ولا بالحاق الالف والتاء ولا بتغيير صيغته نحو صنوان في جمع صنو فالجواب

لم يصنعوا الا صيغة غير صيغة صنو وقد اختلف صيغتيهما وهو اي جمع التكسير اما ان لا اختلف قبله فيما ان لا يكون له الامثال واحد لنوع من الاسم وهو المقصود ههنا كما افعالل للرباعي فانه لما كان اثقل من الثلاثي واقل استعمالا منه اختير فيه بناء واحد للجمع كجعافر والملحق به نحو جداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف واحد غير مدة نحو تناضب ومداعس في تنضب ومدعس والمراد بالمدة ههنا ان يكون من حروف العلة زائدا ساكنا يكون حركة ما قبله من جنسه واحترز به عن مثل فاعل وفعال وفعول وفعيل لان جمع تكسيرها قد يختلف الى عدة اقسام الا افعلا فانه وان كان مما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة الا ان جمع تكسيره على افعال وفعال وافعلاء نحو اسواب وجياد وانبياء او الا افعل فعلاء فانه يختلف جمع تكسيره ايضا نحو حمر وحمران احمر وان قال فعلاء احترازا عن افعل فعلى فان جمع تكسيره على فعالل لا يختلف عنه كالافضل والافاضل والخماسي عطف على قوله للرباعي او على قوله ما زيد اي وكما افعالل للخماسي وهذا المثال انما يكون له بعد حذف خامسه على استكراه وانما استكره للاحتياج في جمع تكسيره الى حذف حرف اصلي منه ولا شك في استكراهه كما في التصغير فانه يستكره تصغيره للاحتياج فيه ايضا الى حذفه فيقول جحيمر في جحمرش كما يقال جحيمر في تصغيره وحكى سيبويه عن بعض العرب في التصغير والتكسير سفيرجل وسفارجل باثبات الحرف الخامس وكما فعاللة للمنسوب منه اي من المذكور من الرباعي والملحق به والمزيد فيه من الثلاثي نحو اشاعثة في جمع اشعثي فالتاء لازمة لانها عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفا لازما لثقل هذا الجمع لفظا ومعنى والتاء اخف من الياء مع ما بينهما من المناسبة في ان كل واحد منهما يجيء للوحدة نحو تمرة ورومي وللمبالغة نحو علامة واحمري ولا للمعنى نحو غرفة وكرسي وقيل ان التاء فيه ليست بعوض من الياء لانه جمع اشعث والتاء فيه دليل على انك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب اليه فاشاعثة جمع اشعث على تسمية كل واحد من الحي باسم الاب الاكبر وفيه نظر لعدم اطراد ذلك في المنسوب الى المكان نحو المهالبة في جمع سعدي لانه لا يجوز تسمية الشخص باسم بلدته وقد تجيء التاء عوضا عن المدة قبل الاخر نحو جحاجحة في جحجاح والاصل جحاجيح وقد يكون التاء لتاكيد الجمعية كما في حجارة وملائكة وقشاعمة وكما فعاللة للاعجمي بكونه على كون واحده معربا وجاء في جوارب تشبيها بالجمع العربي نحو كواكب وكما فعاليل لما جاء من ذلك اي المذكور من الاقسام الثلاثة مدة قبل اخره سواء كانت الفا او ياء او واوا نحو قراطيس وقناديل وعصافير وقرواح ومصابيح ولا يكون على هذا توجيه للاستثناء في قوله الا افعلا بالكسر الا على وجه بعيد واما استثناء لانه يختلف جمعه نحو سرحان فانه جمع على سراحين وقد جاء فيه سراح والا فعلان بالفتح حال كونه صفة فانه قد جاء في جمعه فعال وفعالى

نحو غضاب وسكارى واحترز بالصفة عن فعلان اسما فانه لا يختلف جمعه لانه انما يجمع على فعاليل نحو شيطان وشياطين وكذلك يجمع فعلان بالضم على فعاليل ولا يختلف عنه نحو سلاطين في جمع سلطان ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا اي في بحث جمع التكسير الا المجرد العدد ولا نعني زيادة الحرف واصالته كما في امثلة التصغير فانه لا يعنى به فيه الا المجرد العدد ايضا وذلك لقصد الاختصار وعدم التعرض لزيادة الحروف واصالتها في جمع التكسير والتصغير فيهما تشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات فان جعافر ومداعس وتناضب تشترك في فتح الاول والثاني ومجيء الف ثالثة وكسر ما بعدها وان كانت اوزانها مختلفة في الحقيقة باعتبار اصالة الحروف وزيادتها وكذا جعيفر ومديعس وتنيضب تشترك في ضم الاول وفتح الثاني ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها وبيان عله تخصيص هذه الامثلة سيجيء ان شاء الله تعالى وكما فواعل لفاعلة وفاعلاء اسمين فان ما عليه اسما يجمع على فواعل ولا يختلف عنه نحو كواثب في كاثبة وكذا فاعلاء يجمع عليه بعد حذف الفه اجراء لالف التانيث مجرى تائه لكونها علامة التانيث مثلها واعلم ان في قوله كما فواعل لفاعلة وفاعلاء نظرا وذلك لان الاعتبار اذا كان بمجرد العدد كان فواعل داخلا تحت فعالل الا ان الاصوب على هذا ان نقول كما فعالل للرباعي والملحق به والمزيد فيه من الثلاثي ولفاعلة وفاعلاء وقوله اسمين حال عن فاعلة وفاعلاء لكنه باعتبار فاعلة للاحتراز عن الصفة لان فاعلة صفة يختلف جمعها وباعتبار فاعلاء للتحقيق والتاكيد لانه لا يجيء الا اسما او يختلف قبل جمع التكسير وذكر ههنا استطراد الامثال لكن فعائل وفعل في جمع فعيلة نحو صحائف وصحف بمعنى المختلف قبله ينقسم الى سبعة اقسام اما ان يختلف الى مثالين او الى ثلثة او الى اربعة او ستة او تسعة او عشرة او احد عشر فصاعدا اي فذهب الاختلاف حال كونه آخذا في الزيادة الى احد عشر مثالا نحو ما كانت زيادته مدة ثالثة لان الاسماء في الجمع احد عشر مثالا على ما هو المذكور في المفصل وفي تعدادها اطالة ومن حكمه اي من حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واوا او ياء من الاسماء الثلاثي لا يجمع على افعل لثقل الضمة على الواو والياء وان كان ما قبلهما ساكنا لان الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه ادنى ثقل وانما يجمع على افعال نحو اثواب وابياب الا نحو اقوس وانوب واعين وانيب فانها شاذ واعلم ان الاولى ان لا يذكر لفظ نحو ويقول وشذ اقوس واثوب واعين وانيب لان لفظ الا ونحو يشعر بضابطة وامثلة اخرى مع فساد اخر من جهة الاستثناء ولا يجمع الواوي منه اي من المعتل العين على فعول لاستثقال الضمة والواو في بناء الجمع وانما يجمع على فعال نحو ثياب في جمع ثوب وذلك لخفة الكلمة بانقلاب الواو ياء ولا يجمع اليائي من المعتل العين على فعال لانه لو قيل في بيت بيات كثياب لالتبس اليائي بالواوي مع انه لا يكون فيه خفة وانما يجمع على فعول كشيوخ لعدم ان احدى الواوين وقد شذ فووج في جمع فوج وسووق في جمع ساق ومن حكمه ان يكسر ما قبل الاخر من المعتل اللام سواء كان واوا او يائيا في افعل كسرا حتما واجبا لا يجوز العدول عنه

التصغير

كالأدلي في جمع دلو واصله ادلوو لما وقعت الواو طرفا في اسم متمكن وقبلها ضمة قلبت ياء قلبا واجبا ووجب ان يكسر ما
قبلها لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض وكالظبي في جمع ظبي اصله اظبي كسر ما قبل الياء لاجله ولن يكسر ما قبل الآخر
من المعتل اللام في فعول كسرا اكثر الا واجبا كما في افعل لانه لا يجوز في فعول ابقاء الضمة على حالها اذا
كان واوا وياء نحو نحو وانما قال مطردا لانه يجوز الكسر ايضا حيث يجوز الضم فيقال في نحو نحي كعصي كان في الاصل
عصوو لما اجتمع واوان في الجمع طرفا والاولى منهما مزيدة قلبتا ياءين ثم كسر ما قبل الياء لاجلها وانما قلنا اذا
كان واوا ويا لانه لو كان يائيا يكون الكسر حسنا ايضا نحو بدي وقد جاء على الشذوذ فتو في جمع فتى ونحو في جمع
نحو من غير كسر وقلب والقلب اي قلب الواو ياء والضمة كسرة فيها اي في المثالين اكثر من ابقاء الواو
والضمة على حالها وقسي واصله قووس فقدم اللام فرارا من اجتماع الواوين والضمتين فصار قسوو ثم
اعل اعلال عصي ودلي جمع قسو تقديرا قال الشارح هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال قسي جمع قوس
وعينا في المعتل اللام الذي جمع على فعول ويكسر ما قبل اخره فاجاب عنه بانه جمع قسو تقديرا فيكون معتل اللام
اقول ويمكن ان يقال انه جواب عن سوال وارد على قوله ولا الواوي منه على فعول وقوس واوي منه فاجاب عنه
بانه ليس هو معتل العين وانما هو معتل اللام تقديرا ومن حكم ان المحذوف العجز من واحد يرد العجز فيه اي في جمع
التكسير نحو شفاه في شفة واصله شفهة فرد المحذوف وهو الهاء في الجمع واستاه في جمع است واصله سته
فلما جمع رد الهاء المحذوف ويدي في جمع يد وهو اللغة والافصح(?) واصله يدي على وزن فعل
ساكن العين فلما جمع على فعول رد الياء فاجتمع واو وياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها فصار يدي وجمعا التصحيح وهما الجمع بالواو والنون والالف والتاء وافعال
وافعل وافعلة وفعلة حال كون هذه الاوزان الاربعة من التكسير للقلة اي لجمع القلة وهو خبر لقوله وجمعا
التصحيح فان هذه الاوزان موضوعة في الاصل للدلالة على القلة وان استعيرت للكثرة وهي اي القلة العشرة فما
دونها وقيل ان جمعي التصحيح مشترك بين القلة والكثرة والدليل على ان الاوزان الاربعة للقلة غلبة استعمالها
فيما بين الثلاثة الى العشرة وما عداها للكثرة وهي ما فوق العشرة وان استعيرت للقلة ايضا ومنها اي من
علامات الاسم التصغير لانه في المعنى جعل الشي موصوفا بالصغر وكون الشي موصوفا من علاماته فقولك رجيل
بمنزلة رجل صغير الا انه عدل عن الوصف وصغر للايجاز والاختصار ولا تتجاوز امثلته لانه اوزانه
فعيلا ان كان المصغر ثلاثيا مجردا بضم اوله لانه يدل على صغر المسمى لان الضمة متولدة من تحريك مضيق في تلك
المعنى ثم فتح ثانيه لان اول بعض الالفاظ مضموم فلو اقتصر على الضم لحصل اللبس وخص الفتح بذلك جبرا
لما فعل باوله من الضم ثم زيد ياء ثالثة لان غير بعضها مفتوحة نحو رطب ثم زيدت الياء للفرق بين التكبير والتصغير

في هذه الامثلة وفعيعلا بكسر ما بعد الياء ان كان على اربعة احرف وعلى خمسة بعد حذف حرف واحد منها ولم يكن قبل
آخره مدة وانما كسر ما بعد الياء لان من حق الياء ان يكون ما قبلها مكسورا التصغير من حقيقة الا انه لما وجب فتح
ما قبلها لما ذكرنا الان كسر ما بعدها وفعيعيلا ان كان قبل اخره مدة فتكرر اللام في امثلته لان ما زاد على الثلاثة
بالمثال اذا امثل كرر اللام دون العين وبعضهم كرر العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الاولى وذلك لانه
لما صح اوزان التصغير من لفظ الاختصار ولم يكرر فيما زاد على الثلاثة الا زيادة حرف في مثاله واختار
زيادة بعض حروف اليوم تنساه دون بعض كم اذ لو قيل مثلا افيعل باعتبار احيمر او مفيعل باعتبار مجيلس
لكان ذلك تحكما فاريد تكرير حرف من نفس الفاء او العين او اللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم فلم يتكرر الا العين
او اللام فكرر العين دون اللام ايذانا بان المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزائد لانه يكرر اللام في ذلك
الوزن وانما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات الا محقر افعال جمعا فان تصغيره ليس
على مثال من الامثلة الثلثة نحو اجيمال واحترزنا بقولنا جمعا عن افعال مفردا نحو اعشار(?) وافعال مصدرا نحو
اصباح فان تصغيرهما على فعيعيل نحو اعيشير واصيبيح والا محقر ما فيه الف التانيث سواء كانت مقصورة
او ممدودة وسواء كان ثلاثيا في الاصل ام لا فانه ليس على مثال منها نحو حبيلى وحميراء الا ان تكون الالف
المقصورة خامسة نحو جحيجبى وقصاصا نحو حولايا فانه اي فان هذه الالف تحذف لانها لازمة غير مستقلة
فتنزلت منزلة اللام من سفرجل فتحذف كما تحذف اللام منه ويكون المصغر بعد الحذف على مثال فعيعل او فعيعيل
نحو جحيجب بخلاف التاء فانها لما لم تكن لازمة لم تكن بمنزلة اللام فلا تحذف وان كانت خامسة نحو قرقرة في
تصغير قرقرة وفي حولايا يجوز حويلي بالتشديد وحويل اما حويلي فلانك اذا حذفت الف التانيث
بقي حولاي على خمسة احرف وقبل اخره مدة فثبتت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها وتدغم
في الياء الاخيرة فصار حويلي واما حويل فلانك اما ان تحذف الالف الاخرى من حولايا لزيادتها ثم تصغر
فيقال حويلي ثم اعل اعلال قاض واما ان لا تحذف وتصغر على حويلي بالتشديد ثم تخفف الياء كما تخفف في صحارى
فيقال صحار فيعل اعلال قاض فيقال حويل وقوله مقصورة احتراز عن الممدودة فانها لا تحذف وان كانت
خامسة قصاصا نحو خنيفساء لانها لكونها متحركة على حرفين صارت كانها كلمة مستقلة ضمت الى الكلمة كما في
بعلبك فلا تحذف كما لا تحذف الكلمة الثانية في التصغير بخلاف المقصورة فانها لما كانت ساكنة خفيفة على حرف
واحد لا يصح ان تقدر كلمة مستقلة وقوله خامسة احتراز عن الرابعة فانها لا تحذف نحو حبيلى وما فيه الالف والنون
مضارعتان فانه ايضا ليس على مثال من الامثلة الثلاثة لكن بشرط ان لا تقلب الفهما ياء في الجمع المكسر ويحترز به
عن مثل سلطان فانه يكسر على سلاطين ويصغر على سليطين نحو اجيمال وحبيلى وحميراء وعقيرباء وسكيران

وزعفر لز وانما كانت هذه الصور الاربع متجاوزة عن الامثلة الثلاثة محافظة على الالفاظ او الف
افعال والفي التانيث والالف والنون فان ابقاءها على حالها مطلوب عندهم اما الف افعال فلانه لم
تصغر من صيغ الجمع المكسر الا جمع القلة فلو لم يبق علامة الجمع وهي الالف لم يحتمل اتى مع المصغر على
انه مصغر الجمع ويحمل على انه تصغير مصدر باب افعل لما عنها من التباين في الظاهر ولذا نقل الف
افعال مصدرا باقية في التصغير لانه لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع واما الف
التانيث فلانها علامة والعلامة لا تغير ما امكن اولتشبيهها بتاء التانيث واما الالف والنون فلاطراد
المضارعة بينهما وبين الفي التانيث وليس شرط مضارعتهما اياهما ههنا ابقاء التاء او العلمية كما في باب
ما لا ينصرف وانما يحافظ على الف افعال في التصغير فيقال في تصغير انعام انيعام ولم يحافظ عليها في
التكسير فيقال في انعام اناعيم لان بعض ابنية التصغير وهو بناء فعيل حاصل قبل الالف في التصغير
فجاز المحافظة عليها لما ذكرنا بخلاف الجمع الاقصى فان بناءه غير حاصل قبل الالف فلم يكن بد من قلب الالف فيه
ولان التكسير لا نها في الجمع بخلاف التصغير فانه بنا فيه كما ذكرنا وانما لم يستثن ما فيه تاء التانيث كما استثنينا غيره
لانه لا مدخل لتاء التانيث في حروف ما يحقر وذلك لعدم بناء الكلمة على التاء وعلى هذا ينبغي ان لا يذكر من افعال الله
للمنسوب الا على تاويل وكذا لا مدخل لزيادات التثنية وجمعي التصحيح فيه كما لا مدخل للجزء الاخير من المركب
من كلمتين في ذلك مثل بعيلبك وحضيرموت واعلم انه لا حاجة الى استثناء هذه المحقرات الاربعة غير
محقر الافعال جمعا لوجود ابنية التصغير فيها قبل زياداتها كما في تاء التانيث والا يحقر المبهم وهو
اسم الاشارة والموصول فان تحقيرهما ليس على مثال من الامثلة المذكورة وكان حقهما ان لا يصغرا لغلبة شبههما بالحروف
لكنهما لما يتصرف تصرف الاسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتانيثهما اجريا مجراها في
التصغير ولذلك لم تصغر الضمائر لغلبة شبهها بالحروف عليها مع قلة تصرفها لانها لا تقع صفات ولا موصوفات
ولا تصغر من الموصولات من وما العلم تصرفهما بالتثنية والجمع والتانيث فان اوله ترك على ما كان عليه غير
مضموم وذلك لانه لما كان مخالفا لسائر الاسماء لو تعوّد على كل شيء اوثر المخالفة في تصغيره واعلم انه لو كان
ترك على ما كان عليه لكان اولى لان التاء مضموم اوله لانه في المكبر وهو ليس كذلك وقد حكي اللذيا واللتيا
بضم الاول ملحقا باخره الف عوضا من الضمة لانه مبني والاصل في البناء السكون فناسب ان تزيد اخره حرف
لازم السكون وهو الالف وقيل اخره يا علامة للتصغير ثم قلبت الف ذا ونا ياء وادغم ياء التصغير فيه نحو ذيا
في ذا وتيا في تا واللذيا واللتيا في الذي والتي ولحوق الالف بها اثبات لامها وهو الياء بدل على ان الالف هو
الملحق للعوض عن الضمة الذاهبة من الصدر لا الياء وانما فتح الياء التي بعد ياء التصغير محافظة على الف العوض وسبق

يحذف العوض في المثنى والمجموع نسيا لالتقاء الساكنين فيقول اللذيان واللتيان واللذيون واللذين بضم التاء
وكسرها في الجمع والاخفش يحذفها لالتباس فيقول في الجمع بفتح التاء كما في المصطفون والمصطفين فعيعل لما هو على
اربعة احرف كيف كانت الاحرف الاربعة اصولا او غير اصول بان يكون فيها زيادة نحو رجيل في تصغير رجال كل
واحد من حروفه اصلي ومنيلب في تصغير منبلب الميم فيه زائدة والتاء التي هي العين منه محذوف لانه في الاصل منتب
على وزن منفعل او لما هو على حرفين بعد رد المحذوف في التصغير ليحصل بناء التصغير سواء كان رباعيا او غير
او لانه لم يكن فيه زائد او كان ولكن لا يمكن جعل الاسم معه على فعيعل كتاء التانيث وهمزة الوصل فان بناء التصغير لا يتم
مع تاء التانيث لان اصلها ان تكون كلمة مضمومة الى كلمة اخرى فيكون بمنزلة كرب من معدي كرب وكذا همزة الوصل
فانها غير لازمة وانما يكون لها الثبوت في حالة الابتداء لا في حالة الدرج فلو اعتد بها وسقط في الدرج لم يبق
بناء التصغير وان لم يسقط لخرجت عن حقيقتها لانها هي التي تسقط في الدرج نحو وعيدة في عدة اصله وعدة
ومنيذ في مذ واصله منذ حال كون مذ اسما لا ظرفا ولا حرفا فانهما لا يصغران وجريح في جرو اصله جرح
وفعيعيل لما هو على اربعة احرف كيف كانت الاحرف اصولا او لا نحو جعيفير في جعفر وفيه اصول ومجيليس
في مجلس الميم فيه زائدة وخديب في خدب بالجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير والباء الاولى المدغمة مما حقه
ويجوز ان يكون فيه شرطان الاول ان يكون الاول من الساكنين مدة او ياء التصغير والثاني ان يكون الثاني منهما
مدغما ويكون مع المدغم فيه معا من كلمة حرف اللين كدابة وتمود فان هذا الالتقاء وان كان فيه كلفة جائز
لان المدة بمنزلة الحركة وذلك لان الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي ابعاض حروف العلة ولولاها لم
ينتظم حروف الكلمة بعضها ببعض فاذا كانت ابعاضها روابط يمكن ان تجعل انفسها روابط ايضا اذا كانت كلها
وما قبلها من جنسها لانها يمكن اشباع مدها حتى تصير ذات اجزاء يتوصل بجزئها الاخير الى الساكن الذي بعدها
مثلا اذا قيل قيل تسهيل المحيي بعد الكسرة بالياء كاملة لعدم مخالطتها بالياء نوع اخر من المخالفة فما اذا قيل
سع فانه لا يتمكن فيه من اشباع مدة الياء تمام التمكن لانك تهيات فيه بعد الياء للمد اللاتي لا ينطق فيهما ثم انتقلت من
الحال الى المدالية ولهذا لا يتوصل بالواو والياء اللتين قبلهما فتحة الى النطق بالساكن الذي بعدهما فلم يقل في افعل
من الود والبلل اود وابل بحذف حركة العين بل ينقل الحركة الى الواو والياء الا في ياء التصغير فانها لما كانت
موضوعة على السكون صارت بمنزلة المد فحذف حركة الاول من المثلين عند الادغام ولم ينقل الى ياء التصغير
واذا كان الساكن الثاني مدغما في متحرك كان في حكم المتحرك لان اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة فتصير كانهما حرف واحد
متحرك وانما قلنا ويكون الثاني مع المدغم فيه معا من كلمة احترازا عن نحو خافا الله فان المدغم ليس فيه من كلمة حرف
اللين فيحذف حرف اللين لانه في مكان يليق به الحذف وهو اخر الكلمة مكان يخفف الكلمة بحذفه اولى لان في التقاء الساكنين

كلمة وان كان على حدة وعن نحو صَتّ فان المدغم فيه تبه ليس من كلمة حرف اللين فيحذف لان الادغام الذي هو شرط
جواز التقاء الساكنين في معرض الزوال ولا يعتد به او لما هو على اكثر من اربعة احرف فان مثال تصغيره فعيلل
ايضا بعد حذف حرف منه وجاز فعيعيل ايضا فيما هو على اكثر من اربعة احرف بتعويض ياء ساكنة قبل الاخر
عن الحرف المحذوف سواء كان المحذوف اصليا نحو سفيريج في سفرجل او زائدا نحو مطيليق في منطلق الا ان يكون
الحرف الرابع فيما هو اكثر من اربعة احرف مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء فانه اي فان فعيعيلا يجب هناك
لامكان الاتيان به من غير استكراه وذلك لان المدة في موقع ياء فعيعيل فان كانت ياء وجب تقريرها في موضعها وان
كانت الفا او واوا وجب قلبها ياء نحو دنينير في دينار وعصيفير في عصفور وقنيديل في قنديل واحترز
بالرابع عن نحو قرعبلانة فانه لا يجب فيه فعيعيل بل يحذف الزيادات منه مع الحرف الخامس من غير تعويض
نحو قريعب ويجوز التعويض نحو قريعيب واعلم انه لو قال بدل قوله مدة حرف علة لكان اولى وذلك لان نحو
فعيعيل واجب في كل ما كان على اكثر من اربعة احرف ويكون الرابع حرف علة سواء كان مدة اولا وسواء كان لينه
اولا نحو في جلواز وقليبن جليليز وقليليق ونحو سرول ومشربف مسيربل ومشيريف وذلك اي مجيء فعيعيل
انما يجيء فيما هو اكثر من اربعة احرف بالرد الى الاربعة بحذف حرف منه وانما يحذف لان ما زاد على اربعة بناء
فعيلل لو لم يحذف منه شيء وزيدت فيه ياء التصغير وزيادتها قياس مطرد لادى ذلك الى كثرة الابنية الممتدة
لانه يحصل لهم قانون قياس يغلب فيكثر المزيد فيه بسبب ياء التصغير بخلاف غيرها من الزيادات فانها لما كانت
ليست قياسية لا تكثر الابنية الممتدة بسببها نحو قرعبلانة فلا يحذف من الخماسي شيء عند زيادة هذه الزوائد
عليه بشرط ان لا يحذف اصلي مع وجود زائد فانه انما يحذف الزائد لان حذفه اهون نحو دحيرج في مدحرج
بحذف الميم الزائدة ولا يقال مديحر بحذف الخامس لان الزائد بالحذف اولى من الاصلي وبشرط ان لا يحذف
زائد مفيد فائدة تختص ببناء ما يصغر مع وجود زائد غيره اي غير المفيد تلك الفائدة كمطيلق في
منطلق فان فيه حرفين زائدين الميم والنون ولا يجوز بقاؤهما لانه يحذف الحرف الاصلي من الخماسي لبناء التصغير
فكيف لا يحذف الزائد وانما اقتصر على حذف احدهما لانه قدر الضرورة وانما تعين ان يحذف النون دون الميم
لان الميم مفيد فائدة تختص ببناء اسم الفاعل وصيغته موضوعة لاجلها بخلاف نون الانفعال فانها وان افادت
معنى المطاوعة الا ان تلك الفائدة ليست مختصة ببناء اسم الفاعل لوجودها في جميع تصاريفه او نقول انما
حذفت النون دون الميم لان الميم اول والاول بالابقاء اولى ولان الميم الزم من النون لاطراد زيادتها في
جميع اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد وبشرط ان لا يحذف غير مفيد فائدة تختص بذلك البناء ويؤدي
حذفه الى ما لا نظير له اي الى مثال ليس من ابنيتهم مع ما لا يؤدي حذفه اليه وكان مما لا يؤدي ايضا غير مفيد

بالمعنى

ولو حذف الى آخره تكرير له نظير

بالمعنى المذكور كتخريج في استخراج فان السين والتاء فيه زائدتان غير مفيدتين بالمعنى المذكور ولكن لو حذف السين
يكون له نظير لوجود تفعيل كتجفيف لان التاء تزاد اولا بلا لبس نحو تجفاف دون فعيعل اذ ليس له نظير
وبشرط ان لا يحذف اصلي من الحروف الاصول غير آخر على الاعرف يعني الاعرف حذف حرف من الخماسي خلافا
لبعضهم فانهم لا يحذفون منه شيئا فيقولون سفيرجل بابقاء فتحة الجيم على رواية الاخفش واذا حذف منه شيء
فالاعرف ان يحذف الحرف الاخير لان الكلمة ثقيلة بالخمسة الاصول وعند زيادة ياء التصغير ازدادت ثقلا
فيحذف ما يزداد به الثقل وهو الحرف الخامس الا ترى ان الرباعي لا يحذف منه شيء لعدم ازدياد الثقل عند
الرابع منه وقوله على الاعرف متعلق بلا يحذف لان قوله لا يحذف اصلي غير الآخر يحتمل معنيين احدهما ان لا يحذف
غير الاخير بل يحذف الاخير والثاني ان لا يحذف غير الاخير ولا الاخير والاعرف منهما هو الاول لا الثاني والجواب
انه يعلم من كلامه انه يجوز ان يحذف منه شيء فلا يحتمل قوله المعنيين بالنظر الى ما قبله كفريزد في فرزدق وقيل
يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف الزوائد تشبهه اذا كان قريبا من الطرف بان يكون رابعا وان
كان اصليا لكونه من حروف الزيادة اما اذا لم يكن قريبا من الطرف فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيمش
لبعد الميم من الطرف ولذا يحذف ما يشبه حروف الزيادة ان كان قريبا من الطرف فيقال فريزق في فرزدق
فان الدال من مخرج التاء هكذا قال الشيخ الرضي وقال الزمخشري ان بعض العرب يحذف الزائد اين كان وبعضهم
على ما نص عليه التبريزي والاندلسي ولا يحذف له اي لاجل التصغير تاء التأنيث كما يحذف للتكسير نحو ضاربة
وضوارب لانها بمنزلة الاسم الثاني من بعلبك لانها زائدة على البنية كالاسم الثاني منه فكما لا يحذف الاسم
الثاني منه لا يحذف التاء ولانها لو حذفت لم يبق فرق بين المذكر والمؤنث في نحو ضاربة لان صيغتي مصغر
المذكر والمؤنث واحدة بخلاف التكسير فان صيغة جمع المؤنث مخالفة لصيغة جمع المذكر فلا حاجة الى التاء
ولان الجمع مؤنث فاستغنى بتأنيث الجمع عن التاء بل تظهر في التصغير التاء المقدرة في المكبر فيما هو على ثلاثة
احرف نحو شميسة في شمس لان التصغير بمنزلة الموصوف مع صفته فكما يقال شمس طالعة بالحاق التاء باخر الصفة
كذلك يقال شميسة بالحاق التاء باخره الذي هو كاخر الصفة دون غيره مما هو على اكثر من ثلاثة احرف نحو عقرب
فانه يقال فيه عقيرب بغير التاء وذلك لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث مع انهم استكرهوا زيادة حرف
على عدد حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في التصغير ولكن قوله على الاطلاق لانه انما لا تظهر حيث لا يعرض
له في حال التصغير ما يعود به الى ثلاثة احرف اما اذا عرض له ذلك فتظهر التاء المقدرة نحو سماء فانه يقال في تصغيره
سمية لانه يعود في حال التصغير الى ثلاثة احرف لاجتماع ثلاث ياءات فيه فيجب حذف الاخيرة نسيا وكما في عنيق
في تصغير ترخيم عناق ولو قال فيما هو على ثلاثة احرف عند التصغير لكان اولى وقد شذ عريس في تصغير عرس

لبعضهم

صيغتي
الى

وهو امواه الرجل وعُرَيْب في تصغير عرب لعدم اظهار التاء فيها مع انها مما هو على ثلثة احرف وقد شذ ايضا قُدَيْدِ
في تصغير قدام وَوُرَيِّئَة في تصغير وراء لالحاق التاء فيهما مع انهما مما هو على اكثر من ثلثة احرف ووجه الالحاق التاء
بهما ان الظروف كلها مذكر فلو لم تظهر التاء فيهما لظن انهما مذكران ايضا واعلم ان وراء ان كان لامه همزة من وراءت
بكذا اي سترت به تكون اظهار التاء في تصغيره شاذا وان كان لامه واوا او ياء مثل كساء ورداء من وريت بكذا تكون
تصغيره وُرَيّة لا غير بحذف الياء الثالثة فلا تكون فيه شذوذ كما في تصغير سماء ولتحرك اوله لا ثبات الهمزة الوصل
معه اي مع التصغير لانها انما تثبت حيث كان الاول ساكنا فاذا صار الاول متحركا تحذف الهمزة لعدم الاحتياج اليها
او نقول معناه وليتحرك اول المصغر بالضم لا ثبات لها لانه لو كان لها ثبات وضمة لسقط في الدرج فتنكسر بنية
التصغير وليتحرك ثانيه بالفتح لا تثبت الالف ثانية في التصغير لعدم امكان تحريك الالف ما دامت باقية على جوهرها
ولا بد من تحريك ثاني المصغر بالفتح بل ترد الالف الى الاصل من الواو والياء ان وجد الاصل لها والا يوجد لها الاصل
تقلب واوا نحو بُوَيْب في تصغير باب واصله بوب ونُيَيْب في تصغير ناب واصله نيب وضُوَيْرِب في تصغير ضارب
ولا تثبت الالف ثالثة في التصغير طرفا او غير طرف بل تقلب الالف الثالثة التي لا يجب حذفها في التصغير ياء لا غير
لانه لا بد من تحريكها دفعا لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء التصغير والالف بعدها فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء ولا تكون
قلبها واوا لانها لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء منها اجتمعتا والاولى منهما ساكنة فوجب قلب
الواو ياء واما الالف التي يجب حذفها في التصغير كالف مقاتل فلا تقلب ياء وان كانت ثالثة بل تحذف نحو مُقَيْتِل
فعلى هذا لو قيد الحكم بما قيدناه لكان اولى نحو عُصَيَّة في تصغير عصا الالف فيه ثالثة في الطرف وعُنَيِّق في تصغير عناق
الالف فيه ثالثة غير طرف وكذا الواو لا تثبت ثالثة طرفا او في حكمه بل تقلب ياء نحو دُلَيّ وعُرَيَّة في تصغير دلو وعروة
لما ذكرنا الا ان تكون الواو حين غير طرف فيجوز الاظهار من غير قلبها ياء وادغامها في التصغير فيها نحو اُسَيْوِد في
اسود وجُدَيْوِل في جدول ولكن الفصيح القلب اي قلب الواو ياء وادغامها في التصغير فيها نظرا الى مجرد الاجتماع
واعلم ان قوله فيجوز الاظهار ليس على اطلاقه لانه انما يجوز اذا كانت الواو متحركة في المكبر سواء كانت اصلية او
زائدة وذلك لقوتها بالحركة وعدم كونها في الاخر الذي هو محل التغيير وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة اما
اذا كانت ساكنة فيه فلا بد من قلبها ياء تقول في عجوز عُجَيِّز وذلك لان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا تكون لها
قوة تدفع القلب بها عن نفسها فعلى هذا لو قال اذا كانت متحركة في المكبر لكان اولى والبدل اللازم وما كان علة
الابدال باقية في التصغير لا يرد الى اصله كما في التكسير اي كما لا يرد البدل اللازم في جمع التكسير الى اصله نحو تُخَيْمَة
وقُوَيْئِل في تخمة وقائل فان اصله وخمة ابدلت الواو تاء لكونها مضمومة في اول الكلمة وبهذه العلة باقية
في التصغير ايضا واصل قائل قاول قلبت الواو همزة لوقوعها عين اسم فاعل اعل فعله وبهذه العلة باقية في

التصغير ايضا بخلاف البدل غير اللازم وهو ما كان علة الابدال غير باقية في التصغير فانه يرد الى اصله لزوال
علة الابدال نحو مُوَيْزِن ومُوَيْعِد في ميزان ومتعد واصل ميزان موزان قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة فلما زال السكون والكسرة في التصغير عادت الياء الى اصلها واصل متعد موتعد قلبت الواو تاء
وادغمت في التاء لان فاء الافتعال اذا كان واوا يقلب تاء ثم تدغم في تاء الافتعال وذلك لقرب مخرج الواو
من مخرج التاء مع حصول التخفيف بالادغام فلما حذفت تاء الافتعال لاجل التصغير عادت التاء الى اصلها وقيل
عُيَيْد في عِيد وان كان القياس ان يقال عُوَيْد لان اصل عيد عود قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة
وفي التصغير زال السكون والكسرة فرقا بينه اي بين عُيَيْد محقر عيد وبين محقر عود فانه يقال في تحقيره
عُوَيْد فلو قيل ايضا في تحقير عيد عُوَيْد لم يبق فرق بينهما كما قالوا اعياد في جمع تكسيره لذلك الفرق فانه يقال
في جمع عود اعواد فلو قيل في جمع عيد اعواد ايضا لم يبق فرق بينهما واذا اجتمع ثلث ياءات بسبب التصغير
والثانية منها مكسورة حذفت الاخيرة نسيا بحيث لا تعتد بها على الافصح اذا كانت الاخيرة متطرفة لفظا
نحو عُطَيّ في عطاء قلبت الالف ياء كما في جار فعادت اللام الى اصلها من الواو لزوال الالف قبلها ثم قلبت ياء لوقوعها
في الطرف مكسورا ما قبلها فاجتمع ثلث ياءات في الطرف والثانية منها مكسورة فحذفت الاخيرة نسيا ولذا كان الاعراب
اللفظي جاريا على الياء فتقول هذا عُطَيّ ورأيت عطيا ومررت بعطي او متطرفة تقديرا نحو غُوَيَّة ومُعَيَّة
في غاوية ومعاوية فانه تقلب الف غاوية واوا كما في ضارب ثم قلبت الواو التي هي عين الفعل ياء لاجتماع الياء
والواو والاولى منهما ساكنة فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت الاخيرة واما معاوية فتحذف الفها في التصغير كما في
مقاتل فاجتمع الياء والواو والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فاجتمعت ثلث ياءات ولا يحذف الياء الثالثة
من عُدَيِّي في تحقير عدوي لان الوسطى ليس محل التغيير وتحذف في التصغير عند البصريين الزيادة في الخماسي الاصول
بحذف زوائده سواء كان ثلاثيا او رباعيا وسواء كان علما او غير علم والفراء لا يصغر هذا التصغير الا العلم لانه لشهرته
تكون ما ابقي منه دليلا على ما القي نحو زُهَيْر وحُرَيْث في ازهر وحارث حذف الهمزة من ازهر والالف من حارث
ثم صغرا وتقول في مدحرج دُحَيْرِج بحذف الميم ومنه أُرَيْق في قولهم جاء بأم الرُّبَيْق على أُرَيْق ام الربيق الداهية
وأُرَيْق اصله وُرَيْق تصغير اورق وهو الجمل الذي لونه لون الرماد فلما حذفت همزته في التصغير قلبت الواو
همزة لوقوعها في اول الكلمة كما في أجوه قال الاصمعي يزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اورق
ويسمى هذا النوع من التحقير الذي يحذف الزوائد منه تحقير ترخيم لان الترخيم في اللغة الحذف والتقليل وقد
حذف منه زوائده ويجيء اي يجيء التصغير في غير الجمع للوصف بالحقارة اي التقليل مما يتوهم عظمته سواء كانت
جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس نحو رُجَيْل فانه ليس فيه بيان جهتها او معينة كما في الصفات نحو عُوَيْلِم في عالم

فان تصغيره من جهة علميته ويجيء في الجمع للوصف بالقلة اي لتقليل ما يجوز كثرته نحو عندي دريهمات اي اعداد ذا ها
قليلة ولذلك اي لكونه في الجمع للوصف بالقلة ولتقليل العدد لا لتقليل الذات حقر جمع القلة على بنائه
من غير تغيير فيه لان هذا الجمع موضوع للقلة فلا يكون بينه وبين زيادة التصغير التي تدل على التقليل تناقض
نحو اكيلب في اكلب واجيمال في اجمال واجيربة في اجربة وغليمة في غلمة وجمع الكثرة لذلك ايضا
لا يحقر على بنائه وذلك لان بين جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة التصغير التي تدل على
تقليله تناقضا بل يرد الى واحده فيصغر ثم يجمع الواحد جمع السلامة بالواو والنون ان كان الواحد مذكرا
علما لكونه بالتصغير صار وصفا والا جمع بالالف والتا او يرد الى جمع قلته ان وجد جمع القلة نحو غليمة في
غلمان فانه يرد الى جمع القلة وهو غلمة ثم تصغر وان شئت غليمون اي لك ان ترد جمع الكثرة الى الواحد مع
وجود جمع القلة فترد غلمانا الى غلام فتصغر ثم يجمع بالواو والنون لانه علم مذكر وقد يجيء التصغير للتعظيم
نحو وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل ويكون ذلك من باب الكناية يكنى بالصغر
عن بلوغ الغاية في العظم لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده ويجوز ان يقال انه صغرها ودويهية للتحقير ايضا
على حسب احتقار الناس للدواهي وتهاونهم بها لان المراد بها الموت اي يجيئهم بلا تكلف ما يحتقرونه ولا
يستعدون له ويجوز ان يكون لتقليل المدة لان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول ويجيء التصغير
للمدح نحو قولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قاله حباب بن المنذر الانصاري يوم السقيفة
حين اختلف الناس في البيعة والجذيل تصغير الجذل بالكسر وهو عود ينصب للابل الجربى تحتك به فتستشفي
اراد انه يستشفى برايه كما تستشفي الابل بالاحتكاك والعذيق تصغير العذق بالفتح وهي النخلة والمرجب
من الترجيب وهو التعظيم يقال ان فلانا لمرجب اي معظم والترجيب ايضا الدعم وكانوا اذا مالت النخلة
الكريمة رجبوها اي دعموها لئلا تسقط ويجيء التصغير للدنو من الشيء اي لتقليل ما بين الشيئين باعتبار المكان
او باعتبار الزمان نحو قبيل هاتيا فان المراد منه ان بينهما ما يليه قليلة لان الذات الموصوف بالمثل حقيرة
ودوين ذلك فان المراد منه تقليل ما في الحسية بين الشيئين واذا صغر باقي الجهات فانه يفيد قرب ظهور
ما اضيفت اليه من الجانب الذي افاده تلك الجهة فمعنى خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من
القيام من هذا الجانب وهو جانب القبل ومنه اسيد في تصغير اسود اي لم يبلغ السواد اي ليس بتام السواد
بل فيه طرف منه وانما قال منه لان ما قبله لتقليل ما بين الشيئين وفي اسيد التقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار
ما بين الشيئين وقد يجيء للشفقة والتلطف نحو يا بني وللملاحة نحو هو لطيف وقوله ونحو يا ما اميلح غزلانا
شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر اعتراض فان ما املح فعل التعجب مع انه صغر والتصغير

من

من علامات الاسم وهذا على قول البصريين ان افعل التعجب فعل لا على قول الكوفيين ولذا استدل الفرا على ان افعل
التعجب من قبيل الاسما فاجاب عنه بقوله لكن هذا التصغير على طائفة وهو تصغير لفظي لان المراد من هذا التصغير
ليس تصغير الفعل وانما المراد منه تصغير الذي وصف بالملح وهو المتعجب منه وهو مفعول فعل التعجب
اي الغزلان مليحات وانما جوز التصغير في فعل التعجب دون ساير الافعال لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته
لافعل التفضيل في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من باب واحد صار كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود
ولذا كان التصغير في احيسن زيدا راجعا الى حسن زيد لكن لو صغر زيد لم يعلم ان تصغيره من اي جهة
امن جهة الحسن او من جهة غيرها فصغر احيسن تصغير التلطف ليعلم ان تصغير زيد راجع الى حسنه لا الى
سائر صفاته وقيل التصغير فيه راجع في المعنى الى مصدر هذا الفعل لان الفعل يقوم في الذكر مقام المصدر
ومنها اي من علامات الاسم المنسوب اليه اي الى الاسم لان النسبة انما تكون للفظ دال على الذات مطابقة
وهو الاسم بالحاق اخره يا مشددة احترازا عن يا المتكلم فانها ليست بمشددة وانما لم يقل ليدل على نسبته
الى المجرد عنها كما قال ابن الحاجب او علامة للنسبة كما قال جار الله احترازا عما لحقت اخره يا مشددة للنوع
نحو رومي وروم او للمبالغة نحو احمري او على الحقيقة لا للمعنى نحو كرسي لان اليا في هذه الاسما علامة للنسبة ايضا
ويحذف لها اي لاجل النسبة تا التانيث سواء كان ذو التا علما اولا وسواء كان المؤنث حقيقيا اولا
وسواء كان التا عوضا من شيء اولا وانما تحذف لئلا تقع تا التانيث في الوسط في النسبة فان المنسوب
اليه بسبب الحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية الى الوصفية واحدثت العلامة به وانما لم يحذف
الالف في التثنية لان زيادتها في حكم الانفصال مع ان صيغة الواحد محفوظة في جميعها ولئلا يجتمع تا ان
قبل اليا وبعدها اذا كان المنسوب اليه ذو التا مؤنثا كما تقول مثلا امراة كوفية ويحذف لها ايضا نون
الجمع ونون التثنية لانه تدل على تمام الكلمة ويا النسبة كالجزء منها وتعرضه لتنوينها واعراضه عن واو
الجمع ويائه والف التثنية ويائها توهمان بانها لا تحذف منها وليس كذلك لانه تحذف ايضا لانها اعراب
والاعراب انما يكون في الاخر لا في الوسط ولانه لو لم تحذف فلزم اجتماع علامتين مثل مسلمانيان
ومسلمونيون ومختلفتين في مسلمانيون ومسلمونيان فان قلت لم لا يجوز ان يقال حذف النون للنسبة والواو
والالف واليا لالتقاء الساكنين قلت لو حذفت لالتقاء الساكنين لوجب ان لا تحذف في نحو المصطفون اذا نسب
اليه لكنه تحذف ايضا نحو بصري في بصرة وقنسري في قنسرين اسم موضع وسبعي في سبعين اسم موضع
فيمن يقول السبعين اعلم ان المثنى والمجموع بالواو والنون اذا جعلا علما فان بقي اعرابهما بالحروف
كما كان اولا يجب الحذف ايضا لبقا المحذور المذكور وان جعلت النون معتقب الاعراب في المثنى وبعد اليا في

والجمع معتقب الاعراب يجب ان ينسب اليهما بلا حذف لزوال المحذور لان الالف والتا لم يكونا للاعراب
فلم يدل النون على تمام الكلمة ما كانت الكلمة معهما كسكران وغسلين فيقول في قنسرين وفي سبعان عند جعل
نونهما معتقب الاعراب قنسريني وسبعاني وقوله ممن يقول بالسبعين بالياء احتراز عن قول من جعل اعرابه
بالحركة وقال السبعان بالالف وكان عليه ان يحترز ايضا عن الجمع اذا جعل اعرابه بالحركة ويقول ممن يقول هذه
قنسرون وبالسبعين ليكون ذلك احترازا عن الجمع والمثنى الذي جعل اعرابهما بالحركة جميعا وذلك لانه اذا ذكر
المثنى بالياء والجمع بالواو وعلم ان اعرابهما بالحرف على ما كان عليه لانه اذا جعل اعرابهما بالحركة التزم الالف في
المثنى لانه اخف من الياء والتزم الياء في الجمع لانه اخف من الواو **وتبدل كسرة ما قبل الاخر فتحة في الثلاثي**
المجرد ابدا الا واجبا **على الاطراد** سواء كان مجردا عن التاء اولا وسواء كان مفتوح الفاء او مضمومه او مكسوره
نحو نمري في نمر وبني قبله **ودئلي** في الدئل وهي قبيلة وابلي في ابل وشقري في شقرة لاستكراه توالي الامثال
من الكسرتين والياءين فيما هو المطلوب منه التخفيف وهو الثلاثي المجرد ومنهم من يبقي الكسر على حاله في الثلاثي
مكسور الفاء لان الثاني يجعل في حكم واحد وانما لم تبدل ضمة نحو عضد وعنق فتحة مع انها اثقل من الكسر لان الطبع
لا ينفر عن توالي المختلفات كما ينفر عن توالي المتماثلات واما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف الابنية وهو
الثلاثي المجرد وذلك بان يكون زائدا على الثلاثي فلا يستكره توالي الامثال فيه لان المطلوب منه في اصل الوضع
الخفة نحو تغلبي وجندلي ومستخرجي ومدحرجي بكسر ما قبل الاخر فيها واجاز المبرد ابدال الكسرة فتحة فيما
كان على اربعة احرف اذا كان الثاني فيه ساكنا وابقاء الكسر على حاله فيما مطرد لان الثاني كالمعدوم فصار
بمنزلة نمر ما الثاني رح فانه وان توالي الكسرتين في الرباعي مع الياءين لكنه حصل التخفيف بسكون ما قبل الكسرتين
خلاف الثلاثي فانه يجب حركة الاول لغة وفي الرباعي يوجد سكون قطعا اقول يلزم من قوله هذا ان يبدل الكسرة
في نحو عليطي وجمرشي فتحة مع انها لا تبدل لاتفاقهم على ابقائها على حالها **ويحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة**
اما حذف الياء من فعيلة فلاستكراه توالي الامثال الثقلاء من الياءين والكسرتين فيما هو قريب من الثلاثي المجرد ولذا
لم يحذف الياء من نحو زميلي وسكيتي لكونه لم يكن ثلاثيا مجردا لم يستكره الثقل العارض في النسب غاية الاستكراه
فلم يسو بين المذكر والمونث كما يسوى بينهما فيه فلم يحذف الياء من فعيل لانه لما حذف التاء في المونث حذفت التاء
فيه ايضا لان الحذف يذكر الحذف ولانه انما حذفت الياء منه لدفع الثقل مع قصد الفرق بين المذكر والمونث
ولما كان الالتباس انما حصل بينهما اذا وصل الى المونث فصل عنهما لا يحذف فيه واما حذف الواو من فعولة
فلحملها على فعيلة تشبيها للواو والمد بياء لتناسبهما في المد والمحل لان كلا منهما بعد العين وليس حذف المدة
من فعوله للاستثقال كما ذكرنا من ان اجتماع الثقلاء المتخالفة ليس كاجتماع الثقلاء المتماثلة **مع فتح العين** في فعيله

لانه لما حذفت الياء منها صارت ثلاثيا مكسور العين فيفتح كما يفتح في نحو نمر وكذا يفتح العين من فعوله ولم يفتح
من نحو عضد للهرب من الخروج من الضمة الى الكسرة فما جوز فيه التخفيف بوجه اخر ولانه انما حذف المدة من فعوله
حملا لها على فعيلة ففتح العين فيها ايضا حملا عليها **نحو حنفي** في حنيفة **وشنائي** في شنوءة **الا ما كان مضاعفا**
او معتل العين من فعيلة وفعولة لا يحذف الواو والياء منهما **نحو شديدي** في شديدة **وطويلي** وقوولي في
قوولة وكدودي في كدودة لانه لو حذف فيهما فان ادغم العين في اللام في المضاعف وقلب الواو والياء الفا في
المعتل العين لزم زيادة التغيير مع اللبس لانه التبس بالمنسوب الى شد وطال وان لم يدغم ولم يقلب لزم الاستثقال
لوجود شرائط الادغام والقلب من غير مانع خلاف ما لم يحذف فانه لا يمكن الادغام لوجود الفاصل بين المتماثلين
في المضاعف ولا القلب لوجود الساكن من بناء الكلمة بعد الواو والياء في المعتل العين وهو مانع من القلب فان الساكن يمنع
اذا لو حذف الياء وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل جاء الثقل وهو بقاء الواو المتحركة مع فتح ما قبلها
اقول هذا البقاء باق مع عدم الحذف فالاولى ان يقول في تعليله ما قلنا **ويحذف الياء من كل فعيلة** مضمومة الفاء **نحو**
جهني في جهينة وكان عليه ان يقول الا ما كان مضاعفا لان المضاعف من فعيلة فانه لا يحذف الياء منه فيقول في قوية قويي
بحذف الياء وذلك لانه اذا حذف الياء لم يكن ما قبل الواو مفتوحا كما يكون في طويلة **ويحذف الياء من كل فعيل** مفتوح
الفاء **وفعيل** مضمومها **من المعتل اللام** لا فرق فيه بين المذكر والمونث بالتاء فانه لو لم يحذف الياء منهما يلزم اجتماع اربع
ياءات وكسرتين **نحو غنوي** في غني وغنية **وقصوي** في قصي وقصية فانه لما حذف الياء الاولى منهما صارت الياء الاخيرة
ما قبلها مفتوحا فقلبت الفا فصارت واوا كما يجيء **ويحذف الياء المتحركة من كل ما كان** اي سواء كان على مثال فيعل كميت
او على مفعيل كمبين او على افيعل كاسيد او على فعيل كحمير او على غير ذلك **قبل اخره ياءان** احدهما مدغمة في
الثانية وكانت الثانية مكسورة والحرف الاخر صحيحا وذلك لاستكراههم اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد
مع كسرة الياء الاولى وكسرة الحرف الفاصل وانما خصص الحذف بها لانه لا يجوز حذف تاء النسبة لكونها للعلامة ولا
حذف الياء الثانية لان النطق مثل ذلك اصعب من المشدد ويدرك ذلك بالحس **نحو سيدي** في سيد وكان عليه ان
يذكر القيود التي ذكرناها وذلك لانه لا يحذف الياء المتحركة من نحو نبيب لعدم الادغام ولا من نحو مبين بالفتح
لان الياء مفتوحة ولا يجب الحذف في نحو المحيي لان اللام حرف علة **وقالوا مهيمي** في تصغير مهوم من هوم اذا
نام نوما خفيفا **على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من هيمه** الحب اذا صيره هائما متحيرا وذلك لانه ان لم
يعوض في هذا المصغر عند النسبة اليه الياء من احدى الواوين اللذين كانا في المكبر فان لم يحذف منه الياء المتحركة
حصل الثقل المذكور في سيدي وان حذف التبس بالمنسوب الى اسم الفاعل من هيمه المكبر فانه يحذف منه الياء المتحركة
على القياس فعوض الياء ولم يحذف الياء المتحركة منه ليحصل الفرق والخفة معا اذ لو لم يعوض لكان الفرق حاصلا الخفة

لكن مع الاستثقال واذا عوض زال بعض الثقل لان الفاصل بين اليائين المشددة من جرمان الياآت لكنه والميم
فتباعدهما اكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا واحدا فهو موضع عن الان بعض الثقل لان الكن موضع
استراحة والتزم التعويض فيه لذلك بخلاف نحو مطيليق فانه لا يلتزم التعويض فيه ويمكنا ينبغي ان ينسب الى
مصغر مهيّم اسم فاعل من هيّمه بياء التعويض واعلم ان المبرد لا يحذف من مهيّم شيا لان الياء الرابعة نصبوها
في التصغير فلا تخل بنية التصغير بثبوتها فان كل حرف علم وقعت بعد كسرة التصغير تتلبت مثله سوا كانت
في المكبر مدة اولا كما قال سيبويه في تصغير مسرول مسيريل فعلى هذا لا يكون الياء في مهيّيم للتعويض قال الشارح
ويقال مهيّوم فيجب قلب الواو يا وادغامها فيه اقول اذا حذف احدى الواوين من مهوّم في التصغير
يجوز الادغام وتركه كما في اسيود هكذا قال الشيخ الرضي ويمكن توجيه الوجوب ايضا بان يقال اذا كان
المحذوف للتصغير الواو المتحركة على قول من قال ان الزائد في كرم الراء الثانية بقيت الواو الساكنة واذا
كانت الواو التي اجتمعت مع يا التصغير ساكنة في المكبر يجب قلبها يا وان كانت في غير الطرف وادغام يا التصغير
فيه كما في نحو عجوز فانه يقال عجيّز ولا يجوز ان يقال عجيوز وتقلب الالف في اخر الاسم حال كونها ثالثة سوا كانت منقلبة
عن واو نحو العصا او عن يا نحو الرحى او اصلية نحو متى او رابعة حال كون الرابعة منقلبة عن حرف اصلي سوا كان
واوا نحو الاعلى او يا نحو المرمى او عن حرف الالحاق نحو الارطى واوا كعصوي واعشوي لانه لو لم تقلب لم يمكن
الحاق يا النسبة بها لاجتماع الساكنين وانما لم يحذف الالف كما يحذف في نحو الفتى الظريف لانها لو حذفت وجب بقاء ما قبل
الالف على فتحته لان ما حذف لعلة لا يتنسيا يبقى حركة ما قبله على حالها للدلالة على المحذوف ولو ابقيت فتحته على ما كانت
لزم انخرام اصلهم الممهد وهو لزوم ما قبل يا النسبة مكسورا لفظا لاجل اليا لانها او علمه الجزئية من يا الاضافة لكونها حرفا
بخلاف يا الاضافة فانها لما كانت اسما كانت في التقدير كلمة براسها ولا يجب ان يكون ما قبلها مكسورا في اللفظ وانما لم
تقلب يا لكراهة اجتماع الياآت والشارح جعل قوله منقلبة قيدا في قوله ثالثة ورابعة وليست كذلك لانه
قيد في رابعة لان الثالثة تقلب واوا كيف كانت كما ذكرنا وفي ذكره منقلبة ايضا نظر لان الرابعة ان كانت اصلية
كملهى وحتى او للالحاق كالارطى فالاشهر قلبها واوا ايضا فالحذف لكونها اصلا او ملحقا بالاصل فالاولى ان يقول
بدل قوله منقلبة اصلية او كالاصلية وفي الالف الزائدة الرابعة يجوز القلب واوا لعدم زيادة الاستثقال
بواسطة الحرف الخامس او ما هو بمنزلته والحذف فرقا بين الزائدة الصرفة وبين الاصلية او كالاصلية كحبلى
وحبلوي الا ان يكون العين مما فيه الالف الرابعة الزائدة متحركة كجمزى فانه حكمه حكم ما وراء ذلك اي ما وراء
الرابعة وهي الالف الواقعة خامسة فما فوقها وفيه اي فيما وراء ذلك الحذف لا غير للاستثقال بزيادة امتداد
الكلمة سوا كانت الالف فيه منقلبة اولا كحباري ومستدعى وانما كان حكمه حكمها لان الحركة لكونها بعض حروف

العلة

العلة بمنزلة حرف فيكون الالف فيه كانها وقعت خامسة ويونس جعل الخامسة المنقلبة التي قبلها حرف مشدد كالرابعة
في جواز القلب نحو معلّى فان الالف فيه عنده بمنزلة الالف في اعلى والياء التي في اخر الاسم المكسور ما قبلها حال كونها ثالثة
تقلب واوا كعموي في عم واصله عمي فيقلب الياء واوا للاستثقال الياآت مع حركة ما قبلها اولا بها ويجعل
الكسرة فتحة كما في نمر واما الياء التي يكون ما قبلها ساكنا كظبي فلا تقلب واوا وانما لم يجز عميي مع جواز
اميّيّ باربع ياآت لان الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح ولذلك تدخل عليها وجوه الاعراب مرميّ
وفي اليا الرابع يجوز القلب اي قلب اليا واوا مع فتح ما قبلها ان كان اليا ساكنة لكون الكسر كالمعدوم فكانت
اليا وقعت ثالثة والحذف لان الالف الرابعة مع خفتها يجوز حذفها فاليا الرابعة مع ثقلها بنفسها وبالكسرة
قبلها يكون بالحذف اولى كقاضي وقاضوي في قاض واما اذا كان اليا متحركا فلا بد من حذفها نحو شقي مخفف
يشقى وفيها وراء ذلك اي وراء الرابعة وهي اليا الخامسة فما فوقها الحذف لا غير لان الالف مع خفتها تحذف في هذا
الموضع كمشتري في مشتر ومستسقي في مستسق ويا النسبة تحذف في النسبة كرسي في كرسي فانه
منسوب الى كرس ثم صار علما فاذا نسب الى هذا العلم تحذف يا النسبة الاولى لان الجمع بينها وبين يا
نسبة اخرى في غاية الاستثقال فيكون المنسوب والمنسوب اليه بلفظ واحد وكذا يحذف كل يا مشددة رابعة
لانها اصلي كمرمي في مرمي للاستثقال وانما قال على الاعرف لانه يجوز ايضا حذف اليا الاولى وفتح ما قبلها وقلب
الثانية واوا احترازا للحرف الاصلي فيقول مرموي واما اذا كانت اليا مشددة خامسة فيجب حذفها سوا كان
الثانية اصلية كما في احاجي علما اولا كما في بخاتي علما فيقول في النسبة الى بخاتي وهو غير منصرف بخاتي بالصرف
لانخرام صيغة الجمع بزيادة يا النسبة فيه ولا تنفيد يا النسبة في بنا اقصى الجموع ولذا كان بخاتي منصرفا
واعلم ان في قوله وان الياء ثالثة الى قوله على الاعرف اطلاقات منه لا بد من تقييدها كما قيدناها وهمزة الممدود تقلب
الهمزة حال كون الممدود منصرفا ككسائي في كساء الهمزة فيه منقلبة عن حرف اصلي وحربائي في حرباء الهمزة
فيه للالحاق وفي كلامه نظر لان همزة الممدود المنصرف ان كانت اصلية كقراء بقيت على الاكثر لان الهمزة لا تستثقل
قبل يا النسبة استثقال اليا قبلها وان كانت منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء او ملحقة به كعلباء وحرباء
جوز قلبها وجاز ثبوتها لمشابهتها الهمزة الاصلية لكون احدهما منقلبة عن اصل والاخرى ملحقة به
وقلبها واوا لمشابهتها الهمزة الزائدة الصرفة من حيث ان عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء
وتقلب همزة الممدود واوا قلبا واجبا حال كونه غير منصرف لاجل كونه ممدودا فتلك الهمزة هي همزة التانيث
وانما تقلب واوا مع عدم استثقال الهمزة قبل اليا واستثقال اليا قبلها للفرق بين الاصلية المحضة والزائدة
المحضة والزائدة بالتغيير اولى ولكراهة بقا علامة التانيث في غير الاخر وذلك لان يا النسبة بمنزلة جزء الكلمة ولم يحذف

لان الكلمة موضوعة منه او للحمل على الالف المقصورة نحو حبلوي **كحمراوي** في حمراء صفة **وزكرياوي** في زكريا
علما وانما قلنا لاجل كونه ممدودا لان الممدود لو كان غير منصرف لسبب اخر لا لكونه ممدودا لا يجب قلبه واوا
نحو كرّ اسم امرأة فان عدم صرفه ليس لكونه ممدودا بل للعلمية والتانيث **واذا نسب الى الجمع** الذي له واحد
قياسي مستعمل ولم يكن جمعا بالواو والنون او بالالف والتاء **رد** هذا الجمع **الى الواحد كفرضي** في النسبة الى فرائض
وذلك لا يستثقل لفظ الجمع مع ياء النسبة مع ان النسبة الى الواحد تفيد ما تفيد النسبة الى الجمع لان المقصود
النسبة الى هذا الجنس والنسبة الى الواحد يفيد ذلك مع موافقة واحده اياه في اللفظ وان كان له واحد غير
قياسي فقيل ينسب الى لفظ الجمع كمحاسني في جمع حسن لانه لما كان واحده غير قياسي فكانه لا واحد له وقيل
ينسب الى واحده نحو حسني ولذا ينسب الى لفظ الجمع ان لم يكن له واحد نحو عبابيدي في عباديد قال
سيبويه كون النسبة اليه على لفظه اقوى من احداث شيء لم تتكلم به العرب وان كان الجمع بالواو والنون او بالالف
والتاء فلا يرد الى الواحد بل يحذف منه الزوائد تقول في ضربات وارضين علمين ضربي وارضي تنبيه المعنى فيهما
وعلى المصنف ان يقيد بالتقييدات التي قيدناها اولا **الا ان يجري الجمع مجرى اسماء الاعلام** فان النسبة فيه
الى اللفظ من غير رده الى واحده **كانصاري** في انصار جمع ناصر في الاصل الا انه غلب على القوم المشهور من الصحابة
وانباري في انبار جمع نبر بالكسر وهو ... الا انه صار علما للبلد وانما لم يرد هذا الجمع الى الواحد لانه لم يبق
فيه معنى الجمع فلا يستثقل ولان النسبة الى الواحد هنا لا تفيد لان العلم هو الجمع لا الواحد وقوله **ونحو شعوبي** لشعوب
جمع شعب بالفتح وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم والشعوب وقال ... انه جمع شعب بالكسر اقول هذا سهو منه
لانه بالكسر الطريق في الجبل وجمعه شعاب اعتراض لانه نسب الى الجمع من غير رده الى الواحد فاجاب عنه بقوله **متاول**
بانه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل دون معناه لانهم تمسكوا بظاهر هذه الاية فلا
يفضلون العرب على العجم اذ الفضل عندهم بالتقوى وانما لم يجعل شعوبا من قبيل الانباري لان الشعوب قبل النسبة
لم يكن جاريا مجراه بعد الحاق ياء النسبة به وذلك لان الطائفة الذين لا يفضلون العرب على العجم الشعوبية لا الشعوب
كاخشوشني وتمعددي فانهما متاولان ايضا لانهما فعلان للامر من قول عمر ... اخشوشنوا وتمعددوا اي
تشبهوا بمعد في الغلظة فانهم كانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب والنسبة من علامات الاسم ... النسبة
الى لفظ الفعل دون معناه **وتقسيم** المنسوب **انقسام التانيث** فانهما من واد واحد لان الاسم بتاء التانيث
ينتقل من معنى التذكير الى التانيث ومن حال الاعراب الى البناء على الفتح كما انه ينتقل بياء النسبة من الاسمية الى الوصفية
ومن التعريف الى التنكير ومن حال الاعراب الى البناء على الكسر **الى حقيقي وهو ما كان بازائه ذكر في الحيوان** بان يجعل اللفظ
صفة وحق العبارة ان يقول انقسام المؤنث او يقول الى حقيقية اللهم الا ان يقال ان قوله الحقيقي يتعلق بقوله

انه

الواحد

الجمع

مجرى العلم وانما يجري

انقسام

انقسام لا بقوله ينقسم او يقال المراد التانيث ينقسم عائدا الى النسب لا الى النسبة **والى غير حقيقي وهو ما يتعلق**
باللفظ فحسب ولا اثر له في المعنى **كعكرمي** فانه ليس هناك شيء يسمى كرشا ثم ينسب اليه **وبردي** وهو بالضم ضرب
من اجود التمر وبالفتح نبات معروف **وكما جاء التاء فارقة بين الجنس وواحده** نحو تمر وتمرة فان التمر للجنس
والتمرة للواحد **وكذلك الياء** اي ياء النسبة قد تجيء في بعض المواضع فارقة بين الجنس وواحده **كرومي وروم**
فان الرومي للواحد والروم للجنس ومنه التاء للنسبة ايضا لان معنى رومي شخص منسوب الى هذه الجماعة لكونه واحدا
منهم الا انه طرأ عليه معنى الوحدة **ومنها** الكناية اي من علامات الاسم **الكناية عنه** اي عن الاسم **بالضمير نحو زيد**
ضربته فالضمير في ضربته كناية عن زيد وهو اسم ولا يجوز ان يكون الضمير كناية عن الفعل والحرف لان الكناية
عن الشيء تستدعي ان يكون للمكني عنه ذات ثابتة خارجا او ذهنا ولا يتصور منهما ذلك **ونحو كذب كان**
شرا له هذا اعتراض لان الضمير في كان كناية عن كذب وهو فعل ماض فاجاب عنه بقوله **فالمكني** اي فالذي
كني **عنه** بالضمير **المصدر المدلول عليه بالفعل دونه** اي دون الفعل لان المعنى كان الكذب شرا له فالضمير
كناية عن الاسم لا عن الفعل وهذا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو كناية عن العدل المدلول عليه
بلفظ اعدلوا **واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد** على اوله لانه موضوع لتحقيق تقريب معنى الماضي
من الحال ولتقليل معنى المضارع على ما سيجيء ان شاء الله تعالى **و** دخول **حرفي الاستقبال** وهما السين وسوف
لكونهما وضعا للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال وعدم انطباقه في الحال واما لن وحرف
الاستقبال ولم يذكرهما ... لندرة استعمالهما ايا ما فكانهما في سلك المعدوم **و** دخول **الجوازم** حروفا
كانت او اسماء وذلك لانه لا جزم في الاسم فلا يكون فيه الجازم **ولحوق البارز** احتراز عن المستكن فانه
ليس من علامات الفعل لان الضمير المستكن قد يستكن في الصفات ايضا وبقوله **المتصل** احترز عن
عن المنفصل فانه لا يكون من علاماته **من الضمير المرفوع** احتراز عن المنصوب لانه ليس من علاماته لصحة
لحوقه بالحرف نحو انك وبالاسم نحو الضاربك وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان مثنى الاسم وجمعه السالم
يستعملان الالف والواو والياء فلو لحقتها هذا الضمير ومنه الالف والواو والياء لاجتمع في المثنى
الفان او ياءان وفي الجمع واوان او ياءان فان لم يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذفت لزم الالتباس
فلم يلحق الاسم الف الضمير وواوه وياؤه وحمل عليها البواقي واما ما يلحق بعض اسماء الافعال من الالف والواو
والتاء والنون نحو هاء هاؤما هاؤوا ... فليست بضمائر وانما هي
حروف دوال على تعيين المتكلم فيه **ولحوق تاء التانيث ساكنة** في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال
نحو ضربت او لا نحو ضربتا واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت الساكنة بالفعل

الكناية

علامات الفعل

الماضي

والمتحركة بالاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم واما تاء اخت وبنت في حالة الوقف فانها لا
تلحقها ساكنة حتى يرد النقض بها بل تسكن لاخفة ولهذا اختار المص الحال على الصفة نحو قد فعل مثال للدخول
قد على الفعل وسيفعل وسوف يفعل مثالان لدخول السين وسوف عليه ولم يفعل مثال للدخول الجازم عليه
وفعلا وفعلوا مثالان للحوق الضمير البارز المرفوع به وفعلت مثال للحوق تا التانيث الساكنة قال الشارح
تحتمل صورة المكتوبة اربعة اوجه فعلت بضم التا وفتحها وكسرها لتكون امثلة للبارز المتصل المرفوع
والرابع لسكن التاء لتكون مثالا لتا التانيث اقول وان احتمل ذلك الا ان غرضه ان مثال لتا التانيث
لانه لو كان هذا لاحد الوجوه الثلثة الاولى لما كان لتا التانيث مثال وله اي للفعل ثلثة امثلة احدها
المفتوح الاخر نحو ضرب في الثلاثي ودحرج في الرباعي وهو اي هذا المثال الذي اخره مفتوح الفعل
الماضي ويسكن اخره عند الاعلال وذلك اذا كان اخره واوا او يا وما قبله مفتوح فانه تقلب الفا
نحو دعا ورمى ويسكن ايضا اخره مع المتحرك من الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت لئلا تتوالى اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير
ساكنا نحو ضربا او كان منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم فيه ذلك التوالي ويضم اخره لفظا او تقديرا مع الواو اي
واو الضمير نحو ضربوا ودعوا للمجانسة الواو ولان الواو كثير بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة والمثال الثاني
ما يتعاقب في صدره اي اوله الزوائد الاربع للفرق بين الماضي والمضارع ولا ينقض من الماضي شئ للفرق
لئلا يلزم الاجحاف في الثلاثي وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا والنون له اي للمتكلم
اذا كان معه غيره سواء كان مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا ويجيء للواحد المعظم مجاز العد كالجماعة
والتاء للمخاطب مطلقا اي سواء كان مونثا او مذكرا او مفردا او مثنى او مجموعا وللغائبة المونث والمونثين
دون جمع المونث فانه بالياء فتكون التاء لثمانية اشياء والياء لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب وغائبة
المونث والمونثين فتكون لاربعة اشياء لواحد المذكر الغائب ومثناه وجمعه ولجمع المونث وانما اختص
الحروف بالزيادة لان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهي اخف الحروف
لجريانها بمجرى النفس واستعمالها للمسامع بها لكثرة دورها بانفسها وابعاضها وهي الحركات وعينت الالف
للمتكلم لكونه مبدا الكلام كما انها مبدا المخارج ثم قلبت همزة ليمكن الابتداء بها وعينت الواو للمخاطب
لانه منتهى الكلام كما انها منتهى المخارج وهو ما بين الشفتين ولما يلزم من ابقاء الواو على حالها تشبه نباح الكلب
فيما فاؤه واو نحو وجل قلبت تاء لانه كثيرا ما تبدل تاء كتخمة وعينت الياء للغائب لكونه وسطا
بين المتكلم والمخاطب كما ان الياء من وسط المخارج ولما لم يبق من حروف العلة حرف آخر للمتكلم مع غيره جعل

المضارع

النون علامة لها لكونها شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء والمد والغنة وقوله والياء لما عداها اولى من قول
غيره الياء للغائب لصحة قولنا تفعل الله ما تشاء ونحو ذلك واسم الغائب لا يطلق عليه تعالى ويسمى هذا المثال
الذي تتعاقب في صدره الزوائد الاربع المضارع وذلك لمضارعته الاسم اي لمشابهته له من جهة
اللفظ والمعنى والاستعمال على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ولذلك اعرب ويشترك المضارع بين الحاضر من
الزمان وهو الحال والمستقبل اشتراكا لفظيا وقيل انه حقيقة في الحال لانه عند تجرده عن القرينة لا يحمل
الا على الحال ومجاز في الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ولذا لا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة
وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل انه لو كان حقيقة في الحال لما قرنت به قرينة اذا اطلق عليه لان الحقيقة لا تحتاج
الى القرينة وقد قرنت نحو زيد ليذهب او يذهب الآن قلنا القرينة هنا للتاكيد نحو مضى امس الدابر وقيل
انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال والقول بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال هو الاولى لما
ذكرنا ولا خفاء في الحال لان الحال عند النحاة الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الا الآن الذي اختلف فيه
ولاجل ذلك يقال الآن يصلي زيد يصلي حالا مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل واللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة لانها لما كانت للتوكيد ناسب ان يجعل الفعل الداخلة عليه واقعا غير منتظر كالسين او سوف
فانهما مخلصان للاستقبال واما اللام في قوله تعالى ولسوف يعطيك فلمجرد التاكيد ولا يكون للحال لئلا يلزم التناقض
وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي نحو يدحرج لا في المزيد فيه منه وما يوازنه اي ما كان على اربع
احرف بالوضع سواء كان ملحقا بالرباعي نحو يجلبب او لا نحو يكرم وانما ضمت فيه لئلا يلتبس بالثلاثي وخص الضم
به للتعادل لقلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة الثلاثي خفة الفتحة وانما قلنا بالوضع لئلا يدخل فيه اهراق ويدع
ونحو يدحل ويخرج عنه نحو قتل يقتل من باب الافتعال مفتوحة فيما سواهما اي سوى المجرد من الرباعي وما يوازنه
وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف من الثلاثي المزيد فيه كيستخرج والرباعي المزيد فيه
كيتدحرج والثالث من الامثلة الثلاثة مثال الامر وهو المثال الذي على طريقة المضارع حال كون هذا
المثال للفاعل المخاطب فان هذا المثال مختص بالفاعل المخاطب فان صدرت امرا ليس بفاعل ولا مخاطب
او فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر على المضارع وهو على صيغته من غير تغيير
وحذف فيها نحو ليضرب مجهولا غائبا وليضرب معلوما غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب انا وانما
قال على مثال الامر لان الامر حقيقة في طلب الفعل على جهة الاستعلاء وهذا ليس الغرض بيان ذلك بل الغرض
بيان لفظ تدل عليه لا كالف انت صيغته اي صيغة الامر صيغته اي صيغة المضارع وذلك لانه متفرع
منه دون الماضي لانه استدعاء الفعل وهو انما يكون فيما يكون منترقبا وقوعه ولذلك تجد فاء الفعل وعينه

الأمر

لبس

الكلّ أي نعما رجلين ونعموا رجالا ومنه ليس فيمن جعله فعلا ومعناه نفي انتفاء وهي اسقاء وصف من اوصاف
ما اسند اليه وعليه الجمهور والدليل على فعليته لحوق الضمائر المرفوعة المتصلة به نحو لست لستما لستم ولحوق
تاء التانيث الساكنة به نحو ليست وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف لعدم تصرفه وعدم دلالته على الحدث والزمان
وقيل لدلالته على معنى في غيره لانه لنفي الحال والنفي انما يتصور في الاسناد لا في احد طرفيه وفيه نظر وانما لم نذكر
الاختلاف في نعم وبئس كما ذكرناه في ليس لانه ذكر الاختلاف في نعم وبئس قبل فلا حاجة الى اعادته ههنا وهو مسكن من ليس
مكسور العين فسكن تخفيفا كما سكن عين علم فقيل علم ولا يجوز ان يكون في الاصل مفتوح العين لان الفتحة من العين
لا تحذف تخفيفا ولا مضموم العين لان الاجوف لا ياتي من باب كرم ولم يجعل ليس لجموده ومخالفته اخواته كسائر
الافعال الناقصة في عدم التصرف على لفظ صيد من غير اعلال وانما صحت الياء فيه لانه في اصله وهو صيد
صحيح وصيد من الاصيد وهو الذي لا يستطيع الالتفات من داء ولا على لفظ هاب بالاعلال فيقال لاس
لكن جعل على لفظ ما الياء فيه بعد الكلمة تحقيقا لجموده وعدم تصرفه ولذا اي ولجموده ايضا لم ينقل كسر العين
الى الفاء في لست كما نقلوها اليه في المعتل العين من الافعال المتصرفة من باب علم عند لحوق الضمائر المتحركة
المرفوعة المتصلة البارزة به نحو صدت وهبت ومنه اي من الجامد عسى وسيجيء بيانه في شرح الافعال ومنه

صيغتا التعجب

اي من الجامد صيغتا التعجب ولم يحد فعل التعجب استغناء بذكر الصيغ وحصرها اذ المقصود هو الصيغ
وقد انحصرت في الصيغتين وهما ما افعله وافعل به كني بافعل وافعل عن كل ما يبنى عليهما وكني بالضميرين
المتصلين بهما عن كل ما ينتسب اليه فعل التعجب وانما كانا جامدين غير متصرفين لمشابهتهما الحروف بواسطة
احداث معنى انشاء التعجب فيهما ولا يبنيان الا من الثلاثي احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه المجرد احترز
به عن الثلاثي المزيد فيه فانه لا يجيء بناؤهما منه لانه لو حذف منه شيء لزم الالتباس ولو لم يحذف لا يمكن بناؤهما مما
ليس بمعنى افعل وافعال كالثلاثي الدال على اللون فان الغالب في الالوان ان ياتي افعالها على افعل
وافعال كابيض واسود فحمل كل ما جاء من الثلاثي بمعنى اللون عليها في امتناع بناء الصيغتين منه واما الدال
الدال على العيب المحسوس فانه وان لم يكن الغالب فيه ان ياتي افعاله على افعل وافعال لكن يكون في بعض
العيوب المحسوسة استعمال افعل وافعال اكثر من استعمال الثلاثي كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا
من حول وعور فحمل حول وعور عليهما في الامتناع واما بعض الذي لا يكون استعمالهما فيه اكثر من استعمال
الثلاثي ايضا لكون بعض العيوب المحسوسة التي يدل عليها هذا الثلاثي لا تقبل الزيادة والنقصان كالعمى
لم يبنيا منه وحمل عليه غيره او نقول لما كان بناء الوصف من الالوان والعيوب المحسوسة على افعل لم يبن
منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا الكل

واحدمنها

واحد منها بجمع لم يرجع الآخر عليه فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب ايضا للتساوي بينهما
وزنا ومعنى لان معناه يؤول الى التعجب من الزيادة التي يعبر عنها بالافضلية وجريانهما مجرى واحدا
في امور كثيرة وهذا التعليل اولى لانه منضبط طردا وعكسا لصحة قولك زيد اجهل من عمرو وانه من
العيب وامتناع اقنى منه لان له افعل لغير التفضيل يقال رجل اقنى الانف وامرأة قنواء والقنى احديداب
في الانف لكن لما كان مقصود المص التعليل الاول ويدل على ذلك قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال بدل
قولهم مما ليس بلون وعيب ذكرناه وينبغي ان يعلم انه لا بد لذلك الثلاثي ان يكون تاما مثبتا متصرفا
قابلا معناه للتكثير واقعا في الماضي مستمرا واحترز بهذه القيود عن ان يكون فعلا ناقصا ككان او منفيا
او غير متصرف كيدع ويذر او غير قابل للتكثير نحو فني او غير واقع مستمرا فان التعجب لا يجيء منه ولعل
المص لم يذكر هذه القيود واعلم ان نقل الفعل اللازم الى باب الافعال كثير لكن لم يقس في غير التعجب واما
في التعجب فقياس في غير الصور المستثناة خلافا للكوفي فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض فانهم
اجازوا بناء صيغتي التعجب وافعل التفضيل منه لان السواد والبياض اصلان للالوان فجاز ان يثبت لهما ما لا
يثبت لغيرهما والجواب ان علة الامتناع ثابتة فيهما كما في سائر الالوان واما نحو جارية في درعها الفضفاض
ابيض من اخت بني اباض ونحو لانت اسود في عيني من الظلم فهما عند البصريين من الشواذ ويتوصل فيما
وراءه اي فيما وراء الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل وافعال من الثلاثي المزيد فيه والرباعي والثلاثي الذي
بمعنى الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد وابلغ اي بمثل صيغتي التعجب من فعل يصح بناؤهما منه ثم يوتى
بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناؤهما منها ويجعل مقام المتعجب منه نحو ما اشد دحرجته واستخراجه
وما ابلغ سواده وقد شذ مجيء صيغتي التعجب من باب افعل عند غير سيبويه مع كثرته وعنده قياس لعله العمل
فيه نحو ما اعطاه وما اولاه فانه لم يكن لهما فعل ثلاثي ويكون التعجب من الفاعل اي يبنى التعجب من الفعل
المبني للفاعل دون المفعول اي لا يبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول قياسا لانه لو جعل صيغتا التعجب
مشتركتين بين الفاعل والمفعول لكثر الالتباس لاطرادهما وقياسيتهما فجعلتا قياسا في الفاعل لانه اكثر
من المفعول وايضا لو كان التعجب من المفعول دون الفاعل لبقي كثير من الافعال لا تعجب منها مع غرضهم
التعميم وقال التعجب من المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل
في التعجب بنحو ما اشد وأشدد بنحو ما اشد ما ضرب وأشدد بما ضرب الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما
امقته فانهما بمعنى المفعول وقد بنى صيغتا التعجب من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل بان يعد
لما هو الفاعل عنه المنجد باللام او بعند نحو ما امقته الي وما احظاه عندي ومعنى ما افعله عند سيبويه شيء

من الانشاء لا أعرف جعله فاعلا بعيد جدا اي تعذر هذا الاصل لتصحيح الاعراب لا لان هذا المعنى مراد الآن
لان معناه نقل الفعل الى انشاء التعجب وهذا اخبار والفعل وهو أفعل مسند الى ضمير ما وما مبتدأ مع
كونه نكرة غير مخصوصة عند سيبويه والجملة خبره وانما نكرت للابهام المناسب للتعجب اى شيء مجهول لا نعرف
وقال الاخفش في احد قوليه إن ما مبتدأ وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اى الذي جعله فاعلا
حاصل وموجود وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وقال الفراء ما استفهامية
مبتدأ وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى
انشاء ولم يثبت ذلك ومعنى أفعل به باعتبار الاصل والتقدير عند سيبويه صار ذا كذا على ان يكون
الهمزة فيه همزة الصيرورة كأغد البعير والمجرور بالباء مرفوع معنى لانه فاعل والتزم زيادة الباء
في الفاعل ههنا ولا ضمير في الفعل وهو افعل وان كان على صورة صيغة الامر التي يلزم استتار الفاعل فيها
واللفظ لفظ الفعل على الامر لانه بصيغته والمعنى على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون المعنى
حسن بالفعل على زيادة الباء في المفعول وهو كثير ويكون الهمزة للتعدية وهو كثير ايضا ويكون
أحسن بزيد امرا لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صِفه
بالحسن بان يتبع منه كل ما يمكن ان يكون فيه كمخص واستعمل صيغة الامر للامر وهو الفاعل ثم نقل الى معنى
التعجب كما نقل في المذهب الاول وهذا مذهب الفراء او صيره ذا كذا على التعدية بالباء وهو مذهب
الزجاج فيكون الهمزة للصيرورة وانما كان هذان القولان احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي
مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل قليل ويحقق قول الفراء احسن من قول الزجاج لان همزة التعدية
اكثر من همزة الصيرورة ثم اجرى أفعل به مجرى المثل وحق الامثال ان لا تغير بل تحكى على موردها الاصلي
فلم تغير أفعل به عن لفظ الوحدة وان كان الخطاب لغير واحد ولان معنى الامر قد زيل عنه وصار بمعنى
افعل به كمعنى ما أفعله فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار احوال المخاطب واما الزجاج ج
فاعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد
ويضعفه قولهم احسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان في حالة تخاطب ولهذا اي لكونه جاريا مجرى المثل
لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن وفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله
بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لقيته فما احسن زيدا على

واحدة ج

ان يكون

ان يكون امس متعلقا بلقيت ولا يقال ايضا لقيته فما احسن فيها زيدا على ان يكون فيها متعلقا باحسن وقد
أجيز الفصل بالظرف بين الفعلين والمتعجب منه اذا تعلق الظرف باحدهما من المجيزين الفراء والمازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق اي ما احسن صدق الرجل وجاز ان يزاد كان بين ما وافعل عند الاكثرين
نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان له في الماضي حسن واتفق دائم الا انه لم
يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله واما قولهم ما اصبح ابردها فاما زيد اصبح لانه من اخوات كان
وهو شاذ لا يقاس عليه والضمير للغداة واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتهما اي علامات الاسم
والفعل قيل العلامة لا يجب ان ينعكس فكم من اسم وفعل قد يخلو من علامته فينبغي ان يكون حرفا ما ان خلوه
من بعض علامته يجوز واما من جميع علاماتهما المطلقة والاضافية ككون الاسم مسندا بالنسبة الى الحرف
فلا ومراده ذلك لان الجمع المضاف يفيد العموم قيل التعري عن علاماتهما لا يجوز ان يكون علامة للحرف
لان من علاماتهما الحروف فيلزم ان يكون عدم الحرف علامة للحرف ويلزم منه الدور لان الحرف ح ان كان
معلوما لا يحتاج الى علامته والا فلا يعلم عدم الحرف حتى يعلم الحرف لان العدم مضاف اليه ولا يعلم الحرف
حتى يعلم عدم الحرف فقد دور قلنا للحرف جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما فمن جهة كونه معلوما
يكون عدمه علامة للحرف لا من جهة كونه حرفا وانما خص علامة الحرف بعدم علامتيهما دون احدهما لانه
ضعيف الدلالة بخلافهما فخصا بالعلامات ثم انه اي ان الشأن قد يحصل منهما اي من الكلم الكلام التأليف اما في
وجه الاسناد وهو اي الاسناد تركيب الكلمتين سواء كانتا ملفوظتين نحو زيد قائم او مقدرتين كنعم
في جواب من قال ازيد قائم او احدهما مقدرة والاخرى ملفوظة نحو ان زيد قائم فخرج حمل او ما جرى
مجراهما من المركبات التي في حكم المفردات نحو غلام زيد غلام عمرو وزيد ابوه منطلق تركيبا بحيث يفيد
التام اي بحيث يحسن السكوت عليه وقد احترز بذلك عن التركيب بين المضاف والمضاف اليه وبين
التابع والمتبوع ويسمى المؤلف هذا التأليف كلاما وجملة فان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف
عند النحويين وقيل بينهما فرق وهو ان الجملة ما تضمن الاسناد وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس
وهي اي الجملة اربع ووجه الحصر ان الجملة لا تخلو من ان لا يكون المسند فيها موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
او كان والثاني هو الاسمية والاول اما ان لا يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه او يسد والثاني هو
الظرفية والاول اما ان لا يكون مصدرا باداة الشرط او كان والاول الفعلية والثاني الشرطية وهذا
التقسيم اقناعي لتفهيم المخاطب والا فهي عند المحققين على ضربين فعلية واسمية عند ان الشرط لما خالف الظاهر
من حيث جرى الجملة فيه مجرى المفرد في امتناعه من ان يستقل بنفسه عدت مفردا او الظرف لما كان اضمار

علامة الحرف

الجمل الاربع

الفعل ملتزما معه ونايب هو من الفعل في احتماله ضميره وقيامه مقامه صار في حكم ما ليس من الفعل في شئ

فعلية نحو خرج زيد واقام الزيدان وهيهات الامر على مذهب المصر وانما قدم الفعلية على الاسمية

لان الفعل هو الاصل في الاسناد وان علي هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرع عليهما واسمية

سوا كان الجز الثاني مفردا او جملة نحو زيد قايم او زيد ابوه قايم وشرطية سوا كانت مركبة من فعليتين

او من شرطيتين معنى نحو ان يكرمني اكرمه مركبة من فعليتين وان كان متى كان يكتب فهو يتحرك يده فمتى لم يتحرك يده لم يكتب مركبة من شرطيتين معنى وفوق معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون

جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين اداتي الشرط فان ارادوا ذلك ادخلوا كان واسندوها الى ضمير الشان

وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى وظرفية سوا كان في ملفوظا في الظرف ومقدرا

فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا نحو ما في الدار او ما قدامك زيد يعني الذي حصل فيها او الذي حصل

قدامك زيد ولا يجوز ان يكون التقدير الذي حاصل فيه لان صلة الموصول لا بد وان يكون جملة واسم الفاعل

مع فاعله لا يكون جملة على ما يجي بيانه ان شا الله تعالى ولا يجوز ان يكون التقدير الذي هو حاصل لان الذي في

الدار زيد كثير الاستعمال وما حذف صدر صلته مع استعماله والكثرة نافية العلة وقد يكون التاليف

لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة وزيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك من المركبات

التي لا يصح السكوت عليها نحو زيد نفسه على التاكيد ولا يسمى المولف لا على وجه الاسناد كلاما ولا جملة

واعلم ان النحوي وقصارى امره منوط برعايته النحوي هيئات من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف

لازمة للكلم بعد التركيب اي بعد تركيبها مع العوامل على تفاوتها فانها في بعض المواضع بالحركات

وفي بعضها بالحروف فالاشارة بقوله على تفاوتها اي على تفاوت الكلم وهيئاتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل

الاربع اقول الاشارة الى ما ذكرنا فان التفاوت في الهيئات انما يكون بحسب المواضع فانها قد تكون الاعراب في

بعضها بالحركات وفي بعضها بالحروف ولا تفاوت الهيئات بحسب الجمل ويجوز ان يكون المراد من قوله

بحسب المواضع ان اسناد الفعل او ما جرى مجراه الى الاسم يلزمه هيئة مخصوصة للاسم يلزم النحوي رعايتها نحو قام

زيد بالرفع وايقاعه بعد الاسناد على اسم يلزمه هيئة اخرى للواقع نحو رايت زيدا بالنصب واضافة اسم الى اخر

يلزمه هيئة اخرى للمضاف اليه لا بد له من مراعاتها وحاصلها اي حاصل الهيئات يرجع بنهاية الاستقراء

الى انها اختلاف اواخر الكلم كالمعربات دون الكلم كالمبنيات اختلافا لا يتبع واحدا بل على انحاء مختلفة واعني بالاختلاف

الاواخر انصافها بصفة لم تكن عليها قبل التركيب فان زيدا مثلا قبل التركيب لم يستحق شيئا من الحركات فاذا ضممته

اخره بعد التركيب مع العامل في حالة الرفع اتصف اخره بما لم يكن متصفا به وهو الانتقال من حالة السكون الى حالة

الضمة

لفظا او تقديرا اذ لولا التركيب لما حصل تلك الهيئات

الضمة وكذا في حالة انتقاله من السكون الى الفتحة والى الكسرة وكذا قد اختلف حال الالف والواو في نحو مسلمان ومسلمون

فانهما صارتا الشيئين وهما علامة التثنية او الجمع وعلامة الرفع بعدما كانتا الشيء واحدا وهو علامة التثنية او الجمع

والنون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الكلمة فكذا النون وقوله لاختلاف

اشيا معهودة جواب سوال اشارة الى العوامل والمعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة

قال الشارح في على كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما على الفاعلية ان حملت الاشيا على العوامل او على الفاعلية

ان حملت على المقتضية اقول ان حملناها عليهما جميعا لا يلزم ذلك ولا مانع من ذلك الحمل لا لفظا ولا معنى على انا

نقول لو كان ذلك اشارة الى المعاني يكون فيه تنبيه على العوامل لان المعاني انما تحصل بورود العوامل على اواخر

وانما كانت تلك الاختلافات في اواخر الكلم لان الكلم وضعت للدلالة على الذات ولذلك لا تختلف الكلمة

لان مدلولها لا يختلف ويختلف الاعراب لاختلاف مدلوله وهو احوال الذات ولما كانت الذات في الوجود

العيني ما لم يتم اجزاؤها لم يطرا عليها الاحوال جعل الاعراب الدال على احوال الذات بعد تمام اجزا

الكلمة فعليه اي فيلزم مما قلنا على النحوي البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو

الاعراب اذ الاختلاف معه بالفعل وسمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل

عن حجته اذا بين او لانه يزيل اللبس والفساد من قولهم عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب وعن

ما فيه الاختلاف وهو المعرب القابل للاختلاف وعن ما به الاختلاف وهو العامل فان النحاة

جعلوا العامل كالالة على المؤثر للاختلاف وان كان فاعله في الحقيقة هو المتكلم والعامل علامة لا علة وعن ما

لاجله الاختلاف وهو المقتضي للاختلاف من المعاني المتعاقبة على المعرب وانا اسوق الكل الاربع

المذكورة بعون الله تعالى مبينة في اربعة اقسام وكذلك انا امتحض زبدة معاني اقسام الكتاب واصبح عن

محض اللباب بعون الله الملك الوهاب ان شا الله تعالى القسم الاول في الاعراب وانما قدمه على الاقسام

الباقية لانه المقصود من النحو بالذات وانما يلزم معرفة الكلم والعوامل والمقتضي للاعراب بالعرض

وجوهه في الاسم ثلثة الرفع والنصب والجر ويكون الاعراب لفظا اي ملفوظا في جميع الاحوال او تقديرا

في جميعها او لفظا في بعضها وتقديرا في اخر وقوله بحركة او حرف قيد في الاقسام الثلثة فيكون الاقسام

ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة ثلثة اقسام بالحركة وثلثة اقسام بالحرف ثم شرع في الاقسام الستة

على الترتيب بقوله فاعرابه اي فاعراب الاسم لفظا بحركة في جميع الاحوال فيما اخره حرف صحيح نحو زيد

اعلم ان نظر النحوي مقصور على اخر الكلمة بخلاف التصريفي فهي معتل الاخر معتلا وصحيحه صحيحا او حرف

علة جار مجراه واحتمال الحركة نحو ظبي وكرسي ودلو ومغزو فان اليا والواو اذا سكن ما قبلهما لم تستثقل الحركة عليهما

وجوه الاعراب

وهذا القسم يشتمل على اقسام ثلثة لانه اما ان يكون مستوفيا الحركات الثلث او يكون فيه الضمة والفتحة او الضمة والكسرة واشار الى القسم الاول منها بقوله ثم ان كان ما اخره صحيحا او جاريا مجراه منصرفا غير ملحق به الف وتا الجمع فبالضمة رفعا اي فذلك الاسم مع الضمة حال كونه مرفوعا فرفعا مصدر بمعنى المفعول حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وانما بدا بهذا القسم من الاقسام الثلثة لاستيفائه الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر واشار الى القسمين الباقيين من القسم الاول بقوله والا يكن منصرفا غير ملحق به الالف والتاء للجمع فبالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ان كان غير منصرف غير ملحق به ذلك فجره محمول على النصب وهذا هو القسم الثاني او الكسرة نصبا وجرا ان كان ملحقا به ذلك سواء كان منصرفا او لا فنصبه محمول على الجر وهو القسم الثالث نحو هذا احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وزينبات وزينبات وزينبات وانما خص من غير المنصرف الكسر واتبع الفتح ومن الملحق به الالف والتاء الفتح واتبع الكسر اجراء للفرع وهو غير المنصرف والملحق به ذلك وهو الجمع المؤنث السالم على وتيرة اي طريقة الاصل وهو الفعل والجمع المذكر السالم وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل صار فرعا على الفعل فحذف منه لاجل المشابهة الكسر الذي لا يوجد في الفعل واما الجمع المؤنث السالم فلما كان فرعا على الجمع المذكر السالم ونصبه محمول على جره على ما سبق في حمل نصب الجمع المؤنث السالم ايضا على جره وان كان الاصل معربا بالحروف واعرابه تقديرا بحركة بحركة في جميع الاحوال فيما اخره الف مقصورة لفظا او تقديرا نحو عصا حذف الالف من اللفظ لالتقاء الساكنين وفتحة ما قبلها تدل عليها ولم يحذف التنوين لانه دالة على التمكن واذا وقفت عليه وقفت بالالف الا ان العصا مرفوعا او مجرورا حرف اعراب ومنصوبا منقلبة من التنوين فيأتي على الصحيح وحبلى فان اعرابه متعذر لفظا مع وجود الالف لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا وسمي هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع والفرق بين المعرب التقديري وبين المبني ان المانع من الاعراب في المعرب التقديري حرفه الاخير لا غير بخلاف المبني فان المانع منه في جملته وهو مناسبته للمبني فلا يمكن تقدير الاعراب فيه لقيام علة البناء فيه او فيما اضيف الى يا المتكلم حال كونه مفردا سواء كان اعرابه قبل الاضافة الى يا المتكلم بالحركة او بالحرف او جمعا اعرابه بحركة احترازا عن الذي اعرابه بحرف فان اعرابه ليس بحركة تقديرا عند الاضافة الى يا المتكلم نحو غلامي واني وغلماني على رأي فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال لان محل الاعراب مشتغل بحركة لازمة لاجل يا الاضافة واحتماله

الاعراب التقديري

24

احتمال الجزء الواحد لحركتين متماثلتين او مختلفتين والاعراب الاشهر بين النحاة انه اي لفظ المضاف الى يا المتكلم مبني على الكسر لاضافته الى يا المتكلم المبني وتعتقد الرأي الاول قولهم مسلماي في التثنية بالالف في حالة الرفع ومسلمي بفتح الميم في حالتي النصب والجر الاعراب لظهور الاعراب فيه باثبات الالف في حالة وقلبها ياء في حالتي النصب والجر بخلاف الواحد والجمع نحو مسلمي ومسلمي فانه لا اختلاف في اخرهما لا الاضافة الى يا المتكلم لو كانت سبب البنا مطلقا لما تخلف عنه الحكم وقد تخلف كما في التثنية فان قيل رح ومسلمي بفتح الميم وكسرها للتشاكل التثنية والجمع قلنا لا يكون الاعراب في الجمع ظاهرا لعدم اختلاف عامله اخره في الاحوال فلا فرق بين الواحد والجمع ومنه اي مما فيه الاعراب تقديرا في جميع الاحوال ما فيه اعراب محكي جملة منقوله كان ما فيه الاعراب المحكي في الاصل او مفردا نحو تأبط شرا فانه في الاصل جملة فلم يتعاقب انواع الاعراب على الجزء الثاني منه لاشتغال محلها باعراب محكي فهنا الاعراب مانع من الاعراب وانما لم يحكم المصنف ببنائه على ما هو مذهب البعض لان تعذر ظهور الاعراب في اللفظ لا يوجب البناء مع ان تركيبه الجملي موجب للاعراب فلا يكون موجبا للبنا وقول اهل الحجاز من زيدا في استعلام من يقول رأيت زيدا ومن زيد ومررت بزيد فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق به فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الحكاية ونحو عمر حال كونه علما واحترز به عن كونه عددا فانه ح مبني واعرابه محكي يحتمل ان يجعل مبتدأ اي مما فيه الاعراب تقديرا فممن يبقيه اي عمر على الفتح بعد العلمية فانه قبل العلمية كان مبنيا لتضمنه حرف العطف وبعد العلمية زال التضمن فاعرب لكن ينبغي ان يحكى البنا كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البنا مانعة من اعرابه لفظا فاعرب تقديرا ويحتمل ان يجعل بعد العلمية مبنيا اعرابه محكي كما في المبنيات رعاية لتضمنه الاصلي وانما قال فممن يبقيه على الفتح لانه نحو رفعه وجهان آخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع الصرف والثاني الاضافة ومع الاضافة فجاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك التضمن زال بالعلمية وانما يجوز فيه ترك البنا المحكي ولا يجوز في تأبط شرا ترك الاعراب المحكي احتراما للاعراب واعرابه لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في اخر بحركة فيما اخره يا مكسور ما قبلها نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي الا فاعرابه رفع وجره تقديري وذلك لاستثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة على حرف علة في حالة الرفع واستثقالهم اجتماع ثلث كسرات في حالة الجر مع ان الضمة والكسرة لعسر تعارضتين له ورأيت القاضي بالفتح فان الفتحة لخفتها لا تستثقل على اليا وان انكسر ما قبلها وقد جاء الاسكان ايضا في حالة النصب نحو ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا

الاعراب المحكي

ولا يختص هذا بحال الضرورة فقد جاء في المثل أعط القوس باريها بالاسكان وقد جاء ايضا بالتحريك في حالة الجزم قليلا في ضرورة الشعر نحو لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب وسمي هذا القسم منقوصا لنقصان حركتين منه واعلم انه لو مثل في المقصور بالمعرف كما مثل هنا به لكان اولى لان التمثيل به اظهر لظهور حرف الاعراب فيه **واعرابه لفظا** في جميع الاحوال **بحرف** وهذا القسم ايضا على ثلثة اقسام اما رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء او رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء او رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء **في الاسماء الستة** حال كونها **مضافة** احترازا عنها غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركة لفظا **الى غير ياء المتكلم** احترازا عنها مضافة اليه فان اعرابها حينئذ بالحركة تقديرا على الراي الاقوى وهو القسم الاول من الاقسام الثلثة **وهي ابوه واخوه وحموه** الحم قريب زوج المراة من ابي زوجها واخيه وابنه **وهنوه** الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك **وفوه وذو مال** وتصريحه بهذه الاسماء على هذه الصورة يغني عن الاحتراز عن تصغيرها وتثنيتها وجمعها وانما يجب الاحتراز عن ذلك لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة لفظا ولو ثنيت وجمعت كان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة وانما قدمها على غيرها لاستيفائها الحروف الثلثة كلا في محلها **فانها بالواو رفعا** اي حال كونها مرفوعة **والالف نصبا والياء جرا** وانما جعل اعرابها بالحروف مع ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها وثقل الحروف توطية لجعل اعراب المثنى والجمع بالحروف لانكرايهم ان يبتدأ مع كونهما فرعين على المفرد بالاعراب بالحروف التي هي اقوى من الحركات وفضلوها عليها باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وانما اختاروها لما بينها للمثنى استلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا بحال الاضافة لتقوى المشابهة بظهور ذلك اللازم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحيته لام بعضها وعين الاخر ان يقوم مقام الحركات وجعلوا الواو التي هي اصل في هذه الاسماء علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم قلبوها الفا في النصب وياء في الجر لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء اعرابا مثل الكسر وجعلت سواكن للتخفيف قال المص ذكر حدك في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها حسنا لا مزيد عليه وهو ان اعراب الواحد والمفرد بالحركة وكان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليهما بشطر بالحروف الزوايد على الحركات بشطر وخصوا الاسماء الستة دون ساير المضافات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية

اخو ابو لزوا اخو لزم فلا يقول بذيك الابمن يقول في الواحد بذي كعصا واما قال **في الاكثر** لان من العرب من يجعل اعرابها بالحركة عند اضافتها الى غير ياء المتكلم مثلها في المفرد ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول جاني ابه ورايت ابه ومررت بابه ومنهم من جعلها اسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث ومن ذلك قول الشاعر ان اباها وابا اباها **و** اعرابه لفظا بحرف **في التثنية** وهو القسم الثاني **وملحقها اثنان** في الاعراب بالحرف لكون وضعه وضع المثنى اذ هو لفوك اثنان واثنتان لانه من الثني ومعناه معنى التثنية ولكنه ليس بتثنية حقيقية لانه لم يثبت للمفرد اثن **و** يلحق به ايضا **كلا** حال كونه **مضافا الى مضمر** من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلاكما وكلانا وذلك لشدة شبههما بها لفظا لكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى تميز عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى وانما خص ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا للمثنى نحو جاني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بالحرف مع انه موافق له لفظا ومعنى ثم طرد ذلك في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال نظرا الى كونه مفرد اللفظ **فانه** اي فان التثنية واثنين وكلا **بالالف رفعا** وانما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة اعني حروف المد واللين كما ذكرنا ولما كان الجمع السالم محمولا على التثنية من حيث سلامة بناء الواحد حمل عليها وانما جعل رفعها بالالف لان الالف يفيد التثنية قبل الاعراب علامة لمناسبته بخفته لقلة عدد المثنى او لكثرته لاشتراك العقلاء وغيرهم من الحيوان والجماد والنبات في التثنية فجعل ايضا علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب لانه علامة العمدة **والياء نصبا وجرا** وذلك لانه لما جعل الالف علامة للرفع لم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات غير الياء والواو للنصب والجر لان الواو اختص بالجمع كالضمير والجر اولى بها لانقلاب الالف ياء وجعلت الياء علامة الجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب مع عدم استثقالها **و** اعرابه لفظا بحرف **في الجمع الصحيح** المذكر اي في الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو ارضون وسنون وهو القسم الثالث **وملحقه** في الاعراب بالحرف **اولو** فانه موضوع وضع جمع السلامة وليس به لانه لم ياتي اولي في المفرد خلاف ذووا فانه جمع ذو حقيقة وملحقه ايضا عشرون واخواته من الاثنين الى التسعين فانها ليست بجمع السلامة وان كانت موضوعة وضعها وليس عشرون ثلث واربع احاد العشرين وثلثين واربعين والا لقيل عشرون لثلثة عشر اثنى مع كل عقد مزيد عليه لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل يلزم التسمية من كل منها بزيد عليها **فانه** اي فان هذه الثلثة **بالواو رفعا** وانما جعل رفعها بالواو لان الواو للرفع **والياء نصبا وجرا** لانه لما جعل الواو علامة للرفع ثبت في حالة الجر ياء واتبع النصب الجر وقلبت الضمة قبل الياء كسرة لاستثقالها قبل الياء الساكنة الظاهرة وانما كسر النون في المثنى لكونه في الاصل ساكنا لانه تنوين في الاصل فحرك الساكن ان تحرك بالكسر وفتح في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتاهما في بعض الاسماء المعتلة نحو المصطفين

ولم يعكس مراعاة للاعتدال في المثنى بين خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بين ثقل الواو وخفة الفتحة والنون في المثنى والجمع دليل على تمام الكلمة كالتنوين والفرق بينها ان التنوين مع كونه دليلا على التمام على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون ولذا تسقط التنوين مع لام التعريف والبناء لكراهة اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع للتنكير وكراهة البناء مع حرف قد يجيء للتمكن ولا تسقط النون معها نحو الرجلان يا زيدان **واعرابه تقديرا بحرف** في جميع الاحوال **في الجمع المذكر** اي المصحح حال كونه **مضافا** كانه احترز به عن كونه غير مضاف فانه لا يكون اعرابه بالحرف تقديرا لعدم موجب حذف علامة الاعراب وهو التقاء الساكنين بسبب حذف النون بالاضافة **ملاقيا ساكنا بعده** احترز عن نحو صالحوا بلدك واعلم انه لو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان اولى ليدخل فيه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلاة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود علامته بخلاف ما اذا حذف علامته لالتقاء الساكنين فانه ح يكون اعرابه تقديرا ولا اعتبار بصورة الكتابة **نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم** وبعضهم لا يعتبرون هذا القسم لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه كالجزء من المضاف **وكذا الاسماء الستة** اعرابها بالحرف تقديرا حال كونها ملاقية ساكنا بعدها نحو هذا ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت بابي البشر **وكذا ما يحكي من التثنية فيمن يجوز** ذلك فيها **منه** اي مما يحكي من التثنية **قوله من دعني من تمرتان** في جواب من قال عندي تمرتان فان اعرابها بالياء مقدرة لان الالف المحكية فيه منعت ظهور الياء لفظا محكيا فهي في التقدير قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا **واعرابه لفظا وتقديرا بحرف في التثنية اذا اضيفت** التثنية **ولاقاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا ابنك ورأيت ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك** فهي معربة تقديرا بالحرف في حالة الرفع لسقوط الالف بالتقاء الساكنين ومعربة في حالتي النصب والجر لوجود الياء التي هي علامتها فيها ولو تحركت لالتقاء الساكنين **وفي الجمع** بالواو والنون حال كونه **مضافا الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة عن الواو** لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لقربها من الطرف الذي هو محل التغيير وادغمت الياء في الياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيكون اعرابه في حالة الرفع بالحرف تقديرا **علامته** اي علامة الياء **في حالتي النصب والجر** فان الياء التي هي علامة النصب والجر فيه باقية فيها وليست منقلبة عن شيء كان ذلك الشيء علامة لهما **واما وجوهه** اي وجوه الاعراب **في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم** قد عرفت علة اعرابه واختصاصه بالجزم **فالرفع يكون بالضمة لفظا ان كان آخره صحيحا** احترز من معتل الآخر فان رفعه ليس بالضمة لفظا بل تقديرا **غير ملحق به ضمير مرفوع بارز** سواء لم يلحق به ضمير اولحق لكن يكون مستكنا لا بارزا **نحو تضرب** زيد او زيد تضرب او يكون منصوبا الا مرفوعا نحو يضربه فان رفعه

المذكور

الحرف تقديرا ولم يخرج عنه ويصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكن بعده مع ان اعرابه ...

ورأيت مسلمي

اعراب الفعل

في هذه الاحوال بالضمة لفظا اما اذا الحق به الضمير المرفوع البارز فان كان الضمير متحركا كان الفعل مبنيا لا معربا نحو تضربن وان كان ساكنا كان معربا ولكن يكون رفعه بالحرف لا بالحركة لفظا نحو تضربان وتضربون وتضربين **او يكون** رفعه بالضمة **تقديرا فيما كان آخره معتلا كذلك** اي غير ملحق به الضمير المذكور واحترز به عن المعتل الملحق به ذلك فان رفعه يكون لفظا بحرف لا تقديرا بحركة نحو تغزوان او يكون مبنيا نحو هن يغزون **نحو يغزو ويرمي ويخشى** فان رفعها بالضمة تقديرا لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولعدم امكان تحرك الالف مع بقائه الفا او يكون الرفع **بحرف** وهو النون **لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه** من الامثلة الخمسة سواء كان صحيح الآخر او لا **نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين** وانما كان اعرابها بالحرف لانه لما اشتغل محل الاعراب بالضمة والفتحة والكسرة لاجل الواو والالف والياء للتناسب بينها وبينها لم يمكن ان تعرب بحركة ولم يكن فيه علة البناء حتى يبنى ولم يمكن زيادة حروف المد واللين لعلامة الاعراب لوجود مدات فيه فزيدت النون وجعل بدل الرفع لانه اول الحركات واختير النون لشبهها في الغنة للواو وانما لم يجعل الالف والواو والياء علامة للاعراب كما جعلت في الاسماء في التثنية والجمع كذلك لانها وان تنزلت منزلة الجزء من الفعل الا انها في الحقيقة ليست جزءا منه لانها اسماء مرفوعة المحل على الفاعلية بخلافها في الاسماء فانها حروف صارت اجزاء من التثنية والجمع وانما جاز اعراب الفعل بعد فاعله لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء مع انه على حرف واحد من حروف المد فصار الكلمة فيه كالمنصور وقد يكون الرفع بحرف تقديرا عند اتصال نون الوقاية به قال سيبويه بحذف نون الاعراب **واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف** سواء كان آخره صحيحا او واوا او ياء واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه بالفتحة تقديرا لا لفظا **ولم يتصل به الضمير** المذكور احترز عن المتصل به ذلك نحو لن تضربا ولن تغزوا فان نصبه بحذف النون ونحو يضربن فانه مبني **نحو لن تضرب** آخره صحيح **ولن ترمي** آخره ياء **ولن تغزو** آخره واو **وقد جاء الاسكان في المعتل** الياقي والواوي في حالة النصب **نحو** قول الشاعر فآليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى **حتى تلاقي محمدا** ترثي له اي ترق له اي لا ارحم الناقة من كلالها واعيائها وتعبها ولا من رقة خفها لكثرة المشي بل اجهدها حتى تلاقي محمدا صلى الله عليه وسلم **ونحو ندري** حتى يلاقي محمدا واما من يروي حتى يزور ولا استنها ذنبه وكذا على رواية حتى يلاقي احمدا وعلى رواية الكتاب لا يكون فيها استشهاد لو جعلناه من قبيل الالتفات ويكون حتى يلاقي لخطاب الغائب واما المعتل الواوي فنحو ابى الله ان اسمو بام ولا اب **او يكون النصب بالفتحة تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها** وانما الحق هاء الضمير به ليكون اظهر في ثبوت الالف ولئلا يشتبه الفه بالياء خطا فان الفه يكتب بالياء واما اذا وصل الضمير بها فتكتب بالالف البتة **ويكون النصب بالحذف** اي حذف النون التي هي علامة الرفع **في الافعال الخمسة نحو لن تفعلا واخواته** نحو لن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي وانما حذف النون لما يجيء بعيد ذلك **واما الجزم فقد ... سكان فيما آخره صحيح**

وهو الاعشى وقيل ابن قيس

احتراز عن المعتل الآخر فان جزمه بحذف آخره ولم يتصل به الضمير المذكور احتراز عن المتصل به ذلك فان جزمه
بحذف النون او يكون مبنيا نحو لم تضرب وقد يكون بحذف اي بحذف النون في الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته
وانما حذف النون لانه لما جعل ثبوتها علامة للرفع جعل سقوطها علامة للجزم لان علامة الجزم في الفعل الواحد هي السكون
فجعل علامته في هذه الافعال سقوطها لان السكون والسقوط متناسبان لان السكون هو سقوط الحركة وانما حمل
النصب على الجزم لا على الرفع لان الجزم اخف من الرفع ولان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء والنصب محمول على الجر في الاسماء
في غير موضع فكذا ههنا حمل على ما هو بمنزلته اعني الجزم وبحذف حرف علة فيما اعتل آخره واو كان او ياء او الف
غير متصل به الضمير المذكور نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وانما حذف حرف العلة من المعتل الآخر لان الجازم يحذف الرفع
في الآخر والرفع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم ولم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة
للحركة يحذفها ووجه المشابهة ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها ولانها مركبة من الحركات اذ ضم الحرف في حكم
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره اتيان بعده ببعض الياء وفتحه اتيان بعده ببعض الالف وبعد ذلك يكون
الحرف وانما يكون الحرف متحركا عند الاتيان فيه ببعض هذه الحروف لانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد الا ما
شذ باثبات الواو والياء والالف في حال الضرورة حالة الجزم فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقول
انها حذفت للجزم والحرف الموجود الآن للاشباع من نحو هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم
تدع اي لم تهج بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو لانك اتيت به قبل الاعتذار فالواو في تهجو باقية مع انه مجزوم ومن
نحو الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فالياء من ياتيك ثابتة في حالة الجزم وفاعل ياتيك ضمير راجع
الى النبأ والجار اعني الباء يتعلق بياتيك او يكون فاعله الموصول والباء زائدة ويجوز ان يكون فاعله لبون بني زياد
على حذف مضاف اي خبر لبون بني زياد ومن نحو اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فالالف في ترضاها
ثابتة مع وجود الجازم وهو لا للنهي وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل كما ذكر قبل ذلك وغير الصريح ان تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك الاعراب
غير الصريح في المضمرات لا غير قال المص رح لما نابت مناب الاسماء الظاهرة وكثرت الحاجة فيها الى تمييز ما

المضمرات

كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه
الاحوال صيغة لتكون ... ابناءها وتحصل المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغ فيها للدلالة
على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
او يقال ان الضمير لما دل على الكناية عن اسم فيه اعراب كان فيه دلالة على الاعراب فاذا قلت انا كان كناية عن مرفوع ولو
كان ذلك الاسم منصوبا كان الكناية عنه باياي ولو كان مجرورا كان الكناية عنه بالياء وحدها واما ايضا فالتفات الى المرفوع

والمنصوب

والمنصوب والمجرور ولم توقع تلك صفات لها فيقال ضمير المرفوع ولم تقل الضمير المرفوع قال الشارح رح اختلاف
الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا توجب ان يكون معربا وهو الحق البين اقول فيه نظر لان المراد من
الاعراب غير الصريح غير الاعراب الصريح ولا منافاة بينه وبين البناء انما المنافاة بينه وبين الاعراب الصريح وهو
اي الضمير ما وضع احتراز عن مظهر اريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه لا يطلق عليه الضمير لمتكلم او مخاطب او
غائب تقدم ذكره اي ذكر الغائب فان شرط الغائب تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب
ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه تفسيره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به وتنكيره خلاف وضعه لا يتحرك بدون الوضع

هذا ح

الا لغرض كما في نحو ربه رجلا والمراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه
بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به ولفظ الغائب لا يطلق عليه تعالى فعلى هذا لو قال او لغيره كما قال قبله والياء لما عداهما
لكان اولى لفظا اي تقدما لفظيا تحقيقا وتصريحا ان ذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى
ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او متاخرا نحو ضرب زيدا غلامه او تقدما تقديرا لا لفظا ان ذكر المفسر بعد
الضمير لكنه من حيث التقدير متقدم نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا لكونه فاعلا متقدم تقديرا انه عطف على لفظا لا على
تحقيقا كما قال الشارح رح لان عادتهم جارية بجعل التقدير قسيم اللفظ ولو كان عطفا على تحقيقا لكان قسما منه ولان لفظ
المفسر ليس مذكورا قبل الضمير في ضرب غلامه زيد فكيف يكون التقدم لفظيا وتوجيه قول الشارح رح هو ان التقدم
اللفظي هو ان يكون هناك لفظ يرجع اليه الضمير فهو قسمان لفظي تحقيقي وهو ان يكون المرجوع اليه مذكورا قبل
الضمير ولفظي تقديري وهو ان لا يكون مذكورا قبله بل بعده وترجيح هذا الوجه قرب المعطوف عليه وكون قوله تحقيقا
يفيد الاحتراز على هذا الوجه لا للتحقيق والتاكيد كما على الوجه الاول او تقدما معنى ان كان قبل الضمير لفظ يدل على
المفسر بتضمنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لان الفعل يدل على المصدر تضمنا او كان سياق الكلام يدل عليه
التزاما نحو قوله تعالى ولابويه فانه لما سبق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان المورث يجري الضمير
عليه من حيث المعنى او تقدما حكما ان كان المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك
الضمير فنقول انه ان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب
نحو ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه الحتف الهلاك الروق القرن وانما خص جهة الفوق
لان الحتف الى الجبان اسرع منه الى الشجاع لانه ياتيه من حيث لا مدفع له وهذه الضمائر الخمسة راجعة
الى ما تقدمها لفظا تحقيقا ونحو على اهلها تجني براقش الضمير في اهلها راجع الى براقش وهو متقدم معنى على اهلها
تقديرا لانه نحو المفعول والجار والمجرور لا يتقدم على الفاعل وبراقش اسم كلبة وقيل اسم امرأة لقمان بن عاد وهذا المثل
يضرب لمن عمل عملا رجع ضرره اليه وعادت لعثرها لميس الضمير في لعثرها عائد الى لميس وهي متقدمة عليه ايضا

تعديرالانه فاعل عادت والعنز بالكسر الاصل وملبس اسم امراة واللام في لعيرها بمعنى الى تضرب لمن يرجع الى عادة

سوء تركها **ونحو ضرب غلامه زيد ونحو زيدا ضربه** مثالان للتقدم المعنوي وانما فصل بينهما بالمنظوم نحو ولم يفصل بين

المثالين للتقدم التقديري لاختلافهما ههنا لان الدال في احدهما على المفسر لفظ واحد وفي الثاني سياق الكلام

كما بينا خلاف المثالين للتقدم التقديري فانه لا اختلاف بينهما **ونحو قل هو الله احد** مثال للتقدم الحكمي كانه في

حكم المذكورات بل يتعقله في الذهن **متصل** اي فالضمير متصل **ان لم يستعمل في التلفظ** بنفسه ويحتاج في التلفظ

الى عامله ويكون كالتتمة له **والا** اي وان استعمل في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة من عامله بل يكون كالظاهر سوا

انفصل عن عامله نحو اياك نعبد والا اياه او اتصل به نحو ما انت منطلقا **فهو منفصل والمتصل اما المرفوع او المنصوب**

او المجرور لان الضمير قائم مقام الظاهر كما عرفت فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك الضمير القائم

مقامه **والمنفصل اما المرفوع او المنصوب دون المجرور** فانه لا منفصل له لان الفصل بين الجار والمجرور في

الشعر مع الظاهر قبيح فامتنع مع المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع كل

نوع منها ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد منها اما ان يكون لمفرد

او مثنى او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغايب

ستة الفاظ بحسب القسمة لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد من المخاطب والغايب خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك

بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار المجموع من كل واحد من الاقسام الخمسة اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى **فالاول**

اي المتصل المرفوع وانما قدمه لان المرفوع مقدم على غيره كما ان المتصل مقدم على المنفصل لانه اخصر **نحو ضربت**

وضع للمتكلم وحده التاء المضمومة سواء كان مذكرا او مونثا ولم يفرق بين المذكر والمونث لان المشاهدة كافية

في الفرق **ضربنا** لفظ نا مشترك بين المثنى المتكلم وجمعه لعدم اللبس بسبب المشاهدة وانما لم يفرق بين مثناه وجمعه بخلاف

المثنيات والجموع بزيادة الالف في التثنية والواو في الجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغايب وجمعه لفقد ان

شرطهما وهو ان الاسم في المثنى في المتكلم فانما والاسماء في الجمع فيه لا تو لان افراد اسمارات انت انت

وكذا افرادا سمائهما انت انت بخلاف نا في ضربنا فان كل واحد ليس انا اذا فصلته قلت انا وانت وعمرو وانا

وهو وعمرو فان يحكم مثناه لفظ وشركه الجمع فيه **وضربت** التاء المفتوحة للمخاطب فتحت مع ان اصلها الضم لمناسبته

لحركة الفاعل فرقا بين المتكلم والمخاطب والمتكلم بالضمة اولى لان وضع المتكلم سابق على وضع غيره **الى ضربتن**

زيد الميم قبل الف المثنى في ضربتما وقبل واو الجمع في ضربتم لئلا يلتبس المثنى بالواحد المشبع فتحته والجمع بالمتكلم

المشبع ضمته والاختصاص بالميم في دفع هذا الالتباس لقربها من حروف العلة في الغنة والمخرج وانما لم يزد النون

في التثنية والجمع هنا وان كان الضمير غير متمكن كما في هذان يفصلا للظاهر على المضمر ولان القصد من وضع الضمير

المتصل

المتصل التخفيف وانما كسر التاء في المونث نحو ضربت فرقا بينه وبين المذكر وانما زيدت في الجمع المونث نون مشددة

لتكون بازاء الميم والواو في الجمع المذكر والاختصاص بالنون لمشابهتها بالغنة للميم والواو **وتغيرهن** الياء للمخاطبة

المونثة **وضربن** النون لجمع المونث الغايب والصواب ان لا يذكره كما لم يذكر الف الضمير وواوه لذكر الجميع

في قوله **وزيد ضرب منو يا فيه** الضمير **الى ضربن** وليس المنوي في ضرب وضربت هو لفظتا هو وهي لانه يكون

ذلك ولا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع انهما مستقلان في التلفظ والمتصل لا يكون مستقلا ولان

المنوي لو كان هو هي لزم ان لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل مع جواز ذلك نحو ما ضرب الا هو ولكنهم اضطروا

الى هاتين اللفظتين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا

عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر وانما استتر واضمير الغايب والغايبة لانه

لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب اختصر من ضميرهما

بحذف في اللفظ المفرد اذ لا اخف من المحذوف لتلك القرينة وهي تقدم مفسره وكذلك استغنى لاجل القرينة

عن اللفظ بالفاظ تدل على الفاعل في المضارع المتكلم مطلقا والغايب المفرد والمخاطب المفرد وفي الامر

المخاطب المفرد المذكر وهي الحضور في التكلم والخطاب واختصر في المثنى على الالف وعلى الواو في جمع المذكر

وعلى النون في جمع المونث والتاء في ضربت وضربنا ليس بضمير وانما هو حرف زيد علامة للتانيث فالضمير

المتصل المرفوع البارز احد عشر ضميرا ثلثة سواكن وثمانية متحركة والالف والنون المفتوحة مشتركة

بين الافعال الثلثة والياء مشتركة بين المضارع والامر ولا يلحق الماضي والباقي من المتحركة وهي التاء المثلثة وتما

وتم وتن ونا مختصة بالماضي **والثاني** وهو المتصل المنصوب المرتبج جار الله في تقديم المنصوب المتصل

على المرفوع المنفصل لاتصاله وبعضهم قدم المرفوع المنفصل على المنصوب المتصل لان المرفوع عمدة وهو

خلاف المنصوب **ضربني** وضع للمتكلم وحده اماما كان او مونثة **ضربنا** وضع لفظ نا للمتكلم مع غيره

وضربه الى ضربهن حذفت حركة الواو من المرفوع المنفصل الغايب وهو هو وجعل ضمير المنصوب المتصل

وكذا حذفت حركة الياء من هي وقلبت الياء الفا والكسرة فتحة نصا على لفظة ها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس

المذكر الذي تقلب واوه بانه عند اتصال ما قبله بالمونث نحو به **وضربك الى ضربكن** الكاف للمخاطب وهي

مثل التاء في التصرف نحو ك كما كم كي كما كن **والثالث** وهو المتصل المجرور **غلامي غلامنا وغلامه الى غلامهن**

وغلامك الى غلامكن ولفظ المنصوب والمجرور سوا وذلك لحمل ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور

مفعول بواسطه وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا **الا ان متكلم المنصوب**

وهو الياء **يلحقه نون الوقاية** متكلم المنصوب من الفعل والحرف المشابه نحو ضربني واني **قبلها** اي قبل متكلم المنصوب

وقيل تتعلق بيلحق **نون صونا له من اخر الجر** وهو الكسر لانه اصل علامات الجر فحفظ من الكسر مبالغة في الفراد
به من الجر وانما قال من اخر الجر ولم يقل من الكسر لتكون ذلك اشارة الى علة صونه من الكسر فانه لما كان الكسر
اخا الجر وقد ثبت امتناع الجر على الفعل امتنع الكسر لامتناع الجر وانما لم يحفظ من الكسر لك كنس في نحو
قل ادعوا لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة لك كنس واما الكسر اللازم في نحو تضربين فليس
بداخل على اخر الفعل ظاهرا لانه صار بوساطة الحاق ضمير الفاعل به وسطا **وجاز حذفها** اي حذف نون الوقاية
مع نون الاعراب واقامة نون الاعراب مقامها لاجتماع المثلين مع ان الثقل انما نشا منها لا من نون الاعراب
وهذا مذهب بعضهم كالجزولي واما مذهب سيبويه فالمحذوف عنده نون الاعراب لانها معرضة للحذف
بالجزم والنصب ولا معنى لها ويجوز اثباتها اتصاله مع نون الاعراب لانها كالجزء من الفعل ومع الاسباب يجوز الاظهار
والادغام واحترز بنون الاعراب عن نون الضمير ونون التاكيد فانه لا يجوز حذفها مع احدهما واقامتها مقامها
لان نون الاعراب لنون الوقاية في ان كل واحد منهما لا مر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد **وجاز حذفها مع
ان واخواتها** وذلك لان جواز الحاق النون بها لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فيجوز حذفها مع اجتماع الامثال
في ان ولكن وكان ولكن **الا انه** اي ان حذف النون **مع ليت ضعيف** لعدم اجتماع الامثال فيها **لا يجي** حذف النون
من ليت **في السعة** وانما يجي في ضرورة الشعر كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي
وانما لا يكون حذف النون مع لعل ايضا ضعيفا مع اجتماع الامثال فيه ايضا لان اللام قريبة من النون في
المخرج ولان بعض لغاتها لعن وعند اجتماع الامثال **وكالذلك في المجرور** فانه لا يلحق ما اتصل به قبله نون صونا
من الكسر لعدم امتناع دخول الكسر على اللفظ الذي يتصل به متكلم المجرور وهو الاسم والحرف الذي لم يشبه الفعل
الا مع لدن وقط وقد بمعنى حسب **ومن وعن** فانه يلحق النون بها واخر هذه الكلمات قبل ياء المتكلم **ابقاء على
السكون** اللازم لانهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا قال سيبويه
تعالى لدني بالضم لدني بغير النون لان المبني على السكون شابه فعل الامر نحو خذ فاجري مجراه في الحاق النون به
وجا الحذف اي حذف النون في هذه الكلمات **وهو** اي الحذف **ضعيف** فيها لا يجي الا في ضرورة الشعر عند
سيبويه نحو ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي
والرابع وهو المرفوع المنفصل **انا** للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا وقد تبدل همزته هاء فيقال هنا
وقد تمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل والالف انما يؤتى به بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتحة
عند البصريين لانه لولا الالف لسقطت الفتحة ولهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وعند
الكوفيين الالف من نفس الكلمة وكان انا في الاصل الهمزة وضعت الهمزة للمتكلم من حيث ان مبدا الكلام المتكلم

متكلم

المضـ

ومبرا

ومبدا المخارج مخرج الهمزة وركبت مع النون ليكون مستقلا بنفسه **نحن** للمتكلم مع غيره وانما بني على الحركة لئلا يلتقي ساكنان وعلى
الضم لكونه ضميرا مرفوعا او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو **وهو** للغايب المذكر والواو فيه عند البصريين من نفس
الكلمة وانما حذف من هما وهم وان كان القياس هوما وهوم للتخفيف ولئلا يجتمع في الجمع واوان وكذا الياء في هي
من نفس الكلمة عندهم وعند الكوفيين الضمير هو الهاء وحده والواو والياء للاشباع والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يتحرك ولا يثبت الا لضرورة وحذف الواو ايضا من تثنيته وجمعه للتخفيف **وجاز حذف الواو** من
هو في ضرورة الشعر **نحو فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب** اراد فبينا هو يشري لان
ما بعد بينا من ظرف الجمل الاسمية ويشري في البيت بمعنى يبيع ورخو الملاط اي سهل الجنب **وكذا الياء من هي
جاز حذفها** في حال الضرورة **نحو** بل بعرف الدار على تبراكا **دار لسعدى اذه من هواكا** اراد اذ هي واذ متعلق بقوله
لسعدى كانه قال دار ملكتها سعدى وقت كانت هي من هواكا وقد سكن الواو والياء فيهما فلس وشذ هما تمدالها
نحو وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم **الرابع** وكان اصله هي كما عرفت **وانت الى
انتن** اعلم ان انت في الاصل انا الحق به حرف الخطاب للفرق والاصل في تثنيته انتما الا انه الحق به الميم العماد
لئلا يلتبس بالمفرد عند اشباع فتحته ولا فرق في التثنية بين المذكر والمونث مع امكان الفرق بينهما بحذف الحاق
الميم ليدل على امتناع الفرق بينهما في الاصل **والخامس** وهو المنفصل المنصوب **اياي** للمتكلم وحده **ايانا** له مع غيره
واياه للغايب **الى اياهن واياك** للمخاطب **الى اياكن واللاحق باياه حروف** سلبت عنها الاسمية **دوال على احوال
المرجوع اليه** من التكلم والغيبة والخطاب والمضمر هو ايا المشترك **على اشد المذاهب** وهو مذهب سيبويه وقال
الخليل ان ايا مضمر مضاف الى مضمر لمجي اضافته الى المظهر في شاذ الكلام عن العرب بقوله **ونحو** قول العرب
في التحذير من الجماع في الكبر اذا بلغ الرجل ستين **فاياه واياها الشواب** اي فليتق نفسه ان يتعرض للشواب وليتق
الشواب ان تتعرض له وفيه شذوذ اذ ان اضافته ايا واستعماله في التحذير غيبة وانما يستعمل التحذير على الخطاب لا غير
نحو اياك والاسد **ما لا يعتد به** لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر كان اياك
معنى نفسك وقيل ان اياي واياك واياه اسماء بكمالها وهو ضعيف لانه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرة ما
يختلف اخره بالكاف والهاء والياء وقال ابن كيسان ان الضمائر هي اللاحقة بايا فانها اي اياي كالياء في نصرني
والكاف والهاء في اياك واياه كالكاف والهاء في نصرك ونصره وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة
وهو ضعيف لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه حروفا **وكذا اللواحق بايا** في انت الى انتن حروف دوال على احوال
المرجوع اليه اجماعا من البصريين فان عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فانه واحد المتكلم وكان
القياس ان يثبتوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وثنوا المخاطبين بها

لاجم

المبنيات

حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصريف واما الكوفيون فان الفرا منهم قال ان ات بكمالها اسم والتا من نفس الكلمة
الفصل الثاني من الاقسام الاربعة في المعرب الكلم صنفان معرب ومبني فلنعين المبني لامكان تعداده وضبطه
فيتعين المعرب اذ بضدها تتبين الاشيا وهو اي المبني انواع فمنها الحروف برمتها وجملتها وذلك لعدم توارد
المعاني المقتضية للاعراب عليها مع عدم مشابهتها لما له عرق في الاعراب ومنها الافعال الماضية لفظا فانها
مبنية اصلا لعدم توارد تلك المعاني عليها والامر بغير اللام فانه مبني على السكون واما الامر باللام فانه معرب
ومنها المضارع حال كونه متصلا به نون جماعة النسا فانه مبني عند الجمهور لانه لما اسكن اخره ولزم تجتمع
فيه اربع حركات حملا على ضربن جاز بناوه ايضا حملا عليه وانما لم تحمل نحو ضربون على ضربوا لان الواو يقتضي حركة ما قبلها وحركة
آلة الاعراب فكانها تقتضي الاعراب والنون يقتضي سكون ما قبلها والسكون آلة البنا فكانها تقتضي البنا وقيل انه معرب
لضعف علة البنا تقدر الاعراب لالزامهم محله السكون او متصلا به نون التاكيد فانه مبني عند الجمهور لتركبه مع النون
ولصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط والنون حرف لاحظ له في الاعراب فبني الجزان ولم تعرب الكلمة بحركة
النون عند الامتزاج كما اعرب الاسم بالتا وعلى التا عنده ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالنون
على ما قبلها لان الاسم لاصالته في الاعراب روعي اعرابه بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى اصله من البنا بادنى
سبب حال كون النون خفيفة ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف وانما فتحت لثقل النون وخفة الفتحة مكسورة
معها اي مع الالف ضمير اثنين كانت الالف نحو اضربان او مجتلبة منها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير وانما
كسرت تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف في المضارع فانها تكسر ولا تلحق نون التاكيد الا مستقبلا
لان الحاصل في الماضي او الحال لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفها او قوته غالبا فيه معنى الطلب
لان وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب تعقد توكيده ليحصل كالامر فانه لطلب وجود الفعل نحو
اضربن والنهي فانه لطلب عدمه نحو لا تضربن والاستفهام سواكانت ادواته اسما او حرفا وانه سوال عن حصول
الفعل والتمني والعرض والتحضيض فانها لطلب وجود الفعل او عدمه نحو ليتك تخرجن ونحو الا تنزلن والقسم
نحو والله لاضربن فانه وان لم يلزم فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان على ما يعلمه مما هو ليس من مطلوبه
كقول من اتى كبيرة والله لا عاقبن لكن دخلته النون اما لانه في الغالب انما تقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل
[illegible] عليه لانه منه واما لانه فعل مستقبل استعمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما استعمل فعل الطلب على ما يقتضي
توكيده ويجري مجراه اي مجرى القسم الشرط في الحاق النون به اذا كان مستقبلا معنى ولفظا المؤكد حرفه او اسمه فلو قال
بدل قوله حرفه اداته لشمل الحرف والاسم لكان اولى بما وان لم يكن فيه معنى الطلب فانه لما اكد فعل الشرط بما الزائدة في
قبله اكد اخره بنون التاكيد كما في القسم لما اكد اوله باللام اكد اخره بالنون وذلك لانه لما دخل اوله ما يدل على التاكيد من القسم

متحركات

نون التاكيد الثقيلة والخفيفة

مستقبل

وبما المزيدة كان دخوله عليه توطئة للحوق نون التاكيد باخره نحو اما تفعلن ومعناه ان تفعل منك وجود الفعل
بوجه من الوجوه واينما تفعلن افعل واينما تكونن اكن وحيثما تجلسن اجلس ويجوز ان يكون الضمير في مجراه عائدا
الى ما فيه معنى الطلب من المستقبل وجريانه مجراه باعتبار انه مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده ومن بما المزيدة
على اذا الشرط كاشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده ولذلك يدخل النون في جزا الشرط المؤكد اداته
بما نحو فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشا منه فزارة تمنعا وقلت زيادة النون في النفي لانه خبر وانما
يجوز زيادتها فيه مع قلتها تشبيها للنفي بالنهي لانهما من واد واحد ولانهما غير موجبين قال الشاعر يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وما اي وفيما يجري مجراه نحو قلما تقولن وربما تقولن وقد يحمل التكثير على التقليل
حمل النقيض على النقيض فقال كثر ما تقولن ومنه قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات اي كثيرا ما
اشرفت على جبل الشامخ ثوبي ريح الشمال فانه تمدح نفسه بالشجاعة فلو لم تكن رب للتكثير بل للتقليل كما قال رح
لكان يذم باطلا وما قبلها حال كون النون مع ضمير جماعة الذكور وهو الواو مضموم سواكان ما قبلها اي ما قبل
الضمير ان كان ما قبله مضموما نحو اضربن فانه لما اتصل الواو من اضربوا نون التاكيد وان كانت كالجزء من الكلمة لشدة
الاتصال الا انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقا الساكنين على غير حده فحذف الواو واكتفي بالضمة او بغير الضمير
ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشون وانما لم يحذف الواو والضمير هنا لانه لا دليل يحذفه يدل عليه وانما ضم لالتقا
الساكنين ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل النون في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الفتحة وما قبلها مع ضمير
المخاطبة وهو اليا مكسور سواكان ما قبلها اي ما قبل الضمير ان كان ما قبله مكسورا نحو اضربن او بغير الضمير ان كان
مفتوحا نحو اخشين وانما كسر لالتقا الساكنين ولم يضم لمثل ما قلنا في الضمة مع الواو وقال الشارح رح فالمراد
بقوله ما قبلها اي ما قبل النون اخر الفعل على ما شرحنا نعم ان المراد لشرح ذلك وما قبلها فيما عداهما مفتوح
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائب نحو اضربن وليضربن ولتضربن واما ما قبلها في المثنى
وجمع المونث فليس مفتوحا بل الف قبلها فتحه والنون الخفيفة لا تقع في مواقع الثقيلة الا بعد الالف سواكانت الالف
ضمير اثنين او مجتلبة بين النونات لا تقول اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين على غير حده ولا يجوز هذا الاجتماع
لان الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات فاذا فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر واعلم ان نون التوكيد
الثقيلة من جهة عدم استقلالها بنفسه لا بد من ان يضم الى شي يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة انه موضوع على حرفين وليس
بلازم للكلمة لا يكون كالجزء منها بحيث [illegible] اعطاه حكم الجزء وحيث لم يكن له ذلك لم يعطوه فلذلك
لم يحذف الالف من نحو اضربان خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف لا تبقى
النون فيلتبس بالواحد ولا في نحو اضربنان ايضا لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه

وحذف من اضربن واضربن اذا لبس هنا **خلافا للمؤنث** فانهم يجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث والمروي عنه
انه يبقي النون ساكنة لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المدة كقراءة نافع محياي بسكون الياء وصلا وقيل يحرك بالكسر
لالتقاء الساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون **وحكمها** اي حكم النون في المعتل الاخر **مع الضمير البارز** وهو
الواو وجمع المذكر والياء للواحد المؤنث **اذا لم يكن** اي اذا لم يوجد مع النون **الالف** اي الف الضمير والف الفصل
فانه لو وجد الالف معها لم يكن بين الصحيح والمعتل الاخر فرق ويقول اضربان واضربنان وارميان وارمينان **حكم**
المنفصل اي حكم الكلمة المنفصلة فيجب ان يعطى ما قبل النون من المعتل الاخر عند اتصال النون به من ضم او كسر او
حذف ما يعطى اخره اذا اتصلت به كلمة اخرى لان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة عن المعتل الاخر لان الضمير
فاصل **فان لم يكن** الضمير البارز **فكالمتصل** اي كالنون مع الفعل كالكلمة المتصلة واراد بها الف الضمير **ولذا** الذي
ذكر من ان حكمها حكم المنفصل تارة وحكم المتصل اخرى **قيل لتبلون** بضم الواو والضمير مع النون **ولا ترين** بكسر ياء
الضمير فان واو الضمير وياءه اذا كان ما قبلها مفتوحا حرك الواو بالضم والياء بالكسر عند مجاورة الساكنين **وهل تغزن**
بحذف واو الضمير وارمن بحذف ياء الضمير فان واو الضمير اذا كان ما قبله مضموما يحذف وكذا ياء الضمير اذا كان ما
قبله مكسورا عند مجاورة الساكنين **كما يقال ولا تنسوا الفضل** بضم واو الضمير مع المنفصل **ولا تخشي القوم** بكسر ياء
ولم تغزوا الجيش بحذف واو الضمير واغزي الجيش بحذف ياء **ولذا قيل ارمين واخشين واغزون** برد اللام
وفتحها اذا لم يكن هنا ضمير بارز **كما قيل ارميا واخشيا واغزوا** برد اللامات وفتحها مع الالف قبل قوله فكالمتصل
على الاطلاق نظرا لان الواو والياء في ارضولوا ارضين من المتصل مع انه لا تثبت اللام معهما كما تثبت مع الالف والنون لقول
المحذوف قد يرد معهما ايضا كما مع الالف لكن حذف بعد رده لعلة اخرى **والخفيفة اذا لقيها ساكن بعدها حذفت**
حذفا مطردا مع بقاء حكمها من البناء على الفتح وغيره **للفصل بينها وبين التنوين** فانه لا يحذف التنوين مطردا وانما يكسر
مطردا عند ملاقاة ساكن بعده **نحو اضرب القوم** وكقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
فانه حذف النون من تهينن لالتقاء الساكنين وابقي حكمه والالزم ان يقال لا تهن الفقير بحذف الياء وجزم النون
مع انه يقال لا تهين باثبات الياء وفتح النون وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين اصل على الاسماء لانه فضل على النون
الداخل على الافعال ولقوة التنوين لانه لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون **وفي الوقف** على ما فيه النون
الخفيفة **يرد المحذوف** بسبب النون وذلك لان النون الخفيفة اذا كان مضموما ما قبلها او مكسورا تحذف لان التنوين في
الاسم اذا انضم ما قبله او انكسر يحذف فكذا هذه النون **نحو هل تضربون** في هل تضربن فانه لما حذف نون التاكيد في
الوقف ردت الواو ونون الاعراب اللتان حذفتا لاجلها **والنون الخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا** في الوقف
كالتنوين المفتوح ما قبلها فانها تقلب ايضا الفا **ونون اذن** فانها تقلب الفا **ومنها** اي من انواع المبني **الاسماء المبنية**

الاسماء المبنية

كان النون

الضمير

وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا من الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام وانما لم يقل لتناسب
تشابه لان بعض الاسماء المبنية لم تشابه بما لا تمكن له كالمضاف الى المبني وانما يناسبه وتلك المناسبة بسبب اوجه
اما بتضمن معناه نحو اين او بالمشابهة كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او بمشاكلته للواقع موقعه كفساق
او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او باضافته الى ما لا تمكن له اصلا او الى ما اشبهه نحو على حين عاتبت
المشيب على الصبى ونحو هذا يوم لا ينطقون **او وضع** صوابه او وضعت **لا لغرض التركيب** فلم يتوارد بها المعاني
الموجبة للاعراب لانها من لوازم التركيب كالاصوات التي تزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن كحب لزجر الجمل
نبل الغرض من الكلمة التركيب لامتناع وضعها للفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل
افادتها المسميات بمعنى اكتساب السامع تصورها لكن المعنى منه تعقل كان حاصلا به لا بمعنى التفاتة الى ذلك المعنى
وتذكره له بعد ذهوله عنه اذا كان عالما بالوضع لاستلزامه الدور لتوقف افادتها المسميات على العلم بكونها مختصة
غير منسوبة النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الاخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم
بها نفسها ابتداء والجواب لا نم لزوم الدور وذلك لان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها ولو
سلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نم ان وضعها موقوف على افادتها بل موقوف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ
او وضعت **لنا ادية ابتداء** اي مثبتة الصوت **من غير تصرف** وتغير فيه كالاصوات المحكية كقاق حكاية لصوت الغراب
فان قصد الحكاية فيها وحفظها عن التغيير منع وجود الاعراب فيها **فلازم** بناؤها **لزم وجود بها حالة اعراب**
فلم يبنها اصلا بل وضع مبنيا سواء كان الوضع الوضع الاول او الوضع الثاني **والاصل فيه** في البناء اللازم **ان**
السكون لانه اخف من الحركة ولانه نقيض الاعراب والاصل فيه الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة في الاسماء الا لاحد اربعة
اشياء واشار اليها بقوله **الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين** نحو منذ **او** يضطر الى الحركة **لابتداء بها لفظا**
كالباء التشبيه فانها تقع بعدها في اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم تبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن وهو
متعذر **او حكما** كالكاف الضمير نحو اكرمتك فانها في حكم المنفصل عن اكرمت وان كان متصلا به الا انه فيها من بعض الكلمة
لا لاشباع فان حرف الاشباع لا يستحرك خلافا في متى وما فانه لا يمكن بيان الالف بالحركة لانها لا تمكن تحريكها **او** لا يريد بيان
تمه اي عن حرف اللين نحو انا فان الاصل فيه انا بالالف بدليل من اجتمعهم في الوقف فالفتحة فيه علامة تدل على الالف فهي نائبة
عنه وكاشفة له **والاصل في حركة الساكن الكسر** لانه لقلته تناسب السكون الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه **الا اذا طلب**
تخفيف كاين فانه بني على الفتح تخفيفا **او طلب جبر نقص** فيعدل الى الضم نحو قبل وبعد فانه لما حذف المضاف اليه منهما
جبر ذلك النقص بالضم الذي فيه قوة **او طلب اتباع** كمنذ ضم الذال لاتباع ضمة الميم **او طلب تنبيه على قوة** نحو نحن وقط
فان الاول يدل على قوة لوروده للتعظيم والكثرة والثاني يدل على قوة ايضا لوروده للعموم والضم لقوته تناسب القوة

لفظا او الا ان اريد بيان
حرف اللين ما لم يكن
امكن البيان نحو هو وهي
فانهما بنيا على الحركة لعلم
ان الواو و ؟

الاصوات

والا اي وان وجد لها حالة اعراب ولم توضع مبنية الا انه عرض له شيء اوجب بناءه وبزواله يعود الاعراب فعارض بناؤها ويفصل البناء العارض بالتحريك على الاول وهو اللازم تشبيها بالحركة على عروض بنائه فكل ما كان عارض البناء كان متحركا ولا ينعكس كليا من الاول وهو لازم البناء اسماء الاصوات وهي كل لفظ حكي به صوت واما بنيت لانها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب وانما سميت اصواتا وان كان غيرها من اقسام الكلم ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل اصواتا ساذجة لا كلمات دالة على معان سواه لزمتها الحكاية بان يكون ابدا حكاية كغاق بكسر الطرفين فانه حكاية صوت الضاحك ومنه قولهم لم ترمه عاطس ولا ترميه اي لعلامة ذلك وهو بكسر الطرفين وتعل الفتح في ضاده وهو اسم لصوت يخرج عند التصويت بالسين في الغار الا على وبا نفراج احدى الشفتين عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد بابي ما الكلمة بل فيه طمع ما ولذا قيل لمن في مقام الطمع وهذا امثل نعرب في موضع الشك لتميل شيء وكاصوات الحيوانات العجم اي ذوات المخلب كغاق بكسر القاف لصوت الغراب وطق بفتح الطاء او بكسرها مع سكون القاف لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة فما زيد الاسماء وضعت لتأدية المتبع حكاية واريد حكايتها كما هي على وجه يكون ملفوظا بها ولم يقتبس لهم ذلك لانها اعراض خالية عن الهيئات التي بها تتصور حروفا فعمدوا الى اشد الحروف مناسبة وركبوا منها هذه الاسماء او لم تلزمها الحكاية بان يكون تارة حكاية وتارة نفس صوت كالاصوات التي يتندم بها او يتوجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة لدلالة على معان في انفسهم تكون تارة حكاية كقولك قال زيد آه وتارة نفس الصوت لا حكاية كقولك وي عند التعجب بخلاف نحو طيخ ومض وغاق مما هي الفاظ يركبها من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف فان من ليس بعزم ما صوت به الخصم عند رد ذي الحاجة بل شبيه ما يحرك به شفتاه وكذا غاق وطق اذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسن من الانسان او كالتي يزجر بها البهائم والسباع والطيور او تدعى البهائم والسباع والطيور او تسكن كوي للتندم او التعجب واوه بالمد بعد الواو مع سكون الواو للتوجع ووي في التعجب وما جرى مجراها كاف وتف في التكره وحوحل لزجر الناقة وجب بسكون الباء وكسرها منونة لزجر الابل في قولهم حل لا حلبت بكسر التاء وحب لا انبعثت بفتح الهمزة نسخت وعدس لزجر البغلة في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا طليق هذا البيت ومن عليه طليق يحمل ان يكون عدس في البيت زجرا للبغلة كانه يزجرها ويقول سيرى فلم يبق لعباد علينا تسلط او غصبها وهو منادى اي يا عدس الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وعباد اسم ملك حبش صاحب هذه البغلة وده بسكون الهاء او تشديدها زجر مطلق بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعل بمعنى المصدر مراعى اصله في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي الا تكن ضربة الآن فلا تكون ضربة بعد هذا وهذا مثل في كل ما لا تعلم علمه الرجل وقد جاز حينئذ واصله ان الموتور يلقى واتره فلا يتعرض له ونخ اي مما لم تلزمه الحكاية دج للصياح

بالدجاج ونشوونت للحمار الموارد في قولهم اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سا الردهة نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه اي كل اليه الامر ولا تكرهه على فعله اذا رايت رشده ومنه هدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت ومنه الاصوات التي يزجر بها الحيوانات العجم او تدعى او تسكن تحتمل الجعل من اسماء الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها من هذه الاسماء بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويتكلم بما تفهمه كالعقلاء ومن لم يجعلها اسماء افعال قال هذه الاصوات ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه لانها لا تصلح لان تكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام لكن لما كان الشخص يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال المذكورة يصوت اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت مركب منها لا معنى تحته ويقارن ذلك التصويت اما ضربه وتأديبه او ايناسه واطعامه فكان ذلك الحيوان يفعل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنته ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور ذلك الحيوان من ذلك التصويت ما تصحبه من الضرب او البر والمحكي منها اي من الاصوات تقدر في محله الاعراب لانه لفظ حكي به الصوت ويستحق اطلاق لفظ الكلمة عليه ووقع في التركيب خلاف غير المحكي فانه لا تقدر في محله الاعراب لكونه صوتا مجردا لا يستحق اطلاق اسم الكلم عليه فلا يستحق اعرابا وانما لا تقدر الاعراب في محله اذا لم يجعل غير المحكي اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي ومنه اي من الاول اللازم البناء اسماء الافعال كرويد زيدا واخواته وفائدتها المبالغة والتخفيف فانها موضوعة موضع الافعال المكثرة وتسل الزمدلولات بهذه الاسماء هي الفاظ الافعال لا تدل على ما تدل عليه الافعال من المعاني وانما بنيت هذه الاسماء لوقوعها موقع مبني الاصل وهو الفعل الماضي والامر ولانها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل واعلم ان بناء جميع اسماء الافعال ليس بلازم بل بعضها عارض البناء نحو ونك وعندك فعلى هذا لو قال بعض اسماء الافعال لكان اولى وهكذا قيل والجواب ان اسماء الافعال كلها لازمة البناء ما لم تنتقل الى الوضع الثاني وسنذكر اسماء الافعال في اخر الكتاب في الاسماء العاملة والمحل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما لا اعراب له من الفعل فان الفعل لا محل له من الاعراب في الاصل وهكذا اسم الفعل وان كان له في الاصل اعراب لكن لما انتقل الى معنى الفعلية لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما في ذلك فانه في الاصل له اعراب لكونه اسما فلما انتقل الى معنى الحرف لم يبق له محل من الاعراب لان الحرف لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء على راي ولا خبر لها استغناء بالفاعل عن الخبر كما استغني به عنه في اقائم الزيدان لانه وما بعده اسمان تجردا عن العوامل اللفظية واسند احدهما الى الاخر فالمقصود هو المنسوب والمنسوب اليه وقد حصلا واغناؤه اي اغناء الفعل ومجرد وقوعها موقعه غير مانع من كونها مرفوعة المحل بالابتداء كجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كانت علة بنائها موجودة بدليل اقائم الزيدان فان اقائم قائم

اسماء الافعال

ح ماز للطمعا

مقام ابقوم مع انه مرفوع المحل بالابتدا وفيه نظر لان اقايم معناه معنى الاسم ولم يشابه الفعل اي أذو قيام فصح
لم يكن مبتدا اصلا فاسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمح في قولك تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه مبتدا ولم كان لفظه فعلا لان معناه الاسم والنصب في محلها على المصدر اوجه عندي من الرفع فيه
على الابتدا لعدم صدق تعريف المبتدا عليها وبكون التقدير في رويد زيدا ارود ارواد زيدا اي أرود ذاك
ارواد ا زيدا فان المصدر لما كان هذا اوجه ليحقق اسمية هذه الاسما فينبغي ان يكون موضوعه مواضع مصادر
الافعال السادة مسد الافعال ليتطبق تعريف الاسم عليها ولانه يدخل اللام الجارة في فاعلها في مثل قولهم هيهات
لذلك الامر وهيهات لما توعدون كما يدخل اللام في فاعل المصدر نحو بعدا له ولو كان هيهات بمعنى بعد لا
يدخل في فاعله اللام كما لا تدخل في فاعل بعد والجواب ان انطباق التعريف عليها حاصل مع كونها بمعنى الفعل كما ذكرنا
ذلك في حد الاسم ولا يلزم من امتناع دخول اللام في معمول الفعل الصريح امتناعه في معمول الفرع الذي هو معناه
الا ترى انه لا تقول ضربت لزيد وتقول انا ضارب لزيد هذا مع ان جعلها منصوبة على المصدر يوجب ان يكون
افعالها مقدرة قبلها وح يخرج عن ان يكون اسما الافعال الا ترى ان نحو سقيا ورعيا وخيبة لما كانت مصادر كان
الفعل معها مقدرا اوجب خروجها عن كونها اسما افعال ويوجب ان تكون معربة اذ معنى الفعل ح انما هو في الفعل
المقدر لا في المصدر وذلك لا يوجب بناء المصدر والا لوجب ان يكون نحو سقيا مبنيا **ومنه** اي ومن الاول اللازم
البنا **ما بني** اي صيغ **على فعال** وفعال المبني على اربعة اقسام **اما بمعنى الامر المبني كنزال** بمعنى انزل وإنما بني عند
البصريين وعند الكوفيين مبني ايضا ولكن لتضمنه لام الامر وهو معدول عن الامر عند النحاة عدل عنه للمبالغة وقال
ابن الحاجب لو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جوت من الفعل على صيغة واحدة كحرف
صيغة افعل اقول هذا القول ليس بعيد عن الصواب اذ لا دليل لهم على العدولية فيها مع ان الاصل في كل معدول عن الشيء
ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء من استعمالاتهم [illegible] بالنسبة الى ابن الحاجب كذلك لانه اسم ما لمعدول عنه فعل **او**
معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة ومذهبهم انه من اعلام المعاني كسبحان **وحجاج** من قولهم
ركب فلان حجاج اي الباطل لانه معدول من الحجة تعالى الحج فلان اذا لم يمض في طريق مقصودة **ونحوه** نحو حماد للمحمدة
وجماد للجمود **او معدولا عن الصفة** سواء كانت الصفة فاعله او لا نحو يا رطاب فانه معدول عن رطبة لا عن راطبة
حال كونه فعال **مختصة بالنداء** ولازمة له نحو يا خباث ويا فساق اي يا فاسق ويا خبيثة **او** معدولا عن الصفة
غير مختصة بالندا سواء كانت باقية على معنى الوصفية **كطمار** للمكان المرتفع كانه طامرة اي واثبة **وقطاط** اي قاطعة
اي قاطع من قطه اذا قطعه **ولا تبله ولا ناعندي بلال** اي بالة اي لا اصيبه عندي بذي وخير ولا اصله من صلة من
بله يبله اذا وصله والبلال استعار للوصل لانه سبب الاتصال كما ان اليبس سبب التفرق ومحل بلال مرفوع بانه فاعل لا تبله

او صارت

او صارت بالغلبة اعلاما لجنسه غير باقية على الوصفية كحلاق وجباذ للمنية فان كل واحد منهما في الاصل صفة عامة
لكل ما يحلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصتا بجنس المنايا **او معدولا عن فاعله** حال كونه حاصلا **في الاعلام** الشخصية
ومن جملتها **كحذام** معدول من حاذمة من حذم اي قطع **وقطام** معدول من قاطمة من قطم اي عض علمين للامرأتين **وغراد**
اسم بقرة **في قولهم باتت غراد بحلل** وحلل اسم بقرة اخرى بعينه [illegible] وبيان في القوة ثم صار
مثلا للمستويين يقع احدهما بإزاء الآخر يقال باء الرجل بصاحبه اذا قتل به قال رحمه الله يجوز صرف حلل وعدم
صرفه لانه مثل صيلد وعد وقيل لحلل ثور وعلى هذا لا يكون الا منصرفا واعلم ان فعال المعدول عن الصفة
والمعدول عن المصدر مبنيان بالاتفاق وكذا بمعنى الامر واختلف في علة بنائهما ثم المبرد لاجتماع ثلثة
اسباب فيها التانيث والعدل والعلمية فان الاسم بالسببين يمنع من بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب
وليس بعد الصرف الا البناء وفيه نظر لانه لا دليل على العدل فيها ولا على علمية المعدول عن المصدر والاولى ان يقول
ان علة بنائها مشابهتها لفعال بمعنى الامر وزنا ومبالغة فان نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء كما ان نزال بمعنى انزل
ثلث مرات واما المعدول عن فاعله في الاعلام الشخصية فعند بني تميم غير منصرف لعدم مشابهتها للذي بمعنى الامر اذ لا
تتصور المبالغة في العلم الشخصي وعند اهل الحجاز مبني اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي **ومنه** اي ومن الاول
اللازم البنا **المضمرات** كما سبق ذكرها وعلة بنائها احتياجها الى المفسر من الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب احتياج الحرف الى الغير او عدم موجب الاعراب فيها وهو توارد المعاني المختلفة على صيغة
واحدة فانها مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب **ومنها المبهمات وهي ما كان متضمنا**
للاشارة بحسب الوضع **الى غير المتكلم والمخاطب** احتراز عن ضميري المتكلم والمخاطب **من غير اشتراط ان يكون**
ذلك الغير **سابقا في الذكر البتة** احتراز عن ضمير الغائب وعن المعرف باللام العهدية فانه يشترط فيهما ان يكون
لها ذكر سابق قطعا وانما لم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد يكون له سابق في الذكر لكن لا يشترط فيه ذلك
نحو جاءني رجل وذا عالم وقوله البتة قيد لقوله سابقا والمبهم شيئان اسم الاشارة والموصول وكل واحد منهما متضمن
للاشارة اما تضمن اسم الاشارة فظاهر واما تضمن الموصول فلان كل مستعمل للموصول يجد في نفسه اشارة الى شيء معلوم
من مضمون جملة خبرية الا ان الاشارة في اسم الاشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء وفي الموصول عقلية وفي التعريف
نظر لانه لو كان المراد من الاشارة الاشارة الحسية وهو المفهوم من اسم الاشارة لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة
الحسية لا العقلية لخرج عن التعريف الموصول وما احتيج الى الاحتراز عن المضمرات ولو كان المراد بها مطلق
الاشارة لدخل فيه جميع المظهرات لان نحو رجل وفرس وعمرو يشار به الى ماهية معينة او شخص معين كما يشار
بالمضمر الى المعهود اليه **ثم ان كان المبهم المتضمن للاشارة بحيث يستغني عن صلة** وجملة خبرية ويكون مدركا بالبصر

الاشارة

او منزّلا منزلته فهو اسم الاشارة وانما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها من الاشارة الحسية
والوصف احتياج الحرف الى غيره ولتضمنها معنى الاشارة وهو معنى من معاني الحروف لكونه نسبيا اضافيا
نحو ذا للمذكر واصله ذَيٌ على وزن فرس حذفت اللام شذوذا كما في يد ودم وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقيل انه على وزن ثوب حذفت العين شذوذا وقلبت اللام الفا لكن الاول اولى لان حذف الاخر اكثر
وقيل اصله ذوي على وزن فرس لان باب طويت اكثر من باب حييت وعند الكوفيين اصله الذال والالف زائدة
لبيان الحركة وانما جعله البصريون من الثلاثية لان الثنائية لغلبة احكام ما كان ثلاثيا عليه من الاسماء الظاهرة
من وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وتا بقلب الذال تاء وذلك لقرب مخرجيهما وتي بالجمع بين اليا والتاء
وذي بقلب الالف من ذا ياء لان اليا قد تكون للتانيث نحو تضربين وته وذه بقلب اليا من تي وذي هاء لانها
تكون عوضا في الوقف من تاء التانيث فشبهت التاء بالتاء في ابدال الها منها وان كان في حالة الوصل بالوصل
اي باشباع الهاء منها بياء تشبيها بهاء الضمير والسكون اي بسكون الها منها في الوقف ومنهم من يقول بالوصل
ايضا في الوقف وقوله للمؤنث خبر قوله وتا مع المعطوفات عليه وكذا تثنيتهما اي وكذا تثنية ذا وتا من المبني
اللازم فمن قال ذان وتان في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر على هذا القول بلا اختلاف مبنية وعليه
حمل قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وهو على لغة كنانة لانهم يجعلون المثنى على الالف
في الاحوال الثلث وقيل ان ان فيها بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره وانما دخل اللام في خبر المبتدا
وان كان قليلا لانه يجوز ذلك مع قلته منه قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة
وقيل التقدير انه هذان لساحران على حذف ضمير الشان واما فيمن يقول اي في لغة من يقول ذان بالالف في
حالة الرفع وذين بالياء في حالتي النصب والجر فليس مما نحن فيه من تعداد المبني اللازم على الظاهر اذ دعوى
ان ذان صيغة للرفع مرتجلة مبنية غير مبنية على واحده والالف فيه ذاين وذين صيغة اخرى للجر والظاهر
ومراد من ذلك قال انهما مبنيان لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع والنون فيهما بدل من الحركة والتنوين على
قول من قال انهما معربان لاختلاف اخرهما باختلاف العوامل لان الاسم لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك وقال الزجاج منهم من لم يتبين شيئا من المبني لقصدهم ان يجروا اصنافه على نهج واحد
لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابا وبناء بخلاف الجمع واما مثنى الضمير
نحوهما فلما عبر عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن
نسق المثنيات ولانه اوغل في شبه الحرف من اسم الاشارة والموصول فان الذي يرجح اعرابه ما يدل عليه من علة البناء وفي
مع الاختلاف اقول السر فيه سديد لان هذا مذهب جمع عظيم مع ذلك القصد منهم لانه لما تنزل الشبه الحرف اذ لا يبقى

ذالحروف

الموصولات

في الحروف فيعود الى الاصل كحالة في الاعراب واولا بالمد والقصر لجمعهما اي الجمع المذكر والمؤنث جميعا اي
سواء كان ذلك الجمع عاقلا او غير عاقل والا بكذا بحيث يستغني عن القصة فهي الموصولات فلا في تعريف الموصول
نظر لان من الاسماء ما لم يكن بحيث يستغني عن القصة وليس بموصول في الاصطلاح كحيث واذا اقول لعله هذا تعرف
له لانه ذكر تعريفه حيث ذكر تعريف المبهمات وانما بنيت لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد احتياج
الحرف الى غيره والقصة هي مبتدا خبره قوله بعد سميت صلة التي تجيء بعد الموصولات بها اي بالقصة جزءا تاما
من الجملة كالمبتدا والخبر والفاعل على معنى انه لو اردت ان تجعل جزءا الجملة لم يكن الا بتلك القصة لا على انه ابدا
جزء تام من الجملة لان الموصولات قد تكون معمولات فضلة وهي احدى الجمل الخبرية لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو
نحو الضارب وانما يجب ان تكون جملة لان وضع الموصولات على ان يطلقها المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او المتعلق عنده نحو زيد الذي ضربني او زيد الذي ضرب
غلامه او على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه حكما على شيء نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه
زيد والحكم شيء على شيء من مضمونات الجمل او ما يشابهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل من جميع ما تضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالتشبيه وهو الجملة
وانما يجب ان يكون خبرية لانه لما يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل
الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها وجب ان يكون خبرية ليكون مضمونها معلوم الوقوع
له قبل حال الخطاب ولا بد لها من ذكر من ضمير وغيره لفظا او تقديرا يعود اليها اي الى الموصولات لانه لو لم
يذكر في الصلة ما ربط الموصول وهو الضمير العائد اليه ليبقى الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بنفسها
مقطوعة عما قبلها لولا الرابط الذي فيها ومن ان يكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم لما ذكرنا من ان الحكم الذي
تضمنه الصلة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب انه يعلم حصوله لشيء او متعلقه سميت تلك القصة صلة لوصلها
بالموصول وحشوا اما لان الموصول لما لم يكن تاما في الجزئية كان بمنزلة الشيء الخالي الفارغ فلما ذكرت صلة معه
صار محشوا به واما لانها قد تقع حشوا وتتوسط بين الجزئين من الكلام نحو الذي ابوه منطلق زيد وحذفت الصلة في نحو
قولهم جاء بعد اللتيا والتي تعني الدنيا حذفتها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ايهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة بوصف المكني عنه اي انه حذف الصلة ليفيد الحذف ان الدواهي الصغيرة والكبيرة
بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فتركتا على الابهام بغير صلة مبينة وهي
اي الموصولات الذي للواحد المذكر وهو عند البصريين على وزن عمٍ واللام فيه زائدة لتحسين اللفظ وليس للتعريف
لان الموصول معرفة وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام والزم اللام فيه لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى

لا وضعَ كونه للتعريف كما في نحو الرجل ورجل **وقد وضع الذي وصلةً الى وصف المعارف بالجمل** والمصر لان الجمل
نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة فلما كان كذلك وقد مسّتهم الحاجة الى ان يصفوا
المعارف بالجمل توصّلوا بها الى وصفها بها كما توصّلوا في وصف النكرات باسما الاجناس بذو وفي قوله لان الجمل
نكرات تساهل لان التعريف والتنكير من خواص المفردات الا انها اذا أوّلت بمفرد نكرة فقيل انها في حكم النكرات
واللتي مونثه بقلب ذال الذي تاءً كما في ذا وتا وقد شدّد ياؤهما نحو الذيّ والتيّ وعند الجزولي تعرب المشدّد
بانواع الاعراب كما في ايّ ولا وجه لذلك لان التشديد ليس بموجب للاعراب ولا مانع للبنا وعند بعضهم يبنى
على الكسر لالتقا الاصلين الساكنين وحكى جار الله انه يبنى على الضم وكان الجزولي لما سمعه يضم كما هو
منقول عن جار الله ورآه مكسورًا ايضا حكم باعرابه **وقد خففا** اي الذي والتي لاستطالتهما بالصلة من حيث
انها عدة اشيا جعلت بمنزلة اسم واحد مع كثرة الاستعمال **بحذف اليا** منهما مع بقا كسرة ما قبلها نحو قوله
واللذ لو شئت لكنت صخرًا او جبلًا اصم مشمخرًا وقد خففا بحذف اليا وحذف **حركة ما قبلها** نحو
كاللذ تزبّى زبية فاصطيدا **وحذفها** اي حذف اليا وما قبلها وهو الدال من الذي والتا من التي **رأسا**
اي بالكلية **والاجتزاء** والاكتفاء **عنها باللام** في اسمي الفاعل والمفعول لا في الصفة المشبهة مع تضمنهما للحكم
المطلوب في الصلات لنقصان مشابهتها للفعل واعلم انهم اختلفوا في هذه اللام فقال المازني هي حرف
كما في سائر الاسما الجامدة وقال غيره انها اسم موصول وذهب جار الله والمصر الى انها منقوصة من الذي وذلك
لان الموصول مع صلته التي هي جملة يتعدد باسم مفرد وقلما هو كالكلمة الواحدة تكون احد جزئيها جملة فخفف
الموصول تارة بحذف بعض حروفه كما خفف تارة بحذف بعض الصلة كالضمير ونون المثنى والجمع نحو قوله
الحافظوا عورة العشيرة والاولى ان يقول ان هذه اللام اسم موصول لا حرف كما قال المازني لانها لو كانت
حرفا لم يحذف النون معها في نحو الحافظوا كما لا يحذف مع المجرد عنها ولكن اسم الفاعل معها اذا كان بمعنى
الماضي او لم يترك العمل من المجرد لبعده عن شبه الفعل بدخول ما هو من خواص الاسما عليه وهو لام التعريف
في نحو لو لم يذكر لفظة في او لفظة نحو والكتفي باحديهما لكان اولى **اللذ** بحذف اليا مع بقا حركة ما قبلها **واللذ**
بحذف اليا والحركة **والضارب زيدا عمرو** والمضروب ابوه زيد بحذف التا والدال والاكتفا باللام فان قلت
اسم الفاعل مع الالف واللام ليس بجملة والصلة يجب ان يكون جملة فاجاب عنه بقوله **واسم الفاعل** وكذا اسم المفعول
هنا اي عند كونه صلة للام **على الخصوص بمعنى الفعل** حقيقة اذ لا فرق بين قولك الذي ضرب زيد وبين قولك
الضارب زيد فيقول بنا على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكره
دخول اللام الاسمية المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصيّر الفعل المبني للفاعل في صورة

اسم الفاعل

اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى ولكونهما فعلين حقيقة في صورة الاسم عملا
بمعنى الماضي ولو لم يعملا بمعناه عند تجردهما عن اللام وان كانا معتمدين على حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان
طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له ولذا يجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ولا يقع صلة في غير هذا الموضع
وهو اي اسم الفاعل هنا **مع المرفوع به** من الضمير والظاهر **جملة واقعة صلة اللام** وبه يندفع ايراد من قال
ان الصلة يجب ان تكون جملة وهنا مفرد وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول وهو اللام هنا لانه المقصود
بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه الا انه كانت في صورة لام التعريف الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية
وكذا اللتي بحذف اليا مع بقاء الحركة **واللت** بحذف اليا والحركة **والضاربة زيدا هند** بحذف اليا
والتا والاجتزاء عنهما باللام **ومثناهما** وهما اللذان واللتان بحذف التاء منهما **ليس من هذا الباب**
اي من باب اللازم البناء **في اكثر اللغات** لكونهما معربين عند جمع عظيم على ما ذكرنا من الخلاف في ذان وتان وقد
جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاث في غير الافصح هذا هو التحقيق في هذا المقام وفي ذلك **والاولى** على وزن
العلى **واللاؤن** في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر **وليس اللاؤن من الباب** لكونه معربا بخلاف
اللائين بالياء في الاحوال الثلاث فانه مبني **وكذا اللذون في لغة بني عقيل وبني كنانة** ليس من الباب لانهم في
لغتهم بالواو في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر وعلى الاكثر الاشهر انه في الاحوال الثلاث بالياء فيكون
من الباب **قال يا لهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا** **لجمع المذكر** خبر قوله الاولى
مع ما عطف عليه **وجاء حذف النون** من المثنى والجمع لما ذكرنا من استطالتهما بالصلة وذكر لكل واحد
مثالا **نحو ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا** اي كانا يفككان الاسراء عن
السلاسل والاغلال والقيود بدفع نفسه ونفيه بحميته بحذف النون من اللذان **ونحو قوله تعالى وخضتم
كالذي خاضوا على احد الوجوه** اي كالذين خاضوا والكاف حال ويجوز ان يكون مصدرا اي خوضا مثل خوض
الذين وقيل انه صفة موصوف مفرد اي كالخوض الذي خاضوه او كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ
الجمع وخاضوا باعتبار معناه وقيل ان الذي حرف مصدري كان **واللاي** على وزن فاعل بهمزة بعدها ياء ساكنة
واللواتي واللاي واللات بحذف التاء من اللاتي **واللاء** بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة واللواتي وكذا
اللوائي ولم يذكره المص كانها جمع الجمع **لجمع المونث** خبر قوله اللاتي مع ما عطف عليه واعلم ان الاولى
كما يجيء لجمع المذكر يجيء لجمع المونث وكذا اللاتي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر ولذا ذكره ثمة واللاتي بعكسه
ولذا ذكره ههنا **وما عطف على الذي ولا يقع** ما الموصولة **صفة** بخلاف الذي فانه لكونه على وزن الصفات
لانه في الاصل على وزن عم يوصف به بخلاف ما ومن لان ما الموصولة لا تكون للصفة وحدها بل تكون للصفة والموصوف

جمعاً بخلاف الذي فان الموصوف يتعذر رجوعه اذ تقدير المجئ الشيء الذي صنعت **ويكون ما موصوفة ايضا** كما
كانت موصوله **اما بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد** اي شيء عتيد فعتيد مفرد صفة لما ويحتمل ان يكون ما موصوفة
بجملة ظرفية وعتيد صفة بعد صفة او خبر لهذا بعد خبر ويحتمل ان يكون ما موصولة بجملة ظرفية وهي لدي
او بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه الانسان وهو مبتلى
به بزوال ذلك المكروه عنه ويقع له فرجة منه فما هنا غير موصولة لدخول رب عليها وقوله كحل العقال
اي انفراج كحل سريع كحل عقال الدابة في السهولة والسرعة وجاز ان يكون ما ههنا كافة مهيئة لدخول رب
على الجملة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال الشارح لكن الاولى جعلها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك ضعيف اقول لو جعلنا من متعلقا بتكره وهي للتبعيض
كما في اخذت من الدراهم شيئا لا يلزم ذلك فان من المبعضة يجوز ان يجعل لغوا متعلقا بما تتعلق به الجملة التي مجرورها
بعضها ولم يجعل مستقرة صفة حالا من تلك الجملة **ومنها** اي مما وقع ما فيه موصوفة بجملة **نعم ما فعلت وبئس ما فعلت**
اي نعم شيئا فعلته هذا وبئس شيئا فعلته هذا على ان يكون ما نكرة منصوبة المحل مفسرة لفاعل نعم او بئس وفعلت
صفة له والعائد محذوف وهذا هو المخصوص حذف للعلم ويحتمل ان يكون ما ههنا نكرة من غير صفة وفعلت
صفة لموصوف محذوف هو المخصوص اي نعم شيئا شيء فعلته ولا يجوز ان يكون ما موصولة لان ما عمل نعم ينبغي ان يكون
معرفا باللام على الاشهر او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد **ويكون ما نكرة في معنى شيء من غير
صلة ولا صفة** اقول قوله من غير صلة وصفة لان قوله نكرة يعرف منه انها غير موصولة وتسمى تامة لعدم احتياجها
الى الصلة او الصفة **نحو فنعما هي** قال جار الله فنعم شيئا هي فنعم مسند الى فاعل مضمر وما نكرة مفسرة له وضمير المؤنث
وهو هي هو المخصوص بالمدح وقال سيبويه انها معرفة بمعنى الشيء هي **ويكون متضمنة معنى الاستفهام
نحو وما تلك بيمينك** اي اي شيء تلك فتلك مبتدأ وما خبر مقدم وبيمينك حال والعامل فيها معنى الاشارة في
تلك او معنى الاستفهام اي ما تلك مسؤول عنها حال كونها بيمينك **و متضمنة معنى الجزاء** والشرط **نحو وما تقدموا**
لانفسكم من خير تجدوه **والفها يجب حذفها** في الاغلب حال كونها **استفهامية** غير واقعة بعدها ذا **مع الجوار**
وهي الحروف الجارة والمضافات نحو عم يتساءلون ومجيء م جئت وليس المراد من الجوار الحروف الجارة وحدها
كما فهم الشارح لانه كما تحذف الفها مع الحروف الجارة كذلك تحذف مع الاسماء المضافة وانما حذفت الالف مع الجوار
لان لها صدر الكلام لكونها للاستفهام ولم يمكن تاخير الجار عنها وركب الجار معها حتى تصير المجموع ككلمة
موضوعة للاستفهام وجعل حذفها دليل التركيب وانما لم تحذف آخر من وكم مع الجوار لكونه حرفا صحيحا
ولا آخر اي معها لجريه مجرى الحرف الصحيح في تحمل الحركات وانما قلنا غير واقعة بعدها ذا لانه لو وقع بعدها

ذا لم يحذف الفها لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف
كانها في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل **ويجيء الفها بالهاء** في حالة الوقف لا في غير حال كونها
استفهامية اذا كان المستفهم عنه نازلة هائلة فتقلبت الفها هاء استعظاما للهائلة وايذانا بان السؤال
قد انقضى لسرعة المسؤول في الاجابة **في نحو قول ابي ذؤيب** قال ابو ذؤيب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء
كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت **مه** فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يكون دخول
الهاء للوقف بعد حذف الفها لان حذفها من غير ان سبقها جار ثم لا افضائه الى كون الاسم الذي ليس بحرف في
الاصل وهو ما يبتدأ الى هجاء واحد وهو مرفوض جدا **و** حال كونها **جزائية** عند الحاق ما المزيدة باخرها
فمهما ما تنابه من نائبة واصله ما ما على اختلاف فيه وانما لم يذكر ما الصفة وهي التي تلي النكرة لافادة
الابهام نحو مثلا ما لانها عنده حرف زائد لتاكيد الابهام في النكرة وعمومها وقيل انها اسم صفة فمعنى مثلا ما
اي مثلا اي مثل وفائدتها التحقير نحو هل اعطيت الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه
او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه **ومن** من الموصولات **وهي كما في وجوهها الا انها
لا تقع نكرة غير موصوفة ولا موصولة** اي لا تقع تامة من غير صلة ولا صفة فالموصولة نحو لقيت
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك والموصوفة بالمفرد كما في قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي كفانا فضلا على الناس حب
النبي ايانا فالباء زائدة في المفعول **مجرورا** على ان يكون صفة لمن اي على كل انسان غيرنا **ومرفوعا** على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره مجرور المحل على الوصفية لمن ويجوز ان يكون من على تقدير الرفع موصولة
حذف صدر صلتها اي على الذي هو غيرنا واما الموصوفة بالجملة خاصة فكقوله رب من انضجت غيظا
صدره قد تمنى لي موتا لم يطع **ويختص من** من وجوهها **بمن يعلم** ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب
العقلاء في الضمير ثم بني على هذا التغليب قال من يمشي بخلاف ما فانها في الغالب لما لا يعلم قال الحجاج
كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسألهم الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم
فلم يقع الوزير جوابهم فقلت لئن عملت الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة
الاصل فيه توجه بحيث ذلك والاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فحمل على الاناث وقد جاء في العالم
قليلا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده **ويقع من على الواحد** كما ذكرنا **وعلى الاثنين** كقوله
تعالى فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان **وعلى الجمع** كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك

وعلى المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا لما ثبت تعمل وتذكير يقنت وانما
يقع على هذه الاشياء لابهامه وشيوعه ولفظها مذكر والحمل عليه اي على اللفظ لما يعبر به عنه من الضمير
والاشارة ونحوهما هو الاكثر والاغلب من الحمل على المعنى لان اللفظ اقرب من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
ويجوز الحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك قال الشيخ الرضي يجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى كما في هذا المثال فانه لا يجوز محسن لانه خبر هي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر
المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتأنيثا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي يراد به
من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه وقال ابن مالك والذي حمل ابن السراج على جواز من هي محسن جاريتك
شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال عن علامة التأنيث بخلاف نحو احمر فان اجرا مثله
على مؤنث لم يقع فلذلك اتفق على منع من هي احمر جاريتك ومن احسنت جاريتك هذا جائز بلا خلاف
حملا على المعنى ولا تحتاج هنا ان تضمر قبل احسنت لفظة هو ولا لفظة هي لكون احسنت مع فاعله جملة
بخلاف قولك من حمراء فانه تحتاج فيه الى اضمار وتقول من حمراء جاريتك تريد من هي حمراء جاريتك
ولا يجوز من احمر جاريتك للفظ اي للفظ احمر لانه ليس فعلا تدخل التاء في تأنيثه ولا هو اسم فاعل يجري
مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه فلا يجوز من احمر جاريتك على تقدير من هو احمر لانه لا يجوز الحمل على اللفظ
بعد الحمل على المعنى وهذا بخلاف من هي محسن فان محسنا انما جاز بعد هي لانه قد يطلق مثله على المؤنث لانه
جاز حملا على اللفظ حتى يمتنع بعد الحمل على المعنى وانما يجوز من احمر على تقدير ان يكون التقدير من هو احمر
لانه لا يجوز ايضا مثله من هو احمر جاريتك الشيخ تأكيد مذكر من نحو والاختيار بعد ذلك مؤنث وهو عبارة
عن من هي كذا قال ابن السراج ومن محسن جاريتك جائز لانك تقول محسن ومحسنة كما تقول احسن واحسنت
فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبنا الا الهاء والمقدر لم يعتبر كونه بلفظ المذكر والمؤنث والاصل الحمل
على اللفظ فيقدره مذكرا واحمر حمراء ليس كذلك فانه للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث واعلم انه ان تقدم
على المحمول على من ما يقتضي المعنى اعتبار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك من هي من صاحبته فهو اولى من قولك
من صاحبته لتقدم لفظ هي ويجب مراعاته ان يحصل بمراعاة اللفظ لبس فلا تقول لقيت من صاحبته وانت تريد
من المسؤول الا ان يكون هناك قرينة واجاز الكسائي والكوفيون وقوعها اي وقوع من حرفا صلة اي
زائدة وانشد الكسائي ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا اي
الاكثرون عددا وانتصاب عددا على التمييز نحو الاحسنون اعمالا لا من مزيدة والتقدير انشانا نعد
عددا عند غيره من نكرة موصوفة لا زائدة وعددا مصدر لفعل محذوف والجملة منصوبة المحل على انها

صفة

صفة لمن ومحل من النصب على التمييز ويحتمل ان يجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اي انشانا معدودا ولا تقعان
من وما اي من وما الاستفهاميتان حال كونهما موصولتين موصوفتين فقوله من وما بدل من بارز الضمير المتصل
بيقعان لا تقول مررت بمن او بما اكرمته الظريف على ان يكون صفة لمن ولما لان وضعهما وضع الحروف فلا يجوز
ان توصفا بخلاف الذي فانه توصف بالمعرف باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف ويؤكدان
اي من وما مثله اي تاكيدا مثل تاكيد الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه كما تقول
نظرت الى الذي عندك نفسه وانما يجوز تاكيدهما ولا يجوز وصفهما لان مشابهتهما الحرف لا تمنع التاكيد كما تمنع
الوصف لان الحرف يؤكد ايضا واذا استفهم بها اي بمن الواقف على من عن اسم نكرة قابل الواقف في من
حركته اي حركة ذلك الاسم حال كونه واقعا ولفظ الحاكي مقابلة بما يجانسها اي يجانس الحركة من حروف
المد اذا كان ذلك الاسم النكرة مذكرا واحدا فيقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومني
اذا قيل مررت برجل والمراد من المقابلة هي حكاية اعراب ذلك الاسم وحكاية علامات تثنيته وجمعه
وتأنيثه في لفظ من واشترط في المقابلة ثلثة اشياء الاستفهام وكون من موقوفا عليها وكون المسؤول
عنه نكرة وانما اشترط الاستفهام عن ذلك الاسم في الحكاية لان حكاية هذه العلامات لا بد من
محكي مذكور قبل الحكاية فيثبت فيه تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم من الحكاية ان يعلم المخاطب ان
المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوفا عليها لان من مبنية فقصدوا
تبعيدها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب ولا تنوين التمكين
وهي حالة الوقف ولهذا لم يشترطوا في اي الوقف فلم يستكلوا على اي حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا
لكونه معربا ولان الوقف مما يقع فيه التغيير وانما اشترط فيه كون المسؤول عنه نكرة لان المعارف اذا
استفهم بها عنها ذكرت بعد من في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن النكرات
اكثر منه عن المعارف لان احتياجها الى التمييز بالاستفهام اكثر من احتياج المعارف اليه فلم يطلب
فيها التخفيف بحذف المعارف كما طلب فيها بحذف النكرات وانما اختاروا الحروف في منو ومنا ومني
على الحركات وانه لم يكن في لفظ الذاكر الا الحركات احترازا عن توهم الاعراب في من وان لم يكن مذكرا واحدا
وهو خمسة اقسام مثنى او جمع لمذكر او مفردا ومثنى او جمع لمؤنث الحق الواقف على من بمن علامته اي علامة
غير المذكر الواحد على حسب احواله من الاعراب وانما الحق بها على حال الذات من التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث والاعراب الذي في ذلك الاسم النكرة فتقول منان بسكون النون اذا قيل جاءني
رجلان فيؤذن بذلك ان المستفهم عنه مثنى مرفوع ومنين اذا قيل رأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا

اذا قيل جاءني مسلمون او رجال وفي الجر والنصب منين فان الالف والواو والياء تدل على ذات المسؤل عنه وعلى
اعرابه فان تعذر اجتماع الدلالتين اي الدلالة على حال الذات والدلالة على الاعراب كما في المونث الواحد ا
كان اجمعا لا المثنى فانه يمكن فيه اجتماع الدلالتين نحو منان او منتين باسكان نون من اذا قيل جاءني ضاربان
او رايت ضاربتين وانما سكن نون من في منان ومنتين ولم تلتقوم حركته وان كان زما قبل تاء التانيث للتنبيه
على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى اقتصر على الدلالة الاولى ولم تعكس
لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة حال الذات والفرع كان حفظ الاصل اولى تقول منه
اذا قيل جاءتني امراة وقد تسكن النون في منه فيقال منت لكن الاكثر تحريكها ومنات اذا قيل جاءتني نساء
وانما تعذر في الواحد المونث الدلالة على الاعراب لعدم امكان اثبات حروف الدالة على الاعراب في منه
لان هاء التانيث في الوقف لا تكون الا ساكنة او للتحرز من اجتماع علامتين على الآخر على خلاف القياس فان الدلالة
تحصلان من علامة واحدة واعلم انه لا يتعذر الدلالة على الاعراب بناء على التعليل الاول في منات لامكان
الاتيان بحروف المد لكنهم اجروها مجرى واحدها ومنهم من لا يزيد على حروف المد في الاحوال كلها ولا يحكي
علامات المثنى والجمع والمونث اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل
او رجلان او رجال او امراة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر ومنهم من اورد من
في كل حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات اصلا كما في حال الوصل والواصل لمن بغيرها اي لا بغير علامات
وقد عرفت بيان ذلك نحو من يا فتى من غير زيادة حروف لحكاية الاعراب او لعلامات اخر وقد جمع شذوذ في
من قال اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فقلت عموا صباحا فكلمة بحته كان محذو
من تعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل يحذف منه الالف والنون استحسانا وانما قال عموا ظلاما لانها نعم
اياه بالليل فناسب ان يذكر الظلام دون الصباح الالحاق اي الحاق علامة الجمع وصلا وتحريك النون التي
حقها ان تكون ساكنة لانها مختصة بحال الوقف كان النكرة التي استفهم عنها الواصل كانت في لفظ الجن ويحتمل
ان تكون البيت على لغة من تقول فيها حكاه سيبويه عن يونس انه سمع اعرابيا يقول ضرب من منا قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام بالاعراب اي باعراب من
لا لحكاية الاعراب فانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية وعلى هذا التقدير لا يكون في البيت
شذوذ لان من اذا كان زعموا جمع جمع السلامة فيقال منون كمسلمون فلا يكون الحاق علامة الجمع ولا تحريك
النون على خلاف القياس وقيل ان اعرابها حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها
مع وجود قيام علة البناء فيها وعدم داع اليه واما المعرفة فغير العلم يعاد بعد من ويرفع في الاحوال الثلث

المدعي

لبي

لاتج

نقل انه من وعم بعم س

كما في قوله ضرب من منا بن ملوكا ان اعرابها في حال الحكاية لا على قياسه ولا في الوقف س

في الوقف والوصل على انه خبر من لما خلا فعند بني تميم واهل الحجاز تقول لمن اخو زيد اذا قيل جاءني اخو زيد ورايت
اخا زيد ومررت باخي زيد وحكى المبرد عن يونس ان غير العلم يذكر بعد من محكيا كالاعلام وقيل انه لم يذكر بعد
من ولم يحكوا علامات الحكاية بها لكن الوجه الاول هو الاشهر ولذا اقتصر المصنف عليه والعلم يعاد بعد من ويرفع
في لغة بني تميم ويحكى العلم على لفظ الذاكر في لغة الحجاز دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولكونه
ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور ورفع الايهام وهو مما هو اكثر استعمالا التوهم لانه كثيرا
ما يتطرق الى العلم الاشتراك لكثرة المسميات بالعلم الواحد فيحكى ليعرف انه قصد بالاستفهام عنه والحكاية
على قولهم مشروطة بان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان
اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها لان المقصود من الحكاية معرفة المخاطب ان المسؤل
عنه هو المذكور وباعادتها معها تعرف ذلك تقول لمن قال رايت زيدا الظريف او نفسه او ابا محمد من زيد الظريف
ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير وبان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيدا فانه لا
يجوز الحكاية اتفاقا لان وال القبل اذا العطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره
واعلم انه اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع المحل بالابتداء فان كان ما بعده رفعا فهو مرفوع على الحكاية لانه
خبر المبتدأ لان رفع الخبر مقدر وكذا ان كان منصوبا او مجرورا وانما تعذر اعرابه لفظا لاشتغال محله
بحركة مجلوبة للحكاية وقيل ان ما بعده مبتدأ حذف خبره او مفعول حذف فعله او مجرور اضمر جاره
والمستفهم بها اي بمن عن صفة العلم اذا لم تكن الصفة منسوبة الا لما لا يعقل كالمكي والبصري فانها لو كانت
كذلك لا يجوز التصدير والتعقيب لانه قال المثنى انها قال المبرد العبا بن المكي او المادي يا ويتم بصدر
اي بصدر المستفهم من عام التعريف لانه كذلك في المسؤل عنه لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من
اللام ونعقبها بياء النسبة مع الحاق العلامات اي علامة المثنى والمجموع في المثنى والمجموع المستفهم فاذا
قيل جاءني زيد تقول المني اي القرشي او الثقفي فتعقبها بياء النسبة كما يعقب المسؤل عنه به فان الاكثر على
ان الاستفهام بالمني مخصوص بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ من غيرها
لكونها ذريعة الى التفاخر في الانساب فتعقبها به ولان دلالته على الصفة المنسوبة اظهر لوجود ياء النسبة
فيه وسئل المبرد فيما اذا قال رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المني كما في اقول
الظريفي او العالمي قال الرضي وهذا توسع منه وقياس وليس بمسموع ولكن يحتمل ان تقول ان الياء
في الظريفي ونحوه للتاكيد كما في احمري واعلم انه يحكى بالمني اعراب العلم المسؤل عن نسبته سواء كان بلا
واصلا او واقفا تقول لمن جاء زيد المني يا فتى وكذا المني يا فتى والمني يا فتى والمنيان والمنيين

بلغ

اما عطف النسق فلا يكون فهو كسائر التوابع عند يونس يجوز الحكاية وفيه سيبويه لان الثاني فيه غير الاول فاشبه الرافع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية فحكاه وسائر التوابع فانها في الحقيقة هي المتبوعات س

بلغ

والمنبوز والمنبى والمنقار والمنبتر والمنتاب واعلم ان ادخال همزة الاستفهام على المنى اشهر
واكثر من عدمه مع ان المصنف لم يتعرض لمنقول المنى بالمد لانه كذلك في المطول عند لانك تقول العرشي او الهاشمي
مع ضعف معنى الاستفهام فيه لصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات التي لا تستعمل معنى الحرف
من دخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسبة بها وتوسطها وبعضهم لا يدخلها الهمزة اكتفاء بما فيه من
معنى الاستفهام **وذو الطائية** من الموصولات لكنها تختص بلغة طي قال ابن مالك وهي مبنية على الاشهر
وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب وروي بالوجهين قوله واما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا **ويستوي فيها المذكر والمؤنث** والمفرد والمثنى والجمع على الاشهر وبعضهم
يميزها عن بعض بالعايد او بما هي له **نحو** قوله لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم **لانتحين للعظم ذو انا عارقه**
الانتحاء التعرض والعارق من العرق يقال عرقت العظم اعرقه اذا اكلت ما عليه من اللحم وهذا مبالغة في
التخويف اي لا اقتصر على اخذ اللحم من العظم بل ازيد واتعرض للعظم بكسره ايضا كانه يقول اهجوكم فان لم
تغيروا بهجوي بعض صنيعكم فسافعل بكم وذو هنا للواحد المذكر **ونحو** قوله فان الماء ماء ابي وجدي **وبئري**
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها فذو فيه للواحد المؤنث **ومنهم من يقول في المؤنث ذات مضمومة**
اي مبنية على الضم في الاحوال **ويوحدان** اي ذو وذات **في كل حال** فيقال ذو للمفرد المذكر ومثناه وجمعه
وذات للمفرد المؤنث ومثناه وجمعه **وعن بعضهم هذان ذوا تعرفان** اي اللذان تعرفهما **وبهاتان ذواتا تعرفان**
اي اللتان تعرفهما **وهولاء ذوات تعرف** اي اللواتي تعرفهن **بضم التاء في الاحوال الثلث** فانها مبنية على الضم
وكذا الاستعمال الف التثنية وواو الجمع فيها وكذا الاستعمال الواو والالف والياء في الواحد واعلم ان الشيخ الرضي
ذكر فيه اربع لغات اشهرها ما ذكرنا اولا والثانية ما ذكرنا ثانيا والثالثة هي كالثانية الا انه يقال في جمع
المؤنث ذوات والرابعة هي التي يعربها تعريب ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصول
على التي بمعنى صاحب قال وكل هذه اللغات طائية وذكر ابن مالك من تلك اللغات الاولى والثالثة قال
ومنهم من يقول رأيت ذات فعلت وذوات فعلن بمعنى التي فعلت واللاتي فعلن فالمفهوم من كلامهما ان ذوات
لجمع المؤنث وحده لا للجمع المذكر والمؤنث وانه لا يجيء ذوا وذوو للتثنية المذكر والمؤنث عند عدم حمل
ذو هذه على ذو بمعنى صاحب في الاعراب وقال ابن السراج فاما التثنية في ذو وذات فلا يجوز فيه الا الاعراب
في كل الوجوه فيدل كلامه على مجيئها ولعل نقل المص منه مع انه في الجمع المذكر هولاء ذوات تعرف وبهذا
القول من الثالث والتثنية والجمع **تعرفانه** اي ذو الطائية **ليست بالتي تضاف** الى الجملة الفعلية في
نحو اذهب بذي تسلم وان كانت في اللفظ مثلها ووقعت بعد كل منهما جملة فعلية فان التي تضاف مفرد مذكر

بفتح العين وسكون الراء

معنى

بلغ قراءة

معنى صاحب معرب لا يونث ولا يثنى ولا يجمع على لغة عند اضافتها الى الجملة لان موصوفها مفرد مذكر كما يجيء بحثه
ان شاء الله تعالى بخلاف هذه فانها مبنية على الاشهر وتؤنث وتجمع عند بعضهم **وذا** من الموصولات ايضا **في قولهم**
ماذا خاصة عند سيبويه في احد قوليه اعلم ان ذا اذا وقع بعد ما الاستفهامية او بعد من الاستفهامية
فكذا قال ابن مالك والشيخ الرضي ولم يكن ذا زائدا كان في ماذا الذي صنع ومن ذا الذي يقرض الله فان ذا زائد فيهما
لمجيء الموصول بعده مع انه لم يكن اسم اشارة بدليل قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم فيكون ذا على احد
قوليه موصولا وما استفهامية **وذا مطلقا عند الكوفيين** من الموصولات فانهم قالوا ان ذا وجميع اسماء الاشارات
يجيء موصولات سواء وقعت بعد ما الاستفهامية اولا **نحو ماذا صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته** فيكون
ذا موصولا وما بعده صلته والعايد منه اليه محذوف **والاحسن في جوابه الرفع** على ان يكون ذلك الاسم المرفوع
خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير راجع الى ذا الموصولة لان ماذا الذي جملة ابتدائية فذا مبتدأ وما خبر
مقدم لكونها نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع نكرة وذا خبره لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
معنى الاستفهام فيرفع جوابه لان الاولى في الجواب ان يكون مطابقا للسؤال **او بمعنى اي شيء صنعت** في باقي
قولي سيبويه فيكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل على انها مفعول لصنعت وقيل ان ذا في ماذا زائدة
وقيل انما جاز ان يجعل ما مع ذا اسما واحدا دون من لما بين ما وذا من الموافقة في ان كل واحد منهما عام بخلاف
من فانه اسم خاص لذوي العلم فلا يجعل مع ذا بمنزلة كلمة واحدة **وجوابه بالنصب** احسن على اضمار مثل الفعل
الذي انتصب به ماذا في السؤال حذفت لدلالة السؤال عليه واعلم ان الرفع على الجواب على ما ذكرنا والنصب
انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاده كلامه فيحذف وينبغي بدلالة ان يدل عليه فعلى هذا
لا يكون قوله تعالى اساطير الاولين جوابا لقوله ماذا انزل ربكم لفساد المعنى اذ المعنى يصرح الذي انزله ربنا
اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا الكفار غير معترفين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انزاله
منزلا انما هو اساطير الاولين هكذا قال بعض النحاة ويجوز ان يجعل من هذا الباب ايضا على طريق التهكم لا على اعتقاد
ان ربهم انزل شيئا ونظيره قوله تعالى حاكيا عن فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فانه ما كان يعتقد ان
موسى رسول ارسل اليه اي الى بني اسرائيل مع ذلك انه مجنون بل ذكر ذلك على طريق التهكم فكذا هذه الاية وكذا اذا لم
يكن المجيب موافقا له في الفعل بعد تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يلزم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال
له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له هو صوت منا دفالنصب هنا لا يستقيم **ونحو** قوله
عدس ما لعباد عليك امارة **امنت وهذا تحملين طليق** استدل الكوفيون على ان هذا موصول اذ المعنى الذي
تحملينه طليق واجاب المص عنه بقوله **مع شذوذه** عند البصريين **محمل الى وجه غير الموصول** بان يقال هذا

هنا على اصله وهو اسم اشارة ومحله مرفوع بالابتدا وطليق مرفوع على انه خبره ويحملين منصوب على الحال
والعامل طليق ومعنى الاشارة اي وهذا حال كونك حاملة له او حال كونه محمولا منك طليق ولا يتعين الاستدلال
على انه موصول **وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد** يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى
ولبئس العشير **على انه** اي على ان ذلك **بمعنى الذي** كما قال الكوفيون والجملة بعده وهو قوله هو الضلال البعيد
صلته **منصوب المحل بيدعو وبعده** اي يدعو الذي هو الضلال البعيد **لكون ما بعده** وهو قوله لمن ضره الى اخره
جملة استئنافية فيمتنع اللام الذي في قوله تعالى لمن ضره من موقعه لانه داخل على اول الجملة ولا يكون لمن
ضره مفعول يدعو لان اللام لا يدخل على المفرد في غير الضرورة **والاحسن انه** اي ان ذلك **على اصله** وهو كونه اسم
الاشارة ويكون مبتدا وقوله هو الضلال البعيد خبره **وما بعد يدعو** وهو قوله لمن ضره الى اخره **جملة محكية
للكافر يوم القيمة** اي الكافر يوم القيمة عند كشف الغطا يدعو ويقول لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فمن
مع صلته مبتدا وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها
مصدرة باللام **واما تقدير التاخير في اللام** اي واما تقدير ما ان يقال التقدير من لضره اقرب من نفعه فيكون
من مفعول يدعو وضره مبتدا واقرب خبره واللام داخلة في التقدير على المبتدا وان كان في اللفظ داخلا
على المفعول **فمتعسف** وذلك لان اللام جزء من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وانما كان الوجه الثاني
هو الاحسن لبقاء ذلك على اصله مع عدم لزوم اشكال فيه او تعسف وقال المبرد يدعو في موضع الحال اي ذلك هو
الضلال البعيد في حال دعائه اياه وما بعده جملة مستانفة وهذا انما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو اي ذلك الضلال
مدعو لكن ذكره بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو فضعف هذا الوجه وقال الاخفش ان يدعو
بمعنى يقول وما بعده مبتدا محذوف خبره اي يقول لمن ضره اقرب من نفعه هو مولاي وهذا التقدير فاسد
لان الكافر كيف يقر بان ضر الوثن اقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وهذا انما يصح لو كان اللام
لام الجر ويكون التقدير يدعو لمن ضره اقرب من نفعه الهه هكذا قال المص ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار
واي من الموصولات اذا كان مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة او مقدرة
نحو ادع ايا ضربت ويجوز الحاق التاء بها موصولة كانت اولا نحو لقيت ايتهن وبعض العرب يجوز فيها التثنية
والجمع نحو اياهم اخواك وايوهم اخوتك تنصرفها في باب الاعراب **وهي تكون في اوجه** الاربعة فالموصولة
اضرب ايهم في الدار والاستفهامية ايهم اخوك والشرطية ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة يا ايها
الرجل واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب وقد يقع اي صفة ايضا ما لا نعرفه وانما
لم يذكره المص لان الصفة اصلها الاستفهامية فان معنى برجل اي رجل رجل عظيم لا يعرفه كل احد فليسأل عنه

ثم نقلت من الاستفهامية الى الصفة **وليست** اي اي **من الباب** اي من باب البنا مطلقا لا باب البنا اللازم فانها
معربة للزومها ظاهرا او حقيقة الاضافة التي من خواص الاسم فتقوى امر الاسمية فيها فردت الى اصلها
من الاعراب ولانها محمولة على نظيرها وهو بعض ونقيضها وهو كل ولا تعرب نحو خمسة عشرك وان كان مضافا
لعدم لزوم اضافته وكذا نحو كم رجل لانه قد ينتصب بعد كم الخبرية وكذا نحو لدن لانه وان كان لازم
الاضافة الا انه قد يضاف الى الفعل والاضافة اليه كلا اضافة **الا موصولة مضافة محذوفة صدر
الصلة** اذا كانت الصلة جملة اسمية وكان صدرها ضميرا راجعا الى اي وانما بنيت حينئذ لان البنى حينئذ
اذا قارن اخواته لعارض فيوشد بدا النزوح اليها ولما حذف الصدر منها صارت كانها منقسمة له محتاجة
اليه فبنيت على الضم كما بني من قبل ومن بعد عليه جبرا لما نقص باقوى الحركات وهي الضمة وانما حذف
صدر صلتها دون اخواتها فلا يقال لاضرب من افضل وانما يقال لاضرب ايهم افضل لانها لا تنفك عن الاضافة
فتصير المضاف اليه عوضا من المحذوف **نحو** قوله تعالى لننزعن من كل شيعة **ايهم اشد على الرحمن عتيا**
فان ننزع فعل متعد يقتضي مفعولا واي يصلح للمفعولية ولما كان مضموما علمنا انه مبني على الضم وحكى
الرواة ايهم اشد بالنصب على انه مفعول لننزعن والبنا على الضم هو الاكثر وهو مذهب سيبويه وقيل
والاعراب مع حذف صدر الصلة لغة جيدة واما اذا لم تضف اي نحو اكرم ايا افضل في كلام العرب فالاعراب
وقد اجيز البنا فيها حينئذ لانها بمعنى اكرم ايهم افضل فالجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على
انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذفه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد واما اذا كانت الصلة
جملة فعلية فلا يحذف منها شيء فلا تبنى اي وكذلك اذا لم يكن صدرها ضميرا اي لا يحذف الصدر نحو اضرب
ايهم غلامه قائم بخلاف الضمير فان العرب يكثره الحذف في الصلة وكذلك اي مبنية اذا حذف المضاف
اليه ولم يكن معوضا كما في النداء نحو يا ايها الرجل اي لكونها غير مضافة ولفظا لكن هذا الامر المقتضي للبنا بدخول
حرف النداء عليها والمص لم يذكر ذلك هنا لانه داخل تحت قوله في المبني وكل ما كالمفرد المعرفة مبنيها
او غير مبهم فانه مبني على ما يرفع به **وتقول الخليل** والكوفيين **ما ارتفاع** اي بارتفاع اي في مثل هذا الموضع
على الحكاية بتقدير القول قالوا ان ايهم في الاية مبتدا وخبره اشد وعلى هذا استفهامية لا موصولة
ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام قال تع واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والجملة
اعني ايهم اشد محكية اي انها صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد **ضعيف** اذ الحكاية
واضمار القول على خلاف الاصل **ولا يصار اليه في سعة الكلام** وانما يصار اليه في ضرورة الشعر قال
سيبويه لو جاز ان اضرب ايهم افضل كما اجازه الخليل على معنى اضرب الذي يقال له ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق

الحيث اي اضرب الذي تعالى له الى الحيث وكذا اقول يونس بالتعليق اي بتعليق الفعل الذي قبل اي
عن العمل فانه يجوز تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب ايهم افضل ايهم افضل ضعيف اذ لا يعرف
تعليق المؤثر من الافعال مما ليس من افعال القلوب والا لزم ان يكون الاسم في التركيب من غير اعراب
له لانه لا يكون مبتدأ لعدم الخبر ولا فاعلا لعدم الفعل المنتفي له والمفعولية مسلوبة بالالغاء ولان
المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب ايهم افضل لا يكون جملة وفي بطلان وجه مناظرة
لان يونس يجوز تعليق الفعل سواء كان من افعال القلوب اولا وليس مذهبه ان التعليق مختص بافعال
القلوب وبما هو بمعناها حتى يلزم نظره على المص ولا يليها اي ولا يلي ايا موصولة من الافعال والاكون
العامل فيها مبهم الا المستقبل دون الماضي قال الكسائي وقد خلقت كذا اي وضعت كذا قال ابن
السراج ان ايا بعض لما تضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك قال المص ولعل هذا معنى قول الكسائي انها خلقت
كذا فكانه عبر عن وضعها للمعنى الذي ينافي الماضي دون المستقبل بانها خلقت كذا واما الاستفهامية فيليها
الماضي نحو ايهم حضر لانه لا يتعين العلم بصدور الفعل عنها او وقوعه عليها لانك تعلم ان الفعل صدر عن
واحد منهم مجهول عندك او وقع عليه فتطلب التمييز والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصولة فانه يتعين
معرفة صدور الفعل او وقوعه والمستفهم بها اي باي عن نكرة وصلا يطابقها بها اي يطابق المستفهم
ايا بالنكرة مذكرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا الا انه لا يلحق حروف المد بالمفرد المذكر
بل يعربه بالحركات في الوصل وذلك لان ايا معرب تعرف باعرابه اعراب الاسم المسؤول عنه ولكونه معربا
اختصت الحركات بحال الوصل لانها لا تكون الا في الوصل وكذا الحق علامة التثنية والجمع لان ايا لما صح
دخول الحركات عليه دخلت عليه بقية العلامات ايضا لان الكل باب واحد فاجرى على قياس واحد
تقول اي يا فتى لمن قال جاءني رجل وايا يا فتى واي يا فتى وايان وايين وايون وايين يا فتى واية وايتان وايات
قال المص اذا قلت رايت نساء ان الظاهر ان تقول ايات لا ايات لانه اعراب محكي فعند المحكي عنه فيه
الا انه لولا الحكاية لما ساغ تثنيتها وجمعها وفي تلك العلامات من الحروف والحركات وجهان احدهما انها
اعراب ويكون رفعها بالابتداء وخبرها محذوف ونصبها على المفعولية وفعلها محذوف وجرها على اضمار
الجار والثاني ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء لان
اعرابه المحكي يأبى ظهور الرفع في لفظها والتقدير اي هو واي رجل هو وهو اولى من الاول لقلة الاضمار
وضعف تثنيته اي وجمعها لغير الحكاية والى الوجه الثاني اشار المص بقوله حكاية وانه قيد في الجميع

ملح قواه

في نسخة اث وج عط كان بعضهم الموت

سلث حركات عطات وج

[illegible]

ويجوز

ويجوز الاعراب في الاحوال المذكورة والاقتصار على اعرابها مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد المذكر
والمؤنث والمثنى والمجموع ويسقط المستفهم الحركة من يا اي ومن نون تثنيته وجمعه المذكر ومن تا واحده
المؤنث وجمعه على القول الاشهر وفي قول من يا على المطابقة ويسقط التنوين من اي بلا بدل في حالتي
الرفع والجر ومع ابدال الالف منه في حالة النصب وقفا اي يسقطها في حالة الوقف سواء ورد على المطابقة
او جوز الافراد دونها لجملة كان حكم اي في الوقف حكم الاسماء المعربة وفي المعرفة عند الاستفهام الرفع
واجب لا غير ولكن الاسم المعرفة علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا واي الرجل لمن قال رايت الرجل
وانما وجب الرفع تفاديا واحترازا عن المخالفة عنها اي بين اي والمعرفة التي بعدها في الاعراب لفظا
لو قيل اي زيدا او زيد على الحكاية وذلك لان الاعراب ظاهر في نكرة ان يخالفها ما بعدها في الاعراب
فلو قيل من زيدا ومن زيد فانه لا يظهر المخالفة منها لان من مبني ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته
منزلة اسم واحد ولذا يقع مع صلته فاعلا ومبتدأ فلا يوصف ما يوصف منه كالذي والتي لا كما
ومن فانهما لا يوصفان لا قبل تمام الصلة ولا بعدها ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كان
هذه التوابع واقعة بين الموصول وصلته او بين بعضها وبعض اخر لانها لا تجيء الا بعد تمام الكلمة
وتمام الموصول انما هو بصلته ومن ثمه اي من اجل انه لا يوصف ولا يؤكد ولا يبدل قبل تمامه لم يجز
مررت بالذين اجمعين في الدار بجر اجمعين لو وقع تاكيدا للموصول وهو اجمعين قبل الصلة وهي في الدار
ولا بالضاربين اجمعين زيدا كذلك لم يجز لو وقع تاكيدا قبل تمام الصلة لان زيدا معمول ضاربين وهو صلة
اللام فيكون زيد من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعون زيدا بالرفع على ان يكون تاكيدا للضمير
المستكن في الضاربين لان اجمعون ح من اجزاء الصلة ويجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على البعض الاخر
لان بعض الصلة والبعض الاخر منها وان كانا جزئين الا انه لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل يجوز تعقب
كل منهما عن الاخر بخلاف الصلة والموصول فان تاخر الصلة لكونها مبينة له واجب عنه وانما لا يجوز بالضاربين
اجمعين على ان يكون اجمعين تاكيدا الضاربين بقطع النظر عن الموصول لانه ح يكون نكرة ولا يجوز تاكيد النكرة
باجمعين عند البصريين ولا يجوز نحو الذي الذي كان اباه راغبين فيه منطلق لان الذي الاول مبتدأ والذي
الثاني ايضا مبتدأ وكان اباه راغبين فيه جملة واقعة صلة للموصول الثاني ومنطلق ان جعلته خبرا
للثاني كان الذي بصلته وخبره صلة للاول والعائد اليه هو الضمير المجرور في فيه ولا بد من ان يذكر او
يقدر للاول خبر لان الموصول الثاني مع خبره صلة للموصول الاول والموصول مع الصلة بمنزلة اسم
مفرد ولا بد ان يكون له خبر بعد منطلق نحو اخوك مثلا ليتم الكلام باقبله والا لكان الاخبار عن الموصول

وهو

يعني

رايح قراه

صلته ج

قبل تمام الصلة ولو جعلته خبرا للاول فلا بد لك من خبر قبل منطلق ليتم جملة لان الذي مع صلته بمنزلة
اسم مفرد والمفرد لا يصلح صلة للموصول وهذا معنى قوله حتى يجئ لاخرها من الموصولين بخبر ظاهر
او مقدر وتقول جائني القائم اليه فاعل جائني الضارب ماءه فاعل القائم الساكن داره فاعل
الضارب الضارب اخاه فاعل الساكن زيد فاعل الضارب فكل واحد من المعرفات جزء صلة
المعرف قبله فلو جئت للقائم بتابع من التوابع الخمسة قبل تمام ما ذكر من هذه المعرفات
لم يجز لان الكل في صلته اي في صلة القائم ومن تتمتها لان بعضها منها معمول له وبعضها معمول
المعمول وهلم جرا ولا يجوز ذكر تابع للموصول قبل تمام صلته واذا ملت الضارب هو مفعول
الكرم بعده فانما قدمته للابهام والالغاز لان الغرض من هذه المسئلة تمرين المتعلمين وربما ضمنهم
الشاتم مفعول الضارب المكرم مفعول الشاتم المعطيه مفعول المكرم والضمير المنصوب
في المعطيه وهو عائد الى اللام مفعوله الاول درهما مفعوله الثاني القائم المعطي في داره يتعلق
بالقائم اخوك فاعل القائم سوطا مفعول مطلق للضارب بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله الكرم
الاكل فاعل الكرم طعامه مفعول الاكل غلامه فاعل الاكل فالبدل الاول وهو بشر للموصول
الاخير وهو اللام في القائم مع صلته لانك لو جعلته موضعه ولم تذكره لا يستقيم الكلام والبدل الذي
بعده وهو بكرا بدل للذي قبله اي قبل الموصول الاخير وهو المعطيه وهكذا على الترتيب
بان يكون عمرا بدلا من المكرم وخالدا من الشاتم وعبد الله من الضارب والا يكن البدل الاول للموصول
الاخير والذي بعده للذي قبله فالابدال يكون قبل تمام الصلة فانك لو نصبت بشرا ليكون بدلا من
المعطي مثلا ورفعت بكرا ليكون بدلا من القائم لكان بكرا من توابع القائم ثابتة في صلة المعطي فكنت قد ابدلت
من الموصول وهو اللام في المعطي قبل تمام الصلة وعلى هذا فاعتبر حتى تحقق هذه المسئلة وما شاكلها ان تبدا
بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والبدل وهكذا اخذا متصاعدا الى الموصول الاول
ولا يجوز لك ان تقدم البدل من الموصول الاول وهو الضارب على اسم من المبدلات الباقية ولا من الابدال
لانها كلها في صلة الضارب فان قيل ان بشرا بدل من القائم فيكون من تتمته وسوطا ليس من تتمة الضارب
فهو اجنبي وقع بينهما قلت سلمنا انه وقع بينهما لكنه ليس بواقع بين اجزاء الصلة اذ آخر صلة القائم قوله
اخوك غاية ما في الباب انه اجنبي واقع بين البدل وهو بشر والمبدل له وهو القائم وهذا واقع كثير كقوله
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واجاز النحاة الذي نفسه محسن اخوك على ان
يكون نفسه تاكيدا للمبتدا المحذوف وهو العائد الى الذي اي الذي هو نفسه ومحسن خبره والجملة صلة

مجئ ع

فاعله

والعائد

تتمتها لانه

بلغ قراءه

هو ع

الذي

الذي وهو مع صلته مبتدا خبره اخوك واجاز ايضا الذين اجمعون محسنون اخوتك على ان يكون اجمعون
تاكيدا للضمير المحذوف العائد الى الذين وهو هم اي الذين هم اجمعون واجاز ايضا الذي وزيد ضاربان اخوك
على ان يكون زيد معطوفا على الضمير المحذوف العائد الى الذي اي الذي هو وزيد فالتابع في هذه الصور للمحذوف
كما بينا دون الموصول والا لزم وقوع تابع الموصول قبل تمام صلته ولا يجوز الفراء الحذف اي حذف
الضمير العائد الى الذي مع الفعل اذا كان الخبر فعلا نحو الذي ضرب اخوك ولا مع الظرف نحو الذي في الدار
اخوك بتقدير الذي هو ضرب او الذي هو في الدار الا بطائل اي الا بتبيين الحذف مع الفعل والظرف فانه لم يعلم
ح ان الجملة التي وقعت صلة فعلية او ظرفية من غير حذف فيها او اسمية حذف المبتدا منها لان الفعل والظرف
يستقل كل منهما بالصلة بدون تقدير المبتدا وانما يكون الالتباس مع الفعل والظرف حيث لا تابع للمحذوف
اما اذا كان له تابع نحو الذي نفسه ضرب اخوك والذي نفسه في الدار اخوك فلم يجوزه الفراء ايضا مع وجود
القرينة الدالة على المحذوف وهو التابع اذ هو يستدعي متبوعا طردا للباب وهذا معنى قوله فيتبعه
اي يتبع الذي لا تابع له وفيه الالتباس المتبوع الذي له تابع دال على المحذوف في امتناع الحذف او
ويكون المراد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع اي يتبع الاصل الذي فيه قرينة دالة على المحذوف الفرع الذي
لم يكن فيه تلك القرينة لان ما فيه القرينة اصل بالقياس الى ما لم يكن فيه ومنها اي من المبني اللازم ما تضمن معنى
حرف الاستفهام او معنى حرف الجزاء اي الجزائي فانها مع تضمنها معنى حرف الاستفهام والجزاء تكون معربة
لما ذكرنا قبل كما ومن واين فقوله للمكان قيد في اين وقوله استفهاما وجزاء قيد في الكل ومثل متى للزمان
كذلك اي تتضمن استفهاما وجزاء وايان بفتح الهمزة وكسرها في معناها اي في معنى متى في انها للزمان لكنها
استفهاما لا جزاء الا في مذهب الزمخشري لان ايان تختص بالامور العظام نحو قوله ايان مرساها اي في
زمان قريب ام بعيد وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سؤال
عن حاله اصحيح ام سقيم وانى لها اي للحال استفهاما نحو انى هذا من اين لك الطرب اي كيف لك الطرب
وجزاء نحو قوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها ومثل كم الاستفهامية فانها مبنية لتضمنها معنى
الاستفهام وتلحق بها اي بالاستفهامية الخبرية في البناء لشبهها بها لفظا او بنيت لا للالحاق بل لتضمنها
معنى الانشاء الذي يكون بالحرف غالبا او لكونها موضوعة على وضع الحروف ولها في وجهيها الاستفهامية
والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء في التكثير
وانما وجب تصدر متضمن الانشاء لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عن الخبرية وكل مؤثر في معنى الجملة فحقه
صدر تلك الجملة فان تقدمها جار اسما كان الجار او حرفا فالمعنى الموجب لها اي لكم التصدر وهو

اي ح

بلغ قراءه

الاستفهام مقدّر قبله اي قبل الجار لاتحاده بها اي لاتحاد الجار بكم فانه لشدة اتصال الجار بالمجرور مع امتناع تأخر الجار عنه جعل الجار معها بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر بالاستفهام في كم استحقت تقدّر قبله الصدر ايضا ولكنها استحقت ومحلها عند تقدم الجار الجر والا تقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فعلا اي الواقع بعدها فعلا او ما جرى مجراه مما يعمل عمل الفعل من الصفات والظروف فان اسند هذا الفعل او الجاري مجراه الى الضمير نحو كم رجلا او رجلا جاءك او جاء او في الدار او اسند الى متعلقها اي شيء تعلق بها وكان سببا منها نحو كم رجلا او رجلا جاءك غلامه فان الغلام متعلق الضمير لكن عاد الضمير في متعلقها الى كم لان الضمير كناية من كم فيتعلقه يكون متعلق كم في الحقيقة فالرفع بالابتدا اي يكون محل كم مرفوعا على الابتدا ولزم اسند الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او متعلقها فان كان هذا الفعل او الجاري مجراه واقعا عليها اي على كم فالنصب اي فمحلها النصب على المفعولية نحو كم رجلا او رجلا ضربت او انت ضارب وان كان واقعا على متعلقها نحو كم رجلا ضربت غلامه فوجهان جائزان الرفع على الابتدا والجملة بعدها خبرها والنصب اضمارا على شريطة التفسير سوا كان على المفعول او على المصدرية او الظرفية نحو كم يوم سرت فيه او كم ضربة ضربتها هكذا قال المص وقال انما اسقطنا اللام من وجهي التعليل ثم انه للمعهود اي بين الرفع بالابتدا والنصب بالمفعولية وفيه نظر لانه انما يلزم مما قال من التعميم لو قال بدل قوله ان كان واقعا ان كان مسلطا فان الوقوع انما يتصور في المفعول به لا في غيره ولا بد في الثاني من الوجهين المذكورين وهو النصب من تقدير ناصب بعدها اي بعد كم لاقتضائها التصدر فيكون التقدير كم رجلا ضربت ضربته وكم رجلا اهنت ضربت غلامه وفيه نظر لانه انما يقتضي التصدر اللفظي لا القصد التقديري لان المقدر كالمعدوم لفظا فلا يجب تقدير الناصب بعدها وقد استدرك الشارح بما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه وليس على ما فسّره لانه لا يجب فيه تقدير الناصب اذا كانت مرفوعة المحل على الابتدا والا يكن الفعل او الجاري مجراه واقعا لا عليها ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد ان يكون كم ظرفا ان كان مميزها ظرفا نحو كم يوما ضربت او يكون كم مصدرا ان كان مميزها مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان الواقع بعدها اسما مفردا غير جار مجرى الفعل كالاسم الجامد الذي لا ضمير فيه فالرفع بالابتدا ان لم يكن كم ظرفا وكان الاسم نكرة فكم مبتدا بالاتفاق نحو كم رجل غلام لك وان كان معرفة نحو كم مالك فكم مبتدا عند سيبويه وما بعدها خبرها لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما وعند غيره خبر ما بعدها مبتدا والرفع بالخبرية ان كانت اي ان كانت كم ظرفا ويعلم كونها ظرفا بمميزها فان كان مميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا بما تعلق به الظرف اي كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامها مقام عاملها الذي هو خبر

المبتدا

المبتدا وكذلك اسما الاستفهام والشرط فانها تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم نحو من تمر زا امررو ومن يكرمني اكرمه ومن ضربت اضربت ومن تضربه اضربه والظرف منها كمتى واين تكون ابدا منصوبة المحل على الظرفية اذا لم يكن مجرورة بحرف جر وقد يكون محلها مرفوعا على الخبرية ومنصوبا على الظرفية اذا كان خبر مبتدا نحو متى مقصدك الا ان الشرط من هذه الاسما لا يقع بعده الاسم لاقتضا الشرط الفعل ولا يكون اسما الشرط الظرفية الا منصوبة على الظرفية ابدا وحكمها اي حكم كم الاستفهامية كانت او خبرية في جواز عود الكناية اي الضمير الى لفظها ومعناها حكم من فان كم مفرد اللفظ مذكر فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك قال الله تعالى وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم وقيل انه مفرد اللفظ مجموع المعنى نحو كل فلا يجوز على هذا عود ضمير المثنى اليه ومنها اي ومن المبني اللازم ما التزم فيه الاضافة الى الجملة فانما التزم اضافته الى الجملة واضافته اليها كلا اضافة لانه وان كان في الظاهر مضافا اليها لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها اشبه الغايات التي حذف منها ما اضيفت اليه ولهذا التزم البناء فيه لان الاضافة لازمة كاذ فانها لازمة الاضافة واذا وفيه خلاف بل هي مضافة الى شرطها او الا على ما سيجي زمانيتين كانتا او مكانيتين فاذ كان كونه زمانيا لما مضى اي لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به فاذا دخلت على المضارع قلبته الى الماضي كقوله تع واذ يمكر بك واذ تقول وقد يكون للمستقبل كقوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن جعله من باب ونادى اصحاب الجنة وتضاف اذ الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية وذلك لعدم طريان معنى الشرط عليها بخلاف اذا نحو جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد الاولى اسمية خبرها مفرد والثانية فعلية فعلها ماض واذ يقوم زيد فعلية فعلها مضارع واذ زيد يقوم اسمية خبرها فعل مضارع واستقبح اذ زيد قام اي استقبح وقوع جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان الخبر اي خبر المبتدا من مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هاهنا لان الغرض هو الدلالة حصل من نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر ولان اذ موضوعة للماضي فما يليها اولى بالمناسبة من ايلائها جملة اسمية خبرها فعل ماض ولا يرد على هذا الوجه اذ زيد يقوم لان اذ داخلة على يقوم المقدر المفسّر بهذا الظاهر على مذهب سيبويه ولان يقوم ليس بمختص للاستقبال ولانه لا يلزم فيه العدول من الاصل واذا للمستقبل اي لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم وقد يكون للماضي كقوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا جعله ولتضمنه اي لتضمن اذا معنى المجازاة والشرط لانها مع كونها للامر المقطوع

المنافي للشرط الذي وجوده مفروض الا انه لما ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقع جوزوا تضمينها معنى المجازاة مع انها للاستقبال وفيها ابهام ما **لا يضافا الا الى الجمل الفعلية**
اما ظاهرة او مقدرة عند المبرد في قوله تع اذا السماء انشقت اي واذا انشقت السماء على سبيل الوجوب عنده
وعلى سبيل الاولى عند سيبويه والاخفش وانما توجب الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست بعريقة في الشرط
كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع خلاف سائر
الاسماء الجوازم المتضمنة معناه فان تضمنها له صار بعد الفروض عن عالانها ليست للامر المقطوع وانما قال
في حال الشرط لجواز اضافتها الى الجملة الاسمية الخالية عن الفعل في حال الفروض عند المبرد نحو قوله اذا الخصم
ابزى مايل الراس انكب. قال الش رح خلاف اذ فانها لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما
يكون في المستقبل لا في الواقع اقول الشرط هو المفروض وجوده وهو قد يكون في الماضي والكلمة الموضوعة له لو وقد
يكون في المستقبل والكلمة الموضوعة له ان **والاصل فيها** اي في اذا **القطع بوجود الشرط** والجزم به اما في نفس
الامر او عادة وفيه قول ابي الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا. انه
اتى في الاول اذا لان اكرام الكريم مما يحب وجوده وان في الثاني لان اكرام اللئيم مما لا يحب وجوده لانه
وضع الشيء في غير موضعه ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب تعالى بالامور المتوقعة
لكن قد يستعمل في ان من غير قطع وجزم لما ذكرنا من انه ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نقطع بوقوعها على خلاف
ما نتوقع ولهذا يجزم في الشعر كقوله اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب **بخلاف ان**
فان الاصل فيها الشك في وجود الشرط من غير ترجيح لوجوده على عدمه وليست للقطع وذلك لان كلمة الشرط تطلب
جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية والغرض بين القطع **ولذا** الاصل في اذا **غلب**
وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به **وقد تجرد** اذا عن تضمن معنى المجازاة **لمعنى الظرفية**
في نحو والليل اذا يغشى لانه لو كان في اذا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه بما قبلها وليس
بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم وهو لا
يصلح للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف
المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا **وتستعمل اذا اسما** صريحا مجردا عن
معنى الظرفية ايضا وتصير اسما مرفوع المحل بالابتداء او مجرورة او منصوبة لا بالظرفية **في نحو اذا يقوم زيد**
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا هنا مبتدا وخبر نص على ذلك سيبويه ولم يكن
له شاهد من كلام العرب وفي قوله وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح. اذا مجرور المحل

البزى خروج الصدر ودخول الظهر

اخار

فانه عطف فنضارب على كان وصلها فلم يكن مجزوم المحل لما جزم المعطوف

محل البدلية

على البدلية من غد اي يا لهف نفسي من وقت رواح اصحابي واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فليس مما نحن بصدده لان اذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفا **ومنها** اي اذ واذا حال كونهما
يكونان للمفاجاة نقل عن المبرد ان اذ واذا للمفاجاة ظرفا مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان **وتختص**
الاولى وهي اذ المكانية **بالجملة الفعلية** التي فعلها ماض **والثانية** وهي اذا المكانية **بالاسمية اتفاقا**
للمخالفة بينهما اي بين المكانية منهما اذ واذا **وبين الزمانية** منهما فان اذا الزمانية تدخل الجملتين والمكانية
تختص بالفعلية واذا الزمانية تختص بالفعلية والمكانية بالاسمية **نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا** او بينما
زيد قائم اذا طلع زيد طلع عليه والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال المص العامل فيهما
معنى المفاجاة فيكون التقدير في المثالين بين اوقات قيام زيد فاجاء عمرا في مكان رؤيته او فاجاء فلانا في
مكان طلوعه عليه **والاصمعي لا يستفصح الا طرحهما** اي طرح اذ واذا **في جواب بينا وبينما** وانشد
الاصمعي **فبينا نحن نرقبه اتانا** معلق وفضة وزناد راع فان اتانا جواب لبينا من غير اذ واذا
الوفضة جعبة السهام وازادها شيئا يصنع مثل الخريطة والجعبة تكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيه
ازوادهم والزناد الخشبة التي تقدح بها النار وانما نصب زناد لانه عطف على محل وفضة وانما لا يستفصح
الا طرحهما **لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية** فان العامل فيها **على الصحيح**
وعند الاكثرين هو الجزاء الا الشرط لان الشرط مخصص لها وتخصيصه ليس لكونه صفة لها والا لكان الاولى الاتيان به
بالضمير كما في قوله يوم تسود فيه الوجوه على ما يجيء فيكون التخصيص لكونه مضافا اليه اذ لا تخصيص لها الا بالاستقراء
واذا كان الشرط مضافا اليه لا يجوز ان يكون عاملا لان كل كلمتين كانتا بمنزلة كلمة واحدة في توجههما معا جزءا كلام
لا يجوز ان يعمل الثانية منهما في الاولى لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه موخر من وجه وكذلك
ما هو بمنزلتها في المعنى ولان وضع اذا للوقت المعين ولا تتعين الا بالنسبة الى ما بعدها وهو شرطها باضافتها اليه
واذا صار مضافا اليه تعذر عمل المضاف اليه فيه والا لزم كون الشيء عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهو الظرفية
وبيان ذلك انك اذا جعلت اذا مضافا الى فعلها كان عملها فيه لكونه ظرفا له اذ هو الذي جوز النسبة واذا
جعلت الفعل عاملا فيها كان لكونها ظرفا له ايضا فصار من جهة واحدة محالا فيتعين انها ليست لوقت معين
ولا يلزم ان يكون مضافة الى فعلها مع اختلاف الجهة فانها عملت في فعلها لتضمنها معنى ان وفعلها عمل فيها لكونها
ظرفا له وقال ابن الحاجب في شرح المفصل التخصيص حاصل في اذا بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت
فيه الشمس فلا يلزم الاضافة فلم يلزم من فساد عمل الشرط فيها وفيه نظر لان تخصيص الزمان ههنا انما يكون بالصفة
لا بمجرد ذكر الفعل بعده اذ لو كان بمجرد ذكره لكان كافيا في ذلك لان تخصيص متى في متى قام زيد مع انه غير مختص اتفاقا

لتضمنها

ومن قال ان الشرط هو العامل قال انه ليس بمضاف اليه لان الشرط لا بد له من وقوعه في صدر الكلام وما الاضافة اقتضى
ذلك لان المضاف اليه بمنزلة الجزء من الكلمة ويشكل من قال ان اذا ليست بمضافة بل معموله للفعل بعدها
بانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط فيلزم على تقدير ان يكون العامل هو الجواب
تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا وفيه نظر لان العامل مع وجود
اذ واذا هو معنى المفاجاة او نقول لا نسلم ان اذ واذا المكانيتين مضافتان ولئن صح يلزم تقدم ما في صلة المضاف
اليه على المضاف لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث ومثل ابها لا يستفصح الا طرحها لكثرة مجيء جوابها بدونها
وفيه نظر ايضا لان الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين
علي نفعنا الله ببركاته هو مستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته وانما دخلت اذ واذا المفاجاة في جواب بينا وبينما
لانه لما لزمت مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران مضمون الاولى بمفاجاة
بلا تراخ لتكون اكد في معنى اللزوم وزعم بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدأ
وليست اذا مضافة كما يقال خرجت فثم السبع وقيل المكان السبع وان كانت اذا زمانية كما قيل كان التقدير
ففي ذلك الزمان حضور السبع على حذف مضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح ان الخبر محذوف
اي خرجت فاذا السبع واقف حملا لاذا على الكثير لانه ولان اذا لا تستقل بالخبرية لانها موضوعة لمنسوب
الى نسبة مفتقر الى جملة تتبين بها معناها وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع في قائم على انه خبر زيد
والنصب على حذف الخبر والمنصوب حال اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما ويجوز عند الكوفيين في المعرفة النصب
نحو خرجت فاذا عمرو القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان ولان القائم منصوب بوجدت
الدال عليه اذا المفاجاة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم واما قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو اي الزنبور هي اي العقرب فلا يجوز فيه اي في هي الا الرفع على الخبرية عند سيبويه
اذ المعنى فاذا الزنبور هو العقرب اي نظيره كما يقال ابو يوسف ابو حنيفة ولا يجوز نصبه على الحال لان الضمير لا يقع
حالا والكوفيون يقولون فاذا هو اياها وحكي ان سيبويه قدم على البرامكة فطلب ان يناظر الكسائي في مجلس
يحيى بن خالد فسئل عن هذه المسألة فقال فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال الكسائي لحنت فليس من كلام العرب فقال
يحيى اختلفتما وانتما رئيسا بلدكما فمن كان يحكم بينكما قال الكسائي العرب اجتمعت ببابك وقد قنع بهم اهل
المصرين فادخلوا فوافقوا الكسائي وقال الكوفيون القياس ان اذا اذا كانت للمفاجاة كانت ظرف مكان
والظرف يرفع ما بعده ويعمل في الخبر عمل وجدت وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين ان هو عماد واذا بمعنى وجدت
مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها والحق مذهب البصريين وموافقة العرب للكسائي لا حجة فيها للتهمة

اذ روى

اذ روى انهم اعطوا جعلا على متابعة الكسائي وقولهم اذا بمعنى وجدت باطل لانه لم يعمل عمله والا لزم ان يكون له
فاعل ومفعولان وكذا ما ذكر ثعلب لان الفصل والعماد عند الفريقين فضلة يجوز حذفها والحمل على اصل الكلام
ولا يجوز حذف هو من هذه المسألة وروي عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فانه قيل سأله
الفراء في مجلس الرشيد عن هذه المسألة فقال فاذا هو اياها وخطاه الكسائي وادخل العشرين من بني شعبان فكل
يقول فاذا هو هي فسكت سيبويه خجلا وقال في توجيه هذه الرواية انه لما ذكر الظن بدا له اضمر عوده اذا
كان المعنى ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فلما لسعني الزنبور ظننته هو اياها فحذف الظن
مع المتصل به من الضمير وترك ضمير الفصل فبين الروايتين تدافع وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة وهو
المروي عن الاخفش عند وقوع الجمل بعدها ظاهرة الجزئين اولا وعلى قوله خبر المبتدأ الذي بعدها محذوف
قال ابن مالك وهو الصحيح عندي لانها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اذ لا يكون كذلك الا الحروف ومثل بينا وبينما هكذا مشبعة او متصلة بما
المزيدة اعلم ان بين في الاصل مصدر بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت
بين خروجك ودخولك اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة والاضافة
اليها كلا اضافة اشبعت الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه
انما هو الفتح للوقف كما في انا والظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء من الظروف
الزمانية بانه اذا زيدت في اخره الالف او لحقه ما واضيف الى الجملة لا يكون الا للزمان وان كان عند اضافته الى
المفرد مستعملا في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث مع انه في الحقيقة مضاف الى
زمان هو مضاف الى الجملة فالتقدير بين زيد قائم بين اوقات زيد قائم اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية قال
الشيخ الرضي ويدخلان في الماضي والمستقبل وقال ابن مالك ويلزمان الاضافة الى جملة وما قيده بالاسمية والعامل
فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان الجواب مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذا واذ لان ما بعدهما يمنعهما من
العمل حينئذ والا يكن مجردا من كلمتي المفاجاة فمعنى المفاجاة المتضمن هما اي كلمتا المفاجاة اياه اي
هذا المعنى هو العامل في بينا وبينما وقيل العامل هو الجواب على زعمه لانه مجرور باضافة اذ واذا اليه وما في صلة
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف والاولى ان يقول ان محل اعرابها المحلي كما قال الشيخ الرضي عند دخول اذ واذا
في جوابهما وهو ان اذ واذا اذا كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا مكان لما
بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث وكان
بينا وبينما ظرفي زمان لما انضاف فتقدير بينا زيد قائم اذ راى زيد هندا بين اوقات قيام زيد في ذلك

المكان أي في مكان قيامه وإن كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان إلى الجملة بعدهما مخرجان عن
الظرفية مبتدأ أن خبرهما بيننا وبينها فالمعنى على هذا وقت رؤية زيد هندًا كائن بين أوقات قيامه وعلى المقدر
بين مضاف إلى المنعقد ومثل حيث للمكان فإنه أيضًا من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجملة وبني على الضم
تشبيها بالغايات لأنه كان مستحقًا للإضافة كالغايات لأن إضافته إلى الجملة كلا إضافة لأن حق الظرف المكاني أن يضاف
إلى المفرد ويضاف حيث إلى الجملتين الاسمية والفعلية لأنه لمكان النسبة وهي كما تكون في الاسمية كذلك
تكون في الفعلية وقد شذ إضافتها إلى المفرد نحو أما ترى حيث سهيل طالعًا نجم يضيء كالشهاب ساطعًا
ومنهم من يرفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي حيث سهيل موجود فعلى هذا تكون أيضًا مضافة إلى الجملة واعلم
أن حيث ليست بلازمة للظرفية فإنها في البيت مفعول به لترى أي مكان سهيل كما في قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل
رسالاته وطالعًا مفعول ثان لترى أو حال من سهيل والعامل ترى إن جعل حيث صلة في المعنى بمنزلة المقام في قوله
ونبعث عني مقام الذئب وإن لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الإشارة في ما أي مكانا مختصا بسهيل
حال كونه طالعًا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيًا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيًا كأنه قيل أما تحدث
الرؤية في مكان سهيل طالعًا ومنها أي من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجملة لما بمعنى حين وهو لوقوع الشيء لوقوع غيره
نحو لما جاءني أكرمته وإن وقوع الإكرام لوقوع المجيء وهي ظرف عند أبي علي وكلام سيبويه محتمل فإنه قال لما لوقوع الأمر
لوقوع غيره وإنما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف إن لما حرف وحمل كلام سيبويه على أنه شرط
في الماضي كلو إلا أن لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول ولا تضاف لما إلا إلى الجملة
الفعلية التي فعلها ماض لفظًا أو معنى لتضمنها معنى المجازاة كلو لكون الثاني مسببا عن الأول وهم تقول لما
فيه من معنى المجازاة لأنه ليس فيه معناها حقيقة لأنه ليس معنى الاشتقاق والعامل فيها الجواب كأنه قيل في لما
جاءني أكرمته وقت مجيئه وجوابها فعل ماض وجملة اسمية مع إذا المفاجأة كقوله تعالى فلما كتب عليهم
القتال إذا فريق أو مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعًا ومنها من هذا الباب أي من باب
اللازم البناء كلما وإن كانت من الظروف اللازمة للجملة الفعلية متضمنة معنى المجازاة لما فيه من
معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط وإنما لم تكن من هذا الباب لأنها كل أضيف إلى المصدر
لأن ما مصدرية أو في الظرف لأنه قد يذكر المصدر ويراد به الظرف نحو آتيك طلوع الشمس فيكون
الزمان المضاف إلى ما المصدرية مقدرا منصوبة على الظرفية لعدم ما يوجب بناءها من إضافتها إلى الجملة
مع أن حكم كل ما أضيف إليه من الزمان وقيل ما في كلما نكرة موصوفة بمعنى حين والجملة بعدها صفة لما
والضمير فيها محذوف فيكون تقديره كلما طلعت الشمس آتيك كل حين طلعت الشمس فيه آتيك والأول أن يقول

بدون لفظه بعد تشبيها بظان رح

نجم

المفاجاة

زكيها

إن حكمها حكم منها فيكون كلتا في الأصل كلا وهو لازم الإضافة إلى المفرد فلما أريد إضافتها إلى الجملة والإضافة
إليها كلا إضافة كفت بما وبنيت على الفتح الذي كان تستحقه حال الإعراب كما بني بينا عليه ومنها أي من
اللازم البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظًا وتقديرا فإن الفعل على اسما لا تقدير لها أصلا كالا تقدير لا لف على حرفًا
أصلا بخلاف إلى وأحد إلا لأنه وإن كان على لفظ إلى حرفا لفظا إلا أنه ليس على لفظه تقديرا لأن ألفه منقلبة
عن الياء مع قرب معناه أي معنى الاسم من معناه حرفًا وأخرج به لكن نحو الرب وهو عصارة الشيء فإنه على لفظ
الحرف لفظا وتقديرا وهو رب إلا أن معناه لا يناسب معناه وكذا النعم بمعنى الإبل فإنه يوافق لفظ نعم
حرف التصديق ولا يوافق معناه وإنما لم يقل أن معناه معناه لأن معنى الكاف اسما المثل ومعناه حرفا
التشبيه الحاصل في لفظ آخر كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ فإن هذه الكلمات إنما بنيت لشبهها
بنيتها اسما ومعنى حرفا لفظا ومعنى ومنها أي من اللازم البناء كلمات غايات نظام الضبط بحيث لا يدخل
تحت ضابط بل يحفظ ولا يقاس عليها غيرها تحصيلا فلا بد من عدها وهي الآن وهي للزمان الذي يقع فيه
كلام المتكلم وأما الآنف فهو اسم للذي قبل ساعتك التي أنت فيها واشتقاقه من الأنف لتقدمه على
الوقت الحاضر وقد وقعت في أول الوهلة أي في ابتداء الوضع بالألف واللام وهي علة بنائها على ما
ذكر يحتمل أن يكون هذا إشارة إلى ما قال السيرافي وهو أن الآن تشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع وتيرة
واحدة وبقائه عليها في الاستعمال وهي التعريف باللام بخلاف سائر الأسماء فإنها تكون في أول الوضع نكرة
ثم تتعرف فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف فبني وبني على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الفتح لتكون
بناؤه على ما يستحقه الظرف من النصب أو إشارة إلى قول أبي علي فإنه قال بني لتضمنه لام التعريف
وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف إذ شرط لام التعريف أن تدخل على النكرات فتعرفها والآن
لم تسمع مجردا عنها فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدر وهو تضمنه معنى لام التعريف قال الشيخ وفيه نظر
لجواز أن يكون تعريفه بكونه علما للجنس للزمان الحاضر لا أنه متضمن للام التعريف أقول النظر إنما يرد على قول
أبي علي لا على قول السيرافي وكلام المصنف محتمل للوجهين وقال سيبويه والأخفش والمازني والزجاج إنما بني
الآن لأنه ضارع المبهم المشار به لأن قولك الآن معناه هذا الوقت وأمس فيمن بنى بناه على الكسر
كالحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف فإن كل يوم متقدم على يومك فهو أمسه فهو في الأصل نكرة فلما
أريد أمس يوم المتكلم دخله لام العهد ثم حذفت اللام لكثرة دورهم كل من يسمع أمس إلى أمس يوم المتكلم
فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته أمس الأحد وأما بنو تميم فسيبويه نقل عنهم إعرابه غير منصرف
في حالة الرفع للعلمية والعدل عما فيه الألف واللام وبناءه على الكسر في حالتي النصب والجر وإذا دخل عليه

ملفوظ
كما

كلمات غايات نظام الضبط

مع

اللام او اضيف او جعل نكرة فهو معرب عند الكل يقول مضى الامس المبارك ومضى امس لك وكل غد صاير امس
وقط وعوض وهما للزمان الماضي والمستقبل اي قط للماضي نحو ما فعلته قط اي في زمن مما مضى من الازمنة الماضية
وعوض للمستقبل نحو ما افعله عوض اي في زمن مما من الازمنة المستقبلة على سبيل الاستغراق والعموم
وقد يستعمل عوض للمضي ولا يستعملان الا مع النفي وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قط اي دايما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى لام
التعريف الاستغراقية وفيه نظر لانه قلما استعمل الاسم المعرفة المراد به الاستغراق في موضع النفي فالاولى
ان يقول انما بنيا لتضمنهما معنى من الابتدائية والى لان المعنى فيما رايته قط ما رايته من اول زمان امكان
الرؤية الى وقتي هذا وقيل بني عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة بدليل اعرابه مع المضاف اليه
نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين والعايض الذي يبقى على وجه الدهر وكان المعنى ما بقي في
الدهر داهر وحمل عليه قط في بنائه على الضم قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج
عوض لا نتفرق وما قبل البيت تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق تشب
توقد والمقرور الذي اصابه القر اي البرد وعني بالمقرورين الندى وهو الجود والمحلق وهو اسم رجل
وفي عطف المحلق على الندى نوع فصاحة كانه يريد انهما من جنس واحد بل اخوان اتيا من ام واحدة وبات على
النار الندى والمحلق اي ان الجود والمحلق مجتمعان ولا يفارق احدهما صاحبه ورضيعي لبان منصوب
على الحال من الندى والمحلق ولابد في قوله ثدي ام من تقدير حرف جر اي من ثدي ام وهو متعلق برضيعي ويجوز
ان يكون بدلا من لبان واللبان بالكسر لبن المراة خاصة وتقاسما اي تحالفا لا نفارق احدهما الاخر والاسحم
الاسود والداجي شديد السواد وعني باسحم داج الليل وهو ليس بالمقسم به بل هو ظرف بمنزلة ان يقول تقاسما
في ليل داج يكون ما تقاسما فيه واستبينا من كل منهما بصاحبه الى وقيل هو الرحم اي تحالفا في الرحم قبل الولادة
وقيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وفيها اي في قط وعوض لغات اما قط ففيه خمس لغات قط مفتوحة القاف
او مضمومة مع ضم الطاء مشددة او مخففة ومفتوحة القاف ساكنة الطاء وفي عوض يليك لغات مفتوحة
القاف مثلثة اللام ولدا وهو من المبنيات التي خالفت نظام الضبط وانما بنيت لشبهها بالحرف في عدم التصرف
ومعناه اول غاية الزمان او المكان والفرق بينه وبين عند انه لا يقول لدي كذا الا لما يحضرك سواء كان ملكا
او لم يكن وعندي كذا لما في ملكك سواء كان يحضرك او غايب عنك وفيها لغات منها لدن كان الاصل فيه لدن
فخفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان اما ان يحذف النون فصار لد او يحرك الدال فتحا او كسرا التي كثير
فصار لدن ولدن او ينكسر النون فصار لدن او خفف بنقل ضمة الدال الى اللام بعد حذف حركته فالتقى ساكنان

فاما ان

فاما ان يحذف النون او يكسر للساكنين فصار لد او لدن وقد جاء لد بحذف نون لدن وفي قوله وفيها لغات
نظر لانه ليس في لدا لغات بل في لدن لغات واما لدا فهو اسم منقوص بمعنى لدن ونثبت نونها السنون من حيث
انها تحذف كما يحذف التنوين وينصب النكرة على التمييز بعده كما ينصب بعد الاسم التام بالتنوين ومن حيث
ان الدال قبلها تفتح وتضم وتكسر كما ان ما قبل التنوين كذلك ولذلك التشبيه نصبت بها العرب
غدوة خاصة تشبيها بالتمييز في راقود خلا واختص ذلك بغدوة لكثرة استعمال لدن مع غدوة
فانه والجيئة في الكثرة نحو لدن غدوة حتى الا ذخيه بقية منقوص من الظل فالقى الا ذلبعق
وقلص الظل انضم وهذا وصف سير الابل اي من لدن غدوة الى وقت الزوال حين لا يبقى للشمس ظل ومن
ومنها الموصوفة من المبنيات التي خالفت نظام الضبط بخلاف الموصولتين والاستفهامية مبنيتين والشرطيتين
فانها داخلة تحت ضابط وما غير موصوفة ولا موصولة اي ما التامة فانها ايضا مما خالفت نظام الضبط
وكم الخبرية وكاين بمعناها وهي محمولة في البناء على كم الخبرية المحمولة على الاستفهامية مبنية لشبهها بها لفظا
واصلا معنى وهو كونها كناية عن العدد وكيت وذيت مما خالفتا الضبط حال كونهما كنايتين عن القصة
والكناية هي ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
وانما بنيتا لان كل واحد منهما واقعة موقع الجملة والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وكان
يجب على هذا ان لا يكونا مبنيتين ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفردات عنهما ابقيتا على الاصل الذي
ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء وبنتا على الفتح لثقل اليا ولا يستعملان الا مكررتين نحو والعطف
نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وانما لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات
كما جعل غيره لان جميع الكنايات ليست مبنية كـ فلان وفلانة فانهما منها بالاتفاق ومع اعرابهما
ولهي ابوك اصله لله ابوك حذف لام الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال ثم قلبت الهاء الى موضع
الالف وسكنت لوقوعها موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من اليا على ما هو احد مذهبي
سيبويه وهو ان اصله من لاه يليه اذا استتر وبني لتضمنه لام التعريف وعلى الفتح للخفة على اليا
فيقال لهي ابوك وقولهم لاه ابوك اصله لله ابوك حذفت اليا الجارة ولام التعريف فصار لاه ثم رجع
الى اصله على ما قيل من ان اصل لاه وله لان المقلوب يولد وتضطرب لحجبته تعالى ثم سكن اللام لان القسيمه
مما يوحي فيه انواع من التخفيف وبني لتضمنه لام التعريف قال المصنف الاصل لله ابوك ووالله لا افعل
فتصرف فيهما لكثرة الاستعمال وجعل من مجموع الجار والمجرور اسم على فعل وبني لانه اسم مشتمل معنى على معنى
حرف الجر وانما عد من المبني اللازم وان كان قبل التركيب اسما معربا ولم يعد نحو خمسة عشر منه لانه بعد

المركبات

التركيب صار اسما مصوغا ولم يبق صيغة الاول بحالها لانه اسم صيغ من حروف القسم وبعض حروف الله وهذا المصوغ لم يوجد معربا فقط نحو خمسة عشر فان صيغة الاول بحالها ومن الثاني وهو العارض البناء **المركبات** **بجعل الكلمتين كلمة واحدة** وقوله الكلمتين يشمل ما فيه ما سبق **والصدر من المركب هو المبني فقط اذا لم** **يتضمن الجزء** الثاني منه **الحرف** كحرف العطف وحرف الجر تضمنا **محققا** وهو ما عرف التضمن فيه بدليل غير البنا من نحو الكلام او الاستعمال او غير ذلك نحو خمسة عشر او تضمن **تقديرا** وهو ما لا يعرف تضمنه الا بالبنا به استعمالا نحو الخاز باز فان الثاني منه متضمن للحرف تقديرا الحاقا بما عرف تضمنه حقيقة على ما جاء **كبعلبك** **وحضرموت** فانه بني الصدر منهما على الفتح لكونه محتاجا الى الثاني في ما به الحرف ويكون حرف الاعراب هو اخر الاسم الثاني وجعل الثاني معربا غير منصرف على الافصح لكونه غير متضمن للحرف وقد يبنى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر **وبادي بدا** الكلمة الاولى اسم فاعل من بدا الشيء اي ظهر او ابتدأ والثانية على وزن دعا واصله بداء كبنا ت وهو مصدر بمعنى المفعول تقول اعطه بادي بدا فبادي بدا فبادي اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه ظاهرا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبداء مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فعلى هذا كان كلا جزئيه معربا قبل ان استعمل له بحيث يستفيد من الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة من غير نظر الى مدلول كل واحدة منهما فان معنى بادي بدا مبتديا فخفف الكلمتان لانهما بمنزلة كلمة واحدة باسكان الهمزة من الاولى وقلبها ياء وحذف الهمزة من الثانية وبنيت الاولى لصيرورتها كجزء كلمة ولولا ذلك لنصبوه على الحال والثانية تشبيها لها بثانية نحو خمسة عشر هذا مذهب سيبويه فانه جعل الثانية مبنية ايضا وان كان من جهة التشبيه من غير تضعيف خلافا في معدي كرب فان بناء الثانية فيه ضعيف لقصدهم التخفيف هنا والكلمة بالبنا تكون اخف لخلوها من الاعراب لدخول التنوين والاعراب في المعرب وان كان تقديرا والمصنف نحو الله فجعل بادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب في ان الثانية معربة لانتفاء علة البنا والاولى اولى لان الثانية في بادي بدا لو كانت معربة لوجب ادخال التنوين فيها لان التركيب فقط من غير العلمية **وايدي سبا** في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي وانتصابه في الاصل على الحال على حذف المضاف اي تفرقوا مثل اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم فتفرقهم في البلاد او على المصدر اي تفرقوا مثل تفرق ايدي سبا وقيل الايدي جمع يد وهي الطريق فعلى هذا كان محل ايدي سبا نصبا على الظرفية اي تفرقوا في طرقهم وسلكوا ما سلكوهم وحكمه من بناء الاول والثاني حكم بادي بدا ولهذا اسكن اخر الاول وقلب همزة سبا الفا لكثرة الاستعمال **وقد يجعل** والجاعل صاحب

المزاج **منه** اي مما بني الصدر منه فقط **نحو ضاربة وقائمي** فانه قال لانهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء او ياء نسبة صارتا من شدة الامتزاج بمنزلة كلمة واحدة وصار الحرف الملحق بمنزلة الاخر فاظهر فيه الاعراب **والا** اي وان لم يتضمن الجزء الحرف **فكلاهما مبني كالعشرة مع ما نيف** وزاد **عليها** نحو احد عشر تسعة عشر لان نيف فلان على الشيء اي زاد والنيف الزيادة يخفف ويشدد وكل ما زاد على عقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني في **الا اثني عشر فان الجزء الاول منه معرب** **لتنزل الثاني منزلة نون التثنية** وذلك لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال من اثني عشر لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لانه يدل على الانفصال ايضا فقام عشره بعد حذف النون مقامها فصار اثنا عشر كاثنان فكانه لا تركيب فيه ولهذا لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك او تقول لم حذف النون فيها شبه المضاف لانه حكم من احكام الاضافة فيعطى حكم المضاف وهو الاعراب ولاجل كونه معربا ظهر الاختلاف في الفيه كما في الزيدين وانما بني كلا الجزئين من احد عشر **لان الاصل فيه العطف بالواو** لان كلا العددين مراد من حيث الثاني معطوف على الاول فلما قصدنا امتزاج الاسمين حذف الواو لما ذكرنا من انه دليل الانفصال وانما قصد امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون غيرهما لانهما معا نص عدد واحد كعشرة بخلاف غيرهما نحو لا ابن وابنة فبني الجزء الثاني لتضمنه معنى الحرف وبني الاول لانه بمنزلة الصدر من الكلمة وعلى الفتح لثقل التركيب والثاني الكامل من جعل الاسمين اسما واحدا وفي عبارتهم ان الثاني متضمن للحرف فيه تسامح لان المركب هو ما يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه يتضمن الحرف **وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر** يعني اذا اشتق اسم فاعل من العدد كالحادي والثاني وركب مع العشر كان كلا الجزئين مبنيا لان الاصل فيه العطف بالواو واذا اصل حادي عشر ثالث عشر حادي واحد من ثلثة وعشر فعشرة العدد معطوف على ثلثة لا على ثالث حتى تحقق معنى العطف فيه ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة وعطف عشر عليه اضطرارا وذلك لا يمكن بناء اسم فاعل من الجزئين والا لكان دالا على مفرد لان اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل من احد الجزئين مع بقاء حروفهما لانه انما يبنى مما كان على ثلثة احرف فيلزم البناء ولا منع حذف بعض حروفهما نحو ثالث مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس حينئذ يبنى اسم الفاعل من اول الجزئين ابدا لانا مرادنا الدلالة المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه **وجاز اسكان الياء** فيما اخره ياء من اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الحادي عشر والثاني عشر وان كان القياس ان يبنى كاحد عشر وانما اسكن لاستثقال اصل الحركة على الياء مع ثقل المركب بالتركيب **كما جاز اسكانها في ثماني عشر**

اي فيها آخره ياء من العدد ولذلك والاضافة لهذه المركبات ودخول اللام فيها لا يخلان بالبناء وان كان كل واحد منهما يرجح جانب الاسمية والاعراب لبقاء علة البناء فيهما معهما مع ان اللام فيها انما يباشر الجزء الاول منها وسعتش اعرابه لامتناع طريانه على هذا بمنزلة الوسط خلافا للاخفش في الاضافة فانها لما تباشر الثاني نحو ثلثة عشر زيد جوز اعرابه وكذلك كلا الجزئين مبني من المركب في قولهم وتفرقوا حيص بيص اي وتفرقوا في فتنة عظيمة لا يخلص منها المتورط والمتاخر وانحيص الهرب والبوص السبق اي وتفرقوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلب الواو ياء للازدواج ومن قيل حوص بوص للازدواج ايضا لكن الاول اولى لان الياء اخف من الواو ولان الاحتياج الى الازدواج عند الثاني ولقيته كفة كفة اي متواجهين كان كلا منهما يكف صاحبه عن الاعراض والكفة المرة من الكف وهو المنع ولقيته صحرة بحرة اي ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق فمن لم يضم اليهما وهي معنى الاظهار ايضا واما من ضمه اليهما فاعرب الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع لانه يتعذر تركيب ثلث كلمات رح وفي لفظ الكتاب نظر لانه يوهم ان بناء صحرة بحرة مقيد بان لا يضم اليهما نحرة وليس كذلك لانها مبنيتين حالهما دون الثالث اولى الشيخ الرضي نص على انه اذا ضم الثالث اليهما كانت الثلثة معربة فيكون بناؤهما مقيدا بعدم انضمام نحرة اليهما وكذا قال المصنف وانتصابه على الحال اي ذوي صحرة وبحرة ونحرة بحذف الواو وبحذفه وهو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منتهيا الى بيت مني وملاصق لبيت مني ثم كثر استعماله حتى يفهم منه القرب من غير نظر الى البيت والبيت فصيرا واحدا وبنيا والمجموع منصوب المحل على الحال ووقع بين بين اي بين هذا وبين هذا فحذف المضاف اليه وصير الاسمان واحدا وآتيك صباح مساء اي يوما فيوما اي كل يوم فمعنى العموم مستفاد من الفاء كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة لان فاء التعقيب تفيد ان الثاني عقيب الاول بلا فصل الى ما لا انتهاء وتفرقوا شغر بغر اي منتشرين في البلاد من شغرت عليه ضيعته اذا فشت وانتشرت او من شغر الكلب اذا رفع رجله وبغر النجم من بغر النجم اذا هاج بالمطر ونشره او من بغر اذا مات عطشا وشذر مذر اي متفرقين وشذر من التشذر وهو التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف في التفريق ايضا والميم فيه بدل من الباء كما في مكة بكة لقرب مخرجيهما وقيل انه اتباع وقيل انه من مذرت البيضة اذا فسدت لان الفساد من اسباب التفرق وخذع مذع اي متقطعين خذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وتركوا البلاد حيث بيث اي متشتين وهما من الاستحالة والاستثناثة وهما بمعنى واحد يقال استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقوله لان تضمن الثاني من هذه المركبات معنى

الحرف ظاهر متعلق بقوله ولذلك وتفرقوا خيص بيص وقد ذكرنا بيان التضمن ومنه اي مما بني الجزآن الخاز باز وهو مركب من اسمي فاعل خزى اي قهر واسم فاعل بزى اي ارتفع كانه قيل هو الخازي والبازي فركبا وجعلا اسما واحدا وله خمسة معان السنور وضرب من العشب وذباب يكون في العشب وداء في اللهازم في لغاته التبع المبني بوقفها والمبني منها لغتان خاز باز ببناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز ببنائهما على الفتح تشبيها بخمسة عشر لان اصله خاز وباز من خبا الكرا دليل على ذلك بخلاف خمسة عشر اذ قياسه خمسة وعشرة فان قلت اذا صح هذا التقدير في خاز باز فليصح في معد يكرب ولا فائدة قلت الحكم بالبناء في خاز باز والاعراب في معدي كرب دل على المخالفة بين التقديرين لانه اذا كان قواعد معلومة تقتضي احكاما مختلفة وجاءت الاحكام في الالفاظ يجوز ان تقدر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة وجب تقدير ذلك فيها لئلا تؤدي الى ابطال ما علم صحته والخمسة الباقية منها معربة وهي خاز باز باعرابهما واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وعدم صرفه وخاز باز ببناء الاول على الفتح او الكسر مع عدم صرف الثاني للعلمية والتركيب لكونه علم الجنس كاسامة وخاز باء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وليست هاتان اللغتان باعتبار الاصل ركب احدهما مع الآخر بل كل واحدة منهما اسم واحد صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخله اللام لم يتغير عما كان عليه مبنيا غير ما به ومعربا ما كان منه غير منصرف فانه ينجر بالكسر كما في غير المنصرف ولما كان تضمن الثاني منه للحرف غير ظاهر قال لانه كان في الاصل العطف لاحدا لوصفين على الآخر فانه لم يكن لنا دليل على ان اصله خاز وباز بحقيقا ولا بدليا؟ الجزء الثاني من علة حكم متضمنا للحرف تقديرا وهذا معنى قوله حيث استعمل منه الحاقا له بما عرف في التضمن اي بتضمن الحرف منه حقيقة كخمسة عشر ومنه اي من القسم الثاني الغايات وهي ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا لكونه دالا على امر نسبي لانه الابعد ولذا سميت غايات فانها لما كانت متضمنة للمعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غيرت ابدانا بانها وقعت مخالفة لوضعها ولان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما اقتطع عنهن صرن حدودا ينتهى عندها ان ترك الاضافة لفظا فبني لاحتياجه الى معنى ذلك المحذوف وانما لم تبن مع وجود الاضافة كما تبنى الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهو صلته لان ظهور الاضافة حقيقة يرجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا ترجحها ونقول تبنيت لتضمنها معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف وانما بنيت على الضم جبرا باقوى الحركات لما نقص منه وقوله لانه اشارة الى ما قال بعضهم انه اذا ترك الاضافة فيها ولم ينو المضاف اليه اعربت لعدم تضمن الاضافة كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا

اي تبع الاضافة ودخول اللام

اي صباحا فمساء اي كل صباح ومساء . ولقيته يوم يوم

بلع ترواه وصوت الذباب

اللام لا للتعليل بل متعلق بالعطف

احترازا عن اضافته اذا اضافها مع وجود الاضافة لان الاضافة الى الجمل نحوها لم تبن نظائره اذ الاضافة في الحقيقة الى مصدر تلك الجمل

اي دائما وقيل انما اعرب قبل لان التنوين فيه عوض من المضاف اليه فعلى هذا القول لم يكن فرق في المعنى
بين ما اعرب من الظروف المقطوعة عن الاضافة وبين ما بني منها بخلاف القول الاول فانه اذا بني كان المضاف
اليه في حكم الثابت واذا اعرب كان في حكم الساقط نسيا وقيل الفرق بينهما معربة ومبنية وان كان
المضاف اليه في الحالين محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن
اين الحرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا في نيته لا انها متضمنة فهي كالظروف
في نحو قولك خرجت يوم الجمعة فان الحرف محذوف في نيته لا متضمن له ظرفا كان المضاف المقطوع عن
الاضافة كلفظة من قبل ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات نحو امام وقدام وخلف
وورا ولا تقاس عليها ما هي بمعناها نحو يمين وشمال وكلمة اول اي فعلة اول اذا كان بتقدير حذف المضاف
اليه للعلم به ودون ومن عل اي من فوق وفيه اي في عل لغات من عل بالاعراب كيد ومن عال كقاض
ومن معال كمرام ومن علا بالالف غير منون ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام الفتح للخفة والضم على
انه غاية والكسر على اصل تحريك الساكن او غير ظرف نحو حسب تقول افعل هذا حسب اي حسبك
حذف المضاف اليه منه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير لانه لا يتعرف بالاضافة كغير ولا
غير تقول جاني زيد لا غير وليس غير اي ليس الجائي غيره تشبيه غير بالظروف الغايات في حذف المضاف
اليه منه وبناؤه على الضم لشدة الابهام فيه كما في الغايات وانما حذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا
لنفي الجنس او مع ليس وذلك لكثرة استعمالها معهما وقال الزجاج لا غير مرفوع والتنوين على تقدير ليس فيه غير
وقال الكوفيون لا غير مبني على الفتح مثل لا رجل وبجل بمعنى حسب قال زيد واعلمن نجحا ما بجلي اي حسبي
زيد الا انه اي ان بجل من القسم الاول اللازم بناؤه وانما ذكره في الغايات بطريق الاستطراد لانه موافق
لحسب في المعنى حيث قالوا بجلك وبجلي كما قالوا حسبك وحسبي وقيل الاولى ان يذكر بجل في اسماء الافعال لانه مبني
لكونه اسم فعل لا لكونه قطع عن الاضافة بدليل قولهم بجلك باسكان اللام للبناء ومنه اي من القسم الثاني ما اضيف
الى ياء المتكلم فيمن يرى بناءه وقد عرفت ان الاعرف في المضاف الى ياء المتكلم انه مبني على الكسر ومنه
اي من القسم الثاني ما اضيف الى الجملة من الظروف الزمانية اضافة غير لازمة فالجملة التي تضاف اليها الظروف
ان كان صدرها ماضيا يجوز بناؤها لتقوي العلة العارضة للبناء بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا
ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يقتضي منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها للاضافة الى الجملة وان
كان صدرها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسميا معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير
فعند بعض البصريين لا يجوز فيها الا الاعراب لضعف علة البناء فيها وعند الكوفيين يجوز بناؤها باعتبارهم

العلة

بحسب

اليه

العلة الضعيفة والى اذ فانه يجوز بناء الظروف المضافة لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابها
لعروض علته كقوله تعالى من خزي يومئذ قرئ بفتح يوم وجره وقوله من اسماء الزمان بيان لما الموصولة في قوله
ما اضيف الى الجملة وقوله بعد تبيينه قيد بما اضيف الى الجملة والى اذ فان عند بعض يكون المضاف الى
الجملة والى اذ معربا كما عرفت الآن ومثلها اي مثل اسماء الزمان المضافة الى الجملة والى اذ في جواز الاعراب
والبناء مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة فانه يجوز بناؤهما لما بينهما
وبين اذ واذا في انهما مضافان الى المعنى الى المصدر وفي الابهام مع وقوع المبني بهو ما وان مشددة ومخففة
موقع المضاف اليه ويجوز اعرابهما لعروض علة البناء كقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح مثل
مع انه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا على المصدرية اي انه لحق حقا مثل حق نطقكم
وكقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال بفتح غير مع انه فاعل لم يمنع
والكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا اي سواء كان مضافا الى ان او الى
متمكن نحو ما جاءني غير زيد وغير ان قام لوقوعه موقع الحرف فبني قيل يلزمهم ان يبنوا مثلا لوقوعه موقع
الكاف وفيه نظر لان الاصل لم لا يبنى المضاف فخالف الاجماع على خلاف الاصل والقياس في غيره لا يقاس عليه
ومنه اي من الثاني ما بني من المنادى على الضم والفتح وهو المفرد المعرفة على ما يجي ومنه ما بني من المنفي بلا
على الفتح وهو المفردة التي لا تضارع المضاف على ما يجي ان شاء الله تعالى ومنه لات اوان فانه حذف المضاف
اليه من اوان وبني على الكسر لالتقاء الساكنين وعوض التنوين منه طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان
ليس حين بقاء اي لات الاوان اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقاء اي ابقاء وما قبله فيمن لم يجعل
لات حرف جر فان لات لو كان حرف جر كما هو مذهب الكوفيين كان اوان معربا مجرورا بلات وان كان
لات بمعنى لا لنفي الجنس او بمعنى ليس على ما ستعرف الاختلاف فيه كان اوان مبنيا على الكسر لانه لو كان معربا
لوجب ان يكون اما مرفوعا او منصوبا ولما كسر تشبيها باذ من حيث انه حذف المضاف اليه منه وعوض
عنه التنوين وكسر الذال لالتقاء الساكنين فهذا ما بني من الكلم وقد استوفى اقسامه وما عداه معرب وهو

المعربات

اي المعرب على نوعين الاسم المتمكن وهو الاصل في الاعراب لما سيجي والفعل المضارع وهو متطفل على الاسم
في الاعراب والاول اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف او لا يستوفيها
مع التنوين بمعنى انه لا يوجد فيه الجر ولا التنوين وانما كان كذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل شبها
ضعيفا باعتبار ان كل واحد من اسباب منع الصرف متفرع على اصل كان الفعل متفرعا على الاسم افادة
واشتقاقا جذب منه بهذه المشابهة علامة تمكنه وهي التنوين ثم تبعه الكسر ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف

كما في يا زيد

في بعض النسخ

لا لغيره فانه قد يحذف وحده للوقف والاضافة واللام والبناء فيحذف الجر ههنا تبعا للتنوين ابدا لانا
من اول الامر علمنا ان سقوطه لمنع الصرف لا لغيره وانما خص الجر بذلك لما بينه وبين التنوين من المقارنة
وعند بعضهم سقوط الجر ليس تابعا لسقوط التنوين بل لان غير المنصرف لما شابه الفعل حذف
منه الكسر والتنوين معا والاول اولى لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في السقوط لما يعود في حال
الضرورة الى اعادة التنوين لا الى اعادة الجر لقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * فان مع الضرورة
انما يرتكب قدر الحاجة ولا حاجة ههنا الى اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده ويكون
الذي لا تنوين فيه مع التنوين بالفتحة جرا اي في حالة الجر وذلك لانه لما منع الجر منه يجب تحريكه للهرب
عما هو اصل البناء وهو السكون وكان اولى الحركات بان يقوم مقامه النصب لاشتراكهما في ان كل واحد
منهما فضلة في المعنى نحو مررت بزيد وجرت زيدا وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك وقال الاخفش
والمبرد والزجاج انه في حالة الجر مبني على الفتح لانه لما شابه الفعل والاصل في الفعل البناء حذف منه
علامة التمكن وبني في حالة الجر لكونه كالفعل في خلوه عن التنوين والجر وانما يكون في حالة الجر بالفتحة
حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام اما اذا كان مضافا او معرفا باللام فانه يكون في حالة الجر بالكسر
نحو باحمركم وبالاحمر اما على قول من قال ان المقصود بالمنع هو التنوين والجر تابع له فلان سقوط التنوين ليس مقصودا
لمنع الصرف مع وجود اللام او الاضافة فلم يصح سقوط التابع وذلك لان التنوين قد خرج عن حيز الوجود لسقوطه
بسبب اللام والاضافة واما على قول من قال ان الجر مقصود بالمنع ايضا فلان الاسم اذا دخله اللام او الاضافة
خرج عن شبه الفعل وصار منصرفا لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط منه لاجل المشابهة وهو
الجر واما التنوين فلم يمكن عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود ويسمى هذا النوع غير المنصرف لكونه
ممنوعا من الصرف واعلم ان كلامه لا يدل على حصر الاسم المعرب في المنصرف وغير المنصرف بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال والاسم المعرب على نوعين فانه يدل على الحصر ثم تعريفه لكل واحد من النوعين ينفي الحصر لانه
يبقى اسماء كثيرة لا يدخل تحت واحد من التعريفين نحو الاسماء المعربة بالحروف فانها لا يدخلها الحركات الثلث
والتنوين فلا يكون منصرفة ولا يختزل عنها الجر والتنوين ولا تفتح في موضع الجر فلا يكون غير منصرفة
واسباب منع الصرف عشرة والمشهور انها تسعة زاد المص عليها الف الالحاق وتسمية كل واحد
منها سببا مجاز لانه جزء السبب لان السبب التام في ان الاسم لا يصير غير منصرف الا باجتماع اثنين منها او
بوجود واحد يقوم مقامهما وليس المراد بالسبب عند النحاة ما هو المراد عند غيرهم من كونه موجبا ومؤثرا
وانما المراد انه اذا حصل في الكلام يجب على المتكلم ان يجعل معه ما يناسبه من الاحكام وهي اي الاسباب

بلغ قراءة

غير المنصرف

التعريف

التعريف وهو متفرع على التنكير معنى ولفظا اما معنى فلان كل ما تعرفه كان مجهولا اولا ثم تعرفه التعريف
واما لفظا فظاهر والتانيث وهو فرع على التذكير معنى ولفظا لاحتياج المؤنث الى زيادة علامة دالة
على التانيث بخلاف المذكر ولان مرتبة المذكر متقدمة على مرتبة المؤنث ووزن الفعل وهو فرع على
وزن الاسم اذا وجد في اوزان الاسماء لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع اخر والعدل
وهو فرع على المعدول والوصف وهو فرع على الموصوف والجمع وهو فرع على الواحد والتركيب وهو
فرع على الافراد والعجمة وهي فرع على لغة العرب لان لغة كل قوم عندهم متقدمة على ما ياخذونه من
غيرهم والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث وسيجي بيان فرعيتهما والمراد بالفي التانيث في قوله
المضارعتان لالفي التانيث في وزن الالف قبلها لانها في الاصل همزة فزيدت قبل هذه الالف الف للمد والبناء
وقلبت الثانية همزة الا انهما لما زيدتا معا ولم يفارق احدهما صاحبه نسبت همزتا الى التانيث على طريق
التغليب والف الالحاق وهو فرع على الف التانيث المقصورة متى اجتمع في الاسم اثنان منها او تكرر فيه
واحد منها يقوم مقامهما كالجمع الاقصى فانه جمع تحقق صيغته بالجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لازما له
جمع اخر فالثاني فيهم هو تكرره في نفسه لا لسبب اخر مخالف له والفي التانيث المقصورة والممدودة
فان الالف يكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث اخر فيها فالتانيثان
احدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها لم ينصرف الاسم حينئذ وانما لم يكتف بواحد
من الاسباب غيرهما لم يتقرر الشبه في منع الصرف لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة لان الفرعية
في الفعل ليست من علاماته الظاهرة فانه يحتاج في اثباتها له الى مزيد تكلف وتمحل فلم يقنع بواحد منها
وانما لم يبن الاسم بهذه المشابهة بالفعل كما بني الاسم الذي شابه الحرف كالموصولات فانها بنيت
لاحتياجها الى غيرها كالحرف لان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد فرد من افراده معربا بخلاف الفعل
فان امره في البناء ضعيف بسبب تطفل المضارع على الاسم في الاعراب فلم يبن من الاسماء التي شابه الفعل
الا ما كان بمعنى الفعل بعينه نحو اسماء الافعال فالتعريف شرطه ان يكون بحرف من اللام والميم ولا
اضافة لان كل واحد منهما يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فقيل تعريف المضمر والمبهم ليس
بحرف ولا اضافة فينبغي ان يكون معتبرا في منع الصرف فاجاب عنه بقوله ولا يلزم المضمر والمبهم
للزوم بنائهما فلا مدخل لهما في غير المنصرف لانه معرب والذي اعرب من المبهمات كاي وايه ان كان
مضافا فلا اشكال لانه حينئذ منصرف وان كان مفردا مقطوعا عن الاضافة نحو لقيت ايا ضربت
فقد قيل بتنكيره قال ابو عثمان انها نكرة كمن وما في الاستفهام قال والدليل على ذلك انك تقول ايه صاحبك

للجمعية

التعريف

بلغ قراءة

ولو كانت معرفة لم ينصرف **ولا اشكال ايضا** فيه لانه منصرف **وقد قيل بتعريفه ومنع صرف مؤنثه لان القبيلة** اي صيغة مؤنثه **كلاهما موضوعة للتأنيث وان كان التأنيث** بالتاء التي وضعها على العروض وعدم اللزوم فان المعتبر في التأنيث هو اللزوم وهو حاصل هنا لوضع الكلمة عليها وان لم يكن بها قال الشيخ الرضي عند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما تضاف اليه تمتنعين من الصرف للتعريف والقبيلة والتأنيث وزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وقال ابن مالك وكان ابو عمرو يمنعهما من الصرف اذا قطعت عن الاضافة ونوى التأنيث والتعريف لان التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف العلمي اذ كل منهما بلا علامة فعلى هذين التعليلين يلزم الاشكال في منع صرفه ايضا وذلك لانه يلزم فيه اعتبار التعريف الاضافي او تعريف الموصول **وقيل** انه غير منصرف **لا يسوغ حذف تنوينه لكنه** اي لكن التنوين **لو وقعه وسقط تقديرا** لانه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع اخرا ظاهرا الا انه يسقط الاخر **كانه في حكم المسماة غير منك** فلا يحذف التنوين منه كما لا يحذف من خير منك مع انه غير منصرف وانما لم يحذف التنوين من خير منك اذا جعل علما للموث لانه لم يجعل علما ما لم ينضم اليه منك بل العلم هو المجموع فجزؤه لا يمنع الصرف لان في ذلك تعديا للحكم على السبب بل يترك على اصله ويعرب وينون لانه الذي يقبل الاعراب والتنوين قال الشيخ وفيه نظر لانه يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حالة الاضافة حتى يكون التنوين وسطا وهو فاسد واما ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين اخرا وسطا كما في خير منك فانه في الوسط اقول الفاسد ظهور التنوين في حالة الاضافة لا تقديره **وهذا قول الاخفش** حكاه عنه ابو عثمان **وفيه نظر** وهو ما ذكر في التعليق من ان الظاهر انه نكرة لانك اذا قلت ايته صاحبتك كانك قلت انه امرأة صاحبتك فيكون في التقدير مضافة الى نكرة فتكون نكرة وان كان قد يجري ذكر جماعة من النساء فيقول اتته صاحبتك كان معرفة على تقدير اتتهن ولكن لا يلزمه منع الصرف لوجهين احدهما ان الاضافة مقدرة وهي مانعة والثاني ان التأنيث ليس بلازم لعدم شرط اعتبار لزومه وهو العلمية اقول في نظره نظر لان الاضافة انما تمنع من عدم الصرف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لان حكم منع الصرف لا يظهر معه اما مع حذفه فلا مانع من اعتباره كما اعتبره الخليل في اجمع اللهم الا ان يقول جعل التعريف كالحاصل بما هو مناف للحكم بسبب الحصول ذلك الحكم غير مناسب **واما اجمع ممن لم يجعل تعريف التأكيد اصلا** في منع الصرف **فالوصفية** الاصلية **مقدرة فيه** لانه في الاصل افعل التفضيل فكان معنى قرأت الكتاب اجمع انه اجمع في قرائتي من كل شيء ثم ازيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه فهو مما غلبت الاسمية كاسود وارقم **ولا اثر للتعريف** في اجمع في منع صرفه كما قال الخليل انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي لا يؤثر في منع الصرف **وفيه علة** اي في قول من يجعل تعريف

قال لان الاصل في قرات الكتاب اجمع جميعه وانما لم يكن له اثر **لانه لا اضافة تقديرا** على ما قال الخليل والتعريف

التاكيد

التاكيد **اصلا فلا اشكال** في منع صرفه لانه غير منصرف لوزن الفعل وتعريف التاكيد اذ تعريف التاكيد عنده تعريف وضعي كالاعلام لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة للتعريف **فالمؤثر** في منع الصرف من المعارف على ما تبين **قطعا** وبالاتفاق **هي العلمية** وما عداها من انواع المعارف اما ان لا يؤثر قطعا او يؤثر على ما فيه من الخلاف **وهي** اي العلمية **كون الاسم متعلقا على شيء** سواء كان تعلقه عليه بالوضع او بالغلبة كالنجم فانه لم يوضع لشيء بعينه لكنه صار علما بغلبة الاستعمال وكثرته في فرد من افراد جنسه وقوله **بعينه** صفة لشيء اي شيء معين تعيينا شخصيا او نوعيا واحترز به عن النكرات **غير متناول لما اشبهه** يخرج به المبهم والمضمر والمعرف باللام فان الواضع وضعها لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه انما وضع لشيء معين بحيث لا يتناول معينا اخر بهذا الوضع وزاد بعضهم بوضع واحد ليندفع وهم من توهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فهو متناول لغيره واذا قيل بوضع واحد خرج ذلك **للشخص كان العلم كطلحة او لجنس** والذي حملهم على الحكم بعلمية اسماء الاجناس انهم لما استعملوها معارف من غير اضافة وحرف تعريف بان منعوها الصرف ووصفوها بالمعارف ونصبوا الحال عنها ولم يدخلوا حرف التعريف عليها وابتداؤا بها من غير تخصيص تمحلوا وجها في علميتها فقالوا انها اعلام الاجناس للاسماء الاجناس **عينا** كان الجنس **كاسامة** فانها موضوعة للحقيقة الذهنية للاسد المتحدة واذا صح ان يضع اسما بالالف واللام للمعهود الذهني فلا يبعد ان يضع العلم له ثلاثيا ولغيرها وضعا واذا اطلقت على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك الاطلاق بالوضع بل المطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي فيكون اطلاقها على كل فرد فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس كالاسد على افراده فانه بالحقيقة لانه موضوع لكل فرد خارجي على البدل **او معنى حدثا** كان ذلك المعنى **كسبحان** فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله لان مدلول سبحان معنى وهو التنزيه ومدلول التسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله لفظ وهو قول سبحان الله ولان التسبيح الذي بمعنى قال سبحان الله فرع على سبحان الله فكيف يكون سبحان الله علما والعلم بعد الجنس وهل هذا الا دور وانما يعلم علميته عند قطعه عن الاضافة نحو قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر واما عند الاضافة فلا دليل عليها لان منع جره ملزومه النصب على المصدرية ومنع التنوين بالاضافة **وزوبر** فانه علم للكلية يقال اخذ الشيء بزوبره اي بكليته وحذا فيره **او وقتا كغدوة وبكرة** فانهما علمان للجنس **واسماء العدد دالة على مجرده** على مجرد العدد لا على مع المعدود **معدودة من الاعلام** اي اعلام الجنس **على رأي** حق **ستة ضعف ثلاثة** فان ستة غير منصرف فلو لم يكن لمنع صرفه توجيه ولان المراد

العلمية يلي ثم اه

عن

الاجناس

علام الكنز

بدل كل سنة فلو لم يكن علم جنس لزم استعمال المفرد النكرة في الايجاب للعموم وقوله على راي اشارة الى ما قال
ابن الحاجب من ان عد الاعداد في الاعلام ضعيف لادائه الى ان يكون اسماء الاجناس اعلاما اذا جعلت مبتداه
بالتاويل المذكور واعلم انه اذا اقصد بكل كلمة لفظها دون معناها نحو ان كلمة الاستفهام وضرب
فعل ماض يكون علما منقولا من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ **وكذا الامثلة التي يوزن**
بها معدودة في الاعلام للاجناس اذا اعتبرتها غير موزوناتها فكان النحاة وضعوها لموزوناتها اعلاما
للايجاز والاختصار فاجريت مجرى الاعلام لبعدها عن النكرات لانها اذا اعتبرتها غير موزوناتها
لم تقع على فرد شائع لان المقصود منها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف
كل فرد من هذا الجنس ولعدها من الاعلام لان بعضها منقوله من مدلول الى اخر كنقل الاعلام نحو
افعل فانه وضع لغة للزائد في الفعل وبعضها مرتجلة كارتجالها نحو فعللة فانها لا معنى لها لغة وانما
وضعوها لموزوناتها اعلاما على طريق الاختصار اذ الاصل ان يقول سكران وكسلان وتعدد مثلا كل ما يكون
على وزن فعلان ثم يقول هو غير منصرف لطال الكلام فاذا اطلقت فعلان الذي مؤنثه فعلى فقد اختصرت
الكلام **الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها للافعال خاصة** بحيث لا يستعمل وزنا للاسماء **حكمه حكم**
ما يمثل به من موزونه في البناء والاعراب والتجرد عن التنوين ابدا انا بان المراد منها الفعل الذي لا حظ
له في الصرف وتركه فاذا اطلقت تستعمل حكمه كذا كان حكم لفظه حكم لفظ موزونه وهو ما تخرج في البناء على
الفتح وكذا حكم يستعمل حكم يتخرج في الاعراب **وما يستعمل لغيرها** اي لغير الافعال **ايضا** بان يستعمل
وزنا للاسماء خاصة او للاسماء والافعال **فان كان موضوعا** اي موضوعا في الكلمة لانه موضوع بوضع الواضع
لجنس ما يوزن به بحيث لا يقع على فرد شائع منها بل يراد منها الاستغراق وسواء كان للاسماء او للاسماء والافعال
فهو علم اي علم جنس **كما مر** فيه نظر لان باب اسامة علميته تقديرية لاقتضائها امورا لفظية وردت
خلاف هذه الامثلة فانها لم ترد عن العرب وانما هي امور اصطلاحية عن النحاة فلا حاجة الى تقدير العلمية
فيها **الا ان ينكر** بدخول رب او كل او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير عليه **فله** اي
فللموضوع لجنس ما يوزن به **حكم نفسه في الصرف** ان لم يكن فيه ما يوجب ترك الصرف **وتركه** ان كان فيه
ما يوجب تركه ولا يكون تبعا لموزونه **نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف** فالممثل والممثل به
غير منصرفين **او فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف** والممثل اي فعلان غير منصرف للعلمية والالف
والنون وله حكم نفسه في عدم الصرف وان كان موزونه وهو الممثل منصرفا وانما وصف فعلان
في المثالين ليخبر عنه بقوله لا ينصرف وينصرف **او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف** فلا فعل حكم نفسه

في الصرف وان كان موزونه غير منصرف وانما كان منصرفا لان لفظ افعل هنا ليس بوصف لان المراد منه
كل ما كان على هذا المثال ولا بعلم لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه **والا يكن** موضوعا في الكلام لجنس
ما يوزن به **فحكم الممثل** وهو الموزون في الصرف وتركه لا حكم نفسه وهو مذهب سيبويه **ان كان كناية**
عن موزونه بان يكون المراد منه معنى الموزون كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب
القرينة الدالة على المراد وقال المتنبي في مرثية اخت سيف الدولة المسماة بخوله كان فعلة لم تملا مواكبها
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب الموكب القوم الركوب على الابل المزينة بذكرت ساعيها في ايام حياتها بقول
كانها لم تفعل شيئا مما ذكرنا لان ذلك انطوى بموتها والمازني نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه
فيمنع من الصرف نحو فعلى ومثلا لفعل الاشتقاق على سبب منع الصرف علمين كانا اولا ونجيزه نحو افعل
وفعله نحو مررت برجل افعل اي احمق ومررت بفعله اي حمزة فزال العلم الوصفية في افعل وعلم العلمية
في فعلة ومذهب سيبويه هو الحق لان الكناية عن العلم علم وكذا عن الصفة كانت صفة **وان لم يكن** كناية
عن موزونه **كان موزونه مذكورا معه** على ما هو مستعمل النحاة كما تقول وزن اصبع افعل **وهو** اي هذا
القسم **ملحق بالاول** الذي له حكم نفسه على احد المذهبين وهو مذهب جار الله لا جرائه مجرى العلم لكونه
منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون
او مرتجلا له فاذا اطلق علم واحد منفردا انه كان علما كما اذا اطلقت اسامة على واحد من الاسود كان
علما **و** ملحق **بالثاني** الذي له حكم موزونه **على المذهب الثاني** عند الاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام لكونه ليس
كالعلم منقولا من مدلول الى اخر اعني الموزون او مرتجلا له لان افعل في قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة
عن الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون هكذا قيل وفيه نظر لانه منقول
الى مدلول اخر وهو الوزن كما ذكرنا بل الصواب ان يقال في توجيه المذهب الثاني ان نحو اسامة اذا
اطلق على كل واحد من الاسود كان في المعنى نكرة فالحكم بانه علم مشكل ولذلك احتيل في استعماله بان
قدر علما للحقيقة المعقولة حقيقة وهي شيء معين لا شركة لغيرها وصح اطلاقها على الاحاد مجازا لوجود
الحقيقة فيها ولولا عدم انصراف نحو اسامة لما يشك في انه نكرة في باب اسامه خارج عن القياس في باب
الاعلام فاذا وضع النحاة اعلاما فاعطوها حكم الاعلام القياسية اولى من اعطائها حكم الاعلام
الخارجة عن القياس لكن يرد على هذا المذهب انه اذا لم يكن افعل علما في قولك وزن اصبع افعل
وجب ان يكون نكرة فيجب ان يقال وزن طلحة فعلة بالتنوين اذ ليس فيه ما يمنع الصرف اصلا لعدم العلمية
وتاء التانيث شرطها في التاثير العلمية فلا علة فيه واجاب عن ذلك بقوله **وعلى المذهبين نقول**

طلحة ع

وزن فعلة غير منون اما على المذهب الاول فلمنع الصرف لكونه غير منون ومنع صرفه للعلمية
والتانيث **واما على الثاني فلاجرائه مجرى موزونه** يعني كان القياس ان يقال وزن طلحة فعلةٌ بالتنوين
لانه ليس في فعلة العلمية حتى يحذف التنوين منها لمنع الصرف لكنه حذف لتقابل موزونها في التجرد
من التنوين اذ ليس اللفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه **وعكسه** اي عكس
هذا المثال **ضارب مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين** في مفاعلة على المذهبين **اما على**
المذهب الثاني الذي له حكم موزونه **فظاهر** علة وجود التنوين في مفاعلة لوجوده في موزونه
وهو مضاربة فالتنوين على هذا تنوين الصرف **واما على المذهب الاول** الذي له حكم نفسه **فالتنوين**
في مفاعلة **للمقابلة** والمقابلة بين الوزن والموزون **دون التمكن** لكون مفاعلة على هذا المذهب غير
منصرف للعلمية والتانيث وقوله **لاطراده في المثل** علة لقوله فالتنوين للمقابلة ومراده لان
وجود التنوين لما كان مطردا في جميع صور الموزون في مفاعلة مصدر فاعل روعي المقابلة فيها
وانما قلت مصدر فاعل لان ما كان على وزن مفاعلة ولم يكن مصدرا بل علما يكون غير منصرف فلا
التنوين فيه مطردا وانما اطرد التنوين فيه اذا كان مصدرا ولذا قيد المص المصدر بالفعل في قوله
ضارب مضاربة بخلاف افعل فانه لما لم يكن وجود التنوين في موزونه مطردا لكونه مرة غير منصرف
واخرى منصرفا لم يراع المقابلة **ونظير الخلاف** بين المذهبين **في قولهم وزن اصبع افعل** بغير التنوين
او افعل بالتنوين فان افعل لو كان له حكم نفسه كان غير منصرف ولو كان له حكم موزونه كان منونا
لوجود التنوين في موزونه ولم يجب المقابلة فيه لعدم اطراده في موزونه **والتانيث شرطه لكونه بالتاء**
وهي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فالتاء وما اختص لتبيين التانيث
ولو حكي به صرف **لفظا** وظاهرا **وشرط العلمية سواء فيه** اي في هذا الشرط **المذكر والمؤنث كفاطمة**
وحمزة فالاول مؤنث والثاني مذكر وانما اشترط العلمية لان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
ولا يجئ لهذا المعنى في الصفات والاسماء الغير لازمة نحو ضاربة وضارب وامراة وامرء ورجلة
ورجل فاذا جعل علما صار التاء لازمة لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف يوضع الكلمة عليه
لا ينفك عنها فصار التاء كبعض حروفها **او يكون بالتاء تقديرا** لا لفظا **فما جاوز الثلاثي وشرطه**
العلمية ايضا لان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرطه العلمية والفرق بينهما ان العلمية
مع التانيث بالتاء الظاهر يؤثر وجوبا ولو كانت الكلمة ثلاثية ساكنة الوسط نحو ثبة علما بخلاف
ما كان بالتاء المقدر فانه انما يؤثر وجوبا اذا سد مسده الحرف الرابع **كسعاد وزينب** فانهما غير منصرفين

نسخة
غ التانيث

اذا كانا

اذا كانا علمين **وان كانا لرجلين** وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسده فيكون بمنزلة ما فيه التاء
ظاهرة كحمزة واعلم ان المؤنث المعنوي الزائد على ثلثة لو كان علما لمذكر يشترط فيه ايضا ان لا يكون
منقولا عن المذكر في الاصل ولو كان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم فعلى هذا ينبغي ان يشترط
في عقرب الشرط ايضا فان عقرب اسم امرأة اذا سمي به مذكرا انصرف لان قبل تسميته المؤنث به كان
مذكرا بمعنى الغنم وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال فانه لو سمي به مذكرا انصرف لان
تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يؤول بالجمع فيكون مذكرا **او يكون بالتاء تقديرا**
في ثلاثي متحرك الاوسط وشرطه العلمية لما ذكرنا **مع كونه مؤنثا** نحو سقر لجهنم وقدم في اسم امراة
فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدر وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم
مقام التاء **فسقر اسم رجل منصرف** عندهم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه ولا التاء
مسدة وهو الحرف الرابع وانما لا يكون الحرف الثالث قائما مقام التاء في كلامهم انما تراد زائدة فصاعدا
لا ثالثه حتى تسد الثالث مسدها ولذلك اشترط فيه كونه مؤنثا **او** يكون بالتاء تقديرا في ثلاثي **ساكن**
اي ساكن الاوسط سواء كان سكونه وضعيا كهند او اعلاليا كدار ونار **وشرط مع ذلك** المذكور من العلمية
وكونه مؤنثا **العجمة** فانه لو لم يكن فيه مع العلمية وكونه مؤنثا العجمة نحو هند ودعد لم يكن متحتما في منع
الصرف بل يجوز فيه الامران وذلك لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم ما ينوب عنه وهو الحرف الرابع
وعدم النائب عن النائب وهو حركة الاوسط وانما اشترط العجمة فيه لان العجمة تقوى التسبيب حتى
صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما اختص من بين سائر الاسباب لان الوزن والعدل لا يكونان
في الثلاثي الحشو فيهما وكذا الاستغراق والوصف لا يجامع العلمية والتركيب والجمع المؤثر في هذا الباب
والالف والنون والف التانيث والالحاق لا تتقيد على ثلثة احرف فلم يبق الا العجمة وانما قال **في اللغة**
العليا لان نحو هند ودعد في اللغة الاخرى متحتم في منع الصرف من غير العجمة **الا ان يكون** الثلاثي الساكن
الاوسط **منقولا عما يغلب في اسماء الذكور** فانه لا يشترط فيه مع العلمية وكونه مؤنثا العجمة **للفرق**
بين المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول عما لم يغلب فيها او للفرق بينه اسم امراة وبينه اسم
مذكر وقيل ثقل الموضوع فيه يقوم مقام حركة الوسط وذلك لان المؤنث اثقل من المذكر من حيث
انه فرع عليه ومحتاج الى زيادة قال سيبويه والخليل وابو عمرو يجب منع صرفه كما يجب منع صرف ماه وجور
لظهور امر التانيث بالطريان وقيل يجوز فيه الامران ولكن صرفه اولى من صرف نحو هند نظرا الى الاصل
لجوز فيه مع العلمية وكونه علما المؤنث العجمة **وكزيد اسم امرأة** فانه منقول عما يغلب في اسماء الذكور

التاء ولان

وهو مذهب سيبويه والزجاج والمبرد ٥

مما اسما فرس ...

وأما هند فمنصرفة فيها أي في اللغة العليا لعدم العجمة فيه وعرفات لما الزيادة الملفوظة لبيت
للتانيث لان التا التي كانت لمحض التانيث سقطت والتا فيه علامة لجمع المونث لا للتانيث ولذلك لا
تقلب هاء في الوقف واختصاصها اي اختصاص هذه التاء بجمع المونث مانع ومنع تقدير التاء فيها
لانها مخصوصة بجمع المونث وما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير التاء فيه كمسلمات فسقط اعتبار
التانيث اصلا منصرف خبر قوله عرفات وقوله لما الخ تعليل لانصرافه وحاصله انه منصرف لعدم
التاء فيه لفظا وتقديرا وفيه نظر لان عرفات مونث وان لم يكن فيها علامة تانيث لا متمحضة للتانيث
ولا مشتركة ولهذا يونث الضمير العائد اليها يقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز ان يقول مباركا
فيه هذا مع ان المصحح لعده لك بان لفظه ما يدل على تانيثه وقال قبل ذلك بحذف تاء التانيث في الجمع
تجوزا عن الجمع بين العلامتين والاولى ان يقال ان التنوين فيه للصرف وانما لم يسقط منها مع وجود
سببين فيها لمنع الصرف لانه لو سقط لزم ان يصير الكسر المتبوع في الجمع بالالف والتاء تابعا وذلك
لانه لو سقط لتبعه الكسر بالسقوط وتبع النصب وهو خلاف ما وضع عليه جمع المونث السالم
والمبرد والزجاج حذفا التنوين مع ابقاء الكسر وبعضهم فتح التاء مع حذف التنوين وقيل التنوين
فيها عوض من منع الفتحة وقيل انه للمقابلة وقد يكون التانيث بالالف حال كون الالف مقصورة وممدودة
كبشرى وصحراء وانها للزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها تنزلت منزلة السببين فان التانيث سبب
وكونه لازما بالوضع بمنزلة سبب اخر بخلاف التاء فان بناءها على العروض على ما عرفت ولهذا لم يصر
لزومه بسبب العلمية بمنزلة سبب اخر لان لزومه ليس بالوضع وانما هو بالعلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون
مختصا بالفعل كشمر اسم فرس لان هذا الوزن لم يوجد في الاسماء الا منقولا من الفعل كبذر اسم ماء
وخضم اسم رجل اصلها الفعل او مرتجلا للعلمية كشلم اسم موضع ببيت المقدس بالعبرانية فهو غير
منصرف للعجمة والعلمية وفي الصحاح وفي المقتصد ان شلم اعجمي او اعجمي كبقم وهو صبغ معروف
وهو العندم واعلم انه يجب ان يكون الوزن في اللفظ والتقدير على وزن الفعل المختص ولهذا لو جعل
قيل اسم رجل لكان منصرفا لانه وان كان في التقدير على الوزن المختص بالفعل الا انه في الظاهر على
وزن جنح او يكون اوله اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل من
حروف اتين وغيرها فان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا
به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه ولا يجب فيه الموازنة في اللفظ والتقدير وانما
تعتبر فيه الموازنة بتقدير الالف في اوله ما ينبه على الوزن ولذلك لم ينصرف نحو اهب واشد نحو هاء

وزن الفعل

هو العنبر بن عمرو بن تميم

اي بعد

اي بعد تا التانيث المتحركة كاحمر وانما اشترط ذلك لان الوزن بلحوق التاء به يخرج من اوزان الفعل لان
الفعل لا تلحقه هذه التاء فلذلك انصرف يعملة لجواز لحوق التاء به نحو يعملة وانما منع من الصرف اسود
اسم الحية مع انه يقال فيه اسودة للحية الانثى لان لحوق التاء طار عليه بعد استعماله اسما وهذا
اي قوله او يكون اوله الى اخره وهو قول المتقدمين اولى من قولهم اي قول المتاخرين او يغلبه اي
يغلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لما يلزم عليه اي على قولهم هذا منع
المسمى بخاتم من الصرف وصوابه ان يقول منع خاتم المسمى به لان الممنوع من الصرف هو خاتم اذا سمي
به لا المسمى به لكون الوزن اي وزن فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان
يحصى والماضي منه فاعل بخلاف فاعل في الاسم فانه لا يجي منه الا كلمات معدودة على ان الكثرة في افعل
في الافعال ممنوعة لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والخلق يجي منه افعل التفضيل ومنهما يجي
افعل فعلا وهما اسمان وافعل في الفعل لم يجي الا ماضيا من باب الافعال ان تعض الافعال الثلاثية
وقد يجي افعل ماضيا من غير ما جاء منه فعل ثلاثي وقليلا نحو اسحر والحر لكن يقابله في القلة وقوع
افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل واما مجي افعل حكاية عن النفس مما جاء منه الالوان والعيب
ومن باب ذهب ومجي افعل التعجب مما جاء منه افعل التفضيل فلا يدل على غلبة افعل الفعلي اذ
الغلبة فيه ليست ظاهرة مع مجي افعل اسما من هذه الاشياء ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا
عن الضمير فيكون مفردا يختلف اخره باختلاف العوامل فيمنع الصرف ان كان الوزن مما ذكر من كونه
مختصا بالفعل او مزيدا في اوله ما يزاد في اول كتغلب ويشكر كانه منقول من يشكر الرجل وان
يكن الوزن ما ذكر صرف خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب في منع
من الصرف نحو جبل وجعفر وخاتم اذا كانت اعلاما وخلافا لعيسى بن عمر فانه اعتبره بشرط ان يكون منقولا
عن الفعل ككعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فان جلا
اسم علم فلو لم يكن غير منصرف لمطلق وزن الفعل والعلمية لكان منونا واجيب بان الفعل يجي به مع الضمير
فيكون من باب حكاية الجمل وقيل ان جلا باق على فعليته وهو صفة موصوف مقدر اي ابن رجل جلا امر اي
انكشف او يكون الاسم منقولا عن الفعل مع الضمير فيحكى ذلك الاسم كما هو عليه قبل نقله من الاعراب والبنا
تقول جاءني يزيد ورايت يزيد ومررت بيزيد بضم الدال في الاحوال نحو نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا
لهم فديد فان ضمة دال يزيد في حال الجر تدل على انه منقول من الفعل مع الضمير ومحكي حكاية الجمل
لانه لو كان منقولا منه بدونه لكان يجب فتح الدال لانه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية فهو منقول من

وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف اتفاقا فاس

الرجل يزيد في حال الجر يدل على انه منقول من الفعل مع الضمير ويحكى حكاية الجمل لانه لو كان منقولا منه بدونه
لكان يجب فتح الدال لانه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية ثم ومنه قوله اخوالى هو المفعول الثانى ويثنى
يزيد عطف بيان لاخوالى واظهر يزيد حمله واقعه موقع المفعول الثالث قوله ظلما منصوب على انه مفعول
له والعامل فيه فعل مضمر يدل عليه قوله لهم يزيد اى يتخذون ويصنعون ظلمهم علينا ويكون الصباح صباح
الظلم لا صباح الشكاية ويجوز ان يكون الصباح صباح الشكاية ويكون ظلما من المصادر المبنية للمفعول
ليكون فعلا لفاعل الفعل المعلل حتى جاز حذف اللام منه وانما لم يقل على هذا ظلما عليهم لان الضمير المجرور
يرجع عايدا الى الشعر والاخوال والمتكلم يغلب غيره واعادة الضمير يقول انا وزيد فعلنا ولا يقول
فعلا او حال اى ظالمين **واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد غيره** من الالفاظ هكذا عرفه عبد القاهر
لكن يرد على هذا التعريف جميع الكنايات فلو زاد هذا القيد مع تغيير في الصيغة لخرج عنه جميع الكنايات
لعدم تغيير الصيغة فيها ومن العدل شروط ولذا سمى عدلا **وقد يستدل عليه** اى على العدل **بدليل غير
منع الصرف** يدل على انه عدل ويسمى هذا القسم عدلا تحقيقيا **وقد لا يستدل** على العدل **الا به** اى بمنع
الصرف ويسمى هذا عدلا تقديريا **من الاول احاد وموحد** وثناء ومثنى **الى عشار ومعشر** وعند
بعضهم لا يتجاوز رباع والدليل على عدليته ان فائدة ثلث واخواته تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد
المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد بالاستقراء يقولون قرأت الكتاب جزءا
جزءا وجاء القوم رجلا رجلا وكذا في ثلث بان الاصل لفظ مكرر وهو لكنه لم يحفظ من قدم قاعدتهم
ومنه اى من الاول سحر عند من يجعله معربا غير منصرف **فانه معدول عن السحر** لان الاصل في اسم الجنس
المفرد اذا استعمل معرفة ان يكون مصدرا باللام ولا يجوز ان يكون تعريفه بالعلمية الجنسية حتى يكون الدليل
على عدليته استعماله غير منصرف فيكون من القسم الثانى لان الاعلام التى غلبت من ان يعم اصلها يحكم الاستقراء
ان يكون باللام او بالاضافة وسحر منهما وليس مضافا فالاصل فيه ان يكون باللام كالنجم فعدله تخصيص لعدم توغل
على منع صرفه وانما قال على لانه لا يجوز ان يكون معدولا عن السحر وهو غير علم والا لزم انصرافه لانه لا سبب فيه
فيه وخصوصا عند من لا يشترط التعريف العلمية وكذا فيمن لم يشترطها لان التعريف باللام غير موثر
وفاقا ولا يلزم من ذلك ان يكون عدليته معلومة باستعماله غير منصرف حتى يكون من العدل التقديرى لان علميته
المعدول عنه غير عدليته والمعلوم باستعماله غير منصرف هو الاول لا الثانى ولا يجوز ان يكون سحر علما للجنس
كاسامة وح يكون العدل فيه مقدرا الا محققا لان كثرة استعماله منكرا ومعرفا باللام يأبى ذلك ولا يجوز
ان يكون موضوعا للجنس والعلمية بالاشتراك لانه حينئذ يوجد لفظ مشترك بين الجنس وعلمه مع اتحاد صيغتيهما ومع

لان المراد

العدل

لان المراد سحر بعينه لا جنس السحر وانما قلنا عند من يجعله معربا لان بعضهم جعله مبنيا لتضمنه معنى لام التعريف
كامس الا ان الجمهور على ان فتحته اعرابية ولازمه للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولا عن
ذى اللام حتى يلزم بناؤه لتضمنه اللام بل لكونه علما فلا يكون متضمنا له لان العلمية بالقصد لا بتقدير حرف
التعريف **ومثله امس في بعربه ومنعه الصرف** للعلمية والعدل فانه معدول عن الامس علما عنده ولعلم
انه لو قال تميم يعربونه لكان انسب الى الخلاف الذى في سحر كما ذكرنا لكان اولى **في الاحوال الثلث**
كبنى تميم **نحو قوله لقد رأيت عجبا مذ امسا** عجائزا مثل السعالى خمسا بدل من عجبا **وفى حال الرفع فقط فمن**
يقول مضى امس بالضم وقمت امس وخرجت اول من امس بالكسر هذا ما نقل سيبويه عن بنى تميم
كما ذكرنا قبل **واللغة العليا بناؤه على الكسر في الاحوال كلها** لتضمنه الحرف وهو مذهب الحجازيين
كما ذكرنا من قبل **ومنه** اى من الاول **اخر** وهو جمع اخرى في تانيث آخر وهو افعل التفضيل وكان في
الاصل بمعنى جاءنى زيد ورجل اخر رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير **فانه**
معدول بلا خلاف لان حق افعل التفضيل ان يستعمل اما مع من او الاضافة او اللام وهو غير مستعمل مع
احدها فلا بد ان يكون معدولا لكن اختلف في تعيين المعدول عنه واشار اليه بقوله **عن الاخر على راى**
قال بعضهم ان الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال نسوة آخر
على وزن افعل لان افعل ما دام مع من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون مقدرا بالاضافة لان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره ثم لم يبق الا ان يكون اصله الجمع المعرف باللام
واعترض الفارسى عليه بانه لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة لان المعدول لا يفارق المعدول
عنه الا في اللفظ والمعنى على ما كان عليه ووصف المعدول نكرة والمعدول عنه معرفة قال فالصحيح ان يكون معدولا
عن اخر من ولما لم يجز المخالفة بين المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا على انا نقول انه منقول عن
المعرف باللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير **ومعدول عن اخر من على الراى الصحيح**
وهو راى ابن جنى فانه قال ان قياس افعل التفضيل اذا تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل مع من ويفرد لفظه
في الاحوال فلما كان اخر مجردا عنهما وليس مع من علمنا انه معدول عن اخر من وفيه نظر لان اخر لما يجب فيه
المطابقة لم يحوله فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام فعلى هذا كان الصحيح هو
الراى الاول ولكن العائد جميع الباب نحو اخر واخران واخرون واخرى واخريان واخريات معدولا على
الراى الاول لكن العدل لا يؤثر الا في اخر لان غيره لا يقبل التنوين او معلل لكن كان فيه علتان غيره وجمعه
معدول على الراى الثانى ايضا الا اخر لمجرد المذكر لانه باق على صيغته ومجرد حذف من لا يوجب عدلا

بدل من عجبا

بلغ قراءة

معدول

ومنها اي من الاول جُمَع واخواته نحو كُتَع وبُصَع وبُتَع لانه معدول عن جُمْع بسكون الميم على راى لانه جمع جمعاء
وقياس جمع فعلاء افعل فُعْل كحمراء وحُمْر ومعدول عن جماعى على راى وهو راى ثعلب قال البصريون كل
فعلاء انها تجمع على فُعَل اذا هو نعت لا فعلاء مؤنث افعل المجموع على فُعْل اتفاقا واجمع مجموع على اجمعون فجمعاء
بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمعه فعالى بفتح اللام وكسرها وفعلاوات كصحارى وصحراوات ومن الثاني الذي
لا يستدل على عدله الا منع الصرف عُمَر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر
مع العلمية سوى العدل فقدر العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد
فقيل انه معدول عن عامر علما واعلم ان الاولى ان يقول نحو عمر ليكون اشارة الى نظائره نحو زُحَل وقُزَح
اسم رجل او موضع بالمزدلفة وقوس قزح مما لا اثر في لغتهم منع صرف فُعَل علما وقد جاء صرفه قليلا
كأُدَد ولُبَد اسم النسر المعروف ولا حاجة الى تقدير العدل فيه لان تقديره تعسف مع الاستغناء عنه
اما اذا لم يتحقق ما ليس كثر به في لغة العرب فقيل الاولى منع صرفه الحاقا له بالاكثر وقيل الاولى صرفه
لانه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس وقال سيبويه ان كان فُعَل مشتقا من فعل منع والا صرف
ولهذا اي لكونه لم يوجد الا علما غير منصرف قالوا انه اي ان عُمَر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم
جنسا والعلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد ان يجرى مجرى الجنس فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني
عمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تأبط شرا كلاهم قال عبد القاهر في المقتصد قال ابو عثمان ان القياس ان
يقال في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمرون لانه صيغة اختصت بالعلمية
وقال سيبويه تكنى به ولا تجىء عمر واشباهه محدودا عن البناء الذي هو اولى به الا وذلك البناء معرفة
كذلك جرى هذا في الكلام فان قلت هذا عُمَر آخر صرفته لانه نكرة تحول عن موضع عامر معرفة ومنه اي من
الثاني باب قطام والمراد ببابه ما كان على وزن فعال لما هو علم اعيان مؤنثة من غير الاقسام الاربعة
لفعال على ما عرفت في لغة تميم فان باب قطام غير منصرف عند تميم واما في لغة اهل الحجاز فمبني اما عدل
مقدر لكنه مبني عندهم وكلامه في المعرب الذي هو غير المنصرف وانما قدر تميم العدل فيه ولم يكن محتاجا
اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية لانه من باب حضار الذي وجب فيه عندهم تقدير العدل في
تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء الذي هو سبب الامالة المطلوبة فيما فيه الراء لثقله وتكريره فالوا اذا
منع الصرف لسببين ينبغي للشأ اسباب فقدر العدل فيه لذلك واذا قدر فيه قدر فيما لم يكن فيه الراء طردا
للباب وانما قال على ما ذكر لانه ينبغي لمن لا يجعله من القسم الثاني لانه انما يحكم بعدليته لاطراد الباب لا لكونه
غير منصرف واذا لم يحتج في منع صرفه الى تقدير عدل لوجود العلمية والتانيث يكون من القسم الاول ونقول

لا يكون فيه عدل لعدم الاحتياج اليه فيه وفي الحجاز هو مبني على الكسر على ما عرفت علته وعليه اى
على البناء على الكسر قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام اى القول الذى
يستاهل ان يسمى قولا قولها لا قول غيرها الا ما كان آخره راء من فعال لهذا فان تميما وافقوا
الحجاز في بنائه على الكسر منه اى مما كان آخره راء وبنى على الكسر قولهم من دخل ظفار حمّر ظفار اسم
قرية باليمن يكون بها المغرة وهو الطين الاحمر وحمّر تكلم بالحميرية قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك
حمير فقال له ثِب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل فتجلل الملك وقال ليس عندنا عربيت من دخل ظفار
حمّر وقيل حمّر معناه صبغ ثوبه بالحمرة لانه يعمل بها المغرة الا القليل منهم اى من تميم فانهم اعربوا
ايضا ما كان في آخره الراء قال الشاعر ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار اسم ارض كانت لعاد
وهو في البيت غير منصرف والتنوين لضرورة الشعر فلهذا رفع وبار الثاني لان القوافي مرفوعة واما الوصف
فشرطه ان يكون في الاصل وصفا فلا تضره الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في اصل الوضع لذات باعتبار
معنى هو المقصود بحيث وجد الوصف اطلق اللفظ عليه فيكون عاما في الاشياء ثم تصير بكثرة الاستعمال
في واحد منها اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان
في اصل الوضع عاما في كل ما كان فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى
قرينة من الموصوف وغيره بخلاف سائر السود فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى القرينة نحو رجل
اسود وعندي اسود من الرجال ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لعدم الوصفية الاصلية
في اربع لانه في الاصل موضوع للعدد المخصوص وفيه نظر لجواز ان يكون صرفه لكونه قابلا للتاء وانما لم يؤثر
الوصف في اربع ويؤثر في رباع لانه لم يوضع الا وصفا بخلاف اربع فانه انما وضع اسما ثم عرض له الوصفية
موضع المعدود لعينه ويمكن ان يقال وضعي وضعه لانه معدول عن اربعة اربعة والوصف لازم للتكرير ولذا
منع من الصرف اسما للحية السوداء ونحوه كادهم للقيد وارقم للحية التي فيها سواد وبياض لانها في الاصل
صفات ثم غلبت الاسمية والفرق بين اسود وارمل ان ارملا اما اسم في الاصل وصف به كالاربع او وصف قابل
للتاء نحو ارملة فاسود واما اسودة للانثى والتاء طارئة عليه بعد استعماله اسما وقد يمتنع من الصرف نحو
اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية فيها على ما قيل لان الاجدل وهو الصقر ماخوذ من الجدل
وهو القوة ولان الاخيل وهو طائر ذو خيلان ماخوذ من الخيلان جمع خال ولان الافعى وهو الحية الخبيثة
ماخوذ من فوعة السم اى شدته وانه اى منع هذه الكلمات من الصرف ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا
في اصل الوضع مع استعمالها لا تقصد معنى الوصف فيها مطلقا لا عارضا ولا اصليا لانها اذا قلت

أجدلا أراد هذا الجنس لا الطائر ذا القوة وكذلك الأخيل والأفعى أراد منهما الجنس وأما الجمع فشرطه مع
كون أوله مفتوحا أن لا يكون بعد ألفه حرفان سواء أدغم أحدهما في الآخر أو لا أو بعد ألفه ثلثة أوسطها
ساكن كمساجد ودواب ومصابيح وتماثيل فإنه مع هذا الشرط كان على وزن غاية جموع التكسير لأنه
يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير ولا عبرة بهذا
الشرط صرف حمر جمع أحمر مع أن فيه سببين الوصفية والجمعية وخرج عن هذا نحو مدائن لأن بعد ألفه
أربعة أحرف وهو اسم موضع بعينه ويكون غير منصرف للعلمية والتأنيث وإنما قال أوسطها ساكن احترازا
عما يكون أوسطه متحركا نحو ملائكة فإنه منصرف أيضا لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظا ومعنى وهذا معنى
قول غيره شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كأنه جمع مرتين إما تحقيقا نحو أكالب في جمع أكلب وهو جمع
كلب لا نظير له في الآحاد مع أنه منصرف وأجاب بعضهم عن ذلك بأنه قد جاء أفعل في الواحد بتاء التأنيث
كأبلمة وتاء التأنيث لا يعتد بها لأنها زائدة على البنية فقد صح مجيء أفعل في الواحد وهذا الجواب مردود
على هذا القائل لأنه اعتد بتاء التأنيث في صرف فرازنة والاعتداد بتاء التأنيث من البنية مع عدم
الاعتداد بها يحتاج إلى تبيين فضلا على أن أبلمة لغة ردية ونادر ولا اعتداد بالنادر وأنه أي وهذا الجمع
مع هذا الشرط للزومه الجمع أي لاختصاص الصيغة بالجمعية مع امتناع جمعها عن التكسير مرة أخرى وعدم
معاملته معاملة المفرد جرى هذا الجمع مجرى السببين ولا يلزم باب أفعل كأكلب وأفعال كأنعام ولو كانا
لازمين للجمع لجريهما مجرى الواحد في قبول التكسير كما تقول في أكلب أكالب وفي أنعام أناعيم وفي قبول
التصغير كما تقول أكيلب وأنيعام وإذا أجريا مجرى الواحد ضعف أمر الجمعية فيهما فكأنهما ليسا بجمعين
وامتنع من الصرف حضاجر حال كونه علما للضبع علم الجنس كأسامة وإنما امتنع من الصرف وإن لم يكن
فيه إلا الشرط وهو الصيغة دون المشروط وهو الجمع لكونه منقولا عن جمع حضجر في الأجناس وهو عظيم
البطن والمعتبر في الجمع أن يكون في الأصل جمعا كما في الوصف فلا يضر زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال
وليس بين الجمعية والعلمية تضاد حتى لا يصح اعتبار الجمعية في حالة العلمية وذلك كما تسمي جماعة معينة من الرجال
بكرام فيكون معنى الجمعية باقيا فيه مع العلمية بخلاف العلمية والصفة فإن بينهما تضادا فلا يجوز اعتبار الصفة
في حال العلمية وأما دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الصفات نحو الحسن والحسين فليس دخوله في حالة العلمية
حتى يلزم اعتبار الصفة في حالتها وإنما تدخلها بعد إخراجها عن العلمية والإطلاق على المسمين بها أوصافا
لقصد المدح أو الذم وذلك لتضمنها أحدهما واعلم أن امتناع حضاجر يجوز أن يكون لاشتماله على العلمية
والتأنيث لأنه علم للضبع والضبع لا تقع إلا على الأنثى والذكر ضبعان ولا يحتاج إلى ما ذكر المصنف وامتنع سراويل

من الصرف

من الصرف عند الأكثر لأنه جمع سروالة تقديرا ثم أطلق على اسم جنس على المفرد وذلك لعدم أن أسماء الأجناس فيكون
الجمع فيه مقدرا لا محققا كما أن العدل في عمر مقدر وقال سيبويه في تعليل امتناعه من الصرف أنه اسم أعجمي
مفرد حمل على ما أشبهه من أوزان العرب كقناديل وقد حكي فيه الصرف وح لا حاجة إلى تكلف جمعيته لأنا علمنا
الجمع المانع من الصرف شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء وقد فقد هنا كونه جمعا فلا أثر للشرط عند فقد
المشروط ولا ترد نقضا أيضا على قول من قال إن سراويل جمع لأن مجازيته واحد لقلته أو لأنه ليس بعربي محض
ونحو جوار أي ما كان منقوصا من هذا الجمع حكمه حكم قاض رفعا بلا خلاف في أنه منون ومقدر رفعه وجرا على
الأعرف وحكم ضوارب نصبا بلا خلاف في أنه غير منصرف ومعرب بإعراب لفظي كأن ضوارب كذلك ومثل
حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فتقول رأيت جواري ومررت بجواري كما تقول رأيت ضوارب ومررت
بضوارب وعلى هذا القول يكون منع الصرف متقدما على الإعلال وكأنهم حركته فتحة فاحتملها كما احتملها
في حالة النصب وعلى القول الأعرف يكون الإعلال متقدما على منع الصرف وبهذا القول الذي حكم حكم
ضوارب نصبا وجرا سقط اعتراض عبد الله بن أبي إسحق النحوي على الفرزدق في قوله فلو أن
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قيل لما قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم
يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف لحنه عبد الله بن أبي إسحق لأنه لا توجيه لرفع مجلف فهجاه
الفرزدق في هذا البيت فقال لحنه في هذا البيت أيضا حين حرك ياء مواليا في حالة الجر وإنما سقط
اعتراضه لأن هذا مروي عن بعض العرب والتنوين في حالتي الرفع والجر بدل عن الياء المحذوفة عند
سيبويه في إحدى الروايتين وفي رواية عبد القاهر عنه قال سيبويه التنوين فيه عوض ونقل عنه أنه
عوض عن الياء والأولى أن يقول إنه عوض عن إعلال الياء بالسكون وذلك لأنه إذا حذف الياء لأجل التنوين
فلا يكون التنوين عوضا عنها لأنه ح يكون كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسبا له لا منافيا
له لكون الاسم ممتنعا من الصرف فإنه قدم الإعلال على منع الصرف لأن سبب الإعلال قوي وهو الاستثقال
الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فإنه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان أصله جواري بتنوين الصرف لأن
الأصل في الأسماء الصرف فسكنت الياء للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة
تقديرا لأن كل ما حذف لإعلال موجب كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التمكن وألحقت به تنوين
العوض حذرا من رجوع الياء بسبب زوال التقاء الساكنين واسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا
على بناء ممتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية وقيل لما حذفت الحركة من جواري التقى ساكنان
وقد حصل لكل واحد منهما جهة موجبة أولى بالسقوط من أختها أما التنوين فلكون الاسم على مثال الجمع الممتنع

من الصرف وأما اليا فلكونه محذوفا في مثل باب جوار ثم لم يحذف مانعا وهو اجتماع او تبرك كما مثال وهو خلاف
الاصل او بحذف احدهما وهو الثاني وهو ترجيح لا لمعنى من المعاني فاذا لوا طريقا به يكون كل واحد منهما
في حكم الثابت وان فقط بحذفوا اليا وعوضوا التنوين عنه فاليا في حكم الثابت فقط لتعذر ظهور صورته وفي حكم
الثابت لكون التنوين عوضا عنه وكذا التنوين في حكم الثابت لظهور صورته وفي حكم الثابت فقط لكونه
عوضا من لام الفعل **و** التنوين **للتمكن** عنده **في الرواية الاخرى** وهي رواية جار الله عنه وكذا عند الزجاج
اذ لم يبق بعد استمرار الحذف اي حذف اليا **بعد الالف الا حرف واحد** مع انه لا يجوز ان يكون بعد الالف
اقل من حرفين فخرج الاسم بعد الاعلال عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف **وزيف** هذا
القول **بان اليا المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة** فلما حكم ببقاء اليا لاجل الكسرة ينبغي
ان يحكم ايضا ببقائه لمنع الصرف لان كل واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظي ولان المحذوف لاعلال
موجب كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا **ومثله** اي مثل نحو جوار في كل ما ذكر **نحو اعيمى واعيم**
اذا صغر من انه في حالتي الرفع والجر يكون منصرفا على قول وغير منصرف على اخر وفي حالة النصب يكون
غير منصرف بالاتفاق وعلة الصرف وعلة عدمه مثل ما ذكرنا في جوار واعلم ان اخوى اذا صغر اجتمع
فيه ثلث ياءات عند قلب الواو ياء فبعد حذف الثالثة نسيا كان سيبويه يمنع صرفه لان الزائل وزن الفعل
لفظا وتقديرا بحذف اللام وجوبا لكن الهمزة في الاول تنبه عليه كما يمنع صرف يعد ويرى اتفاقا ولم
ينقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وعيسى يصرفه نظرا الى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصا لازما
وكان ابو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نسيا بل انما يحذفها حذف قاض **واما التركيب فشرطه ان يؤثره في منع**
الصرف العلمية لان العلمية تؤمن من النقصان ولم يكن التركيب معها في معرض الانفكاك **وان لا يكون باضافة**
ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية فيبقى عليه نحو معد يكرب فانه لما
لم يكن له حالة قبل العلمية ابدت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه لو لم يكن مفرد **بعد ان يكون التركيب من**
اسمين احترازا عما يكون التركيب من اسم وحرف نحو خمسة عشر علما لانه يشبه اتصال الحرف فيه بنزول احد حروف
الكلمة فلا نظر لحكم التركيب فيه واما التركيب بين الاسم والفعل فلم يوجد الا اسنادا واما بين الفعلين
فمفقود وكذا بين الحرفين **وشرط وجوب تاثيره** اي تاثير التركيب **ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل**
العلمية لانه لو تضمنه له لا يجب عدم انصرافه فبعلبك ممتنع من الصرف وجوبا لعدم تضمنه الحرف
وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف وجاز الابقاء على الفتح وذلك لتضمنه الحرف وقد
عرفت الكلام فيه مستوفى من قبل **واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية في**

الله بن عيسى بن عمر

التركيب

لان له حالة قبل العلمية ح

صوابه تضمنه

العجمة

بلغ قراءة

اللغة

اللغة **العجمية** بمعنى ان يكون قبل استعمال العرب لها علما وليس هذا بشرط بل الشرط ان يكون في اول
استعمالها في كلام العرب علما سواء كانت قبل استعمالها فيه علما كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة
الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما للراوي نافع وهو عيسى لكون جودة قراءته وانما اشترط ذلك
لانها اذا وقع الاعجمية في كلام العرب وهو علم امتنع من دخول اللام والاضافة عليه فمنع من التنوين
لكونه معاقبا عنهما ومنع الكسر ايضا تبعا له اما اذا لم يقع في اول استعماله في كلامهم علما فيجوز دخول
اللام والاضافة عليه فلا يمنع من التنوين ويقبله مع الجر فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك
علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما **و** شرطها ايضا في كونها سببا **الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط**
كابراهيم زائد على الثلثة **ولمك** متحرك الاوسط وهو ابن متوشلخ ابو نوح عليه السلام قال الشيخ
الرضي عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة نحو لمك منصرف وجوبا كنوح وهو
الحق وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام الحرف الرابع الذي هو علامة التانيث ولما لم
يكن للعجمة علامة فلا يقوم تحركه مقامها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سواء سكن وسطه او لا يلتحق بـ
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الاستمداد **ونحو نوح منصرف**
في الاكثر لعدم الزيادة على الثلثة وعدم تحرك الاوسط والمرتبة جائز ابيه لا انه اجاز صرف نحو نوح وترك
صرفه مع ترجيح الصرف وجزم الشيخ الرضي وعبد القاهر بصرف نحو نوح ولوط لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شيء من الكلام فصيحا كان او غير فصيح وشبهتهما انهم متفقون على جواز صرف دعد وهند ومنع صرفه
ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو لم يكن للعجمة تاثير في منع الصرف في الثلاثي الساكن
الاوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند في جواز الامرين واجيب عنه بان السكون انما يعتبر في المؤنث بشرط ان لا
يتقوى بالعجمة فلا يلزم من كون العجمة مقوية في امتناع صرف ماه وجور ان يكون سببا فيما سكن وسطه **واما**
الالف والنون فان كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط الاسم الذي فيه الالف والنون **العلمية** لان
العلمية تمنع من زيادة التاء كما تمنع من الحذف في نحو طلحة وهما انما يؤثران في منع الصرف لمشابهتهما الالف
التانيث الممدودة والوجه الضروري للمشابهة عدم قبول زيادة التاء **نحو عمران** فانه غير منصرف
لوجود شرط تاثيرهما وهو العلمية فهما السبب والعلمية شرط وقيل انهما بمنزلة سببين الاسم والصفة كالف
التانيث والعلمية شرط انتفاء التاء **وان كانا في صفة فانتفاء فعلانة** اي فشرطها انتفاء فعلانة **وقيل شرطه**
وجود فعلى قيل ليس هذا الشرط مقصودا لذاته بل الغرض منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة
في لغتهم الا عند بعض بني اسد وقيل بل هو مقصود لذاته والى هذا اشار بقوله **بعد ان كانت فعلى على فعلان** في المذكر

الالف والنون

تغيير فعلان الوصفي فعلى خفيف للمضارعة والمشابهة بينهما وبين الفي التانيث من حيث ان صيغته مع الالف والنون مغايرة الى صيغة مونثه نحو سكران وسكرى كما ان صيغة ما فيه الف التانيث مغايرة عن صيغة مذكره نحو احمر وحمراء وقد يكون بينهما تشابه بوجوه اخر ككون زيادة الزائدين في الموضعين معا وكون الزائد الاول منهما الفا وكتساوي الصدرين منهما في الوزن فان سكرى من سكران مثل حمراء من احمر لكن الوجه الضروري لتلك المشابهة هو انتفاء فعلانة ولهذا انصرف ندمان مع وجود بعض هذه الوجوه من المشابهة فيه وسكران ممتنع من الصرف لوجود الشرط فيه على المذهبين لانتفاء فعلانة فيه ووجود فعلى وندمان منصرف لانتفاء الشرط فيه على المذهبين لان مونثه ندمانة ولا فعلى ورحمن مختلف فيه فمن قال الشرط فيه انتفاء فعلانة منعه من الصرف لانتفائها فيه لانه مختص بالباري تعالى فلا يطلق على غيره حتى يونث ومن قال الشرط فيه وجود فعلى صرفه لانه لم يوجد فيه رحمى لما قلنا من تخصيصه بالباري جل شانه واما الف الالحاق في الف يلحق الاخر وحدها اي منفردة غير منضمة اليها همزة واحترز به عن الف الالحاق الممدودة لا للتانيث سواء كانت للالحاق كارطى فانه ملحق بجعفر او لا كقبعثرى وشرطها العلمية في منع الصرف نحو ارطى علما فانها بالعلمية تمتنع من التانيث فتشبه الف المقصورة من جهة الصورة ومن جهة امتناع التاء وابو حنيفة يجعل ارطى افعل ويجعل الالف منقلبة عن لام الفعل فمنع صرفه على قوله لوزن الفعل والعلمية وانما احترز عن الممدودة نحو علباء لانها لم تجعل سببا ولم تشبه الف التانيث الممدودة وذلك لضعف الممدودة في باب التانيث لكونها في الاصل الفا بخلاف المقصورة فان امرها فيه قوي فانها للتانيث وليست منقلبة عما هي علامته ويدل على انها اي ان الالف في ارطى لغير التانيث مجيء ارطاة فلو كانت الالف للتانيث لما جاز الحاق التاء بها وهذان الاخيران وهما الالف والنون والف الالحاق لا يعتبر ان سببين اصليين بل هما فرعا الف التانيث لان المشبه فرع على المشبه به قال الشارح رح وفيه نظر لان النحاة ذكروا انه فرع ما زيدا عليه اقول فيه خلاف بعضهم قال انهما فرع لالفي التانيث وبعضهم قال انهما فرع ما زيدا عليه والمرجح المذهب الاول وهو اختيار عبد القاهر فانه قال في الالف والنون يعتد البين بسبب على انفراده في الحقيقة وانما فرع على التانيث متابع له من حيث يضارع علامته ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة اي لضرورة الشعر لان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسماء الصرف جوازا مطلقا اي في كل ما هو مبنيه غير المنصرف نحو اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره قال الشارح رح يستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه اذا صرف بدخول التنوين عليه يلزم حذف الالف لالتقاء الساكنين اقول يجوز تحريك التنوين عند التقاء الساكنين ولا يجوز تحريك الالف فيجوز ان يوتى بالتنو

الف الالحاق

ما قيل الضرورة موجبة لا مجوزة فلم لم يقل يجب قلنا اجاب عنه صاحب المتوسط بانه انما لم يقل يجب لانه عطف على الضرورة التناسب وهو لا يوجب بل يجوز واراد بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر به الوزن وبين ما يزحف به وذلك يجوز لا موجب وهو مطلق المعتبر سعيد

ويحرك ما استقام الوزن خلافا للكوفيين في افعل من كذا فانهم منعوا صرف افعل التفضيل المستعمل مع من ظاهرة للضرورة واستدلوا بانه لم يسمع مع كثرته ولان من لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها وما تشبثوا به من ان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف ومن انه شابه المعرف باللام ولكن لا يجوز الحاق التنوين بالمعرف لا يلحق به يبطله لحوق التنوين بخير منه وشر منه فان وجود من فيهما لا يمنع من لحوق التنوين بهما مع انهما في الاصل افعل ولان الكلام في حالة الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف و يجوز صرفه للتناسب والتناسب على قسمين تناسب الكلمات المنصرفة المنضم اليها غير منصرف مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا وتناسب في رؤوس الاي كقوارير الاول اذا قرئ منونا فان اواخر الاي تعتبر بمنزلة القوافي اما اذا قرئ بالالف في حالة الوقف فيجوز ان يكون الالف بدلا من التنوين ويجوز ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا واما قوارير الثاني فانما يجوز صرفه اذا صرف الاول فيكون من القسم الاول ولا يجوز عكسه اي منع صرف المنصرف للضرورة او التناسب لان الضرورة لا تخرج الاشياء عن اصولها وانما تردها اليها واجاز الكوفيون منع الصرف عند الضرورة للعلمية وحدها من غير سبب اخر من الاسباب لقوتها متمسكين بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع قبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وبعده وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع قيل اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ابا سفيان بن حرب وصفوان بن امية وعيينة ابن حصين والاقرع بن حابس مائة من الابل لانهم من المولفة واعطى العباس بن مرداس دون ذلك فقال العباس هذه الابيات قيل في الجواب ان الرواية يفوقان شيخي او جدي وفيه نظر لان يفوقان مرداس ايضا منقول نقلا صحيحا في الكتب الصحاح قيل لو ثبت رواية شيخي ينافي رواية مرداس اذ لو جاز مرداس لما جاز العدول عنه لكونه اقعد في المعنى ولا يجوز العدول عن الفصيح المقبول لعدم الجواز بل للاحتراز عن ارتكاب امر فيه ضرورة وما احد سببيه كسعاد او احد اسبابه كاذربيجان العلمية اصرف عند التنكير لما انه لا يكون سببا الا مع ما هي شرطه كالتعريف والتانيث بالتاء لفظا وتقديرا والتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والف الالحاق والا مع العدل ووزن الفعل اللذين ليست بشرط فيهما وان كانت سببا وهما متضادان بحسب الاستقراء فلا اجتماعهما مع العلمية في اسم حتى يقال انه بعد التنكير يكون ايضا غير منصرف لوجود سببي العدل ووزن الفعل اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة بالاستقراء وهي فعال ومفعل كثلاث ومثلث وفعل كجمع وفعل كامس وفعل كاخر وفعال كقطام وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل فلا يكون مع العلمية الا احدهما فاذا نكر ما كان العلمية فيه سببا بقي بلا سبب ان كانت

شرطاً فيه كأذربيجان فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون فإذا زالت العلمية زال
تأثير الجميع لأن المشروط لا يوجد بدون الشرط أو بقي على سبب واحد إن كانت سببًا ولا يكون شرطا نحو رُبَّ
سعاد بقي بلا سبب ورب قطام بقي على سبب لا نحو أحمر وسكران إذا نكر بعد العلمية فإنه لا ينصرف مع أنه
أحد سببيه وإنما قال عند سيبويه لأنه عند الأخفش منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير حال
كونه اعتبارًا أي معتبرًا بالوصفية الأصلية أو لاعتباره بها وذلك لأن الفرق وقع بينه من الأحكام
اللفظية فتعتبر فيه الوصفية الأصلية كما اعتبرت في جمعه وإدخال اللام فقالوا في جمع أحمر علمًا أحامر
وقالوا الأحمر وليس المراد بالاعتبار أن الوصف يجمع بعد العلمية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه الحمرة
بل المراد أنه كالثابت لكونه أصليًا مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو ارتد إليه الوصف الأصلي لجاز
بالنظر إلى اللفظ لزوال مضاده والمراد بنحو أحمر ما كان لفظه مشعرًا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرًا
كسكران وسكرى وأحمر وحمراء وأما أفعل التفضيل بعد التنكير بعد العلمية فإن كان مجردًا عن من صرف بلا خلاف
فيه وذلك لضعف معنى الوصف فيه حتى صار كأفعل اسمًا وكذا أفعل التأكيد منصرفا لانتفاء الوصفية وكونه في معنى
الوصف أخفى من أفعل التفضيل ولو كان مع من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معناه فيه بسبب وجود العلامة
الدالة عليه وهي من التفضيلية فإن قلت لو صح اعتبار الوصفية الأصلية لصح اعتبارها في منع الصرف
مع العلمية كما صح اعتبارها في الجمع والألف واللام مع العلمية ولما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها
أصلا بعد التنكير فأجاب بقوله ولا يلزمه أي سيبويه باب حاتم والمراد به كل ما كان وصفًا ثم جعل علمًا فإن الأخفش
قال لو جاز اعتبار الوصف الأصلي بعد زواله لكان نحو حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الأصلية وإنما
لا يلزمه لما يلزم من اعتبار اجتماع متضادين معًا وهما الصفة الدالة على العموم والشركة والعلمية الدالة
على الخصوص في حكم واحد وهو الحكم بمنع الصرف لأنه يحتاج فيه إلى اجتماع سببين ويلزم منه اعتبار اجتماع
المتضادين في حالة واحدة وأما إذا لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد فجاز اعتبارهما لأنه لا يلزم منه اجتماعهما
في حالة واحدة كما إذا حكمت بجمع أحمر علمًا على حُمْر لأنه في الأصل صفة ولا مشاركة للعلمية معها فيه وعلى أحامر
لأجل العلمية ولا مشاركة للوصفية معها فإذا نكر نحو أحمر بعد زوال العلمية التي تعذر اعتبار الوصفية
معها في الحكم الواحد فلم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير لأنه صار مثل أحمر في الجمع ودخول اللام فقد
حصل فيه اعتبار متضادين لكن في حكمين وانصرف أُحاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علمًا عند أكثر
النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد بسبب العلمية وقال الجزولي إنه غير
منصرف لاعتبار العدل الأصلي مع العلمية وفيه نظر لأنه يلزم من اعتباره مع العلمية اعتبار الوصفية

تنبيه

منها

منها وإذا نُكِّر نحو أُحاد بعد التسمية فحكمه حكم أحمر لإمكان اعتبار العدلية بعد التنكير وأما نحو أُخر وجُمَع علمًا
فمنصرف عند الأخفش والكوفيين قياسًا على أُحاد وأخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارًا بالعدل
الأصلي فإن عدله باعتبار حكم في لفظه فلا يبعد أن يتقرر ذلك مع العلمية بخلاف عدل أحاد فإنه باعتبار معنى في
مسماه وطريق تنكير العلم من أعلام الأجناس فإنه لا تنكر بالطريق الأول كما يجيء تحقيقه لأن من شرطه أن يوجد
الاشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه اللهم إلا أن يوجد اسم مشترك الحلول بحسب الاشتراك
على نوعين مختلفين بمورد الاستعمال فيه مراد أحدهما واحد من المسميين به وأما الطريق الثاني فلا شبهة في إمكان
تنكيرها مثل أن يقال لعربي كل أُسامة أي كل بالغ في الشجاعة أن يتأول بواحد من الأمة المسماة به نحو
هذا زيد ورأيت زيدًا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد وحينئذ صار اسم جنس متواطئ يدخل فيه كل من يسمى به
أو يكون صاحبه أي صاحب العلم قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى لإفادة
ذلك المعنى كإفادة الجنس إياه نحو قولهم لكل فرعون موسى أي لكل ظالم مبطل عادل محق ويجوز أن يكون العلم
باقيًا على حاله في هذا المثال ويكون المضاف محذوفًا أي لكل مثل فرعون مثل موسى وليس المراد هنا المسمى
بموسى والمسمى بفرعون والتصغير لا يخل بسبب من أسباب منع الصرف إلا العدل ووزن الفعل ما
خلا صدره عن الزائد المطرد زيادته في أول الفعل وهو الوزن المختص به فإن التصغير في هذه الثلاثة
يخل بالأسباب لانخرام الصيغة أي صيغة العدل والجمع ووزن الفعل بالتصغير نحو أُحَيِّد في تصغير
أحاد فإن التصغير فيه يخل بالعدل لأن الوزن في العدل معتبر لأنه إخراج الكلمة من وزن إلى وزن
فإذا انخرم الوزن في المعدول إليه بالتصغير لم يبق عدل حتى يؤثر ومُسَيْجِد بالمد بعد الجيم لكونه صار على
أنه تصغير مساجد على لفظه من غير رده إلى الواحد والمسمى مساجد فإنه انخرم صيغة الجمع بالتصغير لزوال
وزنه المعتبر وتُضَيْرِب في تصغير تَضْرِب اسم رجل فإن صيغة تضرب لا تبقى في تضيرب بخلاف أُحَيْمِر وتغيلب
فإنه لما كان في صدره زائد من الزوائد المطرد زيادتها في أول الفعل لا ينخرم بهذا الوزن بالتصغير لأن صيغة
المكبر كأنها محفوظة في الثاني أي في أحيمر من حيث يمكن الاستدلال عليها بهذه الزوائد لأنها منبهة على
على صيغة المكبر ولذا منع صرف تُعَيْد وتُضَيْع انفاقًا وبقي أي صيغة المكبر في الأول أي في تضيرب مجهولة لا
يمكن أن تعرف لأنه لا دليل فيه يدل عليها ولأن أحيمر وتغيلب على وزن مضارع بيطر فإنه أُحَيْمِر نحو يبيطر
ثم التصغير يأتي لا لأسماء به من الأكمة إلى الوصفية لجواز أن يجمع بالواو والنون نحو غليمون وفي تصغير
غلام وفُتَيّ نحو غُليمون وفتيون مع امتناع ذلك الجمع في مكبرهما لأن الجمع بالواو والنون إنما يكون
للعلم من ذوي العلم أو للصفة منه ومكبرهما ليس بعلم للعالم ولا صفة له بخلاف المصغر فإنه صار بالتصغير

صفة ولهذا الذي ذكر من انتقال الاسم بالتصغير الى الوصفية قيل منع صرف أُدَيْبِر اعتدادًا بالصفة
العارضة في التصغير لان التصغير وصف مستأنف كما اعتدّ بالصفة العارضة في نحو رباع لكونه وصفا
مستأنفا كما ذكرنا مع صرف مكيثر وهو اذ ورود ذلك لعدم كونه وصفا فقوله خليق اي حقيق خبر قوله
المصغر بأن تجامع التصغير العلمية لان التصغير يجعل الاسم صفة وهي تنافي العلمية كالنسبة فانها
تحيل ... ويجعل الاسم صفة ولهذا يعمل المنسوب عمل الصفة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر
في اعتبارها اي في اعتبار العلمية فقالوا هذا طليحة غير منصرف كما قالوا هذا طلحة غير منصرف
وانما لم يفرقوا بينهما لان المصغر كأنه جعل المصغر بواسطة علامة التصغير نبزًا ولقبا لما كان
المكبر علما له اذ فيه نوع من التحقير ولا يكون فيه وصفيته لطريان العلمية عليه والنبز هو اللقب
وهو في الاصل رفع الصوت سمي به ذلك لان في اللقب تنويها بالمسمى واشادة بذكره وبعضهم جعل النبز مختصا
بما فيه التحقير واللقب بما فيه التعظيم لا انه جعله اي جعل المصغر المصغر وصفا له اي لاجل
التصغير محضا فلا يكون على هذا التصغير منافيا للعلمية بخلاف النسبة لان المنسوب والمنسوب اليه
متغايران فان قولنا هاشمي مثلا علم لمعين وقولنا هاشمي وصف لآخر منسوب اليه فلا يتفق علم ولهذا لا يجعل
المصغر وصفا للمنسوب او نقول لا يجعل المصغر عن المصغر نعتا حتى يلزم عدم اعتبار العلمية مع
التصغير بل يجعل اللفظ الواحد وهو المصغر كالموصوف والصفة ووصف الاعلام ... فلا يكون
بين العلمية والتصغير تناف والمراد بالوصف المحض ما لا يدل الا على نعت الذات كضارب وحسن بخلاف
طليحة فانه يدل على طلحة مع زيادة وصفه باكتفائه بالمصغر مثل الواحد والمثنى نحو رجل ورجلان
في دلالتهما على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما فكذلك المصغر لم يحتج الى ذكر موصوف
قبله وان كان صفة لدلالته على الصفة والموصوف معا والكلمات المتهجى بها في اوائل السور ممن
جعلها اسماء لها اي لاوائل السور معربة ان تيسر الاعراب فيها وانما سكنت سكون زيد وعمرو لفقد
مقتضي الاعراب وهو التركيب لا فيمن جعلها حروفا ملتقطة من كلمات فانه قيل ان معنى الم انا الله اعلم
ومعنى المر انا الله اعلم وارى ولا يتيسر فيه الاعراب نحو كهيعص والمر محكي ليس هو الا
الحكاية ولا يجوز فيه الاعراب لان الزمر لم يجعل خمس كلمات اسما واحدا واما ما يتأتى فيه الاعراب
ولا يلزم من اعرابه محذور وهو ثلثة اقسام ذات ... بقوله بان يكون اسما مفردا كص وق ونحوه نحو نون
ونا يكون اسما عدة مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم بجعلها اسما
واحدا كدارابجرد فان الاولين لما كانا على زنة واحد جعلا اسما واحدا ثم ضم الثالث اليهما فكان التركيب

من اسمين لا من ثلاثة فتأمل وجاز فيه اي فيما يتأتى فيه الاعراب الحكاية فتتركه ساكنا على حاله وانما يجوز
فيه الحكاية لانها كلمات حروفها لم يوقف عليها لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ويتعين الاعراب
لانه اسم مفرد قابل للاعراب او بمنزلة مفرد مع منع الصرف للعلمية لكونها اعلاما لاوائل السور والتأنيث
اي لانها بمعنى السورة قال ابن السراج ولم تثبت حاميم لم ينصرف لانه اعجمي نحو هابيل وانما جعل اعجميا لانه ليس
من ابنية العرب وكذلك طس ويس واذا اردت الحكاية تركتها موقوفا وعليه اي على الاعراب ومنع الصرف
قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم البيت لشريح بن اوفى العبسي قاتل محمد
ابن طلحة يوم الجمل قيل جعل محمد درعه بين رجليه وقام عليها وكان كلما حمل عليه رجل قال انشدتك بحم
اي بحم عسق لان فيها لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى وغرضه منه انه من قرابة الرسول عليه السلام
حتى شد عليه العبسي فقتله وانشد الشعر ومعنى البيت انه يذكرني هذه الآية في حالة اختلاف
الرماح وتخالس الارواح فهلا قرأها قبل تقدمه الى الحرب لم يرتدع عن محاربته ذوي القربى الكرام
الذين هم علي واولاده رضي الله عنهم وشاجر من شجر الرمح اي اختلف ويقال شجره بالرمح اي طعنه
ثم المعرب كلا نوعيه وهما الاسم المتمكن والفعل المضارع نوعان اما ان يستحقه الاعراب على سبيل الاستبداد
والاستقلال او يستحقه على سبيل التبع لغيره والمستبد له الاعراب اما مرفوع او منصوب او مجرور
وهذا اي ذلك المستبد المشتمل على هذه الانواع من المعربات المرفوع يجوز ان يكون الاعراب له لانه غير
مركب ويجوز ان يكون مبتدأ وقوله فهو من الاسم انواع خبره او خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب المرفوع
وانما قدمه لانه جزء من الكلام بخلاف المنصوب فانه فضلة فهو من الاسم انواع منها اي من هذه الانواع

الفاعل

وهو ما كان المسند اليه من فعل من بيان للموصول الذي هو اللام في المسند والضمير في اليه عائدا الى الموصول
الاول وهو ما في ما كان او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل ويلاقيه في الاشتقاق كاسم الفاعل والمفعول وكان عليه
ان يقول او معناه ايضا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون ملاقيا له في الاشتقاق كالظرف لان العامل عنده
في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف كما تقرر ذلك في العامل المعنوي لقيامه مقام العامل المقدر وعند الاكثر
العامل هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان زيد فيه ... مذهب الجمهور لم يقل في
تعريفه ومعناه مقدما عليه خبر كان احترازا عن نحو ... متوهم نظرا ان زيد في زيد قام مسند اليه قام ولا يجب
الاحتراز عنه لانه انما يجب الاحتراز عن الشيء الذي لم يكن من جملة المحدود ويكون داخلا في الحد وقام وحده في المثال
ليس مسندا الى زيد بل هو مع الضمير فيه ولا يصدق عليه مع الضمير انه فعل لان الكل لا يكون فعلا ولانه [illegible]
لان المراد بشبهه ما يجري مجراه في العمل ومجموع الفعل وشبهه والفاعل لا يكون عاملا لان العمل للفعل او شبهه

وجده بقوله من فعل او شبهه خرج اسماء له اللهم الا ان فعال قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان قوله من فعل او شبهه
لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من التزيد الذي يوهمه في الحدود وانما اتى به كالفضلة مبينا
اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحد ورد عليه لو اقتصر على قوله ما كان المسند اليه من فعل او
شبهه زيد في قولنا زيد قام وزيد قام ابوه لان الجملة وهي الفعل مع فاعله المضمر او المظهر مسند الى زيد
فاحتاج ان يقول مقدما عليه وقوله **ابدا** ظرف لمقدما اي يقدم عليه دائما لا يتغير مؤخرا بحال قال
الشارح انه تاكيد للتقدير الا ان يقال المفعول به ايضا يسند اليه والفعل مقدم عليه لكن لا ابدا اذ
المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت او احترز عن خبر المبتدا اذا تقدم على المبتدا **نحو قائم زيد**
فزيد فاعل الصدق تعريفه عليه وكذا المفعول ما لم يسم فاعله داخل في الحد لانه فاعل عنده ولذلك لم يذكره
في المرفوعات ومن لم يجعله فاعلا قال الفاعل هو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به
ولا يكون الفاعل الا واحدا يعني انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف
اذ المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل **لا يسند** مرة اخرى الى فاعل اخر وذلك اذا اسند الفعل الى الفاعل
تم الاسناد فلو اسند ثانيا الى شيء آخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما ولان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد
والاسناد لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق يختلف
جهاته اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وعلى انه الذي فعل به وهو
المفعول به او على انه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه او على انه الذي فعل معه وهو المفعول معه او على
انه الذي فعل لاجله وهو المفعول لاجله قوله **وقولهم قام الزيدان** سؤال فان الفاعل وهو الزيدان متعدد
ليس واحدا فاجاب عنه بقوله **فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما** فان جهة الاسناد لما لم يختلف كان
الزيدان متحدين في اسناد الفعل اليهما معا ويجوز التعبير عن المتعدد بلفظ واحد في الفاعل بخلاف المفعولات
فانها لما كانت متعددة في المعنى ومختلفة فيه لا يجوز ان يعبر عنها بلفظ واحد ولذلك قولك اختصم زيد
وعمرو والمسند اليه فيه المجموع فلا تعدد في نفسه وانما التعدد في اجزائه ولذا قال سيبويه الواو في الاكثر
المعتبر بمنزلة الالف في الاسمين المتحدين والمجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الاعراب وانما تقبله اجزاؤه
فاعربت او نقول ارتفع الاول بالفاعلية بشرط ان يعطف عليه الثاني او نقول الاصل فيه اختصم
الرجلان زيد وعمرو فزيد وعمرو بيان الفاعل **واما قوله تواهق رجلاها وراسه لها قتب**
خلف الزميلة رادف فيمن روى يداها بالالف فان الفاعل فيه متعدد في الظاهر على هذه الرواية
واما فيمن رواه بالياء فلا شيء فيه اشكال لان المواهقة المسايرة وفي رواية الياء اي يداه اي يدي العير والمعنى

ان العير

ان العير يتقدم الاتان وتسير خلفها فيداه تعملان عمل رجلي الاتان ورأسه فوق عجزها كالقتب على ظهر
البعير والزميل الرديف وهو خلف الحقيبة وهي ما كان يشد على الكفل والواو في من ردف اي تبعه **فقد**
قيل ان الفاعل في البيت **لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع** وفي اللفظ **لكون الفعل** ههنا
مما يستوي فيه الطرفان وهما الفاعل والمفعول لاستواء نسبة الفعل اليهما فان الرجلين كما انهما مواهقتان
لليدين كذلك اليدان مواهقتان لهما وانما كان كذلك لان الفاعل من باب المفاعلة مفعول في المعنى
كان المفعول منه فاعل **بحيث ينعكس على سواء** لان باب المفاعلة موضوع لانقسام الفاعلية والمفعولية
في اصله لنظام الاشتراك فيهما معنى كما في ضارب زيد عمرا فانه يصح ان ينعكس وتقول ضارب عمرو زيدا
من غير تفاوت في اصل المعنى **رفع الاخير بعد على توهم الفاعلية فيه معنى لما كانت** الفاعلية **تصح في كل**
واحد منهما على البدل والمعدول به اي ما يثبت **الى غير ذلك** الوجه الذي هو رفع الاخير على التوهم
محتملة ومعه **للشاعر** والجواز ان يقال ان يداها مفعول تواهق على لغة من جعل التثنية في الاحوال
الثلاثة بالالف او يقال انه فاعل فعل محذوف اي تواهقتها يداها او خبر مبتدأ محذوف اي المواهقتان
يداها **ولا يكون الفاعل الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد** لان الفعل
يدل على الحدث والزمان ونسبة ذلك الحدث الى شيء وهو المراد من الاسناد **وتصور الاسناد مما يستعقب**
تصور ما اليه الاسناد ولان النسبة تقتضي المنسوب اليه فذكر الفاعل بعد الفعل ليكون الوضع مطابقا
للطبع ولانك اذا قلت زيد ضرب كان نسبة زيد الى العامل المعنوي وهو الابتداء اولى من نسبته الى ابعدهما
وهو الفعل بعده **واذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا كان معرفة او ما جرى مجراها** بان يكون
نكرة مغنية غناء المعرفة **لم يكن الا مبتدا لفظا** لانه لا يجوز ان يكون فاعلا لفظا لانه لا يتقدم على الفعل
وتقديرا لانه لا حاجة الى تقدير تاخيره لكونه حاصلا على شرط المبتدا من تعرفه او تخصصه **والتنويع**
فيه بين التقديم والتاخير لانه لا ضرورة ملجئة اليها نحو زيد خرج ورجل من بني هاشم جاءني فانه لا يكون
لزيد ورجل من بني هاشم الا احتمال الابتداء لكونه في موضع المبتدا مع انه على شرطه **وان كان نكرة محضة**
غير مخصصة بشيء من المخصصات **لم يكن مبتدا الا لفظا** ويكون في التقدير فاعلا ولولا هذا التقدير لم يصلح
جعله مبتدا بوجه تمام لفوات شرط كونه مبتدا وهذا معنى قوله **ولا يسوغه** اي ولا يجوز كونه مبتداء
الا بتقدير التقديم والتاخير نحو رجل جاءني اي ما جاءني الا رجل وانه يفيد التخصيص بواسطة التقديم لانه
دليل الاهتمام بذكر المقدم فلما اثبت الحكم له موذنا بانفراده به وسكت عن ذكر الاخر دل بمجرى الكلام وقرائن
الحال انك تريد تخصيص الحكم به ونفيه عن غيره ولك هذا هو الذوق السليم والطبع المستقيم **ولم يصلح الفاعلية**

على تقديرها خبره وذلك في الضمائر المنفصلة شائع في الامرين اي يجوز ان يكون مسندا لفظا وتقديرا ويكون
الكلام جاريا على الظاهر من غير تقديم وتاخير الا في اللفظ ويكون القصد الى تقوي الحكم ويجوز ان لا يكون
مبتدا الا لفظا ويكون في التقدير مؤخرا نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب فانك اذا قلت ضرب
هو لم يكن هو فاعلا لان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع الالتباس او
اذا تقدم على هذا الضمير لفظا الا او معنى نحو ما ضرب الا هو وانما يدافع عنك انا واذا لم يمكن فاعلا
احتمل التقديم على الفعل فاذا قلت هو ضرب كان له احتمال التقديم وكان الاصل ضرب هو على ان يكون بدلا
من الضمير المستكن في ضرب فقدم لافادة التخصيص واحتمال الابتداء من غير تقديم لكونه في موضع الابتدا
مع كونه على شرطه وهذا البيان في انا ضربت وانت ضربت وقولهم اتعلمني بضب انا حرشته من
حرش الضب حرشا اي صاده وهو ان يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فياخذه
من قبيل الامر الثاني فهو انا مبتدا لفظا لا تقديرا لانه يفيد التخصيص ولا يحصل التخصيص الا بواسطة
نية التقديم والتاخير خلاف الامر الاول فانه انما يفيد تقوي الحكم لان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان
يسند اليه شيء فاذا جاء بعده شيء له صلاحية الاسناد الى المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما
حكم ثم اذا كان ذلك الشيء متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيتقوى الحكم بذلك ولانه اذا
اسند الى ضمير المبتدا فقد حكم عليه بذلك ثم اذا اسند الجملة اليه ثانيا فقد حكم اليه مرة اخرى فيتضاعف
الحكم ويكتسي قوة والاصل في الفاعل ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما شيء من مقتضيات الفعل لانه كالجزء
منه اي من الفعل لشدة احتياج الفعل الى الفاعل فالاصل ان لا يقع بينه وبين الفعل ما ليس من اجزائه ويدل
على ذلك اي على كونه كالجزء من الفعل تسعة ادلة على ما ذكر اسكان اللام في نحو ضربت اي في الفعل المتصل به الضمير
المرفوع المتصل المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا لم تسكن اللام لانها انما تسكن دفعا
لتوالي اربع حركات في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ويكشف هذا قولهم [illegible] وهمزة فلم يجوزوا من
توالي المتحركات ولان الكلمة واحدة ليتنزل لهم التاء منزلة الكلمة المنفصلة ووقوع اعراب الفعل بعده اي بعد
الفاعل في يفعلان واخواته الاربع فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لانها يتم على ان
اعراب الكلمة في آخرها لا في ما هو خارج عن حدها ورد العين في نحو قولا فانه حذف الواو من قل لالتقاء الساكنين
فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو الالف ردت الواو لزوال التقاء الساكنين بالحركة اللازمة ولم ترد
في قل الحق لان اللام وان كان الاصل فيها الحركة الا ان حركتها الان عارضة لان الكلمة الثانية منفصلة ليست كالجزء
من الكلمة الاولى ورد اللام في رماتا ممن يقول رد الكلام نظرا الى ان الحركة كاللازمة لانها لاجل الالف التي بعدها

رماتا

تقديم م

بلغ قراءة

الذي م

سكان مع

وهي كالجزء من الكلمة ومن لم يرد اللام وقال رمتا وهو الاكثر نظر الى ان اصل هذه التاء السكون بخلاف اللام
في قولا فان الاصل فيها الحركة او نقول في الاول انما وجب الرد في قولا ولم يجب في رمتا لان المحذوف انما يرد
بالحركة اللازمة لا العارضة وهي لازمة في قولا عارضة في رمتا لان الحركة اللازمة هي التي تعود بعد زوال
سبب السكون والتي هي التي تعود مع وجوده وتثنيته اي تثنية الفاعل وجمعه لتثنية الفعل وجمعه
يعني اذا اريد تكرير الفعل مرتين او اكثر ثني الفاعل او جمع في نحو القيا فان المراد منه الق الق يا خازن
جهنم فثني الفاعل لاجل تكرير الفعل مرتين وفي رب ارجعون جمع الفاعل لتكرير الفعل مرارا وليس المراد
تثنية الفاعل لان المخاطب واحد ههنا ولا جمعه لان المدعو واحد تعالى وتقدس عن التعدد فالوجه
اراد رب ارجعني ارجعني ارجعني لان المقام يقتضي مزيد المبالغة والاهتمام الشديد بالرجوع وتانيث الفعل
بالحاق علامته به لتانيثه اي لتانيث الفاعل في نحو ضربت هند فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يؤنث
الفعل لاجل تانيث فاعله وجعلهما اي جعل الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة في حبذا فان الفعل مع
فاعله في حبذا جعلا كاسم واحد وكفعل واحد ولهذا لم يجز تانيث ذا وتثنيته وجمعه والغاء الفعل
معه اي مع الفاعل في باب ظننت ولو لم يكن الفاعل كالجزء منه لم يلغ الفعل مع فاعله بل يلغى الفعل ويترك
فاعله وزيادته معه اي مع الفاعل في نحو قوله فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
فان الزائد هو كان وحده لكن لما كان الفاعل كالجزء منه زيدت كان مع ضمير الفاعل معا وان كان الوجه
القاطع بقوله والنسبة اليهما جميعا ان المنسوب اليه لا يكون الا واحدا في نحو ما صبحت كنتيا
واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن فانه اجري كان مع فاعلها مجرى اسم واحد
ونسبت اليه والمراد النسبة الى لفظ كنت اي اصبحت منسوبا الى لفظ كنت لكثرة ما اقول كنت فيما قبل
هذا كيت وكيت حتى نسبت اليه ولا بد من تقدير مضاف قبل كنت وقبل عاجن اي قول كنت وحملة
عاجن لان الاخبار عن بعض الخصال وهو قوله شر خصال المرء لا يصح بكنت ولا بعاجن لانهما ليسا من
الخصال والكنتي الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا والعاجن الذي لا يقدر على النهوض من الكبر
الا بعد ان يعتمد على يديه امتهن ذا انا مما كانه يعجن وقد يقال الكنتني بنون الوقاية حفظا للضم تابعا كقوله
وما انا كنتي وما انا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن ولا حاجة هنا الى تقدير مضاف فاذا قدم
عليه اي على الفاعل غيره كان في النية والتقدير مؤخرا عنه بناء على هذا الاصل ومن ثمة اي من اجل ان
غيره مؤخر عنه في النية جاز ضرب غلامه زيد يعني يجوز ان يكون في المفعول المقدم على الفاعل ضمير عائد اليه
لانه وان كان مؤخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع عند ابن جني والاخفش

ضرب غلامه زيدا يعني لا يجوز ان يكون في الفاعل المتقدم على المفعول ضمير عائد اليه لان الاضمار قبل الذكر
لفظا وتقديرا لا يجوز الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او في الضمير الذي جيء بمفسره بعده ولان الاضمار
على اربع مراتب ان لا يكون اضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا او يكون لفظا وتقديرا او يكون لفظا لا تقديرا
او يكون تقديرا لا لفظا واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
احتج الاخفش وابن جني بهذا البيت على جواز ضرب غلامه زيدا فان الضمير في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول
المؤخر عنه وهو عدي بن حاتم فاجاب عنه بقوله محمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام اذ ليس
للبصريين منعه اصلا مع قولهم في باب التنازع بما قالوا او محمول على ان الضمير للمصدر المدلول عليه
بلفظ الفعل اي جزاء رب الجزاء ووجب تقدمه اي تقديم الفاعل بعد ان كان جائز التاخير على المفعول
اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره وانتفت القرينة
الدالة على ما عليه احدهما سواء كانت القرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف
وضرب فتاه موسى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى واما نحو قول نصيب ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا
بكاها فقلت الفضل للمتقدم فان فيه قرينة تشعر بان بكا الحمامة هو المهيج لبكائه
نحو ضرب موسى عيسى فانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يكون كل واحد منهما في
مركزه ليتميز احدهما عن الاخر بالمركز الاصلي او اذا كان الفاعل ضميرا متصلا فانه يجب تقديمه على
المفعول لئلا يصير المتصل منفصلا سواء كان المفعول ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما
ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك ووجب تاخره اي تاخر الفاعل اذا كان المفعول ضميرا
متصلا وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد اما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فيجب تقديم
الفاعل كما ذكرنا ولا يلزم منه صيرورة المفعول المتصل منفصلا عن عامله لان الفاعل لما كان ضميرا متصلا
صار كبعض حروف الفعل فلا يقدح اتصاله في اتصاله او اذا اتصل به اي بالفاعل ضميره اي ضمير المفعول
فانه يجب تاخير الفاعل عنه عند غير الاخفش وابن جني لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر نحو ضرب زيدا غلامه واذا
اردت قصر الفاعل اي قصر فعله على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل لان هذا من باب
قصر الصفة على الموصوف والصفة المقصورة ليست هي الفعل مطلقا بل الفعل الصادر عن الفاعل او الواقع
على المفعول فقصرها على الموصوف قبل تمامها لا يحسن ولا شك ان تمامها بذكر الفاعل او المفعول او في عكسه
وهو قصر المفعول اي فعل الواقع عليه على الفاعل الاولى تقديم المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو فان ضاربية
زيد محصورة في عمرو اي ليس لزيد ضارب الا عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد

ايضا وما ضرب الا زيد فان مضروبية عمرو محصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية
على الاحتمال وانما كان كذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الاستثناء في الاستثناء المفرغ معمول خاص لفظا او
تقديرا للفعل العامل فيما بعدها يجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية
او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك
وانه اي لزوم تقديم الفاعل في الصورة الاولى وتقديم المفعول في الصورة الثانية واجب مع انما نحو انما
ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيد لان المتاخر هنا ملتبس اذ لا تتميز المقصور عن المقصور عليه
الا بالتقديم والتاخير فانك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا كان ضاربية زيد محصورة في عمرو ومضروبية
عمرو على الاحتمال ولو قدمت المفعول هنا وقلت انما ضرب عمرا زيد كان فيه انعكاس المعنى خلافه اي
خلاف التاخير ثمه اي في ما ضرب زيد الا عمرا فان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه مع
الا على التاخير او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيد لان زيدا متقدم معنى ولكن المراد ما ضرب
زيد الا عمرا لم ينعكس المعنى واما ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد فاختل المعنى لان مضروبية عمرو في ما ضرب زيد الا عمرا على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت مختصة
بزيد وكان في المصنف لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف
اداة الاستثناء واما اذا قدم الواقع بعد الا على الاخر بدون الا فيقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا
زيد فينعكس المعنى وللتعليل الذي ذكر المصنف اختار التقدير في الصورة الاولى كما هو مذهب الكسائي
وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين حال انما لكن جهة من منع تقدم المحصور
مطلقا حمل الحصر بالا على الحصر بانما وذلك لان الاسم بعد الا لا يعرف متعلق الحصر منهما الا بتاخيره وحمل
المقرون بالا متاخرا وان كان لا يخفى كونه محصورا ولم يتاخر ليجري الحصر على سنن واحد ولم يلتزم الكسائي
ذلك لان الاقتران بالا يدل على المعنى بالا بد الحمل على المعنى والتوسيع عند وضوح المعنى اولى من التضييق بمنع
احد الاسمين لئن ويضمر الفاعل اي لم يظهر الا مضمرا متصلا اذ فصل بينه وبين عامله بالا لفظا او تقديرا فانه
لا يمكن ان مع الفصل متعذر نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا مثال للفصل بالا لفظا
وقطر من قولهم طعنه فقطره اي القاه على احد قطريه اي جانبيه وفي نحو قول الاخر انا الذائد الحامي
الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي مثال للفصل بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن احسابهم
الا انا الذائد من الذود وهو الطرد والحامي الدافع والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه ان يحميه
سمي بذلك لانه يجب على اهله التذمر له حيث يعضهم بعضا في الحرب او اذا اضمر العامل في الفاعل نحو اذا

انت لم تفعل له ما فعل كذا عند الاكثر من الفعل محذوفا اي اذا لم يفعل فلما حذف الفعل وهو تفعل لذكر مفسره بعده صار الضمير المستتر فيه بارزا منفصلا او اذا جرى الفعل على غير ما هو له اي الفعل له في موضع يلتبس في لان الفعل فعل لما هو له او لما جرى عليه والمراد بالجري ان يكون الفعل نعتا او حالا او صلة او خبرا لشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن شيء اخر نحو زيد عمرو ضربته هو فان يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو فالتزم ابراز الضمير ليكون علما على ان الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاثنين كان هو الاصل لان المستتر اخص فالعدول عنه الى الابراز منفصلا علامة لم يقع موقعه وانما قال في موضع يلتبس احترازا عن نحو زيد الخبز اكله فانه لا حاجة فيه الى الابراز لعدم الالتباس والزيدان العمران ضربهما والدم ذلك اي ابراز الفاعل منفصلا في الصفات الجارية على غير من هي له كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب مطلقا اي سواء الاز في موضع ملتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في الافعال الا في موضع اللبس لان الصفات ضعيفة في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائرها البتة جارية عليه مع قوتها تحمل الصفات مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمائرها بارزة فيعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانها انما يتصل بها ضمائر مستكن لا بارز فلا يلزم من تحمل الافعال فيمن التبس مع وجودها بارزة في الاكثر تحمل الصفات اياها لعدم كونها بارزة الا ان يكون لكن على الصفة ثم تدل قرينة على شرطة التفسير فانه لا يلزم ابراز الضمير فيها نحو قوله تقضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فان ممطول معنى متوجه الى غريمها فاعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب البصريين فيكون ممطول جاريا على عزة لانه خبره وهو للغريم لان الممطول هو الغريم وانما لم يبرز الضمير في ممطول لتفسيره بعده وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز الضمير لان ذكر المفسر بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من المضمر هذا اذا اعمل الثاني فلو اعمل الاول لزم ابراز الضمير لان التقدير وعزة ممطول غريمها معنى هو ولذلك استدل به الفارسي على اعمال الثاني من العاملين واعلم انه ليس في البيت تنصيص على محل الاستشهاد ولا ترجيح له لجواز ان يكون غريمها مبتدأ ثانيا وممطول خبره مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال عن الضمير في ممطول فالصفة جارية على ما هي له روي ان كثيرا ابتاع غلاما للنخاس فاشترت عزة منه سلعة ومطلته بثمنها فانشد البيت وكان لا يعرف انها عزة فاخبر غلامه بذلك فلم يأخذ منها الثمن واخبر كثيرا بذلك فاعتق الغلام وروي ان ام البنين بنت عمر بن عبد العزيز سألت عزة عما مطلته به فقالت وعدته بقبلة فقالت انجزي وعلي اثمها ثم ندمت من ذلك واعتقت

ارسين رقبة كفارة لتلك الكلمة وكانت تقول ابدا ما ابتليت لم ان قلتها وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق اي ان امرأ اسرى اليك ايها المرأة وزارك ودونه موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك الاستجابة دعاءه واغاثته وان تعلمي ان المعان على نيل الصلات والخيرات موفق من الله تعالى محمول على الضرورة خبر لقوله وقوله فان امرأ وبيانه ان لمحقوقة خبر ان فيكون جاريا على امرأ وهو في المعنى للمخاطبة فكان القياس ابراز الضمير وان يقول لمحقوقة انت لكنه لم يبرز الضمير لضرورة الشعر والبيت محمول على الضرورة عند البصريين واما عند الكوفيين فيه ... الكوفيون

[illegible]

وقد يضمر الفاعل للقرينة في السؤال وانتفاء اللبس فان لم يجر له ذكر وذلك اذا تقرر في النفوس ان مثل هذا الفعل لا يتأتى الا منه نحو قولك خلق كل شيء فانه يتقرر ان هذا الفعل لا يصدر الا منه تعالى وعند غيره اذا لم يعلمه وليس هذا اضمارا قبل الذكر لان القرائن قائمة مقام تقدم الذكر نحو اذا كان غدا فأتني اذا انصبت غدا على الظرفية اي اذا وقع ما نحن عليه من السلامة وهذا متعلق بكان ان كانت تامة ومحذوف ان كانت ناقصة اي اذا كان ما نحن عليه واقعا في غد واما اذا رفعت غدا على انه فاعل كان فلا يكون الفعل مضمرا ومنه اي مما اضمر الفاعل للقرينة في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

انت لم تفعل له نافعل كذا عند الاكثر من الفعل محذوف اى اذا لم تفعل فلما حذف الفعل وهو تفعل الذكر مفسره
بعده صار الضمير المستتر فيه بارزا منفصلا او اذا جرى الفعل على غير ما هو له اى الفعل له في موضع
يلتبس فان الفعل فعل لما هو له اولما جرى عليه والمراد بالجرى ان يكون الفعل نعتا او حالا او صلة او خبرا
لشئ ويكون في الحقيقة عبارة عن شئ آخر نحو زيد عمرو يضربه هو فان يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو
فالتزم ابراز الضمير ليكون علما على ان الفعل للاول دون الثاني في ذلك الا ان الاستكنان هو الاصل لان المستكن
اخصر فالعدول عنه الى الابراز منفصلا علامة لم تقع موقعه وانما قال في موضع يلتبس احترازا عن نحو
نحو زيد ... والزيدان العمران يضربهما والزيد
ذلك
المثنى
الترك
فلا
الاف
لابا
كونه
وعزه ممطول ...
من المضمر هذا اذا اعمل الثاني ولو اعمل الاول لزم ابراز الضمير لان المعنى وعزه ممطول غريمها هي
هو ولذلك استدل به الفارسي على اعمال الثاني من العاملين واعلم انه ليس في البيت تنصيص على
محل الاستشهاد ولا موجب له لجواز ان يكون غريمها مبتدأ ثانيا وممطول خبره مقدما عليه ومعنى
خبر بعد خبر او حال عن الضمير في ممطول فالصفة جارية على ما هي له روى ان كثيرا ابتاع غلاما
للتجارة فاشترت عزة منه سلعة ومطلته بثمنها فانشد البيت وكان لا يعرف انها عزة فاخبر
علامه بذلك فلم يأخذ منها الثمن واخبر كثيرا بذلك فاعتق الغلام وروى ان ام البنين بنت عمر بن عبد العزيز
سألت عزة عما مطلته به فقالت وعدته بقبلة فقالت انجزى وعلى اثمها ثم ندمت من ذلك واعتقت

ارتعى رقبته كفارة لتلك الكلمة وكانت تقول ابدا ما ليتني لم اقلها وقوله وان امرأ اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان
موفق اى ان امرأ اسرى اليك ايها المراة وزارك ودونه موماة اى مفازة وبيداء سملق اى قاع
صفصف وجب عليك استجابة دعائه واغاثته وان تعلمي ان المعان على نوب الصلات والخيرات
موفق من الله تعالى محمول على الضرورة خبر لقوله وقوله وان امرأ وبيانه ان لمحقوقة خبر ان فيكون جاريا
على امرأ وهو في المعنى للمخاطبة فكان القياس ابراز الضمير وان يقول لمحقوقة انت لكنه لم يبرز الضمير
لضرورة الشعر والبيت محمول على الضرورة عند البصريين واما عند الكوفيين فيرونه قياسا ولا يلتزمون
ابراز الضمير هنا وكذا لو قلنا ان محقوقة خبر مبتدأ محذوف اى لانت محقوقة لا يكون محمولا على الضرورة
او يضمر الفاعل مستكنا اما استكنانا لازما بحيث لا يجوز ابرازه وهو في اربعة افعال افعل امرا للمخاطب
وافعل فانه مسند ابدا الى ضمير المتكلم مستكن فيه لانه موضوع للمتكلم فلا يكون مسندا الا الى ضميره ولا يكون
الا مستكنا لان صيغة الفعل تشعر به وتنبه عليه فلا حاجة الى الابراز ونفعل حكمه حكم افعل وتفعل
للمخاطب لا للغائبة فانه لا يلزم الاضمار فيه ولذلك يلزم الاضمار في اسم فعل الامر في الواحد دون غيره فان
هذه الكلمات تحتمل لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز واما ما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك فتاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انه لا يقال لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وانما يقال لا يفعل الا انا او انت او استكنانا
غير لازم وهو في فعل الواحد الغائب في الماضي والمضارع مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل ويفعل في
المذكر وفعلت وتفعل في المؤنث وفي الصفات الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب وكذا في الظرف
عند ابي علي اذا اعتمد وانما لم يلزم الاستتار فيهن اى في الاشياء المذكورة لانه كما يستتر الفاعل فيهن يظهر ويضمر
منفصلا نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي واما الزيدان قائمان وما قائم الا هما او يضمر الفاعل منفصلا بارزا
وهو فيما عدا ما ذكرنا من مواضع كونه منفصلا وكونه مستكنا نحو فعلت وفعلنا وقد يضمر الفاعل المفرد
في النفوس وان لم يجر له ذكر وذلك اذا تقرر في النفوس ان مثل هذا الفعل لا يتاتى الا
منه نحو قولك خلق كل شئ فانه تقرر ان هذا الفعل لا يصدر الا منه تعالى وعند غير سيبويه وليس هذا اضمارا
قبل الذكر لان القرائن قائمة مقام تقدم الذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا انتصبت غدا على الظرف اى
اذا وقع ما نحن عليه من السلامة وغدا متعلق بكان ان كانت تامة ومحذوف ان كانت ناقصة اى اذا كان
ما نحن عليه واقعا في غد واما اذا رفعت غدا على انه فاعل كان فلا يكون الفاعل مضمرا ومنه اى مما اضمر
الفاعل المقرر في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

اي اذا حشرجت وترددت وقت النزع النفس اي المروة لا تغني عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب اي تقطع الامر فاضمر الفاعل لتقرره في النفوس ومن قرا برفع بينكم فاعل تقطع بمعنى تقطع وصلكم وفي المثل نعم خلقت ان لم تضيع الرجال اي لم خلقت اللحية التي هي شعار الرجال وعلامة زيادة العقل والدهاء ان لم استعمل التجارب في خدع الرجال ومتى كان الفاعل ضميرا مستترا لمونث او ضميرا بارزا للتثنية من المونث لا غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله الماضي والمضارع اذا كان غير متصرفا وغير متعد باكان تاء التانيث به احترازا عن قول المراة افعل فان الهمزة تمنع من زيادة ما احرى عليه ولذلك ضربتما وضربتن وضربن فان تاء الخطاب ونون جماعة النساء تمنع زيادة التاء وفي بعض النسخ لفظة الا اذا تعذر بعد قوله والشمس طلعت وبواسطة الى ما ذكرنا للدلالة على تانيث الفعل على تانيث الفاعل الذي هو كالجزء من الفعل مع خفاء الضمير المستتر فيستدل عليه بالحاق التاء بالفعل واما لم يجوز علامة التثنية بالفعل لكذلك على تثنية الفاعل لان التثنية غير لازمة لجواز افرادها بخلاف التانيث فانه لازم في المعنى الا يرى ان المراة لا تصير رجلا وانما قال غير احترازا عن الجمع بالالف والتاء فانه يلزمه التاء اذا اسند الفعل الى ضميره نحو الهندات قمن وانما قلنا اذا كان متصرفا احترازا عن نحو نعم وبئس فانه لا يلزم التاء فيه عند ذلك بل كل واحد من اثبات التاء وحذفه فصيح لشبهه بعدم التصرف الحرف نحو هند قامت الفاعل فيه ضمير مستتر لمونث حقيقي والهندان قامتا الفاعل ضمير بارز للمثنى والشمس طلعت الفاعل ضمير مستتر لمونث غير حقيقي ومتى كان الفاعل مظهرا او مضمرا منفصلا فانه كالظاهر لاستقلاله بنفسه مونثا لم يلزم التاء في فعله المتصرف اعتمادا على ظهور لفظ المونث بخلاف مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مونثا ولا سيما اذا كان مضمرا مستترا فانه لا لفظ له فحمل لفظ التاء يدل عليه الا عند المونث الحقيقي حال كون الحقيقي يلي الفعل اي لا يكون بينهما فصل حال كونه من الادميين اذا كان واحدا او مثنى لا غير فانه حينئذ يلزم التاء في فعله نحو عرفت هند وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنى بالمونث الظاهر عن علامته وانما قلنا واحدا او مثنى لا غير لانه لو كان جمعا نحو قال النسوة وقال الهندات لم يلزم التاء في فعله لان التانيث الطارئ ازال حكم التانيث الحقيقي كما انه ازال حكم التذكير الحقيقي نحو رجال وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وجاز حضر القاضي اليوم امراة لان المونث الحقيقي لا يلي الفعل لوجود الفصل بينهما فلا يلزم التاء في فعله لانه اذا بعد الفاعل من الفعل ضعفت قوته في استدعاء لحوق التاء به وجاز نساء التاء له لكون المونث من غير الادميين فلا يلزم التاء في فعله لان

غير

غير الادمي فلا يلزم التاء في فعله كان غير الادمي لا يتميز بعضه عن بعض لاتحاده في الصورة فلا تعتد بتانيثه وتذكيره فقصد الحقيقي في الادمي فاشبه غير الحقيقي وان كان المختار في الصور الثلث لحوق التاء للاتدلو من اول الامر بان الفاعل مونث وفيه نظر لان القرا اجمعوا على ترك العلامة في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر وهم لا يجمعون على غير المختار اللهم الا ان يقال مراده والمختار في الصورتين الاخيرتين لا الصور الثلث او يقول انما اجمعوا في الاية على التذكير بحكم التغليب نظرا الى القمر وقوله ونحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها اي فلا سحابة امطرت مثل هذه السحابة التي شبه الجارية بها ولا ارض اخرجت بقلا مثل الارض التي اصابها مطر هذه السحابة اعتراض فان ابقل مسند الى ضمير المونث وهو الارض مع عدم لحوق التاء به فاجاب عنه بقوله متاول بان الارض بمعنى الموضع وهو مذكر فاجرى مجراه ومن روى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة الى اللام ابقلت فلا استشهاد به وعليه اي على هذا التاويل ونحوه انت الاسم المذكر لفظا وهو مونث من معناه اتته كتابي فاحتقرها فان الكتاب مذكر مع لحوق التاء بفعله وتاويله بان الكتاب بمعنى الصحيفة واعلم انه اذا جعل ما فيه علامة التانيث علما لمذكر حقيقي لا يجوز لحوق العلامة بفعله فلا يقال قامت طلحة لان المذكر الحقيقي الطارئ عليه ابطل اعتبار حال التانيث في غيره وهو لحوق التاء بفعله ولا يبطل اعتبارها في نفسه في منع الصرف واعلم ان الحاقه تاء التانيث للتنصيص على الواحد نحو حمامة وحمام لا خلاف انه يطلق على المذكر والمونث نحو حمامة ذكر وحمامة انثى ولكن فيه خلاف في ان التاء اذا اطلق على المذكر هل يجب تذكيره كما يجب تذكير نحو طلحة اذا جعل علما لمذكر وفي اقوال ائمة النحو هنا اضطراب قال في الصحاح البط من طير الماء الواحدة بطة للذكر والانثى جميعا مثل حمامة ودجاجة وقال ابن السكيت هذا بقرة اذا عنيت ثورا فان عنيت انثى قلت هذه بقرة وقال جار الله العلامة في تفسير قوله تعالى قالت نملة ولو كان ذكرا لقال قال نملة وقال ابن الحاجب انه مونث لفظي ولذلك كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى وقالت نملة انثى لورود التانيث في قالت وهما لجواز ان يكون مذكرا وورد التاء كورود التاء في فعل المونث اللفظي والاولى ان يقول انه يجب تذكيره لان اصل التاء ان يكون للمونث ولما طرا عليه التذكير الحقيقي بسبب اطلاقه على المذكر الحقيقي منع من اعتبار تانيثه في غيره من الفعل والصفة والخبر لان الطارئ ازال حكم المطروء عليه مع رعاية الفرق بين المذكر الحقيقي وغيره فان نحو نملة كالقرد في الاشتراك وذا اتفق رعاية الفرقة المعينة للتمييز والمونث الحقيقي ما بازائه ذكر اي كل ذي فرج سواء كان فيه التانيث كامراة او لا

من الغوث الحقيقي
بلغ قراءة

كالعناق وانما قال في الحيوان احترازا عن نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر لكنها ليست بمؤنث
حقيقي لانها ليست بحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح والوضع مما ليس بازائه ذكر في الحيوان
منه اي من غير الحقيقي ما في لفظه شيء يدل على تانيثه وهو ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو
والنون زيد لواحد او لوحدانه مؤنثا حقيقيا كالهندات او غير حقيقي كالغرفات والرجال
فان هذا الجمع مؤنث غير حقيقي لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وهذا التانيث الطارئ
ابطل التانيث الحقيقي والتذكير الحقيقي وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في نحو
الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فلم يبطله احتراما له ولا يلزم على هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في
الجمع بالالف والتاء مع بقاء لفظ الواحد لان تانيث واحده كانه زال لزوال علامته اما بحذفها
ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات واعلم انه لو قال
بدل قوله غير ما جمع بالواو والنون غير الجمع المذكر السالم لكان اولى لان حكم البنين حكم الابناء مع
انه بالواو والنون وذلك لعدم بقاء واحده وهو ابن او ان يكون في اخره تاء تنقلب هاء في
الوقف مفتوحا ما قبلها نحو طلحة او يكون في اخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن اي
وزن ما فيه الالف المقصورة الرابعة فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو شعبى وادمى او بضم الفاء
وسكونها اي سكون العين نحو بشرى او فعلى بفتح الفاء والعين نحو جمزى وبشكى وقوله مطلق
قد [illegible] الاوزان الثلثة اي هذه الاوزان مختصة بالف التانيث مطلقا خلاف فعلى نحو ارطى
فانها انما تكون للتانيث اذا لم تكن الفها للالحاق وانما كانت هذه الثلثة مختصة بالف التانيث
لان الالف فيها لا تكون الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان يكون في الاصول ما يماثلها وليس لها
فيها مماثل لعدم وجود فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل ولانه لو كان في منها للالحاق لجاز فيه
الانصراف مع انه لا يجيء شيء منها الا عدم الانصراف او الوزن فعلى كسلمى او فعلى كذكرى بفتح الفاء
في الاول وكسرها في الثاني وسكون العين فيهما اذا لم تكن الالف فيهما للالحاق احترازا عما تكون الالف
فيه للالحاق نحو الارطى والمعزى او مقصورة غير ذلك اي غير الرابعة مما ليست الالف فيه
للالحاق نحو سفرجل نحو حبنطى فان الالف للالحاق لا للتانيث والمراد بنحو سفرجل ان الالف فوق
الرابعة لا تكون للالحاق الا بنحو سفرجل مما كان ما قبل اخره مفتوحا الا بنحو جحمرش ولا قذعمل
وجردحل لان ما قبل الالف مفتوح البتة ومن الابنية الاربعة الخماسي لا يكون ما قبل اخره
مفتوحا الا في نحو سفرجل الا في نحو قبعثرى فان الالف فيها ليست للالحاق لكونها سادسة

للانثى من ولد المعز

ليس م

للالحاق م

ولابنا

تحته في المعنى مجرى الذكر اللفظي وقد اشير الى بطلانه بقوله لان الرجل وان كان للجنس الا انه عبر عن زيد
بانه هو الرجل ثانيا بانه الكامل البليغ الذي يسمى رجلا فهو كانه عبارة عن زيد كان بمنزلة الضمير الذي
يعود اليه ويكون بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمر ولان الاصل ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا الى زيد
فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبانه خبر مبتدا محذوف على راي
كانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى
الاول جملة واحدة ويرجح الاول باعتبار انه لا محذوف فيه بخلاف الثاني وباعتبار الثاني بما يؤدي
حذف المبتدا او الخبر وذلك عند حذف المخصوص ويرجح الثاني بانه يقتضي تشبيه المدح او الذم الى
الممدوح او المذموم مرتين بطريق الاجمال ومرة بطريق التفصيل وبان فيه تقدير السؤال وبناء المخصوص
عليه فيكون فيه تكثير المعنى وتقليل اللفظ وحبذا اصله حبب اي صار حبيبا فادغم جار مجرى
نعم في انشاء المدح وفي احكامه ومن مسند الى اسم الاشارة وهو ذا اسم الاشارة في مثل ابهام الضمير
في نعم فانه خلع منه معنى الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء ومن ثمه اي من اجل انه في مثل
ابهام الضمير في نعم وهو النكرة المنصوبة على التمييز فيقال حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد
ولاجله لكانه ايضا التزم الافراد كما التزم في الضمير فيقال حبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبذان
وحبذوا وحبذه ووجب ان يكون على ما ذهب اليه لمن اعراب مخصوص حبذا اي اعراب مخصوص نعم وقال ابن
السراج والمبرد ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي
المحبوب زيد وقيل ان التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فحبذا فعل والمخصوص فاعله وقيل لا
تغليب ههنا للفعل ولا للاسم بل حب مع ذا جملة فعلية الا انهم نزعوا وجوزوا واذا التفسير فيه
نحو حبذا زيد ولم ينزعوا في نعم رجلا زيد ليفصلا للظاهر وهو اسم الاشارة عن الضمير وامنا من
التباس المخصوص بالفاعل ههنا اي في حبذا زيد اذا [illegible] فلو قلت حبذا المقام بمكة فلا
يلتبس ان المقام هو المخصوص بخلاف نعم فانه قد يلتبس المخصوص بالفاعل فيه في بعض المواضع لولا التمييز نحو
نعم المقام مكة فالمقام يصلح فاعلا لنعم فاذا اردت به الخصوص فلا بد لك من ان يتميز فاعله نحو نعم مقاما
المقام مكة وساء جار مجرى بئس في احكامه يقول ساء الرجل زيد ويقول نعم ساء مثلا القوم الذين فساء
جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في بئس رجلا ومثلا تمييز والقوم هو المخصوص على حذف المضاف والمقدر ساء
مثلا مثل القوم واذا توجه وتنازع الفعلان الاولى ان يقول العاملان فصاعدا على المبهم نحو انا قائل وضارب
زيدا ونحو ضربت واهنت واكرمت زيدا الا انه اقتصر على الفعل الذي هو الاصل في العمل وعلى اول المتعددات

واما قول الابيوردي لبئس اذا من آل ابراهيم فيحمل ان يكون قوله من آل ابراهيم مستعرا واقع صفة لموصوف محذوف وفعل ان يكون التقدير لبئس امرءا من آل ابراهيم امينه فلا يكون التمييز متروكا كما لا يخفى م

وهو اشارة الى اسم واحد في المعنى بحيث يمكن ان يعمل فيه كل واحد من الفعلين وهو في مكانه لو لم يعمل
في الآخر وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت او بينهما نحو ضربت زيدا وقبلته
تعين ان يكون معمولا للاول انما يتوجهان اليه بجهة الفاعلية حسب نحو قام وقعد زيد وانما
يتوجهان بجهة المفعولية حسب نحو ضربت وشتمت عمرا او يتوجه احدهما بجهة الفاعلية
ويتوجه الآخر بجهة المفعولية وهذا القسم على قسمين توجه الاول بجهة الفاعلية والثاني بجهة
المفعولية وبالعكس فهذه اربعة اقسام لا مزيد عليها نحو ضربني واكرمت زيدا وضربت واكرمني
زيد او يتوجهان اليه بجهة الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا الا ان المصنف لم يذكر هذا
القسم لانه يعلم من القسمين الاولين لانهما اذا توجها اليه بجهة الفاعلية والمفعولية معا فقد توجها
اليه بجهة الفاعلية وتوجها ايضا بجهة المفعولية فالذي من الفعلين يعمل فيه اي في هذا الاسم الواحد
احدهما لا غير اي لا كلاهما خلافا للفراء فانه قال ان كان توجههما اليه بجهة الفاعلية نحو ضربت واكرم
زيد جاز ان يعملا فيه حذرا من الاضمار قبل الذكر ومن حذف الفاعل فالاسم ... والذي ذهب اليه الفراء غير
مستبعد فانه نظير زيد وعمرو منطلق على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عنده مرفوع بما هو له
خبر فيلزم منه ان يكون منطلق مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه لانهما معا يقتضيانه ففي قوله
لا غير نظر واختار البصريون اعمال الثاني مع جواز اعمال الاول فلا خلاف في انه جاز اعمالهما
ثبت ولكن الخلاف في ان ايهما هو الاولى بالعمل لانه الاقرب اي اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان
يستبد به دون الابعد ولانه لو اعمل الاول مع العطف لزم الفصل في نحو قام وقعد زيد بين العامل ومعموله
باجنبي بلا ضرورة واختار الكوفيون اعمال الاول من الفعلين مع جواز اعمال الثاني لانه اول الطالبين
واحتج الى ذلك المطلوب فقدم احتياج الثاني ولكل من الفريقين حجج والصحيح هو الاول لان اعمال
الثاني اكثر في كلامهم من اعمال الاول وهو موافقة الاكثر اولى من موافقة الاقل فان اعملت الثاني بناء على اختيار
البصريين اضمرت الفاعل في الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لتحقق التفسير بعده على وفق الظاهر
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا حذف الفاعل من الاول خلافا للكسائي
فانه يحذف الفاعل حذرا من الاضمار قبل الذكر وفي قوله نظر لان حذفه اشنع من اضماره قبل الذكر
لان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في غير موضع بخلاف حذف الفاعل ويظهر الخلاف الذي بين الفريقين
في التثنية والجمع نحو قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد اخوتك فانه اذا اعملت الثاني
اضمرت في الاول ضمير التثنية والجمع وان اعملت الاول اضمرت في الثاني نحو قام وقعدا اخواك

وقام

وقام وقعدوا اخوتك واما في الواحد المذكر فلا يظهر الخلاف نحو قام وقعد زيد لان ضمير الواحد
مستتر لا بارز وان اعملت الاول اعملت الثاني ان كان مقتضيا للمفعول والاول مقتضيا للفاعل
واوجب اعمال الاول فههنا لافضائه الى حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي او اضماره قبل
الذكر واما ان كان الثاني مقتضيا للفاعل ايضا فيعمل الفعلين معا فيه كما ذكرنا وحذفت المفعول
من الاول ان اعملت الثاني والاول يقتضي المفعول ان استغنى عنه اي عن المفعول كما في غير افعال القلوب
لانه فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة يحذف كثيرا في السعة نحو ضربت
وضربني زيد فلا يجوز ضربته وضربني زيد الا عند ابن مالك وان لا يستغنى عنه لكونه احد مفعولي
باب علمت مع ذكر الثاني فاظهرت المفعول للفعل الاول نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اظهر
منطلقا بعد حسبني لانه لا يجوز حذفه لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت
ولا يجوز اضماره ايضا لان الاضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز وان كان ههنا كالفاعل في عدم
الاستغناء عنه وفيه نظر لان المفعولين في باب علمت مبتدأ وخبر وكما جاز حذف المبتدأ والخبر عند
القرينة فليجز ذلك في هذا الباب عند القرينة وان اعملت الاول بناء على اختيار الكوفيين اضمرت الفاعل في الثاني
على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه الاضمار قبل الذكر لكون هذا الاسم من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا عنه لفظا نحو قوله حتى اذا ارتجت عن كل حنجرة
الى الغليل ولم يقصعنه نغب فان زجت ويقصع متوجهان الى نغب فاعمل الاول واضمر
الفاعل في الثاني وهو نون الضمير وزجت اي انحدرت والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال
قصع حرارته اي قتل عطشه بالري اي حتى اذا انحدرت جرع من الماء وقليله في كل طبع من حلوق الا ...
وحنجرة وتلك النغب لم يقتل العطش واضمرت المفعول على المختار مع جواز حذفه نحو قوله اذا هي لم
تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل اي انها لتنعمها اذا لم تستك بسواك اخضر
من اراك ولطافتها حتى تختار منها للاستياك الين [illegible] وانعمه فقد اعمل الفعل الاول وهو تنخل بمعنى
تخير في عود اسحل واضمر المفعول وهو به في الثاني وهو استاكت وانما كان اضمار المفعول هو
المختار اذا الحذف هنا لا يطابق مفصله لانه لا يلزم من الاضمار ههنا الاضمار قبل الذكر في المفعول
لما ذكرنا قبل مع ان حذف ضمير المفعول لا يحسن الا في الصلة والصفة والخبر وذلك لطول الكلام بذكرها
في كلام واحد بخلاف ما اذا اعمل الثاني جاز الحذف فيه حتى يفصله لانه يلزم من اضمار المفعول في الفعل
الاول الاضمار قبل الذكر في المفعول بلا ضرورة مع ان الاولى بالعمل في هذا الاسم هو الثاني لان اصل المعمول

انضاء

اُولى عامل وهذا الظاهر على الثاني فكان اولى بالاعمال مما كان بعيدا وبينه فاصل وهو الفعل الاول فاذا
لم يعمل فيه فالاولى ان يعمل فيما يتقوم معناه من الضمير لئلا يظن بسبب عدم تاثيره فيه انه موجه الى غيره وتعالى
طبق الشيء اذا اصاب المفصل فابان العضو فاستعمل مجازا في حسن الاصابة في الكلام ولهذا اى لكون
اضمار المفعول في الثاني هو المختار حمل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه
على اعمال الثاني فانه لو اعمل الاول لزم ان يقال افرغه واقرؤه والالزم ان يكون افصح الكلام على غير المختار
وهو حذف المفعول من الثاني مع اعمال الاول وبهاتين الآيتين استدل البصريون على اعمال الثاني وقالوا لو اعمل
الاول لكان الاحسن ان يقال افرغه واقرؤه والالزم الاجماع على قراءة البيت بالاحسن ومثل ذلك في الآيات
في القراءة المجمع عليها اصلا لكنه لما لم يقل كذلك دل ذلك على انه لم يعمل الاول لان الكلام في المختار والاحسن
لا في نفس الجواز اذ لا خلاف في جواز اعمال كل منهما وقوله الا ان يمنع مانع استثناء من قوله والمفعول على
المختار اى اضمر المفعول ايضا على المختار الا ان يمنع مانع من اضماره فيظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الفعل الاول في منطلقا ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية له والفعل
الثاني توجه ايضا الى منطلق لان التنازع انما يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق وافرادها وتثنيتها
بحسب اقتضاء المحل وكان القياس اضماره لكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول
الاول في باب حسبت مع وجوب تطابقهما في الافراد والتثنية والجمع لكونهما عبارة عن المبتدا والخبر ولو اضمر
مثنى لزم التخالف بين الضمير والمرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار وفيه نظر لانا لا نسلم امتناع
الحذف لان وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس لان الاضمار قد يأتي على المعنى
المقصود كقوله تعالى فان كانتا اثنتين مع تقدم فان كن نساء لان المعنى المقصود هو الوارث
هذا الذي ذكر من الاحكام في توجيه الفعلين اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا فان كان المتوجه اليه
اى الى المضمر يوجب الاستواء في الاتصال اى في اتصال الضمير بكل منهما بينهما اى بين
الفعلين نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالفعل الثاني لان المضمر
المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كالجزء منه لا بعامل آخر ولو كان الاسم الموجه اليه مضمرا
منفصلا استوى كان مرفوعا او منصوبا واتفق بعد الا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وما ضربت
وما اكرمت الا اياك وكذا حكم الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فبحذف
اى يحذف المفعول او الفاعل من الاول واعمال كما هو مذهب الكسائي واجيب بين الا الحرف والبصريون

يوافقون

لانه عايد على مطلق وضمير المفرد يجب ان يكون مفردا

يوافقون الكسائي في ذلك الا ان يختلفا اى المضمران الواقعان بعد كل من الفعلين رفعا ونصبا فان هناك
الاثبات اى اثبات يتعذر المضمر بعقب كل فعل من الفعلين من غير حذف ولا اضمار نحو ما ضربت
الا اياك وما ضربني الا انت لا يغرفها الظن لان الحذف عسى ان يوقع في اللبس بخلاف ما اذا اتفقا وانما
يجب الحذف لان اضمار الاسم مع الحرف وهو الا متعذر لان الحرف لا يضمر واضماره بدون الحرف
ملبس لانك اذا قلت ما ضربت وما اكرم الا انا فاضمرت الضمير في ضربت لم يعلم ان الفعل الاول
منفي عن المضمر او محصور فيه بناء على جواز الاضمار فيه مع حذف الحرف والاظهار مستغنى عنه
لدلالة المضمر الثاني على الاول لانه هو الاول بعينه وبلفظه فلو ذكر الاول لكان تكرارا مستغنى عنه
ولذا لا يحذف فيما اذا اختلف المضمران رفعا ونصبا كما ذكر لان صيغة المضمر المرفوع مغايرة لصيغة المضمر
المنصوب فلا يكون لاحدهما دلالة على الآخر وقال ابن الحاجب هذا من باب التنازع والاولى ان يكون
في احدهما ضمير لانه فاعل فيقال ما ضربت وما اكرم الا انت او ما ضرب وما اكرمت الا انت وعند ذلك
يفسد المعنى وفيه نظر لانه على تقدير حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي او تشريك الا ملزم المضمر كما هو
الفراء في غير هذا الموضع لا يفسد المعنى وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال فاستدلال للكوفيين في كون اعمال الاول هو المختار وان الثاني غير فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
لعدم انكسار وزن البيت باعمال الثاني في الفصيح لاختيار الا الفصيح فاجاب عنه بقوله ليس منه اى
ليس قول امرئ القيس من باب توجيه الفعلين الى اسم واحد بعدهما اذ لم يوجه فيه الفعل الاول وهو كفاني
الى ما وجه اليه الفعل الثاني وهو لم اطلب لان الاول توجه الى قليل والثاني الى المجد المحذوف
الدال عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما اسعى لمجد مؤثل ويكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا
كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط اى لم يكن مني طلب مع القليل من المال وان لا
يكن كذلك وذلك بان توجه الاول الى ما وجه اليه الثاني كان الاخبار بان سعيه لعمر لادنى معيشة
اى بان طلبه ليس لقليل من المال وان القليل من المال كفاه لان قوله لم اطلب منفي فيدل على الاثبات
فلو ان طلبه لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه اولا فيلزم التناقض ولانه قال بعده ولكنما الى آخره
انه انما يطلب الا الملك وفي هذا البيت انه يطلب القليل من المال وهو متناقض لما في لو من امتناع
الشيء لامتناع غيره اى لو لانتفاء شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين
يجب انتفاؤهما ولو كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت
وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جزائها حكمه قال ابن الحاجب في الغاية ادنى بل

اي بعد الاضمار

من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له فلا تنافي في عدم السعي وبين
كون القليل كافيا له والثاني ان اللازم من سبق ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل يكفيه
بل بانه يكفيه اقول لا شك ان الجواب معلوم مما وجهت كلامه عليه ولا يكون ضعيفا بل قال ابو علي
الواو في ولم اطلب للحال وح لم يلزم ان يكون الطلب منفيا بل يكون مثبتا كانه قال لو كنت ساعيا
لادنى معيشة لكفاني القليل غير طالب للملك فيكون انتفاء الطلب ح متوجها الى القليل ويكون من باب التنازع
قال ابن الحاجب الظاهر القول الاول لان استعمال الواو للعطف اكثر منها للحال وفيه نظر لان
الظاهر ان الواو للحال لا للعطف لانه لو كان للعطف لم يقع الاستدراك في البيت الثاني في
موقعه ويلزم التكرار لقوله الطلب المستفاد من قوله ولكنما اسعى لمجد واما لو كان الواو للحال
لكان الاستدراك في موقعه ولا يلزم التكرار وذلك لان المعنى لو كان سعيي لادنى معيشة لكفاني
قليل من المال من غير منافسة وتعب الطلب فلما لم يكفني قليل من المال لم اسع فيه ولكني اسعى في طلب
المجد وما حمله سيبويه على اعمال الثاني ولو كان تنازع الفعلين ليس على سبيل القطع قوله وقد ارى
تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه فان ارى وتغنى يتوجهان الى سيفانة فاعمل الثاني
وهذا لا يصلح ان يحتج به من يجوز حذف احد المفعولين في باب حسبت لان يجعل ارى ههنا بمعنى
ابصر وتغنى به سيفانة حالا من المفعول المحذوف وتغنى من غني بالمكان اي اقام به ورجل سيفان
اي طويل مستو ضامر البطن وامراة سيفانة ومثلها اصباه اي مثل السيفانة تجعل الحليم ذا صبوة
وعشق لكمال حسنه والمتعدي الى ثلثة من المفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنع
الجرمي وحكم بامتناعه لعدم استعماله واجازه غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد واثنين
تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه
اياه زيد عمرا منطلقا على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني ويجعل المفعول فاعلا باسناد
الفعل اليه اي الى المفعول به وانما قال ذلك لان شرط الفاعل ان يسند اليه الفعل مقدما عليه
وليس شرطا احداثه شيئا منه والا لما استقام جعل المفعول فاعلا لانه لا يكون ضد اله اذا بني له
اي للمفعول الفعل ويترك ذكر الفاعل للجهل به او لان فاعليته غير مقصودة او كان بحيث لا يتصور
صدور الفعل المذكور الا عنه فيترك ذكره احالة على حكم العقل ولغير ذلك بان يضم اوله سواء كان
اوله فاء الفعل او لا حال كونه ماضيا مع كسر ما قبل اخره سواء كان ما قبل الاخر عين الفعل او لا
وهذا عام في كل ماض نحو ضرب واضرب ودحرج وتدحرج لئلا يلتبس الفعل المبني للمفعول بغيره

لو

لو اقتصر على احدهما من ضم الاول وكسر ما قبل الاخر الا ترى انه لو قيل في اضرب اضرب واقتصر
على الضم التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وكذا لو اقتصر على الكسر حصل اللبس في باب
علم وانما غير فعل الى فعل دون سائر الاوزان لانه لما خالف الافعال بطي ذكر الفاعل غير له بناء
خالف ابنية الاسماء والافعال وضم الثالث مع همزة الوصل نحو استخرج وضم الثاني مع
التاء اي مع ما في اوله تاء زائدة وهو بلفظه ابنية نحو تكلم وتجاهل وتدحرج وانما ضم الثالث والثاني
معهما دفعا للبس فيهما اي فيما في اوله همزة الوصل وفيما في اوله التاء الزائدة لو اقتصر على ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر الا ترى انك لو قلت استخرج واقتصر على ضم الهمزة ولم يضم الثالث التبس بالامر
من هذا الباب لان همزة الوصل تزول في الدرج وضم اول المتحركات بعد الهمزة ايضا ولذا لو
لم يضم الثاني في الابنية الثلثة وتقول تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبست هذه الابنية بصيغ
مضارع كلم وجاهل ودحرج عند الوقف ومعتل العين سواء كان واويا او يائيا بالياء في المبني
للمفعول من الثلاثي المجرد نحو قيل وبيع في الافصح لحقيقة الكسرة والياء الاصل فيهما قول وبيع فحذف
الكسرة عند ابن الحاجب لاستثقالها على الواو والياء فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة
فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وبعضهم يقلب الضمة كسرة وهو
الاولى لان تغيير الحركة اهون من تغيير الحرف فبقي بيع ثم حمل قيل عليه لانه معتل مثله فقلبت
ضمته كسرة وواوه ياء والجزولي نقل كسرة الواو والياء الى ما قبلهما لانها اخف من حركة ما قبلهما
فبقي بيع وقول فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وجاء الاشمام وهو ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها وانما يشم ايذانا بان الاصل فيه ضم
اوله وجاء الواو وهي ارذل اللغات لثقل الضمة والواو نحو قول وبوع وقد عرفت توجيه هذه
اللغة وهذه اللغات الثلث في مجرد الثلاثي وفي اختيل وانقيد لكونهما مثل الثلاثي
المجرد في العلة وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها ومعتل العين بالالف
منه دون الاشمام والواو في افعل واستفعل نحو اقيم واستقيم اصلهما اقوم واستقوم نقلت كسرة
الواو الى الساكن قبلها وقلبت الواو فيهما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانما لم يجز فيهما الاشمام
والواو لان ما قبل حرف العلة في هذين البنائين ساكن بخلاف الثلاثي وبابي افتعل وانفعل فان ما قبله
فيها مضموم فيجوز فيه الضم اتباعا لما قبله على حاله والاشمام اشارة الى الضمة الاصلية ومعتل
العين بالتصحيح من غير قلب حرف العلة التي هي عين الفعل فيما عدا ذلك المذكور وهو الثلاثي

المجرد وباب انفعل وافتعل وباب افعل واستفعل يقول فيه قيم وبيع وعاون وباين وقوم وبين وعود
وبوين وضم اوله اي اول الفعل حال كونه مضارعا حملا للمضارع على الماضي وقيل ضم اوله ماضيا
ومضارعا للدلالة على ان المحذوف في الكلام هو الفاعل مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس فانه لو ان
على الضم وقال في اضرب للمتكلم من ضرب اضرب التبس بالمتكلم المعلوم من اضرب ولذا لو اقتصر
على فتح ما قبل الاخر من غير ضم في اعلم للمتكلم من باب علم التبس بما علم نحو ما جن من الاعلام عند الوقف
قال رح لو اقتصر على فتح ما قبل الاخر في انطلق انا انطلق فلو وقف عليه ووقع في الدرج
سقطت الهمزة نحو وانطلق فيلتبس المضارع بالماضي الموقوف عليه اقول لا تسقط همزته في الدرج
لانها همزة قطع لا همزة وصل ولذا اي لكون ما قبل الاخر مفتوحا ينقلب معتل العين الفا فيه
اي في الفعل المبني للمفعول نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت
الواو والياء الفا حملا لهما على قال وباع ويسمى المفعول الذي جعل فاعلا باسناد الفعل اليه
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله وسمي بذلك لانه مفعول حقيقة اما
مفعول به او مفعول مطلق او مفعول فيه كما يقال فعل ما لم يسم فاعله والمراد فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله ويتعين المفعول به المتعدى اليه اي يتعدى اليه الفعل بغير حرف من حروف الجر وهو
الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه لجعله فاعلا لانه قد يكون فاعلا في المعنى كما في ضارب زيد عمرا وكما في مطاوع
فعله كما في كسرته الشيء فانكسر الشيء ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه لسائر المفاعيل من حيث انه به
طرفي الفعل كالزائد على مبتدا طرفه فهو من معقولية الفعل فاذا حذف احدهما يقام الاخر مقامه وانما
كان المفعول به بغير حرف اولى منه بحرف مع اقتضاء الفعل اياهما جميعا لان اقتضاء الفعل الاول بنفس
الفعل بخلاف اقتضائه به الثاني فانه لا يحصل الا بعد ذكر الحرف وان لم يكن المفعول به بالحرف اولى من
باقي المفاعيل مع انه من مقتضى الفعل بخلافها لانه لما كان متعديا اليه بحرف جر اجري مجرى اخواته
مما يتعدى اليه الفعل بحرف جر ليكون الباب على طريقة واحدة فاجري من الذنب من قولهم استغفر الله
من الذنب مجرى في الدار من قولهم استغفر الله في الدار وان كان من الذنب مقتضيا له وفي الدار
مقتضيا له اذا كان هذا المفعول به في الكلام عند البصريين وعند الكوفيين لا يجب اقامته مقام
الفاعل بل يجوز اقامة مقامه اولى وقوله فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا اعتراض فانه مع وجود المفعول به المتعدى اليه بغير حرف جر وهو الكلاب اقيم الجار
والمجرور وهو بذلك الجرو مقام فاعل لسب فاجاب عنه بقوله من الشواذ على قول البصريين

وبهذا

[هامش: صوابه الذي]

وبهذا البيت استدل الكوفيون على انه لا يجب اقامته مقام الفاعل واذا لم يكن هذا المفعول به في الكلام
فالمسند اليه باسناد الفعل اليه بعد حذف فاعله اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء اي هذه المفاعيل متساوية الاقدام في اقامتها مقام الفاعل اذ لا فضل بينها عند الاكثرين
وقيل الجار والمجرور اولى لانه مفعول به لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانها مفاعيل
بلا واسطة وقيل المفعول المطلق اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان اهتمام
المتكلم بذكره اشد فهو اولى بان يرفع في سير بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة امام الامير ما يقام مقام الفاعل
ويترك الباقي على نصبه نحو سير بزيد اقيم الجار والمجرور مقام الفاعل او سير سير شديدا اقيم
المصدر مقامه او يوم الجمعة اقيم ظرف الزمان مقامه او امام الامير اقيم ظرف المكان
مقامه واشترط وصف المصدر العام مقام الفاعل ليفيد فائدة لا تستفاد من نفس الفعل و وصف
المبهم من الزمان لان الفعل يدل على زمان ما فلا يكون في ذكر المبهم من غير وصف فائدة قال الشيخ رح بخلاف
المبهم من المكان فانه لا حاجة الى وصفه لان الفعل بالوضع يدل على الزمان ولا يدل على المكان قال الشيخ
الرضي وابن مالك ويشترط في المصدر ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضربة او الضرب
الفلاني فعلى هذا لو قال المص بدل قوله وصف المصدر ان لا يكون لمجرد التاكيد لكان اولى وقال
ابن الشيخ الرضي ولذا يشترط الفائدة المتجددة في جميع ما يقوم مقام الفاعل فلا يقال ضرب
شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء مدلول عليها بمجرد الفعل ولا فائدة متجددة
فيها ولذا قال ابن مالك او ظرف يختص وما قيد الشيخ ولا ابن مالك الظرف بالزمان ففي قوله من الزمان
ايضا نظر وفي قوله رح بخلاف المبهم من الكلام ايضا نظر وقد اجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد
الى المصدر المدلول عليه بالفعل قال ابن مالك وقد اجاز قوم من المتاخرين اقامة المصدر
المدلول عليه بالعامل مقام الفاعل ولا سبيل اليه لان الفعل انما يدل على المصدر الذي لمجرد التاكيد
ولا فائدة في الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نوي ولم يلفظ وقال وفي كلام الزجاجي اشعار
بان سيبويه يجيز ذلك قال ابن خروف لا يجيز احد ذلك وادعاء الزجاجي انه مذهب سيبويه فاسد
لان سيبويه لا يجيز اضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي اجازه سيبويه لا يمنعه احد وهو اضمار
المصدر المقصود مثل الرئيا المتوقع القعود وقد قعدا اي قعد القعود الذي ينتظر وقوعه
والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر وانما الدال عليه امر آخر هكذا قال ابن خروف

[هامش: لانه جزء الفعل]

وهو الصحيح هذا اخر كلامه فعلى هذا القول بدل قوله المدلول عليه بامر غير الفعل لكان هو الصواب ليكون مطابقا لما ذهب اليه سيبويه على ما حقق ابن خروف **ومنه** اى مما اسند الفعل الى المصدر المضمر **المثل** اهم بامر الحزم لو استطيعه **وقد حيل بين العير والنزوان** كانه قيل وقد وقع الحيلولة بين العير والنزوان فانه يتبين للزومه الظرفية لا يقام مقام الفاعل فيكون القائم مقامه هو المصدر ومن هذا يعلم ان الظرف انما يقام مقامه اذا لم يكن لازم الظرفية كما قال الشيخ الرضى وابن مالك وقيل ان بين فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ولكن منصوبا لانه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام وهذا القول ضعيف والمثل لصخر بن عمرو حين سئلت امراته كيف زوجها فقالت لا حي فيرجى ولا ميت فينعى فاستند على السيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال ابياتا فيها هذا البيت **وقيل ان المصدر والظرف انما يسند اليهما** الفعل بعد حذف الفاعل على الوجهين **لما استمر فيهما** اى في هذه الثلثة **من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به** حتى كان كل واحد منها مفعول به **في قولهم ضرب ضربته** كان الضرب مضروب **واليوم قمته** ولم يقولوا قمت فيه **وفرسخان سرتهما** ولم يقولوا سرت فيهما فلهذا الاتساع كانت هذه الثلثة في حكم المفعول به وذلك لان الظرف مقدر بفي والفاعل لا تقدر به قوله **واسناد** مجرور بانه معطوف على قوله لما استمر اى انما يسند اليها الفعل لا لاسناد **الفعل اليها مجازا** بجعل كل واحد منها فاعلا على جهة المجاز **في قولهم شعرت شعرا** اسند الفعل الى المصدر اى شعر الشعر **ونهار صايم** اسند الفعل الى الزمان اى صام النهار **وغرفة ناظرة الى موضع كذا** اسند الفعل الى المكان اى نظرت الغرفة **ويسند الفعل** اى المفعول **الثاني من باب اعطيت وان كان المفعول الاول اولى** بالاسناد اليه لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ ولانه اقرب الى الفعل بل في اللفظ وهذا البحث على الطلاقه لما سيجي بعيد ذلك ان شاء الله وحده **ولا يسند اليه** اى الى الثاني **في باب علمت** عند المتقدمين قالوا لانه مسند الى الاول فلو اقيم مقام الفاعل صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه وفيه نظر لجواز كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لاخر في حالة واحدة نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فلو قالوا هكذا لكونه الشيء مسندا ومسندا اليه مع الاستغناء عنه لانه لا بد من ذكر الاخر عند ذكر احدهما واذا اضطر في الاسناد الى ما كان مسندا اليه لئلا يلزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه فلا يرد النقض باعجبني ضرب زيد عمرا ولانه خبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه

ولان في

ولان فيه الثاني ضمير الاول فلو اسند اليه الفعل واوقع في محل الاول لزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا **وقيل يسند اليه** اى الى الثاني **في الباب ان** اى في باب اعطيت وعلمت **عند امن اللبس** كما هو عند المتاخرين كابن مالك قال الصحيح جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا كما اذا لم يكن الثاني في باب اعطيت صلاحية الآخذية وكما اذا كان الثاني في باب علمت نكرة والاول معرفة اذ بالتنكير يعرف انه الثاني لان الثاني هو الخبر في الاصل والاصل فيه ان يكون نكرة **نحو اعطي درهم زيدا** فان درهم هو الثاني لعدم صلاحية الآخذية له **وعلم منطلق عمرا** فمنطلق هو الثاني لكونه نكرة وعمرا معرفة **بخلاف اعطي بشر خالدا** فانه لا يتميز فيه الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذا فلو اقيم الثاني مقام الفاعل لم يتميز الآخذ من المأخوذ **وبخلاف علم اخوك زيد** فانه لا يتميز فيه ايضا الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما لان يكون اول المفعولين لكونهما معرفتين ولذلك يجب تقديم المفعول الاول على الثاني عند ذكر الفاعل عند اللبس نحو اعطيت العبد الجارية **والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثاني من باب علمت** في انه لا يسند اليه عند المتقدمين ويسند اليه عند المتاخرين عند الامن من اللبس وانما كان بمنزلته لان المفعول الزائد بواسطة همزة النقل هو الاول والثاني والثالث منه هما الاول والثاني من باب علمت **ولا يسند الفعل الى المفعول له** لان شرط حذف اللام منه ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل فلو اسند الفعل اليه صار فاعلا فيفوت الشرط ويمتنع حذف اللام فلا يقال ضرب تاديب ولكن للتاديب ولانه علة لاقدام الفاعل على الفعل وعلة الشيء انما تكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل لم يتم الا بفاعله فلو اقيم مقامه لزم ان يكون من تمام الفعل وان لا يكون ودائما فتض **ولا الى المفعول معه** لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدونها لانه لم يعرف كونه مفعولا معه ولان معنى كونه مفعولا معه انه مشترك بينه وبين فاعل الفعل فلو حذف الفاعل ذهبت المشاركة **ومنها** اى من انواع المرفوع **المبتدا والخبر اما المبتدا فيحد بالاشتراك** اللفظي **على شيئين احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية** وتاثيرها **معنى** سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قائم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدا المجرور بحرف زائد **من حيث هو اسم للاسناد اليه** اذ لو جرد لا للاسناد اليه لكان حكمه حكم الاصوات التي ينعق بها غير معربة فالاسناد هو المعنى الذي به حصل التركيب المقتضي للاعراب قال الشارح قوله

المبتدا والخبر

حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر التجريد للاسناد اليه من حيث هو اسم اما اذا كان صفة
كما هو القسم الثاني فلم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدأ هو المسند في القسم الثاني اقول
لو كان الاسم في قوله من حيث هو اسم في مقابلة مطلق الصفة فلا يجب في التجريد لاجل الاسناد
اليه ان يكون اسما بل يجوز ان يكون صفة ايضا نحو عالم من قريش جاءني ولو كان في مقابلة الصفة المعتمدة
على الاستفهام والنفي فهو استعمال غير واقع فالاولى ان يقول بدل قوله من حيث هو اسم قيد في الملابسة
اي تجريده عن الملابسة معنى من حيث هو اسم واحد وانما قال ذلك ليدخل في تعريف الناس في قوله
سمعت الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على حكاية الجملة فان الناس مبتدأ وهو من حيث هو
اسم واحد مجرد عن ملابسة سمعت معنى واما من حيث هو مع خبره جملة فيكون غير مجرد عن
ملابسة معنى لان المسموع هو هذه الجملة وانما كان مجردا الناس مجردا عن ملابسة معنى لان المراد
على تقدير رفع حكاية الجملة فلا يكون لسمعت تاثير في الناس وحده كما كان لباب علمت تاثير في
كل واحد من جزئي الجملة لان المراد منه مضمونها ولكن يرد عليه نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدأ فيه
غير مجرد عن الملابسة العامل معنى من حيث هو اسم واحد وروي الناس منصوبا فان نصب فقد نصب
المبتدأ والخبر ويكون المراد مضمون الجملة اي سمعت انتجاعهم نحو زيد قائم المبتدأ فيه مجرد
عن العوامل اللفظية لفظا ومعنى وبحسبك درهم المبتدأ فيه مجرد عن العوامل اللفظية معنى وحكما
لان الباء زائدة وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا وقد عرفت بيان
ذلك والانتجاع طلب الكلا والخير وصيدح علم لناقة ذي الرمة وبلال اسم رجل ووجدنا
في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار فان وجدنا غير مؤثر معنى في احق وهو مبتدأ لان
المعنى وجدنا هذه الجملة والمعار من عار الفرس اذا ذهب هاهنا وهاهنا واعاره صاحبه اي احق
الخيل بالركض ان يكون ذاهبا في الجهات وقيل المعار من العارية والمعنى لا شفقة لك على العارية لانها
ليست لك وقيل المعار المسمن من اعرت الفرس اذا سمنته ويروى المغار بالغين المعجمة اي المضمر
من اغرت الحبل اذا فتلته والثاني الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او الجاري
مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخواك المعتمدة في العمل على احد حرفي الاستفهام والنفي فان الصفة
انما تصير مع فاعلها جملة كالفعل اذا دخلها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام وانما كان
لا يكون الاعتماد على احدهما لانه لو كان على غيرهما لكانت الصفة خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدأ
واعلم ان الشرط هو الاعتماد على النفي لا على حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرفه نحو ما ولا ولن او مما هو

بمعناه

بمعناه نحو انما قائم الزيدان فيكون قوله والنفي معطوفا على المضاف والاول في قوله احد حرفي الاستفهام
لا على المضاف اليه الثالث كما سبق الاذهان اليه ولذلك ليس شرط ان يكون معتمدة على حرفي الاستفهام
وانما ان يكون معتمدة على الاستفهام سواء كان الاستفهام مستفادا من حرفه او من الاسم المتضمن له نحو
ما صانع ابواك ومن قائم ابواه ومتى ذاهب ابواك واي زمان راحل رفيقاك رافعة لظاهر
احتراز في الظاهر عن الصفة الرافعة لمضمر متصل نحو اقائم الزيدان فانه خبر مبتدأ لا مبتدأ
او ما جرى مجراه اي مجرى الظاهر في الاستعمال كالضمير المنفصل وانما قال ذلك ليدخل فيه نحو
اقائم انتما فان الظاهر والمضمر المنفصل كليهما يسد ان مسد الخبر اذا ارتفعا بالصفة المذكورة
وزاد هاهنا ابن مالك قيدا آخر فانه قال او وصف سابق رافع ما انفصل واغنى قال واحترزت
بكون المرفوع مغنيا عن نحو اقائم ابواه زيد فانه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن
فيه بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وابواه مرتفع به فهذا الحد للمبتدأ تعريفين وكذا ابن
الحاجب لان احد المبتدأين مسند اليه والآخر مسند فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد هكذا قال
ولكن يمكن جمعهما في حد واحد ويكون الاشتراك بينهما معنويا بان يقال المبتدأ اسم مبتدأ به
في جملة لفظا او تقديرا مجرد عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد نحو اقائم اوما قائم
او ان قائم اخواك فقائم مرفوع بالابتداء واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك
مبتدأ وقائم خبره لانه يلزم حينئذ ان يقال اقائمان اخواك لان الخبر يثنى عند تثنية المبتدأ ولا يجوز
ان يكون اخواك خبرا لانه خلاف الاصل لكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة بخلاف اقائمان اخواك
فانه اي فان الصفة خبر وما بعدها مبتدأ لانها رافعة لمستتر ويحتمل ان يكون مبتدأ وما بعدها
فاعلها على لغة اكلوني البراغيث وفي نحو اقائم اخوك اي فيما اذا كانت الصفة مفردة وما بعدها
مفردا ايضا يجوز الامران وهما كونه مبتدأ وما بعدها فاعلها وعند المفردة خبرا لا غير وكونه
خبرا عما بعدها والصفة المفردة التي ليس ما بعدها مفردا مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها وعند
المفردة خبر لا غير على الاظهر وما بعدها مبتدأ واما الخبر فهو المجرد من العامل المسند الى ما
تقدمه لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قائم زيد ويضرب زيد يضرب داخل فيه لانه مسند
الى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد وفي يضرب زيد خارج عنه لانه ليس بمسند الى ما
تقدمه بخلاف قول من هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فانه داخل فيه وتعريفه هذا
احسن من ذلك التعريف لاختصاره وخروج نحو يضرب زيد عنه والاصل في المبتدأ التقديم

لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع
مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول ومن ثمه اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم جاز في داره زيد وفي داره
قيام زيد وان كان في الظاهر اضمارا قبل الذكر وانما جاز ذلك لان زيدا وان كان مؤخرا لفظا الا انه
مقدم تقديرا لانه مبتدا وامتنع صاحبها في الدار لان الضمير في صاحبها راجع الى الدار وهو
متاخر عن صاحبها لفظا وتقديرا لكونه جزءا من الخبر والاصل في المبتدا ان يكون معرفة لانه لما
كان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير معين لا يفيد كان الاصل في المبتدا التعريف
ولذا اذا اخبر عن معرفة لم يتوقف الافادة على زيادة من قرينة لفظية او معنوية بخلاف النكرة
فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية او معنوية والمعارف خمسة العلم
قصديا كان العلم وهو ما كان بالوضع نحو زيد وعمرو فانه انما سمي شخص بزيد قصدا الى تعيينه والنقاء
به عن غيره من الاوصاف الخاصة به وفائدته الاختصار او اتفاقيا وهو الذي يصير علما لا بوضع
واضع معين بل انما تصير علما لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه بحيث لا يذهب
الوهم عند اطلاقه الى غيره مما يتناوله اللفظ ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا كان
معرفا باللام او الاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله
نحو ابن عمر فانه غلب بالاضافة على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من بين اخوته والنجم فانه كان اسما لكل نجم
معهود بين المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا بالاستعمال والصعق غلب بالاستعمال على
خويلد بن نفيل يقال صعقتهم السماء اذا القت عليهم الصاعقة وهي نار تسقط من السماء في رعد شديد
قيل كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح وسفت في جفانه التراب فشتمها فرميت بصاعقة فقتلته
وان خويلدا ابكي عليه قتيل الريح في البلد التهامي وما غلب على واحد معين بالاستعمال وهذا تعميم
بعد التخصيص من الاسماء التي تعم العامة التي تصلح لان توضع على آحاد متعددة وليس المراد من تعمه
ان يكون نكرات لما ذكرنا الان من ان العلم الاتفاقي اما معرف باللام او بالاضافة ومنه اي مما غلب من
ان تعم ولن لم يرد بجنسيته الاستعمال الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت
على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بهذه الاوصاف وهي الدبور والعوق والسموك
والثروة فالدبران فعلان بمعنى الفاعل كالعدوان بمعنى العادي وانما سمي بذلك لانه يدبر الثريا
والعيوق فيعول بمعنى الفاعل كالقيوم بمعنى القائم وانما سمي بذلك لان الدبران خطب الثريا

والعيوق

والعيوق يعوقه عن ذلك فلذلك هو فيما بينهما على ما يزعم العرب والسماك فعال بمعنى الفاعل
سمي بذلك لسموكه وارتفاعه واما الثريا فهو تصغير ثروى تانيث ثروان من الثروة وهي
الكثرة سمي بذلك لانها ذات الثروة المحقرة اما ثروتها فلانها يشبه انجم ظاهرة في خلالها نجوم
متكثرة خفية واما تحقير ثروتها فظاهر فعلم ان كل واحد من هذه الاسماء جنس في الاصل
بالنظر الى الدليل والامارة وانما قال منه لانها ليست في الظاهر صفات غالبة كالصعق
وانما هي اسما موضوعة باللام في الاصل اعلام لمسمياتها ولا تجري صفات ومالم يعرف
باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف كالمشتري والمريخ فانا وان لم نعلم ان المشتري بمعنى
الفاعل من الشراء والمريخ فعيل من التمريخ وهو بمعنى الفاعل كالسكير الفعل كالضحيك الكثير
الضحك وانه لا بد وان يكون بمعنى الاشتراء او التمريخ وهو ذلك الجسد موجودا في الكوكبين دفعا
للاشتراك والمجاز لكنا لا نعرف تفصيل وجود المعنيين فيهما كما عرفناه في الدبران واخواته
والمبهم والمراد منه اسما الاشارات والموصولات وانما سمي كل واحد منهما مبهما وان كان معرفة لان
اسما الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهمة عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون
مشارا اليها وكذا الموصولات بدون الصلات مبهمة عنده والمضمر وقد تقدم ذكره والداخل عليه
الالف واللام اما التعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير وهي اللام التي عهد اي ادرك المخاطب
مدلول الاسم الداخلة هي عليه اما بجري ذكر المعهود قبل وتخصيصه بخبر وقصة نحو اكرمني رجل
فالرجل مكرم فان العهد فيه وارد بالتحقيق لتقدم ذكر الرجل او والكريم مجزي هذا العهد وارد
بالتقدير وذلك لعدم تقدم ذكر مكرم صريحا بل ضمنا بدليل اكرمني او تعلم المخاطب به قبل
الذكر من غير جري ذكره لشهرته نحو قولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او للجنس
اي لتعريف الجنس نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع من حيث هو خير من ذاك واعلم ان الفرق
بين اسم الجنس المعرف والنكرة والمعرفة المقصودة هو ان كل اسم دخله اللام ولم يكن قرينة ان المراد منه
حقيقته بقطع النظر عن الافراد فان لم يكن معه قرينة دالة على انه بعض مجهول او معين من كل فاللام
فيه لاستغراق الجنس سواء كان ذلك الاسم مع علامة الوحدة والتثنية نحو الضربة والضربتين او لا
كالضرب والماء كقوله صلى الله عليه وسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم
وانما يجب حمله على الاستغراق لان الالفاظ موضوعة بازاء الماهية الخارجية لا الذهنية فاما
ان يكون لجميع افرادها او لبعضها او لا واسطة بينها في الخارج وليس المراد بعض الافراد لعدم علامة

اللام

وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى شياعه في امته وكونه بعضا
مجهولا من جمله فوجب كونه لجميع الافراد ولو كان معه قرينه داله على ان المراد ليس هو الاستغراق
فان كان هناك قرينه عهد فاللام للعهد فلا فرق بين المعرفه والنكره معنى لو كان في ذلك الاسم علامه
الوحده والتثنيه نحو ما اعطيتك الا التمره والتمرتين فانه بمنزله ما اعطيتك الا تمره وتمرتين
وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ورايت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد عنه هو
ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جمله لان التنوين فيه يدل على التنكير وذو اللام على ان المراد منه
الماهيه المجرده عن البعضيه والبعضيه انما تستفاد من القرينه كالاشتراء والرويه فالمجرد
وذو اللام بالنظر الى القرينه بمعنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان ولاجل ذلك يجوز
وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومنه اي هذا
النوع نحو واحد وكل ما فرضت من ابعاضه فهو اي بهذا النوع داخل فيه اي في البعض المفروض
دخول الجزء في الكل من حيث ان له الحقيقه النوعيه فيكون له اطلاق على ذلك البعض بطريق الحقيقه
خلاف علم الجنس كاسامه فان اطلاقه على الفرد الخارجي انما يكون بطريق المجاز كما عرفت ذلك قبل
والمضاف الى هؤلاء الاربعه من الاسماء غير المتوغله في الابهام ولذا المضاف الى المضاف الى احدها
اضافه حقيقيه احتراز عن الاضافه اللفظيه فان المضاف فيها لا يتعرف بالاضافه نحو غلام زيد
المضاف اسم عين وبقاء الانسان المضاف اسم معنى وانما يتعرف المضاف بالمضاف اليه لان المضاف
متحد بالمضاف اليه من جهة اللفظ والمعنى فاخذ المضاف حكمه اي حكم المضاف اليه في التعريف بالاتفاق
في جميع المواضع كما ياخذ حكمه في التانيث حيث يصح الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف في بعض المواضع
وذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بعضه في قولهم شرقت بعض انامله فانه يصح ان يقال شرقت
انامله ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتدا وذلك لان صوغ الكلام للافاده وتنكيره ينفر السامع عن
استماع الحديث الا عند ابن الدهان فانه قال اذا حصلت الفائده فاخبر عن اي نكره شئت كقولك
كوكب انقض الساعه الا عند الاخفش المبتدا المنكر بوجه ما وذلك التخصيص ... وذلك الوجه ومن
ذلك الوجه لان قوله بالوصف مرفوع لفظا نحو ولاجل مسمى عنده فان الصفه تجعل النكره كالمعرفه لان
المراد هذا الجنس وهو معلوم فان معنى الايه هذا الجنس من الاجل المسمى عنده او بالوصف تقديرا
لا لفظا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض اي شخب واحد وشخب من اللبن في الاناء وشخب اخر في
الارض يقال شخب اللبن اذا خرج ممتدا والشخب بالفتح المصدر وبالضم الاسم واصل المثل في حالب

ادام

نظر

يحلب فتارة يخطئ فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطئ مره ويصيب
اخرى ولان ذهب عير فعير في الرباط اي فعير اخر في الرباط ما يشد به الدابه يقال قطع الظبي رباطه
اي حبالته يقال للحبايل ان ذهب عير ولم يتعلق في الحباله فاقتصر على ما علق فيه يضرب للرضا بالحاضر
وترك الغائب او ما الوصف معنى كما في كم الخبريه نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف
فيها من تمام معناها ولكن الوصف فيها مقدر لا مع لفظها كما يقدر مع اللفظ يجب لان كم لا توصف اصلا
او ذلك التخصيص بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص والحصر نحو ثكل ارامه ولدا اي ما ارامها ولدا
الا الثكل اي انما احبته الثكل اولادها والمثل لبيهس الملقب بنعامه حين قتلت اخوته واحبته
امه قيل هذا المبتدا فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موصوف في المعنى
وفيه نظر لان المحكوم عليه اذا اختص ببعض الحكم كان الحكم على غير مختص فالاولى ان يقال ان تنكير الفاعل لا
ينفر السامع عن استماع الحديث ذلك التنفر في المبتدا الا انه لما سمع الفعل اقتضى الامر ... ولا ... ان
يقال بعد ذلك انه لا يصغي الى المتكلم ولا يسمع حديثه لكون المخبر عنه مجهولا بخلاف المبتدا فانه اذا
كان مجهولا وهو مقدم على الخبر يمتنع عن استماع حديثه ولا يكون الخبر هنا اي حيث كان المبتدا فاعلا
في المعنى الا جمله فعليه ليمكن ان يجعل المبتدا فاعلا وقولهم شر اهر ذا ناب اهره اذا حمله على الهرير
وذو الناب السبع يضرب فيما تستدل به على وقوع الشر كانهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله
الا لشر فقالوا ذلك وما اكرم زيدا فمن جعل ما نكره غير موصوفه لانهم جعلوه موصوله او استفهاميه
على هذين الوجهين ليست مما نحن بصدده لانها على القول الاول معرفه وعلى الثاني مخصصه بالاستفهام
لا بكونه فاعلا في المعنى وما الصيغه قوله يحتمل خبر لقوله وقولهم الامرين اي يحتمل ان يكون شر وما فاعلين في
المعنى اي ما اهر ذا ناب الا شر وما جعله كريما الا شيء ويحتمل ان يكونا موصوفين في التقدير والمعنى
اي شر عظيم لا يحيط به الوصف اهر ذا ناب وشيء عظيم جعله كريما فالتنوين لكونه للتعظيم بمنزله الصفه
فانهم اذا ارادوا غايه المبالغه في وصف شيء ذكروه منكرا من غير صفه ايذانا بانه قد بلغ مبلغا تقاصرت
العبارات عن الاحاطه بكنهه او بكونه مصدرا منسوبا الى الفاعل مرفوعا لغرض الثبوت نحو سلام
عليك قال ابن الحاجب اذ اصله سلمت سلاما عليك اقول معنى سلمت قلت سلام عليك بمعنى سلام الله
هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فيكون معنى سلاما عليك قولي لفظ سلام عليك وهذا غير مستقيم
فالصواب ان يقول ان اصله سلمك الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثره الاستعمال ورفع سلاما
قصدا للدوام بزوال سلام الله واستمراره لان النصب دال على الحدوث والتجدد وانما لم يلزم المبتدا

لكونه دالا على الفعل الدال على الحدوث والتجدد ه

هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا او مجرورا لكونه اهم للتبادر الى ما هو المراد لانه لو قدم عليك لربما يذهب الوهم الى اللعنة او انه بمنزلة الفعل كما عرفت الان في الاصل في الفعل ان لا يتقدم عليه شيء من معمولاته ولا يكون هذا النوع من المخصص الا في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو ويل له او بكونه مصدرا بهمزة الاستفهام حال كون الهمزة تعادلها ام متصلة اما تصديرا ومعادلة نحو ارجل في الدار ام امراة او تصديرا ومعادلة له تقديرا كما في كم الاستفهامية فان معنى كم معنى الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريته كان التقدير اعشرون غلاما اشتريته ام ثلثون فيجوز الكلام مصدرا بالهمزة تعادلها ام متصلة وليس المراد من التقدير ههنا ان الهمزة مقدرة قبل كم وام بعدها قال ابن الحاجب المجوز لتنكير المبتدا في ارجل في الدار ام امراة ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السؤال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك وتبعه المص في ذلك ولهذا قيد تقدير الهمزة بمعادلة ام وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام الدالة على ثبوت احدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول ان المجوز لذلك وقوعها في سياق في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذاك الجنس فليس المراد واحدا معينا ولا غير معين او بكونه نكرة تتناول كل واحد واحد من افراد جنسه على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل فان النكرة حينئذ يكون كل فرد فرد نحو تمرة خير من جرادة فان معناه كل تمرة لان النكرة ههنا تفيد العموم بحسب الاستعمال وما احد خير منك فان النكرة لكونها في سياق النفي تفيد العموم فتكون النكرة المحكوم عليها متعينة بكونها كل فرد فرد وهو الحكم وموضعها الخبر بما ثبت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فائدة وشر مرغوب اليه فصيل ريان اي شر كل مرغوب اليه فالنكرة تفيد العموم من المضاف اليه ورغبت في الشيء رغبا ورغبة اذا اراده ورغبت عنه اذا لم ترده واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر على ولدها او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريان لم تمر بها فبقي اربابها من غير لبن يضرب للغني النجاء اليه محتاج وكل بيرجلها معلقة فانه كلما تفيد العموم بحسب الوضع وليس تخصيصه بالاضافة والالحاق غلام رجل قائم وهذا من قول وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم ولما حضره الموت جمع اباذا وقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة او بكونه متقدما عليه الظرف حال كون الظرف خبرا له نحو في الدار رجل فانه لما قدم الخبر عليه وهو ظرف كثير التصرف فاشبه الفاعل في تقديم الحكم عليه فجاز ان يكون

المري في اخراج اللبن من الثدي ٥

نكرة

نكرة كالفاعل وليس تخصيصه بتقديم الحكم عليه لما ذكرنا قبل قال سيبويه وقد يكون المبتدا نكرة على غير هذا التخصيص باحد هذه الوجوه المذكورة نحو امت في الحجر لا فيك وهو مدح له بانه لا عوجاج فيه كقوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا اي لا انخفاض فيها ولا ارتفاع وهو شاذ على ما قال سيبويه وذكر صاحب الينابيع فيه انه دعاء بالبقاء له تعدها لك الحجارة لكن الامت في الحجر لا فيك قال الامت ان تغلظ مكان وتدق مكان تقال املأ السقاء فما به امت وقيل الامت اللين والضعف من سرت سيرا لا امت فيه اي لا ضعف فعلى هذا يكون من باب سلام عليك فهو منصوب في الاصل ولا يكون فيه شذوذ على ما ذكره جار الله وحق الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد لان المبتدا اذا كان معلوما عند السامع كان المسند اليه ايضا معلوما عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد السامع ولانه اذا كان معرفة مسبوقة بمعرفة توهم كونهما موصوفا وصفة فمجيء الخبر نكرة يرفع ذلك التوهم فكان تنكيره اصلا وقد يجيئان معرفتين معا ولا يجوز ان يكون الخبر معرفة والمبتدا نكرة الا عند سيبويه اذا كانت متضمنة لمعنى الاستفهام نحو من ابوك اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت اي انت ما تغيرت عما كنت عليه وكقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته ومثل ذلك مما كان الخبر مثل المبتدا في اللفظ كثير كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه لمن جاءه كيف لا اعصيك وانا انا وكيف لا تعصيني وانت انت ولا بد ههنا من تعديد مضاف اي شعري الان مثل شعري فيما مضى هذا التاويل اذا كان المبتدا والخبر متحدي اللفظ اما اذا كانا متغايري اللفظ وكانا معلومين عند السامع مع كونهما معرفتين فلا تستفيد من الخبر شيء نحو ابيه ان القائم كون زيد انت مع علمه انك تعرفه لم يشك في احدهما وهي التي تجعلها المتكلم مبتدا هي الاخرى ام يبقى الشك فالقائم الخبر المعلوم طرفاه عند السامع مع علمه انه قد يكون القائم لا زما الفائدة ان كانت النسبة بين المعلومين معلومة له كما اذا قلت لمن اثنى عليك بالغيب الذي اثنى علي بالغيب انت فعرفته انك عالم بانه مثن عليك وقد تفعل مثل ذلك في الجواب للشرط ايضا كقولك من قصدني فقد قصدني اي فقد قصد من عرفت نجاحه فاصلح ومنه قوله عليه الصلاة والسلام من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله والفائدة في قولنا الله الهنا ومحمد نبينا الرد على منكري الالهية لله تعالى ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم والخبر قد يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدا اذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحو زيد اخوك وهذا الشيء مشيرا

التحية

الى الجملة المعروف او متضمنا له اى لضمير المبتدا او لاسم مشتمل عليه اذا كان مشتقا
مؤولا به او مصدرا بدلا من الفعل عند سيبويه نحو زيد منطلق ونحو اسد مشيرا به الى رجل
شجاع قال ابن مالك ففي اسد ضمير مرفوع به لانه مؤول بما فيه معنى الفعل ولو اسند الى ظاهر نحو
نحو رايت رجلا اسدا ابوه بدليل ابرازه في نحو زيد الخبز آكله هو فانه لما كان آكله جاريا على
الخبز وهو لزيد ابرز الضمير المستتر فيه وهو هو فلو لم يكن ضمير لما امكن ابرازه ويكون الخبر
احدى الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه الجملة الفعلية خبر للمبتدا او زيد قام رجل يتحدث
مع عمرو في داره الجملة فيه ايضا فعلية لكن الضمير العائد الى المبتدا ليس في نفس الفعل ولا في الفاعل
بل في متعلق صفة الفاعل وزيد ابوه قائم الجملة اسمية او زيد غلامه جاريته زوجها ابنه
امراته دارها سقفها خشبه ساج خشبه مبتدا تاسع وهو وخبره وهو ساج خبر عن
المبتدا الثامن وهو سقفها وهكذا الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة
من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول
وحاصل المعنى زيد خشب سقف داره امراة ابن زوج جاريته غلامه ساج وزيد عندك الجملة
ظرفية والظرف فيه ظرف مكان او والقتال يوم الجمعة الجملة فيه ظرفية لكن الظرف فيه ظرف
زمان ومنه اى مما وقع الجملة فيه ظرفية زيد من الكرام فيكون الجار والمجرور جاريا مجرى الظرف
لاحتياجه الى الفعل ومعناه احتياج الظرف ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعنى في حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولهذا فصله عما قبله بقوله منه وقوله لان التقدير
عند الاكثر حصل تعليل لكون عندك ويوم الجمعة ومن الكرام جملة ظرفية وانما كان التقدير كذلك
لان الظرف لا بد من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل فرع عليه فتقدير الاصل
اولى من تقدير الفعل ولما اختزل الفعل واقتطع وحذف سدّ الظرف مسدّه لقوة دلالة الظرف
عليه اذ لا بد له مما يقع فيه احتوى هو اى الظرف على الضمير الذي كان مستكنا فيه اى في الفعل
وهذا مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر هو المتعلق
المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما
هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر ومنهم
من يقدرها اسم الفاعل كابن السراج لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ونعده
اى هذا المقدر الظرف مفردا لانه نائب عن مفرد لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد الا نحو اقائم الزيدان

الضمير

هنا

الزيدان اظهارا للفرعية لان الاصل في اجتماع الضمير هو الفعل والاسم فرع عليه فيه ولانه لما لم
يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن
الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة او نقول لما كان صيغة الفعل لم تدل على الفاعل ولكن معناه مستلزما
له كان الفاعل خارجا عن مسماه فحكم عليه مع فاعله بانها جملة مع انه لم يمكن ان يجعل الفعل بافراده
خبرا لان الخبر من حقه ان يكون هو المبتدا او بمنزلته والفعل وحده لا يكون الاسم ولا بمنزلته واما
اسم الفاعل فلما كان صيغته دالة على الفاعل كان الفاعل داخلا في مسماه فخص الحكم عليه معه بالا
مع انه يمكن ان يجعل اسم الفاعل وحده خبرا او نقول اسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة لانحطاط مرتبته
عن رتبة الفعل وجواز الوصل به اى بالظرف اى ايقاعه صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد
فان ما موصوله وعندكم صلتها مما يعضد المذهب الاول وهو كونه مقدرا بالفعل لانه لو كان
مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلا يجوز ايقاعه صلة للموصول لان الصلة يجب ان يكون جملة
وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر اى لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث
مستمر فان استغرق ذلك الحدث الغير المستمر جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو
الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره كانه باستغراقه كانه هو مع تنكر الزمان المناسب
لكونه خبرا ويجوز نصبه وجره بفي نحو الصوم يوما او في يوم ولو كان الزمان معرفة فالرفع غير غالب
عند البصريين ولو لم يستغرق جميع الزمان او اكثره فالاغلب نصبه او جره اتفاقا من الفريقين
سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة
وقد يرفع نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات على تاويل اشهر الحج اشهر او الحج عمل اشهر ولا بد لان
بان افعال الحج كانه مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة وذلك لما كثر من الحج فلا يجوز زيد يوم الجمعة
لان زيدا اسم عين لا حدث ولا يجوز ايضا طلوع الشمس يوم الخميس لان الحدث مستمر واما لا يجوز ذلك
لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لا يخلو يوما ويقطع يوما الان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت
وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ
وقوع ظرف الزمان خبرا عن الهلال وهو اسم عين من حيث تجدده يتجدد حادثا فيشبه اسم
الحدث في الحدوث وقتا دون وقت قال الرضي ليس المراد جرمه بل تجدده وهذا حدث
اى تجدد الهلال حصل في الليلة اقول كانه فهم ان مراد المصنف فهمنا محذوف كما قيل
ولكن مراده ذلك ان مراده لما كان في نفس الهلال تجدده وحدوثه صار بمنزلة الحدث غير المستمر

وإذ

وقوله وأما نحو اليوم الجمعة أو اليوم السبت أراد أن اليوم ظرف زمان وقع خبرًا عما ليس
بحدث وهو الجمعة والسبت فأجاب عنه بقوله فعلى تأويل التجمع أي الاجتماع والسبت مصدر بمعنى
قال ابن مالك إذا قلت اليوم الجمعة اليوم السبت جاز نصب اليوم لأن الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت
بمعنى الراحة على ما زعمت اليهود لعنهم الله إن الله تعالى عما يقولون ابتداء خلق السموات والأرض
يوم الأحد فخلقها في ستة أيام وعلى ما استراح يوم السبت ولهذا يعيّرون يوم السبت وكذا اليوم
العيد واليوم الفطر واليوم النيروز وكل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف لأن ذكرها
منبّه على عمل يقع في ذلك اليوم ولهذا التأويل لا يجوز نصب اليوم في سائر الأيام ما لم يكن فيها دلالة
على عمل عند غير الفراء وهشام فلا يقال اليوم الثلثاء بنصب اليوم إذ لا يمكن تقدير الثلثاء بمصدر
إذ لا دلالة لها على عمل يقع فيها حتى تؤول بالمصدر فلا يجوز في اليوم إلا الرفع وأما نحو اليوم
يومك بنصب اليوم فعلى تأويل عليتك وسلطانك وشأن أمرك حاصلة في هذا اليوم فأجريا
مجرى واقع وموقوع به وقد أجاز سيبويه اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن قال الآن الرجل يقول
أنا اليوم أفعل ذلك فلا يريد به يومًا بعينه أقول معنى كلامه لم الآن أعم من يومك فيجعله واقعًا
في الآن كما يقول في هذا الوقت اليوم ولهذا أجاز الفراء وهشام اليوم الأحد واليوم الاثنين على معنى
الآن الأحد والآن الاثنين ونحو بكر إن تعطه يشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية ويكون التقدير
بكر مشروط شكره بإعطائك وقد يكون مجموع الشرط والجزاء مع معنى أداة الشرط خبرًا للمبتدأ غير
أن يكون معهما حرف الشرط فلا بد أن يكون المبتدأ اسمًا من الأسماء الشرطية أو اسمًا مضافًا إلى
أي إلى الاسم من الأسماء الشرطية نحو من يأتني أو غلام من يأتني أكرمه قال النحاة قالوا إن من مبتدأ
مع تضمنه معنى الشرط ومجموع الشرط والجزاء خبر له وقال الخبيصي الحق في إعرابه أن يقال إن من مبتدأ من
حيث إنه اسم ومجموع الشرط والجزاء مع معنى حرف الشرط الذي تضمنه من خبر المبتدأ على معنى شيء ما
إن تكرم يأتني أكرمه وبعضهم على أن الخبر هو أي حيث كان المبتدأ اسمًا من الأسماء الشرطية
أو مضافًا إليه الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدأ وتتمته كأنه قيل إنسان ما يأتني فأنا
أكرمه كما في قولك الذي يأتيني فله درهم فإن الذي مع تضمنه الشرط مع صلته مبتدأ وفله درهم
خبره وجواز ما يمكن ما في أنيك ما يعضد المذهب الأول لأنه لو كان الجزاء وحده هو الخبر وهو
جملة لزم أن يكون فيه ضمير عائد إلى المبتدأ وليس هنا في الجزاء ضمير لأن الضمير العائد إلى ما في الشرط و
يكن هكذا قال المحقق وفيه نظر لأن الجزاء ما بقي جملة فلا يجب أن يكون فيه ضمير ولأن الربط حصل من ربط

الجزاء

الجزاء بالشرط ولا بد في الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ من ضمير يرجع إلى المبتدأ لأن الجملة مستقلة فإذا
ما إذا جعلت جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر للربط وهو الضمير لأنه موضوع للربط إلا
إذا كان المبتدأ ضمير الشأن فإنه لا يحتاج إلى الضمير للربط للربط المعنوي بينهما لكون الجملة عبارة
عن الخبر هناك بمنزلة المفرد نحو قل هو الله أحد وكذا لا يحتاج إلى الضمير في كل جملة تكون عبارة
عن المبتدأ نحو مقولي زيد منطلق وإذا كانت الجملة الواقعة خبرًا مشتملة على جنس يندرج فيه
هو أي المبتدأ وغيره أيضًا نحو زيد نعم الرجل فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل ولم يكن على سبيل
الاستغراق والجنس يشتمل على كل أفراده كان الرجل يشتمل على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي
وهذا في المخصوص على نحو وإن كان دليلًا وقيل لا يجوز تقديمه عليه ونحو أما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرًا في عراض المواكب فإن قوله لا قتال لما كان مشتملًا على القتال الأول لكون لا لنفي الجنس كان
المعنى القتال الذي ذكرت منفي عنكم لأنك إذا نفيت عنهم كل قتال فقد نفيت ذلك المذكور فجرى
هذا الذكر المعنوي مجرى اللفظي وعلى هذا قوله تعالى إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين
فإن المحسنين لما كان مشتملًا على الصابرين والمتقين جرى ذلك مجرى الذكر اللفظي واعلم أن الرضي
قال نقل المبرد هذا البيت على أنه حذف الفاء لضرورة الشعر وهو في الكتاب مذكور في النسخ مع
الفاء ولعل نسخته غير ما نقله المبرد أو يكون الفاء سهوًا من الناسخ أقول ذكر ابن مالك البيت بتمامه
في حذف الفاء من جواب أما في ضرورة الشعر ولذا ذكر الشيخ الرضي المصراع الأول بغير الفاء ومعاني
وحديثه في بعض نسخ الكتاب بغير الفاء أيضًا وأعلم أن وضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم
والتعظيم جائز قياسًا لقوله تعالى الحاقة ما الحاقة أي ما هي وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط
أن يكون بلفظ الأول وعند الأخفش يجوز في الشعر وفي غيره ولو لم يكن بلفظ الأول نحو زيد قام أبو طاهر
إذا كان أبو طاهر كنية زيد ومن ثمة أي من أجل أنه لا بد في الجملة الواقعة خبرًا من ضمير لم يجز علمي
بزيد كان ذا مال كما ذكره أبو علي لأن علمي مبتدأ وبزيد مفعول به والباء متعلقة والضمير في كان إن عاد
إليه لزم أن يكون العلم ذا المال وإن عاد إلى زيد بقي المبتدأ بلا عائد قال المص أقول لو جعل الضمير لعلمي وذا
مال حالًا أسد مسد الخبر لكان يصح فيما أظن والمعنى علمي بزيد كان إذ كان ذا مال وكذا لو جعلت كان زائدة
وذا مال حالًا أسد مسد الخبر كما يقال معرفتي بزيد ذا مال ويجوز أن يكون ذا مال خبر كان وهو مع معموله
حال سد مسد خبر المبتدأ المحذوف أي علمي بزيد حاصل والحال أنه كان ذا مال وح لا يكون الخبر جملة
وقد يحذف الضمير العائد إلى المبتدأ إذا كان العائد معلومًا حذفًا على سبيل التسامح نحو قوله تعالى

ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وعلى سبيل التبرك كما اذا كان الضمير محذوفا ومن الجملة
التي وقعت خبرا اسمية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول كما تحذف الجملة الواقعة خبرا راسا
في قوله تعالى واللاي لم يحضن فان قوله واللاي لم يحضن مبتدا وخبره جملة محذوفة وهي عدتهن
ثلثة اشهر حذفت لدلالة ما قبلها عليها وهو قوله تعالى واللاي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن
ثلثة اشهر وذلك الحذف المعلوم على سبيل القياس للضمير نحو البر الكر بستين اي الكر منه فان
كون المبتدا الذي هو جزء من المبتدا الاول يؤذن بالضمير فيحذف الضمير مع الجار فان كان المبتدا الذي
معرفة كهذا المثال كان الجار والمجرور المحذوف حالا من الضمير في الخبر العايد الى المبتدا الذي في
والعامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كاينا منه وان كان المبتدا الذي نكرة كان صفة له نحو السمن
منوان بدرهم اي السمن منوان كاينان منه كاين بدرهم ولا بد من ان تكون الجملة الواقعة خبرا محتملا
هذا الخبر للصدق والكذب فقوله وان تكون عطف على قوله من ضمير لقربه لا على قوله وحق الخبر
ان يكون كما قال الشارح لبعده عنه مع فساد من جهة المعنى وهذا مذهب ابي بكر الانباري وبعض
الكوفيين نظروا الى ان الخبر حقه ان يكون محتملا للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا
واه ووهم بين لان خبر المبتدا في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما المراد
به عندهم ما عرفته المعربة ولان خبر المبتدا لا خلاف في ان اصله ان يكون مفردا والمفرد من حيث انه لا يحتملها
فالاولى في الجملة الواقعة موقعه ان لا يشترط فيها احتمالها الصدق والكذب لانها نايبة عما لا يحتملها
وايضا فان وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو كيف انت ثابت بالاتفاق ولا يمتنع وقوعه جملة طلبية
بالقياس لو كان غير مسموع ومع ذلك فهو مسموع شايع في كلامهم كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فان
قوله لا مرحبا بكم خبر وقيل انه حال ونصبه على المصدر او على المفعول به اي لا يسمعون مرحبا ونحو
زيد اضربه متاول باحد التاويلين باضمار القول اي زيد مقول او اقول فيه اضربه او بكونه
محمولا على المعنى اي زيد مامور بضربه او وجب عليك ضربه او مستحق الضرب فاضربه واذا كان
المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للقصة التي هي جملة ومفسر
الجملة يجب ان يكون جملة ويتعدد الخبر لفظا لا معنى ويكون الكلام على جملة واحدة نحو هذا حلو حامض
فان الخبر هنا وان تعدد لفظا الا انه متحد في المعنى لان حلو حامض بمنزلة مز وكان في كل واحد
منهما ضمير راجع الى مجموع المبتدا الا على معنى ان كل واحد منهما خبر مستقل لان المقصود جمع الطعمين
لا على معنى ان في جميع اجزايه حلاوة وحموضة لانه لما امتزج الطعمان في جميع اجزايه وانكسر احدهما

بالاخر

بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما فالمجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين سمي خبرا مجازا ولذا
علم هذا انهم يقولون علمت هذا حلوا حامضا مع اتفاقهم على اخرهم ان باب علمت لا يتعدى الا الى مفعولين
وقد يتعدد لفظا ومعنى بالعطف نحو زيد عالم وعاقل وبغير العطف كقوله تعالى وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولا امتناع وجواز دخول الفاء في خبر المبتدا لان نسبة خبر
المبتدا كنسبة الفعل من الفاعل لانه محمول اولي ثانيهما فحقه ان لا يدخل عليه الفاء كما لا يدخل على
الفعل فاذا دخلته فلا بد لدخولها من سبب موجب او مجوز كما اشار الى ذلك السبب بقوله الا اذا
تصدر المبتدا باما فانه لا بد لدخول الفاء في خبره لتضمن اما معنى الشرط ولا تحذف الفاء الا في ضرورة
الشعر نحو قوله فاما الصدود لا صدود لديكم او مع قول محذوف يستغني عنه بمقوله كقوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم او اذا تضمن المبتدا معنى الشرط
فالمتضمن للشرط في المبتدا المتصدر باما هو اما لا المبتدا لان المبتدا جزء من الجزاء ولهذا قال سيبويه
ان اما زيد فمنطلق في تقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان جزءا من الجزاء لا يكون متضمنا للشرط
وانما التزم تقديمه على الفاء ليكون كالعوض من المحذوف ولئلا يتوالى حرفا الشرط والجزاء وذلك المبتدا
المتضمن معناه اما اسم موصول بفعل او ظرف وانما عين ان يوصل باحدهما لان الموصول ككلمة الشرط
والصلة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء او كان نكرة موصوفة بهما ككلمات الشرط
الجازمة لكن جاز ان لا يكون فيهما لانه ليس بصريح في معنى الشرط كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
الاية فان الاية سوقه للحكاية عن جماعة مخصوصة ولذا حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقلا كالشرط من
وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون فعلا صريحا بل يكون فعلا صريحا او شيئا متعلقا بمعنى
الفعل كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبل المعنى نحو وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه وكان
حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء ولكن من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء
كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فحيث كان فاء لا يدل الكلام ان المبتدا
سبب للخبر ومع الفاء يدل على ذلك واما قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان الاول وهو استقرار
النعم بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل لا يكون الاول سببا للثاني لانه فرع على الثاني وهو
متاول وتاويله ان الاية جاءت لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها
مجهولة او مشكوكة سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل وكذلك قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ليس الاول سببا للثاني لان الفرار ليس سببا للموت وجوابه ان ... على كل حال الخبر ... ان جعل

جزاء على ابعد الاحوال للمبالغة في وقوعه فان الموت مع الفرار يتحقق فكيف مع عدم الفرار ومثل قوله
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **او نكرة موصوفة باحدهما** اي بالفعل او بالظرف
او معرفة موصوفة موصول به اي باحدهما من الفعل والظرف وفي هذه الاقسام من قوله
اما اسم موصول الى هٰهنا يجوز دخول الفاء في الخبر الا ان في كلامه ايهاما انه يجب دخول الفاء فيه
لالحاقها في الذكر بما يجب دخول الفاء في خبره والحاق ما لا يجب دخوله في خبره بها في الذكر انما هو
قوله **او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء مما لا ينطبق والبه الجزم** كما اذا كان الجزاء جملة اسمية
او طلبية مما لا يصلح وقوعه شرطا فانه يجب دخول الفاء في خبره اما اذا كان الجزاء مما يصلح ان يقع
شرطا فلا يجب دخوله في خبره **نحو اما زيد فمنطلق** المبتدأ متصدر بأما **والذي** او كل **او الرجل
الذي يأتيني او في الدار فله درهم** فقوله يأتيني او في الدار قيد في كل واحد من هذه المبتدآت
الثلثة وقوله فله درهم خبر لكل واحد منها واعلم ان التمثيلية للنكرة الموصوفة بالفعل او بالظرف
بكل رجل يأتيني او في الدار تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما
الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول او نكرة عامة موصوفة باحدهما
او مضافا الى هذه النكرة كل كما قال ابن مالك مثاله رجل عنده حزم فسعيد ورجل تسعى في نجاته
فلن يخيب **ومن ياتني فله كذا** المبتدأ اسم من الاسماء الشرطية والجزاء لا يصلح ان يقع شرطا **وقد
دخل الفاء في المثال الاخير او ان الجزء الاخير من الخبر او دخل اول الخبر على الاختلاف الذي مر
ذكره** فان الخبر ان كان هو مجموع الشرط والجزاء فقد دخل الفاء في اول الجزء الاخير من الخبر وان كان الخبر
هو الجزاء وحده فقد دخل الفاء في اول الخبر **وليت ولعل مانعان بالاتفاق** من دخول الفاء في
خبرهما لانهما للانشاء وما يقع خبرا لهما غير محتمل للصدق والكذب ولا يجوز الجمع بين ضدين متنافيين
من وجه واحد لانه يؤدي الى ان يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل وكذا جميع نواسخ الابتداء غير ان
ولكن لان نواسخه تؤثر معنى في الجملة والمؤثر معنى فيها لا تدخل على جملة مصدرة بملازم التصدير
كالشرط الا ان هذا المبتدأ لما لم يكن بعريق في الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر معنى في الجملة كان وان
ولكن **والحق عند سيبويه** على ما نقل عنه جار الله **مانع** من دخول الفاء في خبره خلافا للاخفش ونقل شارح
اللمع ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش ولكن نقل الزمخشري بعيد من جهة النقل
والعقل اما النقل فان سيبويه استشهد في كتابه بقوله تعالى الذين يستقون اموالهم بقوله تعالى قل
ان الموت واما العقل فبعيد عنه وتوغله في مخالفة ما هو مشهور وواقع في القران المجيد فمن منع قال لان ان

لا تدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما يتضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة **لكن
الاستعمال وارد بخلافه** اي بخلاف المنع من دخول الفاء في خبر ان كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
واعتذر لسيبويه عن الاية الثانية بان ان لم تدخل على الذي وكلامنا في ان التي تدخل على الذي
وفيه نظر لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان يدخل ان على الموصوف وعلى الصفة
مع ان ذلك لا يتاتى في الاية الاولى وقيل في الاعتذار ان الفاء في الاية لعطف جملة على جملة ويكون
خبر ان هو الذي تفرون منه **ويجوز تقديمه** اي تقديم خبر المبتدأ عليه **للاهتمام بذكره** حيث
اريد قصر الموصوف على الصفة قصر افراد او قصر قلب **نحو تميمي انا** تقوله لمن يردد ذلك
بين قيس وتميم او لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس **وسواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك او قعودك**
سواء علي فسواء خبر مبتدأ والفعلان بعده في تقدير المصدر بانهما مبتدآن وسواء لا يثنى ولا
يجمع لانه في الاصل اسم مصدر واجاز ابو علي ان يكون سواء مبتدأ والفعلان خبره ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدأ
محذوف ويجيء بيان ذلك ان شاء الله تعالى في العطف بالحرف **ومررت برجل سواء هو والعدم اذا رفع سواء**
يكون هو مبتدأ والعدم معطوفا عليه وسواء خبرهما مقدما وسواء مصدر بمنزلة اسم فاعل مثنى التقدير
مررت برجل هو والعدم مستويان واما اذا جر سواء فلا يكون المثال مطابقا لما نحن بصدده لان
سواء بمنزلة اسم فاعل مفرد نعت صفة لرجل وهو تاكيد للضمير المستكن في سواء والعدم عطف على ذلك
الضمير وانما اكد ليحسن العطف على المرفوع المنفصل **وفي المثل مكره اخوك لا بطل** فاخوك
مبتدأ ومكره خبره قدم عليه للاهتمام بذكره وهذا من قول ابي حنش خال بيهس وذلك ان بيهس
بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلوا اخوته فقال لخاله هل لك في غار فيه ظباء
لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال اضرب يا ابا حنش
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش هذا المثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه **ولزم
تقديم خبر المبتدأ اذا كان الخبر مفردا** اي الظاهر احترازا عن نحو زيد قام ابوه فان الخبر فيه جملة
فلا يلزم تقديمه على المبتدأ كما سيجيء **متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له** اي للاستفهام
محتويا هذا الظرف **على ضمير المبتدأ** بان يكون ضمير عائدا اليه واحترز به عن نحو زيد اين غلامه
فانه لا يجب هٰهنا تقديم الخبر لان الظرف وان تضمن الاستفهام لكنه غير محتو على ضمير المبتدأ لان
غلامه ان كان فاعلا له فلا يكون محتويا على ضميره وان كان مبتدأ والظرف المقدم عليه خبره فكذلك

لا يكون محتويا على ضمير المبتدا الاول وانما لا يلزم هنا التقديم لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة من الجمل داخل هو عليها بحيث لا يتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فقولك ابن غلامه جملة على احد القولين او كالجملة على الآخر فلا يجب تقدمه على المبتدا وانما وجب التقديم هنا لان كل قسم من اقسام الكلام فالغالب ان يتقدم في اوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام ليتبين القسم المقصود ولانه لو اخر لجوز السامع عند سماعه اول الكلام ان يكون من كل قسم فيبقى في حيرة نحو كيف زيد الخبر وهو كيف مفرد وان عمرو ومتى القتال الظرفان في هذين المثالين محتويان على ضمير المبتدا الكن احد الظرفين ظرف مكان والآخر ظرف زمان وهما جملتان حقيقة الا انهما في الظاهر مفرد ان او نقول انهما مفرد ان حقيقة ايضا عند من لم يجعل الظرف مقدرا بالفعل وانما لا يجوز ان يكون هذه الاسما مبتدات لامتناع ان يكون الاينية زيدا فلا يجوز الا ان يكون خبرا واذا كان خبرا كان ظرفا متعلقا بمحذوف ذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدا ولا ينافي هذا التوجيه في المبتدا بان يقال لم لا يجوز ان يكون مبتدا ويكون معمولا لمحذوف لان المبتدا لابد ان يكون اسما مرفوعا مجردا بخلاف الخبر فانه قد يكون جملة وجارا ومجرورا واذا كان تقديم الخبر مصححا للمبتدا النكرة مبتدا نحو في الدار رجل فانه انما ساغ تنكيره لما تقدم من انه بتقديم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل التشبيه بالفاعل فلا يصح كونه مبتدا ولان تاخيره يوهم كونه نعتا وتقديمه يؤمن من ذلك او اتصل بالمبتدا ضمير متعلقه اي متعلق الخبر واراد بالمتعلق جزء الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه وفي المبتدا وهو مثلها ضمير راجع اليه ويجوز ان يريد بالمتعلق الجار والمجرور وبالخبر العامل فيه المقدر وانما يلزم تقديم الخبر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لو قدم المبتدا ومنه اي مثل في بطن زهمان زاده فان زاده مبتدا وفيه ضمير عائد الى زهمان وزهمان بفتح الزاء على رواية وضمها على اخرى اسم كلب يضرب مثلا لمن يكون معه عدته فيما يحتاج اليه وقال ابو عمرو اصله ان رجلا خرج وزاده في نفسه فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان ليأخذ نصيب الناس فقال صاحب الجزور في بطن زهمان زاده يضرب لمن يطلب الشيء وقد احذه مرة او اذا كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها سوا كان الخبر غير ظرف نحو عندي انك قائم او ظرفا نحو عندي انك قائم وانما يلزم التقديم هنا لانه لو اخر الخبر هنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر ولو كان الخبر ظرفا فقد يظن ايضا انه متعلق بخبر ان المكسورة ولا يرتفع الالتباس بالفتحة لخفائها مع انه وقعت بحوهذا التقدير في صدر الكلام وهو موضع المكسورة واذا تقدم الخبر عرف انه خبر للمبتدا وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة لان ما في

خبرها

خبرها لا يتقدم عليها واذا تعين ان المقدم خبر تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع ما في خبرها جملة وهي لا تقع مبتدا بخلاف المفتوحة فانها مع ما في خبرها في تقدير المفرد وامتنع تقديم الخبر على المبتدا اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسما الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم والاسماء الاستفهامية نحو من قام ومثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم فانه للابهام قبل التفسير فلو قدم الخبر لزال الابهام المقصود منه ومثل ما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانها لا يجوز التصرف فيها بالتقديم ومثل كم الخبرية نحو كم غلام اشتريته فانها لما كانت لانشاء التكثير يقتضي التصدر واذا كانا معرفتين ولا قرينة دالة على تعيين المبتدا فانه يجب تقديم المبتدا الا انه لا يتميز من الخبر الا بالسبق اذ كل واحد من المبتدا والخبر في موضعه نحو زيد المنطلق فانه لا يتميز فيه المبتدا عن الخبر فلو قدم الخبر لذهب الوهم الى ان المقدم مبتدا وانما يتميز المبتدا عن الخبر ما يحتاج الرابطة اليه اذا تم الكلام بغير القرينة نحو زيد منطلق انت او تقول منطلق زيد انت بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان المبتدا والخبر فيه معرفتان مع انه قدم الخبر على المبتدا لوجود القرينة من حيث المعنى فانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول فلو لم يجب تقديم المبتدا على الخبر لزم اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا اي يصلح فاعلا له لو تاخره او يصلح تاكيدا له لو تاخره كما في زيد قام فان المبتدا لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت فان انا لو اخر التبس بتاكيد الفاعل بخلاف زيد قام ابوه فان زيد وهو مبتدا لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدا بالفاعل ولا بتاكيد لعدم صلاحيته لواحد منهما لوجود فاعل قام ولو كان تاكيدا لكان باعادة اللفظ الاول ومن الالفاظ المخصوصة وليس كذلك وبخلاف اكلوني البراغيث ممن جعله مبتدا كالسيرافي فانه ذكر ان احد وجوه اعرابه ان البراغيث مبتدا واكلوني خبر مقدم وقيل ان البراغيث فاعل والواو حرف زيد ليؤذن من اول الامر ان الفاعل جمع وهو المروي عن سيبويه وقيل الفاعل مضمر على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه وكان حقه ان يقال اكلتني لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا اجريت مجرى ما يعقل كما في رايتهم لي ساجدين فان الاكل ليس المراد منه حقيقته بل المراد منه الجور والتعدي كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدي من خواص ذوي العقول ومن زعم وهو ابن الانباري ان الحكم في قول الضبي في بيته نوقي الحكم مبتدا لتقدمه الخبر وهو نوقي

فقد سهى لان الحكم يصلح فاعلا ليؤتى ولا يجوز تقديم الخبر لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل واصل المثل على ما زعمت
العرب عن السنن انهم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان
الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا
حكما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكليها قالت
فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني
قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدّث امرأة حديثين فان ابت فاربعة فذهبت اقواله
كلها امثالا وحذف المبتدا جوازا عند الدلالة عليه نحو قوله لا يبعد الله التلبب والغارات
اذ قال الخميس نعم التلبب التشمر وهو في الاصل مطاوع لببت الرجل تلبيبا اذا جمعت
ثيابه عند صدره وجره في الخصومة بمجزرته والخميس الجيش الذي له خمسة اركان الميمنة
والميسرة والقلب والمقدمة والساقة وعدده خمسة آلاف والنعم ههنا الابل وهو خبر مبتدا
محذوف اي هذه نعم فاغتنموها واغيروا عليها ومن المثل احدى حظيات لقمان اي هذه احدى
حظيات لقمان الحظية تصغير الحظوة وهي اسم السهم الصغير قدر ذراع وقيل هي التي لا نصل
لها وكان بين لقمان بن عاد وبين رجلين من عاد قيل وكان رقيق ابل وكان للقمان رب غنيم فاعجبته
الابل فابيا ان يبيعاها منه وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما فلم يجد فيهما مطمعا لعدم غفلتهما عنها
ومعهما حظيرة من نبل كثير فقال لما تصنعان بها انما هي حطب فوالله ما احد يحتمي عن سهمين فينبذا
غير سهمين فجد لقمان الى النبل فحواها وكانت لهما شجرة يستظلان بها فاتخذ فيها عشا رجاء ان يصيب
منهما غرة فلما وردت الابل تجرد من الرجلين واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البئر يستقي فرماه لقمان
من فوقه بسهم في ظهره فقال حظيّ احدى حظيات لقمان يضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من
جنس افعاله قيل احدى حظيات لقمان اي انه فعله من فعلاته وخير قليل ويروى نعم قليل وفضحت
نفسي اي هذا الفعل خير قليل قالته فاقرة امرأة من الاسد وقد غاب عنها زوجها فهويت
عبدا لها كان يرعى ماشيتها فانتهى اليها الزوج وقد قام عنها العبد وقد ندمت وهي تقول خير
قليل وفضحت نفسي وسمع ذلك مرة فدخل عليها غضبان فلما علمت فاقرة انه علم ما فعلته شهقت
شهقة فماتت ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو زيد الخبز اكله بنصب الخبز
اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفعل الذي بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا
بانه خبر زيد التقدير زيد اكل الخبز هو اكله واذا كان هو خبر اله لا يجوز ان يكون اكله ايضا خبرا له

لاستغنائه

لاستغناء المبتدا عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدا محذوف
ومفسر المحذوف هذا اذا كان الخبز منصوبا اما اذا كان مرفوعا فلا يكون المسألة مما يجب فيه حذف المبتدا
لان الخبز مبتدا ثان واكله خبره والجملة خبر الاول ويجب على هذا ان يبرز الضمير في اكله بخبر بانه على غير ما هو له
لانه لزيد وقد جرى على الخبز كما عرفت ذلك قبل ويحذف الخبر جوازا نحو قوله ايا ظبية الوعساء
بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم تقديره اانت تلك الظبية ام ام سالم ويجوز ان يقال اانت
احسن ام ام سالم والوعساء والجلاجل والنقا اسماء مواضع في الصحاح جلاجل بالفتح موضع ويروى
بالحاء مضمومة ومن المثل كلاهما وتمرا اتمرددي كلاهما مرفوعا اول من قال ذلك عمرو الجعدي
دفع اليه رجل فذا صره العطش والسغوب وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل
فقال اطعمني من هذا الزبد والتامك فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا فالخبر
وهو لك محذوف ويروى ان الرجل قال انلني مما بين يديك فقال عمرو ايهما احب اليك زبد ام سنام
فقال الرجل كلاهما وتمرا اي مطلوبي كلاهما وازيد تمرا وعلى هذا يكون المبتدا محذوفا ومن روى
كليهما منصوبا كان التقدير اطعمك كليهما وتمرا او اعطني كليهما وزدني تمرا وخرجت فاذا
السبع وقد عرفت بيان الاختلاف فيه واعلم ان الحذف بعد اذا المفاجاة قليل ولذلك لم يقع
في القرآن مبتدا بعدها الا وخبره ثابت كقوله تعالى فاذا هي حية تسعى فاذا هي بيضاء فاذا هم
قيام ينظرون ويجب ذلك الحذف عند وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر فيما التزم في موضعه
اي موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان كذا في احد المذهبين وهو مذهب البصريين فان حذف
خبر المبتدا الواقع بعد لولا واجب عندهم لحصول القرينة الدالة على تعيين الخبر وهي لفظة لولا
لانها تدل على ان الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها عليه فانه لما جعل امتناع جوابها
معلولا للاول وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علته
وللالتزام غير الخبر في موضعه وهو جواب لولا وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل
مقدر لانها لو التي لامتناع الثاني وقد دخلت على لا وهي لازمة للفعل لكونها حرف شرط ومعناها
مع لا باق قطعا كما كان عليه فمعنى لولا علي لهلك عمر لولا وجد علي فينتفي انتفاء وجود علي وانتفاء
الانتفاء ثبوت وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الواقع بعدها لاختصاصها بالاسماء فعلى هذا
لو قال بدل في قوله في احد المذهبين على احد المذاهب لكان اولى ليشمل مذهب الفراء ايضا
واعلم ان بعضهم قال ان كان سبب الامتناع الثاني هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم لدلالة لولا

علته ولو كان صفة للاول زائدة على وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع عدوه لاهلكه
وقوله تعالى لولا فضل الله عليكم ورحمته لعدم دلالة لولا على تلك الصفة والجواب ان الخبر هنا ايضا
محذوف وتلك الصفة حال عاملها الخبر المحذوف فيقدر لولا زيد يدفع عدوه لولا زيد موجود دافعا
عدوه وكذا تقدير قوله تعالى لولا فضل الله عليكم لولا فضل الله موجود مترتبا عليكم لكن هذا زائد
على قدر الحاجة **وضربي زيدا قائما** قال البصريون يحذف خبر المبتدا وجوبا اذا كان المبتدا
مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف اليه مضافا الى الفاعل او المفعول
واقعا بعده حال من الفاعل او المفعول او منهما معا نحو ضربي زيدا قائما او قائمين ولا بد فيها من
قيد اخر وهو ان يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال كما في هذا المثال للاحتراز عن نحو ضربي
زيدا قائما شديد وانما يجب حذفه للقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل لان الاخبار
عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لا يمكن الا بعد حصوله والتزام الحال في موضع الخبر فالتقدير في
ضربي زيدا قائما ضربي زيدا حاصل اذا كان وجد قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال لقيام الحال
مقام الظرف لان فيه معنى الظرفية ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما منصوبا على انه خبرها
لان هذا المنصوب بعد هذا المصدر لا يجيء الا نكرة فلو كان خبرا لها لجاز تعريفه ولانه لو كان خبرا لم
يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان فيها دلالة عليه ومما يدل على انه حال قوله صلى الله عليه وسلم
اقرب ما يكون العبد من الله تعالى وهو ساجد فاكثروا الدعاء في السجود فان قوله وهو ساجد حال لا
خبر لوجود الواو ولا يجوز ان يكون التقدير هكذا ضربي زيدا قائما يحذف حاصل لما ذكرنا لانه يلزم منه اختلاف
العامل في الحال وصاحبه وذلك لان العامل في الحال هو حاصل وفي صاحبه وهو ياء المتكلم او زيدا
المصدر وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من جواز اختلاف العامل فيهما يجوز ان يوجه التقدير على هذا الوجه
وانما حكموا بان الخبر هنا محذوف ولم يحكموا بحذفه في زيد في الدار مع ان في كل واحد منهما حذف
بعض الخبر وسد الباقي مسده لان الفعل الذي هو الخبر والظرف اذ ثمة محذوف فان هنا خلاف
زيد في الدار فان الظرف فيه سد مسد الخبر على انه لو ذهب ذاهب الى ان الظرف خبر لسده مسد الخبر
لكان له وجه في ذلك **واخطب ما يكون الامير قائما** اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان
قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز ويجوز ان يقدر هنا زمان مضاف الى ما يكون لكثرة وقوع
ما المصدرية ظرفا اي اخطب اوقات ما يكون الامير اي اوقات كون الامير فجعل الوقت اخطب

حكموا

كما يقال

كما يقال نهاره صائم وليله قائم فينسب الصوم والقيام الى النهار والليل لانهما يقعان فيهما و
فلذلك جعل اوقات الامير خاطبة على سعة الكلام لكونه خطيبا فيها حتى كانه قيل خطبت اوقات
الامير **واخص ما يكون البر متلبس بدرهم او مدين** جازت فيه ان الرفع على الابتداء والخبر
بدرهم والجملة منصوبة المحل على الحالية والعائد الى ذي الحال محذوف والتقدير اخص اكوان
البر حاصل اذا كان وجد الحال الا انه متلبس بدرهم وجواز حذف الواو من الحال هنا ولو كانت
جملة اسمية انما يكون على قول الكسائي واما غيره فيوجب دخول الواو فيها اذا كانت جملة اسمية
كقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد واما النصب فيه فعلى الحال
كما في قولهم كلمته فاه الى في على ما يجيء بيانه في بحث الحال ان شاء الله تعالى **وقد روي في قوله الحرب**
اول ما يكون فتية تسعى ببزتها لكل جهول ومعنى البيت ان المرء الذي لا يمارس الحروب
يرغب فيها لجهله فيغتر باول حصولها كما يغتر بالمرأة الفتية المتزينة حتى اذا مارسها زهد
فيها **رفع الاسمين** فيهما اول وفتية على ان يكون الحرب مبتدا واول مبتدا ثانيا وفتية خبره
والجملة خبر المبتدا الاول اي الحرب اول احوالها التي يكون عليها فتية ويجوز ان يكون في هذا الوجه
اول بدلا من الحرب بدل اشتمال **ونصبهما** على ان اول منصوب على الظرفية وفتية خبر يكون
وخبر الحرب قوله تسعى ويجوز ان يكون فتية حالا من الضمير المستتر في تكون **واختلافهما** بان يكون اول
منصوبا على الظرفية وفتية مرفوعة على الخبرية للحرب وان يكون اول مرفوعا على انه مبتدا بان
حذف خبره وفتية منصوبة على الحال وهي سدت مسد الخبر وهذا الوجه ذكر البيت اي اول
اكوان الحرب او اول اوقاتها حاصل اذا كانت فتية **والخبر في هذه الامثلة هو الظرف** وهو اذا
بعد حذف عامله الذي هو الخبر في الحقيقة **المضاف الى ما عمل في الحال** وهو كان قوله **المحذوف**
مرفوع لانه صفة الظرف وانما حذف **سدا بالحال مسده** اي مسد الظرف لان في الحال دلالة على
الظرف فان معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالظرف خبر عن المصدر كما يكون بعض ظروف
الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة **ومذهب الكوفيين** وهو ان قائما حال من معمول
المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا محذوف بعد الحال وجوبا
اي ضربي زيدا قائما حاصل **يخرج** هذا المذهب **الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع**
الحدث انما هو في هذه الحال لا في غيرها من الاحوال لانه في الكل على ان معنى ضربي زيدا قائما ما
اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المقصود لا يستفاد الا من تقدير البصريين لان المصدر الذي هو

اسم الجنس يا زيد العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو ظاهر في
لاستغراق الجنس نحو النوم ينقض الطهارة والتراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه من الحقائق والمصدر
في تقديرهم غير مقيد بالحال فيبقى في الخبر ومن تتمته فيبقى المصدر على العموم فيكون المعنى كل ضرب
واقع مني على زيد حاصل في حال القيام وهو المقصود **وتقديرهم** اي تقدير الكوفيين **يفيد ان الحدث**
الواقع في هذه الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال مراده ان تقديرهم لا يفيد
الحصر لان المصدر الذي يفيد الاستغراق على ما بينا مقيد بالحال المخصص له في تقديرهم فلا
يفيد الاستغراق ويكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا يمنع
من حصول الضرب المقيد بالقيام في وقت حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر **وايضا**
على تقديرهم لا يكون الحال في موقع الخبر بل هو من تتمة المبتدا لان المبتدا عامل فيه **ولا يلزم حذف**
الخبر لعدم التزام غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد الحال وليس بعد الحال في ضربي
زيدا قائما شيء واقع موقع الخبر **يدل عليه** اي على ما ذكر من عدم الانحصار وعدم وقوع الحال موقع الخبر
على تقديرهم **جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا** فانه لما كان هنا مع المصدر
قرينة تخصصه ببعض الجنس لم يفد الاستغراق فلم يفد الحصر ايضا وكذلك لما كان هنا خبر وهو خبر
بعد الحال لا يجب حذفه لعدم التزام الحال في موضعه **ومن زعم** كابن درستويه **انه** اي ان ضربي زيدا
قائما **بمنزلة الجملة الفعلية** لان معناه اضربه قائما فلا خبر له **كاقائم الزيدان** فانه بمنزلة
ايقوم الزيدان وكما لا يفتقر ايقوم الزيدان الى خبر كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته اليه **يكذبه عدم**
استقلال الكلام بدون الحال فانه لو كان بمنزلة الجملة الفعلية جاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام
بدونها كما جاز في اضرب زيدا قائما **مع انحراف الكلام** اي على هذا الزعم **عن سننه** وطريقته
المصوغ هو اي الكلام **لاجله** وهو معنى الحصر وذلك لان المصدر على هذا الزعم مقيد بالحال فلا يفيد
الحصر كما لا يفيده قولهم اضرب زيدا قائما **والزمان المقدر** وهو اذا **منصوب المحل** على الظرفية
سواء كان المصدر صريحا اولا ومرفوعه على انه خبر المبتدا **بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير**
يوم الجمعة بالنصب فان يوم الجمعة منصوب على الظرفية ومرفوع المحل على الخبرية اي اخطب
اكوان الامير حاصل في يوم الجمعة هكذا قالوا لكن الوجه فيه ان يجعل المصدر الصريح او ما المصدرية
عارية من تقدير الزمان وكانه قال اخطب كون الامير ووجوده فيجعل كونه ووجوده مما خطب
كما قال الشاعر فانما هي اقبال وادبار فجعلها من الاقبال والادبار حتى كانها تجسمت منهما فيكون

قولك

قولك اذا كان ظرف زمان يقع خبرا عن المصدر لان قولك ما يكون اذا كان مصدرا كان اخطب
بعضا منه واذا كان كذلك جاز ان يقول اخطب كون الامير حاصل وقت قيامه كما جاز ان يقول
ضربي زيدا حاصل وقت قيامه **ويجوز فيما هو مصدر بما المصدرية ان يقدر بالزمان**
المضاف الى ما المصدرية وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف بخلاف المصدر الصريح
فان وقوعه موقعه قليل **فيكون** نفس الزمان **المحذوف** وهو اذا **مرفوع المحل** على الخبرية
من غير متعلق لها فيكون التقدير على هذا في اخطب ما يكون الامير قائما اخطب اوقات كون
الامير وقت قيامه فكان قولك وقت قيامه مرفوع بانه خبر المبتدا وغير متعلق بفعل كذلك
هو ايضا ولا يجوز ان يكون منصوب المحل على الظرفية لاختلال المعنى الا ترى انك لو قلت اخطب
اوقات الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه مقول على انه واقع فيه وفيه
نظر **ويدل على صحته** اي على صحة كون المحذوف مرفوع المحل **نحو اخطب ما يكون الامير**
يوم الجمعة بالرفع لفظا **مسموعا** فانه لا بد ان يكون التقدير اخطب اوقات كون
الامير يوم الجمعة ولا يجوز ان لا يكون الزمان مقدرا او يكون التقدير اخطب وجود الامير يوم
الجمعة لان الزمان غير المصدر فلا يقع خبرا عنه **وعند بعضهم جاز ههنا** اي كون المحذوف
مرفوع المحل **في الكل** اي فيما كان المبتدا مصدرا صريحا وغير صريح وجعل الشيخ رحمه الله هذا اشارة
الى تقدير المصدر بالزمان لكن قول المصنف **على تقدير مضاف محذوف** يدفعه فيكون
التقدير في ضربي زيدا قائما وقت ضربي زيدا وقت قيامه وقال الاخفش ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال ويكون تقدير ضربي زيدا قائما ضربي زيدا ضربه
قائما وهو اقوى لانه اقل حذفا مع استقامة المعنى على الحصر ولانه حذف فيه عامل بقي
معموله ودلالة المعمول على العامل قوية بخلاف تقدير البصريين فانه بقي بعد الحذف معمول
عامل اضيف اليه نائب عن الخبر فضعف الدلالة لبعد الاصل وكثرة الوسائط والتكلف
من حذف اذا مع المضاف اليه ومن العدول عن ظاهر معنى كان التامة لان معناها في
هذا الكلام ظاهر في معنى الناقصة دون التامة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا في
هذا الوجه تكرار ابا عث على الحذف بخلاف تقديرهم **ومنه** اي مما يجب فيه حذف الخبر
كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع بشرط ان يكون نصا في قصد المصاحبة وذلك
حيث يكون المعطوف لا يدل الا على الاقتران والاجتماع **نحو كل رجل وضيعته** اي حرفته مقرونتان

لانك اذا تعهدتها ضيعت ولئن تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ما صنعتك ما عملك وضيعتك
وفشت عليك الضيعة حتى لا تدري باي امر تاخذ اي كثرت اشغالك وامورك وانتشرت
عليك وكل عمل وحرفته وكل ثوب وقيمته فانه واجب حذف الخبر عند البصريين ان كل رجل
وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا
قال ابن مالك وانما وجب ههنا حذف الخبر لان الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يجر بها مع ظهور
المعنى فكما انك لو جئت بمع موضع الواو لم يحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة
كذلك لا يحتاج اليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها والاستغناء بهما عن الخبر وقال الكوفيون
ان قوله وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكما لا يحتاج الى الخبر في كل رجل مع ضيعته
كذلك لا يحتاج اليه ما هو بمعناه وانما شرطنا ان يكون نصا في قصد المصاحبة لانه لو لم
يكن كذلك وذلك حيث لا يكون المعطوف دالا على الاقتران لا يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين
علي رضي الله عنه انا والساعة في قرن **ولعمرك لافعلن كذا** الضابط فيه ان كل مبتدا في الجملة
القسمية صريح في القسم يجب حذف خبره لان تعيينه للقسمية دال على تعين الخبر والجواب سد مسده
انما لو كان المبتدا صالحا لغير القسم نحو عهد الله فانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه لم يجب
الحذف فيجوز ان يقال علي عهد الله لافعلن فيؤتى بالخبر ويجوز ان يقال عهد الله لافعلن فيحذف
الخبر **وقريب منه زيد الخبز آكله** قال المص لان زيد مبتدا والخبر محذوف يدل عليه التفسير
واللزوم حذفه استغنى عنه بتفسيره الا ان المفسر لما لم يكن في موضع الخبر وانما هو بعد معموله
تجري مجرى الامثلة التي نحن فيها فلذلك قال قريب منه قال … وفيه نظر لانا نقول الخبر معمول
الخبر واقع موقع الخبر وهو آكل كما ان … ضربي زيدا قايما لفظ قايما متعلق الخبر وقع موقعه
اقول فيه نظر لان ما وقع موقع الخبر ينبغي ان يكون له دلالة على تعين الخبر ولا دلالة هنا للخبز
عليه بل يعلم ذلك من الامثلة التي نحن فيها بجد الخبرية موضعه **والمبتدا والخبر حذفا في**
مثل نعم العبد اي ايوب على تقدير هو ايوب **في من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف** كان المبتدا
والخبر كلاهما محذوفين اما من جعله مبتدا والجملة قبله خبره فالمحذوف في المثال هو المبتدا
وحده **ويضمر** اي يجعل **احدهما** كان المبتدا والخبر كلاهما محذوفين اما من جعله مبتدا والجملة
من المبتدا والخبر ضميرا نحو انا زيد وزيد انا **او يضمر كلاهما** نحو انت انت **ويكون** هذا الضمير
منفصلا لا غير اي لا يجوز ان يكون متصلا لان الاتصال انما يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدا

والخبر

القرن حبل يقرن به البعير

والخبر معنوي **الا خفش قال لولاك ولولاي فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند**
الاخفش والفراء **ولكن الرفع محمول على الجر** ونائب عنه ههنا كما ان الجر محمول على الرفع ونائب عنه
في قولهم ما انا كانت وذلك لكراهة ان يدخل الكاف على كاف الضمير بخلاف الياء والهاء على الكاف
للاطراد والدليل على ان الكاف والياء ههنا ضمير مجرور لا ضمير منصوب ان جعلها ضميري
منصوب يستدعي فعلا او حرفا مشبها بفعل ولا فعل ههنا ولا حرفا مشبها ولان وقوعها ضميري
مجرور اكثر والحمل على ما هو الاكثر اولى **وعند سيبويه محلها** اي محل الكاف والياء **الجر ولكن**
للولا مع المكني اي المضمر **حالا ليست له** تلك الحال **مع غيره** مراده انه لا ينكر ان يصير لولا الداخلة
على الضمير حرف جر مع انها مع غيره حرف يبتدا بعدها ومثل سيبويه ذلك بلدن فانه يجر بالاضافة
الا اذا وليته غدوة فانها تنصبها ويرد على سيبويه ان الجار اذا لم يكن زايدا فلا بد من متعلق ولا
متعلق للولا ههنا واما قال … ان المبرد منع مجيء الضمير المجرور بعد لولا وقال هو خطأ لكن
الصحيح مجيئه بعدها كقوله لولاك هذا العام لم احجج **وانه في الكثير لولا انت ولولا انا**
بالاتيان بالضمير المنفصل **وهو القياس** لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا
كما عرفت بيان ذلك قبل ويجب على هذه الاوجه الثلاثة الانفصال **واذا كان الخبر معرفة** يجب
ان يقع تعينا للمبتدا **او مضارعا لها** اي للمعرفة **في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من**
كذا فان افعل التفضيل ما دام مستعملا بمن لا يعرف باللام كما سيجيء **والفعل المضارع** ولا فعل
شبه خاص بالمعرف باللام وهو ان تخصيص افعل من في نقيضه افعل معنى كما ان تخصيص ذي اللام
ولا يلزم من ذلك جواز زيد هو غلام رجل للامتناع المذكور فيه ايضا لان الامتناع في الفعل ذاتي
وفي غلام رجل عرضي فلا يلزم من الجواز ثمة الجواز ههنا **جاز تخلل ضمير الفصل** الاولى ان يقول صيغة
ضمير الفصل لانه حرف عنده ولذا قال بعده ولا محل له من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عنده هو
اللهم الا ان يقال سمي بذلك باصطلاح جديد وان كان حرفا **بينهما** اي بين المبتدا وبين هذا الخبر **وهو** اي ضمير
ضمير الفصل **احد الضماير المنفصلة المرفوعة** حال كونه **مطابقا للمبتدا** في الافراد وفرعيه والتذكير
وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب وانما تخلل **ايذانا بانه خبر لا نعت** ولهذا سماه البصريون
فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم
السامع كون المنطلق صفته فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير لا يوصف
ولامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بهذا الضمير وسماه الكوفيون عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط

عن الخبرية كالعماد في البيت للسقف من السقوط وتسمية البصرية اقرب للاصطلاح لان تسمية الشيء
باسم معناه اكثر وذلك لان رعاية التناسب في التسمية غير لازمة وان كانت كثيرة فان وجود المعنى
قد يعتبر من حيث انه مصحح للتسمية ومرجح لها من بين الاسماء من غير دخوله في التسمية وهذا لا
يطرد ولكنه كثير وقد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية وهذا مطرد كالصفات واذا كان المعنى
في هذه الضمائر الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين عمادا باعتبار ان المتكلم او
المخاطب يعتمد عليها بسبب الفصل بين الصفة والخبر فعلى هذا كان الاصل فيها ان لا يتخلل الا حيث
التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وتخلل حيث لا التباس نحو زيد هو ايضا كما تقول الذي هو النصيح
وكان زيد هو القائم وقال تعالى إني انا الغفور الرحيم وايضا انما تضرب من التاكيد لان معنى زيد
هو القائم زيد نفسه القائم فكان تكرير الزيد معنى والتكرير للتوكيد والتقرير وعلى هذا فالشرط
في الخبر ان يكون ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا
بالفصل نحو زيد هو المنطلق الخبر معرفه او زيد هو افضل منك الخبر افعل من او زيد هو يضرب
الخبر هو الفعل المضارع فان المازني اجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته المذكورة
كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال وان كان الماضي كالمضارع في امتناع
دخول حرف التعريف عليه لان اللام من خصائص الاسم فيجب ان يتعدد فيما هو مضارع للاسم كالمضارع
وجاز عند ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية على المبتدا والخبر وهي ابواب ظننت
وكان وان وما الحجازية نحو ان ترني انا ولكنا نحن الغالبين وانه هو الغفور الرحيم وما زيد هو
المنطلق ولا محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا البصريين فانه حرف عندهم
ككاف الخطاب في ارايتك وغيره اي غير كاف الخطاب كاللواحق بايا في اياي واياك واياه
واعلم ان بعض البصريين جعله اسما ملغى لا محل له من الاعراب وبعض اخر منهم جعله حرفا فعلى هذا
يكون رد قوله فانه حرف عندهم نظر وانما جعله حرفا من جعله حرفا استنكارا لخلو الاسم الواقع
في التركيب عن الاعراب لفظا ومحلا لان الغرض منه لما كان دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا معنى الحرف خلع عنه معنى الاسمية وجعل حرفا وهذا الزمته صيغة معينة وهي صيغة
الضمير المرفوع وان كان ما بعده منصوبا لكنه بقي فيه نوع تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
وهو كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما وغائبا وذلك لعدم عراقته في الحرفية
وانما لم يجعل اسما الشرط والاستفهام حروفا مع وجود معنى الحرفية فيهما كما جعل ضمير الفصل حرفا

ذلكدم

لوجوده

لوجوده فيه للغرض منهما وذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل بالمعنى الاسمية ثم حلت
حروف الاستفهام والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وتضمنت معانيها فيكون معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة بخلاف ضمير الفصل فان معنى الحرفية وهو كون ما بعده خبرا لا صفة مدلول
لضمير الفصل مطابقة خلافا للكوفيين فانهم يجعلون له محلا من الاعراب فان حكمه في الاعراب
حكم ما قبله عند بعضهم توكيدا له لان زيد هو المنطلق بمنزلة زيد نفسه المنطلق كما عرفت
وحكمه حكم ما بعده في الاعراب عند آخرين من الكوفيين لانه معه كالشيء الواحد لانه يحقق ويوكد
ان ما بعده خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية ولذلك يدخل لام الابتدا عليه نحو قوله تعالى
انك لانت الحليم ويبطل المذهب الاول ان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر لان ضمير الفصل
ليس من الالفاظ المخصوصة التي تقع توكيدا معنويا كالنفس والعين واخواتهما فلا يكون توكيدا
معنويا وليس بتكرير اللفظ الاول فلا يكون توكيدا لفظيا ايضا ويبطله ايضا انه اي ان
هذا الضمير لا يختلف رفعا ونصبا وجرا باختلافه اي باختلاف ما قبله نحو ان زيدا هو
المنطلق ولو كان الضمير تاكيدا له لاختلف رفعا ونصبا وجرا ولوجب ان يقال علمت زيدا
اياه الفاضل وكذا يبطله دخول اللام فيه لان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد
اسمها ويبطل المذهب الثاني انه لا تعلق له بما بعده تعلق يجعله اسم يتبع ما بعده في
الاعراب ويبطلهما ايضا انه لا يختلف في صيغ الاعراب باختلافه اي باختلاف ما بعده
كقوله كنت انت الرقيب عليهم ويدخل عليه لام الابتدا نحو ان كان زيد لهو الظريف
اقول اللام في هذا المثال هي اللام الفارقة بين ان المخففة والنافية لان ان فيه هي المخففة
فالاولى ان يمثل بقوله تعالى انك لانت الحليم لان اللام الفارقة عنده غير لام الابتدا على ما يجي
ان شاء الله تعالى وكثير من العرب يجعلونه اي ضمير الفصل مبتدا وما بعده مبنيا عليه
في الاعراب على ان يكون خبرا له فيطابقه ما بعده في الافراد وفرعيه والتذكير والتانيث
فلا ينصبون ما بعده في باب كان وعلمت وما الحجازية وانما قال مبنيا عليه ولم يقل خبرا عنه
لانه لا يدل على وجوب المطابقة بخلاف قولنا مبنيا الا انه لما بني عليه يجب ان يكون مطابقا له ويقرؤن
في غير القراءة السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك بالرفع
على ان يكون هم مبتدا والظالمون خبره وانا مبتدا واقل خبره ومن هذا الباب اي من باب
المبتدا والخبر الاخبار عن الشيء حال كونه مثبتا عنه بالذي او اللام التي في معناها بان يجعل

الذي لابد منه كناية عنه وتجعل مبتدأ وذلك الشيء خبرا عنه فقولك بالذي تعلق بقوله مكنيٌّ
عنه لا بالاخبار على ما فهم البعض وجعل الباء للاستعانة وتمحل تمحلا لا يليق بالمقام واما قولهم
فيه اخبار عن الاسم الذي تذكره اخيرا مع انه مخبر به فمن جهة انه اوضح من الاول وهو الموصول
لابهامه يثبت الخبر له بما هو اوضح لكونهما لشيء واحد وكان القياس ان يقال كيف يخبر
بكذا عن هذا الذي هو زيد ثم كثر استعماله حتى يقال كيف تخبر عن زيد ومجال الاولى اي الذي
وكذا التي في الاخبار عنها اوسع من مجال الثانية وهي اللام حيث دخلت الاولى الجملتين
الاسمية والفعلية تقول في الاخبار عن زيد في ضربت زيدا الذي ضربته زيد وفي ضرب
زيد الذي ضرب هو زيد واختصت الثانية بالفعلية لانه لما كره دخول اللام الاسمية
المشابهة للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الجملة وجب ان يجعل الجملة في صورة
مفرد وانما يمكن بناء المفرد كاسم الفاعل والمفعول من الفعلية التي يجيئان بمعناها ولا يمكن
بناؤه من الاسمية اذ ليس اسم فاعل او مفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما حال
كونها متصرفا فعلها اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وليس وحبذا لا يجيء منه اسم فاعل ولا اسم
مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لا يتخذ من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام ليصح صوغ
اي صوغ هذا الفعل حال كونه مبنيا للفاعل والمفعول اسم فاعل وهو مفعول صوغه او
اسم مفعول فيه لف ونشر اي ليصح صوغ الفعل اسم فاعل ان كان مبنيا للفاعل لمناسبة معنى اسم
الفاعل معناه نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب وليصح صوغه اسم مفعول ان كان مبنيا للمفعول
لمناسبة معنى اسم المفعول معناه نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب واعرابهما اي اعراب اسم
الفاعل والمفعول باعراب الموصول قوله المتعذر صفة للاعراب وان كان حقهما ان لا يكون
لهما اعراب لانهما صلة الموصول وصلة الموصول لا اعراب لها وانما يكون الاعراب للموصول
الا انه لما كره تعذر الاعراب في اللام الموصولة المشابهة للام التعريف الحرفية وخلو صورة
الاسم المعرب الواقع في التركيب عن الاعراب اظهر في الاسم بعدها اعرابه بما بعد الا في غير
باعرابها اي باعراب غير نحو ما جاءني الا زيد فانه لما كره اعراب غير في الا لكونه حرفا اظهر
اعرابه فيما بعده والاخبار ثابت وجائز عن كل اسم في الجملة لان كل اسم جاز ان يعبر عنه بالمظهر
ينبغي ان يجوز ان يعبر عنه بالمضمر الا اذا تعذر الوفاء بشرطه اي شرط الاخبار المذكور بعد هذا

فافهم

فانه لا يجوز الاخبار عن ذلك الاسم وشرطه اربعة اشياء تصدر الجملة بالموصول حال كون
الموصول مبتدأ وتأخر الاسم المراد عنه الاخبار خبرا نصب على الحال او مفعول ثان لتأخير
الاسم لتضمنه معنى الجعل اي جعله خبرا متأخرا وهذا شرط ثان بوضع اي انما تؤخر خبرا بسبب وضع
ضمير للموصول موضعه اي موضع ذلك الاسم وهذا ثالث الشروط اخر من شروطه وبما وضع الضمير
موضعه وكون الضمير عائدا الى الموصول فاذا تعذر شرط من هذه الشروط الاربعة تعذر الاخبار وانه
اي ان هذا الضمير فالضمير راجع الى الضمير لا الى الاسم المراد عنه الاخبار كما قال الشارح حال كونه منصوبا
ايلاؤه الفعل حال كونه ضميرا متصلا لا منفصلا وان لم يله اي الفعل في اصل التركيب الاسم الموضوع
هو اي هذا الضمير موضعه وانما جاز ذلك الايلاء اذا لم يلتبس بقولك في اعطيت زيدا درهما الدرهم
اعطيته زيدا درهم فجعلت الضمير متصلا بالفعل وان لم يله الاسم الموضوع موضعه وهو
درهما لكن عدل عنه اختيارا للاختصار بالمتصل مع عدم اللبس واما مع اللبس فلا يجوز ايلاؤه الفعل
متصلا فلا يجوز ان يقال في اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي
اعطيت زيدا اياه عبد الله لان المفعول الاول منهما انما يتميز عن الثاني بتقديمه لان كل واحد منهما
صالح لان يقع مفعولا اول وجاز حذفه اي حذف الضمير حال كونه متصلا احترازا عن المنفصل
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف المنفصل بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه زيد فانه لا يحذف واما في
غيره فلا منع من الحذف فيه نحو الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه وقال ابن مالك لا يجوز حذف المنفصل اذ
لو حذف جهل كونه منفصلا فالمفهوم من كلامه انه لا يحذف المنفصل سواء وقع بعد الا او لا منصوبا
ايضا كما يجوز ايلاؤه الفعل واحترز به عن المرفوع فان الضمير المرفوع لا يحذف الا اذا كان مبتدأ وعن
المجرور فانه لا يحذف الا بشرط ان يجر باضافة وصف ناصب له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد فانه
يجوز ايضا ان يكون المحذوف فيه مجرورا في محل النصب اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين لانه لا بد بعد حذف
المجرور من حذف الحرف الجار لامتناع بقاء حرف جر بلا مجروره فيجب ان يتعين امنا من اللبس كقوله
تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به فكان على المصنف ان يقول متصلا بالفعل او بالوصف لان الضمير
اذن فضلة يجوز حذفها بخلاف الضمير المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه منطلق زيد
قلنا لا حاجة الى ذلك لان سبك كلامه يدل على انه متصل بالفعل او بالوصف وفي صلة اللام كان
الضمير فانه يجوز ان يقال في الضاربه انا زيد الضارب انا زيد بحذف الضمير قال ابن مالك لا يحذف
عائد الالف واللام لانه يكمل صلتهما ويبدي من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديه اوفى

صلة الذي تقول في ضربت زيدًا الذي ضربته زيد وجاز ان تقول الذي ضربت زيد بحذف
الضمير وانما يجوز حذف الضمير المتصل بالوصف فمن جعل الضمير المتصل بالوصف
كاسم الفاعل والمفعول منصوبًا لفظا ومعنى كسيبويه فانه جعل المتصل بالوصف المعرف
باللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده منصوبا وكالاخفش فانه قال ان الضمير بعد
الوصف المجرد عن اللام منصوب ايضا قال الشارح رح وكان الاولى ان تقول في صلة الذي كان
او في صلة اللام فمن جعل لان قوله فمن جعل الخ مختص باللام فان الخلاف في الوصف اذا
اتصل به ضمير اقول مراده ان قيد الشيء ينبغي ان يكون مذكورًا معه لا مع غيره لكن قوله
فمن جعل ليس مختصا باللام حتى يذكر مع اللام فان الخلاف في الوصف اذا اتصل به الضمير
وكما يجوز ان يكون الوصف نفسه صلة اللام يجوز ايضا ان يكون جزءا من صلة الذي نحو الذي
انا ضاربه زيد فان هذا الضمير عند الاخفش منصوب والا يجعل المتصل بالوصف منصوبا
لفظا ومعنى بل يجعل مجرورًا لفظا ومنصوبا معنى كالمبرد في احد قوليه وجار الله فانهما
قالا ان الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة وكغير الاخفش
وهشام فانهم قالوا ان الضمير بعد المجرد عن اللام مجرور بالاضافة فهو اي فحذف الضمير
ضعيف فيه اي في هذا الوصف قال الشارح رح اي في ذلك المتصل اقول المتصل هو الضمير
المحذوف فلو كان الضمير فيه عائدًا اليه لزم ان يكون محذوفا ومحذوفا فيه ومن هذا الذي
ذكر من شرطه يظهر انه ممتنع الاخبار في ما يستحق الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية
وغير ذلك كالاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام وانما يمتنع الاخبار لتعذر التاخير
في هذه الاشياء فانه لو اخر ضمير الشان لم يحصل الابهام قبل التفسير وكذا كم الخبرية فانه
لا يجوز تاخيرها لاقتضائها التصدر لما فيها من معنى الانشاء واذا تعذر التاخير فيها
تعذر الاخبار عنها لانه من شرطه ويمتنع الاخبار في ما يلزم التنكير اي في كل اسم لازم للتنكير
من الحال والتمييز المنصوب والمنفي بلا نفي الجنس كاسم لا لنفي الجنس وخبرها والمجرور برب
ونحو ذلك كالمجرور بكم وكالنكرة المفيدة للاستغراق لتعذر الاضمار اي لتعذر جعل هذه
الاسماء ضمائر لان الضمائر معارف وهذه الاسماء لازمة للتنكير قيل يجوز ان يجعل المجرور برب ضميرا
فينبغي ان يجوز الاخبار عنه لعدم تعذر الاضمار واجاب عنه بقوله ولا يقاس على ربه رجلا
لشذوذه وان ذلا يقاس عليه على ان هذا الضمير ليس بمعرفة لانه مبهم يوتى به من غير قصد الى معين

خلاف

تاكيد للضمير

خلاف ما لو جعله مضمرًا في باب الاخبار فانه يجب ان يكون معينا لانه عائد الى الموصول وكذا
يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الوصف فلا تقال في جاءني رجل عالم الذي جاءني هو عالم رجل
وكذا يمتنع في الوصف بدون الموصوف فلا تقال في المثال المذكور الذي جاء رجل هو عالم
واما يجوز الاخبار عن الموصوف والصفة معا فيقال في المثال المذكور الذي جاء هو رجل عالم
وكذا يمتنع في المضاف بدون المضاف اليه فلا تقال في جاء غلام زيد الذي جاءه هو زيد غلام
لامتناع الوصف للضمير اي لامتناع جعل الضمير موصوفا فلا يجوز الاخبار عن الموصوف
وحده وبه اي لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع جعل الضمير صفة فلا يجوز الاخبار
عن الصفة بدون الموصوف ولامتناع اضافته اي اضافة الضمير فلا يجوز ان يخبر عن المضاف
وحده وجاز الاخبار في المضاف اليه فيقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون
الضمير مضافا اليه الا اذا لم يستقل المضاف اليه بان كان المجموع من المضاف والمضاف اليه
علما لشيء فانه ح لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لانه صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ولعدم
استقلاله في المعنى كحمار قبان علم جنس لدويبة وسام ابرص علم جنس لدويبة ايضا وحكى
المازني جواز ذلك الاخبار عن المضاف اليه وان لم يستعمله في العرب لان فيه سعة الكلام واذا
كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما نيف وزاد عليه والمضاف الى هذا المضاف اليه
اسم الفاعل المشتق من العدد والكون المضاف الا منه يعني لا يكون المضاف الذي هو اسم
الفاعل الا واحدا عن المضاف اليه لا بمعنى انه مصير للمضاف اليه العدد الذي كان هو مشتقا
منه لان التصيير مخصوص بالعشرة فما دونها نحو ثالث ثلثة عشر فقيل للاخبار بالذي عن المضاف
اليه وهو ثلثة عشر ثالث ثلثة عشر يجب رد المحذوف من المضاف قال الشارح رح يجب رد
المضاف اليه المحذوف وفيه نظر لان المحذوف ليس مضافا اليه وانما هو جزء من المضاف وانما
يجب رده لان اصل ثالث ثلثة عشر ثالث عشر ثلثة عشر فحذف عشر من ثالث عشر كراهة اضافة
اسم قد جمع فيه بين اسمين الى اسم آخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما واجاز سيبويه ايضا ثالث عشر ثلثة
عشر فيكون المركب الاول بجزئيه مضافا الى الثاني بجزئيه مع بنائهما والكوفيون لا يجيزون
الا ثالث ثلثة عشر وانما يجب رده لزوال العلة اي علة الحذف وهي تلك الكراهة لانه لما اقيم
الضمير مقامه زالت الكراهة لعدم اضافته الى اسم قد جمع فيه بين اسمين مثل المضاف فالمركب
فيقول في هذا ثالث ثلثة عشر الذي هو ثالث عشرهم ثلثة عشر ولا يسوغ فيه اي في مثل هذا المضاف

ولكان اسم فاعل **اللام** اي الاخبار باللام لاختصاصها بالفعلية وهذه جملة اسمية **وكذا** لا تسوغ اللام **في كلما اضيف** من اسماء الفاعلين **الى العدد المشتق هو** اي اسم الفاعل المضاف **منه** اي من هذا العدد لان اسم الفاعل حينئذ بمعنى الواحد لا بمعنى المصير لانه انما يكون مصيرا اذا كان المضاف اليه انقص من العدد المشتق هو منه بدرجة نحو رابع ثلثة وخامس اربعة واذا لم يكن بمعنى المصير لا يكون فيه معنى الفعل حتى يجوز الاخبار باللام لان اللام انما يدخل الفعلية تحقيقا وتقديرا **واما في اسم الفاعل المضاف الى ما دونه** اي ما دون العدد المشتق هو منه بدرجة نحو رابع ثلثة ولا يكون ما دونه وهو المضاف اليه **الا في الاحاد دون العشرة** لانه اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى المصير واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر لما فوق العشرة بخلاف ما دونها من الاثنين الى العشرة فان لكل منها فعلا ومصدرا نحو ثنيت الاثنين تثنية وثلثت الاثنين تثليثا والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع هكذا قال الشيخ الرضي وقال الامام ابو علي هذا قياس الى العشرة والمصدر يفتح الفاء في الجميع والغابر من جميع ذلك يفعل ويفعل ويجوز فيما لامه حرف الحلق يفعل ايضا بالفتح واما اسم الفاعل بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج الى مصدر ولا الى فعل فيجوز ان يبنى من اول الجزئين المركب من العشرة وما نيف عليها وهو النيف **فلا منع** من جواز الاخبار فيه باللام فيجوز ان يقال في هذا رابع ثلثة الذي هو هذا رابعهم ثلثة ولزيقال الرابعهم هذا ثلثة **لانه مما يوخذ من الفعل اشبه** قال ابن السراج في كتاب الاصول اذا قلت مالت اثنين او رابع ثلثة فهو مما يوخذ من الفعل اشبه لانك تريد بهذا الذي جعل اثنين ثلثة والذي جعل ثلثة اربعة ومع ذلك فهو ضعيف لانه ليس له فعل معلوم وانما هو مشتق من العدد وليس بمشتق من مصدر معروف كما يشتق ضارب من الضرب ومن ضرب واذا قلت هذا رابع ثلثة فاخبرت عن الثلثة قلت الذي هذا رابعهم ثلثة وبالالف واللام الرابعهم هذا ثلثة وانما يجوز مثل هذا عندي في ضرورة الشعر هذا اخر كلامه وفيه نظر لما ذكرنا الان من النقل من الشيخ الرضي والامام ابي علي **قال الاخفش وجاز في الدرس** وان لم يسمع الاخبار باللام عن انا ثاني اثنين فيقال **الثاني اثنين انا** لانه في المعنى الذي ثنى اثنين انا **واستقبح** الاخفش الاخبار عن اثنين في انا ثاني اثنين بان يقال **الثانيهما انا اثنان لعدم الفائدة** لان اللذين انت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فاخبرت عنهما بشيء قد عرف بالضرورة امره **بخلاف الضاربهما انا** رجلان في انا ضارب رجلين لانك اذا قلت الضاربهما لم يعلم ان رجلان ام امرأتان هكذا قال ابن السراج نقلا عن الاخفش **وكذا** يمتنع الاخبار **في الاسم العامل بدون معموله** فلا يقال في الجنى

ضربت عمرا الذي يجيئني هو عمرا ضربت **لتعذر اعمال الضمير** وان كان عائدا الى العامل لان لفظ العامل مراعى في العمل والاضمار زيل اللفظ **وكذا** يمتنع الاخبار **في الاسم الذي تضارع الفعل** من جهة اللفظ والمعنى احترازا عن الاسم الذي لم يكن مضارعا ايه اياه تامة كالمصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع معموله تقول في ضربي زيدا احسن الذي هو حسن ضربي زيدا **العامل عمله** احترازا عن غير العامل فانه يجوز الاخبار عن قائم في زيد قائم اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل مستغنيا عن الفاعل استغناء **مطلقا** اي مع معموله وبدونه **لعدم صلوحه الاخبار عنه** لانه بمنزلة الفعل والفعل ولا يكون الفعل مخبرا عنه بوجه لانه لا يسعى ابدا من الخبرية الا ترى انك اذا قلت زيد جائي في جملة جاز ان يقال اخبر عن جائي في قولك الذي زيد هو جائي على حد قولك الذي قام غلامه زيد فان زيد مخبر عنه في المعنى بقيام غلامه بدليل جواز ان تجعله مخبرا عنه لفظا فتقول زيد هو الذي قام غلامه **وقوله** **وقولهم في الاخبار عن منطلق** وهو اسم فاعل عامل في الضمير المستكن فيه **في زيد منطلق الذي هو زيد منطلق** فالذي مبتدا وزيد مبتدا ثان وهو مبتدا ثالث وهو مع خبره والجملة صلة الذي ومنطلق خبر المبتدا الذي هو الذي سوال فان منطلق اسم مضارع للفعل عامل مع انهم اخبروا عنه فاجاب عنه بقوله **فالمخبر عنه** فيه في الحقيقة **الموصوف** المحذوف **الذي هو** اي المنطلق **صفته** وفيه ضمير عائد الى ذلك الموصوف لا الى الموصول التقدير الذي زيد هو رجل منطلق فيجري مجرى زيد في قولك الذي قام غلامه زيد في كونه مخبرا عنه في المعنى وكذا كل اسم مخبر عنه بالموصول يجب ان لا يكون متضمنا ضمير نفس الموصول لانه اذا تضمن الضمير صار خبرا محضا فلا يتصور فيه معنى الاخبار عنه ومن هذا علم انه دخواب من ان اسم الفاعل هنا عامل في الضمير المستكن ولا اعتبار بهذا العمل عندهم ولذا انحل فيه من غير اشتراط قال رح وفيه نظر لانه ياتي هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر اولى من اثباته فيه لا يلزم فيه ذلك لانه يجوز الاخبار عنه ايضا بهذا التاويل كما قال عبد القاهر في زيد منطلق غلامه عائدا الى الموصوف المقدر كانك قلت الذي زيد هو رجل منطلق غلامه وهذا صحيح لان رجلا مخبر عنه في المعنى من حيث انه مخبر **وكذا** يمتنع الاخبار **فيما يلزم الظرفية** نحو ذات مرة **او يلزم المصدرية** كسبحان الله ولبيك **لعدم صلوح الخبرية** بان يجعل مرفوعا لالتزام النصب فيه **وجاز** الاخبار **عن الظرف غير ما ذكر** وهو الظرف الذي لم يكن لازم الظرفية **واشتراط اظهار في** في المضمر القائم مقام الظرف ولزم لكن ظاهرا في الظروف فاذا اخبرت عن يوم الجمعة في صليت يوم الجمعة تقول الذي صليت فيه يوم الجمعة اشتراطا **مثل اشتراط اظهار اللام في المفعول له** اذا اخبرت عنه

تقول في ضربت زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب وانما اشترط ذلك فيهما لفوات
شرط الحذف اي حذف في من المضمر القائم مقام الظرف لان المضمر وان كان عائدا الى الظرف
لكنه ليس بظرف حتى يجوز حذف في منه لان لفظ المظهر مراعى لاجل الظرفية لانه يجوز ان يدل على
الزمان والمكان بخلاف المضمر فانه لا دلالة له بجوهره على الظرفية وحذف اللام من المضمر القائم
مقام المفعول له لان شرط حذفها ان يكون مصدرا والمضمر ليس بمصدر الا اذا اتسع فيه اي في
الظرف بان يجري مجرى المفعول به فانه لا يشترط فيه اظهار في تقول سرت اليوم الذي سرته اليوم
وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو الضرب قبيح واما المصدر الذي يسد مسد
فعله بان حذف فعله لازما فلا يجوز الاخبار عنه عند ابن السراج لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر
عليه ولانه بمنزلة الفعل فامتنع الاخبار عنه كما يمتنع عن الفعل واجاز المازني ذلك وقبح الاخبار
في المصدر الوارد لمجرد التاكيد فلا تقول في ضربت ضربا الذي ضربته ضرب لعدم الفائدة
في الخبر لاشتمال المبتدا على ما يفيد فايدته اما اذا المصدر للعدد او للنوع فيجوز الاخبار
عنه لوجود الفائدة واجيز والمجيز المازني الاخبار عن الضمير في ويحه رجلا فيقال الذي ويحه
رجلا هو لان لفظه لفظ الخبر والاظهر منعه اي منع الاخبار عنه لان ويحه دعا فيكون بمنزلة الامر
والنهي فكما لا يوصل بالامر والنهي لانهما لا يصلحان للموصول كذلك لا يوصل بالدعا ولان الضمير
في ويحه مبهم مميز بالنكرة بعده غير راجع الى مذكور سابق فلا يجوز الاخبار عنه والا لوجب ان يقام
مقامه ضمير عايد الى الموصول وصار الضمير معينا برجوعه الى الموصول وكذا لا يجوز الاخبار
عن الضماير في رب ونعم وبيس لانها لا تخرج الا مبهمة مميزة بما بعدها ولذا يمتنع الاخبار عن
الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدا كان غيره نحو زيد ضربته او موصوفا نحو جا
رجل ضربته او موصولا نحو الذي ضربته زيد ولذا يمتنع الاخبار في الاسم المضاف اليه اي الى
الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه او في الاسم المشتمل عليه اي على هذا الضمير نحو زيد ابوك
رجل يحبه واعلم ان قوله المضاف اليه غير محتاج اليه لان قوله المشتمل عليه مشتمل عليه وانما لا
يجوز الاخبار عن هذه الضماير وعن المضاف اليه وعن المشتمل عليه لخلو المستحق وهو غير الموصول
من المبتدا والموصوف والموصول عما يستحقه من الضمير على تقدير الاخبار عن احد هذه الثلثة مثلا
اذا قلت في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فان جعلت الضمير في ضربته عائدا الى الموصول لزم ان تكون
الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا خالية عن الضمير الذي يستحقه المبتدا وان جعلت الضمير عائدا الى زيد

كما كان

كما كان لم يجز لان الضمير القائم مقام المخبر عنه يجب ان يكون عائدا الى الموصول ولا يجوز ان يكون الضمير
المؤخر خبرا عائدا الى الموصول لانه انما ياتي بعد تمام الموصول والعائد الى الموصول انما يكون
في صلته قبل تمام الموصول لا بعده ولا يجوز ان يعود الى المبتدا لان الضمير العائد الى المبتدا انما
يكون في خبره وهو خارج عن خبره لانه خبر الموصول ولذا اذا قلت زيد ابوك رجل يحبه
فرجل يحبه مشتمل على ضمير زيد فلو اخبرت عنه قلت الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز وهكذا
تقول في الموصوف والموصول وكذا يمتنع الاخبار في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير
اي جعل الضمير موصولا لان الجملة التي كانت صلة للموصول صارت الان صلة للضمير وذا لا يجوز ولتعذر
خلوه اي خلو الموصول الذي جعل خبرا عن الصلة لان الغرض انه جعل خبرا بدون الصلة واما الاخبار
عن الموصول مع الصلة فلا منع اذ لا يلزم منه وصل الضمير ولا خلو الموصول عن الصلة كالموصوف
والمضاف فكما ان الموصوف والمضاف يمتنع الاخبار عنهما بدون الصفة والمضاف اليه كذلك
يمتنع عن الموصول بدون صلته وكما جاز الاخبار عنهما مع الصفة والمضاف اليه جاز عنه مع صلته والجامع
كون كل جزء ثان منها بمنزلة حرف من حروف الكلمة وجعل الشارح الموصوف والمضاف مشبها بالمو صول
والامر بالعكس كما قلنا لان اداة التشبيه انما تدخل على المشبه به وهي هنا داخلة على الموصوف فيكون
مشبها به لا مشبها ولانه لو كان مشبها لزم في كلامه تكرار لذكره حكم الموصوف والمضاف قبل ذلك
موصولا كانت الصلة او غيره يعني لا يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سوا كانت صلته جملة
مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان الموصول كيف يوصل بموصول
قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي وانما قال في القياس لان ابن السراج قال دخول الموصول
على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم ويحتاج الموصول
الاول حال كونه مبتدا الى امرين الى الصلة لكونه موصولا والى الخبر لكونه مبتدا والموصول
الثاني بصلته وخبره صلة للثاني اي للموصول السابق ولا بد فيه اي في الثاني اي في صلة الثاني
من ضميرين احدهما له اي للموصول الثاني لوجوب العائد من الصلة الى الموصول والضمير الثاني للاول
لان الموصول الثاني مع صلته صلة الموصول الاول فيجب ان يكون فيه عائد اليه نحو الذي الذي في داره
عمرو زيد ففي داره صلة للذي الثاني وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبره وهو مع صلته وخبره صلة للاول
وعائده الهاء المجرور في داره وزيد خبره ولو كان الموصول الذي بعد الموصول الثاني موصولين اثنين
او موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من اعتبار كل واحد من الموصولات

الى ما يكون صلة له والى ما يكون خبرا عنها اذا كان كل واحد منها مبتدا والى الضمير ليتم الموصول ويصلح
ان يكون صلة للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية عن المازني وهي الذي التي اللذان اللذين ابوهما اخته

ابوهما

اخواك اخته زيد فالموصول الرابع وهو التي مبتدا وصلتها الجملة التي بعده وهي ابوهما ابوهما وخبره
اختهما والعائد اليه هو الضمير في ابوها وهو مع خبره صلة اللذان وهو ايضا مبتدا وخبره اخواك
والعائد اليه الضمير في ابوهما وهو مع خبره ايضا صلة التي وهو مبتدا واخته خبره والعائد اليه الضمير
في اختها وهو مع خبره ايضا صلة الذي وهو مبتدا خبره زيد والعائد اليه الضمير في اخته وهكذا
العمل ان زاد الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وامتحان صحته اي
صحة هذا الحكم بان تضع اسما صريحا مقام كل موصول بصلته في معناه اي يكون ذلك الاسم في معنى
الموصول بصلته حتى يرتد الجميع اي جميع هذه الموصولات الى موصول واحد فتقيم اختها مقام
التي ابوها ابوهما لان التي ابوها ابوهما شخص اخر هي اختها فتصير الكلام الذي التي اللذان اختهما
اخته اخواك اخته زيد ثم تقيم اخواها مقام اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك مقام
التي بصلتها لان التي اخواها اخواك فقد تكون اختك فتصير الكلام الذي اختك اخته زيد فان اردت
الاخبار فيها اي في هذه المسئلة المحكية عن المازني عن الموصول الاول بصلته وعن الموصول
الثاني بصلته فلك ذلك الاخبار اذ لا مانع منه تقول في الاخبار عن الموصول الاول واخر صلته
اخته الذي هو زيد الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته والمعنى الذي هو
زيد الذي اختك اخته وتقول في الاخبار عن الثاني واخر صلته اخواك التي الذي هي اخته زيد
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اي التي اخوها زيد التي اخواها اخواك وكذا يجوز
الاخبار عن خبر الموصول الاول وهو زيد اذ لا مانع منه ايضا نحو الذي الذي التي اللذان التي ابوها
ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد واما الثاني بما في صلته اي باقي ما في صلة الاول وانما قال
باقي لان الثاني مع صلته في صلته ومع ذلك يجوز الاخبار عنه فلا يتاتى عنه ذلك الاخبار الا في
خبر الموصول الثالث وهو اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول اللذان الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها هما اخته زيد اخواك والا في المتصل به اي بغير الموصول الثالث وهو
الكاف في اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول الذي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما
اختها اخواه اخته زيد انت وانما لا يتاتى الاخبار عن شيء مما في صلته حيث لا يتاتى وتاتى حيث
تاتى لما تقدم من شرائط الاخبار الاربع فذكر لتعلم صحة ما صح الاخبار عنه وامتناع ما امتنع

فلا يجوز

فلا يجوز الاخبار عن الموصول الثالث بصلته واخر صلته قوله اختها لانك تقول اللذان الذي التي هما
هما اخواك اخته زيد اللذان التي ابوها ابوهما اختها لاشتمال الثالث مع صلته على ضمير مستحق لغير
الموصول لانه يشتمل على ضمير الموصول الثاني وهو الهاء في اختها وكذا حكم الموصول الرابع وكذا لا يجوز
الاخبار في هذه المسئلة عن المضافات الى الضماير الغائبة بدونها لما ذكرنا من ان الضمير لا ينفك
عن هذه الضماير لاستحقاقها لغير الموصول الذي صدر حالة الاخبار واما الاسمان حال كونهما معطوفا
احدهما على الاخر في جملة واحدة نحو ضربت زيدا وعمرا فيتاتى في الاخبار عن كل واحد منهما وحده
تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربت هو وعمرو زيد لفظة هو تاكيد للمستكن في ضربت وانما اكد
ليتاتى العطف عليه وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا وهو عمرو وعن كليهما نحو اللذان ضربتهما زيد
وعمرو مع رعاية ما يشترط في الاخبار من الشرائط الاربع وفي العطف من تاكيد المتصل المرفوع عند
العطف عليه وعدمه واما الاسمان في جملتين معطوف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما
اي بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم خالد فلا يتاتى في الاخبار في واحد منهما اي من الاسمين
لانه يلزم خلو الجملة الواقعة صلة للموصول وخلو المعطوفة عليها عن العائد اليه فانك لو اخبرت
عن خالد وقلت الذي ضرب زيد واكرم هو خالد لزم خلو الصلة عن العائد ولو اخبرت عن زيد وقلت
الذي ضرب هو واكرم خالد زيد يلزم خلو الجملة المعطوفة على الصلة عن العائد اما اذا كان بين الجملتين
ملابسة بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه يجوز الاخبار عن الاسم الاول نحو الذي ضرب هو واكرم
غلامه زيد ولا يجوز عن الاسم الثاني والا لزم خلو الصلة عن العائد الى الموصول واما المبدل فمنهم من
ابى الاخبار عنه الا والمبدل معه كالموصوف فكما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لا يجوز
عن المبدل بدون البدل لغيابه عليه لانه تابع مثل الصفة ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل
بدون ذلك البدل لمغرى البدل عند الاخبار عن المبدل بدونه الى المضمر لانه اذا اخر المبدل وجعل
في موضعه ضمير صار البدل بدلا عن المضمر بعد ان كان بدلا عن الظاهر ولعله اي لعل جواز الاخبار عن
المبدل بدون البدل الظاهر الراجح اذ لا منع من الابدال عن المضمر فان المضمر قد يبدل منه مضمر
اخر او مظهر بخلاف الوصف فان المضمر لا يوصف فيكون القياس ما طلا واما البدل فان اردت
الاخبار عنه بدون المبدل في نحو مررت برجل اخيك قلت في الاخبار عنه بالالم المار انا برجل به
اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة جرت على غير من هي له وهو للمتكلم وقلت في الاخبار عنه بالذي
الذي مررت برجل به اخوك واستقبحه المازني قال لانك جئت بالبدل بعد ما قد تم كلامك

تقديراً فاسداً قال ابن السراج قال ابو بكر ومعنى قول المازني وقدرت كلامك تقديراً فاسداً يعني لم يحق
الكلام لم يستغن بنفسه قبل دخول البدل لان حق البدل ان يكون بمنزلة ما ليس في الكلام ولم يكون متى
اسقط استغنى الكلام فلو قلت المار انا برجل اخوك لم يجز لانه لا يرجع الى الالف واللام شيء وكان
الكلام فاسداً وكذلك لو قلت زيد ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم يرجع الى زيد شيء وقولك اياه بعد
بمنزلة ما ليس في الكلام قال المازني وكلا القولين مذهب ولست اقوى هذا آخر كلام ابن السراج
ومن اجاز هذا اي المار انا برجل به اخوك نظرا الى وجود الضمير في البدل الذي هو المقصود من الكلام
اجاز زيد ضربت اخاك اياه لانه بمنزلة زيد ضربته لان المبدل منه في حكم الطرح **والاخبار**
عن خبر كان واخواته لا يمتنع لانه في الاصل خبر المبتدأ **كما لا يمتنع عن خبر المبتدأ** تقول في كنت
قائما الذي كنت اياه او كنته قائم **وقد اباه بعضهم** لان معنى كان زيد قائما كان من امره كذا وكذا
فكان الخبر من حيث المعنى جملة ولا يجوز الاخبار عن الجملة فكذا عما هو بمعناها والجواب عنه انا لا
نسلم ان الخبر المفرد يتقدر بالجملة بل الامر بالعكس **واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي تنازع**
فعلان معطوف احدهما على الآخر في الفاعلية والمفعولية حال كون هذا الاسم **فاعلا لاحدهما**
والمفعول المحذوف من الآخر حذفا واجبا ان كان الآخر هو الفعل الاول او مرجوحا ان كان
الفعل الثاني نحو ضربت وضربني زيدا وضربني وضربت زيد **فانما يتاتى الاخبار باظهار المفعول**
بعد ان كان حذفه واجبا او مرجوحا تقول في المثال الاول الذي ضربته وضربني زيد وفي المثال
الثاني الذي ضربني وضربته زيد **ولم يحذف** المفعول عند الاخبار **حذف للطول** اي لطول الصلة
لا على ما حذف في الاصل عند التنازع قبل الاخبار فان حذفه هناك لكونه فضلة مستغنى عنه
ولما صار من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه **والا** يحذف للطول بل حذف على ما حذف في
الاصل **لزم اخلاء الصلة** في المثال الاول والمعطوف عليها في المثال الثاني **عما يعود الى**
الموصول على انه يلزم الاضمار قبل الذكر هنا في المفعول كما يلزم هناك **ورأى المازني ان يجعل**
الكلام عند الاخبار باللام **جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى** فيقول على رأيه
في ضربت وضربني زيد الضارب انا والضاربي زيد وفي الاخبار بالذي كان الكلام جملة واحدة
يقول الذي ضربت وضربني زيد **محذوفا المفعول كما في الاصل** اي لكونه مستغنى عنه لعدم احتياج
الموصول اليه لرجوع الضمير المستكن في الضارب اليه ولا يكون محذوفا لطول الصلة كما قال
الاخفش فانه قال اذا قلت ضربت وضربني زيد واردت الاخبار عن زيد باللام قلت الضاربه انا

والضاربي

والضاربي زيد ولا يحسن غير ذلك قال الا ان بعض النحويين قد اجاز هذا وهو عندي لطول الاسم
جائز لانه صير الضارب انا والضاربي كالشيء الواحد وذلك لان رأيه لم يدخل اللام على الفعلين
وما في بالمخبر عنه في الآخر خبرا عن الموصولين قال رح تقرير كلام المازني ان الكلام على جملتين
قبل ورود الاخبار ففيه يجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين ليبقى الاصل القول لين
تقرير كلامه هذا حتى يلزم على المص النظر الذي اورده انت رح عليه على ما سيجيء بيانه لرش الله تعالى
وانما يلزم من تقرير المازني رعاية التناسب بالقصد الثاني والقصد الاول هو الاحتراز عن
حذف الضمير الراجع الى الموصول كما نقل ابن السراج عنه فانه قال قال المازني اذا اردت الاخبار
عن زيد في ضربت وضربني زيد فان ناسا من النحويين يقولون الضارب انا والضاربي زيد قال
ولا ارى ما قالوا الا مجالا لانك لم تترك ان يكون في الضارب مفعول محذوف فان كنا اردت
ان يكون محذوفا فاثباته اجود وان تركت احذفه كما احذفه في الفعل فان ذلك غير جائز لانك حين
حذفته في الفعل لم تضمره وانت هاهنا تحذف مضمرا فتحذف فيها مختلف قال والقياس عندي ان
اجعل الضارب مبتدا وانا خبره والضاربي مبتدا وانا خبره والضاربي مبتدا وزيد خبره
واجعل الضارب الاول غير متعد كما كان الفعل الذي تبنيه منه غير متعد فجعلته مبتدا وانا
خبره وعطفت عليه مبتدا وخبره لتكون جملة عطفتها على جملة كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت
عليها فعلا وفاعلا **ولا يجوز هذا** الرأي وهو جعل الكلام جملتين اسميتين **عندك اذا اعمل الاول**
نحو ضربني وضربت زيدا **والا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه** وذلك لانك اذا قلت في
ضربني وضربت زيدا الضاربي هو والضاربه انا زيد يتعين ان يكون زيد خبرا لقوله الضاربي لان
اللام والصفة عبارة عن كما تعين ان يكون انا خبر الضارب لان اللام والصفة عبارة عن المتكلم
فيلزم عطف الجملة الثانية على الاولى قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخيرا وهو زيد
ولا يلزم ذلك اذا لم يجعل الكلام جملتين وكذا لا يلزم اذا اعمل الثاني وان جعل الكلام جملتين نحو ضربت
وضربني زيد فانه اذا قيل فيه الضارب انا والضاربي زيد كان زيد خبرا لقوله الضاربي لا لقوله
الضارب حتى يلزم المحذور والمذكور قيل قول المازني على تقدير اعمال الثاني يخرج المسئلة عن
الاخبار لان ما تصدر الجملة الاولى من الموصول لا يكون المخبر عنه وهو زيد خبرا عنه وما يكون المخبر
عنه خبرا عنه وهو الموصول الثاني لا يكون مصدرا في صدر الجملة الاولى قلنا المقصود هو الاخبار
عن زيد في الجملة الثانية وقد صدرت باللام وجعل المخبر عنه خبرا عنه وانما صدرت ايضا الجملة الاولى

باللام لانه لو لم تصدر به وقيل ضربت والضاربي زيد لكان في الظاهر عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وهذا تكلف من المازني فالاولى ان يقال في اعراب الضارب انا والضاربي زيد
ان الضارب مبتدا والضاربي عطف عليه وزيد خبر لهما فيكون الكلام جملة واحدة وانما
ابرز الضمير المستتر في الصفة لانه للمتكلم وقد جرت على اللام هي لزيد وعلى هذا كان حذف الضمير
المفعول منه للطول لا للاستغناء عنه لانه لا ضمير في الضارب راجع الى الموصول غيره وعند
اكثر النحاة لا يجوز حذفه لان ضمير اللام لا يحذف كما نقلنا عن ابن مالك **وان كان الاخبار عن**
غير المتنازع كالاخبار عن التاء في ضربت وضربني زيد **فلا فساد في الحذف** اي حذف ضمير
المفعول لكونه مستغنى عنه كما في الاصل ولا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانك
اذا قلت فيه الضاربه والضاربه زيد انا كان العائد الى الموصول هو الضمير المستكن في
الضارب فلا حاجة الى ضمير اخر **ولو كان** الاسم المتنازع فيه **مفعولا له** اي لاحد الفعلين **والفاعل**
مضمر في الفعل الاخر نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا **فالاخبار واقع على طريقه**
ولا فساد سواء كان العمل للفعل الثاني او للفعل الاول لانه لو توهم الفساد كان من الحذف ولا حذف
هنا نقول في الاخبار عن زيد بالذي في المثال الاول الذي ضربني وضربته زيد وفي المثال الثاني
الذي ضربته وضربني زيد ونقول في الاخبار باللام عن زيد في الاول الضاربي والضاربه انا زيد
وفي الثاني الضاربه انا والضاربي زيد فلا حذف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الوصف
في احدى الجملتين وبارز في الثانية **ولا حاجة هنا الى ما تكلفه المازني** ثمة من ابراز الضمير
وجعله خبرا لانه انما يحتاج الى ما تكلفه لئلا يلزم حذف الضمير الراجع الى الموصول وههنا
لا يلزم ذلك **ولو كان المازني لا يفرق** بين الصورتين فان ابن السراج قال قال المازني فان قلت
ضربني وضربت زيدا فاخبرت عن زيد قلت الضاربه هو والضاربه انا زيد فجعلت الضاربه
مبتدا وهو خبره كما كان فاعلا في ضربني لئلا يكون الضارب مستغنى ويكون هو محتاجا الى مفسر
كما كان محتاجا وهو في موضع ضربني ولئلا يكون جملة معطوفة على جملة قال المص وليس هذا بالوجه
قال الشارح ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير
وهو في ضربت وضربني زيدا اذا قال في الاخبار عن زيد الضاربه انا والضاربي زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له واما اذا قلت
الضاربه والضاربه انا زيد في ضربني وضربت زيدا فالضاربي جار على اللام وهو لزيد فقد وكذ

على من

على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير وقال وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية
لان سنية تحقيقه لان لا يفرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له ليمكن جعلهما
اسميتين اقول لكن غرضه الاول من جعل الكلام جملتين هو الاحتياج الى ابراز الضمير بل غرضه
ما ذكرنا من قبل من الاحتراز اللازم من قول بعض النحويين تحقيقه ان يفرق بين ما يلزم منه المحذور المذكور
وبين ما لا يلزم منه ذلك على انه لا احتياج هنا الى ابراز الضمير ولو كانت الصفة جارية على غير من هي
له لا ضمار على شريطة التفسير كما في قوله وعزة ممطول معنى غريمها واراد تحقيق هذا الكلام
فليرجع الى كتاب الاصول لابن السراج **وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاخبار واذا كان**
التنازع في الفاعلية وحدها تقول في ضربني واكرمني زيد الذي ضربني واكرمني زيد **او اذا**
كان التنازع **في المفعولية** وحدها تقول في ضربت واكرمت زيدا الذي ضربته واكرمته
زيد **او اذا كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين فصاعدا** نحو اعطيت واعطاني زيد درهما
نحو اعلمت واعلمني بكر عمرا قائما تقول في الاخبار عن زيد الذي اعطيت واعطاني درهما زيد وعن
درهما الذي اعطيته واعطانيه زيد درهم واما المازني فيرد في مثله كلما حذف منه فيرد
مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا **وقد سهل عليك طريقه** اي طريق
الاخبار عند الوقوف على شرائطه وضوابطه فلا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود
ومنها اي من انواع المرفوع **الخبر في باب ان وحكمه** من كونه مفردا او جملة مشتملة على الضمير ومعرفة
ونكرة ومقدما ومؤخرا **حكم خبر المبتدا** لانه في الاصل خبر للمبتدا **الا في تقديمه** فان خبر المبتدا
قد يتقدم عليه وهو لا يتقدم على اسم ان لانه حرف ضعيف العمل ولان باب ان لما كان فرعا على
الفعل في العمل جعل عمله فرعيا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع ولما
جعل عمله فرعيا لفرعيته لم يتصرف في معموله بالتقديم والتاخير ولانه لو سوى بين باب
ان وبين الفعل في العمل لاشتبه بالفعل لما بينهما من الاتحاد من حيث الصورة والمعنى والعمل
اذا لم يكن الخبر ظرفا اما اذا كان ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان الينا ايابهم
ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا للتوسع في الظروف لان كل شيء من المحدثات لا بد
ان يكون في زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية منه ولان الظروف في الحقيقة ليس بخبر وانما هو
نائب عن الخبر ويجوز في النائب ما لا يجوز في المنوب عنه كما في يا زيد والحارث **نحو ان زيدا قائم**
ولا تقول ان قائم زيدا لكون الخبر غير ظرف **ولكن تقول ان في الدار زيدا** بتقديمه لكونه ظرفا

وحذف الخبر في باب ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في
الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة وان في السفر الراحلين عنها مهلا والسفر جمع سافر مثل صاحب
وصحب من سفر اي خرج من ارض الى ارض ومهلا اي امهالا وبعدا ما ويروى مثلا اي لنا فيهم مثلا
وفي نحو اشبه شرج شرجا لو ان اسيمرا اي لو ان فيه اسيمرا لحذف الخبر وشرج هنا موضع
واسيمرا تصغير اسمر جمع سمرة والسمرة من شجر الطلح والجمع سمر وسمرات واسمر قال المفضل هذا
مثل قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا يقال له شرج فذهب لقيم يعشي ابله وقد
كان لقمان يحسده واراد قتلا له فاحتفر له خندقا وقطع كل ما هناك من السمر ثم ملأ به الخندق
واوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمرة فعند ذلك قال هذا الكلام
تضرب في الشيئين تشابهان في شيء وتفترقان في شيء قال الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي
رحت اليه المكان الذي غدوت عنه لو ان السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن وفي نحو ليت
ايام الصبى رواجع عند اصحابنا فان الخبر عندهم محذوف ورواجع منصوب على الحال من الضمير
المستكن في الخبر اي يا قوم ليت ايام الصبى حاصلة لنا حال كونها رواجع ويجوز ان يكون حالا من ايام
والعامل فيه معنى التمني خلافا للكسائي فانه قال ان رواجع منصوب على انه خبر كان مقدر اي كانت
رواجع وكان مع خبره خبر ليت ومذهب البصريين اولى من مذهبه لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان
والفراء اي وخلافا للفراء فانه قال انه منصوب بليت لان من مذهبه ان ليت تنصب الاسمين جميعا لانه
بمعنى تمنيت ومذهب الكسائي اولى من هذا المذهب لثبوت اضمار كان في مواضع وفي نحو لعل ذا كهذا
قول عمر بن عبد العزيز لقرشي توسل اليه بقرابته وقال انا ابن عمك فقال فان ذاك ثم ذكر حاجته
فقال لعل ذاك اي لعل ذاك المطلوب حاصل والتزم حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان زيد كذا اي
ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول ومثله قولك علمت من ابوك اي علمت ما يجاب به فهذا الاستفهام
وانما التزم الحذف هنا لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر كما في قولك لولا زيد لكان كذا وهذا مذهب
ابن يعيش وقال ابن الحاجب هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في لك في الدار وفيه نظر
لان مضمون الجملة الاستفهامية مفعول شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان يكون قائما مقام الخبر كما في لك
في الدار لانه من تتمة المبتدا ولا تكون سادة مسده كما في لولا زيد لكان كذا لان محل الخبر ان يكون بعد جميع
المبتدا فيكون محله بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى ان يقال ان الخبر محذوف
هنا بلا سادة مسده لكثرة الاستعمال ويكون المعنى ليت علمي بما سال عنه بهذا الاستفهام حاصل ومنها

خبر لا التي لنفي الجنس وهو اي خبر لا هذه ثابت في لغة اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف وانما تعمل
لا هذه لمشابهتها لان على ما جيء في القسم الرابع وانما مثل بالخبر بعد الاسم المضاف لان الاسم لو كان
مفردا مبنيا نحو لا رجل ظريف لم يتعين ظريف بالخبرية الا ان سيبويه قال ان ارتفاعه بانه خبر
المبتدا ولا رجل في موضع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم بدخول لا مبنيا وصار دخول لا عليه
سبب بنائه مع قربه منه لم يجز ان يكون الخبر مستحقا بسببها اعرابا مع بعده عنها فابقي الخبر على اصله
من الرفع بالابتداء ولان ظريف في لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية لجواز ان يكون صفة بخلافه في لا غلام
رجل ظريف فانه يتعين للخبرية لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب عند بعض النحاة لان لا
تزيل معنى الابتداء فلا يجوز الحمل على محل اسمها بخلاف ان فانها لعدم ازالتها معنى الابتداء يجوز الحمل
على محل اسمها وبعضهم جوز الرفع حملا على محله تشبيها لها بان وحكمه حكم خبر ان لما ذكرنا من انها
محمولة على ان الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر
لا فانه لا يتقدم على اسمها وان كان ظرفا لانها محمولة على ان فانحط مرتبتها عن مرتبة اصلها ويحذف
خبر لا نحو لا باس اي لا باس عليك كما يحذف اسمها نحو لا عليك اي لا باس عليك لكن لا يجوز حذف الخبر
الا مع وجود الاسم كما لا يجوز حذف الاسم الا مع وجود الخبر لئلا يكون ذلك اجحافا ومنه كلمة الشهادة
نحو لا اله الا الله اي لا اله كائن في الوجود الا الله قيل لا يجوز ان يكون الا الله خبرا لانه مستثنى وهو
لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه لكن يجوز كونه خبرا
ظاهرا وذلك لان اصله الله اله قدم الخبر لبطلان زعم المنكر فصار اله الله ثم ادخل حرف النفي في
اولها والا في وسطها للحصر فصار لا اله الا الله والنكرة اذا اعتمدت على النفي كانت بمنزلة المعرفة
فيصح ان يكون مبتدا والا الله خبره لانه بمعنى غير الله ولا يثبت الخبر في بني تميم اصلا قال الجزولي
بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان
جوابا او دل عليه قرينة غير السؤال والا فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه والمص اقتدى فيه
بجار الله حيث قال في المفصل وبنو تميم لا يثبتونه اصلا ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس فانهما تعملان
عمل ليس لشبههما به في النفي والدخول على المبتدا والخبر نحو ما زيد وما رجل بالرفع هذا اي العمل ان ما
يدخل على المعرفة والنكرة خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا اي لا تعمل
لا في المعرفة لنقصان شبهها اي شبه لا بليس لانها للنفي المطلق بخلاف ما لانها لقوة
لقوة شبهها بليس لانها في الاظهر لنفي الحال كليس تعمل في المعرفة والنكرة وتكون في العمل اكثر تصرفا

مرّ الا ويضمر منفصلا لا بعد ما الا غير اي يجيء اسم ما ضميرا منفصلا نحو ما انت او ما هو او ما انا قائما خلاف لا فانها لما لم تدخل على المعرفة لم تدخل على المضمر الذي هو اعرف المعارف ولا يجوز الفصل باجنبي بينهما اي بين اسمها ولا وبين عامله وهو ما ولا لا تقول ما طعامك زيد ياكل بنصب طعامك لان طعامك وهو معمول ياكل وقع فصلا بين ما وبين اسمها اذا رفعت طعامك على انه اسم ما يجوز لعدم المحذور وكما لا يجوز الفصل باجنبي بين العامل ومعموله في بعض المواضع لو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا وهو معمول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة والشان وجعل الحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا معمول تاخذ يجوز ذلك لانه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل والمعمول وكذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرا زيد لان ذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو عمرا وهو اجنبي عنهما وكذلك عمرا وقع فصلا بين ذهب ومعموله وهو زيد وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة فانه يجوز الفصل بها بينهما لانها لما كانت باكيد العرفها لا تكون اجنبية عنها نحو خرج والله زيد ونحوه من الجمل القسمية وكذا حكم النداء والدعاء نحو خرج يا زيد عمرو وخرج رحمك الله زيد واما مرفوع الفعل فهو الفعل المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما في زيد يضرب اي ضارب او منصوبا او مجرورا نحو رايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب وسواء كان ذلك الاسم اسم فاعل او اسم جنس اما حال كون المضارع مجردا عن حرف او مع حرف لا يكون عاملا فيه لانه لو كان عاملا فيه لم يكن مرفوعا نحو زيد يضرب فانه مجرد عن ذلك الحرف او زيد سيضرب فانه مع حرف لا يكون عاملا فيه قيل السين من خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم قلنا ان السين صار كاحد حروف الفعل فيكون الواقع موقعه الفعل مع السين لا الفعل وحده ونحو الزيدان فان يضرب واقع موقع الاسم مع انه لا يجوز ان يقال الا سد صارت الزيدان من غير اعتماد على استفهام او نفي لان مبتدا الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبتدئه اسم فصدق انه واقع موقعه اي موقعا يصح ان يوقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل على انا نقول يجوز ان يوقع فيه اسم الفاعل عوضا بان الزيدان ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم اي اسم الفاعل وقد عدل عنه الى لفظ الفعل عدولا لازما لغرض وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من الحال فالمناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا لظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة

الاستتار

الاستتار وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن قوي قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى هذا الاصل المرفوض وانما قال فيمن قوي لانه لا استشهاد في رواية ولم ال آيبا وكذلك يضرب في الذي يضرب واقع موقع فيما يجوز ان يقال الذي ضارب هو ولما فرغ من انواع المرفوع اسما كان او فعلا شرع في المنصوب فقال

المنصوبات

المنصوب هو من النوع الاسمي ايضا انواع كالمرفوع منها المفعول المطلق وانما قدمه على غيره من المنصوبات لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يحسن ان يقول احدثت زيدا لانه لا يحدث باحداثك فلا يكون مفعولا حقيقيا واذا قلت ضربت ضربا حسن لك ان تقول احدثت ضربا ولان الفاعل الذي هو اول مقتضيات الفعل انما يصير فاعلا بسببه الا ترى ان زيدا في ضرب زيد ضربا انما يصير ضاربا لاجل اسناد الضرب اليه وانما سمي مطلقا لانه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل ولانه مفعول على الاطلاق كما عرفت وهو ما يدل على مفهوم الفعل حال كونه مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا قيل هذا التعريف غير مانع لدخول جميع انواع المصدر فيه ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو صبحت صبوحا فالاولى في تعريفه ان يقال مصدر او جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل ومثل عدد المضى بان يقول ان اللام في الفعل والزمان للعهد وان مجردا حال عن المفهوم اي ما يدل على مفهوم الفعل الذي عمل فيه حال كون المفهوم مجردا عن الزمان الذي يدل عليه الفعل بصيغته وح يستقيم التعريف ويسمى المفعول المطلق منها لانه لا تتعين لنوع وعدد وانه اي والحال انه لتوكيد الفعل اي مضمونه فحسب لانه لو كان للنوع او العدد لا يسمى مبهما وفي قوله لتوكيد الفعل توسع لانه في الحقيقة لتوكيد المصدر المضمر المضمون للفعل فان قولك ضربت ضربا بمنزلة احدثت ضربا ضربا ويكون للنوع وهو المصدر الموصوف سواء كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر لفظه من نحو ضربته انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي الضرب واشد ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود والمرة اي ويكون للمرة وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا سواء كان العدد معلوما

من الوضع نحو ضربته ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز
بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة الموضوع موضع
المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا فان تثنية الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر
وجمعه لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات
بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا في نحو ضربته ضربتين
اذا قصد اختلاف الانواع ويبنى المفعول المطلق الذي للنوع والمرة موقتا الموقت في
الاصل هو الذي حد وقته ثم جعل عبارة عن المعين نوع تعيين بحسب النوع والعدد نحو
جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتحها للمرة والاول للتاكيد لا يتقدم على
عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يتاخر عن المؤكد ولا يثنى الاول ولا يجمع لانه لماهيته
من حيث هي هي وليس لها مثل ينضم اليها ليثنى ويجمع بخلاف الاخرين فانه يجوز ان يكون مع النوع
نوع آخر فيثنى او انواع فيجمع وكذا في المرة وكذا يجوز ان يتقدما على الفعل وقد تقترن بالفعل
غير مصدره مما هو بمعناه اي لا يكون مصدرا للفعل المذكور ولا يثنى الاول ولا يجمع
لانه لما قرنه مصدرا كان لفعل آخر اما ملاقيا له اي للفعل المذكور في الاشتقاق نحو انبتت
نباتا فان نباتا مصدر ملاق لانبتت في الاشتقاق لوجود حروف الاصل في كل واحد منهما
او مصدرا غير ملاق له فيه اي في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا فان مذهب المبرد والسيرافي ان
المصدر في هذين المثالين منصوب بالفعل الظاهر وقال سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي انبتت
فنبتت نباتا وقعدت وجلست جلوسا او غير مصدر للفعل من الافعال فيكون المفعول المطلق على
اربعة اقسام نحو ضربته ثلث ضربات فان العدد اكتسى من المضاف اليه حكم المصدرية و نحو ضربته
انواعا من الضرب فان انواعا غير مصدر للفعل لكنه اكتسى حكم المصدرية من الصفة واي
ضرب اكتسى افعل التفضيل حكم المصدرية من المضاف اليه وهذا الضرب اكتسى اسم
الاشارة حكم المصدرية من الصفة وضربته سوطا فان سوطا لما كان آلة للمصدر اقيمت
مقامه على ما بينا وجاز ذلك اي ان تقترن بالفعل غير مصدره فيما هو اعم منه اي من مصدره
كقولك عادت شيئا والدريس كما يقلبه وردن من الموم مردم اي عادت عداء
ملفظ شيئا فنزل عادت مع انه مبهم اعم من العداء والعداء الموالاة بين الصيدين بصرع

الذي

احدهما على اثر الآخر في طلق واحد والدريس الثوب الخلق والموم البرسام يقال منه الرجل
الرجل فهو مموم والمردم من ازدمت الحمى اذا دامت يقول الصائد عادت عداء وكنت على
خوف من ان تخطئ سهمي ولا تصيب الصيد كما ان المحموم تغلبه الورد الدائم ونسبة التقلب الى
الثوب على وجه الكناية اراد انه يقلقني ويقلبني ومنه قولهم ما اغفله عنك شيئا اي المعنى
انظر عنك شيئا لكنه حذف الفعل للكثرة قال المص في التعليق ذكر سيبويه هذا وفسره بقوله
اي دع الشك عنك ثم قال الحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام وقال ابو سعيد ما فسره من
نقض الى ازمات المبرد وفسره الزجاج فقال معناه على كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس
بغافل عني فقال المجيب بل ما اغفله عنك وارادان يعنيه على ان يعرف صحة كلامه فقال
انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول انظر قليلا وفي النافع هذا الكلام يقال لمن
تعلق قلبه باشياء يؤمله فقال له العالم بحاله ما اغفله عنك دع شيئا هذه صفته اي دع
الشك فيما وصفت من حاله فلا تعلق قلبك به وفي الصحاح ما اغفله عنك شيئا اي دع عنك
الشك وهذا حرف رواه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كانه قال اما اعلم
شيئا مما تقول فدع عنك الشك ويستدل بهذا على صحة الاضمار في كلامهم لئلا
يكون ما في الصحاح وهو بالعين المهملة والفاء مخالفا لما رواه ابو سعيد وغيره وقد يحذف
المفعول المطلق ويقام وصفه مقامه نحو قمت طويلا اي قياما طويلا وضربت شديدا اي
ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده اي في حد وصفه بان يكون الاسم موضوعا
للمصدر مع وصفه صح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصاء وهي قعدة المحتبي
بيديه دون الثوب ومشى البعير العرضنة وهي مشية فيها نشاط وانتصاب هذا
النوع من المصدر عند سيبويه على المصدر وقال المبرد انه منصوب لانه صفة مصدر محذوف
اي القعدة القرفصاء والمشية العرضنة وقال بعض الكوفيين انه منصوب بفعل مشتق
من لفظه ولم يستعمل نحو تقرفص القرفصاء ونحو ذلك نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء وقد
يكون لا فعل له من لفظه نحو مات حتف انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان
على فراشه فيخرج نفسه من انفه وفمه والحتف الهلاك وهو مصدر لا يبنى منه فعل وينتصب
المفعول المطلق باضمار فعل عند قيام قرينة اما سماعي اظهاره نحو خير مقدم لمن قدم
من السفر اي قدمت خير مقدم ومواعيد عرقوب وجزاء سنمار فانه كما يجوز اضمار فعلها

في البيت نصب على المصدر والتقدير فضل انتفاء ان نرى انسانا يصيدها عن الفيك فضلا عن انتفاء رؤيتنا انسانا يصيدها لنا فيفضل فضلا فههنا مصدر فضل من الشي كذا اذا بقيت منه بقية كقولك انفقت الزاد الايسير والذي فضل منها قليله فما بقي منها اقل مما انفق كذلك انتفاء رؤيته الصيد اقل من انتفاء رؤية الصيد اي لا نصيد فكيف نصاد وكان صيدها مستحيلا وصيدها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل لكون المستحيل مستمرا دائما وهذا كقولهم لا ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم اي انتفاء النظر اليه اقل من انتفاء اعطائه الدراهم لانه كالمستحيل خلاف النظر **ومنه ويلك** في الصحاح ان ويل كلمة عذاب ويقول ويل لزيد وويلا لزيد فالنصب على اضمار الفعل والرفع على الابتدا اذا لم تضفه فاذا اضفته فليس الا النصب لانك لو رفعته لم يكن له خبر **وويح** في الصحاح انه كلمة رحمة **وويسك وويبك** كلها بمعنى الويل ومعناها الدعاء بالهلاك وقد يدعى بها في معرض التعجب في الصحاح نصبها باضمار فعل كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا وانما فصلها عما قبلها بقوله منه لانها لا فعل لها تشتق من لفظها بخلاف ما قبلها **ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك** وانما فصلها عما قبلها لانها اسماء غير مصادر تجري مجرى المصادر وهي على قسمين جواهر وصفات فالاول مثل هذه الالفاظ فان تربا وجندلا اسمان غير مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعا فوجب ان يكونا مصدرين اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربا وجندلا وهما في الحقيقة نائبان للمصدر اقيمتا مقامه اي رميت بترب وجندل مثل ضربته سوطا واما فاها لفيك فالها عائد الى الارض وفم الارض هو التراب وهذا كما يقال بتربا لفيك وقيل الها للداهية ولم يرد به الفم وانما قصد الخيبة واصابة الداهية كانه قيل دهيت دهيا وقيل ان انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فا الداهية الى فيك واسناد الى الفم الثاني من الضمير بقوله **ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر** لعزة من اعراضنا ما استحلت وهما صفتان في الاصل استعملا بمعنى المصدر اي هنوءة ما استحلته عزة من اعراضنا لعزة هناءة ومراءة من هنؤ الطعام ومرؤ هناءة ومراءة اذا صار هنيئا مريئا لا تنغيص فيه **وقياسا** عطف على قوله سماعا والمراد به ان يكون هنا كضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل له ذلك الضابط فيما اذا وقع المفعول المطلق **مثبتا بعد نفي** ولو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او كان مثبتا ولكن

قيل الهني ما يلذ الاكل والمري ما يحمد عاقبته

يجوز اظهاره **كقوله وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب** قال المص عرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له فساله شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا اخذه بالليل ولم يعطه شيئا ويترب بالتا المنقوطة نقطتين وفتح الرا اسم موضع قريب من اليمامة ويروى بالثاء ذات الثلث وهي اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاول هو الاصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة **و** مثل **قوله جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب** قال المص سنمار اسم رومي بنى الخورنق لنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل **او** باضمار فعل **غير مستعمل اظهاره سماعا** نصب على المصدر اي سمع هذا الاضمار سماعا ولا يقاس عليه **نحو سقيا ورعيا وغفرا** من قولهم غفر الله جنته **وجدعا** اي قطعا ويستعمل في الانف والاذن وقولك جدعا معناه جدعه الله جدعا **وخيبة** الغي الخيبة والضلال **وبؤسا** من بئس اذا افتقر **وخيبة له وتعالى تحية لفلان وبؤس له وخيبة له بالابتدا** اي يرفع بعض هذه المصادر على الابتدا لاجل معنى الدوام اذ المفعول المطلق دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد وقال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه **ولم يسمع سقي له ورعي** بالرفع على الابتدا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله ومفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او بحرف جر ليتعين كونه فاعلا او المفعول مدلوله المبهم ويتعين ما تعلق به من الفاعل والمفعول ولا يكون لبيان النوع نحو سنة الله وضرب الرقاب وبؤسا له وحمدا لك يجب حذف فعله قياسا فان دخلت هذه المصادر المذكورة تحت هذه الضابطة يجب حذف افعالها قياسا واللام يجب حذفها لا قياسا ولا سماعا ففي جعله هذه الافعال سماعا مطلقا نظر **ومنه حمدا وشكرا لا كفرا** اي شكرت شكرا لا كفرت كفرا وانما فصله عما قبله لان المصادر قبله للدعا وهذا في الخبر **وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما** بقول هذا القول الراد على الامر اي ولا اكاد ان افعله كيدا ولا اهم بفعله هما **ومنه جا زيد وعمرو ايضا** وهو مصدر اض يئيض اي عاد **ومنه فضلا في نحو قوله وحشية لسنا نرى من يصيدها عن الفيك فضلا ان نرى من يصيدها** قال المص فضلا

المقابلة
بلغ
في البحث

لم يكن بعد نفي نحو زيد سير سيرًا لم يجب حذف الفعل لانه ح لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام الموجب للحذف **ومعناه** اي معنى النفي ويريد به معنى الحصر الذي في انما **داخل** صيغ النفي **على اسم لا يكون** المفعول المطلق **خبرًا عنه** الا مجازًا احترازًا عن نحو سير بي الا سير شديد ولكن دخول النفي على هذا الاسم ليس بشرط لجواز ان يقال ان انتصاب المصدر في ما كان زيد الا سيرًا وما وجدتك الا سير البريد على انه مفعول مطلق فالشرط ان لا يكون النفي داخلا على فعل لا يكون من نواسخ المبتدا احترازًا عن نحو ما سرت الا سيرًا **نحو ما انت الا سيرًا** الشروط حاصلة فيه وهو واقع بعد النفي وانما وجب حذف الفعل هنا لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فحذف واذا اريد زيادة المبالغة جعل المصدر نفسه خبرًا نحو ما زيد الا سير لان في نفسه دلالة على الحدوث **وانما انت خلاف الضبع الراكب** هذا واقع بعد معنى النفي اي ما انت الا تخالف خلافًا مثل خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا رات راكبًا خالفته واخذت ناحية هربًا منه والذئب يعادي الراكب مضادة للضبع تضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون **او وقع** المفعول المطلق حال كونه **مكررًا ابتداءه** بعد الاسم الذي لا يكون خبرًا عنه **نحو زيد ضربًا ضربًا** اي زيد يضرب ضربًا وانما وجب حذفه لما ذكرنا في القسم الاول **بخلاف قوله تعالى اذا دكت الارض دكًا دكًا** فانه لا يجب حذف فعله ولذا كان مذكورًا لانه وان وقع مكررًا الا انه لا يكون بعد الاسم المذكور **او وقع** المفعول المطلق **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب وانما سمي اثرًا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاثر الذي يكون بعد المؤثر وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة **نحو** قوله تعالى **فشدوا الوثاق فاما منًّا بعد واما فداء** اي تمنون منًّا او تفدون فداء فمضمون الجملة شد الوثاق واثره المطلوب منه القتل او الاسترقاق او المن او الفداء وقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منًّا بعد واما فداء وانما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكرها غناء عنه مع استثقال ذكر الفعل بواسطة ذكر بيان انواعه المحتملة **او وقع** المفعول المطلق **للتشبيه** احترازًا عن ان يقع لغير التشبيه نحو لزيد صوت صوت حسن **بعد جملة** احترازًا عن ان يقع بعد غير الجملة نحو الصوت صوت حمار **مشتملة على اسم بمعناه** اي بمعنى المفعول المطلق احترازًا عن نحو مررت به فاذا له ضرب ضرب صوت حمار فانه لا يجوز حذف الفعل لانتفاء ما يدل عليه

وشمله على صاحبه اي صاحب هذا الاسم الذي قام به ذلك المصدر واحترز به عن نحو مررت به فاذا في الدار صوت صوت حمار فان الوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل لان الفعل المقدر لا بد من فاعل وهو مجهول هنا **نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار** فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهي فاذا له صوت مشتمل على اسم بمعناه وهو المبتدا المرفوع وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور باللام فيجب حذف فعله عند اكثر النحاة اي له صوت يصوته صوت حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة كما نظر عليك فظاهر كلام سيبويه يدل على ان ما صبه الجملة الاسمية لانها بمعنى الفعل والفاعل اي بمعنى يصوت لدلالتها على المصدر الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وقد دل ما قبلها على زمانه ايضا وقيل ناصبه الاسم الذي بمعناه فعلى هذين الوجهين لا يكون مما نحن بصدده وكان عليه ان يذكر قيدا آخر بعد قوله على اسم بمعناه ويقول على اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازًا عن قولهم له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع لان الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل وهو الحدوث لان معنى له علم علم الفقهاء الثبوت والاستقرار ولم يرد فاذا هو يعلم كما اريد في فاذا له صوت صوت حمار واعلم ان غير سيبويه اجاز رفع هذا المصدر المنصوب اما على البدل او على الوصف على تقدير حذف مضاف عند الخليل اي مثل صوت حمار وعلينا وعليه بالمنتوع عند غيره اي صوت منكر **او وقع** المفعول المطلق **توكيدًا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة** احترازًا عن المؤكد لمضمون مفرد نحو ضربت ضربًا فان المؤكد هنا مضمون المفرد اي الفعل بدون الفاعل لانه يدل وحده على الضرب **ولا محتمل له غيره** اي لا احتمال لمضمون تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر **نحو له علي الف درهم اعترافًا** اي اعترافًا فاعترافًا توكيد الاعتراف الذي تضمنته الجملة يكمالها وتدل عليه نصًّا وانما وجب حذف فعله لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله ونيابتها معناه ولهذا قيل ايضا ان العامل فيه تلك الجملة كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار **او وقع** تأكيدًا **لغيره** لا لنفسه فالضمير في غيره عائد الى المصدر لا الى مضمون الجملة كما قال الشارح **اذا كان له** اي لمضمون الجملة ان يقع **محتمل غيره نحو هذا زيد حقًّا** في المثال **او الحق** في المعرفة التقدير فيه اقول هذا زيد قولا حقًّا مطابقًا للخارج لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقال بها فيكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا له ويجوز ان يكون التقدير حق ذلك حقًّا وهو ولو كان نحو توكيدا لنفسه لان المؤكد هو حقيقة هذا القول في مطابقته للخارج ثابت في الجملة من حيث مدلولها لان الخبر من حيث

اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول له لانه نقيض مدلوله بل احتمال الكذب انما
يكون من حيث العقل لكنه سمي مؤكدا لغيره مع انه مؤكد لنفسه لانه انما يؤكد مثل هذا التاكيد
اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة اي تحقق في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانه
اكد باللفظ في معنى لفظ محتملا له ولنقيضه والنص غير المحتمل وان يجعل له ولغيره عطفا على
لمضمون الجملة ولذا قال الا الموكد لغيره مضمون الجملة وقال اللام في لغيره اما ان يكون للعلة او صلة
للموكد اي الموكد غيره فان كان للعلة فالموكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف اي لاجل
دفع الغير وهذا الكلام لا يخ عن تسامح لفظا ومعنى على ما لا يخفى على الفطن المتامل فالاولى ان يقول انه
عطف على قوله اما لنفسه لانه في مقابلته ويكون اللام صلة فيستقيم الكلام لفظا ومعنى **ولا افعله
البتة او بتة** اي جزمت بان لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا اردد فيها بحيث اجزم به ثم
بدو لي ثم اجزم به مرة اخرى ويكون قطعيا ان لو اكد بل هو قطعة واحدة لا يلتفت فيها النظر ان
سيبويه يكنى به ومن ذلك قيل فعل البتة ولا تستعمل الا معرفة بالالف واللام ففي قوله او بتة نظر
واما الاكثر بحسب الاستعمال **في المثال الاول** وهو هذا زيد حقا **التنكير** في المثال الثاني وهو لا
افعله البتة **التعريف** باللام ولذلك قدم النكرة على المعرفة في المثال الاول واخرها عنه في الثاني
واللام في البتة في الاصل للعهد اي لا افعله القطعة المعلومة التي لا اتردد فيها **وقطع الهمزة**
من البتة **بمعزل عن القياس** لان الهمزة فيها همزة وصل **لكنه** اي لكن قطع الهمزة منها **مسموع** لانه انما
نقل لا افعله البتة بفتح الهمزة **او وقع مثنى مضافا** الى الفاعل او المفعول واحترز به عن مجرد
كونه مثنى لانه ليس من الضوابط التي يجب حذف الفعل عندها سواء كان المراد من التثنية التكرير كقوله
تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا او غير التكرير نحو ضربته ضربتين **نحو لبيك** عند سيبويه
كان اصله البا لك الباين اي اقيم لامتثال امرك كالمقيم في موضع من الب بالمكان اذا اقام
به نقل البين بالمكان ولبيت ثم قلبوا الباء الثانية ياء استثقالا كما قالوا تظنيت
واصلها تظننت والمراد من التثنية التكرير ويكون المعنى البابا كثيرا كما في قوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين فان المراد التكرير اي كرة بعد كرة فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده
ورد الى الثلاثي ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه واما فعل ذلك لنفوع المجيب
بالرعه من التلبية وبتثمر لامتثال المامور به وقد حكى الخليل ايضا لبيت بالمكان بمعنى البت
فيكون لبيك تثنية لب من غير حذف ورد وقيل هو من قولهم دار فلان تلب داري اي تحاذيها

اي انا

اي انا مواجهك لما تحب اجابة ذلك **خلافا ليونس** فان لبيك عنده مفرد نحو لدى **فان الياء فيه عنده
مثلها في لديك وعليك** اي تقلب الفه ياء عند اضافته الى المضمر كما تقلب الف لدى وعلى
ياء عند دخولهما على المضمر **وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور** اي
دعوت مسورا لنصرتي لما نابني اي اصابني من الحاجة والشدايد فلبى اي فلباني واجابني فقال
فلبى يدي مسور اي فاقلب بيدي مسور البا بعد الباب اي فاقيم طاعته اقامة بعد اقامة وانما
ال انه سيدته على حذف الفعل واقامة المصدر مقامه كما قدرنا الان وانما قال يدي مسور
لان مسورا اعانه باليد وقال اجاره الله البدان محمنان وكنيت بعضهم فلبا الاولى بالالف ولئن
كانت فعلا والثانية بالياء رابعة للفرق **حجة عليه** اي على يونس ويرفع حجة على انه خبر قوله وقوله
وانما كان حجة عليه لكونه مضافا الى المظهر فلو كان الفه كالف لدى ينبغي ان لا تقلب ياء عند
الاضافة الى المظهر كما لا تقلب الف على ولدى ياء في على زيد ولدى زيد واعتذر ابو علي ليونس
وقال يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى وقال افعي بالياء
وسعديك اي اسعادا بعد اسعاد وهو الاعانة **وحنانيك** اي رحمة بعد رحمة والحنان
الرحمة قال الخليل في حنانيك معناه كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولا باخرى **ودواليك**
من المداولة اي مداولة بعد مداولة قال الشاعر **اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك
حتى ليس للبرد لابس** ويروى حتى كلنا غير لابس ويروى هذاذيك حتى ليس للبرد لابس قال
ابو عبيدة كان من شان فتيان الاعراب اذا تجالسوا مع الفتيات للتعدل ان يتجاذبوا
بشق الثياب طلبا للتاكيد للمودة وشدة المعالجة وقيل انهم يزعمون اذا شق عند البضاع
شيء من ثوب صاحبه دام الود بينهما والا تهاجرا **وقيل انه** اي ازد واليك **في البيت
في موضع الحال** اي متداولين **وكذلك هذاذيك** اي اسرع اسراعا من الهذ وهو الاسراع
في القطع والقراءة قال الشاعر **ضربا هذاذيك وطعنا وخضا** يمضي الى عاصي العروق النخضا
اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط او ضربا يهذ هذا
بعد هذ والوخض طعن غير جائف والنخض اللحم المكتنز اي يمضي الطعن في اللحم الى العروق
العاصية **وحاصله** قال الشارح اي حاصل القياس **يرجع الى السماع** لانه لولا الصور المسموعة
من العرب لما حصل الضابط القياسي **الا ان حذف الفعل قياسي** بعد معرفة الضابط فيقاس
صور ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع منها اقول الظاهر اخذ هذا الكلام من ابن الحاجب فانه قال

اي تثنية المصدر

في شرح الكافية وحاصله اعني كونه مثنى راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف الفعل
قياس فاذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل فيه فهذا معنى القياس وقال في شرح المفصل
لهذا النوع جهتان سماعيته وقياسيته فالسماعية انه لم يسمع كونه مثنى بهذا المعنى ولا يقاس عليه
فيثنى غير ما سمع والقياسية ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوبا غير محتاج
الى السماع فعلى هذا ينبغي ان يوجه كلام المص على هذا الوجه على ان ما ذكره الش رح بالنسبة
الى هذا قليل الجدوى **او وقع غير متصرف وهو ما لزم النصب** على المصدرية ولا يقع
فاعلا ومفعولا ومجرورا باضافة او بحرف الجر **نحو سبحان الله** ومعناه سبحت الله تسبيحا
اي نزهته تنزيها ويكون سبحت بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله **ومعاذ الله** اي
اعوذ بالله معاذا **وعمرك الله** اصله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر
واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت
الله ان يعمرك فلما تضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني وهو الله واجاز الاخفش
رفع الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا فينتصب بعمرك ويجوز ان يكون نصب عمرك على انه مفعول
به اي عمرك الله او على نزع الخافض اي اسألك بحق تعميرك الله اي باعتقادك بقاءه فعلى
هذين الوجهين لا يكون مما نحن بصدده **وقعدك الله** بفتح القاف وقال المازني سمعت كسرها
مما لا اثق به والاصل فيه عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا ومعنى قعدتك الله وان كان
غير مستعمل جعلتك قاعدا مثله كناية عن السؤال من الله ويجوز نصبه ايضا بالوجهين المذكورين
في عمرك اي اسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسألك بحق
تقعيدك الله اي تسبيقك اياه الى البقاء والدوام لانه من القعود الذي معناه الثبات
والدوام ويجوز ان يكون بمعنى قعيدك الله بكسر القاف نحو قعيدك اي قعيدك العالم باحوالك
والله تعالى فالله عطف بيان له **ومنه سلاما منك ربنا في كل وقت براءة ما تعيبك الذموم**
اي نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص ونجنبك من تعييبه اذا جعله ذا عيب ويروى
ما نعتنك من قولهم فلان جاء متعنتا اذا جاء يطلب زلتك والذموم جمع الذم **او وقع معطوفا
عليه** اي على غير المتصرف **نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه** فان ريحانه مصدر متصرف لكن
حكمه حكم غير المتصرف في الانتصاب بفعل لكونه معطوفا عليه تقديره انزهه تنزيها له واسترزقه
استرزاقا فاقيم **الا انه** اي ان المعطوف على المتصرف **لا يلزم النصب** كما يلزم غير المتصرف

كقوله

كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر فان ريحانه ههنا لا يلزمه النصب
لكونه مرفوعا وقوله درر اي ذات درر والسماء المطر والدرر جمع درة يقال للسحاب درة اي
صب **ويبين** المفعول المطلق حال كونه **متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به** بان يجرى
مجراه حتى كأنه مفعول به كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه
نحو اعجبني الضرب الذي ضربته اي ضربت الضرب فانه جار مجرى المفعول به لانه لا مانع
لذلك **وغير متوسع فيه نحو زيدا ظننته منطلقا** فالضمير راجع الى مدلول الفعل **اي الظن
ظني** والمصدر ههنا غير جار مجرى المفعول به لوجود المانع وهو ان يكون احد مفعولي باب
ظننت مذكورا دون الاخر ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى زيد لانه لو رجع اليه لكان
منصوبا على انه مفعول اول لظن فيجب ان يكون منطلق منصوبا على انه مفعول ثان
وهو مرفوع ولا يجوز اعماله في الاول والغاؤه في الثاني لانه قول لم يقل به احد واما ولا
المصدر بقوله ظني ولم يقتصر على ظننته لان الضمير معرفة فيجب ان يفسر بالمعرفة ولان ظني مصدر
مؤكد فلا يجوز ان يكون تأكيدا الا للظن الملغى **ومنه** اي مما جعل المفعول المطلق مضمرا غير متوسع
فيه **المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس اياه انا** فاياه عائد الى المصدر **اي الاعلام** واصله
اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس اياه ثم اخبر عن التاء اي اعلمت باللام فالمعلم مبتدأ والمعلمه
عطف عليه وزيد فاعل المعلمه والهاء مفعوله الاول وعمرا مفعوله الثاني وخير الناس مفعوله
الثالث وانا خبر المبتدأ واياه ضمير المصدر وانما لا يجوز ان يكون متوسعا فيه بان يجعل كالمفعول
به لان التوسع في الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل لا يجوز الا عند الاخفش لانه ليس لفعل اربع
مفعولات حتى يلحق هذا به وانما يجوز الاخبار عن المعلم والمعلمه خبر واحد لان اللام في الموضعين
عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في آخر قال الش رح وانما جعل الضمير في اعلمني غائبا
في الاخبار حيث قال المعلمه ولم يقل المعلمي مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة اللام وجب
ان يعود اليه ضمير والعائد الى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول اقول ليس هذا الجواب
بتمام اذ لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير متكلما حملا على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره
فالاولى ان يقول في الجواب لانك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم او المخاطب فلا بد ان يكون العائد
مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب ولا يجوز ههنا الحمل على المعنى كما في البيت لعدم العائد
ولذا لا يقال في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا حملا على المعنى **ومنها** اي من انواع المنصوب

المفعول له

المفعول له الضمير في له عائد الى اللام اي الذي فعل لاجله فعل ولذا في المفعول فيه ومعه
وبه **وهو علة الاقدام على** مضمون **الفعل** اي هو المقصود من الفعل المعلل وثمرته وفائدته
سوا تقدم وجوده على وجود مضمون الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاحا
لك فان وجود الاصلاح مسبب عن وجود المجي وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه على الوجه
الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وقوله **مما اجتمع فيه** حال من الضمير المستكن
في منها اي انما تكون من المنصوبات اذا اجتمع فيه امور ثلثة **ان يكون** المفعول له **مصدرا**
لان العلة المطلوبة في ايجاد الفعل تقتضي ان تكون امرا حادثا حتى يحصل بحصولها الفعل
وفعلا للمقدم اي للفاعل الذي اقدم على الفعل **ومقارنا للمقدم عليه** اي للفعل المقدم
عليه في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك
اصلاحا لك وانما اشترط في انتصابه هذه الشرائط لان الفعل ح تقتضيه لانه عند
هذه الشرائط داخل في ضمن الفعل يدل لذلك قولك تاديبا ضربته وضربي تاديبي وكذا القعود
مشتمل على الجبن واذا قعد عن الحرب فقد جبن وكما ينصب الفعل جميع انواع مصدره لدخولها
في ضمنه كذلك ينصب المفعول له لذلك قيل ان قوله مصدرا غير محتاج اليه لان قوله وفعلا
تدل عليه والجواب انه انما قال ذلك للاحتراز عن نحو قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين
للناس فانه يجب اللام فيه انه فعل للمقدم لعدم كونه مصدرا حقيقة او تقديرا بان ولكن
ظاهرة ومنهم من لا يشترط في انتصابه كونه فعلا للمقدم كقول امير المومنين علي رضي الله عنه
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي
هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا من المفعول لان استتماما ح يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا
للعدة ولا يجوز ذلك لانه لا يجوز عطف حال الفاعل على حال المفعول ومن شرط ذلك قال فيه
حذف قصدا الاستحقاق السخطة ولم يشترط ابو علي المقارنة في الوجود قال في قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم ينصب صدقهم ان معناه لصدقهم **سببا غائيا** متاخرا عن الفعل
كان المفعول له **نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما**
فان ادخاره وتكرما علتان غائيتان حاملتان للفاعل على الفعل اي اغفر زلات الكريم
لاجل ان ادخره ليوم احتاج اليه فيه وابقى على صداقته لان الكريم اذا فرط منه قبيح ندم

على فعله

على فعله ومنعه كرمه ان يعود الى مثله والعوراء الكلمة القبيحة واعرض عن شتم اللئيم لاجل ان
تحصل لي كرامة النفس وعزتها لانه ليس يكافئ لي **او كان سببا باعثا** للفاعل على الفعل ومتقدما عليه
ليس غاية يقصد قصدها اي قصد الغاية بحيث يكون متاخرة في الوجود عن الفعل **نحو تركب كل عاقر
جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور** العاقر الرملة التي لا تنبت والجمهور الرملة
العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور الذي يظهر فيه اثر المسرة واسعة
من الحبار وهو الاثر والهول الافزاع والتهور من تهورته فتهور اي انهدم والهبور جمع هبر وهو
المطمئن من الارض والضمير في تركب عائد الى الثور الوحشي اي يركب هذا الثور الوحشي كل مشرفة من
الرمل ويعلوها مخافة الصايد ولانه كثير النشاط لافلاته من الصايد وهو ضاحك بها ان يكون من
تلك الوهاد صايد وفيه حجة لمن لم يشترط كونه فعلا للمقدم لان الهول الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع
الا ان يقال انه يجيء بمعنى الفزع ايضا ولو كان ان يراد به معنى الافزاع او يقال انه معطوف على قوله كل عاقر اي
تركب الهول كما قال ابو علي وقال عبد القاهر انه عطف على مخافة لكون كونه لاجل امور ثلثة لمخافة من
الصايد ولنشاطه بافلاته منه ولمخافته من تهور الاماكن **والاصل فيه** اي في المفعول له **اللام** ليدل
على التعليل صريحا **فاذا لم يجتمع فيه ما ذكرناه** من الامور الثلثة **التزم الاصل** نحو جئتك للسمن ورزيك
لاعطائك لي وجئتك اليوم لوعدي اياك غدا لعدم دخوله في ضمن الفعل وكلامه يدل على ان ما فيه اللام
ايضا مفعول له لكنه مخالف للاصطلاح لانهم لا يسمون بالمفعول له الا المنصوب الجامع لشرائط **الا في
نحو ان تكرمني** اي لان تكرمني **وانك تحسن الي** اي لانك اي يلزم اللام في المفعول له اذا فقد فيه شرط
من الشروط الا اذا كان المفعول له ان مشددة او مخففة مع صلتها فانه يجوز حذف اللام منه وان لم يحصل
فيه الشرايط لان حذف الجار من ان وان قياس مستمر لاستطالتها بالصلة وقوله **ونحو قوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا** سوال لان خوفا وطمعا ليس بفعلين للمقدم على الاراءة وهو الله تعالى المنزه
تعالى عن الخوف والطمع فاجاب عنه بقوله **متاول** بان يريكم معناه يجعلكم رائين فح يكونان فعلين
للمقدم على الروية والمخاطبون او بحذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة فعل للمقدم
على الاراءة **والغالب عليه** اي على المفعول له **التنكير** بحسب الاستعمال وقيل بوجوب تنكيره
لشبهه بالحال والتمييز لكن مجيئه معرفة كما في قوله تعالى حذر الموت وكما في الابيات المتقدمة
مبطل لهذا المذهب **وعند الزجاج انتصابه على المصدر** على حذف المضاف وليبان النوع فمعنى
قعدت جبنا وضربته تاديبا قعدت قعود جبن وضربته ضرب تاديب او على حذف الفعل اي

ضربته وادبته تاديبا لكن فهم التعليل منه يدل على ابطال مذهبه ويجوز ان يتقدم المفعول
له على عامله كما يتقدم المفعول به ويجوز ان يضمر المفعول له التاديب ضربت زيدا له ومنها
المفعول فيه وهو ما وقع فيه مضمون الفعل المذكور قبله من زمان او مكان يدخل فيه الدهر في
اتى على الدهر فان الدهر تقع فيه الفعل وهو الاتيان مع انه ليس بمفعول فيه فالاولى ان يقال
هو ما انتصب عاملا من زمان او مكان باعتبار وقوع مدلوله فيه قوله ما انتصب فيه تقدير في حال
من الضمير المستتر في منها اما اذا لم ينتصب فيه تقدير في وذلك اما بان لا يصح ذلك لكونه فاعلا او
مفعولا به او بان يكون في لفظه في فلا يكون منصوبا على انه مفعول فيه بل يكون مجرورا بفي الظاهرة
او معربا باعراب غير اعراب المفعول فيه بحسب العوامل فظرف الزمان كله مبهمة وهو الذي لا حد
له يحصره سواء كان معرفة او نكرة وموقتة وهو الذي يحصره حد معرفة كان او نكرة والتوقيت في الاصل
تحديد الوقت وتبيين فيه تقبل ذلك اي تقدير في كالحين مبهم واليوم والشهر والسنة مثل الثلثة
موقتة وانما نصب الفعل كله لان بعض الازمنة وهو الازمنة الثلثة مدلول الفعل فيتعدى الفعل
اليه والبعض الآخر حمل عليه اطرادا وظرف المكان المبهم يقبل تقدير في دون الموقت وانما لم ينصب
الفعل الموقت من المكان ونصب المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية فنصب
المكان المبهم الذي شبه بعض الزمان الذي دلالة الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلثة ووجه المشابهة
بينها التبدل والاستواء والابهام لان المكان المبهم كالجهات الست لا تستقر على وجه واحد لان الفوق
تصير تحتا والتحت فوقا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا
اللفظ مستوفيا للجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق لكل زمان من وقت
ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت حدوث ذلك ولذلك لفظ يقوم قال الرضي لان النصب انما يكون بحسب
اقتضاء الفعل والفعل يقتضي مكانا مبهما على الاطلاق واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل والمكان
المعين ليس من مقتضاه فلم ينتصب به وهكذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل على
على الزمان المعين الموقت وانما يدل على المعين من الازمنة الثلاثة ولذلك لا دلالة له على المكان المبهم
بالتعيين الذي فسره المصنف وانما يدل عقلا على مطلق المكان واعلم انه يجب ان يستثني من المكان
المبهم جانبه وجهته ووجهه وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان
الفعل لا ينصبها فلا يقال زيد خارج الدار بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف
البيت بل في داخله وفي جوفه وكذلك يجب عليه ان يستثني منه الظرف المشتق من حدث لا يكون بمعنى

الاستقرار

الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل فانها مبهمة لان تسميتها انما تكون بسبب الحدث
الواقع فيها والحدث خارج عن مسمى المكان مع انه لا يجوز ان يقال نمت مضرب زيد وقمت مصرعه واما الظرف
المشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان فانما ينصبه ما في معنى الاستقرار من الافعال سواء
كان مشتقا مما يكون الظرف مشتقا منه اولا تقول قمت مقامه وجلست مجلسي وجلست موضع القيام وتحركت
مكان السكون وما لم يكن فيه معنى الاستقرار لا ينصبه لا تقول كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم
موضع بكر وتفسير الموقت من المكان بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق
والمسجد فان اسم الدار انما يكون باعتبار الامور الداخلة في مسماه كالجدران والسقف والبيت
وتفسير المبهم من المكان بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كالجهات الست نحو
قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار كونه تجاه ذلك المكان واطلاق الثاني باعتبار كونه مدابرك
اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيه والفرسخ فانه وان كان محدودا الا انه مبهم لانه انما
يطلق باعتبار امر خارج عنه وهو كونه مقدارا باثني عشر الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه
باعتبار كونه مقدارا باثني عشر ميلا وقد شذ ذهبت الشام لان الشام مفعول فيه منصوب بتقدير
في مع انه مكان موقت وقال ابن السراج الاصل في ذهبت الشام الى الشام فكان منصوبا على انما قال وفاقا لان
ذهبت لازم بالاتفاق وشذ دخلت الدار وكذا سكنت الغرفة ونزلت الخان على الاختلاف فيه
فقال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على قوله والاكثر على انه لازم
وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو الاصح لان مصدره على صيغة الفعول نحو الدخول
وهو في الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا
وكذا ضد السكون التحرك وضد النزول الارتحال وهما لازمان ولان استعمال هذه الافعال مع في نحو
دخلت في الدار وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان يقوي كون انتصاب ما بعدها على الظرفية
وتمسك من قال بانه متعد بانه لو انتفى المدخول اليه من الذهن لم يفهم معنى الدخول وهذا معنى
التعدي فانه لو انتفى متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف معنى القيام فانه لو انتفى
عن الذهن موضعه لم يفهم معناه واما المضمر من الزمان والمكان فلا بد فيه من اظهار في اي اظهار
في سواء كان موقتا او مبهما لما ذكرنا في باب الاخبار بالذي الا اذا اتسع فيه فيجعل مفعولا به
وح يصير مستغنيا عن لفظ في وذلك ليتحقق الكلية بينه وبين المفعول به لانها فضلة في الكلام
والمعنى على ما كان عليه قبل الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله

النهار جمع نهل وهو جمع ناهل الطلب جمع طالب والناهل الريان والعطشان زوال الله عطيته
باضمار اذكر وهو مجرور على البدل من الواو او من ت والنهار صفة الطعن ونواهله فاعل قليل وشهد
متعد الى ضمير اليوم من حيث اللفظ والمعنى شهدنا فيه لانه متعد الى مفعول واحد وقد اخذ
مفعوله ويجوز ان يكون معنى الاتساع ونقله من باب الحقيقة الى باب المجاز حتى كان اليوم والليلة
مشهود كسليم وعامر **وجاز ذلك** الاتساع **في غير المتعدي** بالاتفاق نحو اليوم خرجته **وجاز**
في المتعدي الى مفعول واحد بالاتفاق ايضا نحو اليوم ضربته زيدا **فلا يجوز** ذلك الاتساع
في الافعال ذوات الثلاثة الا عند الاخفش لما ذكرنا من قبل **وفي ذوات الاثنين خلاف** نحو
يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فقيل لا يجوز الاتساع فيه لان المتعدي الى ثلاثة معدود وقلا
يزاد عليه وجوزه الاكثرون لوجود المتعدي الى ثلثة في كلامهم **ولذا ظهر من وقت المكان**
لا بد فيه من اظهار في **ثم ان الظرف كلا نوعيه اما مستعمل اسما** بان يقع مرفوعا ومجرورا
ومنصوبا على غير الظرفية وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية ويسمى متصرفا **وهو ما جاز ان**
يتعقب عليه العوامل كاليوم والحين نحو لقد حين ورايت حينا وعجبت من حين او
مستعمل ظرفا لا غير ويسمى غير متصرف وكل واحد من المتصرف وغير المتصرف اما منصرف او
غير منصرف فالاقسام اربعة والمتصرف والمنصرف منه كثير لانه على الاصل **ومنه ما لزم النصب**
بتقدير في **نحو سرنا ذات مرة** وهو من اضافة المسمى الى اسمه اي سرنا مدة صاحبة هذا الاسم
فذات صفة موصوف محذوف ونحو سرنا ذا صباح اي سرنا وقتا صاحب هذا الاسم واختصاص
بعض الظروف وذات بالبعض الاخر مما يحتاج الى السماع ولا يستعمل هذا النوع من الظروف
الا ظرفا واما قول الراجز عزمت على اقامة ذي صباح فلم يستعمل ظرفا قال سيبويه وهي
لغة الخثعم **ولقيته بعيدات بين** اي فراق تعالى لك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان
صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمان
اللقاء **وبكرا** بالتنوين **وبكر** بغير التنوين لانه معدول عن البكر علما وقد عرفت معنى ذلك
وبكيرا في تصغير بكر وهو منصرف وغير منصرف لان التصغير لم يدخله في الظروف المنصرفة
كما ادخله في الاسماء المنصرفة لانه لم يستو التصغير على وزن المعدول كاخر **وضحى وعشاء**
وعشية وعتمة ومساء وضحوة وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة فان هذه الظروف
غير منصرفة **اذا اردت بها ضحى بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ونهارها**

من ليس للفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به

وتقول

وتقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك يعني ان هذه الظروف انما تكون
غير متصرفة اذا كانت متعينة وذلك لانه لما كانت هذه الظروف نكرات وتعينت
بمجرد ارادة المتكلم لا باداة تعريف ولا بالعلمية فيكون تعريفها مخالفا لتعريف لسائر
المعارف لان كل نكرة انما تصير معرفة بالعلمية او باداة التعريف كاللام والاضافة فجعلت
لازمة لطريقة واحدة وهي الظرفية ايذانا بانها مخالفة لسائر المعارف وانما لا يجوز ان
تكون اعلاما لانها لو كانت اعلاما لوجب صرف عتمة وعشية ونحوه من هذه الظروف
مع انها منصرفة على الاشهر اما اذا كانت هذه الظروف غير متعينة فلا بد ان تكون منصرفة
كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر وتقول صيد عليه غدوة ولا بد فيها اللام والاضافة
عند ارادة تعيينها من غير العلمية ولا آلة التعريف واعلم ان عدم تصرف هذه الظروف
مبني على تعيينها من غير العلمية ولا آلة التعريف وهذا التعريف موقوف على السماع فلا
تقاس عليها في هذا التعين مثل شهر وسنة وساعة **وعشية وعتمة علمان** للجنس ولذلك تجر
تمامها عند من قال انه غير منصرف **كغدوة وبكرة** وقوله **فمن لم يصرفهما** قيد في عشية وعتمة لان
الخلاف في عدم صرفهما لان سيبويه ذكر ان بعض العرب يدع التنوين في عشية ورده المبرد وقال
عشية منونة على كل حال واختار عبد القاهر عتمة ونحوه معللين بتحري منع الصرف فيهما على قولهما
علمان لان منع صرفهما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما وليس قيدا في غدوة وبكرة لكونهما غير منصرفين
بالاتفاق سواء كانا معينين او لا لكونهما من اعلام الاجناس يقول في المعين آتيك اليوم غدوة
وبكرة وفي غير المعين لقيته يوما غدوة وبكرة فان علم الجنس يجوز اطلاقه على فرد مبهم منه نحو
لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا غير معين وقال الخليل جاز تنوينهما وان قصد فيهما
التعيين لانه لم يتعذر فيهما العلمية واما اذا لم يقصد فيهما التعيين فيجوز تنوينهما بالاتفاق
اذا اريد بهما التنكير من غير علمية كقوله تعالى ولقد صبحهم بكرة **والصرف** في عشية وعتمة **اكثر**
من عدم الصرف **فلا علمية** فيهما عند الصرف لانه انما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما لعدم الصرف
فاذا كانا منصرفين لا تقدر العلمية فيهما **وان كانا معينين** لان التعيين لا يقتضي العلمية كما عرفت
ان التعريف في هذه الظروف مخالف لتعريف سائر المعارف **ومنه** اي من المستعمل ظرفا لا غير **سوى**
بكسر السين وهو المشهور او بضمها مع القصر **وسواء** بفتحها وهو المشهور او بكسرها مع المد واما
فصله عما قبله لقوله فيه لا سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا فحذف

منع ؟

العلمية

الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا فان سوى
جعل صفة الظرف النائبة مقامه لزمته الظرفية لكونه دالا على موصوفها الذي هو الظرف
المنصوب وقال الزجاج العرب تجري الظروف المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقول جلس مكانك
ولا تعني الا منزلة في الذهن مقدرة وتنصبه نصب الظروف الحقيقية على الاعرف وهو مذهب
البصريين فان مذهبهم انه لازم النصب على الظرفية واما عند الكوفيين فيجوز خروجه عن الظرفية
والتصرف فيه رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول ابي عمرو لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وهو عند البصريين لا يجيء الا في ضرورة الشعر على انه مؤول بانه صفة محذوف اي لم يبق شيء مكان
العدوان اي شيء يقوم مقامه ومنه وسط الدار بالسكون فانه ظرف قليل التصرف وهو اسم مبهم لداخل
الدائرة وكانه منه موضع محدود ممكن لشيء دان اليه دون غيره فكان بمنزلة الجهات الست فاذا
حفرت وسط الدار بئرا فالمكان المعتبر عنه بوسط محفور فيه وليس بمحفور واما وسط بتحريك السين
فهو اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة فمتصرف يجوز اعتقاب العوامل عليه فاذا قلت حفرت
وسط الدار بالتحريك كان مفعولا به لا مفعولا فيه لان الفعل واقع على جميع المكان المكان الذي بين
بين طرفي صحن الدار وكان الصحن ... والحفر واقع على جميع الجزء المتوسط وقريب منه
اي من المستعمل ظرفا لا غير عند بكسر العين وقد تضم وتفتح وهو لمكان او زمان معناه القرب حسا نحو عندك
زيدا ومعنى نحو عندي انك غني فانه تخييل لقوله قريب منه يجر بمن خاصة ومن لا يخرج من الظرفية
كما في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة اي بعض الليل بخلاف غيره من الظروف اللازمة للظرفية
فانه لا يجر بغير من من حروف الجر ومثله اي مثل عندي في كونه قريبا من لازم الظرفية لدن بمعنى لدى
فانه نادر التصرف وقد جاء تصرفه كقول المتنبي لدى حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت
بالرفع وظاهر كلام الاخفش اطراد ذلك فانه حكم بان دون من قوله تعالى ومنا دون ذلك مبتدا
ولكنه بني لاضافته الى مبني وغيره يجعل التقدير ومنا ما دون ذلك قال ابن مالك وقول الاخفش
اولى بالصواب وقد يجيء دون الذي بمعنى قدام بمعنى اسفل نحو انت دون زيد ثم متصرف فيه
فيقال هذا شيء دون اي خسيس وبمعنى غير ولا يتصرف فيه الا بادخال من عليه كما يدخل على
عند كقوله تعالى اتخذ من دونه الهة كان المعنى اني اذا وصلت الى الالهة التي هم ولا اطلب
الذي وراءهم فكانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ولزوما في المثل دخول في عليه نحو في دون
هذا ما تنكر المراة صاحبها واصله ان الحكم بن مجر قال خرجت حاجا منفردا فرايت بامرة وهو

موضع

موضع جاريتين من مزينة لم ار كجمالهما وطراوتهما فلبوتهما واحسنت اليهما ثم حججت من
قابل وكان معي اهلي فلما نزلت بامرة وقد اعتللت اذا احداهما قد جاءت فسالت المنكرة
فعلت فلانة قالت فدى لك ابي وامي وانى تعرفني وانكرك قلت الحكم بن مجر قال رايتك عام
اول شابا سوقة وانا ارى اليوم شيخا مليكا وفي دون هذا ما تنكر المراة صاحبها فذهب هذا
مثلا وما في ما تنكر مصدرية اي انكار المراة صاحبها واقع دون هذا التغير ويستعمل عند
في الزمان ايضا وان كان الاصل فيه ان يستعمل في المكان مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم
السرى وتنجلي عنهم غيابات الكرى يضرب للرجل يتحمل المشقة رجاء الراحة والغيابات
جمع الغيابة وهو كل ما اظل الانسان فوق راسه مثل السحابة والظلة ومنه اي من المستعمل
ظرفا لا غير مع وقد جاء دخول من عليه نحو كان معه فانتزعته من معه اي من صاحبه وحكى
جئت من معه اي من عنده وابو علي يحكم عليها بالحرفية اي بحرفيته مع اذا اسكنت عينه
نحو فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الريش بالكسر والرياش بمعنى وهو اللباس
الفاخر مثل اللبس واللباس وقيل الريش المعنوي والرياش بالفتح مصدر قولك رشت
السهم اذا الزقت عليه الريش ورشت فلانا اذا اصلحت حاله ويقال فلان يزورنا لماما اي في
الاحايين والاولى ان يقال انه معرب لازم الظرفية لدخول التنوين عليه كقوله افيقوا
بني حرب واهواؤنا معا وارحامنا موصولة لم تقضب . ويلزم احيانا فتحه ان ذكر قبله
احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان يكون غير مضاف منونا منصوبا
على الظرفية لانهما لم يضاف اليه نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل
انتصابه على الحال اي مجتمعين والفه عند الخليل بدل من التنوين وعند يونس والاخفش بدل
من لام الكلمة فهو منقوص اخ في انه يرد لامه في غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف
اليه مقام لامها ويضمر عامله اي عامل المفعول فيه اضمارا جوازا اي جائزا في قولك يوم
الجمعة في جواب من يقول متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه
اي فيما اضمر عامله على شريطة التفسير وهذا مثل ما اضمر عامله في المفعول به في انه يجاز
رفعه تارة ونصبه اخرى ويستوي الامران اخرى ويجب النصب اخرى على ما يجيء ان شاء الله تعالى
ويتقدم المفعول فيه على عامله تقدما جوازا في نحو اليوم سرت اذ لا مانع من تقديمه ووجوبا
في نحو اي يوم سرت فانه لتضمنه معنى الاستفهام يقتضي صدر الكلام ونحوه مما تضمن صدر الكلام

كالشرط نحو متى تأتني آتك واعلم ان قوله ونحوه لغو لا حاجة اليه مع ان وجوده يؤدي الى
الفساد المعنوي **ومنها** اي من انواع المنصوبات **المفعول معه وهو المذكور بعد الواو** احتراز
عن المذكور بعد الفاء وغيره **بمعنى مع** احتراز عن المذكور بعد واو العطف **بعد فعل او معناه**
احتراز عن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد غير الفعل ومعناه نحو كل رجل وضيعته والمراد من
الواو بمعنى مع هو المصاحبة وهو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
ولم يحسن حمله اي حمل هذه الواو **على العطف** ولكن الاصل فيها العطف بل نصب الاسم
على انه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة المعنى او لا **نحو ما صنعت واباك**
مثال لما لا يصح عطفه عليه من جهة المعنى **واستوى الماء والخشبة** مثال لما لا يصح عطفه عليه
من جهة المعنى لان معناه ارتفع الماء مع الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا خفاء في نصبه صحة عطفه على
مصاحبه من جهة المعنى ونقول في المثال الثاني ان استوى هنا بمعنى تساوى اي تساوى الماء
والخشبة في العلو ويجوز ان يكون استوى هنا بمعنى استقام او بمعنى بلغ كما يقال استوى الرجل اي
بلغ كماله **ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها** وانما لم يحسن حمله على العطف **اذ العطف
لا يؤدي المعنى المقصود** وذلك لانه انما عدل من العطف الى النصب للتنصيص على ان
المراد انما هو المصاحبة فان قولك ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون السؤال عن صنع
كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يتعين
المعية بخلاف النصب فانه يدل على ان السؤال هنا عن صنع المخاطب مع ابيه فكان نصا
في المصاحبة فلا يحسن حمله على العطف لذلك ولان جاز العطف ايضا اذ لا منافاة بين
العطف والمعنى المقصود **ونحو ما لك وزيدا وما لك وعمرا** هذا مثال لان المذكور بعد معنى
الفعل والمراد نحوهما على ما فسره ابن مالك بهو كل جملة مصدرة بما الاستفهامية على سبيل
الانكار قبل ضمير مجرور باللام او باسم ظاهر وفيها واو المصاحبة **اذ المعنى** في هذين المثالين
ما تصنع اما في الاول فلان قولك ما لك بمعنى ما فعلك وصنعتك فيكون معنى المصدر الذي فيه
معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل واما في الثاني فلان الجار والمجرور اعني لك
يتعلق بفعل او بما فيه معناه فهو مع الاستفهام قبله يدلان على الفعل لانه ظاهر **ولا يسوغ**

الجر في زيد وعمرو في المثالين **حملا على المكنى** اي المضمر لانه لا يجوز العطف على المضمر المجرور عند
البصريين من غير اعادة الجار وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف لانه لم يقصد النص على المصاحبة
وقال ابن مالك يجوز الجر لا على العطف بل على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة ما جر عليه **فاذا
جئت بالظاهر** في مقام المكنى في المثالين ونقول ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو **كان الجر**
على العطف **الاختيار** وكذا قال ابن مالك وصاحب المفصل قال الشارح وفي هذا الكلام نظر
لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف اذا لم يمنع مانع هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا
يؤدي المعنى المقصود فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود
لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على ضمير مجرور بحيث اذا انتفى هذا المانع اللفظي صح
[illegible]

[illegible]

على خمس شرائط وجوب وجود فعل او معناه قبله ووجوب كون الفاعل والمفعول مشتركين
في الفعل ووجوب صدوره عنهما مصاحبين ووجوب حدوث الفعل عن الاول بالاصالة
وعن الثاني بالتبعية ووجوب كون عمل العامل بواسطة الحرف وقد اجيز نصبه بالخبر المقدر
اي كل رجل مقرون وضيعته **وكيف انت وزيد** فانه يجب رفع زيد **الا في تأوله على كيف تكون**
فانه يجوز نصبه ح بالفعل المقدر قال سيبويه اذا نصب ما بعد الواو وههنا مع قلته وضعفه
قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر
وقوعه في موضع جاز حذفه نقل ان المبرد لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال
الشارح لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن **ومنه** اي مما جاز
فيه النصب بتأويل اضمار كان قوله **وما انا والسير في متلف** يبرح بالذكر الضابط اي ما
اكون انا مع السير في مهلكة وتبرح من برح به الامر اذا اجهده والمتلف موضع التلف وعني

كالشرط نحو متى تأتني آتك واعلم أن قوله ونحوه لغو لا حاجة إليه مع أن وجوده يؤدي إلى
الفساد المعنوي **ومنها** أي من أنواع المنصوبات **المفعول معه وهو المذكور بعد الواو** احتراز
عن المذكور بعد الفاء وغيره **بمعنى مع** احتراز عن المذكور بعد واو العطف **بعد فعل أو معناه**
احتراز عن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد غير الفعل ومعناه نحو كل رجل وضيعته والمراد من
الواو بمعنى مع هو المصاحبة وهو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيداً أو في مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لترضعها
ولم يحسن حمله أي حمل هذه الواو **على العطف** ولكن الأصل فيها العطف بل نصب الاسم
على أنه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة المعنى أو لا **نحو ما صنعت وأباك**
مثال لما نص [illegible]
من جهة المعنى [illegible]
بمقياس نعم [illegible]
مصاحبه [illegible]
والحسنة في [illegible]
بلغ كماله **و** [illegible]
لا يؤدي المعنى المقصود [illegible]
المراد إنما هو المصاحبة فإن قولك ما صنعت أنت وأبوك يحتمل أن يكون السؤال عن صنع
كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت أنت وحدك وما صنع أبوك وحده فلا يفهم
المعية بخلاف النصب فإنه يدل على أن السؤال هنا عن صنع المخاطب مع أبيه فكان نصاً
في المصاحبة فلا يحسن حمله على العطف لذلك وإن جاز العطف أيضاً إذ لا منافاة بين
العطف والمعنى المقصود **ونحو ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً** هذا مثال لأن المذكور بعد معنى
الفعل والمراد نحوهما على ما فسره ابن مالك هو كل جملة مصدرة بما الاستفهامية على سبيل
الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو بشأن ونحوه وواو المصاحبة **إذ المعنى** في هذين المثالين
ما تصنع أما في الأول فلأن قولك ما لك بمعنى ما فعلك وصنعتك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه
معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل وأما في الثاني فلأن الجار والمجرور أعني لك
متعلق بفعل أو بما فيه معناه فهو مع الاستفهام قبله يدل على الفعل لأنه ظاهر **ولا يسوغ**

الجر

الجر في زيد وعمرو في المثالين **حملاً على المكني** أي المضمر لأنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور عند
البصريين من غير إعادة الجار وما قال الأندلسي يجوز العطف على ضعف لأن لم يقصد النص على المصاحبة
وقال ابن مالك يجوز الجر لا على العطف بل على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة الأول عليه **فإذا**
جئت بالظاهر في مقام المكني في المثالين وتقول ما شأن زيد وعمرو وما لزيد وعمرو **كان الجر**
على العطف **الاختيار** وكذا قال ابن مالك وصاحب المفصل قال الشارح وفي هذا الكلام نظر
لأنه يقتضي أن يكون الحمل على العطف إذ لم يمنع مانع هو الأولى وليس كذلك إذ العطف لا
يؤدي المعنى المقصود فالمانع من الحمل على العطف ينبغي أن يكون عدم صحة أداء المعنى المقصود
لا الأمر اللفظي فقط وهو كونه عطفاً على ضمير مجرور بحيث إذا انتفى هذا المانع اللفظي صح
كونه للعطف أقول مراده أن الحمل على العطف هو الأولى إن كان زوال العطف بمعنى المصاحبة
ولم يمنع مانع من العطف وههنا كذلك فإن الواو في المثالين بمعنى مع ولكن للعطف في المعنى
المقصود وهو المعية حاصل ولئن لم يجعل المذكور بعد الواو مفعولاً معه وإنما كان الجر
الاختيار لأنه لا يلزم منه إخراج الواو عن أصلها الذي هو العطف مع أن معنى الفعل غير بالغ
درجة الفعل في العمل ومع أداء العطف المعنى المقصود **وإذا لم يكن** المذكور بعد الواو بمعنى
مع **بعد فعل أو معناه لم ينتصب** لعدم الناصب وعدم اللفظ النائب عنه الدال عليه
نحو كل رجل وضيعته فإنه يجب رفع ضيعته وإن قصدت المصاحبة واعلم أن انتصابه نحو
على خمس شرائط وجوب وجود فعل أو معناه قبله ووجوب كون الفاعل والمفعول مشتركين
في الفعل ووجوب صدوره عنهما مصاحبين ووجوب حدوث الفعل عن الأول بالأصالة
وعن الثاني بالتبعية ووجوب كون عمل العامل بواسطة الحرف وقد احترز بنصه بالخبر المفرد
أي كل رجل مقرون وضيعته **وكيف أنت وزيد** فإنه يجب رفع زيد **إلا عند من تأوله على كيف تكون**
فإنه يجوز نصبه حينئذ بالفعل المقدر قال سيبويه إذا نصب ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه
قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء إذا كثر
وقوعه في موضع جاز حذفه فعلى هذا إن المبرد لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال
الشارح لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن **ومنه** أي مما جاز
فيه النصب بتأويل إضمار كان قوله **وما أنا والسير في متلف** يبرح بالذكر الضابط أي ما
أكون أنا مع السير في مهلكة ويبرح من برح به الأمر إذا جهده والمتلف موضع التلف وعنى

بالذكر الضابط البعير الذكر والباقي بالذكر للتعدية اي يحمله على ما يكره من الثير ويسوق
عليه **واذا كان** المذكور بعد الواو ومعنى مع بعد الفعل **وجاز مع ذلك** اي مع كونه بعد
الفعل **العطف جاز فيه الامران** العطف والنصب على انه مفعول معه **والمختار**
العطف عن الرجحان لان الاصل في الواو العطف **نحو جئت انا وزيد** فانه لما حسن
فيه العطف بسبب تاكيد الضمير المتصل المرفوع بالمنفصل جاز الامران واما ان لم يحسن فيه العطف
نحو جئت وزيدا فالنصب هو المختار وقيل النصب واجب وهذا مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح او
ممتنع كما يجيء في باب العطف ان شاء الله تعالى **هذا** البحث كله من جواز الامرين ورجحان العطف
فمن جعل الباب اي باب المفعول معه **قياسيا ولم يقتصر على السماع** كالاخفش وابي علي
فانه يستقيم هذا على قولهما واما من جعله سماعيا فلا يمكن هذا البحث فيه لانه لا يتجاوز عما
سمع فيه **ويضمر منفصلا** اي يكون الفعل معه ضميرا منفصلا **نحو قوله وكان واياك هي**
الجران لم يبق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اي كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم
يترك شرب الماء حتى تقدد وانقطع من غاية شربه وبهيته امتلائه **ولا يتقدم المفعول معه**
عامله كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف **ومنها**
المفعول به اي الذي فعل به فعل تقول فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا
بكم وانما اخره عن سائر المفاعيل مع انه اقواها واشد تعلقا بالفعل وبالفاعل لان له لواحق
فلو قدمه على سائرها لوقعت هذه اللواحق بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة اليها **وهو ما**
يقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل
الفعل بدون ذلك الشيء وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال واقعا على مفعولها
حسا نحو علمت زيدا واردت مجيئه وعلى هذا يدخل في هذا التعريف الجار والمجرور وهو
الجار والمجرور مفعول به ولهذا قسم المفعول به اليه والى غيره ولكن مطلق المفعول به لا
يقع عليه في اصطلاحهم **اما** وقوعا وتعلقا **بغير واسطة** من حروف الجر **كضربت زيدا وهو** اي
المفعول به الذي بغير الواسطة **الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي** فان كان ما يتعدى
كان له هذا المفعول والا فلا بخلاف المفاعيل الاخر فان المتعدي وغيره مشتركان فيها **ويكون المفعول**
به الذي بغير الواسطة **واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سياتي بيانه** وانواعه في القسم الثالث

المنفصل

واما

واما بواسطة حرف جر نحو مررت بزيد **ويسمى** هذا المفعول به الذي بالواسطة في اصطلاحهم
ظرفا لغوا كما يسمى مفعولا به لكن يسمى الظرف في احتياجه الى ما يتم الفعل احتياج
الظرف ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفي **ولغو** خبر مبتدا محذوف
اي فالظرف لغو لا فضله لغو على ما قال ان رجح لظهور فساده على المتامل وانما سمي لغوا
لانه زائد غير محتاج اليه **اذا كان العامل فيه شيئا مذكورا خارجا** عن مفهوم الظرف اي ليس
الظرف متضمنا **له فعلا** كان ذلك الشيء **او معناه** وسواء كان مذكورا نحو مررت بزيد او مقدرا
نحو من لك اي من يتضمن لك وقوله **مستقر** بفتح القاف خبر بعد خبر **ان كان** بمعنى **الاستقرار او**
الحصول اي بمعنى من معاني الافعال العامة كالثبوت والكون والوجود **مقدرا** فيه وقوله
غير مذكور زيادة على ان حتى ما نقل يجوز اظهاره ولا حجة له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده
فليس مستقرا فيه بمعنى كائنا حتى يكون حجة له وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك وانما سمي هذا الظرف
مستقرا لان الفعل وهو استقر او ما هو بمعناه مقدر قبله نحو كان زيد في الدار اي مستقرا في
الدار فالظرف مستقر فيه فحذف الجار واستتر الضمير فيه **وانتصابه** اي انتصاب المفعول
به الذي بواسطة حرف جر **لا يظهر** لفظا لانه مجرور لفظا **الا في تابعه نحو مررت بزيد في نحيل**
وعمرا غابرا في واسطة عن قصدها جابرا فان عمرا منصوب لانه عطف على محل بزيد اي
بذهبت في نحيل وسلكت عمرا **والمنصوب المحل** عند المحققين **هو المجرور فقط** دون الجار
والمجرور لان الجار هو المعدي للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في نحو اذهبت زيدا وكرمت
عمرا الكريم لكن الهمزة والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصل عنه ومتصل بالمجرور فتوسع
النحاة في العبارة وقالوا انهما في محل النصب **ويتقدم** المفعول به كلا نوعيه **عامله اذا اريد**
الاختصاص وهو اثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه في الاثبات وبالعكس في النفي **نحو زيدا**
ضربت فانك انما تقول ذلك اذا اعتقد مخاطبك انك ضربت انسانا واصاب في اصل الضرب
لكن اخطا في صفته فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول
زيدا ضربت مخصصا ضربك بزيد دون غيره هذا باعتبار قصر القلب واما باعتبار الافراد
فتقول ذلك لمن يرد ضربك بين زيد وعمرو **وبعمرو مررت** فانه افاد ان مرورك تعتقد
مرورك بغير عمرو وتعتقد مرورك بعمرو وزيد بالاعتبارين فازلت عنه الخطا مخصصا
مرورك بعمرو دون غيره **ويلزم ذلك** التقدم **فيما تضمن صدر الكلام** كالاستفهام نحو اي رجل ضربت

ويمتنع التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا حسن او مصدرا تقديرا كالفعل
المصدر بان المصدرية نحو ان ضربت زيدا حسن او اسم فعل نحو رويد زيدا وستعرف علة امتناع
تقدم المفعول في هذه الاشياء ان شاء الله تعالى او فعل تعجب وقد عرفت علة امتناع
التقدم فيه او كان العامل مضافا اليه فانه لا يجوز تقديم معموله عليه لا يقال انا زيدا
غلام ضارب وتجري علة ذلك وقوله وقولهم انا زيدا غير ضارب ايراد لانه يجوز تقديم
معمول المضاف اليه عليه اذا كان المضاف اليه غيرا واجاب عنه بقوله متأول وتأويله
ان غيرا منزلة لا لاجرائه مجراه فقيل انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها ويدل
على اجرائه مجراه العطف على غير بزيادة لا نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ويضمر كل منهما اي من المفعولين حال كونه متصلا
والاتصال في الضمائر هو الاصل لان الضمير المتصل اخصر من المنفصل مع ان الغرض من وضع
الضمير الايجاز الا ترى ان زيد ذهب اوجز من زيد ذهب زيد فلا يعدل عنه الا لمانع نحو ضربتك
الكاف مفعول بغير الواسطة ومررت بك الكاف مفعول بالواسطة ويضمر الاول وهو
المفعول بغير الواسطة لا غير حال كونه منفصلا واما الثاني وهو المفعول بالواسطة فانه لا
يكون منفصلا لما عرفت ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا الا اذا انفصل بينه اي بين الاول
وبين عامله بالا او معناه كما اذا كان الغرض افادة الحصر وكذلك اذا فصل بينهما بما لغرض
افادة التشكيك اول الامر نحو رايت اما اياك او عمرا وبالجملة يجب انفصاله اذا انفصل
عن عامله لغرض لا يتم ذلك الغرض الا بالفصل او تقدم الاول على العامل او اذا اضمر عامله
وانما لزم الانفصال في هذه المواضع لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا
وقع بينهما فصل او لم يكن قبله عامل بل كان اما موخرا او كان العامل مضمرا لا يمكن ان يجعل
كالجزء الاخير منه نحو ما ضربت الا اياك مثال لما فصل بينه وبين عامله بالا وقوله ونحو
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار ايراد فان الضمير فيه متصل
مع انه فصل بينه وبين عامله بالا فاجاب عنه بقوله شاذ لا يقاس عليه على انه قد روى البصريون
حاشاك مكان الاك وهذا المثال ليس بمطابق لان الكاف في الاك مستثنى لا مفعول به وانما
ذكر لانه مستثنى متقدم على المستثنى منه والمستثنى المقدم شبيه بالمفعول به وانما ضربت
اياك مثال لما فصل بينهما بمعنى الا اذ المعنى ما ضربت الا اياك واياك اعني واسمعي يا جاره

مثال

مثال لما تقدم عامله قال المصري له سهل بن مالك الفزاري حين راى اخت حارث بن لام ووقع في
نفسه منها شيء يخاطب بفناء الخباء يوما وهي تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير البدو
والحضاره كيف ترين في فتى فزاره اصبح يهوى حرة معطاره اياك اعني البيت يضرب لمن
يصرح كلامه لمخاطب ويعرض لغيره بما يتفطن له وهو حاضر واياك والاسد الضمير
منفصل لاضمار عامله اذ التقدير اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك على ما سيجي
ان شاء الله تعالى واذا اضمر المفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز لك متصلا على قول
المبرد خلافا لسيبويه فانه منع اتصال الثاني في غير الغائبين نحو الدرهم اعطيتكه والمطلق
علمتكه لان الضمير الاول لما كان متصلا وكان الثاني ايضا متصلا لاتصال الاول وجاز ان تفصل
الثاني نحو اعطيتك اياه لان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال
الثاني كما لا يجوز في ضربتك وهو اي انفصال الثاني المختار في الغائبين سواء كان في باب اعطيت
او لا نحو زيد الدرهم اعطيته اياه واما في غير الغائبين فيجب الانفصال على قول سيبويه لاستقباح
اجتماع المثلين لفظا ومعنى وذلك لعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف الغائبين فان
اجتماع المثلين فيهما في اللفظ لا في المعنى لعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر وفي باب علمت
اي وهو المختار الاتصال في باب علمت مطلقا اي سواء كانا غائبين او لا نحو علمتنيه اياك وعلمتك اياه
وانما كان كذلك لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى لانه آخذ فكان الثاني اتصل
بضمير الفاعل بخلاف الاول في باب علمت فانه ليس فاعلا من حيث المعنى مع ان حقهما الانفصال باعتبار
الاصل لانهما في الاصل مبتدا وخبر فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل وانما لم ينفصل
الاول ايضا لتلك الرعاية لقربه من الفعل وقد جاء اتصال الثاني في الغائبين فان سيبويه وهو
عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر الانفصال الثاني لانه فيه نوع تخفيف في اللفظ اذ فيه ازالة
المستكره وهو اجتماع اللفظين وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
قال المصري البيت من قصيدة للمغيث بن مرة فيها اخاه اطيطا ويهجو مرة بن عداء ومدرك
حصين وقبله وابقت لي الايام بعدك مدركا ومره والدنيا قليل عتابها قرينين
كالذئبين يقتسمانني وشر صحابات الرجال ذئابها وقد جعلت البيت تقول قد جعلت
نفسي تطيب لان تضغمها ضغمة يقرع لها الناب العظم واللام في لضغمهماها متعلق
بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء

في لضغنهم هاء يعود الى الضغنه وانتصابها انتصاب المصادر وقال الشيخ ابن الحاجب انه يقول
طابت نفسي للشدة التي اصابتني لاجل وقوع القاصدين لي اعظم منها والضغنه عبارة عن
الشدة وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله الضغنه مفعول يطيب اعمالا اعمال الفعل
في المفعول به وليس بمعنى المفعول له لانه لم يرد طابت لاجل الضغنه وانما اراد طابت بها والتعليل
من قوله لضغنهم هاء اي طابت نفسي لما اصابني من الشدة لاصابة من قصدني مثلها والضغنه
العضه يكنى بها عن المصيبة ويقال ضغمته الشدة وضغمته الشدة وجاء البيت على الوجهين فقوله
لضغنه من قولهم عضته الشدة وقوله لضغنهم هاء من قولهم عضضت الشدة وقوله تقرع العظم
نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا يبلغ منتهى ما يبلغه العض وقال بعض الافاضل قوله
لضغنهم هاء بدل من قوله الضغنه والضمير الاول في لضغنهم هاء للسبعين والثاني ضمير ضغنه ومنها
اشتقاق الضيغم وهو فيعل والضمير في نابها لضغنه وهذا من باب اضافة الشيء الى الشيء بادنى
ملابسة بينهما كانه يقول اني لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي لعضتي سبعان
نابا هما يقرعان العظم ونصرانيه وقرع الناب كناية عن التصويت وقيل ضمير الكتيبة عايد الى
الذيب والضبع وها عايدا الى النفس بتقديره وقد جعلت نفسي تطيب لضغنه سبع يقرع العظم
ناب تلك الضغنه لضغنه هذين السبعين النفس والمراد لان الضغنه سبع واحد اهون من ضغنه سبعين
وإذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره وهو المخاطب والغايب اي يجب تقديم
الاعرف على غيره وذلك لانه اذا اتصل الاول وهو اشرف لكونه اعرف لم يستكره تعلق الثاني
واتصاله بما هو اشرف منه ولان الكلام ينشأ من المتكلم وينتهي الى المخاطب ثم الى الغايب وينبغي
لئلا يراعي هذه المراتب في ذكر ضمايرهم كما يجب تاخير الغايب عن غيره وهو المتكلم والمخاطب لانهما
اعرف منه نحو اعطانيك زيد مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثال التقديم المخاطب
على الغايب وإذا انفصل المفعول الثاني لم يجب تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه الاولى
في المثال ان يقول اعطيته اياك ويحذف المفعول به كلا نوعيه لفظا ويراد معنى لكونه غير
مستغنى عنه نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تؤمر اي تؤمر به فحذف
الضمير لفظا ههنا ويجوز ان يكون ما في ما تؤمر مصدرية فلا حذف ح ويكون التقدير فاصدع بامرك
ونحوهما ما يعود الى الموصول وكذلك يحذف المفعول به لفظا ويراد معنى اذا كان ضميرا عايدا
الى المبتدا او الى الموصوف وانما يحذف مع ارادته معنى اذا لم يكن سبقه عايد اليه اي الى الموصول

مذكور

مذكور نحو الذي زرته اكرمته زيد او في حكمه بان يكون مستكنا لا بارزا وليس المراد منه ان يكون محذوفا
في اللفظ مرادا في المعنى نحو الذي زارني اكرمته زيد فلا يحذف الضمير الثاني لفظا ويراد معنى لانه لا
دلالة على المحذوف فيه لانه لا ضرورة اليه لان العايد الى الموصول قد وجد قبله قال المصنف الظاهر انه
جائز على استكراه ولعل التسوية في الاستكراه لان الذي اذا استوفت ما يعود اليها فالضمير الثاني
وان كان يعود اليها الا ان لغيرها فيه حقا عاكب بحذفه يؤدي الى الاجحاف واعلم ان في اشتراط
سبق الضمير الاخر نظرا لانه ان عاد الى الموصول من الصلة ضميران لا يحذف احدهما سواء كان مسبوقا
او سابقا قال الشيخ الرضي ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في
داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل فعلى هذا لا يشترط السبق
فلم يجز الذي ليس اضرب زيد قال المص رح اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى
لكونه مستغنى عنه للعايدات التي الى الذي في ليس اقول بالنظر الى الموصول مستغنى عن هذا الضمير
واما بالنظر الى ان اضرب خبر لليس ولا بد فيه من ضمير عايد الى اسمه فلا يستغنى عنه وان كان اسمه
عبارة عن الموصول لوجوب ضمير في خبر المبتدا عايد اليه اذا كان جملة ولم يكن خبرا لضمير الشان لان
حكم خبر ليس حكم خبر المبتدا فانه المطابق لغرضنا هنا في دار زيد فان كل واحد من الضميرين
يرجع الى الموصول قال المص العايد الى الذي هو المستكن في ليس واضربه خبر لليس ولا بد في الجملة
الواقعة خبرا لغير ضمير الشان من ذكر يعود الى المخبر عنه فالها الذي هو ضمير اسم ليس لما كان ضميرا عايدا
الى الذي صح في هذا الضمير العايد اليه ان يقال انه عايد الى ذلك الشيء وحذفه يؤدي الى حذف العايد
من الخبر وانه مستكره جدا الا اذا اضمرت ضمير الشان في ليس فانه يتعين ان يكون العايد الى الموصول
هو مفعول اضرب لعدم عايد اخر اليه فح يجوز ان يحذف لفظا ويراد معنى لعدم ضمير آخر عايد الى
الموصول وليس الضمير المحذوف عايدا الى اسم ليس لان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يعود منها
ضمير اليه واذا عطف عليه اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه لان حذف
الضمير نحو الذي ضربت وعبد الله زيد على ان يكون عبد الله عطفا على الضمير المحذوف في ضربت ويكون
التقدير الذي ضربته وعبد الله ويجوز العطف عليه مع حذفه على قبح لكونه في حكم المذكور ويجعل
المفعول به بعد الحذف نسيا منسيا كما يجعل بعده منويا نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن
يشاءه كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع فان المراد منه انه يفعل الاعطاء والمنع وربما يعدى
الفعل الذي حذف مفعوله نسيا وجعل كانه غير متعد بحرف من حروف الجر نحو ولا يعتذر بالمحل من ذي ضرعها

الذي

الى الضيف تجرح في عراقيبها نصلي فاعل تجرح وضمير عراقيبها عايد الى الناقة والمحل والقحط وذو
الضروع هو اللبن والعراقيب جمع عرقوب وهو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان
والنصل نصل السيف والسهم والسكين والرمح والمراد انه لم يكن للناقة لبن في الضرع
نحرتها لاجل الضيف فجعل تجرح كانه فعل غير متعد على نا وبل يجعل الجرح في عراقيبها نصلي
سيفي ونحو يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات تضرب في حديد بارد معناه تفعل
الضرب في حديد بارد قال الشيخ الرضي المحذوف نسيا انما لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم
كقوله ولن يعتذر البحث وانما للمبالغة بترك التقييد كما يقول فلان يعطي ويمنع ويضمر
عامله اي عامل المفعول به عند الدلالة اي دلالة قرينة معنوية على خصوصيته اضمارا
جوازا اي جائزا نحو مكة للحاج اي تقصد مكة والقرطاس للرامي اي تصيب القرطاس او عند
دلالة قرينة لفظية نحو زيدا لمن قال من اضرب ومنه اي مما اضمر عامله جوازا كاليوم رجلا
اي لم ار كرجل اليوم رجلا على حذف الناصب لرجل وحذف المضاف لليوم وكاليوم حال
متقدم على رجلا ومعناه لم ار رجلا كرجل رايته اليوم وفيه تعجب كانه راى رجلا اليوم
فاق كل رجل راه في غيره من الايام ويجوز ان يكون كاليوم منصوبا بالفعل نصب المفعول به
اي ما رايت رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه واقيم المضاف اليه
مقامه فصار ما رايت كاليوم ثم فسر رجلا اما تمييزا او عطف بيان والتقدير الاول اولى
من الثاني لما فيه من كثرة الحذف وانما فصله عما قبله بقوله منه اما لان القرينة فيه تقديرية
في الاصل ثم لكثرة استعمالهم له حتى كان القرينة فيه موجودة واما لانه صار بعد الحذف بمنزلة
ما لزم فيه الحذف واللهم ضبعا وذيبا اي اجمع في الغنم ضبعا وذيبا قيل انه دعا للغنم
لانها متى اجتمعا فيها تشاغلا بالمخاصمة فسلمت الغنم وقيل هو دعاء عليها لاجتماع عدوين
عليها قيل لابن الاعرابي في قوله تعرفت غنمي يوما فقلت لها يا رب سلط عليها الذيب
والضبعا ادعا لها او عليها قال ان اراد ان تسلط عليها الذيب والضبع في وقت واحد
فقد دعا لها لان احدهما يمنع الاخر ويخلو الغنم وان اراد ان تسلط كل واحد في وقت اخر فقد
دعا عليها ويضمر عامله اضمارا وجوبا سماعا وعلة وجوبه كثرة الاستعمال في نحو امرأ ونفسه
اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم
زعماتك وقيل ان رجلا وعد رجلا باشياء فلم يف بها ثم راى الواعد الموعود في حالة دون الحال

التي

التي كان الموعود فيها من حيث العلة والذلة فقال الموعود هذا القول اي ارضى بهذا الامر
الذي تراه ولا اتوهم زعماتك لانك لا تفي بما تعد ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا
ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك منصوبا على المصدر وذهدي سعد
القين قال المصنف ذكر الزمخشري ان اصله ان القين مضروب به المثل في الكذب ثم ان قينا ادعى
ان اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اي جمعت بالطريق يا سعد
القين ومعنى تنبيه الباطل لان القين مشهور بالكذب في الشريعة وقد ضم اليه انتحال الاسم
والهدهد الباطل فهذا نصب منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة له
وهو مرفوع ومنصوب وقال هذا اصح ما يؤدي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل
تضرب لمن جاء بالباطلين وقياسا اي ويضمر عامل المفعول به وجوبا قياسا في مواضع
منها المنادى وانما لم يحده لظهوره لانك اذا قلت يا عبدالله فالاصل فيه يا اياك
اعني نص عليه اي على هذا الاصل سيبويه فاقيم المظهر وهو عبدالله مقام المضمر وهو اياك
تنبيها للمخاطب لان القصد موجه اليه لا لغيره وذلك لان المضمر نبا ولكل واحد على
البدل بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا نبا ولغيره فقوله تنبيها علة لقوله اقيم لا
لتصدير الكلام بيا او المجموع قولك يا اياك اعني على ما قال الشارح لغيا ده من جهة اللفظ
والمعنى على ما لا يخفى على الناظر فيه ثم حذف الفعل وهو اعني حذفا لازما لامرين لنيابة
يا عنه فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع بين النائب والمنوب وانما صار نائبا عنه بعد حذفه لكثرة
الاستعمال والا فكيف يجوز له الجمع بين يا وبين الفعل في التقدير حيث قال يا اياك اعني ولنا
في الحذف اي في حذف الفعل من دفع اللبس اي لبس الانشاء بالخبر لان لفظ اعني كما يحتمل ان
يكون خبرا يحتمل ان يكون انشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء وحكي يا اياك يعني اذا وقع
المضمر منادى على ما هو اصل النداء جاز ان يكون منصوبا منفصلا نظرا الى كونه مفعولا به في
الاصل وقد جاء يا انت اي جاز ان يكون مرفوعا منفصلا نظرا الى اللفظ اي الى لفظ انت
فانه مفرد معرفة والمفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى كان مضموما لفظا ومنصوبا
محلا قال الشاعر يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا اي طلقت
الزوجة عام ما جعت فيه فما في الظرف الى الفعل وقيل انما نصب ايا في يا اياك لانه اي
لان ايا مضاف الى الضمير بعده ولا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا مبني على مذهب الخليل

والنراقي فانهما قالا ان ابا مضاف الى الضمير بعده وقد عرفت الاختلاف فيه ثم انه اي ان
المنادى تنصب لفظا او تقديرا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع له اي للمضاف وهو
ما تعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول اولا نحو يا خيرا من زيد
ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين
رجلا قال الشيخ الرضي اذا كان المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد يكون مضارعا للمضاف
نحو ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في
مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف لارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي
وابن يعيش هو انما يكون مضارعا للمضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن علما فلا نقل لعدمهما في غير العلم
يا ثلاثة والثلاثون او الثلاثين كزيد والحارث هذا اذا قصد جماعة معينة وتقول
يا ثلاثة وثلاثين اذا قصد جماعة غير معينة وكان المصنف اختار مذهبهما ولذا قال اسم رجل
كما قال عبد القاهر واستضعبا الجزء الاول وهو ثلاثة للنداء والجزء الثاني وهو ثلاثين
وان كان المعنى يقتضي ان لا ينتصب الجزءان لان كل واحد منهما بمنزلة جزء من الكلمة واما نصب
الجزء الثاني فيا تبعا عن المنهج الاول الذي قبل التسمية اعني متابعة المعطوف عليه ولان اعراب
فانك قد عرفت ان اعراب المنقول باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه مثل
يا عبد الله ولان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة وذلك لان المعطوف عليه لا يستقل من جهة المعنى
بدون المعطوف ومثل النكرة فانها تنتصب ايضا لفظا كالمضاف والمضارع اما موصوفة
بغير الجملة والظرف نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ
الغيبة لا غير اي لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم نحو يا ليلة سرتها
من عمري وانما لا يجوز فيه الخطاب وان كان الموصوف في حكم المخاطب لان المنادى هو
الموصوف مع الصفة لان الصفة تدل على معنى في الموصوف فكانت كالجزء منه فلا يكون المنادى
هو الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع
لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ الخطاب
نظرا الى عروض الخطاب في المؤكد ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب
فيه باعتبار الوضع لان المظهرات كلها للغيبة ويدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت

جاني

جاني تميم ولم تقل كلهم كان الاسم على حاله فردا لا ليه بخلاف الصفة فانك اذا قلت جاني رجل ظريف
وجدت دلالته لا تجدها اذا قلت جاني رجل لان قولك رجل ظريف تفيد الخصوص وقولك رجل
لا تفيد وانما لا يجوز يا بشر نفسك مع انه تاكيد لان النفس اذا اضيفت الى شيء لم تصر عين
المضاف اليه ولم تكتسب كسوة الخطاب بالاضافة فلا يكون تاكيدا من جهة الخطاب بخلاف الكل
فانه اسم اذا اضيف الى شيء صار عين المضاف اليه فاذا اضيف الى ضمير الغيبة صار غائبا
فيصلح ان يكون تاكيدا من جهة الغيبة واذا اضيف الى ضمير المخاطب صار مخاطبا فيصلح ان يكون
تاكيدا من جهة الخطاب وفي المنادى جهتان جهة الغيبة باعتبار انه اسم ظاهر وجهة
الخطاب باعتبار دخول حرف النداء عليه فلاجل ذلك جوز في الكل عند وقوعه تاكيدا
للمنادى اضافته الى الضميرين ولم يجوز في النفس ذلك واما قلنا موصوفة بغير الجملة والظرف
لانها لو كانت موصوفة باحدهما لكانت مضارعة للمضاف نحو يا جوادا لا يبخل وكقوله
الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وذلك لاضطرارهم الى جعل نحو يا حليما
لا يعجل مضارعا للمضاف مع قصد التعريف لانه لا يجوز فيه جعل الموصوف منادى مفردا
معرفة مستقلا لامتناع وقوع الجملة والظرف صفة للمعرفة ولذا لا يجوز في الموصوف
باحدهما ان يوصف بالمعرفة فلا تقول يا حليما لا يعجل الغفار للذنوب لاستنكارهم وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة واما يوصف بالنكرة يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب على يا وبلا انه
كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة بغير الجملة والظرف فليست
مضارعة للمضاف لانه يجوز جعلها مفردا معرفة مستقلا نحو يا رجل الظريف فعلى هذا لو قيد قوله
اما موصوفة بقوله بغير الجملة او الظرف كما قيدناه به لكان اولى او نكرة غير موصوفة عند
البصريين كقول الاعمى لمن لا يضبطه الاعمى يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه
واما الفراء والكسائي فلا يجوز عندهما ان يكون المنادى مضافا ولا مضارعا له المعرفة وهو الذي
تقصد قصدها سواء كان معرفة قبل النداء اولا مبهما كان المفرد المعرفة كاي او غير مبهم فانه
اي فان المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو واذا كان مبنيا كان نصبه محلا
هذا عبارة ابن الحاجب ومنه اخذ المصنف واما لم تقل ويبنى على الضم لئلا يرد مثل نحو يا زيدان
وذلك لان الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات البناء كضمة
حيث او حركات الاعراب كقولك جاني زيد فانه متحرك بالضم اولا هذا اولا لذا كضمة جيم رجل

نكرة غير موصوفة فان لفظا
ولا تقديرا او تنصب
المنادى محلا لا لفظا
كالمفرد وهو الذي لا
يكون في

ولا تطلق على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم بخلاف القاب الاعراب فانها كما تطلق
على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال ان الزيدان في جاءني الزيدان مرفوع ومثل ان يقال لم توضع القاب
الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعتبرة وانما تطلق على الحروف مجازا لقيامها مقامها
كما يطلق اسم بعض تلك الحركات على البعض الآخر اذا قام مقامه فيقال ان السموات في خلق السموات منصوب
وان احمد في مررت باحمد مجرور مجازا فعلى هذا لا مانع ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات
البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال ان يا زيدان مبني على الضم وهذا عذر لمن قال ومبني على الضم
نحو يا زيد ويا رجل فمبنيان على الضم واحدهما معرفة قبل النداء والثاني معرفة بالنداء ويا ايها الرجل
مثال للضم ويا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع علم الخطاب وهو الكاف في ادعوك وذلك لان يا زيد بمعنى ادعوك فبني لوقوعه موقعه
وكونه مثله في الافراد والتعريف واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لعدم شبههما له في
الافراد وكذلك النكرة لا تبنى لعدم شبهها له في التعريف وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان عارض
البناء وبين ما كان عريقه وعلى الضم لانه لو بني على الكسر لاشتبه بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم
المحذوف ياؤه ولو بني على الفتح لاشتبه الحركة البنائية بالحركة الاعرابية فيما لا ينصرف نحو يا احمد
ولم يبن المضاف وحده لانه انما يقع موقعه مع قيد الاضافة فان قلت لان تعريفه بواسطة الاضافة
ولا يبنى الا اذا كان معرفة فلو بني المضاف وحده كان نقضا للحكم البناء على علته اقول كما يجوز
ان يكون تعريفه بواسطة الاضافة فيجوز ان يكون ايضا بحرف النداء وقد يجب ان يكون تعريفه بحرفه لا غير
وذلك عند كون المضاف اليه نكرة نحو يا رجل سوء فعلى قوله ينبغي ان يبنى نحوه فالاولى ان يقول
في تغيير كلامه ان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى لان المضاف اليه كالجزء منه فيكون الواقع
موقع الضمير هو المضاف مع المضاف اليه فلو بني المضاف وحده كان ذلك نقضا للحكم وهو البناء
على العلة اي على علة الحكم وهي وقوعه موقع الضمير لانه انما يقع موقع الضمير بعد ان يتم دلالته على
مسماه ولن يتم دلالته عليه الا بعد ان يحصل فيه معنى الاضافة ولا يحصل فيه هذا المعنى الا اذا اتصل
بالمضاف اليه ولو اراد ذلك رح بقوله لان تعريفه بواسطة الاضافة هذا ما ورد على السؤال
المذكور ولا يجوز بناء الجزئين معا لعدم شبههما الضمير في الافراد ونداء العلم بعد تنكيره على رأي
وهو رأي المبرد فيكون يا زيد ويا ولد يا مسمى بهذا اللفظ وذلك لاستكراه اجتماع تعريفين متغايرين
وفيه نظر لجواز ان يقال يا هذا ويا انت ويا اياك وعند الاكثرين تعريف العلمية باق لان الممنوع اجتماع

التعريف

التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس
عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس لان مطرا وهو اسم رجل منادى مفرد معرفة مع انه قد نونه
لانه يشبهه بباب ما لا ينصرف من حيث ان المنادى فرع على الضمير كما ان غير المنصرف فرع على الفعل
فانه قد ينون غير المنصرف عند الضرورة فلذلك نون المنادى المفرد والمعرفة عند الضرورة
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها وانما لم ينصب مع التنوين كما تكون النكرة المنونة منصوبة
لانه لا يرتكب مع الضرورة الا قدر الحاجة ولا حاجة هنا الى اعادة النصب لان الوزن يستقيم
بدون اعادته وبعضهم ينصبه مع التنوين عند الضرورة لانه لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين
التمكن رجع الاسم الى حركته الاعرابية او مثل الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب
اي انما ادخلت اللام علامة للاستغاثة او للتعجب فانه مجرور لفظا ومنصوب محلا واللام
للتعدية الى ادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجازت له مع ان
ادعو فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من حروف
الجر لمناسبة معناها معناهما لان المستغاث والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما
بالدعاء والاستحضار واعلم انه لا تدخل على هذه اللام من حروف النداء غير يا ولا يجوز سقوطها
منها واللام الداخلة على المنادى المستغاث والمتعجب منه مفتوحة بخلاف ما عطف عليه
بغير يا فان اللام فيه مكسورة وانما فتحت اللام فرقا بين المدعو وهو المستغاث به والمتعجب
منه والمدعو اليه وهو المستغاث له والذي يتعجب لاجله وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث
له مكسور اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو لم تفتح في المستغاث
به لم يكن بينهما فرق ولذا انكسر اللام فيما عطف عليه بغير يا لحصول الفرق بينهما بعطفه على
المستغاث فان المدعو اليه لا يعطف على المدعو وانما قلنا بغير يا لانه لو عطف عليه مع يا فلا
بد من ان تفتح اللام ايضا لعدم الفرق نحو يا للكافي ويا للرباح والعجب به اي بالمدعو
او للمدعو منه اي من العجب بالمدعو اليه لضربه اي لضرب المدعو وهو المنادى المستغاث
به والمتعجب منه تعريا الى الخطاب لوقوعه موقع ضمير الخطاب الذي تفتح لام الجر معه
كما عرفت بخلاف المدعو اليه فانه غير واقع موقع الضمير ونحو يبكيك ناء بعيد الدار
مغترب يا للكهول وللشبان للعجب فتحت اللام في المستغاث وكسرت في المعطوف عليه
بغير يا وقوله وقولهم يا للبهيتة وهي البهتان ويا للعليقة وهي الداهية ويا للعضيهة

نحو يا لله للمسلمين فتحت اللام في يا لله لام المستغاث وكسرت في للمسلمين لانه مستغاث له واللام الاولى متعلق بادعو واللام الاولى بالمعنى اي يا لله ادعوك للمسلمين اي لاجل المسلمين

ومن الافك والبهتان سؤال وهو ان اللام الداخلة على المنادى في المدعو في هذه الامثلة مكسورة فاجاب عنه بقوله **على ترك المدعو** اي ترك المدعو فيها وهو مراد كانه قيل يا قوم للبهتان وكذا في باقي الامثلة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها فاللام داخلة على المدعو اليه ولذا كانت مكسورة والمنادى المدعو محذوف قال ابن رح فالسؤال ان هذه اللامات في الامثلة التي مكسورة وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم هنا مدعو اقول تكسر اللام في المدعو اليه سواء تقدمه مدعو لفظا او لا نحو يا للمظلوم على ان المص لم يذكر انه انما تكسر اللام اذا تقدمها مدعو حتى يرد السؤال فالسؤال الوارد ما ذكرنا **ويدخل** اللام الجارة **التعجب** المنادى **نحو** قوله **فيا لك من ليل** كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل يصف طول الليل اي كان نجومه شدت بيذبل وهو اسم جبل وقوله بكل مغار الفتل من اغار الحبل اي احكمت فتله فهو مغار **ويا لك من قبرة بمعمر** خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري قال المص لطرفة بن العبد قد نزل مع عمه على ماء فنصب فخا له للقنابر وهي جمع القنبر لغة في القبرة وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم قوى فخه ورجع الى عمه وتحملا من ذلك المكان فراى القنابر يلقطن ما نثر لهن من الحب فقال هذه الابيات والقبرة نوع من الطير والجو ما بين السما والارض قال ابو عمرو وفي طرفه خلا لك الجو وهو ما اتسع من الاودية والمعمر المنزل الواسع من جهة الما والكلاء واصفري من صفر الطاير يصفر صفيرا ونقري من نقر الطاير الحبة التقطها **او الالف للاستغاثة** عطف على قوله اللام فيكون التقدير او كالداخل عليه الالف كما قال ابن رح لكن الاولى ان يقول في تقديره او كالملحق به الالف ويكون من باب علفتها تبنا وماء باردا **ولا لام** مع الالف قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث والمتعجب منه فلا يجتمعان وقيل كره الجمع بينهما لانها لو اجتمعا لالتقى اثر اللام اثر الالف **او الندبة** اي او كالملحق به الالف للندبة **فانه** اي فان المنادى الملحق باخره الالف **مفتوح نحو يا زيداه** فيكون منصوبا محلا لا لفظا **ولها الوقف خاصة** اي انما يلحق الها بعد زيادة الالف للوقف دون الوصل خلافا للكوفيين فانهم يثبتونها وقفا ووصلا وانما يلحق الها في الوقف بيانا للالف لانها في غاية الخفا لكونها حرفا هوائيا

الحرا

لمن له مخرج يعتمد عليه فربما خفيت في الوقف لانك عند الوقف خليت سبيله ولم تضمه لشفه ولا لسان ولا حلق فاذا جيت بعدها بها ساكنة تبينت **ولا يجوز تحركه** اي تحريك الها لان الحرف سكن في الوقف **الا للضرورة** فانه يجوز تحريكه عند الضرورة بالكسر لالتقا الساكنين وبالضم تشبيها لها بها الضمير الواقعة بعد الالف وبالفتح عند بعضهم لمناسبته الالف قبلها نحو قوله **يا رب يا ربّاه اياك اسل** عفراء يا رباه من قبل الاجل اي اسالك يا ربي وصلت عفراء قبل حلول الاجل وعفراء اسم امراة ونحو قوله يا مرحباه بحمار ناجيه واعلم انه لا ضرورة هنا من جهة الوزن في الشعر الى تحريك الها **او مثل ما كان** من المنادى **مبنيا قبل الندا** فانه ينصب محلا ويبقى بناؤه على ما كان قبل الندا سواء كان بعدم بنائه على الندا **تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر** فان خمسة عشر مبني قبل الندا وتقدم بنائه عليه تحقيق لوجود استعماله مبنيا بلا ندا **ويا حذام** كذلك مبني قبل الندا وتقدم بنايه عليه تحقيقي ايضا **ويا لكاع** وهو معدول عن لكعا في قولهم يا لكعا اي يا لئيمة يقال للمذكر يا لكع وللمونث يا لكاع وهو مبني قبل الندا لكن تقدم بنائه عليه تقديري لانه لم يستعمل الا في الندا الا انه بحيثية لو استعمل في غير الندا لكان مبنيا ايضا **ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا** اي سواء كان معرفة قبل الندا او بالندا **على الاعرف** الاشهر **خلافا للاصمعي** فانه قال لا يجوز وصفه لوقوعه موقع الضمير الذي لا يجوز وصفه فقولهم يا زيد الطريف بالرفع عنده على حذف المبتدا اي انت الطريف وبالنصب على حذف الفعل اعني اعني الطريف وانما جاز وصفه **لانه وان وقع موقع ما لا يوصف** وهو الضمير **لم يجر مجراه في كل حال ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا** ولو كان له حكم الضمير مطلقا لانصرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم ينصرف عنه **لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة** نحو يا تميم كلهم نظرا الى الاصل لان المنادى لم يكن في الاصل من اعلام الخطاب ولا يجوز ذلك في الضمير المحض فلا يقال انتم كلهم فلذلك يجوز ان يقال يا زيد الطريف وان لم يجز ان يقال انت الطريف على الوصف **واستثنى بعضهم المتعرف بالندا مثل يا رجل فانه لم يجز ان يوصف** بالمعرفه لانه نكرة قبل الندا **وقد حكى يونس** جواز وصف النكرة المتعرفة بالندا بالمعرفة نحو **يا فاسق الخبيث ولم** استثن وهم **نقاس** لان القياس لم يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة **والعلة** اي علة استثنا بعضهم النكرة المتعرفة بالندا **استطالتهم اياه** اي مثل يا رجل **بوصف** لانه في تخصيصه نفتقر الى الوصف واذا كان مستطيلا بوصفه كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه فلا يوصف لئلا يلزم هذا المحذور

مع ما ذكر من امتناع بناء المضاف من انه لو بني المضاف لزم تقدم الحكم على علته فلذلك ههنا
لو بني الموصوف بدون الصفة لزم تقدم الحكم على علته لانه انما يقع موقع المضمر مع صفته
واما العلم فلانه لم يكن مفيدا من بين الالفاظ ولا منحلا له الا الاشارة على ما قال القدماء العلم
يشير ولا يفيد والصفة تفيد ولا تشير اي لان العلم يشير الى تعيين الذات ولا يفيد الوصف
والصفة تفيد الوصف ولا تشير الى تعيين الذات كالعالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى
تعيين الذات لم يستقل العلم بالوصف لان تعيينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف حتى يستقل به
فاذا انضمت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف مراده ان الوصف
العلم لما كان زائدا بعد تمام الاول كان الوصف بمنزلة منادى آخر مستأنف فعلى هذا لا يلزم
في العلم استقلاله بالوصف ولا تقدم الحكم على علته فالمفرد منه اي من الوصف او ما في حكمه
كالمضاف بالاضافة اللفظية فانه يجوز فيه الرفع وان كان معارضا للمضاف لان المضارع
له اذا كان تابعا للمضموم لا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم
المضاف في وجوب النصب اذا كان جاريا على منادى مضموم غير مبهم احترازا عن المبهم
فانه يجب رفع صفته على ما سيجي ان شاء الله تعالى جارية اي هذا الوصف النصب حملا على
الموضع وذلك ظاهر لان موضعه منصوب ومثله ذهب امس الدابر بالدابر مرفوع لانه محمول
على محل امس وان كان لفظه مكسورا وهكذا حكم سائر المبنيات ان توابعها تحمل على مواضعها
دون الفاظها منه قوله يا كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا فالجواد
منصوب لانه محمول على محل يا عمر وجاز الرفع حملا على اللفظ اي على لفظ المضموم وان لم يجز
في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وانما
يقال برفعه حملا على موضعه وانما يجوز فيه الحمل على اللفظ لان الضم المطرد ههنا اي في المنادى
المفرد المعرفة بمعنى انه يصح ان يقال ان كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه
الرفع في الفاعل وكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد وانما لم يحمل غير
المنصرف على اللفظ في حالة الجر مع اطراد الفتحة فيه لان الفتحة يزول عند دخول التنوين فيه
فكانه لم يكن مطردة فيه بخلاف ضمة المنادى فانها لا يزول بدخول التنوين فيه كما عرفت وانما
لا يجوز الحمل على اللفظ في المضاف الى ياء المتكلم مع ان الكسرة فيه مطردة فلا يقال جاءني غلامي
الظريف بالجر لان المضاف ههنا لما امتزج اشد امتزاج صار الكسرة كانها حشو الكلمة ولا يجوز

الحمل

الحمل على حركة الحشو الا ان رح وقيل لان حركة المنادى عارضة فاشبهت لعروضها حركة المعرب
لانها تحدث بعروض حرف النداء وتزول بزوالها وهذا كانه اظهر ثم قال الا ان الاطراد ليس
شيئا لجري المعرب على لفظه فان نحو هؤلاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة
على لفظه اقول المراد نحو هؤلاء وامس ما داخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان الكسر مطرد اذ ليس كل
ما كان جمعا للاسم الاشارة كهؤلاء وظرفا كامس مطردا فيه البناء على الكسر وعلى هذا اي على
جواز النصب والرفع يا زيد الكريم الخيم الخيم بالكسر السجية والخيم جمع الخيمة وهي بيت
تبنيه العرب من عيدان الشجر رفعا ونصبا وانما جاز فيه الرفع وان كان مضافا لانه
في حكم المفرد لان اضافته لفظية اذا كان الوصف مضافا بالاضافة الحقيقية او كان
الوصف لمضاف من المنادى سواء كان بالاضافة الحقيقية اولا فالنصب واجب في ذلك
الوصف ليس الا النصب وذلك لان الوصف اذا كان مضافا فان حكمه حكم المنادى اذا كان
مضافا في وجوب النصب واما اذا كان الوصف لمضاف فيجب نصبه ايضا لان المنادى المضاف
لا يجوز بناؤه على الضم حتى يرفع صفته حملا على لفظه نحو يا زيد ذا الجمة الوصف مضاف والجمة
مجتمع شعر الراس والجماعة ايضا ويا عبد الله الظريف الوصف لمضاف وكذلك من التوابع
من التاكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحرف يجوز فيها النصب والرفع اذا كانت
مفردة جارية على مضموم غير مبهم ويجب النصب فيها اذا كانت مضافة او لمضاف الا
البدل والا نحو زيد وعمرو من المعطوفات التي لا يكون مصدرة بلام التعريف فان حكمهما
ولذا حكم التاكيد اللفظي على الاكثر لانه هو الاول لفظا ومعنى حكم المنادى بعينه في الاعراب
والبناء مطلقا اي سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا وذلك لان البدل
في حكم تكرير العامل لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره وكذا المعطوف المخصوص
لان حرف العطف قائم مقام العامل فاذا لم يكن معه في اللفظ لام التعريف التي لا تجتمع مع حرف
النداء جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء اكثر التوابع مضافة
فان حكمه حكم المنادى لو كانت في حال الاضافة منادى فانها لا يكون الا منصوبة كالمنادى المضاف
بخلاف التوابع المفردة نحو يا زيد زيدا يا زيد صاحب عمرو واذا البدلت المص تبعا لابي علي
والزمخشري في انه جعل زيدا الثاني بدلا من الاول وسيبويه جعله عطف بيان والظاهر انه
تاكيد لفظي لافادة البدل وعطف البيان ما لا يفيد الاول ومن جعل زيد في يا زيد زيد بدلا وجعل

في رايت زيدا زيدا فالى باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايذان بانه لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادي بحضا الا بعد ان يتصور منه لكل الشخص امرا يدعو المنادي على ان ينادبه فلا يتسامح في ندائه لئلا يفوت غرضه ويا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله اذا عطفت بقول في التوابع غير البدل والمعطوف المخصوص يا تميم اجمعين بالنصب واجمعون بالرفع وهذا مثال للتاكيد المفرد ويا تميم كلهم وكلكم مثال للتاكيد المضاف وقد عرفت ان عود الضمير من التاكيد الى المؤكد على لفظ الخطاب والغيبة ويا غلام بشر وبشرا مثال لعطف البيان المفرد ويا غلام ابا عبد الله مثال العطف البيان المضاف وجاز في قوله اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه بكون الاسم الاول مضموما في جميعها اوجه منها ضم الاول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او التاكيد او على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا انصرا او على ان الثاني عطف البيان والثالث مصدر او بالعكس وضم الاول ورفع الثاني على انه عطف البيان من اللفظ ونصب الثالث اما على انه عطف البيان او على المصدر وضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على عطف البيان او على المصدر ونصب الاول وجر الثاني على الاضافة على ان يكون المضاف اليه حينئذ كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والنكر للتفخيم ونصب الثالث اما على انه عطف البيان او على المصدر وقال الاصمعي في انشد سيبويه هذا البيت ليس ليرويه وليس ليرويه وموضع ذلك تصحيف في الرواية لقائل يا نضر نضرا نضرا بالضاد المعجمة والنضر هذا حاجب نضر بن سيار وروى بلغ هداك الله بلغ نضرا نضرين سيار ثبتني رقعا ويا عمرو والحارث مثال للمعطوف المصدر بلام التعريف يجوز رفعه ونصبه ولا يجعل كالمنادي المستانف لوجود ما يمنع من ذلك وهو لام التعريف وانما يجوز الرفع مع ان حرف العطف قائم مقام حرف النداء لانه وان ينزل منزلته لكنه ليس منزلته في كونه علة للنداء الذي يفسد التعريف لانه كما قام مقام سائر العوامل ويختار الخليل في المعطوف المصدر بلام التعريف الرفع مع جواز النصب تنبيها على كونه مستقلا في المعنى غير تابع للاول ويختار ابو عمرو بن العلاء النصب لانه بسبب اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فامتنع ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء ويختار ابو العباس المبرد الرفع فيما يصح نزع اللام عنه لانه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول النداء عليه فكان الاولى ان يجعل كحركة المنادى تنبيها على كونه منادى مستقلا

في المعنى

في المعنى كالحسن فان الاعلام المنقولة من الصفات تكون اللام فيها عارضة لانها لم تجعل مع اللام اعلاما حتى تكون اللام كاحد حروفها فلا يصح نزعها كما في البيت والنجم وانما جاز دخول اللام في هذه الاعلام للمح الوصفية الاصلية وليمدح المسمى بها لو كانت متضمنة له نحو الحسن والحسين او لذمه ان كانت متضمنة له نحو القبيح فكانها اخرجت عن العلمية واطلقت على المسمين بها اوصافا ويختار ابو العباس النصب فيما لا يصح نزع اللام عنه لانه اذا لم يصح نزعه عنه امتنع مباشرة حرف النداء له مطلقا كالنجم والصعق والبيت من الاعلام الغالبة الا بغالبة فانه لا يصح نزعه عنها لانها انما صارت اعلاما معه فصار كبعض حروف الكلمة ولذلك نحو الرجل مما يلزم اللام لقصد التعريف فان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا نظر بقاؤه على اصل التنكير فان احتيج الى المبرد فيه النصب اذا عطف على المنادى المضموم نحو يا زيد والرجل حتى لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناءه من غير علامة التعريف لانه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة فلو نزع اللام عنه لم يتوقف تعريف اللام ولم يكن مذكورا معه فلا يشبه به الضمير فكيف يبنى بخلاف العلم فانه جاز ضمه اذا كان معطوفا نحو يا زيد وعمرو لوجود مشابهته مع الضمير بالافراد والتعريف وان لم يكن معه حرف النداء واذا وصف المنادى المضموم بابن وبابنة لا بنت وهو اي ابن علم يفتح المنادى معه مع الابن على الفتح والظاهر ان المصنف في هذا يتبع عبد القاهر فانه قال جعل الابن مع الاول شيئا واحدا وبنيت على الفتح فيكون حركة الاول وحركة الابن عنده حركة بناء كانه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح ان حركة الاول حركة بناء وحركة الابن حركة اعراب والاولى ان يقول المصنف هكذا اذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه المضاف الى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله فاحترزنا بالعلم عن نحو يا رجل ابن زيد وبالمضموم عن المنادى المنصوب والمجرور وبالمتصل بموصوفه عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو وبالمضاف الى العلم عن نحو يا زيد ابن اخينا فان المنادى في هذه الامثلة لا يبنى على الفتح لعدم كثرة الاستعمال فيها واعلم ان الظاهر من كلام المصنف يدل على وجوب فتح المنادى على ما هو مذهب بعضهم اتباعا لحركة الاول لحركة الثاني فانه لما كثر استعماله لان ذكر الابن مضافا الى العلم صفة اكثر من ذكره مضافا الى غيره وكثر لفظه ايضا لانه كلمات متعددة في حكم واحد خفف بالاتباع لان الاتباع اخف من مخالفة الحركات وجعل الاول تابعا للثاني مع ان الثاني تابع له لانه لو جعل الثاني تابعا للاول

لوجب ضمه لضم الاول والفتحة اخف من الضمة ولانه لا تتعين لفتحة لان الفتحة هي حركته
المستحقة في الاصل لكونه مفعولا به بخلاف ضم الثاني فانه لا وجه له **وتنزيلهما منزلة كلمة واحدة**
لشدة الاتصال بين هذا الموصوف وصفته لان الابن ح لا ينفك عن كون المنادى ابا له
فكان الابن صفة لازمة له فلما نزلا منزلة كلمة واحدة اتبع الاول الثاني لان مثل هذا الاتباع
انما جاء في كلمة واحدة نحو ابنم وامرء **بخلاف ما اذا لم يقع** الابن على الشرايط المذكورة فانه
لا يتبع المنادى معه على الفتح كما بينا ذلك **وكذا في غير المنادى** نزل الابن المشروط
بما ذكرنا مع موصوفه منزلة كلمة واحدة **فحذف التنوين من الموصوف بابن** حال كونه
واقعا **بين علمين** حذفا واجبا وحذف الف ابن خطا كل ذلك لكثرة الاستعمال ولشدة الامتزاج
التي ذكرناها فحذف التنوين لان وسط الاسم ليس من مظان صحة دخول التنوين **نحو يا زيد بن عمرو**
فتح المنادى لاجتماع شرايط الفتحة فيه **ويا زيد ابن اخي** لم يفتح لان الابن مضاف الى غير العلم
وهذا زيد بن عمرو حذف التنوين من زيد الموصوف بابن والالف لاجتماع شرايط الحذف فيه
ورايت زيدا ابن اخي لم يحذف التنوين والالف لان الابن مضاف الى غير العلم **وجوزوا في الوصف** اي في
حالة الوصف بابن اثبات **التنوين** في موصوفه **في الضرورة** لا في غيرها لان اثبات التنوين يرد
الاسم الى اصله كما في غير المنصرف عند الضرورة وانما قال في الوصف لانه يجب اثباته في حال الخبر
بابن في غير الضرورة ايضا نحو قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين واثبات الالف
اذا كان خبرا وحذفهما اذا كان صفة **نحو جارية من قيس بن ثعلبة** قباء ذات سرة مقعبة
فاثبت التنوين في قيس مع شرايط حذفه لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل
وفصل لم يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف وقيس بن ثعلبة قبيلة عظيمة والقباء
ضامرة البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها فصار موضعها كالعقب
ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف اما لان الاستغناء باحديهما
حاصل او لان بينهما تنافيا اما لان حرف النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء واللام كانها تقتضي
الاعراب لانها ترجح جانب الاسمية لانها بمنزلة التنوين لمعاقبتها اياه او لان حرف النداء
يفيد فائدة المواجهة والطلب واللام تفيد فائدة الغيبة وخلاف الطالب فلا يجتمعان
بل يتوسل اليه في ندائه **بالمبهم** المحتاج في الدلالة على تعين الذات الى اسم اخر وانما يتوسل
به لتحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء والمبهم الذي يتوسل به في نداء المعرف باللام

شيئ

شيء اي مقطوع الاضافة لانه بالمضاف اليه يختص نحو اي الرجال فلا يصلح للتوسل لان الوسيلة
ينبغي ان يكون مبهمة واسم الاشارة فانه انما يتوسل به لابهامه وبهذه احتيج الى المعرف باللام
الذي المقصود بالنداء **نحو يا ايها الرجل** يتوسل في المعرف باللام باي وهاء التنبيه فيه عوض
من المضاف اليه لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه **ويا هذا الرجل** يتوسل باسم الاشارة
ويا ايهذا الرجل جعل اسم الاشارة فيه صفة لاي لانه اوضح من اي **ولا يسوغ في الوصف** المفرد **هنا** اي
حيث يتوسل بالمبهم في نداء المعرف باللام وان كان القياس يقتضي جواز نصبه ايضا لانه وصف
مفرد واقع لمنادى مضموم **الا الرفع لانه المقصود بالنداء** والمبهم وسيلة الى جعله منادى فينبه بالتزامه
الرفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا
فرق بين الرفع والضمة من جهة اللفظ او يقول لما لزمت الصفة هنا لان ايا مبهم لا يستعمل بنفسه
ازداد الاتصال هنا بين الصفة والموصوف فنزلا منزلة كلمة واحدة واجري باب ايها الرجل مجرى
يا رجل كما نزل منزلتها في قولهم يا زيد بن عمرو بفتح المنادى **ولذا لا يسوغ في توابعه** اي توابع هذا
الوصف الا الرفع **لانها توابع** منادى **معرب** وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني المضموم
وتدل على اعرابه اي اعراب هذا الوصف ولئن كان في الحقيقة هو المنادى فينبغي ان يكون مبنيا
نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكز فان هذا الوصف لو كان مبنيا
لوجب في تابعه المضاف وهو قوله ذو التنزي النصب كما يجب في توابع المنادى المضموم
المضافة ولا يجوز ان يكون ذو التنزي صفة لاي لانه يجب نصبه قال سيبويه تقول يا زيد
الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت والتنزي التوثب
والتسرع والنكز الحية اي لسعته بانفها فاذا عضته بنابها قيل نشطته اي لا ترهب وعيد
موعد وان كان خبيثا ذا هيبة **ولهذا** اي لفظ هذا ذو راي **وجه آخر وهو ان يكون** هذا
بمنزلة غيره من الاسماء المستقلة بالتفسير ولا يكون وصلة الى نداء المعرف باللام وذلك
لكون هذا اوضح من اي ولذا قد يقتصر على يا هذا من دون الصفة بخلاف اي فانه لا يستعمل
بنفسه فلا يقال يا اي من دون الصفة على هذا التقدير **جاز في وصفه النصب** كما جاز الرفع
نحو يا هذا الطويل لانه ليس الوصف ح مقصودا بالنداء حتى يجب رفعه **وينبغي ان لا يكون الوصف**
في هذا اذا جعل هذا اسما مستقلا **اسم جنس ولكن** يكون الوصف **مشتقا لانه** اي لان هذا **كان موصوفا**
باسم الجنس لا وهو غير معلوم بتمامه ولا يستقل بنفسه لانه اذا كان غير معلوم بتمامه كيف ينبغي

لم يوصف باسم الجنس ليتبين به الذات المشار اليها المبهمة ولا يوصف بالمشتق لانه عام لا يدل
على تعيين ذات دون ذات فاذا جعل مستقلا بنفسه جعل وصفه مشتقا تنبيها على انه اسم مستقل
غير متوسل به الى نداء المعرف باللام وهكذا قال الشيخ الرضي قال وفصل بعضهم في وصف هذا
فقال ان كان مما لا يستغنى عنه يلزمه الرفع نحو يا هذا الرجل وان كان مما يستغنى عنه نحو يا هذا
الطويل جاز الرفع والنصب **وقالوا يا الله خاصة** اي لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه
اللام الا على لفظة الله **حيث تمحضت** اللام فيه **للتعويض** من الهمزة لان اصل الله الاله وهو
فعال بمعنى مفعول من الاله وهي العبادة فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها
فصار اللاه ثم اسكن اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة
للتعظيم وذلك لان في الهمزة كسرة تقريب اللفظ من الامالة والتعظيم في ترك الامالة ولذا قطع
الهمزة في النداء ايذانا من اول الامر على ان اللام لم يبق على فائدة التعريف وانما تمحضت
للتعويض حال كونها **مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الذاتي** عن تعريفها
هنا واذا اضمحل عنها معناه كانت لازمة للكلمة فيكون سبب جواز دخول حرف النداء
عليه اجتماع امرين فيه لامه كونها عوضا عن همزة اله ولزومها للكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول
حرف النداء على نحو النجم والصعق لان اللام فيها وان كانت لازمة الا انها ليست عوضا من شيء
وكذا لا يجوز دخوله على نحو الناس لان اللام فيه وان كانت عوضا من همزة اناس لانها ليست
بلازمة **وقد شذ** قوله **من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني** وانما
كان شاذا لانه ليس فيه سبب دخول حرف النداء عليه من اجتماع الوجهين لانه انما حصل فيه
وجه واحد وهو كونها لازمة **وابعد منه** في الشذوذ **قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما
ان تكسبانا شرا** وانما كان ابعد لانه ليس فيه وجه من الوجهين لا اللزوم ولا العوض وتكسبانا
من قولهم كسبت اهلي خيرا وكسبت الرجل مالا فكسبه وهذا مما جاء فعلته ففعل **واذا
كرر المنادى** بلفظه **في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف المضاف اليه
من الاول** وانما حذف لدلالة المضاف اليه للثاني عليه لانه مثل عينه وانما جاز نصبهما لان الاول
على هذا التقدير منادى مضاف في التقدير فبقي حكم الاضافة فيه والثاني تابع له على انه
بدل او عطف بيان او تاكيد وتابع المضاف يجب نصبه سواء كان مضافا او مفردا وقال
الشارح لان كل واحد منهما منادى مضاف وفيه نظر لان الثاني ليس بمنادى **او نصب الاسمين**

على اقحام الاسم الثاني بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال
ان الثاني مقحم تاكيد لفظي للاسم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في
الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا فان الاول يحذف منه التنوين
للاضافة وان جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز
الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه
هو الاول وكانه لا فصل وقال المبرد ان الاسم الاول كان مضموما ففتح اتباعا للنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو **و** جاز **ضم الاول** على ان يكون منادى مفردا معرفة ولا يجوز ضم
الثاني لانه مضاف او كالمضاف **نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم** لا يلقينكم في سوءة عمر
معناه اقروا بفضل وكفوا عن اذاه اي لئلا تنالوا الفتكم في بليته **واذا اضيف المنادى
الى ياء المتكلم** نحو يا غلامي **جاز اسكان الياء** وهو الاكثر في الاستعمال اذا لم يلزم من
اسكانها اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج الى حركته لوقوعه ابدا بعد كلمة اخرى
مع انه حرف علة **و** جاز **فتحه** وهو الاصل عند بعضهم بالوالان واضع المفردات نظر الى الكلمة
حالة افرادها وتركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف ونحوه فالاصل فيها الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها الحركة الثقيلة من الضمة
والكسر لضعفها بسبب كونها على حرف واحد **كما** جاز الاسكان والفتح **في غير النداء و** جاز **حذفها**
اي حذف الياء في النداء **اجتزاء** اي اكتفاء عنه **بالكسرة** فانها لما كانت اخت للياء كانت تدل
عليه بعد حذفها **اذا كان قبله الكسرة** احتراز عن نحو يا فتاي فانه لا يحذف منه الياء لعدم الكسرة
قبله **وهو** اي حذف الياء **في غير النداء قليل** لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام
غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود ولكن حذفه في غير النداء والفواصل
والقوافي ليس بقليل نحو قوله تعالى وتقبل دعاء اي دعائي وكيف كان نكير وكيف كان نذير **و** جاز
ابداله اي ابدال الياء **الفا** لانه نوع تخفيف كما يبدل في لغة طي الياء الواقعة بعد الكسرة الفا
فيقال في دعي دعا وانما يجوز حذف الياء وقلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم اذا كان مشهورا
بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ويا عدوا بقلبها الفا لانه لم يكن هناك قرينة
تدل على الياء المغيرة بالحذف او بالقلب **ولاجل ابداله الفا يوجد في غير النداء** وانما يوجد
لكن في النداء **نحو يا ربا تجاوز عني وعليه قوله صلى الله عليه وسلم انفق بلالا ولا تخش من ذي** بلالا يا بلال

فانه في الاصل يا بلائي فحذف حرف النداء وقلب الياء الفا واما من قرأه مضموما او منونا على
جعل بلا بمنزلة اسم الجنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده وقيل معناه ابقي بخير
لفظه لا بمعنى انه اذا سألت فلا تجب بلا وجاز ابدال التاء **يا ابت ويا امت**
خاصة يعني اذا كان المضاف الى يا المتكلم ابا واما يجوز فيهما ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء
المتكلم مع جواز ابدال الياء فيهما تاء خاصة وذلك لانهما مظنة التفخيم والتاء قد تدل عليه نحو علامة
ونسابة **وجاز فيه** اي في التاء **الحركات الثلاث** الكسر وهو الاكثر لمناسبته للياء التي هي بدل
منها والفتح لانه بدل عن ياء حركتها الفتح اذا حركت والضم لانه تا تانيث فتشبه تا طلحة فيضم
وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن الياء للترخيم ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس بندا الاب
والام بلا تاء **نحو يا اب ويا ام** في يا ابت ويا امت فكأن من رخم الاصل يا ابا ويا اما على ابدال
الالف من الياء ثم حذف الالف اقول ليس ما ذكره محكي عن يونس وانما المحكي عنه ما ذكرنا على ما قال الشيخ
الرضي مع انه لو كان مراد المصنف ذلك لوجب ان يذكر هذا البحث حيث ذكر جواز ابداله الفا **والوقف**
عليه اي على التاء **بالهاء عند اصحابنا** لانها تا تانيث والفراء يقف عليه بالتاء لانه ليس لمحض التانيث
كما في اخت وبنت **وجاز مع التاء الالف** فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين وهو جائز **دون**
الياء اي لا يجوز مع التاء الياء فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز **نحو يا ابتا**
علك او عساكا و**نحو قولها** اي قول امرأة **يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحنفر لاحب**
فقد جمع في المصراعين بين الالف والياء والمستحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح **ويا ابن ام**
ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي اي اذا كان المنادى ابن مضافا الى العم او الام المضاف غير
الى يا المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة وذلك لكثرة
الاستعمال وجاز الفتح فيهما مطردا اي نحو اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجز الفتح في المنادى
المضاف الى يا المتكلم الا على وجه الشذوذ وذلك لكثرة الاستعمال وزيادة الاستثقال لان المضاف
الى المضاف الى يا المتكلم اثقل من المضاف الى يا المتكلم هذا هو المشهور في تعليل جواز الوجوه الخمسة
فيهما وقول المصنف **كخمسة عشر لجعل الاسمين اسما واحدا** اشارة الى تعليل جواز هذين الوجهين وهو ان
ابن وام ركبا وجعلا اسما واحدا كخمسة عشر وبنيا على الفتح اما الاول فلتنزله منزلة صدر الكلمة
واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف لان الاصل ابن لام ثم اضيف الاسم المركب الى ياء المتكلم كما يقال
خمسة عشري وعلى هذا يكون فتحة نون ابن بنائية وعلى ما قلنا اولا يكون اعرابية لانه منادى مضاف

وعلى هذا

وعلى هذا ايضا يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لانه منادى مضاف اليه
لا مضاف الى المضاف اليه واما فتح ميمه فيجوز ان يقال فيه ان ابن وام منادى مفرد معرفة
غير مضاف في محله الضم او يقال انه مضاف الى يا والاضافة ثم قلبت الياء الفا وحذفت الالف
اجتزاء بالفتحة لطول الكلمة بسبب التركيب وان رجع قوله كخمسة عشر الى مخصصا بجواز
الفتح وحكم بان ابن ام على هذا الوجه معرب ايضا وليس معنى كلامه على ما فهم ولو اردت بيان ذلك
مستوفى فارجع الى كتابه في اعراب الفاتحة **وحكم المندوب وهو المتفجع عليه** نحو وا زيداه

المندوب

او المتفجع **به** نحو وا ويلاه واحترز بقوله **بيا** وهو مشترك بين النداء والندبة **او بوا** وهو مخصوص
بالندبة عن نحو تفجعت على زيد **حكم المنادى في الاعراب والبناء** فيقال وا زيد وا عبد الله
ووا طالعا جبلا اذا كان معروفا وكذا حكم توابعه حكم توابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك
لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولانه مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص **ولك زيادة الالف**
في اخره لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة **وجاز تركه** اي ترك
الالحاق سواء كان التفجع بيا او بوا **نحو وا زيدا** او وا زيد وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا
لئلا يلتبس بالنداء المحض **ونقول يا غلامهوه** في يا غلامه **ويا غلامهموه** في يا غلامهم فالحق
بهما الواو دون الالف وان كان الاصل في باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر منه في الواو والياء
هربا من الالتباس وذلك لانه لو الحق بهما الالف وقيل في يا غلامه يا غلامهاه وفي يا غلامهم يا غلامهماه
التبس غلام المذكر الغائب بغلام المؤنث الغائب والتبس غلام الجمع بغلام المثنى ولذلك يلحق الياء
في يا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب **ويلحق الالف المضاف اليه** وان كان
المندوب هو المضاف لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه مع انه لو الحق المضاف لانفصل
عن المضاف اليه **نحو وا امير المؤمنيناه** وكذا يلحق الجزء الاخير من المضاف اليه للمضاف نحو وا طالع
جبلاه وكذا يلحق اخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه **ولا يلحق الصفة** وانما يلحق الموصوف نحو
وا زيداه الظريف لان اتصاله بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
خلافا ليونس والكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف باخر الصفة نحو وا زيد الظريفاه وليونس ان
يقول اتصاله بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة
المعنى اتم وذلك لان الصفة عبارة عن الموصوف وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانها
لا يصدقان على المضاف والموصول **ولا يندب الا الاسم المعروف** المشهور سواء كان علما اولا فليس كونه علما

شرط فلو كان علماً غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة
تمهيد العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفاً
مشهوراً الا ان يكون المندوب متحققاً به نحو واحسرتاه فانه لا يشترط فيه ان يكون معروفاً
ولا يقال وارجلاه لانه منكر مبهم لكونه غير معروف بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير
والصلاح فاذا سمع بذكره يتفجع لفقده ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والمراد بالجنس
هنا كل ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء او لا ومن اسم الاشارة ومع المستغاث ومن
المندوب اما في الاولين وهما اسم الجنس واسم الاشارة من وجوه الحذف على ما قال ابن الحاجب لان اصل
يا رجل يا ايها الرجل واصل هذا يا ايهذا فحذفت الالف واللام استغناء عنهما بيا وحذفت اي
لانهم ما اتوا بها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فلو حذفوا حرف النداء
وقيل لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتنبها لما يقول له
وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفا بحرف النداء فلذلك لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف
مما تعرف به لئلا يلزم بقاؤه على اصل التنكير وكذلك لا يجوز حذفه من اسم الاشارة لانه موضوع
في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا منافرة فلما خرج
عن اصل وضعه بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء
واما في الثانيين وهما المستغاث والمندوب من التخفيف على تقدير حذف النداء عنهما المنافي
لمقتضاهما لان مقتضاهما مد الصوت والتطويل وفي الطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف
حرف النداء مناف لهما وحق العبارة ان يقول لما في الثانيين من التطويل المنافي للتخفيف نحو يوسف
اعرض عن هذا حذف حرف النداء عن يوسف لكونه علما وايها الرجل كان القياس ان لا يحذف
حرف النداء من اي ايضا لانه اسم جنس على ما فسرناه به لكن لما كان المقصود بالنداء صفته كما عرفت
وهو قبل النداء معرفة ليس باسم جنس على التفسير المذكور جاز حذفه وشذ اصبح ليل اي ادخل في الصباح
وصر صبحا يا ليل قيل ان اول من قال هذا امرأة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا عند النساء
فجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه
لفرط شقتها فقالت اصبح ليل فذهب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وافتد مخنوق اي يا مخنوق
وهو مثل يضرب لكل مضطر يبخل بما في يده الا ان يخلصها لنفسه من الشدائد واعور عينك
والحجر اي يا اعور احفظ عينك واحذر الحجر شاذ لانه قد حذف حرف النداء في هذه الامثلة

من اسم الجنس لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه ح

حذفه ح

من اسما

من اسما الاجناس والتزم حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة خلفا وعوضا
عنه واصله يا الله واخر الميم تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فلما كثر
دوره في الكلام حذف بعض الكلام طلبا للخفة وليس قوله بوجيه لانه لو كان اصله ذلك لما جاز
ان يقال اللهم العنه واللهم لا تؤمنهم بالخير وقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم
يا اللهما شاذ وحذف المنادى عند الدلالة اي دلالة القرينة عليه لانه مفعول به فيجوز
حذفه كما يحذف المفعول به نحو الا يا اسجدوا في من قرأ الا بالتخفيف على ان الا حرف تنبيه ويا
حرف نداء والمنادى محذوف اي يا قوم اسجدوا واما من قرأ الا بالتشديد فلا يكون مما نحن
بصدده لان اصله ان لا فادغمت نون ان في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ولا
زائدة اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا وللنداء احكام اخر يختص تلك الاحكام به من الزيادة في المنادى
والحذف منه واختلاف الصيغة بان يستعمل في النداء صيغة لا تستعمل في غيره فالاول الحاقهم
الزيادة اخره وهو كناية عن اسم نكرة مع ذم في احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث ويكون الالحاق لغير الندبة والاستغاثة فيقال في الواحد المذكر يا هناه اقبل
والهاء ساكنة او مضمومة على وزن فعال وفي تثنيته يا هنانيه اقبلا قال ابن السراج وان كان
القياس ان يقال في تثنيته يا هناناه اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا وفي جمعه يا هنوناه اقبلوا
هكذا روى الاخفش وتقول بغير زيادة يا هن اقبل ويا هنان اقبلا ويا هنون اقبلوا وتقول في
المونث يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه اقبلا ويا هناتوه اقبلن وتقول بغير زيادة يا هنت
اقبلي ويا هنتان اقبلا ويا هنات اقبلن ويكون تلك الزيادة من الالف والواو والياء مجانسة
لحركة المنادى ويعرف ذلك بما رأيت في الامثلة فان نون التثنية لما كانت مكسورة كانت الزيادة
فيه الياء ولما كان الجمع مفتوحا كانت الزيادة فيه الالف الا في الواحد المذكر فانه اي فان الزيادة
فيه الالف نحو يا هناه ولو كانت الزيادة مجانسة لحركته لوجب ان يقال يا هنوه بالواو وقال الرضي
في الزيادات مجانسة لحركة المنادى في الالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع اقول
ان كان المراد من قوله في الالف في حال الرفع الخ ان الزيادة المجانسة هي الالف والواو فهو خطأ
فاحش لان الزيادة في المثنى هي الياء لا الالف وفي الجمع هي الالف لا الواو وان كان المراد ان الالف
تلحق في المثنى والواو في الجمع في حال الرفع فلا مناسبة لهذا الكلام مع ما قبله ولا يلتئم هذا البحث
بهذا المقام والهاء في هناه بدل من الواو التي هي لام لهن اذ اصل هن هنو على رأي وهو رأي

البصريين وكان اصله يا هناو ابدلت الواو هاء ولذلك قد تضم الهاء تنبيها على الواو المحذوفة
وبدل من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي فان اصله لما كان هناو قلبت الواو همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الهمزة هاء لكونهما من حروف الحلق والهاء اصلية على راي لانه
مصغر هن على هنيهة واصله من هنة وزائدة لغير الوقف لبيان الحركة على راي فانه قيل ان
اصله يا هن زيدت الهاء لبيان الحركة فصار يا هنه ثم اشبع حركة النون فتولد الالف فصار
يا هناه وزائدة للوقف على راي وهو راي الكوفيين وضعفوا المذهب الاخير بجواز تحريكها
اي تحريك الهاء في المفرد والمثنى والمجموع على رواية الاخفش حال السعة فيقال يا هناه بهاء
مضمومة فلا يجوز ان يكون للوقف والمذاهب الثلثة الاول يبطلها لحوق العلامات اي علامات
التثنية والجمع والتانيث لا تلحق قبل اللام وما هو بدل من اللام وههنا العلامات لاحقة به
قبل الهاء بما ذكرنا الامثلة فلو كانت الهاء لاما او بدلا عنه للحقت الهاء والعلامات بها
فيقال هناهان في تثنية المذكر وهناهون في جمع المذكر فبقي ما هو الصحيح من هذه المذاهب
الخمسة المذهب الرابع والثاني من الاحكام المختصة بالنداء الترخيم وهو في اللغة التسهيل

الترخيم

والتليين يقال كلام رخيم اي لين فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تسهيل اللفظ وتخفيفه وهو حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط جوازا والاعتباط نحر البعير من غير علة به كذلك الترخيم حذف
من غير علة موجبة له سوى التخفيف والايذان ان النداء لا يهمهم لاشتغال التوقف حيث لم يتوقف
المنادي حتى يتم الاسم بل حذف منه البعض تحريضا على التوجه نحو مراده وهذا التعريف يعم
ترخيم المنادى والترخيم ضرورة ولذا قال في آخر الاسم ولم يقل في آخر المنادى لكنه جعله من الاحكام
المختصة بالنداء لانه انما يجيء في غيره حال الضرورة ولا يجيء في حال السعة ويدخل فيه حذف تاء التانيث
لانه آخر الاسم بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه الحذف في نحو يا غلام لان المضاف اليه ليس
بآخر الاسم وكذلك يخرج بقولنا جوازا حذف لام يد ودم لانه واجب وشرطه اي شرط الترخيم
ان لا يكون المنادى مضافا ولا مضارعا له لانه لا يجوز ترخيم آخر المضاف اليه والا لم يكن الترخيم
في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس بممتزج بالمضاف امتزاجا تاما لبقاء اعراب المضاف
والاعراب لا يكون الا في الآخر فلا يكون من تتمته فلا يجوز حذفه بالكلية ولا حذف آخره وكذا لا
يجوز ترخيم آخر المضاف لان المضاف اليه وان لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما لكنه لم ينفصل
عنه بدليل حذف التنوين منه وهو علامة تمام الكلمة فلو حذف آخره لوقع الترخيم في وسط الكلمة

ولا مندوبا

ولا مندوبا لان المقصود من المندوب التطويل ومد الصوت المنافي للترخيم ولا مستغاثا بكون
في آخره زيادة المد لان الزيادة منافي الترخيم ولذا لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر
النداء فيه من النصب او البناء فلم يجز فيه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا جملة لان الجمل
محكية ليست الا انها اذا سمي بها تبقى على حالها قبل العلمية وفي الاستعمال لكل منها باعرابها
من حيث اللفظ واذا زال عن كل واحد منهما معنى الاستقلال من حيث المعنى لا زال استقلاله من
حيث المعنى لزيد فلم يجز الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولا من الثاني نظرا الى اللفظ وشرطه ان
يكون المنادى اما علما لان العلم لكثرة استعماله منادى يليق به التخفيف مع ان لشهرته
يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي زائدا على ثلثة احرف لاستنكارهم نقص الاسم بسبب الترخيم
نقصا قياسيا مطردا بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية المعرب واما بتاء التانيث
فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على
الزوال لكونها في تقدير الانفصال كفى ادنى مقتضي للحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم
لانه مع وجود التاء كان ناقصا عنه لان التاء كلمة اخرى ومثل يا صاح في ترخيم يا صاحب
واطرق كرا في ترخيم كروان على لغة من يقول يا حار بالضم ففيه شذوذان الترخيم وحذف
حرف النداء من اسم الجنس هذا قول المبرد فانه قال يرخم كروان للضرورة الى ما قال ان الكرى
ذكر الكروان فلا يكون فيه ترخيم قال في الصحاح يقال للذكر منه الكرى ويقال له اذا صيد
اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى وهو مثل يضرب لمن يتكلم وبحضرته من
هو اولى منه بذلك ومعناه اخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة
قد اصيدت وحملت الى القرى من الشواذ لانتفاء العلمية فيهما وتاء التانيث ثم ان المحذوف
من المنادى يكون كالثابت في التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا قدر الحذف فيه
كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل في الواجب كذلك فلذلك تقول يا حار فيبقى ما قبل المحذوف
على حركته او سكونه الا ان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين على غير حده فيعود ما قبل المحذوف
الى حركته الاصلية وذلك عندما كان المحذوف مدغما فيه وكان المدغم متحركا في الاصل وقبله
ساكن تقول في نحو رادّ اسم فاعل من رد فانه لما حذف منه الدال الثانية التقى ساكنان على غير
حده الالف والدال الاولى فحركت الدال الاولى بحركته الاصلية واما ان لم يكن المدغم متحركا
في الاصل اشجار وهو نبت فيبقونه فتح المدغم يا اشجار اتباعا لما قبله من الفتحة والالف

وغيره بكثرة لكثرته او يجعل عطف على قوله يكون ما بقي كانه اسم برأسه نظرا الى ان الترخيم
وان كان زيادة مطردا لكنه ليس بواجب فصار المحذوف منه لكونه بلا علة موجبة فيا سيته
نسيا منسيا فيقول على الاول وهو ان يكون كالثابت يا حارِ بكسر الراء في يا حارث ويا هرقْ
بسكون القاف في هرقل ويا ثمو بالواو في يا ثمود ويا كرَوَ بابقاء الواو متحركة في يا كروان
ويا حمراوِ بكسر الواو في المسمى بحمراوي ويا شاو ويا رحي بحذف ياء النسبة للترخيم والالف
لالتقاء الساكنين في يا شاة واو رحي من رحي فلان دابته رحيا اي جنبها واساء
عليها حتى هزلت تقول هزلت الدابة هزالا على ما لم يسم فاعله والهزال ضد السمن وفي
هو بنفسه يتعدى ولا يتعدى فهي شاة راجن ويا طلحَ بفتح الحاء في يا طلحة وعلى الثاني
وهو ان يجعل ما بقي كانه اسم برأسه يا حارُ بضم الراء ويا هرقُ بضم القاف ويا ثمي في يا ثمود
فانه لما حذف الدال وجعل الباقي كانه اسم برأسه صار الواو في آخر اسم متمكن في الاصل قبلها ضمة
فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو بخلاف من لم يجعل الباقي اسما برأسه فانه لم
تكن الواو في الطرف تقديرا ويا كرا في يا كروان فانه لما حذف الالف والنون منه وجعل الباقي
كاسم برأسه ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعدها واما من لم يجعل الباقي
كاسم برأسه فيكون المانع موجودا تقديرا فلا تقلب الواو الفا ويا حمراءُ في حمراوي [illegible]
بقلب الواو همزة فانه لما حذف ياء النسبة وجعل الباقي كاسم برأسه صارت الواو في الطرف
بعد الالف الزائدة فقلبت همزة كما في رداء وكساء بخلاف من لم يجعله كاسم برأسه فان الواو ح
غير واقعة في الطرف وانما هو في الوسط تقديرا فلا تقلب همزة قال الشارح في تعليله لانه
واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في نحو قائل وتقتضي هذا ان
تقلب الواو ايضا همزة على الاول لوجود تلك العلة بعينها ثم قال فلذلك قال المص فيما زعموا
ان قالوا هكذا وليس بسديد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين اقول لو كان
العلة ما ذكره الشارح لاقتضى ذلك ان يكون مقتضاها القلب في الموضعين ولكن العلة ما ذكرنا
وكذلك علة القلب في نحو قائل ليس ما ذكره بل العلة فيه هي وقوع الواو عينا في اسم فاعل اعل
فعله هكذا ذكره اهل التصريف ولو كان العلة ما ذكره لوجب ان تقلب الواو في نحو عاول همزة
لوقوعها بعد الف زائدة وان لا تقلب في نحو قويئل تصغير قائل همزة لعدم الالف الزائدة قبلها
واما قوله فيما زعموا فالاولى ان تقول انه اشارة الى انه ينبغي ان لا يجوز في حمراوي الوجه الثاني لئلا

يلزم

يلزم ان يكون فعلاء بفتح الفاء لغير التأنيث وهو غير موجود في كلامهم ولا يجوز ان يعتبر حمراء هذه
بفعلال مع ان الزائد قد يعتبر بالاصلي في الترخيم كما يجعل الاصلي في حكم المطروح راسا ولذا جا
يا منك في منكين ويا سعي في سعيد بناء على انهما على بناء فعل وفعل والا فليس في كلامهم
مفع ولا فعي لان فعلاء بفتح الفاء ليس من ابنية غير المضاعف وانما هو المضاعف كزلزال
وقلقال قالوا وحمراء هذه المرخمة تنصرف لزوال مانعها وتنفك عن الندا لفقد التأنيث
فيها لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث وانما هي منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث وفيه نظر لانها بدل من حرف تأنيث وان كان بمرات
فالاولى فيه الوجه الثاني وان لا تنصرف نظرا الى الاصل وتقول الهمزة في يا حمراء المرخمة هي
الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق ياء النسبة بها وذلك لانه انما قلبت همزته واوا لوجود
ياء النسبة بعدها فلما حذفت الياء نسيا رجعت الواو الى اصلها و تقول على الوجه الثاني
يا شاهُ بالهاء في يا شاة بتاء التأنيث وذلك لان اصل شاة شوهة بدليل شويهة في التصغير
وشياه في التكسير فحذفت الهاء وقلبت الواو الفا فصارت شاة فلما رخم على الوجه الثاني
اعيد لام الكلمة وهي الهاء فصار يا شاه وانما اعيد لان ما قبل المحذوف لم يكن باقي الكلمة وهو
حرف لين برد المحذوف فان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين
ثانيه حرف لين لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد لانه يجب حذف اللين عند التقائه ساكنا مع
التنوين لكن قال الشارح اصله شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين اقول
بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم لانه كان ثابتا قبله لان تاء التأنيث من شاة بمنزلة كلمة واحدة هذا على ما ذكره
الشارح لو كان علة للاعادة لوجب اعادة المحذوف في نحو عدة وثبة لوجوده فيهما مع انه لا يعيد فيهم
بالاتفاق ويقال يا عدو يا ثب ويا طلحُ بفتح الحاء وقد اجازوا يا طلحة بفتح الحاء في ترخيم يا طلحة
على الثاني يا قحام التاء اي تاء التأنيث التي كانت فيه قبل الترخيم بين الحاء وفتحه لانه لو لم
يفتح وقيل يا طلح بالضم لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة وانما لم يكن التاء ساكنة لانه لا وجه لكسرها
ولا لفتحها لان تاء التأنيث لم تكن مكسورة او مفتوحة في المنادى المفرد المعرفة ولا يجوز ضمها
ايضا لئلا يلتبس المرخم بغير المرخم وانما صحت الحاء مع انها صارت ساكنة آخر باقيها وتحركها
لان ما قبل تاء التأنيث يجب ان يكون مفتوحا وهذا الكلام على ما يرى لا يخلو من تعسفات وتمحلات تعلقها
فالاولى ان يقال في توجيه فتح يا نحو طلحة ما قال الشيخ الرضي وهو قوله ولغلبة الترخيم فيها في آخره

باقحام م

التاء ومن آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء ومنه قوله كليني
لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فانه اقحم التاء في اميمة بين الميم
وفتحته على ما قال المص او عومل آخر غير المرخم معاملة المرخم على ما اخترناه وهم ناصب
اي ذو نصب وهو التعب مثل رجل تامر ولابن واقاسيه اي اكابده والهاء عائد الى الهم اي اقاسي
الهم فيه ويجوز ان يكون الضمير عائدا الى الليل على سبيل الاتساع وجعله بمنزلة المفعول به
وبطيء الكواكب اي بطيء كواكبه عن سرعتها الى الغروب وبطؤها كناية من طول الليل وهو عن
شدته ولا يجوز هذا الوجه الثاني في نحو يا صاح مما كان ترخيمه شاذا فلا يقال يا صاح لان
ضمه التزام لترخيمه الذي هو شاذ لان المحذوف نسيا في حكم المطرح والتزام ما هو شاذ اشد من
ارتكاب مجرد الشذوذ ولا يجوز الوجه الثاني في ترخيم المسمى حبلوي لما يلزم من كون الف فعلى لغير
التانيث وذلك لانه اذا حذف ياء النسبة للترخيم وقيل يا حبلو يجب ان يقلب الواو
لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال يا حبلى فيلزم ان لا يكون الف فعلى مضمومة الفاء للتانيث
لانها الف منقلبة عن الواو والف التانيث لا تكون منقلبة عنها وفيه نظر لجواز ان يقال لما حذف
ياء النسبة عادت الواو الى اصلها وهو الف التانيث ولا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان
على لغة كسر اللام فلا يقال يا طيلس بالضم وانما يقال يا طيلس بالفتح لما يلزم في هذا الوجه مما
ليس من ابنيتهم لانه ليس في الابنية بناء فيعل في الصحيح بكسر العين وانما جاء في المعتل العين نحو
سيد واجاز ابن السراج ذلك نظرا الى ان المثال بعد جعل المحذوف منه نسيا ليس باصيل الا ترى انه
يجوز ان تقول يا منص في منصور اتفاقا مع ان مفع ليس من ابنيتهم وان كان في آخر الاسم زيادتان
في حكم زيادة واحدة بان تكونا زيدتا معا لا بان تكونا معا لمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي
مسلمان لمعنى آخر مع انهما حذفتا لانهما لما زيدتا معا حذفتا ايضا معا سواء بقي بعد الحذف
على اكثر من حرفين او لا نحو يا اسم في يا اسماء اذا جعلناها فعلاء من الوسامة على ما هو مذهب
سيبويه واما من جعلها افعالا جمع اسم فلا يكون مما فيه زيادتان زيدتا معا وانما هو من باب
منصور وعمار ويا عثم في يا عثمان ونقول في نحو بيدلان ودمان يا بيدل ويا دم بحذف الزيادتين
لان بقاء الكلمة على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك خلافا للاخفش ولعله
ذهب الى منع حذف الزيادتين في نحو بيدلان وان كان في آخره حرف صحيح غير تاء احتراز عن نحو
سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء بمنزلة كلمة واحدة قبله مدة زائدة كالالف والواو

الى

الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها حذفتا اي الحرف الصحيح والمدة ايضا
ان كان الباقي بعد الحذف على اكثر من حرفين نحو يا منص في يا منصور لانه في حذف الحرف الصحيح
لانه هو الآخر صارت المدة آخرا فيتبعه في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح والا اي وان لم يكن كذلك
فالصحيح يحذف لا غير فلا يحذف الواو والياء من ثمود وسعيد لتقويهما بالحركة
ولا من برذون وقنديل لانها لقلة المدة فيهما صارتا شبيهتين بالحرف الصحيح ولا يحذف
المدة من نحو مختار لانها ليست بزائدة لانه في الاصل مختير ولا من سعيد لئلا يبقى الاسم بعد
الحذف على حرف بسبب الترخيم والثاني من نحو المركب بمنزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة
الاولى فاشبهت تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما تحذف تاء التانيث قالوا يا بعل
في بعلبك ويا خمسة في المسمى بخمسة عشر وفي الوقف تقلب التاء هاء على اللغتين ولا يجوز
الترخيم في غير النداء الا في الضرورة وانما يكون الترخيم في السعة في المنادى لكثرة استعماله
ولكون المقصود بالنداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء ليشرع في المقصود
فلم يسغ فيه اي في الترخيم في غير النداء المذهب الاول وهو ان يكون المحذوف كالثابت
عند المبرد خلافا لسيبويه وانما لم يسغ فيه ذلك لان ارادة المحذوف تدل على انه مرخم
والترخيم انما يكون غالبا في النداء اما اذا جعل المحذوف نسيا وكانه لم يحذف منه شيء فلا يكون
فيه ترخيم في الظاهر وما انشده سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت
منك شاسعة اماما اي امامة فحذفت التاء وترك الميم على فتحته فلو لم يكن المحذوف
كالثابت لوجب ان يرفع اماما لانه فاعل اضحت قوله اضحت حبالكم اي صارت حبال
وصالكم رميمة والرمام جمع الرمة وهي قطعة من الحبل بالية وصارت امامة وهي اسم
امراة شاسعة اي بعيدة منك فمقدر رده المبرد وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما
والظاهر مذهب سيبويه لانه قد جاء الترخيم في غير النداء على المذهبين اما على المذهب الاول
فكما في هذا البيت وغيره واما على المذهب الثاني فكقوله ديار مية اذ مي تساعفنا
اي اذ مية فرخمه وجعل الباقي كانه اسم برأسه ولذا رفعه واما اختلاف الصيغ فقولهم
يا نومان وهو كثير النوم ولم يستعمل في غير النداء وكذا المعدول نحو فسق فانه معدول عن
فاسق ولم يستعمل فسق الا في النداء وهو معرفة ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم والضابط ان كل
ما هو على وزن فعل في سب المذكر وعلى فعال في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع

كان مختصا بالنداء ويا ملأمان ويا مكرمان اي يا كريم وكذا كل ما هو على مفعلان
فانه مختص بالنداء **ونحو اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع من الشواذ**
لان لكاع فيه مستعمل في غير النداء فانه خبر للمبتدا وهو قعيدته **ومنه قولهم يا فل**
اقبل وليس بمرخم فلان بل هو اسم مبني على حرفين جعل بمنزلة دم لان النداء موضع تخفيف
والا اي وان كان مرخم فلان **لقيل فلا** كما يقال في ترخيم يا هلال يا هلا لكن احد يقول يا فلا
ولقولهم في المونث يا فلة اقبلي ولو كان يا فل ترخيم يا فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة
فينبغي ان يقال في ترخيم يا فلانة بحذف التاء وابقاء الالف والنون ولا يقال يا فلة
بحذف الالف والنون وابقاء التاء لان الترخيم انما يكون في اخر الكلمة **وقولا في النجم**
في لجة امسك فلانا عن فل من الضرورات لانه استعمل صيغة فل في غير النداء يقال سمعت
لجة الناس بالفتح اي اصواتهم وضجتهم **ووزنه فعل تقديرا والذاهب منه الواو** التي
هو لام الفعل وكان اصله فلو كفلس حذف الواو ومنه كما حذف من يد ودم **ومنها** اي من
المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا **باب الاختصاص ويكون** الاختصاص **على طريقة النداء**
بمعنى ان يكون منقولا من النداء الى باب الاختصاص لان المنادى كما انه مختص بالخطاب من
بين امثاله وذلك بان يذكر اولا ضمير المتكلم ويوتى بعده باي ويجرى مجراه في النداء من ضمه
والاتيان بعده بها التنبيه ووصفه بذي اللام او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف
منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك ما لم يكون مجردا بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار
والتصاغر **نحو انا افعل كذا ايها الرجل** اي انا افعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله وقد يكون
للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال باكرامه او للتصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال وقولك ايها الرجل لتوكيد الاختصاص
لان الاختصاص قد وقع اولا بقوله انا فكل هذه الامثلة صورته صورة النداء وليس منه لان
المراد من صفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم لا المخاطب وقولك ايها الرجل في محل نصب
لانه حال لانه في تقدير مختصا من بين الرجال وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لان كل ما ينقل
من باب الى باب فاعرابه على حسب ما كان عليه **وانا معشر العرب نفعل كذا** فان الاسم المضاف
منه قائم مقام اي ودال على مفهوم ضمير المتكلم **ولا يجب فيه حرف النداء** لاستكراههم استعمال
علم النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب ولا

الاختصاص

منقول

منقول من باب النداء الى باب الاختصاص **وقد يكون** الاختصاص **على غير طريقته** اي على غير طريقة
النداء بان لا يكون منقولا عن النداء **نحو العرب اقرى الناس** فانه ليس منقولا عن النداء لان المنادى
لا يكون معرفا باللام فيكون نصبه بفعل مقدر اعني اعني العرب واخصهم ولا يجوز اظهاره
لاستغنائهم عن استعماله بعلم المخاطب به **وقوله بنا تميما يكشف الضباب** اي اخص تميما
وليس منقولا عن النداء اذ لو كان لوجب ان يقال تميم بالضم لانه مفرد معرفة والضباب جمع ضبابة كغشي
الارض كالدخان واعلم ان المص تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فانه قال ان العرب باللام منقولا
عن النداء او المضاف يحتمل الامرين اي يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدر كما في ايها الرجل وان
يكون بفعل مقدر كاعني واخص قال الا ان الاولى ان يقال انه منصوب بنصب العرب اذ التعلق على
القياس يجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال نصب
الجميع على انه منقول عن النداء اجرا لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم جوزوا النصب ودخول
اللام في نحو بنا تميما ونحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف
النداء الذي لا يجامع اللام **ومنها ما نصب على المدح او الشتم او الترحم** قال المص
وانما قلت انشا احترازا عن نحو حمدت زيدا او ذممته فان ذلك بطريق الاخبار والذي يحسن
فيه انما يذكر بعد ذكر من يستحق التعظيم او التحقير او الترحم اما لشهرته او لجري ذكره وصفه
يدل على ذلك ويشار به الى انه يستحق لاجل ذلك ان يثنى عليه ويعظم او يذم ويستحقر او يترحم
فهي بهذه المنصوبات مليحة اضمار عاملها لما ينبئ عنه من القرائن اللفظية او الحالية
ولما ان الكلام انشا نسبة ولم يظهر البتة لئلا يلتبس بالاخبار وهذا كما يرى في اجمال الدعائية
بعد ذكر من الدعا له او عليه نحو مات فلان يرحمه الله او قال محمد صلى الله عليه وسلم واليه لا محل
لهذه الجمل اعني لهذه المنصوبات مع عواملها المقدرة لان الجمل الانشائية لا محل لها من الاعراب
فقولهم الحمد لله حمله فيه معنى الثنا والتعظيم فهي لم تورد بعد ذكر الله ما يثنى به عليه على
طريق الانشاء فانه يوصف مناسب له ولصفته **نحو الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك**
وحمالة الحطب فيمن قرا بنصب حمالة واما من قرا برفعه فيكون خبر مبتدا وهو امرأته **ومررت**
به المسكين فان هذه المنصوبات بفعل مضمر لا يظهر وهو اعني او اخص او امدح او اذم او اترحم
على حسب المواضع **والغالب عليه** اي على ما ينصب على احد هذه الاشيا **التعريف** بالاضافة
او باللام **وقد جاء** هذا المنصوب **نكرة في قوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي**

ليس ء

المدح

نار شعثاً منصوباً على الترحم وقيل على الذم وقبله فاوردها مرصداً احافظاً به ابن الدجى لاهياً
كالطحال معتداً معيداً لاكل القنيص ذا فاقة ملحماً للعيال وما وى البيت الضمير المستكن
في اوردها للعير الوحشي والبارز المنصوب الاتن والدجى الظلمة والدجى ايضاً جمع دجية
وهي بيت الصائد وقيل للصائد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد والضمير في به للمرصد وهو
المكان الذي يرصد به الصائد الوحش ولاطئاً حال من ابن الدجى اي ملتصقاً بالارض ليخفى عن
الصيد تريد لزوقه بالارض كلزوق الطحال بالجنب والمعتد المكتسب والمعيد هو الذي
اعاد اكل الصيد مرة بعد اخرى والقنيص الصيد والفاقة الحاجة والملحم هو الذي يأتي باللحم
اهله وضمير ياوي للصائد والغرض من هذه الاوصاف وصفه بلزومه للصيد لفقره وسوء
حاله والشعث جمع شعثاء والمراضيع جمع مرضع اشبعت الكسرة فتولدت الياء ويجوز ان يكون
جمع مرضاع بمعنى كثيرة الارضاع والارضاع عندهم قبيح فعال في التعيير فلانه ناكل من ثديها
ونحوها مفاليس جمع مفلس والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان ونحو شعثاً ان يعطف
على عطل الا انه لما راى الشعث اسوأ حالاً من العطل اراد ان يميزه عنه ليترحم عليه لان الاعراب
من العطف يوهم ان الثاني ليس من جنس الاول فاضمر له فعل نصبه على الترحم وهو اعني **ومنها**
التحذير وهو ما منصوب هذا شامل لغيره من المنصوبات **بتقدير اتق** وما يؤدي معناه
واحترز به عن مثل زيداً في جواب من قال من اضرب فانه وان كان منصوباً الا انه بتقدير اضرب
لا بتقدير اتق **تحذيراً مما بعده** احترازاً عن مثل زيداً في جواب من قال من اتقي فانه معمول
بتقدير اتق لكنه ليس تحذيراً مما بعده وقوله تحذيراً منصوب على انه مفعول له والعامل فيه
المصدر وهو قوله بتقدير اتق **نحو اياك والاسد والسيف** اي نح راسك عن السيف ونح
السيف عن راسك ماله قعنب اليربوعي لكرام المازني حين جاء ليقتل بجيراً القشيري
وقد اسره كرام فجاء المازني يريد راسه فقال له قعنب ذلك والسيف في يده وماز ترخيم مازني
فكانما كني كرام بلقب جده ثم رخم هذا لان اللقب مما يسري الى الابناء وقيل انه ترخيم مازني
وفيه شذوذ لان ترخيم غير العلم وحذف حرف قبل ياء النسبة **اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد**
ان يهلكك هكذا قال جار الله في تقدير اياك والاسد تحذف اتق لقصد الفراغ منه بسرعة الى
ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقاً والخطب
ملماً ولئلا المهم مدلهماً وكان القائل يرى ان الوقت اضيق من ان يتكلم فيه بالفعل ثم حذف

التحذير

النفس

النفس لعدم الاحتياج اليه وذلك لانه انما جيء به عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ولما حذف الفعل مع الفاعل زال ذلك الاحتياج وفي هذا التقدير
تطويل للمسافة والاولى ان يقال اياك بعد من الاسد والاسد بعد عنك ويجوز الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد اذا كان احدهما منفصلاً لان حكم المنفصل حكم الظاهر **وتقول**
اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب والحذف رمي الارنب بالعصا والخذف بالخاء
المعجمة الرمي بالحصى **و** اياك **ان تحذف** يعني كما يجوز ان يذكر المحذر منه بواو العطف ويكون
الكلام ح على جملتين يجوز ان يذكر مع من ظاهرة او مقدرة ويكون الكلام على جملة واحدة ويكون
من متعلقاً بالفعل المقدر وانما يكون من مقدرة اذا كان المحذر منه مع ان وان لما كانت
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر منها
قياساً للتخفيف **ولا تقول اياك الاسد** يعني لا تحذف حرف الجر من الاسم **لامتناع تقدير حرف**
الجر لانه ربما حذف من ان وان قياساً ومن غيرهما انما حذف سماعاً نحو استغفر الله ذنباً اي من ذنب
و لامتناع تقدير حرف **العطف** لان حذفه اشذ من حذف حرف الجر لانه لم يثبت حذفه الا نادراً
وقوله **واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب** اعتراض لانه حذف
حرف الجر من المراء وهو اسم صريح فاجاب عنه بقوله **فـ** ذلا نعاش عليه **او محمول على الضرورة**
والكلام في سعة الكلام **او محمول على ان المراء** وهو المجادلة **مصدر جار مجرى ان المراء** في احتمال
جواز حذف الجر منه بمعنى انه يقدر بان مع الفعل وهذا قول ابي اسحق **او محمول على انه** اي ان المراء
شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وهو احذر **وما قبله** وهو اياك اياك **مستقل**
ويكون من باب الاسد الاسد **وهو قول الخليل** وهكذا قال ابن الحاجب وقال الشيخ الرضي وهذا
قول سيبويه **او ذكر المحذر منه مكرراً** المص تبع ابن الحاجب في هذه العبارة وفيها نظر لان
ذكر ان كان مصدراً معطوفاً على قوله اما منصوب لكان فيه تعذر من حيث المعنى ولو كان بلفظ
ما لم يسم فاعله يلزم ان لا يكون او متصلة من حيث المعنى لان او المتصلة ينبغي ان يليها مثل المذكور
قبلها واذا لم يكن متصلة يكون منفصلة ويكون للاضراب عن الاول وللاثبات للثاني فيلزم ان يكون
هنا اضراباً عن قوله اما منصوب بتقدير اتق الخ وليس كذلك ولو قلنا ان ذكر مصدر منصوب
على انه عطف على قوله تحذيراً لكان له وجه ويكون التقدير هو منصوب بتقدير اتق اما للتحذير
مما بعده او لذكر المحذر منه مكرراً فانه اذا ذكر المحذر منه مكرراً احذف الفعل لان التكرار قائم

مقامه نحو الاسد الاسد اي احذر الاسد والجدار الجدار اي احذر الجدار المداعي والصبي
الصبي اي احذر ايطاء الصبي والطريق الطريق اي خل الطريق ونحو اياك اياك فانه لا يجوز
اظهار العامل عند بعضهم في المكرر نظرا الى تكرير الاسمين مع ان احدهما بمنزلة النائب عن العامل وضيق
الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا وبذا جاز قوم اظهاره اذا كان المكرر اسما ظاهرا نظرا
الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كما في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا ومنها الاغراء ويكون مكررا ايضا كما يكون المحذر مكررا وضابطه كل مغرى به
مكررا او معطوفا عليه بالواو مع معطوفه نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع
الى الهيجا بغير سلاح واما الذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يهمها والعامل
فيه الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما ذكرنا في التحذير ومنها ما اضمر كما يطلق على المنصوبات
بشريطة التفسير ذلك العامل وقوله اما بلفظه او بمعناه او بلازم معناه تفصيل للعامل المضمر
وليس بتفصيل للمفسر لفساد المعنى وانما يجب اضماره لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو
اي المفسر عامل من فعل وشبهه واقع بعده اي بعد ما اضمر عامله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل
عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لا يعمل فيه بسبب العمل في ضميره
بحيث لو لم يعمل في الضمير لعمل فيه واحترز به عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل عنه بضميره
لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد هل ضربته
فانه يجب رفع زيد لانه على تقدير عمله في الضمير لا يعمل فيه لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله
او متعلقه اي او مشتغل عنه بمتعلق ضميره ومتعلقه قد يكون مضافا الى الضمير نحو زيدا ضربت
غلامه او موصوفا لعامله نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا له نحو زيدا ضربت الذي يحبه
وغير ذلك من المتعلق ويشترط فيه ان يكون الضمير ومتعلقه منصوبا لفظا او محلا فالاولى ان
يقول مشتغل عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه لفظا او محلا احترازا عن نحو زيد ذهب به
على ما يجيء ان شاء الله تعالى نحو زيدا ضربته المضمر مفسر بلفظه وهو اولى لان المذكور دال على
المحذوف وانما قلنا اولى لجواز تقدير ما هو اعم او زيدا مررت به المضمر مفسر بمعناه لانه
لا يمكن تقدير مررت لانه لا ينصب المفعول واذا انضم مع معموله الخاص نحو مررت بزيد كان
معناه المجاوزة والجواز فيقدر جزت او زيدا ضربت غلامه المضمر مفسر بلازم معناه اي
ضربت في المثال الاول وجزت في المثال الثاني لان مررت بمعناه واهنت في المثال الثالث وذلك

المفسر

لانه لا يمكن تقدير ضربت اذ ليس المعنى ان المتكلم ضرب زيدا واذا انضم ضرب مع معموله الخاص
مثل ضربت عمرا يكون معناه الضرب ايضا واذا انضم مع معمول عام مثل ضربت اليهود يكون
معناه الاهانة لا الضرب لان ضرب المتكلم جميع اليهود غير متصور واهانتهم متصور
فيقدر اهنت وهذا مستقيم وههنا قسم آخر وهو زيدا حبست عليه فانه لا يمكن تقدير
حبست ولا معناه مع معموله الخاص لان معناه الحبس ايضا اذ ليس المعنى ان المتكلم حبس زيدا ولا
معناه مع معموله العام نحو الاهانة اذ ليس المعنى ان المتكلم اهان زيدا فيقدر اعم الافعال
وهو الملابسة اذ كل فعل فرض يمتنع ان يتحقق بدونها فهو محقق والزائد مشكوك فيقدر
وانما لم يذكره المصنف لدخوله في القسم الثالث لانه من اللوازم لان ضرب الغلام من لوازمه اهانة
مالكه والرفع اي رفع هذا الاسم الذي اضمر عامله بشرط التفسير بالابتداء وانما قال ذلك لئلا
يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل فيبين بقوله بالابتداء ان عامل الرفع في جميع
ما يجوز رفعه في هذا الباب هو الابتداء اجود لعدم احتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه
بخلاف الرفع بالابتداء فانه عامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال انه اضمر عند عدم قرينة خلافه
اي خلاف الرفع وهو النصب اي الرفع اجود عند عدم قرائن النصب التي يكون معها مساويا للرفع
او مختارا او واجبا ولا بد ان يكون قرائن النصب كلها معدومة وذلك لان المعتبر من قرائن
النصب او عند وجود قرينة للرفع هي اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع اي من قرينة النصب
وهي سابق على ما ذكره المصنف كاما نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان
النصب هو الاجود لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير
الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع
هو الاجود لان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف فلم يكن معها فصل التناسب
لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسبب اما
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الاضمار وانما قال مع غير الطلب
لانها لو كانت مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لكان النصب هو الاجود نحو ضربت
زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع لزم وقوع الانشاء خبرا للمبتدا وهو قليل في
الاستعمال ولان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل واما مع سائر
انواع الطلب نحو جاءني عمرو واما زيد فهل ضربته واما زيد فليتك تضربه فيجب رفع الاسم معها

لانه لا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها ومثل اذا للمفاجاة نحو جاء زيد واذا عمرو اكرمته فان
الرفع هو الاجود لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية تعارضها بدرئه وقوع
الفعل بعد اذا المفاجاة فيرجح الرفع على النصب لعدم استلزام الرفع الاضمار الذي
هو خلاف الاصل ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت
القوم وزيدا مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير
الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب بخلاف لقيت القوم واما
عمرو فمررت به فانه لا يختار فيه النصب لوجود اما الغير الطالب ولقيت القوم واذا عبد الله
يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب ايضا لوجود اذا للمفاجاة ويختار النصب في موقع
هو بالفعل اولى من الاسم كالواقع بعد حرف النفي فانه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا على
الاسم وعلى تقدير النصب كان داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان النفي في الحقيقة
للمضمون حال لاوه لفظا او تقديرا لما نفي مضمونه اولى وبعد حرف الاستفهام وهو الهمزة
فقط فانه على تقدير النصب يكون داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لمثل ما ذكرنا في حرف
النفي وانما قلنا فقط لانه يتبع بل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل وبعد حيث لانه على
تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الاسمية لدلالتها على
المجازاة في المكان كدلالة اذا عليها في الزمان ويختار النصب في الامر والنهي وقد عرفت
علة ذلك نحو ما زيدا او ازيدا ضربته وحيث زيدا تجده فاكرمه وزيدا اضربه وزيدا
لا تضربه هذه امثلة ما ذكر على الترتيب واما مثل ازيد ذهب به فالرفع واجب فيه
ليس الا الرفع لانه ليس من الباب لانه وان كان فيه اسم بعده عامل مشتغل بضميره الا انه ليس
مشتغلا عنه اي عن العمل فيه لان ذهب لا يعمل في مثل زيد المقدم عليه شيئا من العمل وانما لا
يجوز نصبه بمناسب ذهب كما يجوز في نحو الخوان اكل عليه اللحم وازيدا انت محبوس عليه فيكون
التقدير فيه الابس الذهاب زيدا كما يكون التقدير هنا كالابس اللحم الخوان والابست
زيدا الا ان الضمير المشتغل به ينبغي ان يكون منصوبا لفظا او محلا على ما اشرنا اليه فيما قبل وليس
الضمير في ازيد ذهب به منصوبا لا لفظا ولا محلا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس
منه اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان في الظاهر انه منه لان ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله كقوله تعالى وربك فكبر لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع مع ان النصب مع الطلب

ولو

هو المختار

هو المختار كما عرفت فلا يجوز ان يكون القراء العشر على غير المختار وانما ذلك لقوله فان الفاء
في فاجلدوا بمعنى الشرط في الزانية لانه في تقدير التي زنت فيكون المبتدا متضمنا معنى الشرط لكونه
موصولا صلته فعل عند المبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لان المانع
فيه ليس اشتغاله بضميره او متعلقه فقط بل المانع هنا ان ما بعد الفاء اذا لم يكن زائدة وكانت
واقعة في موقعها لا يعمل فيما قبلها والفاء في الاية كذلك اما اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا
جاء نصر الله الى قوله فسبح او كانت واقعة في غير موقعها كقوله تعالى وربك فكبر فما بعدها يعمل فيما
قبلها وجملتان عند سيبويه مستقلتان فيخرج عن الحد ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره فان
سيبويه ان الزانية مبتدا بحذف المضاف وخبره محذوف اي فيما تلي عليكم بعد حكم الزانية
والزاني ثم ابتدأ بقوله فاجلدوا فهي جملة اخرى بيان لذلك الحكم ويختار النصب عند خوف
لبس المفسر على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر يعني من مرجحات النصب ان يكون تخلصا من ابهام غير المعنى المقصود كما في الاية فان
نصب كل شيء ورفع توهم كون خلقناه صفة لشيء اذ لو كان الموصوفة له لم يكن مفسرا الناصب
قبله واذا لم يكن صفة يلزم عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا كما هو قول اهل السنة
ولو قرئ كل شيء بالرفع لاحتمل ان يكون خلقناه صفة مخصصة وبقدر خبرا له فيفيد غير المعنى
المقصود لانه يوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له ويوهم ان ثم مخلوقا ما لغيره في
الغير الله تعالى ليس بقدر فلا يتعين المعنى المقصود بمجرد الاخبار وان يكون خبرا فيفيد المعنى
المقصود فالنصب مختار لما فيه من النصوصية على المقصود قال الشيخ الرضي لا فرق بين الرفع
والنصب من جهة المعنى لان مراده بكل شيء كل مخلوق لانه مخصوص لانه لم يخلق جميع الكائنات التي
لا تتناهى فمعناه على تقدير ان يجعل خلقناه خبرا له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعله
صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر قلت سلمنا انه لا فرق على تقدير ان يكون المراد من كل شيء مخلوق
لكن لا دليل على تخصيصه بهذا الوجه لم لا يجوز ان يكون تخصيصه بكونه بمعنى كل موجود ويستوي
الامران الرفع والنصب يستويان في مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان الجملة
الاولى ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني
الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع بسلامته من الحذف
رجح النصب لقرب المعطوف عليه فتعارضا وانما قال عنده او في داره لانه لو لم يذكر احدهما

لو رد عليه ما ورد على ابن الحاجب من انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية لوجوب الضمير
في المعطوف عليه لكونه جملة واقعة خبرا للمبتدا وعدمه في المعطوف وقال الاخفش لا يجوز
النصب في عمرا اكرمته لان تمام جملة من فعل وفاعل في موضع الرفع خبرا للمبتدا فلا يجوز عطف
عمرو اكرمته عليه اذ لو قيل زيد عمرا اكرمته لم يجز فلو قلت زيد عمرا اكرمته عنده جاز
والظاهر من كلام سيبويه انه يجوز المسئلة من غير تقدير عنده ورد ان لانه لما نظر في لفظ الجمل الاولى
اعراب جاز عطف ما لم يكن له موضع من الاعراب عليه وقد يقع الاختلاف بين المعطوف
والمعطوف عليه كثيرا نحو رب رجل واخيه ويا عبد الله وزيد ويا زيد والحارث وقد وقعت
هذه المسئلة كقوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها نصب السماء وجب النصب
اذا وقع ما اضمر عامله بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط اي كحروف الشرط غير اما وحروف
التحضيض نحو ان زيدا تره فاضربه وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض يجب ان
يدخل على الفعل لفظا او تقديرا بالاستقراء وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان
يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر وهو ما ينصب فوجب النصب وبعضهم
يجوز رفع الاسم في ان زيد ضربته على تقدير ان ضربت زيد ضربته وهو خلاف الاصل لان شرط
المفسر موافقة المفسر في اللفظ وليس منه اي من الباب وان كان منه ظاهرا وكل شيء فعلوه
في الزبر لفساد المعنى المقصود فيكون خارجا عنه بقوله مشتغل عنه بضميره لان المانع من
عمله فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط بل المانع من عمله فيه فساد المعنى المقصود
وذلك لانه لو اشتغل به لا بضميره صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فكان الجار والمجرور
اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا فيلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحايف الاعمال
شيء بل الكرام الكاتبون وقعوا فيها الكتبة ولو كان صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت
في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود في حالة الرفع ولذا وصف
وصفا لمن المعنى بقوله المقصود لان المراد بقوله كل الا انه ما هو المراد بقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور في محل
الرفع بانه خبر للمبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر حيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة ومن

الحال

المنصوبات الحال وهو ما يبين هيئة الفاعل التي يكون عليها الفاعل عند وقوع الفعل منه
او يبين هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه والصفة تدل على هيئة ذات من غير تقييدها بفاعلية

او مفعولية وانه تقييد منع الخلو وقوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا
او معنويا ويخرج عن هذا التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله وقد
اغتدي والطير في وكناتها قيل انه فيه حال عن الزمان كما انه حال عن المكان في قولك
لقيت زيدا والجيش قادمه بين يديه ويخرج عنه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف
عاملا فيه عمل الرفع او عمل النصب نحو قوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين ويمكن الجواب عن الاخير بانه لا يجوز الحال من المضاف اليه الا اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما في الاية الاولى فانه يجوز
ان يقال بل نتبع ابرهيم بدل قوله بل نتبع ملة ابرهيم فكان الحال في التقدير حالا عن المفعول
او كان المضاف الذي هو فاعل او مفعول في المعنى جزءا من المضاف اليه ولم يصح قيامه
مقامه كما في الاية الثانية فكان الحال عن المضاف اليه حالا عن المضاف لكونه جزءا منه
والمضاف فاعل باعتبار ضميره الذي في مقطوع فاعل معنى قيل تعريف الحال منتقض بالحال المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا فانها ليست بيانا لهيئة الفاعل والمفعول والا لزم ان لا يكون
الابوة الا في حال العطوفة وهو فاسد والجواب عنه ان من الافعال ما لا يقبل التقييد
نحو حققت الانسان فانما هو لم يكن ليقيد التحقيق بقيد لانه مستمر سوا قام او
قعد وانما ذكر الانسان ليعرف انه كذلك كان عند التحقيق ولم ينتف التحقيق عند انتفا
القيام واذا جاز ذلك في الحال المنتقلة جاز في المؤكدة او يقول هو حال عن المفعول وهو ما
في احقه واثبته من العامل المقدر كما ذكرنا اخرا ومنهم من جعل الحال قسمين وحد كل واحد بحد
على حدة وهو ظاهر كلام المصنف لانه قال بعد ذلك في المؤكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية نحو
ضربت راكبا زيدا حال من الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا حال من المفعول لفظا ولا يجوز
فيه ان يكون حالا من الفاعل لانه اذا لم يكن قرينة تبين صاحبه وكان الحال حالا من الفاعل وجب
تقديمه على المفعول لدفع الالتباس وزيد في الدار قائما حال عن الفاعل معنى لان المعنى ما يستقر
قائما وهذا بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه في حال
الشيخوخة وقد يكون الحال منهما اي للفاعل والمفعول على الجمع ان كان الحالان متفقين
او التفريق ان كانا مختلفين نحو لقيته راكبين ولا منع من التفريق فيه وان كان الاولى الجمع
منهما لانه اخصر نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا ولقيته مصعدا منحدرا

ما قال الشاعر رح اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس ولذا قال المصنف قول قال الشيخ الرضي ولو كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعها كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال الاخرى الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنبه **وعاملها الفعل او شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه كاسم الفاعل واسم المفعول **وتقدمه** اي يتقدم الحال على عاملها اذا كان فعلا او شبهه اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او اسم التفضيل او كان مصدرا او كان صلة للام او صلة لحرف مصدري كما وان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال راكبا ما احسن زيدا لعدم تصرف فعل التعجب ولا راكبا زيد افضل من عمرو لضعف افعل التفضيل في العمل ولا مجردة حسنة ضرب زيد هندا لتقدير المصدر بان الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا مجردة حسنة الضارب هندا ولا مجردة حسنة ان ضرب زيد هندا او الشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو **وجوازا** اي تقدما جائزا **نحو شتى تؤوب الحلبة** قال المبرد ذلك لانهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا وتفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم يؤوب الاول فالاول تضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق وشتى جمع شتيت اذا تفرق وهي حال متقدم على عاملها وهو فعل اي يؤوب الحالبون حال كونهم متفرقين **وزيد متكئا جالس** الحال فيه متقدم على عاملها وهو شبه الفعل **ولزوما** اي تقدما لازما **فيما اذا تضمن** الحال **معنى الاستفهام نحو كيف جئت** اي كائنا على اي حال جئت وتقول في البدل عنه كيف جئت أقائما ام قاعدا ويجوز ان يكون كيف هنا صفة لمصدر الفعل الذي بعده ويكون المعنى أفعلا كائنا على اي حال جئت وتقول في البدل عنه أفعلا حسنا ام قبيحا **او كيف زيد فاعل** اي كائنا على اي حال زيد فاعل **او عاملها معناه** اي معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون فيه حروفه **كالمستقر من الظروف** نحو زيد في الدار قائما **واسم الاشارة** نحو هذا بعلي شيخا **وحرف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا** فمقبلا حال من هو وهو مفعول به في المعنى والعامل فيه حرف التنبيه وهو ها لان المعنى انبه عليه

حال كونه مقبلا قال الشارح رح اي انبهك حاله اقبالك على هذه الجملة وهي نحو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذويها واحدا لان العامل في زيد هو الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية اقول والحال هو هو على ما ذكرنا ويكون العامل فيه معنى التنبيه باعتبار كونه مفعولا معنى والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدأ ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح رح والا لزم ان يكون المقبل هو المخاطب لا زيدا وليس كذلك لان هذا الكلام انما يقال للمخاطب عندما اقبل زيد لا عندما اقبل المخاطب **وليت** نحو ليتك قائما عندنا **ولعل** نحو لعلك جالسا في الدار **وكان** نحو كانه قائما الاسد وذلك لتضمنها معنى التمني والترجي والتشبيه **ونحو ذلك** نحو حرف النداء نحو يا ربنا منعما وكاف التشبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمي متفخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا **ولا يتقدم عليه** اي لا يتقدم الحال على العامل الضعيف من شبه الفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة والفعل المحض ضعف بالتأخير بدليل انه لا يجوز في ضربت زيدا الا النصب ويجوز في زيدا ضربت الرفع على تقدير زيد ضربته ويجوز ايضا لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد واذا ضعف عمل الفعل بالتأخير كان معنى الفعل في غاية الضعف فلا يجوز عمله في الحال المتقدم خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تأخره فهو موافق لسيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد **بخلاف الظرف** فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولان الحال شبيه بالظرف من حيث المعنى لانها بمعنى الوقت **نحو كل يوم لك درهم** فدرهم مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك **ولا تقول قائما لك درهم وقد اجيز تقديمها** اي تقديم الحال على العامل المعنوي ايضا كما جاز تقديم الظرف حال كون الحال **ظرفا** مستقرا **تشبيها للمستقر من الظروف باللغو** يعني اذا كان الحال ظرفا كان لا محالة ظرفا مستقرا فاجيز تقديمها على عاملها المعنوي وكان على المصنف ان يقيد العامل المعنوي بالظرف لانه اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يجوز تقديم الحال عليه **ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور** بالاضافة

تشبيها للظرف المستقر بالظرف اللغو الذي يجوز تقديمه على عامله المعنوي ح

انما قالوا كانت الاضافة لفظية او معنوية او بحرف الجر على الاصح وهو قول سيبويه واكثر البصريين نحو مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذي الحال لانها صفة له في الاصل فلا يتقدم حيث لا يتقدم متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف جر لا يتقدم على الجار بوجه من الوجوه فكذلك الحال لا يتقدم على خلافا لابن كيسان وابن برهان وابي علي فانهم جوزوا تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة والمجرور بحرف الجر بان حرف الجر كالجزء والضعيف من تعدية الفعل فيكون بين تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز ان اذهبت هندا راكبة بتقديم الحال على صاحبها يجوز ايضا في ذهبت بهند راكبة وقال ابن سراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يتصل الى ذي الحال الا بحرف جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل ذكر الحرف الا ان يكون الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على صاحبها المجرور ولا حجة لمجوزه اي المجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقا اي سواء كان الحال ظرفا او لا في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان اي كيف ان استدل بهذه الاية قال ان كافة حال من الناس وهو مجرور وقد تقدمت عليه اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا وانما لم يكن فيه حجة له لان الزجاج ذكر ان كافة ههنا حال من الكاف في ارسلناك وهو اسم فاعل من الكف والتاء فيه للمبالغة مثلها في علامة وراوية والمعنى وما ارسلناك الا للكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وقال صاحب الكشاف ان انتصابه على المصدرية والمعنى وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة لهم وأما قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فيحتمل فيه النصب على الظرفية اي جاؤا فوق قميصه ولا يجوز جعله حالا من المجرور المتأخر لما ذكرنا وتتقدم الحال غير المجرور كالمرفوع والمنصوب جوازا خلافا للكوفيين فانهم منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان ظاهرا مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا اذا كان مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فانهم جازوا التقديم نحو جاء راكبا زيد وانما منعوا ذلك لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يرجع الى ذي الحال المتأخر وهذا القول مردود لان الحال متأخر في التقدير والنية لان مرتبتها غالبا بعد مرتبة صاحبها فلا يلزم ذلك ووجوبا في مثل جاء راكبا الا ذهبتم صاحبه اي فيما يكون فيه ذو الحال مضافا الى ضمير يعود الى معمول الحال فانه يجب تقديم الحال حينئذ على صاحبها لانه لو اخر الحال مع معمولها وهو الاذهبتم لزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في صاحبه عائد الى الاذهبتم وهو متأخر عنه على هذا التقدير لفظا ومعنى ولو اخرت بدون معمولها لزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو صاحبه لانه وقع اجنبيا

بين الحال

بين الحال ومعمولها ولذا يجب تقديمها في نحو لقيتني شاتما زيدا اخوه وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة لان التنكير اصل ولا يحتاج الى التعريف فيبقى على الاصل وانما لا يحتاج اليه لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة ولا يحتاج فيه الى التعريف ولذا اي ولكون حق الحال التنكير امتنع اضمارها اي جعلها ضميرا في نحو جاءني زيد قائما وجائنه عمرو على ان يجعل الضمير في جائنه حالا وانما لا يجوز ذلك لان الضمير معرفة ونحو قوله فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال فالعراك مع كونه معرفة حال ينصف حمارا وحشيا واتنه اي اوردها الحمار الاتن يعارك بعضها بعضا لتزاحمها على الماء ولم يطردها الا انه يخاف الفوت من خلاف الرعاة الذين يديرون امر الابل اذا وردت الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروي والنغص بالصاد المهملة عدم تمام الشرب وبالمعجمة تحريك الراس كالحمار وانه وكلاهما روي قال السيرافي يريد ان بعضها يزاحم بعضا حتى لا تقدر ان تتحرك لشدة الازدحام فهو واقف لا تتمكن على الحركة والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض فيدخل بين بعيرين عطاشا ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب وحده قال ابو عبيدة يورد فارسلها العراك والنغص الاعجال يقول لم يشفق عليها انما سقاها ثم لم يدعها تداخل الماء بابانته ونحو فعلته جهدك وطاقتك الجهد بضم الجيم بمعنى الاجتهاد والطاقة بمعنى الوسع ومررت به وحده اي وحدته مجرورا الفا لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واقام الصلاة والوحدة الانفراد وغيره اي غير المذكور من المصادر المعرفة بلام التعريف او المضاف اليه الى الف على نحو رجع عوده على بدئه فالبدء مصدر بمعنى الابتداء وقع موقع المفعول به اي رجع عائدا على ما ابتداه متأول وفي هذا التأويل قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وقال ابو علي انه من المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي معتركة العراك ومجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحده وكذا نحو جاؤا قضهم بقضيضهم متأول بانه بمعنى كافة والمصدر ههنا بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسر ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم فاه الى في لانه في الاصل فوه الى في الا انه لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معناه كافة ازيل عن الجملية معناه واقيمت مقام المفرد واعربت ما قبل الاعراب منه وهو الجزء الاول اعراب المفرد وعن ابن الاعرابي القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار اي جاؤا بالكبير والصغير

وبل

يحيى

أما اذا كان منصوبا فيجوز لان الضمير فيه وان كان موجودا الا انه متأخر رتبة ٭

وان تقدم جاء الاذهبتم صاحبه راكبا ٭

ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير يقال امرأة جماء اي كثيرة اللحم على المرفق من الجم وهو الكثير
يقال جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر فعيل بمعنى الفاعل وانما حذف التاء منه مع
انه صفة للجماء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول فعلى زيادة اللام في الجماء
والغفير اي مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض قال الشيخ الرضي رح لعل معناه
انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة فكان الاولى ان يقول انه بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى
معتركة اقول لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله ولما اكده بها بل الظاهر ان مراده بما قبله ان
العراك معرفة الا انه واقع موقع نكرة وهي معتركة فلا يكون اللام فيه زائدة بخلاف الجماء فانه ليس
معرفة واقعة موقع النكرة بل هو بعينها نكرة واللام فيه زائدة وصاحبها لا يكون نكرة لانه في المعنى
مخبر عنه كما ان الحال خبر واصل المخبر عنه ان يكون معرفة لانه كلما زاد تخصصا وتعرفا ازداد الحكم
بعدا وكلما ازداد الحكم بعدا كانت الفائدة اقوى ولانه لو كان نكرة لكان تخصصه بالصفة اولى
من ذكر ما يتقيد الفعل المنسوب اليه من الحال الا نكرة موصوفة مخصصة بوصف او نكرة مخصصة
باضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة ولو قال بدل قوله موصوفة مخصوصة ليشمل هذين
القسمين اولى او نكرة مغنية عن التعريف اي مغنية وكافية من الافادة اغناء المعرفة لاستغراقها
وعمومها بنفسها او بوقوعها في سياق النهي او النفي او معناه نحو فما جاءني رجل راكبا فانها
اذا كانت مستغرقة كانت متعينة لان المراد منها كل فرد فرد وسمي بان النكرة الواقعة
في سياق النفي تفيد العموم او نكرة واقعة في حيز الاستفهام لاحداث الاستفهام فيها رائحة
التعريف اما لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة الا ترى ان المعنى من قولك ارجل في الدار ام امرأة
الجنس فيها واما لان الاستفهام بمنزلة النفي في كونه غير موجب او واقعة حالها بكونها
بعد الا نقضا للنفي اثباتا واعلم ان في قوله او بعد الا تعسفا وجه التعسف ان ظاهر
تركيبه يدل على ان الواقع بعد الا هي النكرة وليس المراد ذلك بل المراد ان الواقع بعدها هو الحال
ويمكن ان يقول في توجيهه ان تقدير كلامه على ما قدرناه او تقول ان يقرأ قوله او بعد الا وهو ظرف مستقر
وبين قوله بعد او متعلق بما تعلق به الحال اي ثابتا زعما في الفاعلية ويكون فيه بعد ضمير مستكن عائدا الى
الحال على ما هو مذهب البصريين وبالجملة كلامه لا يخلو من تعسف ولو قال بدله او قبل لكان سالما
عن التعسف وانما يجب ان يكون الا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ولم يكن الاستثناء مفرغا
والاستثناء المفرغ لا يجيء في الموجب في الاغلب فان المفرغ انما حسن تنكيره لان الا انقطع ما بعدها عما قبلها

ط
مغنية م

فلا تصلح الحال ان يكون وصفا له لانفصالها عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الا صفة لما قبلها كما في
ارشا العسفلو والاولى ان يقول النكرة ههنا ايضا مغنية فعلى هذا لا حاجة الى ذكر هذا
القسم وقال الشيخ الرضي رح لان النكرة موصوفة لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال
من الاحوال الا في حال الركوب قول الاستثناء مفرغ فالمقدر يكون حالا ايضا لا صفة لوجوب
منافية المستثنى للمستثنى منه في حكمه ووصفه فيكون التقدير على هذا ما جاءني رجل كائنا
على حال من الاحوال الا راكبا ومتقدما عليها اي على النكرة الحال لان التقديم يؤمن الالتباس
بالصفة في حالة النصب نحو ضربت راكبة امرأة فطرد التقديم رفعا وجرا ولما فرغ من
الصور المستثناة شرع في امثلتها نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا النكرة موصوفة ونحو
قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا النكرة لعمومها بنفسها مغنية وليس في الالاثم
تخصيص محل الاستشهاد ولا ترجيح له لجواز ان يكون حالا من النكرة الموصوفة كما ذكر في شرح
التسهيل وان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين
امرا او من ضمير المفعول فيه على ما هو المذكور في الكشاف وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام فاحد مستغرق لوقوعه في سياق النهي ومتخوفا حال منه وهل اتاك
رجل راكبا النكرة في سياق الاستفهام وما جاءني رجل الا راكبا الحال واقعة بعد الا نقضا
للنفي وجاءني راكبا رجل النكرة متأخرة عن الحال وضعف كون صاحبها نكرة في غيرها
اي في غير الصور المستثناة واعلم ان الشرط في جواز تنكيره حصول الفائدة وامن اللبس والا يكون
ذلك الشرط في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصورة يجوز
تنكيره كما اذا اشتركت معرفة في الحال وذلك من باب التغليب نحو جاءني رجل وزيد راكبين
او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف ففي الحال في قوله وضعف
في غيرها نظر وهي اي الحال في الامر العام والاكثر الاحوال اسم مشتق لان الحال يجب ان يدل على هيئة
الفاعل او المفعول والمشتق الدال على الهيئة اكثر وكلامهم من غير المشتق الدال عليها وقد يقع
الحال مصدرا مؤولا به اي بالمشتق مع ان الاكثر على انه مؤول بالمشتق لا على حذف المضاف نحو
اتيته ركضا اي راكضا ولا يمتنع ان يقال انه على حذف المضاف اي ذا ركض وقتلته صبرا
اي مصبورا محبوسا وانه اي ان وقوع الحال مصدرا قياس عند المبرد في كل ما دل عليه
الفعل الناصب له من المصادر ومعنى دلالة الفعل عليه ان يكون في المعنى من تقسيمات ذلك

الالباس

الفعل وانواعه نحو أتانا سرعة ورجلة وبطأ فانها في المعنى من انواع الاتيان لان رح في شرح
قوله وانه اي لان اتباع المصدر حالا بهذا التاويل قياس وفي هذا التقدير نظر لاسيما في قوله بهذا
التاويل لان القياس عند المبرد وهو انما يجعل تلك المصادر الواقعة مواقع الاحوال منصوبة على
انها مفعولات مطلقة للحال المقدر كما في نحو فاوردها العراك لا على انها مؤولة بذلك التاويل هكذا
في شرح التسهيل وفي شرح الكافية للشيخ الرضي بخلاف أتانا ضحكا ونحوه كالكلام وشربا مما لا دلالة
للفعل عليه فانه لا خلاف في انه ليس بقياس لانها ليست من انواع الاتيان فلا يقال أتانا ضحكا او كلاما
او شربا لعدم السماع وقد جعل ابن مالك من وقوع المصدر حالا قياسا اذا وقع بعد اسم جنس مرادا
به الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في الرجولية عالما وقيل انه مصدر اي العالم علما والاولى
انه تمييز خلافا للسيوطي حيث قصره اي وقوع الحال مصدرا على السماع مطلقا سواء كان للفعل
دلالة عليه اولا وقد تكون الحال اسما غير مشتق ولا مصدر على ضرب من التاويل بجعله بمعنى المشتق
نحو جاء البر قفيزين وصاعين بمنزلة بجعله اي قفيزين خبرا لجاء بمعنى صار ويكون نسبة المجي الى
البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حال كالقفيزين والصاعين كانه قيل كلت البر لحصل البر
مقدرا بهذا المقدار واما من جعله خبرا لجاء وهو الاولى لان الحال فضلة وقفيزين هاهنا ليس
على معنى الفضلة بل على معنى الصيرورة من نفس ما هو مقصوده ومنها اي مما يكون الحال اسما ما كرر
من اجزاء المجموع بعد ذكره سواء كان بعضها معطوفا على الآخر بالفاء او بثم اولا للتفصيل اي كرر
لتفصيل المجموع باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر نحو بينت حسابه بابا بابا اي
باعتبار ابوابه وجاء القوم ثلثة ثلثة اي مفصلين باعتبار هذا العدد ونحو دخلوا رجلا فرجلا
او ثم رجلا اي مرتبين هذا الترتيب ومنها اي من المكرر الجاري مجرى التفصيل وانما فصله عما قبله
اما لانه جار مجرى التفصيل او لانه في الاصل جملة بخلاف ما قبله كلمته فاه الى فيّ لانه في تاويل فيها
وبايعته يدا بيد لانه في تاويل مصافقة يدي على يده وبعت الشاء شاة ودرهما اي معوضا شاة
بدرهم ودرهما بشاة والاصل فيه في هذه الاحوال الجمل فالتقدير في الاول باعتبار الاصل كلمته
فوه الى فيّ وفي الثاني يده بيدي اي متصل يدي او ويده بيدي اي النقد بالنقد وفي الثالث شاة
بدرهم اي كل شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها الجمل لان الهيئة وهي هاهنا المشافهة والتصفيق
والتعويض انما فهمت منه اي من تلك الالفاظ دون المفرد من تلك الالفاظ اذ لا دلالة لمجرد
قولك فاه ويدا وشاة على المشافهة والمبايعة والتعويض فيكون تلك الالفاظ في الاصل جملا لان الدال

على

على الهيئة في غير المكرر للتفصيل اما جملة او مفرد وليس هاهنا مفرد كذلك لما ذكرنا الآن فيجب
جملة في الاصل الا انهم وضعوها اي هذه الجمل موضع لوازمها المفردة وهي مشافها ومصفقا
ومعوضا وضعا لما دل الفهم اليها اي الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال مبادرا من غير نظر
الى تفصيل اجزائها بل صار فوه الى فيّ بمعنى مشافها حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فم المتكلم ولا
فم غيره ولا مدلول الجار فلما صار كذلك جعلوها كالمفردات تشبيها لها واعربوا القابل
منه اي من تلك الجمل اعراب الحال تشبيها لهذه الجمل بقولهم بابا بابا وهو اي القابل الجزء الاول
وهو فوه ويد في المثالين الاولين وكلاهما اي كلا الجزئين وهو شاة ودرهم في المثال الثالث بعد
ابدال الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع لاشتراكهما في معنى الجمعية واذا
ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وقولهم
امرأ ونفسه فهكذا ينبغي ان تقرر هذا البحث لا كما قرره الشارح رح وذلك لانه جعل الضمير في قوله انما
فهمت منه راجعا الى الجمل وكان له ان يقول لم لا يجوز ان يكون الهيئة فهمت من جميع هذه الالفاظ
ولم تكن جملة واعلم ان الشيء المنسوب الى شيء ذي جزئين او اجزاء اما بكل واحد منها للاعراب اعرب الجزء
الاول بما يستحقه المفرد في غير هذه المثلة وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر
كالمضاف اليه نحو غلام زيد وتبع ان استحق التبعية كالتوابع الخمسة نحو جاء رجل عالم وكريم ان استحق
اعرابا معينا نصب تشبيها بالمفعول نحو جاءني القوم الا زيدا فان المجموع في هذه الصور هو المنسوب
اليه ومنه اي مما وقع الحال اسما جامدا ما ذكر لتفضيل الشيء على غيره او على نفسه باعتبار طورين
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا معناه تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرا على نفسها في حال كونها
رطبا واول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر والعامل فيه اسم الاشارة على
راي واطيب على راي وفعل محذوف على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا
الا انهم حذفوا الظرف وهو اذا وحذفوا ما اضيف هو اي الظرف اليه وهو وجد واناب حال عنه
سدا بالحال المقدرة كما في ضربي زيدا قائما ويعود الاختلافات اذا قدر اذا وجد في عامل
الظرف هل هو معنى الفعل في اسم الاشارة او اطيب او فعل محذوف والاصح انه اي ان العامل في
بسرا اطيب كما ان العامل في رطبا هو بالاتفاق لوجوه ثلثة لصحته اي هذا الكلام وان لم يكن البسر
بلحا او رطبا استعمالا ولو كان اسم الاشارة عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان العامل
في الحال مقيد به فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك ولان حاصل معناه يرجع اذ ذاك

الى قولك هذا البسر وكيف يوصف بالبسرية وهو غير بسر **ولصحته حيث لا اسما ان** نحو تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فههنا يجب ان يكون العامل هو اطيب لعدم اسم الاشارة واذا وجب
ان يكون اطيب هو العامل هنا وجب ان يكون العامل فيما فيه اسم الاشارة ايضا اطيب لانه بمعناه
ولو كان العامل اسم الاشارة لاختلف المعنى اذا ما حال في العامل بعد المعنى **وما يلزم**
غيره وهو كون العامل اسم الاشارة **من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة** وهي حالة
الرطبية ويكون المعنى هذا البسر اطيب من نفسه في حال صيرورته رطبا وهو غير معقول
لاستحالة كون الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد **اذ الحال الاولى من تتمة هذا**
لان هذا هو العامل فيه ولكن الاطيبية مقيدة بالبسرية اذ لا تعلق له به لان المقيد بالحال هو
العامل فيها لكن يجب ان يكون الاطيبية مقيدة بالبسرية لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة
واحدة واذا كانت مقيدة بها وجب ان يكون عاملا في الحال الاولى ولما فرغ من الادلة على ان العامل
اطيب شرع في الجواب عن شبهتين لمن قال ان العامل هو اسم الاشارة الاولى هي انه لو كان اطيب
هو العامل في بسرا وقد ثبت انه العامل في رطبا لادى الى ان يكون الشيء الواحد متقيدا بحالين مختلفين
وهو محال لان التقييد بكل واحد منهما مانع من التقييد بالاخر بقوله **واختلاج لزوم تقييد الشيء**
الواحد بحالين مختلفين مزول ذلك الاختلاج **باختلاف الاعتبار** فان لاطيب اعتبارين لان
معناه زاد طيبه ولا فساد في عمله في حالين مختلفين **اذ الحال الاولى باعتبار الفضل والحال**
الثانية باعتبار المفضولية فعمل في الاول باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون
حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فعلى هذا لا يكون الشيء الواحد
مقيدا بحالين مختلفين وشرع في جواب الشبهة الثانية وهي ان معمول افعل لا يتقدم عليه لضعف عمله
بدليل امتناع زيد منك احسن فلا يجوز ان يكون بسرا معمول اطيب لانه متقدم عليه بقوله
وعمله في الحال الاولى عمل الفعل الصريح لان دلالته على حدث الفاضل اظهر من دلالته على حدث
المفضول مع ان ذا الحال يعني فاعل صريحا فهو باعتبار هذا الظهور كالفعل الصريح **ولذا تقدم**
الحال الاولى **وعمله في الحال الثانية عمل المعنى** اي معنى الفعل لان دلالته على حدث المفضول اخفى
فهو باعتبار هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع ان ذا الحال في الثاني فيما كان مجرورا بمن صار العامل
بمنزلة معنى الفعل **فامتنع التقديم** اي تقديم الحال الثاني عليه لكونه بمنزلة العامل المعنوي اذ
لا يقول لما دل افعل التفضيل على حدثين نحو تعلق كل واحد منهما غير ما تعلق به الاخر ووقوعه في

آخر وكان اخر وعلى حال اخر جعل متعلق حدث المفضل عليه بجنبه ومتعلق المفضل بجنبه مع ضعفه
في العمل وعدم جواز تقدم معموله عليه دفعا للالتباس كما تقدم الحال على اداة التشبيه لان ذلك
نحو زيد قائما مثله قاعدا **ويكون الحال موطئة** اي ممهدة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي حال
في الحقيقة ولذا سميت موطئة لان الحال الجامد وطئ الطريق وسهله لما هو حال في الحقيقة من
صفته او جعل موطئا له **نحو انا انزلناه قرانا عربيا** فقرانا حال لفظا والمقصود وصفه وانما
جيء به كالبساط لذكره والحال الموطئة من الجوامد التي تقع حالا فافهم **ويكون الحال جملة** لان مضمون
الحال تقييد مضمون عاملها فكما تقيده مضمون المفرد تقيده مضمون الجملة ولكن الاصل المفرد **خبرية**
لان ذلك التقييد انما يكون بتخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ومضمون
الطلبية نحو اطلب غيرا واقع على التعيين فلا يفضل تخصيص مضمون العامل بوقت مضمونها ومضمون
الانشائية نحو بعت غير منظور الى وقت حصوله بل المقصود منها مجرد الايقاع فلو وقعت حالا
لزم ان يكون وقت مضمونها منظورا اليه غير منظور اليه وذا تناقض **فالاسمية بالواو** اذا لم يكن
مولعه **والضمير نحو جاء زيد وابوه قائم** لان الحال فضلة فاحتيج في الاكثر الى مزيد ربط بمجيء الجملة الحالية
التي اصلها الاستقلال بالواو والمنبئة للربط والجمع بالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة
التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها لا تحتاج الى ذلك المزيد بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها
فضلة الا اذا حصل للواقعة خبرا او صفة ادنى انفصال لوقوعها بعد الا فانها قد تصدر بالواو
نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير **او بالواو وحدها نحو اتيتك والجيش**
قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في معنى الظرف فكما يجوز اخلاء الظرف من الضمير جاز اخلاؤها عنه
وهي اقوى من الضمير وحده لابتدائها في اول الامر دلالة على ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها
قال المحقق الحالة ههنا ليست لبيان هيئة الفاعل والمفعول بل هي بيان هيئة زمان صدور الفعل
عن الفاعل ووقوعه على المفعول الا ترى ان قولك اتيتك والجيش قادم تقديره اتيتك زمان
كان الجيش فيه قادما ولهذا قيل انه جار مجرى الظرف **او بالضمير وحده على ضعف** لعدم ذلك
الابتداء سواء كان المبتدأ صدر ذي الحال اولا وسواء كان الضمير فيها يقع في اول الجملة اولا **نحو فلولا جنان**
الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق ونحو جاء زيد وهو راكب وكقوله نصف النهار
الماء غامره لكن الضعف في المثال الثالث اكثر وعند الاندلسي يجب الواو في المثال الثاني لانه في
قوة المفرد ومعناه فصدرت بالواو وابتدانا بانها جملة لا مفرد وقال صاحب المفتاح واما الاسمية

فالوجه الواو لانه دالة على الثبوت الا صورا معدودة واما قوله تعالى اهبطوا بعضكم
لبعض عدو فعلى تاويل متعادين والمضارع المثبت بالضمير وحده دون الواو لما بينه وبين
اسم الفاعل من الشبه لفظا ومعنى فيكون جاءني زيد يركب بمنزلة جاءني زيد راكبا قوله وقولهم في المثل
دون ذاك وينفق الحمار جواب سوال وهو ان ينفق مضارع مثبت وقع حالا مع انه ليس بالضمير
وحده بل بالواو والضمير فاجاب عنه بانه ليست الجملة فيه حالا كما قال الميداني ان الواو للحال بل الكلام
معطوف على ما قبله اي اذكر قولا دون الذي يقول في وصف الحمار ولينفق الحمار دون ذاك القول
بالمبالغة في وصفه فيكون ينفق في معنى الامر معطوفا على ما تقدمه من الامر المقدر او يكون باقيا على
معناه من الخبر ويكون المقدر قبله خبرا ايضا اي اتشفق دون ذاك قيل ان انسانا اراد ان يبيع
حمارا له فقال للمنادي اطر حماري ولك جعل فلما دخل به السوق قال له المنادي هذا حمارك الذي
كنت تصيد عليه الوحش فقال الرجل له هذا القول وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع
المثبت وهو الماضي مثبتا والمضارع المنفي بلم ولما ولا وما المنفي بان فانه لا تقع حالا والماضي المثبت
والمنفي بالواو والضمير او باحدهما اي بهما جميعا او بالاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة قيل لاستبعاد جمعهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كانت حالية بالنظر الى
عامله ولفظ قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وفيه نظر لان قد تقرب ههنا مضمون الماضي بالنسبة الى
مضمون عامله ويكون بذلك المقارنة بمنزلة المقارنة واعلم ان الماضي اذا كان بعد الا فالاكتفاء بالضمير
وحذفه من دون الواو وقد وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب في الا ان
يدخل على الاسم ويجوز حذفها لفظا لا تقديرا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز حذفها لفظا بل يوجب الاتيان
وكذا المبرد وخلافا للكوفيين فانهم لم يوجبوا قد لا ظاهرا ولا مقدرا وتاويله اي تاويل سيبويه قوله
جاؤكم حصرت صدورهم بقوما اي قوما حصرت صدورهم فيكون حصرت صفة موصوف محذوف
هو حال وليس هو حالا بنفسه ويكشف ذلك التاويل عن ضعف لان الصفة الموطئة وهو حصرت في
حكمه اي في حكم الحال في وجوب تصدرها بقد لانها والموصوف محذوف فان الصفة تصرح ان هو
الحال فلا بد ان يقدر بكون اوجب وتاويل المبرد قوله حصرت بالدعاء يبطله ما بعده وهو قوله
او يقاتلوا قومهم وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى حصرانه وضيق صدورهم
عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن لا ندعو بان تضيق صدورهم عن قتال قومهم بل نقول اللهم
القي بأسهم بينهم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر اذا كان جملة في باب كان نحو كنت ومن مات آته

وكقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه كنت وما اهدد بالحرب تشبيها للخبر بالحال لانه في معناها اذ
المعنى كنت على هذه الحالة واعلم انه اذا كان خبر كان جملة واقعة بعد الا وكذا خبر ليس وما يجوز تصدره
بالواو اطرادا وذلك لحصول انفصال الخبر عن الاسم من جهة كونه جملة وبالا فيجيء بالواو للربط
ولا تقع مستقبلا بالنظر الى مضمون عامله لمنافاته الحال في الظاهر اذ بين الحال من الزمان والمستقبل
منه تنافيا والحال المصطلح مناسب للحال من الزمان هكذا شرح قوله والاولى ان يقول الحال
المصطلح يقتضي المقارنة بين مضمونه ومضمون عامله فلا يجوز ان يكون مضمون الحال مستقبلا
بالنسبة الى مضمون عامله وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول لان صائدا
حال مع انه مستقبل لقرينة غدا فاوله بانه مقدر بمقدرا الصيد به غدا ومنه قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام آمنين محلقين اي مقدرين التحليق فانهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل
ويضمر عامله جوازا عند وجود قرينة من حضور معناه نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي
اذهب او تقدم ذكره في استفهام او في غيره نحو قولك قائما في جواب من قال كيف ضربت زيدا
ونحو قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومنه
اي مما اضمر عامله على سبيل القياس ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء
او بثم في الثمن نحو اخذته بدرهم فصاعدا او بثم صاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا
واخذا في الازدياد في كل يوم مثلا هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي بازيد وفي غير
الثمن نحو قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدا اذ لا يجوز
عطفه اي عطف صاعدا على ما قبله وهو الفعل او المفعول والدرهم اما على الفعل فلاختلافهما
اعرابا ولاستلزامه ان يكون الصاعد هو الثمن آخذا واما على المفعول فلاستلزامه ان
يكون ماخوذا ايضا وليس كذلك اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن والثمن لان الصاعد هو
الثمن ولا يصح عطفه على الدرهم والا يلزم ان يكون المثمن ماخوذا بالدرهم والصاعد معا
ولا يصلح صاعدا حالا منه اي مما قبله لا لفظا لوجود الفاء ولا معنى لفساد المعنى فيكون
حالا مما يدل عليه قوله اخذته بدرهم وهو الثمن وعامله مقدر بعد الفاء كما قدرنا ومنه
اي مما اضمر عامله قياسا الحال الذي يقصد توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال المثل
الذي يضرب للمتلون الذي لا يستقر على حال له واحدة اتميميا مرة وقيسيا اخرى اي
اتتحول حالا كونك تميميا مرة وحالا كونك قيسيا اخرى تيزا ما خالبن وهو السيلاني

والزمخشري **ومثله أي الولائم أولاد الواحد وفي العبادة أولاد العلات** الولائم جمع
وليمة وهي طعام العرس وبنو العلات أولاد الرجل من نسوة شتى من العل وهو الإرضاع والعلة
مرة منه وجمعه العلات أي أنهم يتحولون على هذه الحالة من كونهم في الولائم متفقين وفي العبادة
مختلفين **وكذا** مثله **في السلم أعيار أجفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك**
الأعيار جمع عير وهو الحمار الوحشي والأهلي والأنثى عيرة والجمع أعيار ومعيوراء وعيورة
إذا أنهم سفهاء كما في المثل معيوراء تنكاد مرآيائهم سفهاء تنهاء وشبه العوارك جمع عارك
وهي الحائض **وعمل** جميع هذه الصور **عند سيبويه على المصدر** وهو الحق إذ ليس المراد أنك تتحول
كونك تميميا وإنما المراد تحول هذا التحول المخصوص من التميمية إلى القيسية وكذا في البواقي
ويلزم ذلك الإضمار ويلزم من قوله هذا والذي قبله وهو قوله منه أخذته لأنه جعله من أقسام ما يجب
حذفه أن يكون عامل الحال المبين للازدياد ليس بلازم الحذف مع أن من هنالك قال إنه لازم قبل **ومن**
الحال المؤكدة على مذهب من قال إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية وأن يكون قوله تعالى ثم وليتم
مدبرين من الصنف هنا وإنه مقام المصدر كما في نحو قاعدا وقد سار الركب أي تقعد قعودا
ولقوله على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام قال سيبويه لا أشتم
ولا يخرج خروجا وجعل خارجا حالا عطف على حال وهو لا أشتم كقوله تعالى صافات ويقبضن
لكن الأولى أن غرضه عن ثبت أنه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ولا
يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالا لعدم ذكر المحلوف عليه ح ويجوز أن يكون مدبرين في الآية على قول
من قال إنها لا تجيء إلا بعد الجملة الاسمية مؤولا بما ليس في التولية **وهي المقررة** والمؤكدة
لمضمون جملة اسمية يكون جزءاها جامدين معرفتين وإنما سميت مؤكدة لأنه لا يستعمل هذا
الحال إلا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال فصار الجملة متضمنة لها ومضمون الجملة
لها
قد يكون فخرا نحو أنا حاتم جوادا وتعظيما لغيرك نحو أنت الرجل كاملا وتصاغرا نحو نحن المساكين
مظلومين وتحقيرا لغيرك نحو هو المسكين مرحوما وتهديدا نحو أنا الحجاج سفاكا للدماء وغير
ذلك **نحو زيد أبوك عطوفا** والعامل فيه عند سيبويه مقدر بعد الجملة **أي أحقه** عطوفا من
حققت الأمر أي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول وقيل أي يحبه
عطوفا وعند ابن مالك العامل معنى الجملة كأنه قال تعطف عليك أبوك عطوفا لأن الجملة وإن
كان جزءاها جامدين إلا أنه يحصل من إسناد أحد جزئيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل وعلى هذا

لا يجوز

لأن العامل بمعنى الفعل

لا يجوز تقديم الحال على جزئي الجملة ولا على أحدهما **ويقع الحال جملة اسمية ولا تصدر بالواو**
لانعقادها بما قبلها لكونها مؤكدة له **نحو هو الحق لا شك فيه** فإن قوله لا شك فيه جملة اسمية
وقعت حالا غير مصدرة بالواو لكونها مؤكدة لما قبلها **ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه على أحد**
الوجوه في لا ريب فيه لأنه يجوز أن يكون حالا مؤكدة لما قبلها وذلك لأنه لما عظم أمر الكتاب المنزل
بأن كنى عنه بذلك وهو إشارة إلى البعيد تبعيدا لرتبته في الشرف وأخبر عنه بالكتاب
مطلقا معرفا بلام الجنس إيماء إلى أنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا وأن غيره من الكتب بالنسبة
إليه كأنه غير كتاب كان ذلك لا محالة مما لا يجوز الشك فيه فيكون قوله لا ريب فيه مؤكدا
له ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر لذلك أو خبرا لذلك والكتاب صفة لذلك أو جملة مستأنفة وقد
تخلو الجملة الاسمية من الضمير والواو وإن لم يكن مؤكدة وذلك عند ظهور الملابسة نحو قولك
خرجت زيد على الباب **ومن الأشياء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة**
وامتنع إضافتها أي إضافة كافة وقاطبة فإن كافة في كلام صاحب الكشاف في نحو مضافة
غير حال في خطبة المفصل كقوله محيط بكافة الأبواب وقد خطئ فيه وكذا يقع قاطبة في كلام
صاحب المقامات مضافا فيه غير حال وبعضهم التزم النصب والإفراد كما في طرا لكن قد وقع
كافة مضافا فيه غير حال في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني
كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا كتبه ابن الخطاب
ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن فلا وجه للتخطئة والاستهجان

التمييز

ومنها أي من المنصوبات **التمييز وهو ما يرفع الإبهام** يدخل فيه التمييز وغيره **المستقر** أي
الثابت بوضع الواضع واحترز به عما يرفع الإبهام عن الاسم المشترك فإن الإبهام فيه ليس بأصل الوضع
لأن الواضع وضعه لمعنى معين بحسب اتفق منه أو من واضع آخر أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين
فيعرض الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض **عن ذات** احترز به عن الحال فإنها رافعة للإبهام
عن هيئة الذات لا عن نفس الذات ولذلك كان أصله أن يكون اسما لا صفة حتى لو قلت عندي جيدا
كان الإبهام باقيا **مذكورة** نحو عشرون درهما **أو مقدرة** نحو طاب زيد أبا فإن طاب مسند في اللفظ
إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله جميع متعلقاته فإذا قصد
أن يصرح بذلك المبهم قلنا في طاب أبا أو نفسا طاب شيء زيد أبا وطاب شيء زيد نفسا فيكون
المنتصب عنه وهو زيد في المثال الأول بدلا من الذات المقدرة وهي شيء وفي المثال الثاني مضافا

انتهى وأبا ونعت تمييز لشيء المقدر وإنما قال عن ذات مذكورة أو مقدرة ليشمل نوعي التمييز
التمييز عن المفرد وعن الجملة مثل الصفة نحو جاءني رجل طويل وظريف يدخل في الحد لأن رجلا ذات
مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال وصفته ترفع الإبهام المستقر وأجيب بأن
الذات لا إبهام فيها بل الإبهام باعتبار الصفات فصفة الذات تبينها دون الذات **فالأول**
الرافع للإبهام عن ذات مذكورة **لا يكون** ذلك التمييز الأول **إلا** صادرا **عن مفرد** أي المفرد لإبهامه سبب له
تام بمعنى أن يكون على حالة يمتنع إضافته معها **وتمامه** بأربعة أشياء على ما ذكره **بالتنوين لفظا**
نحو راقود خلا **أو** بالتنوين **تقديرا فيما لا ينصرف** نحو عندي مكاييل برا ومثاقيل ذهبا وذوا
درهما والمثال الذي ذكره أي رطل زيتا ومنوان [illegible] وجه أنه يرفع الإبهام عن الذات المقدرة
لا المذكورة **وفي المبني كالأعداد المركبة** نحو بلغة عشر رجلا لأنه في الأصل بلغة وعشر **و**مثل **كم**
الاستفهامية نحو كم رجلا عندك **وكذا كم الخبرية** التنوين فيها تقديرا لكن الخبرية **مفصولا**
عنها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت فإنها مع الفصل كان التنوين مقدرا فيها لعدم
إضافتها ومع عدم الفصل لا يكون التنوين مقدرا فيها لأنها مضافة ح على قول غير الفراء أما على
قوله فالجر في مميزها بمن مقدرة لا بالإضافة فيكون التنوين فيه ح أيضا مقدرا قال المصنف وقد
جاء في بعض الكلام الفصل بين كم ومميزه مضافا إليه كمثل الكتاب كم بها رجل مصاب وأما
كم نالني منهم فضلا على عدم فلو جاء ولكن فيه لم تجر فضلا لم تجر إلا على قبح لأن الفصل هنا غير ظرف
وكذا التنوين فيه مقدر نحو عندي كذا درهما **و**تمامه **بنون التثنية والجمع والإضافة** والمراد
بنون الجمع شبه نون الجمع نحو عشرون لا نون الجمع لأن التمييز بعد نونه إنما يكون عن ذات مقدرة لا
مذكورة نحو حسنون وجوها وإنما ينصب الاسم التام التمييز لأنه شابه الفعل الذي تم بفاعله
الذي بعده وشابه التمييز الآتي بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولا دلالة لك لا ينصب الاسم
التام باللام التمييز لأن المتمم ليس بعده فلا يقال عندي الراقود خلا **والأكثر** أي أكثر التمييز عن المفرد
فيما كان مقدارا وهو ما يعرف به قدر الشيء وإنما كان ذلك أكثر لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز
وينصب المميز بعده لكونه مميزا خلاف الجر فإنه علم الإضافة فهو من غير المقدار وفي المتن [illegible] أولى
لأن [illegible] المقدار والمقدار أربعة أقسام وشرع في تقسيمه بقوله **كيلا** كان المقدار وهو
ما يعرف به قدر المكيل **نحو قفيزان برا أو وزنا** يعرف به قدر الموزون **نحو منوان سمنا أو مساحة**
يعرف به قدر الممسوح **نحو ما في السماء موضع كف سحابا أو عددا الماضي نحو أحد عشر إلى تسعة وتسعين**

الاستفهامية والخبرية

درهما

درهما وما علاها أي وما علا أحد عشر إلى تسعة وتسعين **مضاف** إلى المميز وهو الثلاثة إلى العشرة
والمائة والألف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من إضافته فآثروا
التخفيف بالإضافة لسقوط التنوين والنون بها مع أنه قد جاء على الأصل نحو خمسة أثوابا ومائة
عاما ولأن المعدود في الأصل كان موصوفا بطريق معنى الوصفية على الأعداد بواسطة
غلبة التعيين بها عن المعدودات الأنه لأن معنى جاءني رجال ثلثة رجال معدود بهذا العدد
والموصوف هو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات مع عدم
المانع من إضافته واعلم أن هذه الأعداد مع غلبة معنى الوصفية عليها كان استعمالها غير
تابعة لموصوفها أغلب إذ نحو ثلثة رجال أغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلثة للتخفيف بحذف
التنوين بسبب الإضافة ولرعاية أصلها لكونها ألفاظا جامدة لا دلالة لها على معنى الوصف
واعلم أيضا أن المراد من هذه المقادير الأربعة المذكورة عند نصب مميزها المقدرات
لا المقادير فإن المراد من عشرون في قولك عندي عشرون درهما هو الدراهم لا العدد **أو**
عددا كناية لا صريحا **نحو كم درهما مالك** في الاستفهام **وكم في الدار رجلا** في الخبر فإنهما يدلان على
عدد ومعدود والآن المعدود مجهول عند المخاطب فيهما والعدد في الاستفهامية مبهم
عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وفي الخبرية العدد مبهم عند المخاطب معلوم
غالبا عند المتكلم **وكأين رجلا** فإنه للعدد المبهم عند البعض وهو في الأصل أي دخلت عليه
كاف التشبيه وأي في الأصل معرب إلا أنه أزيل عن الجزئين معناهما الإفرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة فيكون التنوين فيه
مقدرا وعند صاحب المفتاح التنوين فيه ظاهر **وعندي كذا درهما** كان كذا في الأصل ذا دخلت
عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به إلى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار
بمعنى كم وأزيل عن الجزئين معناهما الإفرادي وقد يكون كناية عن غير العدد أيضا نحو مررت بدار
كذا **وقد جاء الجر في** مميز **كم الاستفهامية** بالإضافة فيه كم البتة عند الزجاج إذا انجرت هي
بحرف الجر **منه مثل الكتاب على كم جذع بيتك مبني** فإنه يجوز الجر في مميزها ح وذلك لأن
المميز والمميز في المعنى شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزها **وحمله الخليل**
على إضمار من دون الإضافة ويجوز إضمارها قصد التطابق بين كم ومميزها ولا يجوز أن يكون المجرور
بدلا من كم لأن ما أبدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام نحو كيف زيد أصحيح

أي حمل الجر

ان يتقيم والنصب في مميز الاستفهام مبنه الكثر من الجر لانه يحمل على المرتبه المتوسطه من العدد
لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثره والقله فيحملها على المرتبه المتوسطه منها اولى وقوله
او مقياساً عطف على قوله مقداراً او يكون المقياس ح قسيماً للمقدار ويجوز ان يكون عطفا
على عددا او كيلا ويكون ح قسما من المقدار على ما هو المفهوم من كلام صاحب المفصل وغيره
لكن كلام المص في الايضاح وقوله بعد ذلك وقد يقع فيها بين انا بما يفسد التثنيه يدل ان على
الاول نحو على التمره مثلها زبدا اي على التمر زبد مماثل للتمره في المقدار فالاسم المبهم المحتاج
الى التمييز هو المثل لابهامه قال المص وانما سمي ذلك مقياسا لانك اذا قلت لي ملوه عسلا
تعرفت ما عندك من العسل بملء هذا الاناء بخلاف لي منوان سمنا فانك قدرت ما عندك
من السمن بالمنوين ولم يقسه بشيء وفي العدد صريحا كان او كنايه لمفرد مميزه المنصوب المثنيه
سوا كان جنساً اولا وسوا قصد بالجنس الانواع اولا فلا تقل عشرون ضربين بمعنى ان كل عشره
نوع ولا عشرون ضروبا بمعنى اختلاف الانواع احاده لان مميز العدد المنصوب لا يجمع كما يجي
الا في كم الخبريه اذا نصب مميزه فان الافراد لم يلزم هناك اي في مميزها وذلك لانه لما
كان كم كنايه عن العدد الكثير وليس بصريح فيه جوزوا جمع مميزها ليكون تصريحا في الدلاله
على الكثره ونحو اثنتي عشره اسباطا محمول على البدل اي على بدل اسباطا من اثنتي عشره وقيل
عطف بيان لان المميز وعطف البيان كلاهما للتفسير والمميز محذوف وهو فرقه او جماعه لئلا
يكون المميز جمعا لا مفردا ولو كان الاسباط هو المميز لزم ان لا يونث العدد ولزم ان لا يونث العدد
ولزم ان يكون سته وثلثين لان مميز اثني عشره الاسباط واقله ثلثه فيجب ان يكون كل واحد من
اثني عشره ثلثه فيكون المجموع سته وثلثين هكذا ذكر الزجاج وفيه نظر ونحو كم لك غلاما فالمميز
بفتح اليا على ان المتكلم مميز هذا الجنس من سائر الاجناس ويروى بكسرها على معنى ان هذا الاسم
يميز مراد المتكلم عما سواه فيه محذوف وانتصاب غلاما على الحال اي كم نفسا لك في حال كونهم
غلاما اي مملوكين والعامل في الحال الجار والمجرور فالمميز على هذا مفرد لا جمع والنافي في المميز فاد
الشرط المطلق وهو اما قبله واعلم ان الوقف في العدد في قوله من قبل وفي العدد لمفرد بما فسره ابن
به من قوله من احد عشر الى تسعه وتسعين ليدل للاستثناء في قوله الا في كم الخبريه ولا للجواب الذي في
قوله ونحو كم لك غلاما بتوجيه لان السؤال غير وارد ح ولا يجوز الاضافه في مميز العدد المفرد من احد
عشر الى تسعه وتسعين لوجود المانع من الاضافه وهو جعل ثلثه اسما كاسم واحد لفظا ومعنى في احد عشر

كلاهما

واخواته

واخواته وتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافه في عشرين واخواتها لانه ليس بنون الجمع حقيقي
انه موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفها مع الاضافه لم يثبت نون الجمع حقيقه ولا يجوز ابقاته
معها لمشابهته لفظا ولا يتميز التذكير والتانيث في العدد غير المركب نحو عشرون واخواته
قال المص قيل ربما فعل ذلك تغليبا للمذكر على المونث وفيه نظر لان التغليب عند اجتماع المذكر والمو
لا عند افتراقهما وانت تقول عشرون رجلا وعشرون امراه والاولى ان تقول ان الواو والنون فيه كالخبر
عما حذف منه من المضاف اليه وذلك لان اصلها ان يعني العقود والاصل عشرون رجلا مني وثلث عشرات
رجلا الى تسع عشرات رجلا فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف ككلمه حذف لامها وعوض
عنها الواو والنون نحو قلون وذلك لان المضاف مع المضاف اليه ههنا بمنزله كلمه واحده لانهما
معا عباره عن عدد واحد فنقل اولا عشر من المثنى الى لفظ عشرون ليكون كالتوطئه للجمع غير
القياسي في اخواتها فلما لزم في اواخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لا يجوز التانيث فيه
لانه لا يجوز الجمع بين الجمع بالواو والنون وبين علامه التانيث وفي العدد المركب ان كان المركب
للمذكر نحو احد عشر واثنا عشر وثلثه عشر الى تسعه عشر تذكير الجزء الاول لا الثاني بحذف الالف
من احدى والتاء من اثنتين على قياس التذكير في غير العدد واثبات التاء في ثلثه الى تسعه على قياس التذكير
في باب العدد كما سيجي وحذف التاء من الجزء الثاني الذي كان ثبوت التاء علامه للتذكير فيه وهو
عشر مذكر ذلك المركب وقوله فيه في المركب وكذا قوله تذكير الاول متعلقان بتذكير واما كان
تذكيره على هذا الوجه لان الاسمين اعني العشره مع ما نيف عليها نزلا منزله اسم واحد لفظا
ومعنى كرهوا اثبات علامه التذكير فيهما جميعا لامتناع اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد والاسم
الاول السابق اولى بالتذكير وان كان المركب للمونث نحو احدى عشره واثنتا عشره وثلث عشره الى تسع
عشره تانيث الجزء الاول باثبات الالف في احدى والتاء في اثنتا وحذف التاء من ثلثه الى تسعه
وسكون شين العشره المركب في المونث كراهه توالي اربع فتحات في كلمه واحده مع امتزاجهما بالنيف
الذي في اخره فتحه بعد لبن فتحه وسطها الى السكون ولغه الحجاز وكسرها اي كسر الشين في لغه
تميم لما ذكرنا الآن واللغه الاولى هي الفصحى لما يلزم في الثانيه من ازاله ثقل بثقل اخر وقد يبقى
مفتوحه نظرا الى ان التركيب عارض وقد سكن عين العشر المركب في المذكر اذا كان اخر الجزء الاول
مفتوحا نحو احد عشر وثلثه عشر بخلاف اثنا عشر واما تثنيته فمفتوحه لا غير مونث المركب
وقوله قبل تانيث الاول متعلق بمونث وانما كان تانيثه على هذا الوجه لانه لما كرهوا اجتماع

علامتي تذكير فيما هو بمنزلة كلمة واحدة كرهوا اجتماع علامتي تانيث فيه لان تانيث الجزأين والجزء
الاول لسبقه بالتانيث اولى فعلم بما قررنا ان تانيث الاحد والاثنين على القياس وتانيث
الالفاظ الثمانية من الثلثة الى العشرة على غير القياس سواء وقعت في التركيب او لا الا لفظ عشرة
فانه ترجع الى القياس فاذا ثبت وح في لفظ الكتاب نظر لان ثبت عشرا الى تسعين نحو ثلثة وعشرين
وتسعة وعشرين بتمييز فيه المذكر عن المونث ولم يذكر حكمه في الكتاب اول حكم نحو عشرين وتسعة
مذكور في الكتاب انما حكم الاول بحيث قال ولا تتغير التذكير والتانيث في غير المركب واما حكم
الثاني بحيث قال بعد ذلك ثم لكان الثاني مذكر وبغيرها مونث ولسر نحو عشرين وتسعة بمركب
جعلا كاسم واحد طرى عليهما حكم آخر بواسطة التركيب حتى تذكر حكمه على انفراده كما ذكر حكم احد
عشر لذلك **وما يضاف من الاعداد الى المميز مائة والالف وما يتضاعف منهما** كالف الف
درهم ومائة الف درهم **مفرد لها** اي للمائة والالف وما يتضاعف منهما **المضاف اليه المائة**
حملا لها في افراد المميز على العدد الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد يشعر بالجمعية وفي
اجرائه على العشرة لان المائة عشر عشرات كما ان العشرة عشرة افراد **ولا تتغير التذكير والتانيث**
فيهما لان الاصل في مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في سنة وحمل
عليها الالف **والثلثة الى العشرة مجموع لها** المضاف اليه لان المضاف اليه للثلثة فما فوقها في
الاصل موصوف لها كما ذكرنا واصل الموصوف لها ان يكون جمعا وانما افرد المميز المنصوب للعدد
لان الجمعية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه
غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية فيه مضافا كما كانت له موصوفا ولما
تعذرت الاضافة هٰهنا ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف
الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع ان الجمعية تفهم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر
عليه مع ان التركيب يستدعي الخفة **وكم الخبرية من غير فصل** بينها وبين مميزها لانه لو فصل
بينهما لا يحمل على الاول ولا على الثاني ولذا جاز افراده وجمعه لما ذكرنا قبل لا يحمل لان كم في غير
مضاف فلا يجوز حملها على المضاف **فيحمل على الاول** وهو المائة والالف **مرة** لان كم للتكثير كالمائة
والالف فيفرد المضاف اليه لها كما يفرد المضاف اليه للمائة نحو كم غلام اشتريت **ويحمل على**
الثاني وهو الثلثة الى العشرة مرة **اخرى** فيجمع المضاف اليه لكم كما يجمع للثلثة وذلك لانه لما
يتبين بالاضافة اشبهت باب عشرة فتقول كم رجال عندك كما تقول عشرة رجال **ونحو ثلثمائة**

الى

الى تسعمائة ليس بقياس لان المائة المضاف اليه لثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وعلته
ذلك مع كونه على غير القياس ان القياس لان يقال ثلث مئات او ثلث مئين لان المائة وبعضها
جمع لكنه مونث فاستعمل الجمعية والكثرة والتانيث مرد الى الواحد لان المفرد اخصر
ولا يرد عليه ثلثة رجال اذ لا كثرة ولا تانيث وثلث بنات اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف اذ لا تانيث
وانما هو اي القياس **نحو ثلث مئين للملوك وفى بها ازاري وجلّت عن وجوه الاهاتم**
لانه اضاف ثلث الى مئين وهو جمع مائة قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت دياتهم
ثلثمائة بعير فزهر يزداه بالديات الثلث ومدحه لنيل شرفه والاهاتم بنو الاهتم سنان
قوله وجلّت اي جلّت الازار العار عن وجوههم **ثم ان كان** العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء
مذكر وان كان بغيرها مونث انما انعكست قضية التذكير والتانيث في الثلثة الى العشرة
لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق
العدد نحو ستة ضعف ثلثة لان كل جمع انما تصير مونثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين
فتانيث هذا العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما ثبت معنى الوصف في هذه الالفاظ كما ذكرنا
قبل اجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر والمونث بالتاء فان كان
موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها على الاصل لكونها صفة للجمع والجمع مونث وان كانت مضافة
الى موصوفها نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف اليه في التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف
نفسه ثم لما انتهى الامر الى اعتبار جمع المونث واستحق التاء الفرق ومنع من زيادة تاء
اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث في كلمة واحدة لزم حذف التاء واعلم ان هذا انما يكون
بالنظر الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان واحده مونثا
حذفت التاء من العدد نحو ثلث نسوة وعجوز ولو كان مذكرا اثبتت التاء فيه سواء كان في لفظ
الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات او لا وان كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر امثالها حذف التاء وان كان المثل
مذكرا لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها ولو كان المعدود اسم جمع او اسم
جنس ولا يكون جمعا فان كان مختصا بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم المذكر ولو كان مختصا بجمع المونث
كان حكمه حكمه نحو ثلث مخاض **وقد ينصب** المضاف اليه المفرد والجمع على سبيل الشذوذ **على التمييز**
نحو خمسة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فذوده

تصدّ بتركه اضافته والعدد من مائتين عام لان حكم المائة والالف الاضافة الى مميزها مفردين
كانا او لا وكذا حكم ثلثمائة **وقوله تعالى ثلثمائة سنين فيمن قرأ** بالتنوين **غير مضاف محمول على البدل**
اي بدل سنين من ثلثمائة وقيل انه عطف بيان والمميز محذوف اي ثلثمائة مدة **والا حمل على البدل**
بان يحمل على التمييز **لزم شذوذان** احدهما جمع مميز مائة والآخر نصبه واذا جعل بدلا خرج
عن الشذوذين واستقام الاعراب وكانه قال ولبثوا سنين **ومن الاضافة** اي اضافة ثلثمائة الى
سنين وهي قراءة حمزة والكسائي شذوذ **واحد** وهو جمع مميز المائة **اما الواحد والاثنان فاستغنى**
بلفظ التمييز عنهما حال كون المميز **واحدا او مثنى** ولا يذكر معه لفظ الواحد والاثنين فيقال رجل
ورجلان **لحصول الدلالتين الجنسية والعدد بلفظ واحد** وهو لفظ الواحد ولفظ المثنى
فلا يقال واحد رجل ولا واحد رجلين او رجالين ولا اثنا رجل او رجلين او رجالين لان لفظة
رجلين تفيد الاثنينية كما ان لفظة رجل تفيد الوحدة بخلاف لفظة الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم
عددهم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هو فينبغي الجمع في الجمع بين العدد والمعدود
ونحو قوله كان خصييه من التدلدل **ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ** مع انه في ضرورة
الشعر والخصيان والتدلدل التحرك وظرف عجوز جراب عجوز يجعل فيه خبزها وما
يحتاج اليه واضاف الظرف الى العجوز ليبينه انه خلق وقد تشنج لقدمه قوله **وفي غيره**
اي في غير العدد عطف على قوله في العدد **يفرد** المميز المنصوب **ان كان المميز جنسا** والمراد ب
الجنس هنا **ما يدل** من الالفاظ المجردة عن تاء الوحدة **على القليل والكثير** حال كونه **بلفظه**
نحو تمر وضرب بخلاف رجل وفرس وانما يفرد التمييز حينئذ لان الغرض من التمييز الدلالة على الجنسية
وقد حصلت من المفرد الذي هو اخصر من الجمع ولانه اذا قصد الى الحقيقة لا يستقيم تثنيته
ولا جمعه **الا ان يقصد** بالجنس **الانواع** فيجمع حينئذ باعتبار الانواع **نحو طبت ازهارا واخلاقا** للانواع من الخلق
ويثنى ان قصد بالجنس المثنى نحو عندي رطلان تمرين **ثم ان كان** المفرد التام **بنون التثنية** الظاهرة
جازت الاضافة احترازا للتخفيف حيث لا مانع من الاضافة **نحو رطل زيت ومنوا سمن والا** يكن
بنون التثنية والتنوين الظاهرة بل بالاضافة او نون الجمع او التنوين المقدر **فلا** تجوز الاضافة **لا تقول**
في الذي تمامه بالاضافة نحو ما في السماء موضع كف سحابا **موضع سحاب** بحذف المضاف اليه فان الاسم التام
الذي نصب التمييز عنه هو المضاف فلا المضاف اليه التام بالتنوين كما قيل اذ لا ابهام فيه وانما لا يجوز
حذف المضاف اليه لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من الراحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف

فلو

فلو حذف لفسد المعنى ولا يجوز اضافته مع وجود المضاف اليه لامتناع ان يضاف الشيء الى شيئين
ولا يجوز اضافتهما معا لانه اذا امتنع اضافة كل منهما امتنع اضافتهما وقد عرفت امتناع اضافة
ما تم بنون الجمع نحو عشرون وما تم بالتنوين المقدر نحو عشرو فالاضافة ونون الجمع والتنوين المقدر
يشترك في ان تمام الاسم بها لازم بخلاف التنوين الظاهر ونون التثنية فيشتركان في ان التمام بهما غير
لازم **وقد يقع التمييز فيما ليس اياهما** اي المقدار والمقياس والمراد بغيرهما في الاكثر كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويصح اطلاق اسم الاصل عليه **نحو خاتم حديدا والاضافة**
في غير المقدار والمقياس **اكثر** من الاضافة فيهما وقد عرفت علة ذلك من قبل **واما الثاني** وهو المميز
عن الذات المقدرة **فلا يكون** هذا التمييز **الا** صادرا **عن نسبة** بمعنى ان تلك النسبة مصدر وسبب
لذلك التمييز بواسطة انها تثبت لشيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غير ذلك الظاهر وان وقع
في بعض الظن انه من المجرور ويتعين هو المبهم المميز وليس كما ظن لانه قد يكون هو المبهم كما في القسم الاول
وقد لا يكون اياه بل يكون سببا ومصدرا للتمييز وذلك لان لفظه عن تدل على ان ما بعدها سبب لما قبلها
سواء كان هو المبهم اولا **في جملة** كانت فيها **او ما ضاهاها** اي او شبهها فيها شبه الجملة من اسمي الفاعل
والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة والمصدر وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو ما زيد
فارس **او عن نسبة في اضافة** وسيذكر بعد ذلك امثلة الجميع على الترتيب **فان كان** التمييز الذي
عن النسبة **اسما** جامدا غير مؤول بالصفة **يصح جعله** اي جعل ذلك الاسم **لما انتصب** التمييز عنه
بمعنى يصح الاخبار بالتمييز عن المنتصب عنه واطلاقه عليه والمنتصب عنه هو الاسم الذي اقيم مقام
التمييز يعني التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد **جاز**
وجهان **ان يكون** التمييز **له** بان يطلق ويراد ما انتصب عنه **وان يكون لمتعلقه** المقدر بان يطلق ويراد به متعلقه
وهو المضاف الى المنتصب عنه تقديرا **نحو طاب زيد** النسبة في الجملة **او زيد طيب** النسبة فيما يشبه
الجملة **او يعجبني طيبه** النسبة في الاضافة **ابا** فان ابا يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد **فيطابق** التمييز
في الافراد والتثنية والجمع **ما قصد** من المنتصب عنه ومن متعلقه من المفرد والمثنى والمجموع **نحو طاب**
زيد ابا او من التبس الامر في هذا المثال وكذا في قولنا طاب زيد ابا وطاب الزيدون اباء هل
التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيرجع في هذه الصورة الى القرائن ان كانت **و**طاب **زيد ابوين**
اذا كان المراد بالابوين **اباه وجد امه** ولا لبس هنا لان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه لا له لعدم
مطابقته له وكذا الالتباس في قولنا طاب زيد اباء او طاب الزيدان ابا او اباء او طاب الزيدون ابوين

او ابا والا يصح جعله لما انتصب عنه بان يمتنع عن جعله له بالمعنى المذكور فهو اي التمييز يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد دارا ودار زيد ذو دار وعلما وابوة تسل لزيد علما في طاب زيد علما صح ان يكون صفة لما
انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه لان المراد بجعله لما انتصب عنه ما ذكرنا الان من
صحة الاخبار بالتمييز عنه وعلما ليس كذلك فلا يكون له ولمتعلقه وانما هو لمتعلقه تحقيقا ويطابق
التمييز في الافراد والتثنية والجمع في الاكثر نحو قوله يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به
وهن اضعف خلق الله اركانا فانه جمع التمييز ولو قال ركنا في غير الشعر لجاز ومعنى البيت
يرمين النساء ذا العقل ويجعلنه عاشقا بحيث لا يقدر على حركة وهن اي النساء اضعف
خلائق الله اجزاء وقد يقع الواحد موقع الجمع في التمييز لمتعلق ما انتصب عنه الواقع بعد
الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ونحو هم حسنون
وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم اللبس ومع ان الجمعية مفهومة مما قبله
فاشبه تمييز عشرين واخواته وان لزم في الافراد اللبس لزمت المطابقة لا تقول طاب زيد دارا
وانت تريد دارين او دورا ونظيره اي نظير وقوع الواحد موقع الجمع مع عدم اللبس في غير التمييز
قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص فان المراد في بعض بطونكم تعالى
الاكل في بعض بطنه اذا اكل دون الشبع والاكل في بطنه اذا امتلأ وشبع وتعفوا من عف عن الحرام
اذا امتنع وزمن خميص اي جائع على معنى جائع اهله كما يقال نهاره صائم وليله قائم الا ان يكون
التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فان التمييز لا يطابق المتعلق وقوله الا ان يكون استثناء
مفرغ من قوله فيطابق اي فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا نحو طاب زيد
علما مع كثرة علومه ومنه اي من التمييز الذي يكون جنسا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
فان مطلق الشيب يقع على القليل والكثير وفيه من اللطائف ما لا يتفطن لمواقعها الا الراسخون في
علمي المعاني والبيان الا ان يقصد الانواع بذلك الجنس فان التمييز يطابق على حسب ما يقصد
نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا اي انواعا من العمل كالصبغة والنجارة والزراعة وآية انه
اي علامة ان التمييز لمتعلقه على سبيل القطع او على سبيل الاحتمال صحة اضافته الى ما انتصب
عنه فانا اذا اردنا ان نرد ما انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي فان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه جعل ما انتصب عنه مضافا اليه للتمييز فيقول في طاب زيد ابا وابوة ودارا
ونحت طاب ابو زيد وابوة زيد ودار زيد ولو كان التمييز نفس ما انتصب عنه جعل ما انتصب

جنس

عنه بدلا

عنه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول في طاب زيد ابا طاب اب زيد وان كان التمييز الذي
عن النسبة صفة صريحة كالصفات المشتقة او مؤولة نحو لله زيد رجلا فان معناه كاملا في
الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب التمييز عنه لا المتعلقة لان الصفة لم يكن صالحة
لها لان الصفة عامة فلو لم تجعل لما انتصب عنه ولم يكن هنا كشيء اخر تجعل له بقيت عامة
بلا فائدة وعلم ما قررنا الصفة به لا يرد عليه ولا على ابن الحاجب ما اورده الشيخ الرضي
وغيره عليه فانه قال وربما كان يبتغى له هذا الاطلاق فان رجلا في لله زيد رجلا صح ان يكون
لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وانما لا يرد هذا عليه لان رجلا في لله زيد رجلا مؤول
بالصفة والصفة بحيث لا يكون الا لما انتصب عنه لا المتعلقة وطبقه اي كانت مطابقة لما انتصب
عنه في الافراد والتثنية والجمع اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد
حتى يكون جنسا ولا يطابقه نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس الدر
في الاصل ما يدر اي ينزل من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما اضاف فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى لله دره
ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون المعنى من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي العجب من ذلك
اللبن الذي يربي مثل هذا الولد الكامل في الصفات واعلم ان الضمير في دره ولذا في ربه رجلا
وبها فتية ان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير
حينئذ نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان عرف المقصود من
الضمير برجوعه الى شيء معين نحو جاءني زيد فلله دره رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا كان
التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة واما التمييز في نعم رجلا وبئس رجلا مثلا فهو عن نفس الضمير
لا غير لابهامه والعامل في التمييز عن الضمير لا عن النسبة تامة بنفسه لا بشيء آخر من الاشياء الاربعة
والاولى ان يقول تمامه بالتنوين المقدر واحتملت الصفة الحال عند بعضهم والمعنى ما اعجبه
في حال فروسيته والتمييز في الصفة اولى من الحال قيل لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا
جعل حالا تقيد المدح بحال فروسيته والظاهر ان المعنيين متقاربان لان معنى التمييز ما اعجب
فروسيته فلا يمدحه في حال غير الفروسية الا ... فالاولى ان يقال في توجيه الاولوية انه اطرد
زيادة من في هذه الصفة نحو لله درك من فارس ونحو قوله تعالى عز من قائل وقاتله الله من شاعر
وانما يزاد من في التمييز لا في الحال وقيل لان من ههنا [illegible] بل مبينة والنكرة بعدها تفيد معنى

الضرع من

مقابلة ... للخطاب للتعجب مبتدأ وايم مظهر نحو لله درك رجلا ولله در زيد رجلا صح

الجمع كانك قلت لله دركمن الفوارس وَالجار وَالمجرور حال والعامل فيها معنى الفعل ويجوز ان يكون ظرفا ملغى لمعنى الفعل نحو قولك لله درّه يوم القتال **وَيلزمه** اى التميز **التنكير على الاعرف** الذي مذهب البصريين لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا **وجَوّز الآخر** وهو قول الكوفيين فانهم قالوا بجواز تعريفه بقوله تعالى **الا من سفه نفسه بمن تبرا** بالنصب فان المراد الا من سفه نفسه لان سفه لازم لا يقتضي مفعولا به **وَفي القول الاول** الاعرف **يحمل** نصب نفسه **على نزع الخافض** اى سفه في نفسه او على التضمين اى جهل نفسه او سفهها ومثله غبن رايه وبطر عيشته ورشد امره والم بطنه قال الفرا لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة لكنه ترك على اضافته ونصب لنصب النكرة تشبيها بها **ولا يجوز تقدمه** اى تقديم التميز **على عامله مطلقا** اى سوا كان العامل فعلا او اسمي الفاعل والمفعول او اسما تاما او افعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل وسيجي تقرير الدليل عليه لكن عن قريب **خلافا للمازني والمبرد** والكسائي **فيما كان العامل فعلا** او اسمي الفاعل والمفعول فانهم جوزوا تقديمه على احدها نظرا الى قوة العامل ولا يجوزون تقديمه اذا كان العامل اسما تاما والصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل لضعف العامل **نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن انث الضمير في تطيب** فيكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى اى وما كان الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على عامله وهو تطيب ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى ضمير الشان لان ما لو روى يطيب بالياء على التذكير فلا يتعين للاستدلال لانه يحتمل ح ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التميز هو كاد على معنى وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق اى وما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق وقد روى وما كاد نفسي وعلى هذا لا استدلال فيه اصلا **ثم ان التميز** سوا كان عن المفرد او عن النسبة **في الاصل متصف بما** اى التميز **منتصب عنه** الا ترى ان الامثلة الواردة من التميز نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا وموضع كف سحابا مباديها على ان الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل مل الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع الكف وكذا الاصل في نحو طاب زيد نفسا وتصببت

عرقا واشتعل الراس شيبا وكذلك في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا طابت نفسه وتصببت عرقه واشتعل شيب راسه وتفجرت عيونها فيكون التميز في المعنى فاعلا والفاعل موصوف بالفعل فاذا قلت حسن زيد ابا وكان تلك قلت ابو زيد حسن ولا فرق في المعنى بين الصفات والاخبار الا باعتبار علم المخاطب وجهله في الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا وباعتبار علمه به صفة واعلم ان في عبارته تسامحا وذلك لان التميز من النسبة لا يكون متصفا بالمنتصب عنه بل بالفعل المنسوب اليه على ما بيّنا **وانما ازيل** التميز عن اصله **توجيبا** وطلبا **للغرض من المبالغة** والتعظيم فان كون الشي مجملا ومبهما اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوف مما ابهم عليها وتتوجه واعيها الى طلب العلم به **ولغرض من التاكيد** فانك اذا ذكرت الشي مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة ومن هذا البيان يعلم تقرير الدليل على امتناع تقديم التميز على العامل مطلقا لان تقديم التميز على العامل يخل بهذا المعنى من المبالغة والتاكيد

الاستثنا

ومنه ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة هكذا في بعض النسخ ولا بد منه لان المذكور بعد الا الصفة لا يكون مستثنى **واخواته** كسوى وعدا وخلا وغيرها هذا تعريف حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا لان حقيقته ما ذكره واما كون المتصل مخرجا من متعدد فلا نم انه من اجزايه بل كان ذلك من شرائطه وليس بتعريف له باعتبار اللفظ كما قال ابن الحاجب فانه قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل مخرج من حيث وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعها في حد واحد لان المختلفين في الحقيقة لا يشتبهان في جميع اجزايها حتى يجتمع في حد واحد وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكها في اللفظ المستثنى **متصل** المستثنى **لكان مخرجا من متعدد** حيث اوحكما **لفظا** اي حال كون المتعدد ملفوظا به **او تقديرا** اي حال كونه متروك الذكر **نحو جاني القوم الا زيدا** فان نحو القوم والرجال لمتعدد حقيقة لان له افرادا يتميز بعضها عن بعض **وضربت زيدا الا راسه** فان زيدا مفرد متصل الاجزاء حيث لكن يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالضرب والبيع وانما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لذكره بعد ذلك فالان في ضربت زيدا الا راسه مثال المتعدد تقديرا وفيه نظر على ما ذكرنا **والا يكن مخرجا من متعدد فمنقطع** سواكان من جنس المتعدد كقولك جاني القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن منه نحو جاني

القوم الا حمارا او هو اي المستثنى **منصوب** وجوبا حال كونه واقعا **بعد الا** لا بعد سوى وغير
وغيرهما حال كون الا **غير الصفة** قيل احتراز عن الواقع بعد الا الصفة بمعنى غير فانه لا يجب نصب
ما بعده ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان الواقع بعد الا الصفة ليس بمستثنى والكلام في المستثنى
في كلام موجب وهو ما لم يكن فيه نفي ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت
بوجود المجيء واوجبته فيكون الكلام موجبا وهو احتراز عن غير الموجب فان نصب المستثنى
لا يجب فيه وانما يجب النصب في الموجب لانه لا يجوز التفريغ فيه كما يجيء ولا الابدال لان المص
لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت في جاءني القوم
الا زيد جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد
ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت اسقطت القوم
واثبته وهذا عكس الغرض **و** هو منصوب ايضا وجوبا حال كونه **منقطعا** بعد الا فان بني تميم
يوجبون نصبه حال كونه **ممتنع ايقاعه موقع الاسم الاول** بمعنى ان الاسم الاول لا يصح حذفه
استغناء بالثاني عنه **نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم** فيه اربعة اوجه ومقصود المص
منها اثنان الاول ان يكون العاصم بمعنى الفاعل ويكون ضمير رحم عائدا الى الله تعالى اي الا من رحمه الله
بمعنى الا المرحوم فيكون الاستثناء منقطعا لان المرحوم معصوم لا عاصم فلا يدخل في عاصم والثاني
ان يكون العاصم بمعنى المعصوم كقوله تعالى في عيشة راضية اي مرضية ويكون ضمير رحم عائدا الى
من اي لا معصوم الا من رحم الخلق بمعنى الا الراحم فيكون الاستثناء ايضا منقطعا وعلى التقديرين
لا يصح حذف الاسم الاول لفساد المعنى ولو كان العاصم بمعنى الفاعل ويكون في رحم ضمير من او بمعنى
مفعول ويكون فيه ضمير الله يكون الاستثناء متصلا **ومطلقا** اي ويجب نصب المنقطع **في اللغة
الحجازية** مطلقا سواء لم يصح حذف الاسم الاول كما ذكرنا وصح **نحو ما جاءني احد الا حمارا** وما جاءني
زيد الا عمرا ولا يجوز البدل عندهم لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء **ومن تميم جاز رفعه** اي
رفع المنقطع **على البدل** حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء بالمنقطع عنه كما في هذين المثالين
سواء صح الاطلاق وذلك الاسم على المستثنى بضرب من التأويل مجازا كالمثال الذي ذكرت ان المراد ذكر
الحمار لو كان يعد احدا فما جاءني احد الا اياه او لا يصح كالمثال الذي ذكرت فانه لا يجوز حمل احد
المتباينين على الاخر بوجه من الوجوه ولسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق بضرب من التأويل
وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل بصحة اطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا والثاني

ان يجعل

ان يجعل الاصل لا احد فيها الا حمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة
المتعدد المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي فخصصه بالذكر وقال لا احد
فيها الا حمار تأكيدا للنفي كون الادمي بها ورفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يشعر من له وابقى المستثنى
على اعرابه الاصلي تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على هذا
الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الاول وليس لسيبويه في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا
الوجه الثاني وهو نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه فهكذا ينبغي ان يشرح كلامه
من قوله ممتنع الى قوله على البدل فانه شرح لا يجد الراد عليه مدفعا الا ولا الارتكاب تجد مجالا الا على
ما شرح جاك رح فانه لا يوافق النقل الصحيح الصريح على ما هو مذكور في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة
كشرح التسهيل لابن مالك وشرح الشيخ الرضي فانه فسر المنقطع بانه الذي لا يكون من جنس الاول وليس كذلك
لان المنقطع على ما فسره المص وغيره من اهل النحو هو الذي لا يكون مخرجا من متعدد سواء كان من جنس
المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا اذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لا يكون زيد داخلا
فيهم او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وفسر ايضا قوله ممتنع ايقاعه موقع الاسم
الاول بانه لا يصح اطلاقه عليه وليس الغرض ذلك لان المراد بالامتناع عدم صحة حذفه استغناء
بالثاني هكذا قال الشيخ الرضي وابن مالك نقلا عن تميم وعلى ما فسره ينبغي ان لا يجوز البدل عند تميم
حيث لا يصح اطلاقه عليه بضرب من التأويل نحو ما جاءني زيد الا عمرا وليس كذلك لانهم يجوزون
رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء بالثاني عنه سواء صح اطلاقه نحو ما جاءني احد
الا حمارا او لا يصح نحو ما جاءني زيد الا عمرا **ورد في قوله** وقفت فيها اصيلا لا اسائلها عيت
جوابا وما بالربع من احد **الا الاواري لأيا ما ابينها** والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
اصيلا لا تصغير اصلان جمع اصيل ابدل نونه لاما والتصغير شاذ والاصيل الوقت بعد
العصر الى المغرب والعي خلاف البيان يقال عي في منطقه والاواري جمع الاري وهو محبس الدابة
من وتد وحبل واللأي البطؤ وما في لأيا ما نكرة مبهمة وهو متعلق بابينها اي في زمان
مديد اعرفها لا يجانبها والنؤي الحاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل الماء اليها
والمظلومة الارض التي لم تحفر قط ثم حفرت والجلد الارض الغليظة الصلبة **مرفوعا ومنصوبا**
عند تميم لانه يصح حذف الاسم الاول هنا وهو احد استغناء بالمنقطع عنه **و** هو منصوب ايضا
وجوبا حال كونه **متقدما على المستثنى منه** وواقعا بعد الا **نحو ما جاءني الا عمرا احد** وانما يجب

نصبه لانه ان كان في الموجب فقد تقدم علة وجوبه وان كان في غيره فكذا يجب نصبه لانه لا يجوز
البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه ولو تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه لا على المستثنى
منه فهو اي فالتقدم على صفته بمنزلة التقدم عليه اي على المستثنى منه في وجوب نصبه
على رأي وهو اختيار المازني فانه اختار الاستثناء على البدل لان الصفة كالجزء من الموصوف
ولان الابدال من علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتناء بحاله والاتيان
بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة والصحيح انه لا يكترث ولا يعتبر بهذا التقدير
وهو اختيار سيبويه فانه يجوز الاستثناء ويختار البدل ولا يعتبر بهذا التقديم لان ما خبر
المستثنى عن الموصوف لم يخرج من الصفة ولان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو
متقدم نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك اي ما جاءني احد خير منك الا زيد فالا زيد مستثنى متقدم
على صفة المستثنى منه وهي خير منك وهو منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد ما خلا وهو من الافعال
لازم متعد الى المفعول بمن نحو خليت الدار من الانيس لكن الزم فيه تضمن معنى جاوز ليكون ما بعده
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وما عدا وهو متعد في غير الاستثناء ايضا وجوز الجرمي
الجر بما بعدهما بناء على ان ما زائدة وهما حرفا جر وبعد ليس ولا يكون وهما في محل النصب
على الحال اذا ضمنت معنى الاستثناء ولا يستعمل في موضع لا يكون غيره نحو لم وما كان حال
كون هذه الافعال واقعة بعد كل كلام موجبا او منفيا نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا
وما عدا زيدا وهذه الافعال اما ما خلا وما عدا فلتصدرهما بما المصدرية وهي لا تدخل
على حرف الجر ولا يجوز ان يكون موصولة لان الموصولة موضوعة للموصوف والصفة ولذلك لا
يصح ان يقال اشتريت الكتاب ما تعلم ويصح ان يقال اشتريت الكتاب الذي تعلم والاسم في قولك
جاء القوم ما خلا زيدا مذكور واما ليس ولا يكون فظاهر مضمر فاعلوهما فان فاعل ما عدا وما
خلا ضمير راجع الى مدلول الفاعل في المستثنى منه التقدير جاءني القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي
وقت خلو مجيئهم زيدا وجعل التقدير في الصحاح خلا من جاءني من زيد ولا يكون الضمير راجعا الى
بعض مطلقا فالى بعض المستثنى منه اي ما خلا بعضهم زيدا كما قال الرضي وغيره لان المقصود من
قولك ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه
واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصف بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس
الجائي زيدا او يكون فاعلهما ضميرا راجعا الى بعض مطلقا فالى ضمير المستثنى منه وانما التزم اضمار

الفاعل

الفاعل فيها لكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا وجاز عطف على قوله منصوب فيه اي في
المستثنى النصب والبدل اي بدل البعض ولم يحتج بدل البعض هنا الى الضمير وان كان يجب ان
يكون فيه ضمير عائد الى المبدل في غير الاستثناء لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى
بعض المستثنى منه ولا يمتنع البدلية كون الاول منفيا والثاني موجبا او بالعكس لوجود الحرف
المقتضي لذلك كما في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف بجعل لا ظريف الحرفي بما مع الاسم صفة
لرجل والاعراب على الاسم وهو اي البدل المختار وانما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما نقصد ذلك ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه فان
المجيء في قولك ما جاءني القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا الا الى القوم فقط ولا
لزم التناقض باثبات مجيء زيد وانتفاء مجيئه ولان البدل مقصود في الكلام وغيره منه بخلاف
الاستثناء فانه فضلة بعد الا اي جاز فيه النصب مع اختيار البدل حال كونه واقعا بعد
الا وهو احتراز عما وقع بعد سوى وما عدا وغيرهما حال كونه متصلا احتراز عن المنقطع في كلام
غير موجب من استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه
البدل كما ذكرنا وذكر المستثنى منه احتراز عما لم يذكر فيه المستثنى منه لانه لا يجوز فيه النصب
والبدل بل هو معرب على حسب العوامل قبله احتراز عما ذكر المستثنى منه بعده فانه لا يجوز البدل
فيه واعلم انه ينبغي ان يقيد اختيار البدل بقيد آخر ايضا بان يقول غير مردود به كلام يتضمن
الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن نحو ما قام القوم الا
زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فان النصب هنا هو المختار لقصد التطابق بين الكلامين
وبالثاني عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل
انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق ويتعذر البدل
حملا على اللفظ ابدل حملا على الموضع وذلك في اربعة مواضع على ما ذكر نحو ما جاءني من احد الا
زيد فانه يتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن الزائدة فانها لا تزاد في الاثبات وكذا في قولنا ما جاءني
من رجل الا زيد يتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن الاستغراقية لانها وضعت لتقييد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها والا مبطلة لعدم الايجاب فلو قدر بعد الا لزم التناقض
ولا احد فيها الا زيد فانه يتعذر الابدال من لفظ اسم لا بمعنى نفي الجنس لان عمل لا لاجل النفي
والا مبطلة فلا تعمل مع عدم سبب العمل فابدل حملا على محله الموضوع بالابتداء ويجوز ان يكون بدلا من

الضمير في الظرف المستقر اعني فيها ولیس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب لا غير ولا يجوز الجر
حملا على لفظة المجرور بالباء لما مر انها لتاكيد غير الموجب لانها انما وضعت لتدل على تاكيد حكم
ايجاب مضمون المجرور بها والا مبطلة له فنصب حملا على محله المنصوب بليس وانما وصف
المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وما زيد بشيء او شيئا الا شيء بالرفع
لا غير حملا على محله فان محله رفع لانه خبر المبتدا في الاصل وعمل الابتدا في الخبر يبقى بتقديره
اذا كان العامل حرفا ضعيفا ولاجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي المقدر بلا ضرورة
اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى لا يجوز اعتباره الا عند
الاضطرار اليه كما في هل من مصدده ولا يجوز الجر ليكون بدلا من لفظ الشيء المجرور بالباء لما ذكرنا
ولا يجوز النصب ليكون بدلا من لفظ شيئا او من محل شيء لما ذكرنا اولا بخلاف ليس زيد بشيء او شيئا
الا شيئا فانه يجب فيه النصب لانها انما تعمل للفعلية وهي باقية فان ليس تكونها فعلا كان
معناها في اصل الوضع ما كان ولهذا قالوا انها بمعنى ليس الا انه يجب النصب في ليس لانه بمعنى ما كان
وتقديره كان بعد الاستثناء وقوله لان الممتنع اي لان الذي يمتنع عمله الا في المنفي لا يعمل ذلك الممتنع في
الاثبات تعليل لتعذر البدل على اللفظ في هذه الصور الاربع وقد عرفت تفصيل ذلك ويقول في النفي
المؤول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل من رجل في المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير
ما رجل يقول ذلك الا زيدا ومن الضمير في يقول لئن كان خبرا ولا يجوز ان يكون بدلا من لفظ اقل والا
لكان في حكم الساقط ويكون التقدير يقول ذلك الا زيد وهذا فاسد غير صحيح ولا من الضمير في يقول
لو كان صفة لان القول على هذا التقدير ليس بمنفي لانهم اجروه اي اقل مجرى النفي لان اقرب شيء
الى المنفي القليل كما ان ابعد شيء منه الكثير قلنا الذي ذكر من كونه يجري مجرى النفي الزموه الصدر
لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فيمتنع دخول نواسخ الابتدا عليه كما لا يدخل على ما النافية
لا تقول ليت اقل رجل يقول ذلك والزموه الرفع بالابتدا لا تقول كان اقل رجل يقول ذلك الا ان
يرفع اقل بالابتدا ونضمر في كان ضمير الشان وخبره الجملة بعده والا زيد على هذا القول بدل من ضمير
يقول ولذا اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وانما
ثني الضمير وجمع وان كان راجعا الى اقل لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة
فهو مفرد وان كانت مثناة فمثنى وان كانت جمعا فجمع ويلزمه اي الخبر على الاشهر الجملة الفعلية
او الظرفية لان الاصل في النفي ان يدخل على الفعل او على ما هو بتقدير الفعل وقيل والقائل ابو علي ان الجملة

نفي ليس كون مضمون خبرها
وما لنفي مضمون خبرها
دائما وان كان ما ليس واحدا
في الحقيقة ح ح

الافراد القطع

وصف للمضاف اليه لا اقل والخبر لا اقل محذوف وجوبا استغني بوصف المضاف اليه عنه و
تعسف اذ لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود وبان الا زيد على انفصال ان اقل مبتدا لا خبر
له لان فيه معنى الفعل لانه بمعنى قل رجل يقول كما في اقائم الزيدان وقيل لو كانت الجملة وصفا لا خبرا
لجاز طرحه فاجاب عنه بقوله ولا يجوز طرح الوصف كما لم يجز طرح صفة المجرور في رب
على الاصح لان المقلل هو الموصوف لان الوصف ادخل في باب التقليل فان رجلا فاضلا اقل من
رجل وحده فلا يجوز طرح الوصف في اقل ورب ليتحقق التقليل الذي هو مدلولهما دون المفرد
اي المقطوع عن الوصف وغير المقيد به فانه لا يفيد التقليل كافادة الموصوف ولا يجوز
الجر الا في زيد بدلا من المضاف اليه لا اقل لانه اي لان اقل هو افعل التفضيل لا يضاف الى
المعرفة المفردة اذا لم يكن جنسا كما سيجي فلو كان زيد بدلا من المضاف اليه لكان افعل مضافا الى المعرفة
المفردة لان البدل في حكم تكرير العامل ولانه لا يجوز تقدير دخول اقل على زيد مع قطع النظر عن ذلك
وكذلك اذا دخلت في النفي المؤول من اقل او قلما رجل يقول ذلك الا زيد على البدل من رجل على المعنى
المؤول به الكلام كما ذكرنا في اقل فان سيبويه ليس الا زيد بدلا من لفظ الرجل في قل رجل
يقول ذلك الا زيد لانه بمعنى اقل رجل وكما لا يجوز البدل فيه من لفظ رجل لتعذر تقدير دخول اقل
على زيد فكذا في قل رجل لا يجوز البدل من لفظه باعتبار انه فاعل قل ولانه لو كان الا زيد بدلا من لفظ
رجل باعتبار انه فاعل قل لكان العامل في الا زيد قل وهو لا يجوز لفساد المعنى فيكون قوله لانه تعليلا للمنع
فالاثبات ويحتمل انه تعليل للتعليل وفيه نظر لانه يجوز فيه البدل من الرجل على المعنى كما يجوز في اقل رجل والظاهر
من كلام الشيخ ان مسألة قل رجل يقول كذا الا زيد بدلا لا يجوز لانه يقول في قل رجل يقول ذلك الا زيد يتعين
ان يكون يقول وصفا لرجل ويجب ان يكون العامل في المبدل هو قل فلو ابدل فيه زيد من رجل لزم اضمار قل
في زيد وفيه نظر لانه انما يلزم ذلك لو كان زيد بدلا من رجل باعتبار انه فاعل قل ولا يلزم ذلك
باعتبار انه مبتدا حملا على المعنى وتقدير الابتدا جائز في زيد فعلى هذا يكون قوله وكذلك يقول قل
رجل يقول ذلك الا عطفا على اول المسألة وهو قوله ويقول اقل رجل اي كما يجوز في اقل رجل الحمل
على المعنى ولا يجوز الحمل على اللفظ كذلك يجوز في قل رجل الحمل على المعنى دون اللفظ وهو معرب
على حسب العوامل ان لم يذكر المستثنى منه في كلام غير موجب ويسميه النحاة بالاستثناء المفرغ وان
كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه غير مشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى نحو ما جاءني
الا زيد فان زيد مرفوع على الفاعلية وما رايت الا زيدا منصوب على المفعولية والاستثناء

المفرّغ يجي في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه لا تقال لا تمش الا وزيدا ويقول ما مررت الا بزيد وان نظر الا الطف وما رايته الا يوم الجمعة والا قد اتك وما ضربته الا تاديبا والا راكبا وما امتلا الا الاناء وَمنه اي مما لم يذكر المستثنى منه **ما جاني احد الا زيد خير منه** وانما فصله عما قبله معناه بقوله منه لانه يكون في الظاهر كان المستثنى منه مذكور فيه لوجود اسم صالح للمستثنى منه وهو احد فيتوهم ان المستثنى منه مذكور ولكنه في الحقيقة المستثنى منه مقدر فذكر ذلك دفعا لهذا التوهم **فما بعد الا** وهو زيد خير منه وهي جملة ابتدائية وصف لما قبله وهو احد واذا كان وصفا له لانه لا ان يكون المستثنى منه ايضا صفة لان المستثنى من الا المفرغ لا بد ان يكون مناسبا للمستثنى منه المحذوف في جنسه ووصفه من كونه فاعلا او مفعولا وحالا وصفة فيكون التقدير ما جاني احد موصوف بصفة من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا الا بكون زيد خيرا منه ويكون المعنى زيد خير من جميع من جاني وانما قلنا من الصفات المتضادة ليعلم انه ليس المراد من جميع الصفات منفية حتى لا يكون متنفسا وجالسا وغير ذلك مما لا يخلو الوجود عنه وهذا التوجيه في بيان الفصل اوجه مما قال الشارح في توجيهه **فههنا** اي في الاستثناء المفرغ **المستثنى منه محذوف** لاستدعاء الا لكونه للاخراج مخرجا عاما مناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه وانما يجب ذلك لانه انما حذف لدلالة المستثنى عليه فيجب ان يكون مناسبا للمستثنى ليدل المستثنى عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان ذلك المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير معين لا يتعين الدخول ولو كان معينا يدخل فيه المستثنى حقيقته لا يدل المستثنى عليه **والمستثنى يسمى باسمه** اي باسم المستثنى منه المحذوف **مجازا** يعني لو كان المستثنى منه المحذوف فاعلا سمي المستثنى فاعلا بعد حذفه ولو كان مفعولا سمي مفعولا وان كان صفة سمي صفة الى غير ذلك وذلك لانه لما حذف المستثنى منه وكان المنسوب اليه قبل حذفه هو مجموع المستثنى منه والمستثنى والة الاستثناء صار المستثنى بعد حذفه متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب بعد ان كان المستثنى منه قبل الحذف اولى بذلك لكونه جزءا اول كما تقدم فسمي باسمه مجاز القيامه مقامه **يدل على اعتباره** اي اعتبار المستثنى منه المحذوف **جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند** وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك الجواز لوجود الفصل لا لكون الفاعل في الحقيقة هو المحذوف وهو مذكر وان يكون هذا الامتناع لعدم الفصل اذ مع وجوده يجوز ترك علامة التانيث بالفعل نحو قام اليوم امراة والاولى ان يقول يدل على اعتبار

اولوية

اولويته ما قام الا هند فان منع الفصل يجوز الا يكون الاولى الحاق العلامة لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر صرح ليس بالمسند اليه في الحقيقة ولذا الحاق العلامة في قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة بتمرقرا بالرفع فللنظر الى ظاهر اللفظ الواقع بعد الا وان كان الاصل التذكير لان المقدر يذكر على معنى ما وقع شي من الاشياء الا صيحة **وهذا الاستثناء المفرغ لا يكون في الاثبات** لا تقول جاني الا زيد لان استثراك جميع افراد الجنس في استثنا وقوع الفعل منهم او عليهم ومخالفة واحدا باها اكثر غالب بخلاف اشتراكها في وقوع الفعل منهم او عليهم ومخالفة واحدا باها فانه قليل جدا **الا ان يستقيم** في الاثبات **المعنى** اي معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه فانه يجوز الاستثناء المفرغ فيه ايضا واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال **نحو قرات الا يوم كذا** وضربته الا بالسوط وقطعت الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفلك الاسفل في الاكل الا التمساح وقيل الكلام مؤول بالنفي اي ما تركت القراءة الا يوم الجمعة **ولهذا** الذي ذكرنا من انه لا يكون في الاثبات **لا يجوز ما زال زيد الا عالما** فان ما زال موجب لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وفيه نظر لانه يجوز حمل الصفات على الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا كما في المنفي فيستقيم المعنى فالاولى ان يقال في تعليل عدم جوازه بان الا تبطل معنى النفي فاذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير زال زيد قائما ولا يجوز استعمال زال الا مع حرف النفي **ويجوز** الاستثناء المفرغ **فيما هو جواب النفي** وهو الفعل المضارع المعتد بالفاء المنصوب بان مقدرة **نحو ما قام منا قائم فيدنينا فينطق الا بالتي هي اعرف** فان ينطق لما كان في تقدير المصدر المعطوف على مصدر الفعل الاول وهو منفي فيكون هو ايضا منفيا اذ المعنى ما يكون له قيام فنطق صح الاستثناء المفرغ منه اي النادي مجلس القوم ومتحدثهم واعرف هو من عرف مجهولا تعالى فلان اعرف من ان يخفى ونديرا ذانه اكمل في كونه معروفا اي لا ينطق بخصلة من الخصال الا بالخصلة التي هي اعرف وانبه **وجاز فيه** اي في المستثنى **الرفع والجر** حال كونه واقعا **بعد لا سيما** لكن الجر اكثر من الرفع **وروت الوجوه الثلثة** من الرفع والجر والنصب **في قوله** الا رب يوم لك منهن صالح **ولا سيما يوم بدارة جلجل** بالرفع على ان يكون خبر مبتدا محذوف وما موصوله او موصوفه التقدير ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل شي

بنو تميم والجر على اضافة غير اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون ما نكرة غير موصوفة والاسم
بعدها بدل منها وسي في الوجهين الاولين ايضا نكرة لانه بمعنى مثل فلا تتعرف بالاضافة
لتوغلها في الابهام ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه والنصب على جعل ما نكرة غير موصوفة
ولا موصوفة ويوما منصوب على التمييز كما ينتصب بعد كم رجلا في كم رجلا او على جعل لا سيما
بمنزلة الا لتحقق معنى الاستثناء فيه وهو الاخراج الا ترى انك اذا قلت اكرمني القوم لا
سيما زيدا كان معناه ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني اكراما اكمل من اكرامهم اشد وابلغ
فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام ويجوز مجيء الواو الاعتراضية قبل لا سيما اذ هي مع ما بعدها
في تقدير جملة مستقلة مستانفة لفظا ومتعلقة بما قبلها معنى نحو جاءني القوم ولا سيما زيدا اي ولا
مثل زيد موجود من القوم الذين جاؤني بل هو اخص به واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف
وقد تخفف لا سيما لكثرة الاستعمال **وجاز فيه النصب والجر** حال كونه واقعا **بعد عدا وخلا**
وكذا جاز النصب والجر فيه واقعا **بعد حاشا عند المبرد** فانه عنده قد تكون ان فعلا واخرى
حرفا جر واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين فعليته عنده واستدل المبرد على كونه فعلا متصرفا
نحو حاشيت زيدا واحاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف فيه وبدخوله
على حرف الجر نحو حاشا لله والتزم سيبويه كونه حرف جر لقولهم حاشاي من غير نون الوقاية ولو
كان فعلا لم يجز ذلك ولانه لو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية فيكون مطردا قياسا على خلا وعدا
والجواب عن قول المبرد ان التصرف والتصرف لا بد ان يقطع على فعليته لجواز اشتقاقه من
لفظ حاشا حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة الاستعمال نحو سوا فعل في سوف ولا تم دخوله على
حرف الجر بان اللام في حاشا لله زائدة وعوض عما حذف من حاشي وما حكي المازني من قولهم بعضهم
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ اي جانب الغفران الشيطان فقد بعد سبوه
ومعناه في الاستثناء تنزيه شخص من سوء فبدلا بتنزيه الله تعالى من السوء ثم تبرئة من اراد
تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون ابلغ في المعنى وانما يجوز النصب
والجر فيما بعدها **لكونها حروفا تارة** فتجر ما بعدها **وافعالا اخرى** فتنصب ما بعدها **و**هو
مجرور حال كونه واقعا **بعد غير وسوى** بكسر السين او ضمها مع القصر **وسواء** بفتحها وكسرها مع
المد وانما كان ما بعدها مجرورا لانها اسماء مضافة اليه **واعراب غير** كاعراب الاسم الواقع بعد الا في الاستثناء

اعراب

اعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند التقدم وفي
المنقطع ويجوز النصب والبدل بعد كلام غير موجب تام ويعرب على حسب العوامل في المفرغ
وانما يعمل الفعل او معناه في غير بغير توسط حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا بتوسطه
الا لان الاعراب عليه عارية وذلك لانه اسم يحتمل الاعراب وما بعده مشغول بالجر لكونه مضافا
فجعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا استغناء به بالجر على نفس غير عارية ولاجل ذلك يجوز العطف على
محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع ولان غيرا مبهم والاسماء المبهمة تعمل فيه عوامل لا تعمل في
المخصوصة الا ترى ان خلفك وعندك وما يجري مجراهما قد عمل فيها من المعنى ما لا يعمل في المختص
غير المبهم واما اعراب سوى وسواء فنصب على الظرفية على الاصح لان سوى في الاصل صفة مكانا
قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الوصف فمعنى سوى اي مكانا ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان
عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا
لم يأتك فجرد ايضا لمطلق معنى الاستثناء **و**لفظه **الا تحمل على غير في الوصفية** بمعنى ان يصير ما بعدها
مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك لا نفيا واثباتا على ما هو اصلها في
الاستثناء **كما يحمل غير عليها في الاستثناء** بمعنى ان يصير ما بعده مغايرا لما قبله نفيا واثباتا
كما ان ما بعد الا كذلك لا ذاتا ولا صفة كما كان في الاصل **وانما حمل** احدهما على الاخر لان كلا منهما
لمغايرة ما بعده لما قبله الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لانه اسم والتصرف في الاسماء اكثر من الحروف
وذلك الحمل لالا على غير في الوصفية مشروط بشروط ثلاثة اشار اليها بقوله **اذا كانت الا تابعة**
فان الا اذا كانت وصفا لا تستعمل الا مع الموصوف لانها فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف
معها للدلالة على كونها صفة بخلاف غير فانه لما كان اصلا في الصفة جاز حذف الموصوف منه تقول
جاءني غير زيد ولا تقول جاءني الا زيد وشبهها صاحب الكتاب باجمعون في انها لا تستعمل بنفسها
لجمع اي لما يدل على الجمعية حقيقة كان كرجال او لا كالقوم وعشرة وانما اشترط هذا الشرط مراعاة
لاصلها في الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
منكور وانما اشترط هذا لانه لو كان معرفة نحو جاءني الرجال يجوز الاستثناء لاحتمال ان يراد به
استغراق الجنس **غير محصور** والمحصور اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او جاءني الرجال الا زيدا
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ذلك لانه لو كان محصورا

وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وانما يحمل الا على غير لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه اي دخول المستثنى في المستثنى منه اذ عند هذه الشروط الثلثة لا يتحقق دخول ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور والنحاة لانه يقوله لا يعلم دخوله فيه واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي بصحة الدخول وفي الاية مانع آخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو ان الاية رد على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها اخر فقيل لهم لو كان مع الله اله آخر لفسدت السماء والارض ولكن لم تفسد فلم يكن معه اله اخر وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم وللخصم ان يقول جاز ان يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع وهو الالهة الموصوفة بصفة المغايرة لكان بانتفاء الموصوف وحينئذ فقد حصل المط وكذلك ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وكذلك لا يلزم عدم المقصود على تقدير الوصف من وجه آخر بان يقول يجوز ان يكون الانتفاء بانتفاء الطرفين لانه على هذا التقدير قد انتفيا فاله الخصم لان كل من يثبت معه تعالى الالهة فانما يثبتها في الارض او في السماء فيلزم فحالة وضعف حمل الا على غير من غيره اي في غير الجمع المذكور منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل على الوصف لضرورة الشعر وللضرورة ايضا وصف المضاف ههنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه في كل اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط فالذي حمله على ان يجعل الا صفة هو الحامل له على ان يجعلها صفة لكل والفرق بين جعل الا صفة وبين جعلها استثناء في البيت هو انه لو جعلت صفة لا يلزم ان يكون لهما اخ سواهما كما تقول كل رجل غير زيد يلازمه صاحبه ولا اخ في زيد شيئا ولو جعلتها استثناء يلزم ذلك كما تقول كل رجل يلازمه صاحبه الا زيدا وعمرا والمعنى الا زيد وعمرا فانهما لا يلازمهما صاحبهما فيقتضي ان لهما صاحبا فكذا ههنا يلزم ان يكون لهما اخا ونقول في تثنية الاستثناء وتكريره ويكون احد المستثنيات مفرغا والاخر غير مفرغ ويكون المستثنى منه مذكورا ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب المستثنى الاول وهو الخبز

والمعنى كل رجل يلازمه صاحبه

على المعقولية

على المعقولية فان الاستثناء باعتباره مفرغ ونصب المستثنى الثاني على الاستثناء ولا يجوز فيه الرفع على البدل وان كان الكلام في الظاهر غير موجب ذكر فيه المستثنى منه لان الكلام باعتبار الثاني صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الاولى لان الاستثناء من النفي اثبات فيكون المعنى اكل الخبز وحده كل واحد الا زيدا فانه لم ياكله وحده فيكون الا زيدا مستثنى في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه فيجب نصبه ونقول في المستثنيات المكررة ويكون احدها مفرغا والاخر غير مفرغ والمستثنى منه فيه غير مذكور ما اتاني الا زيد الا عمرو برفع احدهما لاسناد الفعل اليه لانه لو لم يرفع احدهما لبقي الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ونصب الثاني على الاستثناء الاولى ان تقول الاخير بدل الثاني ليشتمل قسمين رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس اذ لا يمكن رفعه على البدلية لانه لا يجوز ان يكون زيدا من المستثنى منه المقدر لان المبدل منه لا يحذف ولا من المستثنى الاول لانه لم يتبين المعنى على طرحه لان المعنى اثباتهما لا اثبات عمرو وحده ولا يمكن رفعه على العطف عليه لان الفعل الواحد لا يكون له فاعلان لان الفاعل واحد لكن الا في لا يجوز رفعها ولذا لا يجوز نصبهما وانما تنصب الثاني حال كونك نحو ولا كلا ما ملك على ترك التالي وزاد زيد الا عمرا فيكون الكلام بهذا الثاني من موجب وفي الموجب لا يجوز الابدال فيلزم النصب ونقول في تقدم المستثنيات المكررة بغير العاطف على المستثنى منه في الكلام غير الموجب ولا تفريغ فيه نحو ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد منصوبين لكن احدهما يكون استثناء والاخر غير من في الاصل بل كان زيدا لا تقدم على المستثنى منه فنصب ضرورة اذ لا يجوز ان يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لان المستثنى المنصوب يشبه المفعول فكما لا يجوز ان يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بالعطف فكذا لا يجوز ان يكون له مستثنيان كذلك ومن نصب غيرك في قول الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر بالاستثناء جعل موقع الاصل صفة لناصر فلما قدم عليه جعل حالا عنه لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اي ابدال عمرو من احد فلما تقدم منه اي الا عمرو على احد نصبته لانه لا يجوز البدل لتعذر تقدير البدل على المبدل ولو دخل المستثنى الثاني بعد ما يصح من المستثنى دخوله اي دخول الثاني فيه لانه لو لم يصح دخوله فيه لم يكن استثناء المستثنى الثاني منه كان الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو قوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد بان تقول الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم على قائله خمسة لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات

بالعاطف

ثم وطريق ذلك ان تسقط المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقي منه تضيف اليه المستثنى الثاني وتحفظ
المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث وهكذا الى المستثنى الاخير كما تسقط تسعة من عشرة فيبقى واحد
وتضيف اليه ثمانية فتصير تسعة فتسقط منها سبعة فيبقى اثنان فتضيف اليهما ستة فتصير ثمانية
فتسقط منها خمسة فيبقى ثلثة فتضيف اليها اربعة فتصير سبعة فتسقط منها ثلثة فيبقى اربعة وتضيف
اليها اثنين فتصير ستة فتسقط منها واحدا فيبقى خمسة والضابط ان تجعل كل مستثنى وتر منفيا
خارجا وكل شفع موجبا داخلا في الموجب فعلى هذا الاقرار يحكم في كل وتر الا النصب لانه موجب وفي
في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور واما في غير الموجب
نحو ماله علي عشرة الا تسعة وهكذا الى الواحد فيجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فاللازم
على هذا ايضا خمسة لان التسعة تكون مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة
تصير ثمانية تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليها خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة يبقى ثلثة تضم
اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحد تصير خمسة **ولو ذكرت بعده**
اي بعد الا واحدا **الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة** بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا تسعة اعلم ان مذهب الفراء انه اذا كان المستثنى الثاني اكثر من المستثنى الاول ينضم الى اللازم
من المستثنى الاول ويكون المذكور بعد المنفي مثبتا وبعد المثبت منفيا وان لم يكن مخرجا ويكون
الاستثناء على مذهبه منقطعا مثلا اذا قلت له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة فاللازم عنده احد
عشر لان الاثنين يخرج من العشرة فيصير اللازم ثمانية والثلثة تنضم اليها وتجعل مثبتا فيصير
اللازم احد عشر من غير اعتبار اخراج الثلثة وعند غيره اللازم خمسة لامكان اخراج كل واحد
من المستثنيين من الاول واما في نحو قولك له علي عشرة الا خمسة الا ستة فاللازم عنده عشرة خمسة
والاستثناء الثاني ملغى وانما ارتكب الفراء هذا المذهب احترازا عن اللغو في كلامهم ولكن
وقع فيما هو خارج عن قاعدتهم والاولى ان تقول في مثل هذه الصورة ان قوله الا اثنين بعد قوله
الا واحدا مستثنى من قوله الا واحدا لانه في قوة الا خمسة ويكون كل واحد من البواقي الى قوله
الا تسعة صفة لما قبله ويكون اللازم ثلثة ويستقيم الكلام بلا لغو ولا ضم من غير اخراج
واللازم اي على مذهب الفراء **واحد** لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم
تسعة ثم اذا قلت الا ثلثة صار اللازم ستة ثم اذا قلت الا اربعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت

الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان الاستثناء المساوي عن
المساوي او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه عن المساواة وهنا كذلك **وقد يقع الفعل
الماضي موقع الاسم** المستثنى في الاستثناء المفرغ في القسم **نحو قولهم نشدتك الله الا فعلت** اي
سالتك بالله كانك ذكرته اياه فنشد اي فتذكر فنشد الثاني المتعدي الى واحد مطاوع الاول
المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او تكون
نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله على معنى طلبت لك الله من بين الاشياء التي يقسم بها
الناس لا قسم عليك به ومعنى الا فعلت الا فعلك هو بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذي
دل عليه نشدتك الله فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ولهذا النفي المعنوي وقع الاستثناء
مفرغا ويكون الا نقضا لذلك النفي وانما جعل المصدر في صورة الفعل الماضي لمبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه كما في قوله تعالى ونادى اصحب
النار وقد الم بهذا الاسلوب عبد الله بن عباس في قوله وقد دخل مجلس ثم اشار بالانصار فقاموا
له نعطيك بالايواء والنصر الا جلستم اي ما اطلب منكم عوض هاتين الخصلتين الا جلوسكم اراد بقوله
تعالى والذين اووا ونصروا فذكرهم بانهم مختصون به وكذلك قد يقع الماضي موقع المستثنى في المفرغ
في غير القسم اذا كان مصدرا اسند نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه من الحال او اذا تقدم
عليه نافي منفي وقصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها نحو ما اتيته عليه الا شكر وان
اذا قصد هذا اللزوم صار شبيها للشرط والجزاء فجعل ما بعد الا وما قبلها مثل الشرط والجزاء
في كونهما ماضيين كما جاز ان يكون الشرط والجزاء كذلك ويكون الماضي الذي بعد الا حالا ولم يجرد
عن قد لما ذكرنا قبل وقد يقع الفعل المضارع ايضا موقع المستثنى في الاستثناء المفرغ خبرا
نحو ما زيد الا يقوم او حالا نحو ما جاني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاني رجل منهم الا يقوم
وانما شرطنا في وقوع الفعل موقع المستثنى ان يكون الاستثناء مفرغا ليصير الا ملغا فتسهل
رفعها عما تقتضيه من الاسم **وقد يحذف المستثنى** عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى
بعد الا وغير اذا كان بعد ليس ولذا لا يجوز ان يقال جاني القوم الا في جاني الا زيدا لعدم القرينة
الدالة عليه وانما حذف **تخفيفا** لكثرة الاستعمال الا وغير في الاستثناء بعد ليس مع الدلالة
على المستثنى ولذا امتنع جا القوم ليس الا لعدم الدلالة عليه **نحو جاني زيد ليس الا** اي ليس
الجاني الا زيدا **وليس غير** اي ليس الجاي غير زيد فحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها

له بالغايات المبنية على الضم ولا يخفى جواز اضماره اي اضمار المستثنى اي يجوز ان يكون المستثنى
مضمرا كما يجوز ان يكون مظهرا نحو زيد ضربت القوم الا اياه ومنها اي من باب المنصوبات
الاسم في باب ان نحو ان زيدا قائم ولا يحذف الاسم في باب ان الا في الضرورة لانه انما قدم نحو
على مرفوعه ليكون منبها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه وبقي مرفوعه لكان في
صورة العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم ح يحذف وانما لم يجز حذف
هذا الضمير اذا كان مبتدا لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط وانما
حذف ههنا لضرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام ههنا عليه
نحو قول الشاعر في حذف اسم ان المكسورة اذا كان ضمير الشان ان من لام في بني بنت حسان
ألمه وأعصه في الخطوب اي انه فحذف ضمير الشان والا اي ان لم يحذف ضمير الشان وجعل
من الشرطية اسم ان لزال الجزاء عن صدر الكلام فانه لو نصب قوله من لام بان لبطل ما استحقه
الجزاء من الابتداء الصريح الا يرى انه لا يقال ان انهم باتك تضربه فيعمل ما قبل الجزاء فيه
وانما يجب ان يقال انه انهم باتك تضربه فتنوي بضمير الشان ان لم ينفع اي بالابتداء ونحو قوله في حذف
اسم ان المفتوحة اذا كان ضمير الشان فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد
مضى فتسرعا اي فلو انه يعني لو تحققت انكم تحسنون الي باقامتكم لشكرتكم ولكن كان
متاعكم مدة رحيلكم وتسرع والسرح المال السائم ونحو قوله في حذف اسم ليت فليت
دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته تعالى فلان يمضي على ما
خيلت اي شبهت واوهمت يعني على غرور من غير تعين بحذف انها على من خيلت اي خيلت النفس
ونحو قوله في حذف اسم ليت ايضا فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء
مرتو على احدالتين وبلين ويمولين بحمل كفافا منصوبا على انه خبر لكان وخيرك مرفوع على انه اسمه
وشرك عطف عليه اي فليته كان خيرك وشرك كفافا اي مكفوفين عني لان الكفاف مصدر
يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع كقولك رجلان عدل وانما يجب تقدير ضمير الشان لئلا يدخل
ليت على الفعل اما ان جعلت كفافا اسم ليت ويكون على هذا خبرك منصوبا بانه خبر كان
ولذا شرك لكونه معطوفا عليه اي فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك وشرك ويجري مجرى
قولك في المعنى ليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني والوجه الاول اوضح وفي الثاني تعسف
فليتامل ما نحن بصدده واما قوله ما ارتوى الماء مرتو فمنصوب المحل على الظرف وارتوى معنى

استقى

استقى اي مدة ارتواء مرتو من الماء فيكون الماء منصوبا بنزع الخافض ويجوز ان يكون شرك مرتو
مبتدا مرتو خبره اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي كان خيرك كفافا وشرك مرتو عني
اي كافا من ارتوى عن الشيء اذا كف عنه فسكن الياء في حالة النصب كما في قوله فلو ان واش
باليمامة داره فيكون الماء على هذا مرفوعا بانه فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان ونحو قوله
في حذف اسم كان كانت الغتيبات اللعس كان في اطلاقهن الشمس اي كانه والا اي
ان لم يحذف ضمير الشان ان انتصب الشمس على انه اسم كان وقدم خبره عليه مع انه مرفوع واللعس
جمع العس من اللعس وهو سواد في باطن الشفة ونحو قوله في حذف اسم لكن وترميني بالطرف
اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي اي لكنه ولو جعل ان اصله لكنني بحذف ضمير
المتكلم مع نون الوقاية لكان وجها واياك مفعول اقلي وانما لم يجعل اياك على انه اسم لكن لان
حذف ضمير الشان اكثر من الاتيان بالمنفصل مع القدرة على المتصل ومعنى البيت انك تشير الي
بالعين تقولين انت مجرم وتبغضينني اشد البغض لكن انا لا ابغضك ويجوز ان يكون اصل
لكن لكن انا فحذف الهمزة وادغم النون في النون فصار لكن ولم يلحق الالف به لانه لم يجر الوصل
مجرى الوقف فعلى هذا لا يكون هذا مما نحن بصدده لعدم حذف اسم لكن ح لعدم وجود لكن
فيه ولا يجوز هذا اي حذف الاسم في باب ان اذا كان ضمير الشان في غير الاضطرار عند الاكثر
اذ لا يقال في السعة ان زيد قائم اي انه وعند بعضهم يجوز حذفه في السعة اذا كان ضمير الشان
وتصدر الخبر بفعل وعليه يحمل نحو ان في الدار يجلس اخواك لا على ابطال العمل لفظا دون معنى
خلافا للاخفش ومنها اي من المنصوبات الخبر في باب كان اعلم ان ذكر خبر كان ههنا وكذا
ذكره في القسم الرابع حيث ذكر سبب نصب المشبهات على المفعول وعدم ذكر اسمه في باب
المرفوعات وفي القسم الرابع حيث ذكر سبب رفع الملحقات بالفاعل دليل على ان اسم كان عنده
فاعل لا مشبه به كما ان خبره مشبه بالمفعول بالاتفاق نحو كان زيد منطلقا وقول من يلحقه
بالحال وهو انه حال وهم الكوفيون يبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل
الكلام بدونه لان الحال فضلة ولمجيئه مضمرا ومعرفة كثيرا ولو كان حالا لما كان كذلك وامره
على نحو امر خبر المبتدا اي فيه يجوز من كونه معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة ومتقدما على الاسم
ومتاخرا عنه ويجب تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان
في الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك

تأمم وبراستيه له على الضمير اذا كان جملة او ظرفا او غيره ذلك من الاحكام **لكنه** اي الخبر **يتقدم** حال
كونه **معرفة** على الاسم لان اختلافهما في الاعراب رافع للالتباس بخلاف خبر المبتدا فانه لا يتقدم
على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة لرفع الالتباس وينبغي ان لا يجوز التقديم ههنا ايضا اذا لم
يظهر الاعراب فيهما ولم تكن قرينة نحو كان الفتى هذا **ويتقدم** الخبر **عامله** وهو كان حال كون الخبر
فعلا لا يتقدم المبتدا وهو الفعل المفرد المسند الى ضمير المبتدا **نحو الذي يقوم كان زيد** اي
الذي كان يقوم زيد فقدم الخبر وهو يقوم على عامله ولا لبس ههنا مع التقديم بخلاف خبر
المبتدا فانه اذا كان فعلا مفردا اسند الى ضمير المبتدا لا يجوز تقديمه عليه لالتباسه
بالفاعل او تأكيده **واستقبحه** اي هذا التقديم **بعضهم** لانه لم يعهد به حيث كان خبر المبتدا
مالا رح لانه في الصورة فعل داخل على فعل مثله مع عدم التقدير انسب لذلك **ولا يكون**
الخبر **الا حيث يفيد** فانه لم تستفد من نحو كان زيد من نحو اسمه فلا يقال كان زيد كاتبا ولا
كان مالك العرس صاحبه لان جزئي الجملة لا بد ان يختص كل منهما بفائدة لانه لو تضمن احدهما ما تضمنه
الاخر لكان ذلك تكريرا والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر والجزء الواحد لا يتم منه كلام وقوله
وقوله تعالى فان كانتا اثنتين جواب سؤال هو ان الخبر لا يفيد الا ما يفيد الاسم لان الالف
في كانتا ضمير الاثنين والتاء علامة التانيث فعينها دليل على التثنية والتانيث اللذين
يستفادان من قوله اثنتين فاجاب عنه بقوله **وانما جاز** ذلك **لان الاول** وهو الاسم في كانتا
لا يفيد العدد متجردا من الصغر والكبر لانه اذا قيل فان كانتا يحتمل ان يراد الكبر والصغر
كما يقال فان كانتا كبيرتين او صغيرتين فلما قيل اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار بهما وانما
الاعتبار بمجرد العدد فقط وقد يكون الشيء بمنزلة التكرير في اللفظ ومتضمنا للافادة في
المعنى **فهو بمنزلة قوله** انا ابو النجم **وشعري شعري** فان التكرير في اللفظ متضمن للافادة في المعنى
بخلاف ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يفيد لان قولك ان الذاهب جاريته يعلم
منه ان الرجل المقصود صاحب الجارية فلا يفيد الجزء الثاني فائدة ولا بد ان يختص كل واحد
من جزئي الجملة بفائدة كما ذكرنا الان وكان ينبغي عليه ان يقول ان الذاهبة جاريته بتانيث الذاهبة
لان المونث الحقيقي المفرد المتصرف فعله يلزم ما يسند اليه علامة التانيث نحو ضربت هند **وقوله**
عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة **حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه** وينصرانه **روي اللذان**
فيه **مرفوعا** بالالف **ومنصوبا** بالياء **وفيه اربعة اوجه** من الاعراب الاول ان يرفع ابواه

على انه

على انه اسم كان ويجعل الاسمية بعده وهي هما اللذان منصوبة المحل على انها خبر كان والثاني
ان يجعل اسم كان ضميرا عائدا الى المولود ويجعل ابواه مرفوعا بالابتداء ويجعل هما مبتدا ثانيا
واللذان خبرا له ويجعل الجملة اعني هما اللذان في محل الرفع بانها خبر المبتدا الذي هو ابواه
ثم يجعل الجملة التي هي ابواه وخبره في محل النصب بانها خبر كان والثالث ان يجعل اسمه ضمير المولود
ويرفع ابواه بالابتداء واللذان بانه خبره ويجعل هما فصلا غير محكوم على محله بالاعراب وفي هذه
الاوجه الثلاثة اللذان مرفوع والرابع ان يرفع ابواه على انه اسمه وينصب اللذين على انه
الخبر ويجعل هما ضمير الفصل **ويحذف عامله** جوازا اي عامل الخبر في باب كان واعلم انه لا يحذف
من الافعال الناقصة الا كان فليس الحاقه ما وقع على الاطلاق **في مثل الناس مجزيون باعمالهم**
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذا التركيب ويعنى به ان يجيء بعد ان الشرطية
اسم وجاء بعدها الفاء وبعدها اسم مفرد مع جواز تقدير معه او فيه ونحوه وانما قال ذلك
احترازا عما لم يجئ فيه ذلك فانه يتعين نصب الاول ونحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب
وان راجلا فراجلا اي ان كنت راكبا فانا راكب **اربعة اوجه** الوجه الاول نصب الاول
ورفع الثاني وهو احسن الوجوه على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف في هذا الوجه كان
واسمها لدلالة حرف الشرط عليها لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف ايضا
المبتدا لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة الوجه الثاني رفعهما معا نحو ان خير
فخير على معنى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف كان وخبره والمبتدا وفيه ضعف من حيث المعنى
لان المراد ان كان نفس عمله خيرا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ومن حيث اللفظ لقلة حذف خبر
كان مع كثرة الحذف في هذا الوجه من حذف كان والجار والمجرور بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو
الجزء لانه اكثر في كلامهم ولو قدر فيه كان التامة لزال الضعف من حيث المعنى لكن يلزم الضعف
اللفظي وذلك لقلة استعمال التامة وما قل استعماله ضعف حذفه ولا يحذف الا ما هو
كثير الاستعمال للتخفيف وليكون الشهرة دالة على المحذوف ولان المعنى على تعلقه بالكلام الاول
وعلى تقدير كونها تامة لا تعلق له به الوجه الثالث نصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فنصب الاول
على ما ذكرنا في الوجه الاول ونصب الثاني على انه بتقدير كان بعد الفاء او بتقدير فعل لائق اي
فيكون جزاؤه خيرا او يجزى خيرا وهذا الوجه دون الوجه الثاني لان المحذوف فيه اكثر ولان
مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية وحذف المبتدا اكثر من حذف كان وغيره من الفعل

الناصب والوجه الرابع رفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني ونصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه
الثالث وهذا الوجه اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه والوجه الثاني
والثالث متوسطان لمخالفتهما الاصل في موضع واحد **ومنه** اي مما حذف عامله جوازا قول نعمان
ابن المنذر **قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا** فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان هذا القول
حقا وان كان كذبا لا يمكنك ان تمنع الناس من الحديث به بعدما انتشر فلا ينفعك الاعتذار
ويلزم حذف العامل في باب كان بعد ان معوضا عنه ما **في مثل اما انت منطلقا انطلقت**
اي لان كنت منطلقا اي انطلقت لانطلاقك فحذف حرف الجر كما يحذف من ان وان قياسا
مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا وابدل عنه ما ثم ادغم النون في الميم وجوبا فبقي
الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وانما وجب الحذف
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه **ويختار الخبر منفصلا في الاكثر** لان اسمها في الحقيقة
ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفعل مضمون الجملة فان الكائن في كان زيد قائما قيام
زيد واذا لم يكن كالجزء فلا يجعل الخبر متصلا لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه
ولانه في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا **نحو** قول عمر بن ابي ربيعة **لئن كان**
اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير اي لئن كان الرجل اياه لقد تغير بعد
اي كان رث بالكبر **وقد جاء الاتصال** في الخبر لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول **نحو تنفك تسمع**
ما حييت بهالك حتى تكونه المرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه تنفك بمعنى
لا تنفك والضمير في تكونه عائد الى الهالك وقد يجيء الاستثناء ايضا متصلا ومنفصلا نحو قول
تجافى القوم ليتك ولست اياك وقال الآخر ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك
ولا نخشى رقيبا **ومنها** اي من المنصوبات **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** انما لم يقل اسم لا التي لنفي
الجنس كما قال فيما قبل ومنها الخبر في باب كان لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا منه ليس
منصوبا بخلاف الخبر في باب كان فانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا وانما لم يحمل لا هذه في نصب
الاسم ورفع الخبر لكن بعينها لان على ما يجيء في القسم الرابع ان شاء الله تعالى **وهو** اي المنصوب
المنفي المضاف الى النكرة **او المنفي المضارع له** اذا كان نكرة غير موصول بينها وبين لا **نحو لا**
غلام رجل مضاف **او لا خيرا من زيد عندنا** مضارع للمضاف **والمنفي المفرد** الذي ليس مضافا و
لا مضارعا له سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا **مبني** لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان

وكذلك

قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة بالرفع فان
النكرة في سياق النفي وان افادت العموم الا انها لا تكون نصا فيه بل ظاهرا ولاجل ذلك لا يجوز
ان يقال ما جاءني من رجل بل رجلان ويجوز ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان ولما اريد التنصيص
على الاستغراق ضمنت النكرة معنى من فبنيت ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية في الاعراب وانما بنيت **على ما ينصب به** من الفتحة والياء والكسرة
ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من قال انه مبني على
الفتح لكونه شاملا لجميع انواع علامات النصب من الفتحة وغيرها وقد عرفت تحقيقه لك
نحو لا رجل مبني على الفتح **او لا رجلين** مبني على الياء **او لا مسلمين** مبني على الياء **او لا مسلمات في الدار** مبني
على الكسرة بلا تنوين عند الجمهور لانه وان لم يكن للتمكن على احتمال فيه الا انه يشبهه بالتي للتمكن
ومع التنوين عند بعضهم نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن واما ان فتحه بلا تنوين فعلى ان
من الفتحة في الحركة لتشابه المبنيات مع لا النفي الجنس فطرد الباب على نسق واحد **وفي المعرفة**
بالمعرفة تكرير لتحقق بها نفي الجنس وذلك لان المعرفة ليست للجنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها
ومثل لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري ومثل قضية ولا ابا حسن لها **متاول**
بان هيثم وهو اسم رجل وقع اسم لا او لذلك ابو حسن وتاويله بانه في تقدير لا مثل هيثم ولا مثل
ابي الحسن والمثل لا يتعرف بالاضافة او بان يجعل العلم لاشتهاره بمعنى بمنزلة اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل اذ هو رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظ الفيصل
وكذا المعنى لا هيثم لا حادي لانه كان مشهورا بحسن الحداء **فان فصل بينهما** او بين لا **معرفه**
وجب رفعه اي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي تعمل لا لاجلها من كونها لنفي الجنس عند دخولها
على المعرفة **والتكرير** اي تكرير لا جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان
نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة ولذا اذا فصل بين لا واسمها وجب الرفع لضعف عملها لانها
انما تعمل بشبهها ما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها ووجب تكرير
لا ايضا ليكون التكرير منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات بخلاف ما اذا اعملت عمل ليس فان عملها
كاف في هذا التنبيه ولانها لا تعمل عملها الا لا التي لنفي الجنس فان قلت ما المراد بالتكرير ان يذكر
نكرة اخرى او معرفة اخرى اقول فيه نظر اذ لا يلزم تكرير المعرفة ولا النكرة كما في قوله تعالى لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون

هيثم

الفيصل

بل المراد تكريرها نحو **لا زيد فيها ولا عمرو** والواقع بعد لا معرفة **ولا فيها رجل ولا امرأة** مفصول
بين لا واسمها بالظرف **وقولهم لا نولك** ان تفعل كذا هذا اعتراض وارد على ذلك فان نولك معرفة وقد وقع
بعد لا من غير تكرير لا فالجواب انه **محمول على لا ينبغي** فلا من حيث المعنى داخلة على الفعل والداخلة
على الفعل لا يجب تكريرها والنول هو التناول والمصدر بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل
اي لا ينبغي لك ان تتناوله او العطاء فمعنى لا نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل اي ليس حظك
هذا واذا لم تعط لم يكن لك ذلك وقيل ان لا هذه بمعنى ليس **كما حمل يذر على يدع** فان اصل يدع يودع
حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ثم فتح العين لاجل حرف الحلق ويذر لما
تنزل منزلة يدع في المعنى جعل لفظه كلفظه ففتحت عينه بعد حذف واوه وان لم يوجد فيه
حرف حلق فكذلك لا نولك لما كان في معنى لا ينبغي جاز ان يقع بعد لا من غير تكرير **واجاز المبرد**
الرفع من غير التكرير في سعة الكلام **في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار** مثال المعرفة **ونحو لا رجل**
عندك مثال للنكرة **وان كرر النكرة منها** اي مع لا **من غير فصل** بين لا وبين النكرة فانه مع الفصل
لم يبن لانها لما امتزجتا تعدى البناء من لا الى المبني بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي
البناء منها اليه **جاز في المجموع خمسة اوجه فتحهما** على ان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس وتقدر لهما خبر
واحد عند سيبويه لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عملا في الخبر فيكون الكلام جملة واحدة
ويجوز تقدير خبرين عنده ايضا اما عند من يجعل لا المفتوح اسمها في الخبر عاملا كما عملت في المنصوب
اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبر واحد لان لا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما
متماثلتان فيجوز ان تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز ان تقدر لكل واحد
منهما خبر **ورفع الثاني** مع فتح الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا
على محل الاول ويجوز ان تقدر لهما معا خبر واحد عند سيبويه لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد ان يكون
لكل واحد بانفراده خبر لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداء ولفظة لا على معمول واحد
ونصبه مع فتح الاول على ان يكون معطوفا على لفظ الاول نحو فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ولا يجوز
ان تقدر لهما عند سيبويه خبر واحد لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع
بلا لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين وعند غيره يجوز ذلك **ورفعهما** لانه لا يجوز الغاء لا هنا لضعفها وقد حصل شرط الالغاء
وهو التكرير فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة كلا الاولى

ويجوز

ويجوز ان تقدر لهما معا خبر واحد ولكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل هنا الا الابتداء
ورفع الاول ويكون لا ملغاة لضعفها **وفتح الثاني** على ان يكون لا غير ملغاة **نحو لا حول ولا قوة**
الا بالله ونعت المبني احتراز عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريف
الاول احتراز عن الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم حال كون النعت **مفردا**
احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه وحال كونه **يليه** اي يلي النعت المبني من غير فصل بينهما احتراز
عن نحو لا غلام في الدار ظريف **جاز فيه** اي في هذا النعت المنعوت **الاعراب** من النصب والرفع
فالنصب **حملا على لفظه** وان كان حركته بنائية لشبهها الحركة الاعرابية لعروضها بعروض
لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يكون النصب حملا على محل اسمها المبني لانها تعمل على ان محل اسمها
المبني منصوب **والرفع حملا على محله** وهو الغالب لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب
لا في البناء وقال المص برفع الصفة لان لا مع ما دخل عليه في محل الرفع بالابتداء وقيل الحمل على محل
اسمها وحده لان لا ولو كان عاملا مغيرا معنى الكلام الا انه ضعيف لان عمله بسبب تشبهه بالمشبه
بالفعل فيجوز العطف على محل اسمها وحده بخلاف نحو ليت ولعل فانه مغير لمعنى الابتداء وغير ضعيف
في العمل فلا يجوز العطف على محل اسمه وحده وجاز فيه **البناء بجعل الموصوف والصفة** بسبب **واحدا**
لاجتماع ثلثة اشياء في هذا النعت كونه في المعنى هو المبني وفي اللفظ متصلا به وكون النفي في المعنى
داخلا عليه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة وكونه قريبا من لا التي هي سبب البناء
واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب من النصب والرفع على اللفظ وعلى المحل
وكذا المعطوف عليه اي على المبني حال كون المعطوف **نكرة** لا يجوز فيه الا الاعراب لعدم مصحح
البناء من اجتماع الامور الثلثة المذكورة فيهما **نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه** اذ هو بالمجد
ارتدى وتأزرا فابنا معطوف على لفظ اب ويجوز لا اب او على محله **و**نحو هذا لعمركم الصغار
بعينه **لا ام لي ان كان ذاك ولا اب** فاب معطوف على محل ام وهذا البيت يحتمل ذلك لجواز
ان يكون رفع الاب لان لا ملغاة لوجود شرط الالغاء وهو التكرار **واما المعطوف المعرفة فلا**
يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس وذلك لانه لو بني المعرفة للاهتمام لم يجز فيها الا
الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى بان تكون مرفوعة حملا على المحل **واذا كرر** المبني بلفظه بلا فصل بين
المبني وذلك المكرر **جاز في الثاني الاعراب** رفعا ونصبا **والبناء** نظرا الى كونه تكريرا للفظ لكن
الاعراب في المكرر الموصوف اولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه لما وصف صار

مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا **نحو لا ماء**
ماء باردا بتنوين ماء الثاني **ولم يستثن تنوين** وبني الثاني لما ذكرنا **واذا دخلت الهمزة**
على لا لم تغير العمل اذ بدخول الهمزة على العامل لا يتغير عمله **ومعناها** اي معنى الهمزة **الاستفهام**
نحو الا رجل في الدار والا بيا ضربا العبد نصر سلمى ذلك تعد غير **او** معناها **التمني نحو قول المتمنية**
هي اسم امراة مدنية عشقت نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه وانما سميت بالمتمنية لقولها
هذا البيت **الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج** لا خلاف بينهم في ان لفظ
ما يلي لا من اسمها على ما كان عليه قبل الهمزة من الاعراب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد
النكرة وانما الخلاف في الحمل على موضعه قال سيبويه لا يجوز ههنا حمل التابع على الموضع اذ التمني
اغنى لا عن العمل والخبر وصار معنى اسمها معنى المفعول به فمعنى الا غلام اتمنى غلاما وعند المبرد
والمازني يجوز العطف والوصف على الموضع وخبرها عندهما ظاهرا ومقدرا **او** معناها **العرض**
نحو الا نزول منك **فتصيب خيرا** ذكر السيرافي ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة ويعد
المصنف الاندلسي هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه **وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا** يدل
على محصلة تبيت المحصلة بالكسر المراة التي تحصل تراب المعدن وتستخرج الذهب وتبيت
اي تثير تراب المعدن **فعند الخليل الا وف براسه موضوع للتحضيض** والفعل محذوف
فلا يكون مما نحن بصدده . **والمعنى الا تروني رجلا وعند يونس معناها** اي معنى الهمزة في البيت
التمني دخلت على لا وكان حق اسمها ان لا ينون **ولكن نون الاسم ضرورة وقالوا لا اباك** ولا اخا لك
باثبات الالف في الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر وعن الخليل لا اباك كانك
واصله الدعاء على الرجل بالاقراف والاقراف من جهة الاب والهجنة من قبل الام **ولا غلامي لك**
ولا ناصري لك بحذف نون التثنية والجمع **وكان القياس** والكثير **حذف الالف** من لا اباك **واثبات**
النون في لا غلامين لك ولا ناصرين لك فيقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك [illegible]
ومذهب سيبويه والجمهور ان هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى **لكنهم قصدوا الاضافة واقحمت**
اللام بين المضاف والمضاف اليه لوجهين **لتاكيد الاضافة** فان اللام الظاهرة تاكيد للمقدرة كتيم
الثاني في يا تيم تيم عدي **وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر** اي بسبب اللام **من صورة**
الانفصال بين المضاف والمضاف اليه فان المضاف بسبب هذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر

النصب وعلم بكون لا اسما انه ليس بمضاف حقيقة والا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره وليا لم يرفع
ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر واعلم ان
الخبر في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود وفي لا اب لك اي لا اب كائن لك **فلو فصلت بينهما**
اي بين اسم لا وبين اللام **لم يكن بد من الحذف** اي حذف الالف من لا ابا ولا اخا **والاثبات** اي اثبات
نون الجمع **نحو لا اب فيها لك** ولا غلامين اليوم لك اعلم ان الفصل ان كان بغير الظرف فيما لا يتعلق
يجب الحذف والاثبات نحو لا اب ظرف لك ولا غلامين ظرف لك لانه لا يكون مضافا حقيقة لعدم
جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بهذا الفصل في السعة وان كان بما الظرف اللغو لا بالمستقر
فعند يونس لا يجب الحذف ولا الاثبات لانه مضاف مع وجود هذا الفصل لكثرة ما يتسع في الظروف
وعند سيبويه والخليل لا يجاز الا في ضرورة الشعر وقال انه ليس بمضاف ولكنه اعطي حكم المضاف فتشبيهه
بالمضاف فلك تركه منها في اصل المعنى لان الاضافة فيه بمعنى اللام ولذا لم تقل لا ابا فيها باثبات
الالف ولا غلامي عند النون ولا مجيز منهما لان الاضافة وارتباط بمعنى من الا ان من هنا للتبيين
بمضيعة بل هي من صلة الاجابة واما نحو لا خاتمي من فضة فالقياس يجوز لولا عدم السماع **وقد**
يحذف اسم لا هذه **نحو لا عليك اي لا باس** عليك ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا
اي لا مثل زيد موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان كان حرفا يكون المحذوف
هو الاسم لا غير وينبغي ان تعلم انه لا يجوز حذفهما لا معا وجود الآخر لئلا يكون ذلك اجحافا **ومن**
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك وهي اي هذه اللغة
وهي اعمالهما ولا عملهما ليس **لغة الحجازية واللغة التميمية رفعها** اي رفع الجزئين **بالابتدا**
اي يكون العامل هو الابتداء اذ شان العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون
متمكنا [illegible] ومما ولا مشتركة بين الاسم والفعل **فاذا زيدت ان** بعدها نحو وما ان طبنا
جبن **او تقدم الخبر** على الاسم ظرفا كان الخبر او غيره **بطل العمل** بالاتفاق اما في الصورة الاولى
فلان ان وان كانت زائدة الا انها في صورة ان النافية فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا
دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كان لا النافية لنفي ما واما في الصورة الثانية فلضعفهما
في العمل لانهما انما عملتا بشبههما ضعيفا من جهة المعنى فعلا غير متصرف **ولذا اذا انتقض**
النفي بالا بطل العمل ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض بالا نحو وما الدهر الا منجنونا
باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا ولعله في البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون المضاف

التثنية والجمع

خبر ما ولا

منجنونا

نحو وما من اله الا الله اي ذو ان مفهوم ولن يكون معدا مصدرا ويكون مثل قولك ما زيد الا اسدا
قال الرضي واما ايراد قوله وكذا في ما قبله لا ايرادا ذلك بعد وبين الاسقاط بالا في ما ولا وبينه
في ليس اقول كذلك فرق بين الفصل بان في ما ولا وبين التقديم وبينهما في ليس بل انما اورده عما قبله لان مع
الانتقاض يجوز الاعمال عند بعضهم بخلاف الاولين بخلاف ليس فان عملها لا يبطل مع انتقاض نفيها
بالا وكذلك لا يبطل عملها بالفصل والتقديم فانها عملت للنفي الذي يبطل بهب ليس وقد انتقض
النفي بالا فلا يجوز اعمالها مع زوال ما به وليس عملت للفعلية وهي باقية بعد الانتقاض
نفيها على ما تقدم بيان ذلك وكذا اذا عطف عليه اي على خبر ما ولا سواء كان الخبر منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة بموجب اي بمثبت من حروف العطف نحو بل ولكن فانهما للاثبات بعد النفي يبطل
عملها فيما بعد الموجب ويجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي نحو ما زيد قائما بل
قاعد ولكن قاعد ودخول الباء في الخبر وهو في مقابلة دخول اللام في خبر ان فقولك ما زيد
بمنطلق جواب لقول القائل ان زيدا لمنطلق ويفيد التاكيد لان الخبر لما تراخى عن حرف النفي لو وقع
الاسم بينهما مع ان المنفي هو مضمون الخبر زيد الباء ليتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي بالنفي لان
الباء للوصل انما يصح على لغة اهل الحجاز على قول ابي علي وجار الله لان الباء لا تدخل الا على الخبر
المنصوب لا المرفوع وذلك لكثرة دخول حرف الجر على المنصوب والاخفش اجاز دخوله على لغة
اهل التميم ايضا وقد يحمل المص قوله لا كما لا تقول زيد بمنطلق فتدخل الباء في خبر المبتدا نظرا
وذلك لان القائل لن يقول انما لا يجوز دخول الباء في خبره لفقدان النفي المصحح لجواز دخولها الا ترى
انه قال لما جاءني من احد لما قال جاءني من احد لا المكسوعة بالتاء اي الملحق باخرها التاء التانيث
نحو لات كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او لمبالغة النفي كما في علامة من عوامل ... حقيقته اي ضربت
ذروته موضع القفا من اخر الكلمة بموضع وقوع الضرب على ذروته هي لا المشبهة بليس عند البصريين
لان دخول التاء تدل على انها انما تكون مشبهة بليس ولا لنفي الجنس لا تشبيه بليس ولا تمنع
... هي لا لنفي الجنس كما هو مذهب الكوفيين لان لا لنفي الجنس هي الكثيرة في الاستعمال ولا التي بمعنى
ليس انما تكون في الشعر فوجب ان يحمل ما ورد في القرآن عليها ان بعد ولهذا التزم تنكير المضاف اليه الحين
فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف واذا ارتفع فالاسم محذوف الا انهم لم يستعملوها
الا في حين مضافا الى نكرة نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص وقد تقرر فيكون
الاسم محذوفا ولا يجوز ان يضمر الاسم في لات كما يضمر في ليس لان الحرف لا يضمر فيه وقيل لما اردفت بالتاء

صارت

صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فيجب اضمار الاسم فيها كما في ليس قال سيبويه انها في لزوم الاضمار فيها
نظير ليس ولا يكون في الاستثناء اي كما ان ليس ولا يكون لازما اضمار الضمير فيهما كذلك في لات ويجوز
ان يرفع حين مع قلته على انه اسمها والخبر محذوف وهو حاصلا ولا تستعمل لات الا مع حذف احد
الطرفين هذا قول سيبويه وقال الاخفش ان المنصوب بعدها بتقدير فعل وهي غير عاملة البتة
لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وقيل ان التاء من جملة حين كما في العاطفون
نحو ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وقد تدخل لات على هنا نحو قوله حنت نوار
ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت هنا في الاصل للمكان واستعير هنا للزمان
واضيف الى الفعل ويدل على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيد فانه قال ان
تحين لغة في حين بل من جملة لا قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع بان التاء لو كانت من
جملة حين لما دخلت على هنت وكذا يدل على ذلك مجيء لات هنت ولاتا وان تحين غير مشهور في
اللغات وهنت من هن بمعنى حين وهذا مثل واصله ان هبيحا نه بنت العنبر كانت تعشق ابن سعد
وكان يلقب بمقروع فاراد ان يغير على قبيلة الهبيحا نه فاخبرت اباها فقال لها مالك من زمان
حنت ولات هنت اي اشتقت وليس وقت اشتياق ثم التفت من الغيبة الى الخطاب
وقال لها وانى لك مقروع اي من اين تظفرين به يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل اوانه واما
منصوب الفعل بعد الفراغ من منصوب الاسم فهو الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية
واخواته الثلاثة نحو لن وكي واذن وسمى البحث عنها لرعاية الله تعالى حال كونها ظاهرة نحو اريد ان
تخرج ولن يذهب وجئت كي تعطيني واذن اكرمك والواقع بعد ان خاصة حال كون ان مضمرة
ومقدرة من بين اخواتها وانما اضمرت دون اخواتها لانها اكثر في الكلام منها اذا كان قبله اي قبل
الفعل المضارع احد هذه الاشياء الستة وهي اي هذه الاشياء حتى الجارة لا العاطفة والابتدائية
اذ الجارة لا تدخل على الفعل فاضمر ان ليكون الفعل معها في تقدير المصدر ولام كي ولام الجحود والفاء
والواو واو واذا كان مضمون الفعل الواقع بعدها مستقبلا مترتبا بالنسبة الى مضمون ما قبلها
سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولا يجب ان يكون مضمون الواقع بعدها وقت
التكلم بهذا الكلام مستقبلا وانما يجب ان يكون الفعل مستقبلا لانه منصوب باضمار ان وهي علم
الاستقبال للسببية كانت حتى بمعنى كي او لمجرد الغاية بمعنى الى وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية

نحو سرت حتى ادخلها فانها للسببية بمعنى كي ولو قال بدله اسلمت حتى ادخل الجنة لكان اولى
لانه متعين لمعنى السببية بخلاف سرت حتى ادخلها فانه محتمل للسببية والغاية **او** سرت
حتى تغيب الشمس فانها لمجرد الغاية على التعيين **وجاز الفصل** بين حتى وبين الفعل المنصوب
بعدها بالشرط الذي يكون اداته ان ويكون الشرط غير مجزوم **نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ**
اي حتى تاخذ ان قسم شيء من المال **بالنصب** اي بنصب تاخذ **عند الاخفش والجزم** اي جزم تاخذ
على ان يكون جزاء للشرط **احسن** لانه لا يلزم منه الفصل بين الجار والمجرور لان حتى على هذا
التقدير يكون ابتدائية لا جارة وجاز الرفع ايضا كما في قوله ان حبيتني اكرمك واكرمتك **ولو وليت**
في هذا المثال بدل ان قسم **ان تقسم شيء** المضارع المجزوم **فالجزم** في تاخذ واجب **ليس الا**
الجزم قال ابن السراج لانه جواب لقولك ان تقسم قال الشارح رح وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون تاخذ
منصوبا لا يكون جواب الشرط فلا يجب جزمه ح واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل
بالظرف اسهل مع قبحه نحو حتى اذا اردنا ان نقوم نقول وكذا يجب الجزم اذا كان اداة الشرط
اسما نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ **وان كان** الفعل الواقع بعدها **حالا حقيقة او حكاية**
للحال الماضية **كانت حتى حرف ابتداء** اي حرفا يستانف ما بعدها كلاما مستانفا
ولا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها اي لا باعتبار التشريك في عامل بل باعتبار الاستقلال
وهذا كقولك ان زيدا قايم وعمرو منطلق برفع عمرو فانك عطفت عمرو ومنطلق على انه جملة مستقلة
من غير اعتبار التشريك في عامل واحد بخلاف ما اذا قلت ان زيدا قايم وعمرا منطلق بنصب
عمرا فانك عطفت الجملة الثانية على الاولى باعتبار التشريك في عامل واحد بخلاف ما اذا
كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ولا يجوز ان يكون ح جارة لامتناع
اضمار ان التي هو موضوعة على الاستقبال بعدها مع كون الفعل للحال حقيقة او حكاية فيرتفع
الفعل اذ لا وجه لانتصابه وقال الشارح رح في بعض قوله حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة وحتى
على ما قال ان حتى العاطفة غير حتى الابتدائية **ويجب السببية** ح بمعنى ان يكون ما قبلها سبب
لحصول ما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء
اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو راى مني العام
الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء وانما يجب السببية لانه لما زال الاتصال
اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما

فان

فات من الاتصال اللفظي **نحو مرض حتى لا يرجونه** فانه حال حقيقة يريد ان مرضه فيما مضى قد
انقطع وعدم الرجاء الان حاصل وقرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع على ان يكون
الفعل في معنى الحال وبالنصب على ان يكون في حكم المستقبل بالنسبة الى ما قبلها **ولهذا** الذي ذكرنا
من كونها حرف ابتداء **امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها** حال كون كان **ناقصة** لانه لو ارتفع
الفعل لكانت حتى حرف ابتداء لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فبقي كان الناقصة بلا
خبر واذا نصب الفعل كان حتى جارة تقتضي متعلقا هو الخبر ويكون التقدير كان سيري واقعا
لدخولها **و** امتنع الرفع **في اسرت** او ما سرت **حتى تدخلها** لان السير غير محكوم بثبوته لا بالعلم
ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه في المثال الثاني فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فيجب
النصب لان المعنى ح اسرت او ما سرت كي تدخلها وهذا صحيح اما اذا انعقد الكلام شكا نحو اسار
زيد حتى يدخلها فيما اشك جاز الرفع لانك قد يحكم بحصول الشيء على سبيل الشك **وجاز في كان التامة**
على تقدير وجد سيري لاجل دخولي **و** في الناقصة ايضا **بعد مضي الخبر** نحو كان سيري سيرا متعبا
حتى ادخلها **و في ايهم سار حتى يدخلها الوجهان** في هذه الثلثة من الرفع والنصب اما النصب
فظاهر واما الرفع فلزوال المانع الرفع في هذه الامثلة اما في الاولين فلاستيفاء كان ما يقتضيه
فيها وهو حتى يدخلها واما في الثالث فلانك حاكم بالسير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عمن
لا عن نفس السير فيجوز الحكم بوجود المسبب **وتقول سرت حتى اكاد ادخل بالرفع** في اكاد وادخل
اما في اكاد فلانه حال حقيقي **لان الكيدودة كاينة** واقعة غير مترقبة فيجب رفعه واما في ادخل
فلان اكاد يحتاج الى خبر فيرفع ادخل لكونه خبره **وحكى الاخفش جواز النصب في ادخل لانه**
لم يتحقق لانه مترقب الوقوع فجاز نصبه **ولم يجوز** جواز النصب **بذاك** القوي **لانه** اي لان ادخل
في خبر كاد فيرتفع والحاصل انه لا يلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب وانما يلزم من جواز
النصب كون الفعل مستقبلا **ولام كي** عطف على قوله حتى الجارة **نحو جئت لتكرمني** اي لان تكرمني
اي لاكرامك وانما اضمر ان بعدها لانها جارة لا تدخل الا على الاسم **وجاز الاظهار** اي اظهار
ان مع لام كي لان هذه اللام تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام فجاز ان تظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح ويؤول المصدرية ولا يجوز الاظهار مع حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما سيجي بيانه صارت

كعوامل النصب فلم تظهر الناصبة بعدها اصلا ولان هذه الحروف كلها للعطف في الاصل غير اللام فلو اظهرت معها أن لظهر عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن بخلاف اللام فانها جارة ولزم الاظهار مع لا نفي لان الفعل الذي يدخل عليه اللام ان كان ذا خلا عليه لا فاظهار أن واجب نحو لئلا تعطيني لئلا يتوالى اللامان لو قلت للا تعطيني فان التلفظ به قبيح جدا ولام الجحود وهي في الاصل اللام التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي المزيدة لتأكيد النفي لكان فانها تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليسجد وانما كانت لتأكيد النفي لان معنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا شك ان في هذا معنى التأكيد ونقول اذا قلت ما كنت لافعل كان معناه ما كنت للفعل وفيه نفي لفعل ومعنى ما كنت فعل نفي ايجاد الفعل والمعنى الاول يستلزم الثاني من غير عكس فان قلت اذا كانت زائدة لزم الاخبار بالمصدر عن الجثة ولا يجوز ذلك قلنا يجوز الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة ولم يجز الاخبار بالمصدر عنها وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا في سلك الفعل المحض ولا يجوز الاظهار اي اظهار أن معها لانها لم تدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ما يقارب الفعل اليه ولانها زائدة والزائد يستلزم للتثقل فالتزم ان يلزم اضمار أن معها للايجاز وللفرق بينها وبين لام كي والفاء بشرط السببية لانه انما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على كون ما قبلها سببا لما بعدها وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في معنى الحال فعدل الى النصب تنبيها على ان الفاء ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخليص للمضارع للاستقبال اللائق بالجزائية ففيه دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون ما بعد الفاء بمبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية انما تدخل على الجملة وقال اكثرهم ان ما بعدها بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا لانه لو لم ينصب الفعل المضارع بعد الفاء في هذه المواضع الستة لم يصح العطف لا لفظا لانه لا يصح عطف المعرب على المبني الذي لا يكون له محل من الاعراب ولا معنى لان الغرض ليس عطف خبر على امر وانما الغرض ان الطلب في الاشياء الستة غير النفي يشمل الطرفين اي ما قبل الفاء وما بعدها وكذا النفي يشملهما قال ابو علي فيما بعد الفاء متعلق بحرف العطف في الجملة المتقدمة وانما سماه النحويون جوابا وان كانت جملة واحدة ولم تكن كالجزاء

لمشابهته

لمشابهته لجواب الشرط في ان الثاني مسبب عن الاول فنحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني فيكون الطلب شاملا لهما ونحو ما تأتينا فتحدثنا بتقدير لا يكون منك اتيان ولا حديث فيكون النفي ايضا شاملا لهما وهذا كله تكلف وشرط الوقوع اي وقوع الفاء في جواب الاشياء الستة وانما شرط ذلك لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجزاء الامر والنهي والنفي الذي لا يكون بمعنى التحقيق نحو ما زال زيد عالما فانه وان كان بمعنى الايجاب فلا يجاب بالفاء ولا يقال ما زال زيد عالما لتأتينا فاعطيك وما جرى مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فتكرمني والاستفهام والتمني وفي معناه ود لو انه تأتينا فتحدثنا بالنصب باضمار أن وذلك لان لو فيه رائحة التمني لا سيما وقد تقدمه ود ونحو الرفع عطفا على تأتيه كما في قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون قال جار الله المعنى في الرفع انهم ودوا ادهانك فبعدا ادهانك وفي النصب انهم ودوا ادهانك مشروطا فيه ادهانك والعرض وقد ترك الترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص وترك التحضيض ايضا نحو قوله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ثم ذكر الامثلة على الترتيب بقوله ائتني فاكرمك ولا تدن من الاسد فيأكلك اي لا يكون منك دنو فاكل من الاسد وما تأتينا فتحدثنا اي لا يكون منك اتيان فلا يكون منك حديث والمعنى لا تأتينا محدثا واين بيتك فازورك وليت لي مالا فانفق والا تنزل فتصيب خيرا فانه من حيث الظاهر استفهام الا ان مراده ليس ان يستفهم المخاطب عن ترك النزول وانما مراده ان يذكره النزول حيث تركه ونحو ما تركت منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة باضمار ان كانه قال فيكون مني لحاق واستراحة ونحو كانك وال علينا فتشتمنا مؤول بالنفي اي لست بوال علينا لانه لما شبهه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به فان التشبيه المفيد لمعنى النفي قد يلحق بالنفي واما التشبيه المقصود منه الحقيقة لا النفي فلا يجوز فيه ذلك وغير قائم فتأتينا مما يفيد معنى النفي ولكن لا يجري مجراه في الاستعمال جائز عند قوم نظرا الى ان غير قائم في معنى النفي اي انت لا تقوم فتأتينا ومنع الاكثرون نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل فانه يجوز ذلك فيه عند الجميع لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي بالصرف في

الاستعمال ولا يكون اسماء الاوامر من اسماء الافعال كنزال وصه ونحو الاسد الاسد مما
فيه الامر مقدر والدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر بمنزلة الامر هذا اخبر لا يكون ويستعرف
بيان ذلك ان شاء الله تعالى خلافا للكسائي فانه يجري جميع ذلك مجرى الامر الصريح نظرا الى
تضمنها لمعنى الطلب فيقول نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد فتنجو وغفر
الله لك فتدخل الجنة والظاهر مع الكسائي لو ساعده النقل وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر
او النهي فهو بمنزلته اي بمنزلة الامر والنهي نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق منه واللهم لا تؤاخذني
بذنبي فاهلك وفي قوله قيل قيل ونظر لان الدعاء بلفظ الامر والنهي داخل في باب الامر والنهي
عند جميع النحاة واما الاصوليون فهم يفرقون بين الامر والدعاء والالتماس ثم ان كان قبله اي
قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف الفعل المنصوب الواقع بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي
في محل هذا الفعل من الاعراب لانه تابع لذلك الاسم في اعرابه نحو ليكن منك زيارة فاكرم وانما كان
له محل من الاعراب لانه اذا كان منصوبا باضمار ان فلا محالة يكون في تقدير مصدر فلا بد له
موضع من الاعراب فان كان قبله اسم يصح عطفه عليه يعطف عليه والا يكن قبله ذلك الاسم
ففيه ثلثة اقسام وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين فالرفع في محله واجب
اذا كان الفعل المنصوب بعد الفاء لغير منزلة الفعل الاول بان يكون الفعلان لفاعلين نحو
ائتني فاكرمك وانما وجب الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل
الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان
فاكرام مني ولا يجوز تقدير النصب بان يقال ان التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد المعنى لان
الفعل الثاني لغير منزلة الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول قيل لم لا يجوز ان يكون من قبيل قوله
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة الا اذا كان الفعل الاول متمنى بليت حال كون ليت غير
داخلة على ضمير الشان فالنصب واجب سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء بمنزلة الفعل
الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فاحدثك وليته ياتينا فيحدثنا وليته عندنا فيحدثنا اذ
التقدير ليت اتيانا منك فحديثا مني وليت اتيانا منه فحديثا منه وليت استقرارا منه
عندنا فحديثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة
الحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر الذي ينزل الفعل منزلته ولو اخذت تعدله من
الظاهر امكن ان يقال في قولك ليتني فاكرمك ليكن الذي يقع اتيانا منك فاكراما مني وهذا العرض

بما لا

بما لا يقتضيه الكلام وعدول عما يقتضيه المقام اما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان
وكان الفعل المنصوب لغير منزلة الفعل الاول فيجب الرفع ويكون داخلا تحت القسم الاول نحو ليته
ياتيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز النصب باضمار الفعل
اذ لا يستقيم ان يقال ليت الشان يفعل اتيانا فاكراما مني وفيما عداهما اي عدا هذين القسمين
وهو ان يفعلا في شكل الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء بمنزلة الاول سواء كان متمنى بليت اولا
والثاني ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب بمنزلة الاول الوجهان
من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون التقدير في ائتني فاكرمني ليكن منك اتيان فاكرام او افعل
اتيانا فاكراما وكذا في ليته ياتيني فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان
فاكرام او ليت الشان يفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما حققنا اولا من ان ما بعد الفاء
بتقدير مبتدا محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع المحل على الابتدا ولا يجاب بالجواب للاشياء
الستة بالفاء لان الجواب بها ليس منها فلا يستدعي جوابا ولا يجاب بشي الواحد من الاشياء الستة
بجوابين لا يقال ائتني فاكرمك فاعطيك على ان يكون فاعطيك جوابا مستقلا لا معطوفا على فاكرمك
لان ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شرط وجزاء فكما لا يجوز توارد جزائين على شرط واحد
من غير تخلل عاطف لا يجوز توارد جوابين على شي واحد من هذه الستة وقوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شي وما من حسابك
عليهم من شي فتطردهم فتكون من الظالمين قيل انه في الظاهر من باب الجواب للجواب او من باب
الجوابين لشي واحد واجاب المصنف عنه بانه ليس كذلك في الحقيقة بقوله فالاول وهو قوله فتطردهم
جواب للنفي قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم من شي والثاني وهو قوله فتكون جواب للنهي ان
وهو قوله ولا تطرد الذين ويجوز ايضا ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم والواو وحتى واو الصرف
لانه لما قصد معنى الجمعية نصب الفعل بعدها ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مؤيدا من اول
الامر بانها ليست للعطف وقيل معنى الصرف ان المعنى كان على جهته فصرف الى غيرها فتغير
الاعراب لاجل هذا الصرف وانما ينتصب الفعل بعدها بشرطين بشرط الجمعية اي اجتماع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد وشرط الوقوع في جواب الاشياء الستة المذكورة
في الفاء وانما شرط ذلك حملا للواو على الفاء لمشابهة بينهما في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن
سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ومحله اي محل الفعل المنصوب

بعد الواو **النصب لا غير** بمعنى قم وأقوم أي قم مع قيامي فيكون الواو بمعنى مع وما بعدها منصوب
بأنه مفعول معه هكذا قال المص في ضوء المصباح ولا يجوز أن يجعل الواو عاطفة للمصدر على مصدر
الفعل الأول على تقدير ليكن منك قيام وقيام مني لأنه ح لم يكن ذلك منصوصا على معنى الجمعية قال
الرضي رح نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع أن تشرب اللبن فإن مع خبره معطوف على المصدر
المنتزع من الأول أي لا تفعل أكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع أي لا تأكل مع شربه وإنما لم
يجز الرفع فيه إذ لو قلت لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن لم يتعين للجمع مع أنه المراد ولو كان
الواو بمعنى مع أفاد نص الجمع وهو المطلوب أقول حاصل كلامه أن الواو للعطف مع كونه بمعنى
مع كما في قولهم كل رجل وضيعته وإذا كان كذلك فلم لم يجز الرفع فيه لأن كونه بمعنى مع لا يتغير
بالرفع والنصب هذا مع أن مراد المص ليس ذلك بل مراده ما بيناه من أن ما بعد الواو منصوب
على أنه مفعول معه ومع أن كلامه يناقض آخره أوله لأنه قال بعد ذلك فقدر النصب لئلا يخرج
الواو إلى العطف لأنه لم يكن ح نصا في معنى الجمعية وفي قول المص لا غير نظر لجواز أن يجعل
محله مرفوعا مع التنصيص على معنى الجمعية بأن يجعل الواو للحال ويكون الفعل المنصوب بعدها
في تقدير مبتدأ محذوف الخبر بمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي على أنا لو
جعلنا الواو بمعنى مع لا يكون فيه تنصيص على معنى الجمعية لأن المصاحبة المفهومة من الواو
بمعنى مع كما يجوز أن يكون في الزمان يجوز أن يكون في المكان على أن المصاحبة المفهومة من واو الحال
فإنها لا تكون إلا في الزمان وهذه المصاحبة هي المرادة من معنى الجمعية **واو** ومعناه في أصل الوضع
أحد الشيئين أو الأشياء فإذا قصد مع إرادة هذا المعنى التنصيص على أن حصول أحدهما عقيب
الآخر وأن الفعل الأول سبب لحصول الفعل الثاني نصب ما بعده **بشرط معنى إلى أو إلا** فإن
سيبويه يقدر بإلا وغيره بإلى والمعنيان يتقاربان فمن فسرها بإلى كان الفعل الأول متصلا
بالفعل الذي بعدها ومن فسرها بإلا كان وقت الفعل الذي بعدها مستثنى عن أوقات الفعل
الأول **نحو قوله وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما** أو في البيت
بمعنى إلا أظهر **ومحله** أي محل المنصوب بعدها **النصب** إن كان أو بمعنى إلا على أنه ظرف
لما قبل أو بحذف مضاف أي كسرتها إلا وقت أن تستقيم **أو محله الجر** إن كان أو بمعنى إلى بتأويل
مصدر مجرور بإلى والتي بمعنى إلى **بحسب اختلاف التقدير** كما بينا **وإذا انتفى الشرط** من معنى
السببية والجمعية ومعنى إلى أو إلا **في الثلاثة الأخيرة** التي هي الفاء والواو وأو **فالاستيناف**

جاز

جاز للفعل الثاني أن يكون كلاما مستأنفا معربا بإعراب نفسه غير مشارك له ولما قبله في عامل
واحد فيكون المعنى في ما تأتينا فتحدثنا ما تأتينا فأنت تحدث بما تحدث به الجاهل بحالنا
أو الإشراك بين الفعل الثاني والأول في العطف والإعراب فيكون النفي في المثال واردا على
المعطوف والمعطوف عليه أي ما تأتينا فما تحدثنا **إن أمكن** الإشراك وذلك بأن يكون قبله
فعل معرب هكذا قال المص واحترز به عن نحو قولك هو قائل فأقتدي منه بالرفع فإنه لا
يتصور فيه الإشراك لأنه ليس قبل أقتدي ما يصلح أن يكون أقتدي مشتركا معه في الإعراب
لأن الفعل لا تشاركه فيه ومن الاسم في العوامل ويكون المعنى وأنا أقتدي منه على سبيل الإخبار
من غير اضطرار وأن القائل يخير له بين القتل والاقتداء أما إذا نصبت أقتدي كان القتل سببا
للاقتداء ونحو ائتني فأكرمك إن لم يجعل الأول سببا للثاني في الوجه الرفع أي فأنا أكرمك ولا يمكن
الإشراك إذ لا فعل مرفوع قبله يتأتى العطف عليه ولا يجوز الجزم حملا على الأمر لأن الأمر موقوف
قال الرضي رح أي إن أمكن كل واحد من الاستيناف والإشراك واحترز به عما يتعين فيه
الاستيناف نحو قوله ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق
قال سيبويه لم يجعل الأول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال وذلك لأن نطقه بلسان
الحال وهي ناطقة على كل حال ومما يتعين الإشراك نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وإن قلت
لا دلالة للكلام على جواز الأمرين معا حتى يخبر بذلك عن كل واحد على انفراده لأنه بين كلامه على
أو التي تعيد أحد الشيئين على أن تعين الإشراك في الآية ممنوع لأنه كما يجوز فيها الإشراك على معنى
لا يؤذن لهم فلا يعتذرون يجوز فيه الاستيناف على معنى لا يؤذن لهم فهم يعتذرون ويقول في
الواو دعني ولا أعود أي أنا لا أعود على كل حال وفي أو أنا أتبعك أو تحرس سيدك فتقول أو أقيم
أي بل أنا أقيم وقوله تعالى أو يرسل رسولا بالرفع على الاستيناف والقطع وقوله تعالى
تقاتلونهم أو يسلمون فعلى قراءة النصب وحذف النون كان التقدير منكم قتال أو إسلام منهم
ويكون القتال سببا للإسلام ويكون السبب منتهيا دون المسبب لأنه ينقطع عند الإسلام
وعلى قراءة الرفع بإثبات النون يجوز فيه الإشراك أي تقاتلونهم أو يسلمون على معنى أن الأمر
مقسوم بين الفريقين على سبيل الإبهام فالقتال إلى المؤمنين والإسلام إلى الكفار لأنهما لا يجتمعان
ويكون كلاهما مثبتا باعتبار كل فرقة ويجوز الاستيناف أي تقاتلونهم أو هم يسلمون على معنى أن
المؤمنين هم المتولون للقتال وأن الكفار هم المتولون للاستيناف باستعمال السيف من غير

الجائهم العال الى الاسلام وانما قلت في هذا التقدير او هم يسلمون ليظهر الفرق بينه وبين
الاشتراك لان عطف الجملة الاسمية على الفعلية انما يمكن باعتبار الاستعلال الا باعتبار
الاشتراك وحروف العطف فانه ينصب بعدها الفعل باضمار ان ان كان المعطوف عليه
اسما فانه اذا كان بعدها الفعل نصب ذلك الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو
ذاوبت قبر ابي الذهبي تطلبه حتى المصيف وتغلو القدان هو جمع قعود ويجوز
الابل البكر حتى تكن ركوبه ونحو اعجبني ضرب فتبسم او ثم تبسم او وتبسم وجاز حذفها
اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان كما جاز الاظهار مع لام كي وعلته الاظهار مع
هو ما تقدم في لام كي والواو في قوله وما انا للشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي
بقؤول قيل والقائل هو المبرد انه للعطف دون الجمع والصرف والا اي وان كان للجمع يفسد
المعنى المقصود ان جعل جوابا للنفي في قوله ليس نافعي لافادته نفي النفع ونفي الغضب
ويكون المعنى لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه وهذا غير مقصود لان غرضه
لا غرضه ان الذي يغضب منه صاحبه لا اقوله او يلزم تقدمه اي تقدم الواو والمنفي
وهو قوله بقؤول مع ان الشرط المنفي تقدمه على الواو ان جعل جوابا للنفي في قوله وما انا ولا
يلزم على هذا التقدير فساد المعنى لانه يكون المعنى اذ لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي
منه وذلك لانه اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه
كما ينتفي بانتفاء مجموعها واذا لم يجز ان يجعل الواو للجمع لاحد الفسادين يلزم ان يكون عاطفة
ليغضب على الشي واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بان وبالاسم ولا تقدير به الا ان
يكون المعنى وما انا بقؤول للشي غير النافع وللغضب صاحبي وفي العطف اي عطف قوله ويغضب
على قوله للشي ايضا نظر لان الغضب لا يقال فيه مقول وان جعل ان المضاف فيه هنا محذوف اي لقول
الغضب نقول لو كانت الاضافة من باب اضافة المصدر الى المفعول يلزم منه وقوعنا فيما هربنا
منه من كون الغضب مقولا وان كانت من باب اضافة الشي الى الشي للملابسة فان القول لما كان
مغضوبا منه اضيف الى الغضب كان كلمة منه تنبئ عن هذه الملابسة لو كان الضمير فيه راجعا
الى المضاف المقدر فلا حاجة الى الاضافة الا ترى انه لا تقال ليلة يوم خرجت فيه لان الربط
الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل من الاضافة وانما وجب الربط بالضمير عند عدم
الاضافة نحو يوما خرجت فيه هكذا قال المصنف في التعليق وان رح وغيرهما وفيه نظر لان الاضافة

اما تدل

انما تدل على الملابسة اذا كان المضاف ظاهرا لا مقدرا على انه قد ورد في الادعية يوم تسود فيه
الوجوه بالجمع بين الضمير والاضافة وان كان ذا وعلى انه لا حاجة الى تقدير القول لان لفظ الشي
وان كان عاما الا ان المراد به الكلام بقرينة قوله بقؤول فيكون معناه وما انا للكلام الذي ليس
بنافعي بقائل وان كان الضمير في منه راجعا الى الشي غير النافع يكون المعنى وما انا بقؤول للشي
يغضب صاحبي من الكلام الذي لا يقتضي ولا فائدة فيه فالاولى بناء على النظر المذكور تقدير
التاخير اي تاخير الواو عن المنفي وجعل الواو للجمع لا للعطف ويكون جوابا للنفي في قوله وما
انا وانما يجوز تقديمه كما يجوز تقديم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني
فان ما بعد الفاء لما كان مبتدا محذوف الخبر على ما اخترناه صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا
بما قبلها من الجملة الجزائية فيجوز فيه ما لا يجوز في الجملة الجزائية من الفصل بين الفعل الذي قبل
الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيا تنك زيدا درهما ومن توسطه بين اداة الاستفهام والفعل
المستفهم عنه كما ذكرنا مثاله والرفع ويقصد بان يكون عطفا على الصلة اعني على قوله ليس نافعي
فيكون داخلا في حكم الصلة ولذا احتيج الى ضمير يرجع الى الذي فيكون الذي موصولا بجملتين
احديهما منفية والاخرى مثبتة ولا يبعد ذلك اظهر من النصب اذ لا اشكال فيه لا لفظا
ولا معنى وقال ابو علي وهو عطف على ليس نافعي وفيه نظر لانه يكون المعنى اذ وما انا بقؤول
للشي الذي يغضب منه صاحبي وهذا عكس المقصود واضمارها اي اضمار ان بدون هذه
الحروف الستة ضعيف منه قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فمن نصب احضر
اي على ان احضر محذوف على كما يحذف الجار من ان ولكنه من اضمار ان من غير احد الحروف الستة
والذي سوغه اي سوغ اضمار ان دلالة ما بعده اي بعد احضر وهو قوله وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي عليه فان عطف ان اشهد على احضر دليل على انه منصوب باضمار ان وجاز حذفها
اي حذف ان لا اضمارها ورفع الفعل وهو احضر وقد مر ذكره لكن في تقدمه الكتاب ولما فرغ
من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبهما شرع في المجرور ولا يكون في الافعال فقال المجرور وهو
اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر بعد حيث ذكر العوامل
من الحروف والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف بحسبها كان ذلك المعنى اذا
كان المضاف اليه معرفة وذلك لان وضع الاضافة ليفيد ان لواحدتها يدل عليه المضاف
مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم انما هي اسم يضاف الى

اسم خاص بواسطة معنى الحرف مثلا اذا قلت غلام زيد كان يجب ان يكون الغلام اللفظ
يرجع الى غلام له مزيد خصوصية بزيد بكونه اعظم غلمانه او اشهر ثم قد يستعمل على خلاف
وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينافي افادته التعريف
باصل الوضع كعلم التعريف فانه وان وضع للتعيين الا انه قد يستعمل بلا اشارة الى معين نحو قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني **الا اذا كان المضاف** متوغلا في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة اضافة حقيقية **نحو غير ومثل وشبه** وكل ما هو بمعناها نحو نظير وسوى **لتوغلها**
في الابهام وذلك لان مغاير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا
ذاته مغايره وكذا مماثل زيد لا تخصص ذاتا معينة **الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه**
اي الا اذا اضيف الى ما يخالفه الا في واحد **نحو غير المغضوب** عليهم فان غيرا ههنا تعرف
بالاضافة لانحصار الغيرية اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم ضد الا المغضوب عليهم فغير المغضوب
عليهم هم الذين انعم عليهم وكانه لكون الذين انعمت عليهم توكيدا **او اشتهر بمماثلته** اي بمماثلة
المضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة نحو زيد مثل حاتم اذا اشتهر باتصافه بالكرم فان قيل
ان غيرا في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اوقع بين الضدين في المعنى وشهر بالمغايرة
ولم تتعرف بالاضافة والذي يقع صفة للنكرة والجواب انه بدل منها لا صفة لها **وقد يجعل**
قولهم لا ابن واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده اي لا نظير له واصله ان الثوب
اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وصدر بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره **نكرة**
لتوغلها في الابهام وجعل ابن واحد امه مضافا الى ام وام مضاف الى ضمير الواحد فلو تعرف لصح
لكان تعريفه الشيء بنفسه قلنا ان الضمير راجع الى صاحب ذلك المضاف لا الى المضاف اليه فان
رجل واحد امه فيكون تعريفه بغير ضميره **ومنه قوله اماوي اني رب واحد امه قتلت**
فلا غرم علي ولا جدل فان واحد لو تعرف بالاضافة لما دخلته رب لانها لا تدخل الا على
النكرات واماوي منادى مرخم اي يا ماوية ولا جدل من جدل عليه يجدل جدلا اذا مال عليه بالظلم
والاكثر ان يكون هذه الكلمات **معرفة** فاذا قلت جاءني واحد امه فكانك قلت جاءني النبيه الكامل
الذي عرفته واذا جعلت نكرة فعلى انه يوصف به نكرة محذوفة اي رب انسان عزيز معظم لان رب
لا تدخل على المعارف **او تخصيصا** كان ذلك المعنى وهو عطف على قوله تعريفا **اذا كان** المضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل فانه تخصص من غلام امراة وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه نحو

فما حب

فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا **و** البناء ايضا كما في الظروف المضافة المبنية
بعدها المعرفة قبلها **وهي** اي الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا وان كان
مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بواسطة حرف جر **في الامر العام** الغالب واحترز به عن الاضافة
بمعنى في نحو ضرب اليوم والاولى ان يقول ان هذه الاضافة ايضا **بمعنى اللام** فان ادنى الملابسة
والاختصاص الذي هو مدلول اللام يكفي في الاضافة بمعناه كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه
خذ طرفك بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق اسم المضاف اليه عليه
وعلى غيره ايضا فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق اسم القوم على
بعضه وكذا في جميع القوم وعين زيد معنا لانه وان صح ههنا اطلاق المضاف اليه على المضاف
لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة
فانه في العرف هو المسجد لا غير **وبمعنى من المبينة** ان كان جنسا له بالمعنى المذكور **نحو غلام زيد**
بمعنى اللام **وخاتم فضة** بمعنى من وليس المراد من قوله انها بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام او من
مقدرة وانما المراد منه ان المقصود من المضاف انما يحمل الجر لما فيه من معنى حرف الجر لان
الاسماء المختصة لا اصل لها في العمل **وفي القسم الثاني** الذي بمعنى من **يصح اطلاق الثاني على الاول**
كما ذكرنا **بخلاف القسم الاول** فانه لا يصح فيه اطلاق الثاني على الاول وفيه نظر لما ذكرنا الا ان
نحو عين زيد وجد الجامع بمعنى اللام مع صحة اطلاق الثاني على الاول **ولا بد** في الاضافة المعنوية
من تجرد المضاف من حرف التعريف لانه لو لم يتجرد عنه لزم تحصيل الحاصل لان المضاف والمعرف
بحرف التعريف قد تعرف به فلا حاجة الى الاضافة للتعريف وانما قال من حرف التعريف لانه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وبعضهم جعل
العلم منكرا بان يجعله واحدا من جملة المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقى
راس زيدكم وليس ذلك بلازم لجواز ان يقال زيد الشجاعة وانه لم يكن في الدنيا الا هو **وما اجازه**
الكوفيون من تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى المعدود **من نحو الثلثة**
الاثواب والمائة الدرهم والالف الرجل **ضعيف** قياسا لان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واستعمالا لانه لم يقل ذلك غير قوم غير فصحاء ووجه جوازه
مع ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه وهو المقصود بالنسبة فعرف المقصود
بها تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا مستفادا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه

هذا قول ابي بكر بن السراج وهو الصحيح للاقوال ابن كيسان والسيرافي فانهما جعلا اضافة كل بعض بمعنى من ولم يعرفا من ما يطلق عليه الغلام الثاني اولا الكاف السادسة لان الغالب

من أي نوع من الأنواع **ولا بد من أن يكون المضاف غير المضاف إليه في المعنى** لعدم الفائدة من
التعريف والتخصيص لو كان بنفسه ولامتناع كون الشيء معرّفاً لنفسه ومنسوباً إلى نفسه **فلا**
يجوز إضافته إلى مماثله وما يساويه **في العموم والخصوص** بأن يصدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الآخر **كليث أسد** وحبس منع **بخلاف كل الدراهم وعين الشيء** المعهود **ونفسه** فإن الأول
منه ليس بمماثل للثاني في العموم والخصوص بل الأول أعم من الثاني وإنما جاز إضافة العام إلى
الخاص لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز إضافة الخاص إلى العام المبهم لتحصيل
الإبهام فلا يقال زيد نفس لأن المعنى بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام **وإضافة**
المسمى إلى اسمه في قولهم سرنا ذات مرة ليست هذه الإضافة **منه** أي من باب إضافة الشيء
إلى مماثله في العموم والخصوص لأن المسمى لا يماثل الاسم فيهما فمعنى سرنا ذات مرة سرنا مدة صاحبة
هذا الاسم ومعنى جئت ذا صباح وقتاً صاحب هذا الاسم فذا من الأسماء الستة وهو صفة
موصوف محذوف **وكذا إضافة الاسم العلم غير المضاف إلى اللقب** ليست منه **نحو سعيد**
كرز فإن المراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف إليه اللفظ الدال عليه فمعنى جاءني سعيد
كرز جاءني مسمى هذا اللقب ولا يجوز أن يكون المراد من الأول الذات ومن الثاني المدلول
لاستلزامه إلى الأول مما لا يصح إسناده إلى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز واعلم أنه لا يجوز إضافة
اللقب إلى الاسم كما يجوز العكس لأن اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى
به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمع **وفي الاسم العلم المضاف لا يجوز إلا الإجراء** أي إجراء اللقب
على العلم المضاف على أنه عطف بيان لأنه أشهر ولا يجوز إضافته إليه لأن المضاف لا يضاف
ولو أضيف المضاف إليه وأريد إضافة المضاف نحو جبة رمان فيلزم تغيير العلم واعلم أن
الحصر المستفاد من قوله ههنا حصر قلب أي يجوز فيه الإجراء لا الإضافة وليس المراد به حصر
إفراد وذلك لأنه كما يجوز إجراء اللقب على الاسم يجوز قطعه عنه رفعاً ونصباً على المدح أو
الذم لكون اللقب متضمناً لأحدهما **نحو هذا عبد الله بطة** فبطة عطف بيان لعبد الله **وقد جاء**
إجراء اللقب **في** الاسم العلم **المفرد** غير المضاف على قول الزجاج والفراء **أيضاً** كما جاء في المضاف
نحو قوله ومن طلب الأوتار ما حز أنفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة
لما صرع القوم رهطه تبين في أثوابه كيف يلبس فإن نعامة وبيهس علمان لرجل من بني فزارة
وقد أجري اللقب وهو نعامة على الاسم وكان يحمق وهو سابع سبعة إخوة فأغار عليهم ناس

من أشجع

من أشجع بينهم وبينهم حرب فقتلوا إخوته فجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص فإذا
سئل عن ذلك قال البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها فتوقف بما صوره من حاله عند الناس
إلى أن طلب بدماء إخوته وقصته مشهورة كما أن قصة قصير والزباء الرومية أيضاً مشهورة وما في
ما حز فإن المرزوقي قال إنها زائدة والأولى أن تجعل مصدرية وهي مع ما في حيزها مرفوع المحل بالابتداء
وخبره هو الجار والمجرور المقدم عليه وقال أيضاً إن محل كيف النصب على أنه مفعول تبين والأولى
أن يكون محله النصب على الحال أو على المصدر والعامل يلبس والجملة أعني كيف مع ما عمل فيه سادة
مسد المفعول لتبين **ولا بد من أن لا يكون المضاف وصفه** أي وصف المضاف إليه أي لا يجوز إضافة
الصفة إلى الموصوف لأنها تخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها
عن كونه متبوعاً ولأنه يؤدي إلى توهم إضافة الشيء إلى نفسه **ولا** بد من أن لا يكون المضاف **موصوفه**
أي لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة لمثل ما ذكرنا ثم أورد اعتراضاً يوهم إضافة الصفة
إلى موصوفها بقوله **وقولهم سحق عمامة** فإن السحق وهو الثوب البالي في الأصل صفة عمامة **وجرد**
قطيفة فإن الجرد وهو البالي في الأصل صفة للقطيفة إذ يقال قطيفة جرد كما يقال عمامة سحق فقد أضيف
الصفة إلى موصوفها فأجاب عنه بقوله **ليس** قولهم هذا **منه** أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف
لأنهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة قصدوا التخصيص لكونه صالحاً
لأن يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه الذي يختص
به وأورد أيضاً اعتراضاً آخر يوهم إضافة الموصوف إلى الصفة بقوله **وقولهم مسجد الجامع وصلوة**
الأولى وبقلة الحمقاء فإنه في الظاهر من إضافة الموصوف إلى الصفة لأنهم يقولون المسجد الجامع
والصلوة الأولى والبقلة الحمقاء فأجاب عنه بقوله **فعلى حذف المضاف إليه** أي مسجد الوقت
الجامع وهو يوم الجمعة كأن هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وصلوة الساعة الأولى
أو أول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وإنما نسبت إلى الحمق لأنها تنبت في
مجاري السيول ومواطئ الأقدام وفي أكثر النسخ فعلى حذف المضاف من غير لفظ إليه وهو غير
مستقيم **وهي** أي الإضافة المعنوية **تكون لازمة** على معنى أن الاسم يكون أبداً مضافاً أو يقطع
عن الإضافة لكنه في حكم المضاف وهي إنما تكون في كل اسم لا يتعقل مدلوله إلا بالنسبة إلى غيره فيذكر
معه ذلك الغير على سبيل الإضافة ولا تستعمل العرب مفرداً المعرف مدلوله على سبيل الوضوح
وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزم بسببه الإضافة مطلقاً في كل اسم يبين المضاف به وليس الأمر كذلك

لان الاب والابن وما اشبههما لا تعقل الا بالنسبة الى غيرها ومع ذلك فانها تستعمل غير مضافة
وغير لازمة وهي انما تكون في كل اسم تعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغير ذلك مما
استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصته كما ذكرنا من الاب والابن فالاولى اي اللازمة
ظروف الاولى ان يقول فظروف او اضافة ظروف ولو قلنا ان الضمير في قوله قبل وهي
تكون لازمة راجع الى الاسماء المضافة اضافة معنوية ثم تعسف في ذلك لاستقامة كلامه
ههنا ولا حاجة الى ذكر لفظة في ولا الى تقدير مضاف نحو فوق اعلم ان فوق وما عطف
عليه يجوز ان يكون منصوبا وان كان مضافا اليه كما انه لحالها اذا كانت ظروفا وان يكون
مجرورا مثل فوق الى الآخر ويجوز الوقف عليه من غير اعراب وتحت وامام وقدام
وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذه بمعنى حذاء وعند ولدى ولدن وبين
ووسط وسوى ومع ودون وغير ظروف اي واضافة غير ظروف نحو مثل وشبه وغير
وبيد بمعنى غير وبيد وقيد بكسر القاف وقاب وقيس هذه الاربعة بمعنى قدر ومقدار
واي ولا يضاف اي الى الواحد المعرفة غير الجنس ولكن يضاف الى الاثنين فصاعدا لانه
واحد منهما لان ايا شرطا كان او موصولا او استفهاما موضوع ليكون جزءا من جملة معينة
بعدها مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز ان يقال اي الرجل لان الرجل ليس جملة مشتملة على زيد
وامثاله وكذا لا يجوز اي رجال زيد لان رجالا جملة غير متعينة ولا يجوز اي زيد احسن
اوجهه ام يده لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وانما كان كذلك لان ايا سؤال عن
تعيين ما ابهم والتبس والالتباس انما يقع في اثنين فصاعدا نحو اي الرجلين في جواب من قال
جاءني احد الرجلين واي الرجال عندك في جواب من قال جاءني احد الرجال فاي رجل
هو في جواب من قال جاءني رجل واي رجلين هما في جواب من قال جاءني رجلان واي رجال هم
في جواب من قال جاءني رجال وانما جاز ذلك مع ان المجرور ههنا لم يكن في الظاهر جملة معينة
لان المراد به الجنس المستغرق المجتمع من المسئول عنه ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة
فان النكرة لما لم تتخصص في اصل وضعها بواحد بعينه صلح ان يعبر بها عن كل واحد واحد
على البدل الى ان يفني الجنس بخلاف المعرفة فانها لكونها متخصصة بواحد بعينه لا تطلق مع
ذلك التعين على غيره فيكون معنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسم رجلا رجلا ومعنى
اي رجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين ومعنى اي رجال اي قسم من

اقسام

اقسام هذا الجنس اذا قسم رجالا رجالا وقوله ايي وايك كان شرا فقيد الى المقامة
لا يراها اي من كان شرا منا قيد الى موضع اقامة الناس حال كونه لا يرى المقامة لكونه
اعمى وهذا دعاء على الشرير منهما بالعمى اي صار اعمى يقاد الى مجلسه وهذا اعتراض لان ايا ههنا
مضاف الى الواحد المعرفة غير الجنس وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاجاب عنه بقوله فالمعنى
اينا فهو في الحقيقة مضاف الى متعدد لكنهم لما ارادوا التنصيص على ان المراد هو المتكلم
والمخاطب ولم يكن للضمير في اينا دلالة على المخاطب صرحوا بالضميرين وانما كرروا ايا لامر
لفظي وهو انه لا يجوز العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار كقوله تعالى هذا فراق بيني وبينك
وبعض وكل ولا يضافان الا الى شيء ذي اجزاء حسا او حكما وكلا ولا يضاف كلا وكذا وكلتا الا
الى المثنى المعرفة لان وضعه للمثنى كما ان وضع كل للجمع نحو كلا الرجلين وكلاهما او ما هو في معناه
كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فذلك ههنا في معنى المثنى اي كلا الامرين
من الخير والشر وذو وقيل انه ايضا لازم الاضافة ولا يضاف ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
عند سيبويه لانه وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وجنس المضمرات والاعلام لا تقع صفة
فلم يتوصل بذو الى الوصف بها ونحو صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها
الصبوح الشرب بالغداة يقال منه صبحه صبحا فاصطبح والمرهف السيف الرقيق صنع السيوف يقال ارهف
السيف اذا رققه ويروى بدل اباد ابار وهو بمعنى اهلك من البوار ابان بالنون شاذ عنده
لاضافته الى المضمر وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب
في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا واولو بمعنى ذو وقد
وقط وحسب الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها لا تنفك عنها والثانية وهي الاضافة
غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال سواء بان يذكر لفظة في وقت
لفظة نحو الاولى والثانية وتقول في نحو ثوب ودار مما يضاف وتقول في ثوب ودار ونحوهما
مما يضاف ولفظية عطف على قوله معنوية وهي اضافة الصفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب الى فاعلها او مفعولها واحترز بالصفة عن غيرها المضاف الى
احدهما كالمصدر نحو ضرب زيد فان اضافته معنوية وبقوله الى مفعولها او فاعلها عن اضافة
الصفة لا الى احدهما نحو مصارع مصر فان اضافتها معنوية نحو هو ضارب زيد الآن او غدا و
هو حسن الوجه واعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة

اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان اراده زمن بهم الفعل
يكون للزوم لشدة اختصاصه به واما اضافتهما الى المفعول فانما تكون لفظية اذا كانا بمعنى
الحال او الاستقبال **ولا تفيد** الاضافة اللفظية **الا تخفيفا في اللفظ** اي في لفظ المضاف وحده
كاسمي الفاعل والمفعول المجردين عن اللام المضافين الى الاجنبي او في لفظ المضاف اليه وحده
كاسمي الفاعل والمفعول المعرفين باللام المضافين الى فاعل السببي والصفة المشبهة المعرفة
باللام المضافة اليه نحو القائم الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه او في لفظيهما كما في الا
مع التجريد عن اللام نحو قايم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه فان التخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون الخفة لا في لفظ واحد
منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه
بحذف من **ولا تفيد** اي معنى المضاف **كما هو قبل الاضافة** من غير تعريف فيه ولا تخصيص بالاتفاق
الا ترى ان التخصيص الذي في ضارب زيد كان حاصلا في الضارب من زيد حين كان منصوبا به اتفاقا
بلا تفاوت فلا تكون الاضافة هي المخصصة ولا المعرفة **ومن ثمة** اي من جهة انها لا تفيد الا
خفة في اللفظ ولم تفيد تعريفا ولا تخصيصا **قالوا مررت برجل حسن الوجه** ولم تقولوا مررت
بزيد حسن الوجه ولو افادت تعريفا لم يجز القول الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز
القول الثاني لكون المعرفة اذ صفة للمعرفة **ومن ثمة قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد**
فان الاضافة فيه تفيد خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافة ما فيه اللام **ومن ثمة**
لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة في اللفظ لان التنوين سقط في الاول باللام لا بالاضافة خلافا
للفراء فانه يجوز بناء على ان لام التعريف دخله بعد الحكم بالاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة وفيه نظر لانا لا نرى اللام الا بنفي حسن على الاضافة فالاضافة في الظاهر
انما اتت بعد الحكم بسقوط التنوين بسبب اللام لا بسبب الاضافة **وجاء الواهب المائة**
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها قوله المائة اي مائة من الابل والهجان البيض
يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وعوذا وهي حال
من المائة جمع عايذ وهي الحديثة النتاج وتزجي من زجيت الامر تزجية اذا دفعته برفق
والتابع لا يجوز الواهب المائة وعبدها لان التابع لا يقع حيث لا يقع متبوعه **كما لا يجوز**
الواهب عبدها ولم يعدم جواز هذا بالاتفاق فان المبرد يجوزه اذا كان المضاف اليه مضافا الى

ضمير

ضمير المعرف باللام نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف
باللام وكذا المبرد **وفرق بعضهم بين الصورتين اذ عبدها الاول** في الصورة الاولى وهي الواهب عبدها
وانما جعله اولا وان كان في الذكر متاخرا لانه مقيس عليه وهو باعتبار المقيس اصل واول **مباشر**
للمضاف المعرف باللام ولا يجوز ذلك كما لا يجوز الضارب زيد **وعبدها الثاني** في الصورة الثانية **تابع**
معطوف على ما باشره المضاف المعرف باللام فيجوز ذلك وان لم يجز في المعطوف عليه بقوله **وقد يحتمل في التابع ما**
لا يحتمل في المتبوع لان القبح في التابع ليس بظاهر **بدليل** عطف المعرفة على نكرة مصدرة بعلامات التنكير نحو
رب وكل ومن الاستغراقية **نحو قولهم رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها** مع انه لا يجوز رب غلامه وكل
سخلتها واعلم ان المصنف اختار مذهب الجزولي فانه قال هذا المعطوف معرفة وانما جاز ذلك لانه يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع وهذا المذهب مردود لانه لو كان معرفة لجاز رب غلام والسيد
والحق ان الضمير في غلامه وسخلتها نكرة كما هو مذهب سيبويه كما في ربه رجلا لان الضمير الراجع الى نكرة
غير مختصة قبل حكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته
فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي وزعم قال سيبويه في رب رجل واخيه ولا يجوز
حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه وانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم رجل وضممت
اليه شيئا من امة كلهم يقال له اخ ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا **ومنه مررت**
برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث **اخلي المعطوف** لما وهو لا قاعدين على الصفة **عن ضمير الموصوف ولم**
يجز ذلك الاخلاء في المعطوف عليه وهو قائم ابواه لانه صفة لرجل على سبيله ولا بد في الصفة
لما هي من سببه من ضمير عائد الى الموصوف وكان الاخلاء في المعطوف للحمل على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه
فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وكذا قولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة لان الضمير المستتر في
قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لا قبيحة جاريته ولما كان فرق بين هذا المثال وبين ما قبله
فصله عنه بقوله منه **وكذا في اللام الموصول** لا يجوز اخلاء صلته من الضمير ويجوز اخلاء المعطوف
على الصلة منه **نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين** وانما يجوز ذلك لانه في تقدير لا القاعد
ابواه **ولم يجزه بعضهم في الذي نحو** مررت بالرجل القائم ابواه **لا اللذين قعدا** وانما لا يجوز
هذا ويجوز ذاك لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين
وظهوره في اللذين قعدا وعدم المخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف به وهو الرجل في الافراد
والتثنية بخلاف اللذين فانه يظهر المخالفة بينهما فيها **ولم يستقبحه بعضهم حملا على المعنى**

لان المعنى الذي تعدّ ابواه وتعليل الشارح بقوله لان الفاعل في المعنى بمنزلة الذين تعدّوا
مستبعد اذ لا دلالة له على عدم الاستبعاد **كما في قوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت**
تغلب غير ذات سنام اي جعلتها بلا ابل اي مخذولة اعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن متكلم او مخاطب ولم يكن للتشبيه جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان جميع
المظهرات غيب نحو انا او انت الذي قال كذا وجاز ان يكون العايد متكلما او مخاطبا حملا على
المعنى نحو انا الذي قلت وانت الذي قلت اما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او
عن موصوفه فلا يجوز الحمل على المعنى لا يقال الذي ضربت انا لئلا يبقى الاخبار لغوا لانك اذا
قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم وكذا اذا كان للتشبيه فليس
الا الغيبة نحو انا حاتم الذي وهب المائين **وعلى هذا** المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في
المتبوع **جاز الضارب الرجل وزيد** بجره فان سيبويه اجاز في باب المضاف اليه الذي لا يلي
متبوعه في حكم التابع ما لا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم يا زيد والحارث ولم يجز سيبويه
الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد بدلا لانه يقع موقع المبدل منه ويجيزه على ان يكون زيد عطف
بيان **وابو العباس المبرد يفرق بين الصورتين** اي بين الواهب المائة الهجان وعبدها وبين
الضارب الرجل وزيد **فايلاء الضمير في عبدها لما انه كانه قيل عبد المائة** فجعل المضاف الى
ضمير ما فيه اللام في قوة المضاف الى ما فيه اللام والمضاف اليه يجوز ان يقع مضافا اليه للصفة
المعرفة باللام نحو الضارب وجه فرس غلام الرجل واما اذا اتبعت مجرور ذي اللام ما لم يكن
في قوته ما يمكن وقوعه موقعه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وانشد
انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير **بخلاف العلم** المعطوف على المجرور نحو الضارب
الرجل وزيد فانه ليس في قوة المضاف الى ما فيه اللام **وانما جاز الضارب الرجل** فان لم يكن في
هذه الاضافة خفة في اللفظ **تشبيها** له **بالحسن الوجه** المفيد فيه الاضافة الخفة بحذف الضمير
واستتاره وقلب الضمة كسرة اذا كان اصله الحسن وجهه ووجه الشبه كون المضاف والمضاف
اليه فيهما معرفا بلام التعريف ولذلك شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل على سبيل
التقصا من **مر قولنا انه مضاف** فان بعض النحاة قال ان الضمير بعد ذي اللام من الصفة مفردا كان او
مثنى او مجموعا على حده مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذا اللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على
حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب زيدا الا

النصب

النصب فكذا لا يجوز في الضاربه الا النصب **فحمول في صحة الاضافة** وان لم يحصل بها تخفيف **على**
ضاربك لانهما من باب واحد لا فرق بينهما في عدم التخفيف فيهما وقال المصنف ايضا في ضوء المصباح
انما شاع الضاربك في الضاربه لانه في الاصل الضارب اباك والضارب اباه فلما اضيف حصل
التخفيف جدا **اذ الاضافة فيه** اي في ضاربك **لازمة من غير نظر الى تخفيف** لان الاضافة
المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ان يقال فيه ضارب زيدا واما كانت
لازمة لرفضهم الجمع بين التنوين او النون والضمير المتصل المنصوب ولو لم تلزم الاضافة فيه تلزم
الجمع بينهما وهو مرفوض وذلك لان التنوين والنون يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلو لم يكن الاضافة فيه لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة وقال
الاخفش ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضارباك منصوب وانما حذف التنوين
والنون للتنافي المذكور بينهما وبين الضمير المتصل وقوله **ونحوهم الآمرون الخير والفاعلونه**
اذا ما خشوا من محدث الامر معظما ايراد فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب
في الفاعلونه فاجاب عنه بقوله **مما لا يعمل** ولا يعتمد **عليه** لان سيبويه قال هذا البيت مصنوع
وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم يحذف في الوصل اجراء مجرى الوقف وانما حركت تشبيها لها بهاء
الكناية **وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة** حال كونه **مرادا به الزيادة على من اضيف اليه**
افعل اي مرادا به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه
لا على مجموع امثاله من حيث انه مجموع **فالاضافة** ح لفظية **غير محضة على راي** وهو راي ابن
السراج وعبد القاهر والجزولي وابي علي **ولذا** اي ولكون الاضافة ح لفظية وهذا تعليل
اني كما ان قوله بعد لان المعنى تعليل لمي **قيل مررت برجل افضل القوم** فافضل وقع صفة
للنكرة ولو كانت اضافته معنوية لما وقع عند اضافته الى المعرفة صفة للنكرة وكقوله
ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا فان خير قومهم صفة لقوله
قوما واقل مفعول ثان لرأى والهاء في به ضمير الخبر الذي دل عليه خير قومهم ولفظ الاول والثاني
سوا الا ان الاول صفة والثاني مصدر كقولك احب الخير والكره الشر والمعنى لا يتكبر عليهم
بل نعدهم امثالنا **وانما كانت غير محضة** لان المعنى على ثبات من الابتدائية **كانه قيل افضل من**
باقي القوم ويكون الجار والمجرور وحده على اختلاف فيه في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر
فان من في قولك افضل من القوم ابتدائية على معنى ان زيدا ابتدا في الزيادة في الفضل من مبدا

من القوم بعد مشاركتهم له في اصله والجار والمجرور مفعول افضل فيكون افضل في افضل القوم
صفة مضافة الى معمولها فتكون اضافته لفظية يونس به اي يحصل الاستيناس ببيان المعنى
على ثبات من قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا فان قوله تعالى من
الذين عطف على الناس فلو لم يكن فيه من في التقدير بانهم لم يجز اثباتها في المعطوف واما قال
يونس به لان ذلك ليس بنص على ثباتها لجواز ان يكون ذلك عطفا لا على احرص المقدر على احرص الظاهر
فلا يلزم ان يكون المعنى على اثبات من في الاول والاعرف وهو مذهب سيبويه وابن مالك انه
يتعرف بالاضافة وتكون الاضافة معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل في
المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف
اليه فان زيدا في قولك زيد افضل القوم مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من
افراد القوم فان المعنى زيد بعضهم الزائد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام كما في قولك
بعض القوم ولا يكون بتقدير من الابتدائية والا لجاز زيد افضل عمرو كما جاز افضل من عمرو ولا بتقدير
من التبعيضية كما في خاتم فضة والا لوقع اسم المضاف اليه على المضاف مع انه غير واقع عليه
فتكون الاضافة محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله خير فتى مهجر
في البيت منصوب على المدح ومن شرطه اي من شرط افعل المراد به هذا المعنى اي الزيادة
على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو اي افعل بعضه لان افعل المضاف بهذا المعنى موضوع لكون
جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لفقدان
الشرط المذكور لخروجه اي خروج يوسف من جملتهم اي من جملة الاخوة باضافتهم الى ضميره فانك
اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم ولذا لا يجوز زيد افضل من رجلين او افضل
رجال اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا فائدة في كونه افضل من بعض جملة غير معينة ولذا
لا يجوز وجه زيد احسنه لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وقوله واختلاج لزوم تفضيل
الشيء على نفسه اعتراض توهم من قوله من اذا به الزيادة على من اضيف اليه ومن قوله
ومن شرطه ان يضاف الى ما هو بعضه لانك اذا قلت زيد افضل الناس كان تفضيل زيد على
الناس وهو من جملتهم فيلزم تفضيله على نفسه واجاب عنه بقوله فضمحل ويزول ذلك
الاختلاج والتوهم بان لا نقل يحصل اصل ثبوت المعنى صوابه ان نقول ثبوت اصل المعنى
والزيادة فيه وقد عرفت الكلام في ذلك في باب الحال وكونه من جملتهم باعتبار الجهة الاولى و

الجهة

الجهة الثانية فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لان الجهة التي ذكرتها معهم غير الجهة التي فضل بها
عليهم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين في استعمالهم لافعل باعتبارهما قولهم زيد قائما
احسن منه قاعدا فان قائما هي الحال المفضلة وقاعدا هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما
جميعا احسن الا ان نسبته احسن الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل
الحسن ولا يجوز ان يكون نسبته احسن اليهما واحدة والا لزم ان يكون القعود مفضلا ومفضلا عليه
واعلم انه لا حاجة الى هذا الجواب ان قال على ما قررنا قبل من ان صاحب افعل ليس بمفضل على
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروجه منه ولان قصد به اي بافعل
زيادة مطلقة على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين واضيف للتوضيح والتخصيص
كما اضيف سائر الصفات له نحو مصارع مصر فلا مقال في تعريفه بالاضافة لان الاضافة
ح محضة بمعنى اللام بالاتفاق اذ ليس المعنى على ثبات من حتى يكون المضاف اليه معمولا له وتكون
الاضافة لفظية ولا منع ح من اضافته الى ما ليس افعل بعضا منه سواء كان من جنسه نحو يوسف
احسن اخوته اي هو احسن الناس واضيف الى اخوته لملابسته اياهم او لم يكن من جنسه نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وله اختصاص ببغداد بكونها منشاءه او مسكنه ونحو ان اضيف
الى ما هو بعضه ايضا نحو نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من قريش
وعلى المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد اي افراد افعل وتذكيره على كل
حال تقول الزيدان افضل القوم وهند افضل القوم وانما جاز ذلك لانه مثل افعل المصحوب
بمن الذي لا يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا كما سيجيء ان شاء الله تعالى في كون المفضول
مذكورا مجرورا بعدهما ولا فرق بينهما من حيث المعنى لان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور
بالاضافة مفضول بجميع اجزائه الا جزء هو صاحب افعل ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في
احدهما دون الاخر وجاز المطابقة لمن هو اي افعل له تثنية وجمعا وتانيثا لفوات لفظ من
المانع من التصرف وعلى المعنى الثاني المطابقة لمن هو له واجبة لتبين الا المطابقة وذلك لعدم
مشابهته للمصحوب بمن لعدم ذكر المفضول بعده واذا اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف
اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع مالم يكن المضاف اليه مشتقا اما اذا كان
مشتقا فيجوز افراده مع جمعية الموصوف كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به قال ابن مالك فيلزم
افعل المستعمل هذا الاستعمال الافراد والتذكير لشبهه بالعاري في التنكير وظهور من بعده باطل

تقدير وذكر المفضول بعده نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال وهي افضل امراة وهما افضل امراتين وهن افضل نسوة والمعنى في المضاف الى النكرة اثبات الفضل على هذا الجنس اذا فصلوا بالصاد المهملة رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة يعني اذا قلت هو افضل رجل فالمعنى اذا فصلت هذا الجنس وصنفته رجلا رجلا فهو مفضل على رجل رجل اي افضل من كل رجل يقاس فضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى ان يفنى الجنس واذا قلت هما افضل رجلين اي هما افضل من كل رجلين يقاس فضلهما بفضلهما واذا قلت هم افضل رجال فالمعنى اذا فصلت الجنس رجالا رجالا فهم افضل رجال اي هم افضل من كل رجال يقاس فضلهم بفضلهم وانما جاز الاضافة الى النكرة وان لم يكن المجرور في هذه الامثلة من الطائفة جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس المستغرق المجتمع من المفضل وامثاله فان التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة جائز ودون المعرفة كما عرفت فاعرف هذا ولا تلتفت الى حاصل ما قال الرضي رح من ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى والمفضل غير مذكور فان المضاف اليه المراد به الاستغراق هو المفضل عليه ويضاف اسماء الزمان الى الجمل اعلم انه انما يضاف الزمان الى الجملة وهو في المعنى ظرف لمضمونها بشرط استغراقه الازمنة منها وذلك لان الاضافة الى الجملة على خلاف الاصل لان المضاف اليه في الحقيقة هو مضمون الجملة لا الجملة فاشترط ذلك ليكون بين المضاف والمضاف اليه تناسب في الدلالة على مطلق الزمان مع ان بينهما ارتباطا معنويا من كون المضاف ظرفا لمضمون المضاف اليه ولهذا الشرط كان اضافته الى الجمل الفعلية اكثر منها الى الاسمية لدلالة الفعلية على احد الازمنة وضعا وانما تضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان اما بان يكون زمانا في جزئها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة وان كان جزآها اسمين نحو اتيتك زمن الحجاج امير وقوله تعالى يوم هم بارزون اما اذا لم يكن الزمان ظرف مضمونها بان كان زمانا قبلها او بعده فلا تضاف اليها الا اذا كانت الجملة مصدرة بحرف مصدري كان وان وما كقوله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق وذلك لانه لا يكون للزمان ح مع الجملة الاختصاص بما يكون لظرف مضمونها فان التناسب بين المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وكون الزمان ظرفا لمضمونها يوجبان الاستغناء عن الحرف المصدري بخلاف ما لم يكن كذلك فانه يحتاج في اضافته الى الجملة الى ما يوجب بينهما الارتباط وهو الحرف المصدري ويضاف آية بمعنى العلامة لما بينها وبين الوقت من المناسبة لان الاوقات علامات يوقت

بها الحوادث وتعين بها الافعال ويضاف ذو معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء وقيل هو من الطائية وهو مبني بالواو في الاحوال الثلث على الاشهر الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير الزمان مضاف الى الجملة الاسمية ونحو قولك أعن علاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة وبالكسر علاقة السوط والقوس والافنان جمع الفنن وهو الغصن والاصل وههنا اراد به الشعر والثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية شاززد ويشبه به الشيب والمخلس من اخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس راسه اذا خالط السواد البياض خاطب الشاعر نفسه اي اتحب ام الوليد حبا وعلاقة بعد الشيخوخة وليست ما بكافة لبعد عن الاضافة كما قيل وذلك لان بعد في البيت على ما هو معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام بل هي مصدرية فان ما المصدرية يجوز ان يكون صلتها جملة اسمية عند سيبويه مهيئة للاضافة الى الجملة لما علمنا من ان الزمان اذا لم يكن ظرفا لمضمون الجملة فلا بد من تصديرها بحرف مصدري وههنا كذلك ومنه اي من الزمان المضاف الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فيمن يرى الاضافة اي اضافة مذ الى الجملة الفعلية بتقدير ان كان اسم زمان لكن مذ ومنذ اذا وليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان الى الجملة اما على قول من جعل مذ مبتدأ والجملة الفعلية خبره على تقدير زمان مضاف اليها اي اول المدة وجميعها زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب ونحو قوله بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما مثال الاضافة آية الى الفعلية وخيل شعث اي غير مفرجنة والسنابك طرف مقدم الحافر والمدام الخمر اي بعلامة اقدامهم وسعيهم الخيل غير مفرجنة ملطخة السنابك بالدم ومعناه اذا رايت قوما يقدمون الخيل شعثا فهم الذين اريد تبليغ الرسالة اليهم فبلغهم كذا وكذا فلما كان آية داخلة في معنى الزمان لم تصدر في الاغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري كقولك الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما اي بعلامة حبهم الطعام اي من يبلغهم عني الرسالة فكان قائلا سال باي علامة يعرفون بها فقال علامتهم حبهم الطعام مر وهم مذمومون بحب الطعام ونحو اذهب بذي تسلم مثال الاضافة ذو الى الفعلية واذهب بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون قيل هو ماذ وذي صفة موصوف وهو الامر والباء بمعنى مع اي اذهب مع الامر ذي السلامة فالفعل المؤول بالمصدر وقال السيرافي ان الموصوف المقدر هو الوقت والباء بمعنى في ولا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان

المضاف الى الفعل اي اذهب في الوقت ذي السلامة وقد تستعمل ذو الاضافة الى الفعل
استعمل لا في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت وذوات
فعلن وذوات فعلن **والمكان لا تضاف اليها** اي الى الجملة الظروف **المتمكنة** اي المعربة **منه**
اي من المكان لعدم التناسب بين المكان والجملة اذ لا دلالة للجملة على احد الامكنة معيّنا بخلاف غير
المتمكن نحو حيث فانه تضاف الى الجملة نحو اجلس حيث جلس زيد او زيد جالس ولان ظروف المكان
المتمكنة كالجهات اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمونها فتصير مضافة الى المعنى
فلو قلت اتيتك حيث تعلم زيدا لا يستقيم المعنى لانه يكون معناه خلف علم زيد وقدام علمه **ولا يجوز**
اضافة المضاف مرة اخرى والا لزم ان يكون الاسم الواحد مضافا وغير تام **ولا تقديم المضاف**
اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة **ولا يجوز الفصل بينهما مطلقا** سواء كان بالظرف
او بغيره **سعة** اي في سعة الكلام لاتحادهما وامتزاجهما فلا يتخلل بينهما شيء كما لا يتخلل بين الحروف
من كلمة **ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة** اي من ضرورة الشعر واما بالظرف في الضرورة
فيجوز لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها **نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي**
كناحت يوما صخرة بعسيل يقال رشت فلانا اي اصلحت حاله مستعار من رشت السهم
اذا الزقت عليه الريش قوله لا اكونن ومدحتي ما يصلح حجة لمن يجوز نصب خبر كان بالواو
اي لا اكونن ومدحتي لك كمن ينحت الصخرة بعسيل اي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك والعسيل مكنسة
العطار التي يجمع بها العطر ففصل بين ناحت وصخرة بيوما وهو ظرف وقوله **ونحو قوله** يا من راى
عارضا اسر به **بين ذراعي وجبهة الاسد** ذراعا الاسد كوكبان نيران وجبهة الاسد
اربعة انجم والمنادى محذوف اي يا قوم من راى البيت اعتراض لانه فصل بينهما بغير الظرف
فاجاب عنه بانه محمول **على حذف المضاف اليه من الاول** وهو مذهب المبرد والتقدير بين
ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على الاول عنه لانه مثله لفظا ومعنى
وقيل مذهب سيبويه انه اي ان المضاف اليه **محذوف من الثاني** والمذكور آخرا هو المضاف اليه
للاول **واخر** المضاف اليه **الاول ليكون كالعوض** عن المضاف اليه الثاني لانه لو قدم وقيل
بين الاسد وجبهته لم يبق للثاني مضاف اليه ولا قائم مقامه ومذهب المبرد اقرب
لما يلزم على المذهب من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة بغير ظرف ما هو مثل
المضاف لفظا ومعنى **ومذهبه** اي مذهب سيبويه **في نحو زيد وعمرو قائم على العكس** لانه قال الخبر

خبر

خبر الاول محذوف والفرق بين الصورتين ان حذف الخبر جائز متسع من غير قيام شيء مقامه بخلاف
حذف المضاف اليه **وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست بتلك القوية** لما يلزم فيها من
الفصل بينهما بغير الظرف وقد اجاز بعضهم الفصل في السعة بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا
والمضاف اليه فاعلا كهذه القراءة وقوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة قال
ابن جني في هذا البيت دليل على قوة اضافة المصدر الى الفاعل عندهم وانها اقوى من اضافته
الى المفعول الا ترى انه ارتكب هذه الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ولا شيء غير الرغبة في
اضافة المصدر الى الفاعل دون المفعول لكن هذه القراءة مردودة وتواتر القراءات السبع
على ما هو مذهب بعض الاصوليين غير مسلم وقال السكاكي لا استبعد نحو هذا الى النكات وكثرة
نظائرها محمول على حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف مع الثاني وقال الزجاج وقد
رويت شركائهم بالياء في بعض المصاحف ولكن لا يجوز الا ان يكون شركاؤهم من نعت اولادهم لان
اولادهم شركاؤهم في اموالهم **ويجوز حذف المضاف واجراء حقه من الاعراب على المضاف اليه**
عند امن اللبس فلا يقال رايت هندا وتعني غلام هند لوجود اللبس **اما حذفا مرة** بان حذف
مضاف واحد **نحو واسأل القرية** اي اسأل اهل القرية لان من المعلوم ان المسؤول اهلها لا هي
او حذفا مرتين بان حذف مضافان **نحو قوله في صفة البرق** الا من راى لو راى برق شريق
اسال البحار فانتحى للعقيق الرائي واحد الاراء والمراد به الجهة مجازا وشريق فعيل بمعنى
الفاعل من شرق بريقه اذا غص به او بمعنى مفعول من شرقت الشاة اذا شققت اذنها وهي
صفة موصوف محذوف اي سحاب شريق يقول من الصوت لجهة برق شريق بما به لكثرته غيث
اسال البحار والبحار بالكسر اسم موضع بنجد وانتحى القصد والعقيق اسم موضع اخر **اي**
اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار فحذف المضاف فارتفع الضمير المجرور العائد
الى البرق اعراب المضاف الاول فانقلب المجرور مرفوعا واستكن في الفعل لان رح
ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي به وان ارتكاب حذف المضافين
لم يكن بعيدا **او حذفا اكثر من المرتين نحو فكان قاب قوسين اي كان مقدار مسافة قربه** اي
قرب جبريل عليه السلام مثل مقدار قوسين فحذف المضافات الثلاثة واقيم الثالث وهو الضمير
في قربه الراجع الى جبريل مقام المضاف الاول واستتر في كان **وقال فيه ومنى فرسخان**
وميلان وقيد رمح اي مقدار مسافة قربه فرسخان ويجوز ان يكون المحذوف منه مضاف غير

لا اكثر التقدير هو مني ذو مسافة فرسخين وقوله مني متعلق بمعنى فرسخان اي هو بعيد مني بهذا
المقدار **وليس** حذف المضافات **عند سيبويه بقياس** بل ذلك عنده موقوف على السماع **وانكر**
سيبويه قولك **هو مني عدوة الفرس او غلوة السهم** اي مقدار مسافة قريبة مني عدوة الفرس
وانما انكره لك لعدم السماع فيه واعلم انه كما اجروا حق المضاف على المضاف اليه في الاعراب
كذلك اجروا حقه عليه في غيره من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نحو
يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى
وهي نهر فانه اراد المحذوف وهو الماء ولذلك قال يصفق بالياء وان كان بردى
من صيغ المؤنث ونحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده انث اندملت لانه
اراد المحذوف فافهم وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون قوله اهلكناها على التانيث وقوله او هم قائلون على المحذوف فصارت المعاملة
في اللفظ معه والآخر انه يقدر في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا قلت سألت
القرية وضربتها فمعناه وضربت اهلها فحذف المضاف فيه كما حذف في الاول **وقد يترك**
المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا متقدما في كلام
آخر كقراءة من قرأ يريدون عرض الدنيا **والله يريد الآخرة** بجر الآخرة على تقدير عرض الآخرة
فابقى المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف **ومنه** اي مما ترك المضاف اليه على
اعرابه حيث كان المضاف معطوفا على مثله كما يقال في المثل في موضع التهمة **ما كل سوداء**
تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف كل وترك بيضاء على اعرابه **فيمن لا يجوز**
العطف بحرف واحد **على معمولي عاملين** مختلفين كسيبويه فانه لم يجوز ذلك وقال ان ولا بيضاء
عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف قائما مقام عامل واحد وهو
ما النافية لا عاملين مختلفين وغيره يجوز العطف عليهما فلا يقدر المضاف ويقول ان واو
العطف قائم مقام كل وما النافية **ومنه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه** المعنى
ولا مثل اخيه فالواجب اضمار المضاف فههنا ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله
ويكون المثل المذكور مضافا اليهما ولا يحتاج الى اضمار مضاف في اخيه لانه ثم اوجه ذكرها
حيث كان النفي عن كل واحد من المثلين اذ المعنى ليس مثل عبد الله لا يقول او مثل اخيه ايضا
لا يقول **لا عن المماثل لهما** على معنى ما رجل هو مثلهما يقول ذاك ولو كان عطفا على عبد الله

لكان

لكان المعنى على هذا وليس هذا بمراد **و**كذا لا يجوز العطف على عبد الله **لما يلزم** فيه **من ابطال لا**
المزيدة المؤكدة للنفي الذي في المعطوف عليه **في غير ما عطف على النفي** وهو اخيه لانه معطوف
على عبد الله وهو ليس بمنفي فلو لم يقدر المضاف فههنا لم يجز لان الداخل عليه لا المزيدة لتاكيد
النفي انما يعطف على ما دخل عليه النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو عطفا على زيد لان المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه **ولما يلزم من الفصل**
بين المعطوف المجرور وهو اخيه **والمعطوف عليه** وهو عبد الله **باجنبي** وهو يقول لانه
خبر لما وهو اجنبي عن المعطوف فكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور كذلك لا يجوز بين الجار
وبين ما هو في حكم المجرور من المعطوف عليه فلا يقال غلام زيد ضارب وعمرو بجر عمرو عطفا
على زيد **ومنه ما مثل ابيك واخيك يقولان ذاك** ولا مثل اخيك فحذف المضاف من اخيك
وترك على اعرابه **ولا يصح العطف** اي عطف اخيك على ابيك **للوجهين المتقدمين** من ان المراد
النفي عن كل واحد من المثلين لا عمن يختص بمماثلهما ومن لزوم ابطال لا المؤكدة لغير ما عطف على
المنفي ولا يلزم الفصل لتاخر الخبر فيه **ولا يصح العطف للزوم الافراد** على تقدير العطف في
يقولان لان المبتدأ وهو المثل المضاف الى ابيك واخيك مفرد **والاعتذار** اي اعتذار ابن
الحاجب عن هذه الاستدلالات كلها **بان لفظ المثل** فان لفظ المثل ههنا كانه ليس بمقصود
فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل مبالغة ولو كان
المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لان المعنى ح ان مثلك لا يفعله
وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لكون الاخ مقصودا واذا كان
المثل مقحما فكانهم قالوا ما عبد الله يقول ذاك ولا اخوه وما ابوك ولا اخوك يقولان ذاك
فلا يلزم شيء من المفاسد المذكورة **ضعيف لان المعاملة لفظا مع المثل المقحم** من المعنى لا مع
المضاف اليه المقصود **بشهادة امتناع مثلي افعل** ومثلك تفعل ومثلكما تفعلان ومثلكم
يفعلون ولو كان المثل كما هو مقحم من حيث المعنى مقحما من حيث اللفظ لوجب ان يقال مثلي افعل
كما يقال انا افعل ولكنه يجب ان يقال مثلي يفعل بلفظ الغائب وان رجح جعل الاعتذار مختصا
بالدليل الرابع وعلى ما قررنا الكلام هو شامل للادلة الاربعة فلو ان اكثر فائدة **ويجوز**
حذف المضاف اليه كما يجوز حذف المضاف ويجب ابدال التنوين في المضاف عوضا من
المضاف اليه اذا لم يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه المحذوف ولم يكن المضاف

ظرفا فيه معنى النسبة كما في اذ وحينئذ ومررت بكل قائما التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا
ومررت بكل واحد قائما اذ عطف عليه ذلك الاسم سواء كان ظرفا فيه معنى النسبة او لا نحو
قبل وبعد اليوم والا غلالة او بدا اهة سائغ على مذهب المبرد او كان المضاف ظرفا فيه
النسبة فالمعرب الاول المبني البناء على الضم وترك الاول على اعرابه وحكم الاضافة ان
تحذف لها اي لاجلها التنوين ونونا التثنية والجمع المضاف لان هذه الاشياء علامات
دالة على تمام الاسم والاضافة تدل على انه غير تام فلو لم تحذف هذه الاشياء مع الاضافة
يكون المضاف تاما وغير تام وكسر اخره عطف على ان تحذف ان كان المضاف صحيحا وهو في
اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد او جاريا مجراه وهو ما حرف اعرابه يا او واو
قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو ومعنى جريانه مجراه احتماله للحركات الثلث كالصحيح عند
الاضافة الى ياء المتكلم وانما كسر اخره عند ذلك للتناسب بين الياء والكسرة وان
كان الاخر الفا ثبتت الالف في جميع اللغات عند الاضافة الى ياء المتكلم سواء كانت الالف
للتثنية او لا كمسلماى وعصاى الا في لغة هذيل فتقلب الالف في لغتهم حال كونها لغير
التثنية ياء وذلك لان حروف المد لما كانت من جنس الحركات كانت الالف قبل اليا كالفتحة
قبله فقلبت ياء لتكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم تغيروها لا استحسانا في
لا موجب لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف وتدغم اليا المنقلبة عن الالف في ياء
المتكلم وتفتح الياء اي ياء المتكلم الواقع بعد الالف سواء قلبت الالف او لا على سبيل
الوجوب وقد جاء فيها الاسكان مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لان الالف
فيه زيادة مد تقوم مقام الحركة لاجتماع الساكنين وسماع الالف والياء المبدل له منها
وياء المتكلم بخلاف الياء في الصحيح والجاري مجراه فانه يجوز ان يكون مفتوحة او ساكنة
لتحرك ما قبلها والف لدا تقلب ياء وعلى اي على لغة هذيل وغيرها مع المضمر اجمع
اي سواء كانت الضماير للمتكلم او المخاطب او الغايب وسواء كانت جمعا او تثنية او مفردا
مذكرا او مؤنثا بخلاف الالف غير لدا فانه لا تقلب ياء مع ياء المتكلم في لغة هذيل كالف
الى وعلى فان الفهما تقلب ياء مع الضماير قال المبرد انما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم راوهما
يفتقران الى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به فلما دخلت
عليه كان الاول فاقرا ذاته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا

تاما

تاما وصار كاسم واحد فاحبوا ان ينصبوا علامة مستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلمة وانما توجد في اوسطها كشديد وميت
وحملوا لدا عليهما للزومه الاضافة لزومهما لما يدخلان عليه من الاسماء وان كان الاخر
ياء او واوا متحركا ما قبلها فان انفتح ما قبله من الياء والواو كياء التثنية نحو مسلمين
وواو الجمع ويائه مصطفون ومصطفين تدغم هذا المفتوح ما قبله في ياء المتكلم حال
كون المفتوح ما قبله ياء ساكنة وانما كانت ياء لانه ان كان من الاضافة الى ياء المتكلم ياء
كان بعدها ايضا ياء وان كان قبلها واوا وجب ان تقلب بعدها ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى منهما ساكنة واقعة بين مفتوحين احدهما ما قبل الواو والياء لان الغرض ان ما
قبله مفتوح والثاني في ياء المتكلم لانه يجب ان يفتح لاجتماع الساكنين تقول مسلمي في مسلمين
ومصطفي في مصطفون وانما ابقيت الفتحة على حالها لخفتها وما انضم ما قبلها كواو الجمع
نحو مسلمون ومصطفون جمع مصطفى اسم فاعل او انكسر ما قبلها كيا في نحو مسلمين ومصطفين
فيدغم اي يدغم حال كونه بين مكسور ومفتوح فالمكسور هو ما قبل اليا وما قبل الواو وانما قلبت
الضمة التي قبل الواو كسرة لثقلها لعدم مناسبتها للياء مع ان الضمة قريبة من الطرف
الذي هو محل التغيير والتخفيف والمفتوح هو ياء المتكلم وقد جاء في ياء المتكلم عند
الادغام الكسرة منه قراءة حمزة وما انتم بمصرخي المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم
ولما ولام الامر ولا النهي وكلم المجازاة وهي التي تقتضي سببية الاول للثاني ومسببية الثاني

اي الاول والثاني مع

لما ذكر جميعها في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وتسمى شرطا وجزاء وفيهما اربعة اوجه
اجودها كونهما مضارعين تطبيقا اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاولى كون
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه لانه لم يجئ في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم
لا يجئ الا في ضرورة الشعر لانه يلزم فيه مع المخالفة المذكورة مخالفة اخرى هي انجزام الشرط
على القطع دون الجزاء فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك لقبولهما
الجزم والجزاء الثاني الرفع الا في ضرورة الشعر على نية التقديم والتاخير نحو قوله
يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع كانه قال انك تصرع ان يصرع
اخوك وان كان الاول مجزوما اذا كان مضارعا وفي الثاني اذا كان هو وحده المضارع يجوز
وجهان الجزم لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا

جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني اكرمك والرفع قال عبد القاهر والمصنف في المفتاح
لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير
الفاء قبل الفعل الثاني اي فانا اكرمك عند المبرد او على نية التقديم والتاخير اي اكرمك
ان جئتني عند سيبويه قال الشيخ الرضي الرفع عند النحاة فيه لا على احد هذين الوجهين وفيه نظر
لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال تعتبر عمل ان ضعفت
في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي الذي لم يعمل ان فيه بين ان ومعمولها فلما لم
تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء لكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا وان كان الجزاء
ماضيا لفظا بغير قد ظاهرة او مقدرة من فعل متصرف او كان ماضيا معنى فلا مانع
ولا جواز للفاء اي لدخول الفاء في الجزاء نحو ان جئتني جئتك الجزاء ماض لفظا او ان جئتني لم اجئك الجزاء ماض
معنى وانما لا يجوز الفاء في الجزاء لمشابهته الشرط من حيث صلاحيته وقوعه موقعه فان الشرط لا يكون
الا فعلا متصرفا غير مصدر بشيء من الحروف الا بلا ولم وهذا الجزاء كذلك فلا حاجة الى رابط لذلك
لشبهه لفظا مع التعلق المعنوي بينه وبين الشرط لتاثير حرف الشرط في معناه بانقلابه الى معنى
المستقبل وان كان الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين وسوف او منفيا بلا فالوجهان
دخول الفاء مع رفع الفعل لان المضارع المثبت المذكور والمنفي بلا كما قبل اداة الشرط صالح
للاستقبال لم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما والاولى الاتيان
به الفاء لقرب مناسبته للجزاء معنى من حيث ان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب
على الشرط كذلك مع خفته لفظا وتركه اي دخوله مع الجزم لتاثير الاداة فيهما لانهما كانا
صالحين للحال والاستقبال الا ان الاداة احدته لها على الصحيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا
لكثرة الاستعمال لا حتى يقع بين الجار والمجرور نحو كنت بلا مال وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز
كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا وقوله ومن عاد فينتقم الله وكقوله ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وقوله ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ومذهب سيبويه تقدير المبتدا بعد الفاء
لتكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قيل مذهب سيبويه اقيس لان المضارع
صالح للجزاء فلولا انه خبر مبتدا لم يدخل الفاء فيه اقول انما يجوز دخول الفاء لما ذكرنا من
عدم تاثير اداة الشرط فيه ظاهرا واعلم ان المضارع المنفي بلم لا يجوز فيه الفاء لصلاحيته وقوعه شرطا

مع تاثير اداة الشرط فيه معنى وذلك لانها تغير معنى المضارع الى الماضي فصارت كجزء منه
مع قلة حروفها وان لم يكن الجزاء كذلك فالفاء واجب وذلك بان يكون ماضيا مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وانما يجب الدخول
لعدم تاثير الاداة فيه لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما تاكد وتحقق لا ينقلب مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا لما علمت من ان الشرط لا يكون مصدرا
بشيء من الحروف غير لا ولم وقيل القرينة لا ينقلب معناه الى الاستقبال او يكون امرا او نهيا نحو ان قلت
او ان اقل كنت وان افهم هذا الكلام او يكون فعلا غير متصرف كنعم وبئس وعسى وفعل التعجب كقوله تعالى
ان ترن انا اقل منك فعسى ان تكرهوا شيئا وانما يجب الدخول لعدم صلاحيته وقوعه شرطا مع عدم تاثير الاداة
فيه او يكون مضارعا مثبتا مصدرا بالسين او سوف او منفيا بلن نحو ان تزرني فساكرمك او فسوف
اكرمك او فلن اكرمك فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التاثير او يكون جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء او انشائية فانه يجب الدخول
لعدم صلاحيته بين الجملتين شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق
فلا يجوز ان تقع شرطا بخلاف الجزاء فانه يجوز ان يقع جزاء لانه ليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر
مفروض او يكون جملة اسمية فانه يجب الدخول ايضا وقد توضع اذا المفاجاة مع الفاء لان المفاجاة
ايضا تقتضي التعقيب كقوله تعالى وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون اي انهم يظهرون السخط عقيب
عدم الاعطاء وقوله ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد
فان قوله الله يشكرها جملة اسمية غير مصدرة بالفاء اشارة الى قوله تعالى وخراسنه شبه مثيله
وقوله الشر مبتدا وبالشر خبره ومثلان خبر مبتدا محذوف اي هما مثلان مما جاء عنهم بانه لم يجئ
ولم يجز الا الضرورة فلا يجوز في غير الضرورة واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم
مقدر فيه قيل لو كان القسم مقدرا لوجب دخول اللام الموطئة تنبيها عليه وقلت الا ان دخول
اللام اكثر وقد يجيء بلا لام ايضا وقيل ان هنا للتعليل فلا تكون للارتباط كالفاء ويجزم المضارع
بان حال كونها مضمرة مع اضمار بعد الاشياء الستة التي يجاب بالفاء الا النفي وانما
يجزم اذا قصد السببية واما بكون الاسم بعد هذه الاشياء الستة لتضمنها معنى الطلب وتضمينه
اي تضمن معنى الطلب معنى الشرطية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج من مفهوم الطلب فيكون الطلب
غرضا حاملا عليه وذلك الحامل هو الذي جعل مسببا لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب

في الخارج فيكون معنى الشرط في الطلب الذي يذكر بعده ما يصلح للجزاء من الحامل عليه لها من الجزم الجزاء به بعد حذف الفاء السببية لتوهم انه جزاء لما تضمنه الطلب وهذا امتنع الاضمار مع النفي لخلوه عن معنى الطلب **بخلاف الاخبار** فانه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية وانما يكون كذلك لان الخبر لا بد ان يكون لغرض خارج عن نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه فلا يجزم الجزاء بعد الخبر بان مضمره **اللهم الا اذا استعمل** الاخبار **في معنى الطلب** فانه يتضمن الطلب ويحصل فيه بواسطة معنى الطلب السببية فيجزم الجزاء بعده بان مضمرة نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله وليفعل وكذا يجزم الجزاء بعد اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزال اقاتلك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج واما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل لا بد للنصب من صريح الامر والنهي عند غير الكسائي كما ذكرنا ويجزم في جوابها لان الجزم تفرع السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج فيها الى صريح الامر والنهي للدلالة على السببية بل معنى احدهما كاف في الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وفاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون مع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل لها والنصب نص فيها وقد عرفت ان الاشياء التي يتقوى بها معنى السببية في الفاء بواسطة مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها فالابد ان يكون قبل الفاء صريح الامر والنهي حتى لا تضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع ما بعدها كان صريح فيها اشد تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر **ولا لم يقصد السببية فالحال** اي يرفع الفعل على احد يليه اوجه الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون **او الوصف** كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا وقيل الضابط فيه ان المفعول ان كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة وان كان معرفة يكون حالا قال صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف بهلاك يحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاءهم لاجله فيظن به انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن محض التشهي وانما تطلبون الاصلح لانفسهم ولامتهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح **او الاستئناف** نحو ثم يدعوك كان المخاطب يسأله لماذا اقوم فقال لانه يدعوك وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل لا تخاف ان يكون حالا من ضمير فاضرب اي غير خائف وان يكون استئنافا اي انك لا تخاف وصفة اي طريقا لا تخاف فيه اي طريقا غير خائف

ابت

اثبت فيه فحذف الجار واوصل الفعل فصار الظرف كانه مفعول به ثم حذف الضمير كما في قولك مررت برجل اكرمت اي اكرمته **ولا يجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد ياكلك** لان الجزم انما يصح عند اضمار ان الشرط والمضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فان كان المظهر امرا قدرت فعلا موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا منفيا ولا يجوز ان يضمر هنا الموجب ليصح معنى الكلام **لان النفي** المفهوم من النهي في قوله لا تدن **لا يدل على الاثبات** لانهما متنافيان ولو اردت هنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما جاز الا ما اشرته بالجزم لان قوله الا ما جاء مجرى التمني فلا يكون المظهر منفيا فيستقيم الجزم ويجوز في هذه المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فياكلك لان النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور وانما يكون باضمار ان واخراج الكلام في زي المصدر على قولهم فالمقدر لا يكن منك دنو فاكل منه وهذا صحيح لا مانع فيه بخلاف الجزم **خلافا للكسائي** فانه يجوز عنده الجزم بالعرف اي يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ونحو اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم ومذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعده النقل **والجزم في قوله تعالى** فيقول رب لولا اخرتني الى اجل قريب **فاصدق واكن** انما يكون **لان الاول قد يكون مجزوما ولا فاء فيه** فان قوله لولا اخرتني للتحضيض وهو في معنى الامر كانه قيل اخرني ولما كان جواب الامر كثيرا ما يقع مجزوما مجردا عن الفاء قدر انه كذلك فجزم المعطوف عليه وهذا هو الذي يقال انه عطف على التوهم **كما جر الاثم في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا** فانه جر سابق مع انه عطف على مدرك وهو منصوب **وكما انجزم في قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشؤم غرابها** اي ينعب غرابها الا بشؤم وتفرق والشؤم نقيض اليمن ورجل مشوم ومشؤوم وقوم مشائيم فانه جر ناعب وهو معطوف على مصلحين المنصوب وانما انجر مع ان المعطوف عليه في البيتين منصوب **لان الاول** وهو المعطوف عليه فيهما **قد يدخله الباء** فيكون من مظان صحة دخول الباء عليه فيكون من مظان كونه مجرورا ويجوز ان يكون مصلحين مجرورا باضمار الجار وان كان شاذا فلا يكون مما نحن فيه **واذا اجتمع الشرط والقسم في صدر الكلام بالقسم** بحيث لا يتقدم عليه ما يطلب الخبر **فالجواب له** اي للقسم **وشرط المضي في فعل الشرط لفظا او حكما** ومعنى نحو والله ان اتيتني او ان لم ياتني لا اتيتك ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه وانما شرط المضي في فعله لانه لما جعل الجواب للقسم

يبطل عمل اداة الشرط فيه فقصدا ان يؤتى بالشرط على وجه لا يكون لها فيه ايضا عمل ليبطل ايضا
وانما كان الجواب للقسم لان الاصل في اداته التصدر وكذا في اداة الشرط لانها مؤثرة في معنى
الكلام وقد تقوى القسم بالتصدر لان ايقاعه في الصدر باعتبار شأنه وضعف الشرط بالتوسط
فكان اعتبار القسم اولى لذلك ويجوز الغاء القسم مع تصدره قليلا نحو قوله لئن منيت بنا
عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وذلك لان الغاء القسم اكثر من الغاء
الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام ولان زيادته في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط
في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت بخلاف الشرط فانه تحدث في جوابه معنى لم يكن فيه وهو
التوقيف **مذكورا كان** كالمثالين **او مقدرا** وسواء كان عند تقدير القسم **ملفوظا بما يدل**
عليه اى القسم كاللام الموطئة **او غير ملفوظ به نحو** قوله تعالى **لئن اخرجوا لا يخرجون**
معهم فان اللام فيه تدل على القسم المقدر **وان اطعتموهم انكم لمشركون** لم يكن فيه ما يدل على القسم
قبل الجواب بشرط والفاء مقدر اى فانكم وهو ضعيف لان ذلك لا يكون الا في ضرورة الشعر **وان**
تصدر الكلام **بالشرط** وتأخر القسم عنه **فجاز اعتبارهما** معا لامكان ذلك **وجاز الغاء القسم**
واعتبار الشرط وحده لتصدره وتوسط القسم فانه يجوز الغاء القسم مع امكان اعتباره لضعفه
لما ذكرنا الان في تعليل كثرته الغاية **نحو ان تأتني والله لا آتيك** فانك مجزوم بانه جزاء الشرط
والشرط والجزاء ساد مسد جواب القسم المحذوف **وان تأتني فوالله لا آتيك** اعتبر القسم والشرط
فيكون لا آتيك جوابا للقسم وهو مع جوابه جواب للشرط **ولا وجه لحذف الفاء** على تقدير اعتبارهما
معا **لما قد سلف** من قوله والا فالفاء فان الجملة القسمية جملة انشائية لا بد فيها من الفاء
وهذا الحكم من اعتبارهما معا والغاء القسم واعتبار الشرط **ان توسطا** اى القسم والشرط
وتقدم الشرط على القسم نحو انا ان لم تأتني والله لا آتيك الغيت القسم لتقدم طالب الخبر لجوابه عليه
وهو المبتدأ والشرط او فوالله لا آتيك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ **وان تأخر** الشرط عن القسم مع توسطهما **فالغاء احدهما**
من الشرط والقسم جائز تقول في الغاء القسم انا والله ان اتيتني لا آتيك الغيت القسم مع
تقدمه على الشرط لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ والقسم لغو
وتقول في الغاء الشرط انا والله ان اتيتني لا آتيك اعتبرت القسم نظرا الى تقدمه على
الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ **ويعود** عند الغاء الشرط **الشرط**

على

المذكور

المذكور من المضي في فعله **جذعا** اى جديدا يقال فلان في هذا الامر جذع اذا اخذ فيه حديثا يعني يشترط
في كل موضع ملغى بالغاء الشرط واعتبار الجواب لغيره ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنى واعلم ان
الشيخ الرضي قال الاولى ان يكون الفعل ماضيا عند الغاء الشرط وليس ذلك بشرط لمجيء الفعل مستقبلا
في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة
لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل ولما فرغ من ذكر المعرب المستبد الذي اعرابه على سبيل
الاستقلال والاستبداد شرع في النوع الثاني بقوله **واما غير المستبد من المعرب فهو التوابع**
وهي التي لا يمتنع الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها اى لا يكون اعرابها على سبيل الاستبداد
الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الظريف كان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوبا اليه مع تابعه
فان المجيء هنا في قصد ليس منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد مقيد الظرافة بل الى مجموعهما فلما انسحب على التابع حكم
العامل المنسوب وصار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما
ليتطابق اللفظ والمعنى ولان العامل به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وههنا كذلك بخلاف ما في المذا
ولان المعنى طالبه بدليل اشتريت الجارية نصفها وجاء غلام زيد وعمرو اذا كان لهما غلام واحد فانه
لو قدر للاول فسد المعنى ومنهم من يقول بتعدد العامل في التوابع مثل العامل في المتبوعات بدليل قولك
المجيء قيام زيد وعمرو وقيام زيد لا بل منتسب الى عمرو وهذا مردود لان القيام لم ينتسب الى عمرو
بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم اليهما جميعا لان المراد جنسهما ومعقولهما كما في قولك قام
الزيدان وقيل العامل في البدل والمعطوف بالحرف مقدر وفي غيرهما منسحب والفرق ان البدل في
حكم تكرير العامل بدليل مجيئه صريحا كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وان في العطف بالحرف
ما تقوم مقام العامل فكانه موجود وقيل العامل فيها معنوي وهو كونه صفة او تاكيدا او على هذا
القياس وقيل العامل فيها هو العامل في الموصوف وكذلك باقي التوابع **وهي خمسة** لان التابع ان كان مقصودا
بالنسبة فان لم يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف وان لم يكن
مقصودا بالنسبة فان دل على معنى في متبوعه فهو الصفة والا فان ذكر لتقرير امر متبوعه فهو
التاكيد والا فهو عطف البيان **التاكيد وهو ما يعاد به** اى بسببه **ذكر الاول** اما بلفظه او بمعناه
بحيث تجعله متقررا محققا بحيث لا يظن به غيره وخرج غيره من التوابع فلا حاجة الى قوله **غير**
مقصود لان غيره ليس كذلك وقيل احترز به عن نحو يا زيد زيد بنصب الثاني فانه بدل من الاول مع انه
قد اعيد به ذكر الاول لكنه مقصود قال الشارح وفيه نظر لان المراد ان كان اعادة عين الاول خرج عنه

اعراب غير المستبد

التاكيد

التأكيد المعنوي وإن كان المراد إعادة ما يتضمن عليه فعطف البيان والصفة كذلك
أقول المراد أعم من ذلك وليس عطف البيان والصفة كذلك كما قال على ما فسرنا قوله ما يعاد
به له **ولا يختص** التأكيد **الاسم** بل يشمل غيره أيضاً كالفعل والحرف والجمل نحو ضرب ضرب زيد
وإن إن زيداً منطلق وقوله تعالى فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً **وفائدته** أي فائدة التوكيد
إذ لولا الفائدة لما جاز التأكيد إذ لا شك أنهم يكرهون تكرير الحروف الأولى إلى وضعهم باب الإدغام
للاحتراز من ذلك التكرير فما ظنك بتكرير الكلمة **التقرير** أي تقرير أمر متبوعه وتحقيقه بحيث لا
يظن به غيره **وإزالة التجوز** والسهو والتسامح فإنه كثيراً ما يجوز التجوز في أصل النسبة كما
ينسب الفعل إلى شيء ويراد به ما يتعلق به نحو قطع الأمير اللص والمراد قطع غلامه بأمره أو
في عموم النسبة إلى بعضها فإن العمومات المخصصة كثيرة نحو فنادته الملائكة فإنهم لم يكن بأداه إلا
جبريل فإذا قلت قطع الأمير نفسه أزلت التجوز عن أصل النسبة وقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم أجمعون فيه أزال التجوز عن جميع الأفراد **والإعادة إما بلفظ الأول** وبمرادفه وإنما تعاد
الأول بلفظه إذا أراد المتكلم أن يدفع غلطه أي سهوه وظنه بالمتكلم الغلط فإنه يكرر اللفظ
الأول ليكون أبعد الغلط ولا يفيد هنا التأكيد المعنوي لأنك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن
أن مع بك أنك أردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على أن المذكور عمرو ولذا لا يفيد إن ظننت أن مع
غفلته عن سماع لفظ زيد **ويسمى** التأكيد بإعادة لفظ الأول **تأكيداً صريحاً ويجري** التأكيد الصريح
في الألفاظ كلها أسماء كانت أو أفعالاً أو حروفاً مفردة كانت أو جملاً أو غير ذلك لكن الحرف
لا بد أن يعرف مثله نحو إن زيداً إن زيداً قائم والجملة بجملة مثلها نحو جاءني زيد جاءني زيد **وإما بغيره** أي بغير لفظ
الأول **ما هو معناه** **ويختص بالاسم دون الفعل** والحرف **بأحد هذه الألفاظ** وإنما كان مختصاً
بالاسم لأن هذه الألفاظ أسماء **وهي النفس والعين وتثنيتهما** كالنفسين والعينين **وجمعهما**
كالأنفس والأعين فيجري النفس والعين في الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث بتغيير الضمير
في الواحد وتغييره مع تغيير الصيغة في المثنى والمجموع نحو زيد نفسه هند نفسها الرجلان
أنفسهما أو نفساهما الرجال أنفسهم النساء أنفسهن **وكلا وكلتا** وهو مختص للمثنى **وكل**
ويعم الجمع **وأجمعون** لجمع المذكر العاقل **وأجمع** للواحد المذكر **وجمعاء** للواحد المؤنث
ويجوز إجراؤها على كل جمع إلا جمع المذكر العاقل لأنه لا يؤنث فيقول مررت بالرجال أو بالنسوة
أو بالقصور أو بالزينبات أو بالدور جمعاء **وجمع** لجمع المؤنث عاقلاً كان أو لا **وأكتعون**

وابتعون

وأبتعون وأبصعون بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وأكتع وأبتع وأبصع وكتعاء وبتعاء
وبصعاء **وهي** أي هذه الألفاظ الثلاثة **أتباع لأجمعين لا تتقدم عليه** على المشهور فإن
المشهور أنك إذا أردت ذكر الأربعة لم تأت بها إلا بأجمع ثم بأخواته على هذا الترتيب أجمع
أكتع أبصع أبتع ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته لأن اشتقاقه بيّن بخلاف أخواته
وتقديم البتع المعروف أولى وقال ابن كيسان يجوز الابتداء بأيتهن بعد أجمع وقيل يجوز حذف أجمع
مع رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية وقيل يجوز حذف أجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية
على بعض واعلم أن البصريين على ما حكى الأندلسي منهم يجعلون النهاية أبصع ومتصرفاته ولا يذكرون
أبتع ومتصرفاته والبغداديون يجعلون النهاية أبتع وأخواته فيقولون أجمع أكتع أبصع أبتع
وجار الله قدم أبتع على أبصع وتبعه المبرد ذكره الشيخ الرضي رحمه الله وهذا التعليل غير معلوم لكن
ويسمى التأكيد بإعادة غير لفظ الأول تأكيداً **غير صريح** وتأكيداً معنوياً **ولا يؤكد بكلا وكلتا**
إلا المثنى نحو الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يفيد تأكيد المثنى إلا في موضع يمكن يصور أحدهما
بدون الآخر فلهذا لا تقال اختصم الرجلان كلاهما لأن الاختصام لا يصح عن واحد **ولا يؤكد بكل وأجمع**
إلا ما له أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً مما هو معرفة من بيان لقوله ما له أجزاء يعني لا تقع
كل وأجمع تأكيداً للنكرات لأن التأكيد لرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عن عمومها وإذا كان المتبوع
نكرة فالاحتمال عن ذاته وأنه أي شيء هو أولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات
فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها وقال ابن السراج وأما قولهم مررت برجل كل رجل
فإنما هو هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت مررت برجل كامل أقول مراده أنه محمول على الصفة لا على
التأكيد وكذا قولك أنت الرجل كل الرجل أي كل الخصال التي تكون في الرجال فيك فكأنك قلت أنت هذا
الجنس كله **أو مما هو منكر محدود أيضاً عند الكوفيين** فإنهم أجازوا تأكيد المنكر إذا كان معلوم
المقدار موقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس مذهبهم
ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت واستشهد والجواز بذلك بقوله يا ليتني كنت
صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أجمعاً **نحو رأيت القوم كلهم** مثال لما يكون له أجزاء يصح
افتراقها حساً فإن القوم له أفراد يتميز في الحس بعضها عن بعض **واشتريت العبد كله** مثال
لما له أجزاء يصح افتراقها حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشرى والبيع ولا يصح افتراقها حكماً
بالنسبة إلى بعض آخر منها كالمجيء والذهاب ولذا قال **لا تقول جاءني زيد كله** لأن أجزاء زيد لا تفترق

مرفع و
النكرة

بالنظر الى حكم المجيء بان يجيء بعضهم دون بعض قيل اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد تاكيد لما قبله والصحيح
ان كلها تواكيد للموكد الاول كالصفات المكررة وقال المبرد في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وكانه كره ترادف لفظين
بمعنى واحد **والمظهر لا يؤكد بالمضمر** اي لا يجعل المضمر تاكيدا للمظهر لان التاكيد تكملة الاول وهو
المقصود فلا ينبغي ان يكون التكملة اضعف من المقصود ولان المظهر لاستقلاله بنفسه اقوى من المضمر
الذي لا يستقل بنفسه الى الجملة او نقول المضمر لكونه اعرف كان اقوى من المظهر فلا يناسب ان
يكون التكملة اقوى من المقصود **والمضمر يؤكد بهما** اي بالمظهر نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر
ولا في المضمرين من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا
يمكن القسم الاخير لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصل الاول تعذر
اتصال الثاني فبقي القسمان الاولان تقول ما ضربني الا هو هو وزيد قائم هو **ومن جهته** اي من جهة
المضمر اذا اكد بالمضمر **ان لا يؤكد من الضماير** سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا **الا بالمنفصل
المرفوع نحو ان ابتني انا** في المنصوب المتصل **ومررت بك انت** واعلم ان هذا التاكيد من التواكيد
الصريحة وان كان الثاني فيه مخالفا للاول لفظا للضرورة الداعية الى المخالفة وهي انه لا يمكن
تكرير المنصوب المنفصل والمجرور المتصل بالمتصل بلا عماد والا لتغير المتصل غير متصل ولا يجوز ان
ان يجعلا متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون احدهما كالجزء من [illegible] ولا يمكن
ان يجعل التاكيد متصلا بالموكد لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه **لئلا يلتبس
التاكيد بالبدل** اي المضمر لانهم قالوا في البدل رايتك اياك فلو قالوا في التاكيد ايضا هكذا لالتبس
التاكيد بالبدل ووجه اختصاصه بالبدل باياك انه في حكم تكرير العامل اذا قلت رايتك اياك
المعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير
المرفوع لانه اتى وضعه في هذا الموضع لان الثاني من المقدر تكريره يستدعي منصوبا واما المجرور فانما
اكد ايضا بالمرفوع لانه لا منفصل للمجرور فيؤكد به ووقع المرفوع تاكيدا للمنصوب لما ذكرنا
فاتبع الجر النصب لان المنصوب والمجرور من واد واحد وقيل انما اكد بالمرفوع لانه لم يكن له
ضمير منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع لقوته واصالته لانه قبل المنصوب ولكن
القياس يقتضي ان يؤكد بالمنصوب لما بين النصب والجر من المواخاة قال ابن ... بخلاف المرفوع

المنفصل

المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول لان البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا يشترط في
التاكيد ذلك اقول لا نسلم ان المرفوع المنفصل لو كان بدلا لا يكون باعراب الاول فانه يكون باعرابه
المحلي ولئن سلمه فلا نسلم انه لا يشترط في التاكيد كونه باعراب الاول فان ذلك فيه شرط ايضا لانه تابع
والتابع لا بد وان يكون باعراب المتبوع **واذا كان المضمر** الموكد **متصلا** سواء كان مستترا او بارزا
واحترز به عن المنفصل فانه يؤكد من غير شرطه **مرفوعا** احترز عن المنصوب والمجرور فانهما
يؤكدان من غير تاكيدهما بمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه **وأكد التاكيد احد لفظي النفس
والعين** احترازا من ان يكون التاكيد بغيرهما كالكل واجمعين فانه يؤكد ذلك المضمر به من غير شرطه نحو
الكتاب قرئ كله وجاءني كلهم وخرجوا اجمعون **فالواجب ان يتوسط بينهما** اي بين الضمير الموكد
وبين النفس والعين **ضمير منفصل مرفوع** يكون تاكيدا لذلك المتصل نحو زيد ذهب هو نفسه
وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء حضرن هن انفسهن واعيانهن وانما فعلوا
ذلك **كراهة تاكيد ما هو كالجزء** من الفعل وهو الضمير المتصل المرفوع لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل **بالمستقل** وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يليان
العامل ونفيا ان غيرهما تاكيدا بخلاف كل فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وانما استكره ذلك لانه
يوهم تاكيد الفعل بالاسم المستقل لان المتصل المرفوع كالجزء منه **وفي** هذا التعليل نظر لانه يلزم منه
ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين من غير التاكيد بالمنفصل لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل
بالفعل فيتوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك انه تاكيد الحرف بالاسم فالاولى ان يقول في تفسير كلامه
ان النفس والعين يقعان غير تاكيد نحو جاءت نفس زيد فلو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل معهما اولا
بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها
ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك **الصفة** وهي
تطلق باعتبارين عام وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وخاص وهو المراد هنا اليه بقوله **وهي
تابع** يخرج عن الحد ما ليس بتابع كخبر المبتدا **يدل على معنى في متبوعه** يخرج عنه عطف النسق وعطف
البيان والتاكيد الصريح وغير الصريح الذي لا يفيد الاحاطة والبدل باقسامه الا بدل الاشتمال
واما التاكيد الذي يفيد الاحاطة فالظاهر انه داخل في هذا الحد لان كلهم في قولك جاءني القوم
كلهم يدل على الشمول الذي في القوم ولذا بدل الاشتمال داخل فيه نحو اعجبني زيد علمه **مطلقا** يخرج
عنه الحال نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب

بحث الصفة

وليس يحتاج الى هذا الاحتراز لان قوله تابع يخرج الحال لكنه ذكره دفعا لتوهم من يتوهم انه داخل
في التوابع وكان عليه ان يقول تابع محمول يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه ليخرج عنه التاكيد وبدل
الاشتمال ويدخل فيه نحو جاءني رجل قائم ابوه فان قائم صفة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وانما يدل
على معنى في متعلقه ويمكن ان يقال انه يدل على معنى في متبوعه ايضا لان الرجل موصوف بكون ابيه
قائما **تخصيصا له** اي للمتبوع **في النكرات** ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل
صالح **وتوضيحا في المعارف** ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف على كانت او لا نحو
زيد العالم والرجل العالم **ولا يخفى تخصيصها** اي تخصيص الصفة **بالاسم** لان الفعل لا يقبل التخصيص
والتوضيح لانهما من لوازم التنكير والتعريف اللازمين للاسم كما يجي عن قريب بخلاف غير الصفة
من التوابع فانه يجري في غير الاسم ايضا **وقد يجي** الصفة **لمجرد الثناء والتعظيم او لما يضاده**
من الذم والتحقير اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سوا كان مما لا شريك له في اسمه نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل
او الفاسق اذا كان زيد معلوما للمخاطب قبل الوصف وقوله لمجرد الثناء اشارة الى ان الصفة
في الاصل لا تخلو من معنى الثناء او الذم بحسب اللفظ فجعلت لمجرد احدهما **ويجي للتاكيد** اذا دل
الموصوف على معنى الوصف بالنص **نحو امس الدابر** فان امس يدل على الدبور ونحو قوله تعالى ولا
تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد قال صاحب اللب فان اثنين وواحد تاكيد ورد عليه ابن
الحاجب بان التاكيد لا ينطبق عليه لتوقف تقرير التابع امر المتبوع في النسبة او الشمول
مع دلالته على المتبوع مطابقة كما في التاكيد اللفظي وتضمنا كما في المعنوي ولا دلالة ههنا له
عليه فقال انهما صفتان لانطباق حدها عليهما وقال صاحب المفتاح انهما عطف بيان فان الالهين
لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام
مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني فعين الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل
في الغرض ونظره ادق من نظرهما فان اثنين وواحدا لم يذكرا للدلالة على معنى في متبوعيهما وهو التثنية
والوحدة بل انما ذكرا للدلالة على ان المراد من المتبوع الذي يتوجه اليه النفي والاثبات هو معنى التثنية
والوحدة لا الجزء الاخر وهو الجنسية فان المراد بايضاح عطف البيان متبوعه تبيين ما هو المقصود
تعلق الحكم به سوا كان من مدلوله المطابقي اولا **واسم الجنس الجاري** في اعرابه **على المبهم** الذي هو اسم
الاشارة **وصف له على الاعرف** خلافا لمن قال باشتراط الاشتقاق في الصفة فانه يقول انه عطف بيان

لعدم

لعدم الاستغراق واستدل المص على انه صفة لانطباق حدها عليه بقوله **لان ما تقدم** على اسم الجنس
من المبهم **دال على الذات** المبهمة **فيتعين دلالته** اي دلالة اسم الجنس **على المعنى وهو** اي المعنى **تعين**
حقيقة الذات وبيان ماهيتها الملك والبيتها **ولذا** اي ولكون اسم الجنس يدل على تعين حقيقة الذات
لا يوصف المبهم الا به اي بالذات اي بما يدل على الذات من اسما الاجناس لانه لا يمكن تعيينه بمبهم
آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع ابهامه فتعينه حينئذ اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى
احدهما والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه منه فتعريفه مستعار فاقتصر على المعرف
باللام وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعناه ولاجل ذلك قبح ان يوصف المبهم بالمعرف باللام
من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات نحو هذا الابيض لان الابيض عام لا يختص جنسا
دون جنس ولا يقبح ان يوصف بما يكون منها مختصا ببعض الماهيات نحو هذا العالم فان العالم مختص
بجنس فكانك قلت هذا الرجل العالم **وقد يوصف بالمصدر نحو رجل عدل** على تاويل انه بمعنى عادل
او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة كانه جعل نفس العدل **والنكرة توصف بالجملة الخبرية** دون المعرفة
لان الجملة تشبه النكرة من حيث يصح ان تؤول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه انه بمعنى قائم
ابوه وقال انه رجح تعليله لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة اقول كما قال الشيخ الرضي ان الجملة لا يعرض
لها التعريف والتنكير لانهما من عوارض الذوات والجملة ليست بذات لان التعريف عبارة عن
كون الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية كما ان التنكير عبارة عن كونها غير مشار بها الى خارج
في الوضع وانما يجب ان تكون خبرية لان الغرض من ذكر الصفة ان يعرف المخاطب الموصوف بما كان يعرفه
قبل ذكر الموصوف من اتصافه بمضمون الصفة فلا بد ان تكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهي الخبرية لان غيرها وهي الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقوله **ونحو** حتى اذا جاء الكلام واختلط **جاؤا بمذق هل رايت**
الذئب قط اعتراض فان قوله هل رايت جملة طلبية وقعت صفة لمذق فاجاب عنه بانه
متأول بانها محكية بقول محذوف هو الصفة في الحقيقة اي بمذق مقول عنده هذا القول
والمذق اللبن الممزوج بالماء شبهه بلون الذئب لان فيه غبرة تضرب الى سواد وكدورة اي
بحمل المذق زائريه ان يقول لك هذا هل رايت الذئب قط لا يراد المذق في خيال الرائي لون الذئب
لرقته لكونه ممذاقا **ونظيره** في كون الجملة الطلبية واقعة مفعولا ثانيا لباب ظننت

وهو اللبن الرقيق

قول ابي الدرداء **وجدت الناس اخبر تقله** اي مقولا فيهم اخبر تقله ومعناه ان كلا منهم مسخوط
عند الخبرة يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم والهاء في تقله للسكت والعايد محذوف اي اخبر
الناس تقلهم من قلاه تقليه اذا ابغضه ويجوز ان تكون الهاء فيه عايدا الى الناس حملا على اللفظ لانه
اسم للجمع كالقوم **وبئس مقام الشيخ امرس امرس** اي المقول المعني بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه
امرس امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه فيقال امرس الحبل يمرس اذا وقع في احد جانبي البكرة
فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته والهمز للسلب يضرب لمن يحرجه الامر الى ما لا طاقة له به وفي
بعض الكتب للعقد بئس مقام الشيخ مقولا له امرس فيكون الامر واقعا موقع الحال على هذا التاويل
وقوله **ويجوز لقد امر على اللئيم يسبني** فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اعتراض على ان الجملة
وهي قوله يسبني وقعت صفة للمعرفه فاجاب عنه بقوله **بعد تسليم كون الجملة وصفا** بان يكون
صفة غير مسلم لجواز ان تكون حالا لا صفة واما بعد التسليم **فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة**
اذ لا توقيت فيه ولا تعريف اذ لا يشار باللام هنا الى واحد بعينه وكانه قال ولقد امر على لئيم
من اللئام **وكما يوصف بحال الموصوف** اي كما يجعل حال الموصوف وهيئته وصفا له وهو الغالب
يوصف بحال سببه اي متعلقه اي يجعل حال متعلق الموصوف وصفا للموصوف لتنزيله منزله
حاله وذلك لانه لما وجد ذكر الاول في الثاني صار بفعل الثاني كانه فعل الاول فهو له باعتبار نسبته
لا باعتبار افراده **نحو رجل كثير عدوه** فان الكثرة ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو والذي
هو متعلق به بعود الضمير فيه اليه ونحو مررت برجل قليل من لا يسب منهم وبينه **والاول**
اي الوصف بحال الموصوف **يتبعه** اي الموصوف في عشرة اشياء **في الاعراب** وهو ثلثة **والتعريف**
والتنكير والافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لما كانت عبارة
عن الموصوف وجب ان توافقه في هذه الاشيا لان الشي الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومونثا وكذلك حكم التعريف والتنكير لانه لو كان احدهما معرفة والاخر نكرة لم يكن بينهما موافقة
وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما حقيقة
والمعنى من انه يتبعه في هذه العشره انه يتبعه في اربعه اشياء منها وهي واحد من ثلثة انواع الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنيه والجمع وواحد من التذكير
والتانيث واذا كثرت الصفات جاز القطع ايضا وفي القطع وجهان الرفع على اضمار المبتدا والنصب
على اضمار اعني نحو قوله لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك

لتنزله

والطيبون

والطيبون معاقد الازر بتقدير اعني النازلين وهم الطيبون ومثل ذلك قوله تعالى والمقيمين
الصلاة والموتون الزكاة ومنه اذا اختلف العاملان نحو جاء زيد ورايت عمرا العاقلان والعا
الا اذا كانت الصفة صفة يستوي فيها المذكر والمونث اراد بالصفة الثانيه الوصف العام
وبالاولى الخاص فان الصفة تطلق باعتبارين كما ذكرنا **كفعول** فانه يستوي فيه المذكر والمونث
نحو رجل صبور وامراة صبور **وفعيل بمعنى مفعول** كرجل جريح وامراه جريح واما الفعيل بمعنى
الفاعل فلا يستوي فيه المذكر والمونث نحو رجل كريم وامراه كريمه **او** الا اذا كانت الصفة صفة
مونثة تجري على المذكر لكون التاء فيها للمبالغة **كعلامة وهابجه** وهو الاحمق وقيل هو
الذي جمع كل شي **و** الوصف **الثاني** وهو الذي بحال المتعلق **يتبعه في الخمسة الاول** في ثلثة انواع
الاعراب والتعريف والتنكير بمعنى انه يتبعه في اثنين من تلك الخمسة واحد من ثلثة انواع الا
وواحد من التعريف والتنكير فان هذه الصفة لما كانت مشتملة على ضمير الموصوف صارت بمنزلة
الصفة التي هي حال الموصوف فلا يجوز المخالفة في هذه الخمسة والا لزم عدم انصباب العامل
عليها وجعل المخصوص به وبالعكس **وفي الباقي** وهو الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** ولا يتبعه فيه لان الصفة التي هي حال السببيه لم تكن هي
اياه حقيقة فيجوز ان لا تطابقه في التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ لا يمتنع ان يكون الواحد
جمعا علما نه كما لا يمتنع ان يكون المذكر مونثا ما هو من سببه فينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد الفاعل كما تفرد الفعل عند اسناده الى الظاهر وان كان مذكرا او مونثا طابق الفا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث واعلم ان الوصف الاول عند المحققين في هذه الخمسة
ايضا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه
الالف في المثنى والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث
ولذا اي لكون الثاني في الخمسة الباقية كالفعل **جاز وحسن رجل قاعد غلمانه** كما جاز وحسن يقعد
غلمانه وجاز انه فاعل قاعد غلمانه كما جاز يقعدون غلمانه **وضعف قاعدون غلمانه** **كيقعدون**
اي انه بمنزله يقعدون في الحاق علامتي التثنيه والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف لانه يلزم
منه في الظاهر اجتماع فاعلين واما في الحقيقه فلا يلزم ذلك بان يخرج الواو عن الاسميه الى
الحرفيه او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا **ويحسن قعود**
غلمانه **اذ الصيغة** اي صيغة قعود وهي جمع المكسر **لا تشبه الفعل** لان اتصال الفاعل به للفعل

قلين

عراب

اذا كسر جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يلزم في فعود علمائه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون علمائه فان فيه اجتماعهما وانما قلنا شبه لان الواو في قاعدون ليس بمضمر حتى يلزم اجتماع الفاعلين لكنه لكونه في صورة واو الضمير كان بمنزله اجتماع الفاعلين بخلاف الفعل فان الواو فيه ضمير الفاعل فيلزم فيه اجتماع الفاعلين في الظاهر **والمضمر لا يوصف** لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف التوضيح فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغائب عليهما ولذلك لا يوصف به لان الموصوف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له **ومن حق الموصوف** المعرفة انما قلنا ذلك لان كون حق الموصوف ان يكون اخص او مساويا مخصوص بالمعرفة الا ترى الى صحة قولك شيء طويل مع كون الموصوف اعم **ان يكون اخص من الوصف** اعرف منه **او مساويا** له في التعريف فهذا في قولك هذا الرجل ولكان اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى ما يشار اليه كان لكنها اعرف من ذي اللام والعالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان وانما يجب ان يكون الموصوف كذلك لئلا يلزم ان تكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود واعلم ان المنقول من سيبويه وما عليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف المضمرات اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغائب فلاحتياجه الى لفظ يفسره في الاغلب فكانه بمنزله وضع اليد عليه ثم العلم لان مدلوله معين عند الوضع والمستعمل خلافا لاسم الاشارة فان مدلوله انما يتعين عند المستعمل بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة لان مدلوله معلوم عند المخاطب بالعين والقلب معا بخلاف ذي اللام والموصول فان مدلولهما معلوم عنده بالقلب لا بالعين واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه عند سيبويه وعند المبرد تعريفه انقص من تعريفه **ولذا** اي لكون حق الموصوف ان يكون اخص او مساويا **لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله** او بالموصول لان الوصف حينئذ مساو له وانقص على ما عرفت لان من الاختلاف وعند بعضهم يجوز وصفه بجميع المضافات نحو بالرجل صاحبك وصاحب زيد وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك لكان بدلا لا صفة ولا يوصف بالبواقي من المعارف غيرها **لكون البواقي** وهي المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها **اخص منه** اي من المعرف باللام **ومن حق الوصف ان يصحب الموصوف** ويذكر معه **الا اذا ظهر امره** اي امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من اطلاق

الصفة

الموصوف

الصفة موصوفها **فيحذف** الموصوف للعلم به **اما** حذفا **جوازا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما** داود وصنع السوابغ تبع المعنى بردعان مسرودتان فحذف الموصوف لانه لا يبهم من المسرودتين الا درعان لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس ولانه لما ذكر ان داود عليه السلام قضاهما وضح ان المراد الدرعان لان الدروع تنسب الى داود عليه السلام لان سردها من معجزاته قضاهما اي صنعهما وقدرهما كقوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ورجل صنيع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد اي صانع حاذق وكذلك رجل صنع اليدين بالفتح والسوابغ جمع السابغة وهي الدرع الواسعة وتبع واحد التبابعة وهي ملوك اليمن وهو عطف بيان لصنع قيل تبع في اليمن كالخليفة في بغداد اي يسمى كل ملك في اليمن تبعا لانه ملك يتبع ملكا كما ان الخليفة امام يخلف اماما **وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن** اي كانك من جمال بني اقيش لا تثبت في الحرب بل تنفر عنها كما تنفر الجمل من صوت الشن والقعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت مثل السلاح وغيره والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير لتفزع فتسرع وجمال بني اقيش وحشية لا يكاد ينتفع بها **او** حذفا **وجوبا** بحيث لا يظهر موصوفه البتة **كالفارس** وهو راكب الفرس **والصاحب** فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب **والاورق** وهو من الابل الذي في لونه بياض الى سواد **والاطلس** وهو الذئب الذي في لونه غبرة وقد يستعمل معها الموصوف فيقال بعير اورق وذئب اطلس فيعزى الحكم بوجوب الحذف نظر **البدل وهو المقصود** بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف على معنى انه لو حذف المبدل منه لاستقل الثاني ويكون الكلام بدونه صحيحا وبه خرج التاكيد والصفة وعطف البيان لان المقصود في هذه الثلاثة المتبوع وذلك لانك تثبت بالتاكيد امر المتبوع في النسبة او في الشمول وبالوصف المتبوع تذكر معنى فيه وبعطف البيان المتبوع تذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود في الكلام هو المبين والبيان فرعه بخلاف البدل فان المبدل كالبسط كانه اعلام بالمطلوب فهو تابع للمبدل منه ومتبوع له معنى **دون متبوعه** خرج العطف بالحرف لان المقصود بالنسبة فيه هو التابع والمتبوع معا مثل ولو قال البدل دون متبوعه دون توسط حرف العطف ليخرج عن الحد العطف بالحرف في نحو ما جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هنا ايضا هو الثاني دون الاول لكان تعريفه مانعا **ولا يخفى** البدل **الاسم** لجواز ان يبدل الفعل بالفعل اذا كان الثاني راجحا في البيان على الاول **بدليل قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا** تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

البدل

يجوز ابدال البدل من البدل كما هو في قوله تعالى اذ جاءك المرسلون بدل من اصحاب القرية واذ الثانية بدل من اذ الاول كما هو في شرح

فان تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تأتنا والجزل ما عظم من الحطب ويبس واججت النار اججا
تلهبت واججتها فتاججت يريد انهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر اليها الضيفان
على بعد فيقصدونهم وانما قال تاججا وان كان الضمير عائدا الى النار وانها مؤنثة لان النار بمعنى الشهاب وهو
مذكر او لان الضمير فيه وهو الالف البارز راجع الى الحطب والنار فغلب التذكير او لان الاصل
تتاججن فحذف التاء والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم قلبت في الوقف الفا او يكون الضمير راجعا
الى الحطب وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل من الكل ان كان البدل المبدل بمعنى انه يصدق
على ما يصدق عليه المبدل لا بمعنى ان يكون مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول
اخاك ليس مدلول زيد لكنه صادق عليه وفيه ضرب من التسامح وبدل البعض ان كان البدل بعضه
نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل ملابسة بغيرهما
اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا يكن بينهما ملابسة لا بالكلية والبعضية ولا
بغيرهما فهو بدل الغلط على معنى انه هو البدل الذي كان سبب الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل
منه لا على معنى ان البدل هو الغلط فتسمية هذا من قولهم بدل الغلط بالاضافة نحو مررت برجل حمار
واعلم انه على ما فسر بدل الاشتمال وبدل الغلط يدخل في الاول ويخرج عن الثاني بعض بدل الغلط نحو
جاني زيد غلامه او حماره فانه لا شك ان غلامه وحماره بدل الغلط ولذا قال المبرد انما قيل لهذا
بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل يشتمل على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني
زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجب لحمه ودمه بل لمعنى فيه بخلاف
جاني زيد غلامه فانه بدل الغلط لان مجيء زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر فلا تقول في بدل الاشتمال
نحو نفع الامير وكيله لان شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول
منتظرة للبيان لاجمال الاول وههنا الاول غير مجمل لانه يستفاد عرفا من قولك نفع الامير
ان النافع هو وكيله فالصواب ان تقول في بدل الاشتمال ان كان الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا
على الثاني ومتقضيا له بوجه ما والا فبدل الغلط قال المص وقيل ان ههنا قسما خامسا وهو
بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه وهذا القول مردود لانه من باب الاشتمال او على ما
بينا من قبل يكون من باب بدل الغلط ولا يكون بدل الغلط في فصيح الكلام ان كان عن غلط
صريح كما اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت
حمار او عن نسيان كما ان تعمد ذكر شيء لا يسبقك لسانك الى ذكره لكن نسيت المقصود ثم بعد ذلك

تداركه

تداركه بذكر المقصود وانما ذكر هذا القسم لتوفية الاقسام ولان الانسان ليس معصوما
من الخطا فذكر للتنبيه على طريقة تدارك الغلط لا لتعليم الغلط اما اذا كان البدل عن قصد
وتعمد للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه الارتقاء من الادنى الى الاعلى فيجي في الكلام
الفصحاء نحو هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
الا الاول الا تشبيهها بالبدر وقولهم انه اي ان البدل في حكم تنحية الاول وطرحه ليس على ظاهره
اذ ليس المراد اهدار الاول واطراحه راسا اي بمعنى ولغيه اما الاول فلاستعمالها في غير بدل
الغلط على فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل في بدل
البعض والاشتمال ولانه قد يكون المبدل في بدل الكل مشتملا على ضمير لا يستغنى منه والى هذا اشار
بقوله اذ لا يبعد طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فانه لا يجعله حالا موطاة
وجعله بدلا فلو كان المبدل منه وهو غلامه في حكم الطرح حتى كان لم يكن مذكورا لكان التقدير
زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا للمبتدا اليه انما
جعل رجلا صالحا حالا موطئة من غلامه لان الضمير المجرور فيه كما قال الشيخ الرضي ولا يكون ذلك تمام غرض
بصدده وقولهم انه في حكم تنحية الاول ابدا ان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد
والصفة في كونهما متممين لما تبعانه والذي يدل على انه في حكم تنحية الاول انه اذا قيل في قوله
اهدنا صراط الذين انعمت عليهم كان كلاما صحيحا وكذلك في بدل البعض من الكل في قوله تعالى
لله حج البيت على من استطاع اليه سبيلا وكذا في بدل الاشتمال سلب ثوب زيد وفي بدل الغلط
مررت بحمار لان المبدل منه ساقط بالحقيقة وعلى هذا من انه ليس في حكم تنحية المبدل لا يمتنع
ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله انعمت عليهم ولو جعل المبدل
في حكم المطروح والمنحى راسا لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فيخلو الصلة عن الراجع الى الموصول الاول وهو الذين لان العائد المذكور آخرا راجع
الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب والبدل والمبدل يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
او المبدل معرفة والبدل نكرة وبالعكس فيكون اربعة اقسام والبدل اربعة اقسام ايضا
والاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل نحو مررت بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل
اخيك ونحو ضربت زيدا راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه ونحو سلب زيد علمه برجل علم له بزيد علم
له برجل علمه ونحو بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار وانما لم يشترط التطابق بينهما كما اشترط

بين الصفة والموصوف لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم من اختلافهما ان يكون المعنى الواحد معرفة ونكرة
في حالة واحدة والصفة والموصوف يلزم ذلك لكونهما بمنزلة اسم واحد **ولا يحسن ابدال النكرة**
من المعرفة في بدل الكل من الكل **الا حال كون النكرة موصوفة** اذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل
منه وانما لا يحسن ذلك لانه لا باس للابهام بعد التفسير ولانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير
المقصود في مراتب وضوح المعنى نحو مررت بزيد رجل اما اذا استفيد ما ليس في المبدل منه فيجوز ويحسن
ابدال النكرة من المعرفة وان لم تكن موصوفة نحو قوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذيني
التحمحم والصهيل وانما لم يذكر المص ما ذكرنا من القيدين تسهيلا وتنشيطا **ولا يشترط**
في ابدال النكرة من المعرفة **ان يكون البدل على لفظ المبدل على الصحيح** خلافا للكوفيين
فانهم قالوا ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تع بالناصية
ناصية كاذبة وهذا المثال لمجرده لا يدل على هذا الاشتراط **ويكونان ظاهرين ومضمرين**
ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو زيد اخيك وان الذين هم
اخوتك لقيتهم اياها واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان يكون زيدا هو الاخ واخوك لقيته
زيدا وعلى هذا فاستخرج باقي الامثلة **والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغائب** فلا يقال
في المتكلم مررت بي ولا عليك الكريم المعول واما المضمر الغائب فيجوز ابدال المظهر منه نحو مررت
به زيد لان ضمير الغائب يصلح لكل واحد فتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت
به زيد بمنزلة باخيك زيد من حيث ان ضمير الغيبة يصلح لكل احد كما ان لفظة اخيك كذلك
نحو قوله على حالة **لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم** فان حاتم مجرور وانه
بدل من الضمير المجرور في جوده بدل الكل وقوله على جوده حال من الضمير في القوم اي لو ان
حاتما مستقر في القوم كائنا على جوده **والا** اي وان ابدل الظاهر من المضمر بدل الكل في المتكلم
والمخاطب **يختلفان** اي البدل والمبدل **غيبة وخطابا وحكاية** اي وغيبة وحكاية
عن النفس وبيان ذلك ان المتكلم الغالب الاكثر اذا حدث عن نفسه لم يذكرها باسمها الظاهر
الذي بمنزلة الغائب وانما يذكرها باسمها المضمر نحو قوله فعلت وكذا لا يذكر المخاطب
باسمه الظاهر فلا نقول فعل زيد وهو يخاطب زيدا وانما يقول فعلت فلو ابدلت الظاهر
بدل الكل من ضمير المتكلم وقلنا مررت بي زيد صرنا كانا نجعل شيئا واحدا متكلما وغائبا
فيختلف البدل والمبدل حكاية وغيبة وكذا في المخاطب يختلفان حكاية وغيبة واما بدل

البعض

المبدل

البعض والاشتمال والغلط فان الظاهر فيجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب لانه لا يلزم
في هذه الثلثة جعل شيء واحد متكلما وغائبا او مخاطبا وغائبا لان مدلول الثاني فيها غير مدلول
الاول فتقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وشرح
الشارح هاهنا مما ينبو عنه الطبع وتمجه السمع الا ترى انه قال في شرح قوله والا ان لم يكن
بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر وجعل قوله يختلفان تعليلا لهذا الجواز مع ان
قوله والا في مقابلة قوله لا يبدل ويكون التقدير وان ابدل لان نفي النفي اثبات ولهذا قال
لا يختلفان لان الشرط اذا كان ماضيا جاز في جزائه اذا كان مضارعا الرفع ومع ان قوله
يختلفان تعليل لقوله لا يبدل من المضمر هذا ويلزم على ما شرح قوله يختلفان من ان المراد
اختلاف مدلول الثاني والاول ان يكون قوله غيبة وخطابا وحكاية ضايعا لا فائدة
تحته ولا تعلق له بما قبله وعلى ما ذكرنا تكون تمييزا عن النسبة في قوله يختلفان وقوله مبتدا
وقوله تعالى لمن كان يؤمن بالله ينبغي ان يقول لمن كان يرجو الله لان لمن كان يؤمن بالله ليس بموجود
في القران ولعل هذا سهو من الناسخ اعتراض فانه ابدل لمن كان وهو ظاهر من المضمر المخاطب
في قوله قبل لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة بدل الكل فاجاب عنه بقوله **من بدل البعض** ويجوز ابدال
الظاهر من المضمر بدل البعض قيل لو كان بدل البعض لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى المبدل
ولا ضمير هاهنا فاجاب عنه بقوله **على تقدير منكم** اي لمن كان منكم اذ هم بعض المخاطبين فيكون
منكم بمنزلة الضمير العايد اليه ويجوز ان يكون لمن كان متعلقا بحسنة او نعتا له فلا يكون على
هذا مما نحن بصدده **وقوله ذريني ان حكمي لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا من**
بدل الاشتمال فان حلمي بدل من الضمير المتكلم بدل الاشتمال **والعامل في** المبدل لا في البدل
كما قال الشيخ **اذا كان حرف جر جاز تكريره** صريحا واعادته في البدل وذلك لان البدل في حكم
تكرير العامل لان المبدل منه يترك الى البدل فيجب ان يكون له عامل غير العامل في المبدل
منه خلافا في الصفة فان الموصوف لم يكن في حكم المتروك بل كان مع صفته بمنزلة اسم واحد
فينصب عليهما عامل واحد **نحو** قوله قال الذين استكبروا **للذين استضعفوا لمن آمن**
منهم فان من آمن بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل الذي هو اللام وانما احتمل جواز
التكرير مع انه حرف جر لاختصاص وتنزيله من معموله منزلة الجزء **عطف البيان وهو**
ما يوضح امر المتبوع يخرج التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل يقوي اصل نسبته او شموله

عطف البيان

النسبة لا جزائه وخروج العطف بالحرف والبدل ظاهر من الدال عليه اي على المتبوع لا على
معنى فيه يخرج الصفة لانها تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفائدته ان يذكر لفظ بعد تعظيم المسمى او ما نصادفه ثم علم بعد حصول
المطلوب انه غير مشهور او مشترك لا تعرفه السامع فاردفه بذكر اسم آخر غير مشترك مشهور
منزله التفسير للاول وقد ينفصل عطف البيان عن البدل لفظا في مثل قوله انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون
بدلا منه لانه لو جعل بدلا منه والبدل في حكم تكرير العامل في جميع المواضع لكان التارك
في التقدير داخلا عليه نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد وقوله عليه
الطير يجوز ان يكون مفعولا ثانيا للتارك ان كان بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه اي
تنتظره واقعة حوله لان الطير لا تقع الا على الميت ما دام به رمق وقد يكون بينهما فرق في غير
هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز
يا الحارث وكقولك يا غلام زيد وزيدا بالرفع والنصب ولو جعل بدلا لوجب الضم واما
فصله عنه معنى فهو ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فان المقصود فيه هو الاول لان البيان تابع للمبين العطف بالحرف يطلق العطف على مثل المتكلم
هذا المخصوص وعلى نفس المعطوف وهو المراد هاهنا وهو المذكور بعد متبوعه وانما قال ذلك
لان المعطوف بالحرف لابد وان يكون مذكورا بعد متبوعه على الاكثر بخلاف سائر التوابع فانه لا
يجب فيه ذكر المتبوع اولا بل قد يحذف كما في الصفة متوسطا بينه احد الحروف العشرة
خرج عنه غيره من التوابع ويجوز ان يكون المعطوف والمعطوف عليه معا مقصودين بالنسبة
نحو جاءني زيد وعمرو وكما يجوز ان يكون احدهما لا بعينه او بعينه مقصودا بها كالمعطوف بلا وبل
ولكن وام واو ولهذا لم يقل كما قال ابن الحاجب تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والحروف
العشرة هي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وجعل اي وهو اشير
منها اي من حروف العطف والجاعل الامام السكاكي وعند الاكثر ما تعدها عاطفة ان
لما قبلها الا انه يتوسط الحرف فالواو للجمع والمراد بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما له سواء كان جمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما

القيام

القيام او جمع الفعلين في ذات نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين منه او جمع مضمون الجملتين
في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ولولا العاطف ههنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني
تدارك له فالواو العاطف ازال ذلك الاحتمال وحقق ان المضمونين واقعان ومعنى
المطلق احتمال حصول الفعل من المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وعمرو في زمان
واحد او حصوله من الاول اولا ومن الثاني اولا وقوله من غير ترتيب اشارة الى ان الترتيب
ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب شرط ولذا اي لكون الواو للجمع المطلق دون الترتيب كما قال
بعضهم انه للترتيب جاز استعماله فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو فان
الواو لو كان للترتيب لكان بين غير داخل على متعدد وهو غير جائز واصطلح زيد وعمرو
ونحوه من الفعل الذي يكون لاكثر من واحد كالاختصام فانه مما يقتضي فاعلين فلو قلت
في قولك اصطلح زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الرتبة بواسطة واو العطف لكان بمنزلة
ان يقول اصطلح زيد وتسكت لان احدهما اذا تقدم على صاحب لم يكن مجتمعا معه كما انك
اذا قلت جاءني زيد قبل عمرو ولم يكن لزيد اجتماع مع عمرو بخلاف الفاء فانه لما كان للترتيب
لم يقع في موضع من العطف الا وجاز السكوت على المعطوف عليه فيجوز ان يقال جاءني زيد فعمرو
لجواز ان يقول جاءني زيد ولا ياتي بالمعطوف ولا يجوز ان يقول اختصم زيد فعمرو لعدم جواز ان
يقول اختصم زيد من غير المعطوف ومما يدل على انها ليست للترتيب قوله تعالى وادخلوا
الباب سجدا وقولوا حطة وقوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة
واحدة والفاء له اي للجمع مع التعقيب في عطف المفرد على المفرد في غير الصفات المتعاقبة
التي لا تكون موصوفها واحدا يفيد ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل المنسوب اليه والى
المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بمدلوله بلا مهلة نحو جاءني زيد فعمرو ونحو تقدم
الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة واما في الصفات التي موصوفها واحد فيفيد التعقيب
في مصادر تلك الصفات لا في الملابسة المذكورة نحو جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل
فينام واما في عطف الجملة على الجملة فيفيد ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء
عقيب حصول مضمون الجملة التي قبلها بلا مهلة سواء كان حصول الثانية بتمامها في زمان
طويل او لا نحو قام زيد فقعد عمرو ونحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار وان كان تمامه متراخيا عن الانزال بمدة ومهلة الا ان ابتداءه بلا مهلة

بعد الانزال وقد تفيد الفاء في الجملة ان الجملة المعطوفة كلام مرتب في الذكر على الجملة المعطوف
عليها نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر
مدح الشيء يصح بعد ذكره وكذا ذمه نحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين وكذا التفصيل الذي بعد الاجمال له كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا فان تبييت الباس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في نحو
الامكنة فانه يفيد التعقيب في الذكر نحو داري ببغداد فالكرخ وقوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل اعتراض فان الفاء ليس للتعقيب لانه
لو كان له لزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن له لكان دخوله على الدخول
وعلى حومل ويكون بمنزلة قولك بين الدخول وحومل فاجاب عنه بانه محمول على بين وسط
الدخول فوسط حومل والوسط اجزاء ويتناول كل واحد من الدخول وحومل مشتملا على
منازل مخصوصة فجاز دخول بين على الدخول باعتبار منازله ويكون المعنى بين منازل
الدخول فمنازل حومل ولو قلت بين الثور فالفرس لم يجز لدخول بين على غير متعدد لفظا
ومعنى ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية فان السببية تفيد ايضا
الترتيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب على السبب التام واعلم انه لا منافاة بين السببية
والعاطفة فانها قد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة لجملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو
ولكن لا يلازمها العطف واستعملوها ايضا رابطة للجزاء بالشرط فان الجزاء مترتب على الشرط
بلا مهلة حيث لم يكن الجزاء مرتبطا بذاته بالشرط وذلك اذا لم يؤثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا
قبل بجواز لغيبته فانكره وقوله تعالى وربك فكبر محمول على ومهما يكن من شيء فكبر ربك فيكون
الشرط متقدرا والواو داخلة على الشرط والفاء هي الفاء الجزائية الرابطة للجزاء بالشرط ولا
يكون الفاء للعطف وقد يطرد ذلك الحذف اذا كان فيما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسره والا اي لم يكن الشرط متقدرا ويكون الفاء للعطف لما جامعت الفاء الواو التي
للعطف اذ لا يجوز اجتماع حرفين من حروف العطف ولو لم يتقدر الشرط يلزم المجامعة بين الواو
والفاء لان ربك معمول كبر فيكون التقدير فكبر ربك وكررت الفاء في قوله لا تجزعي ان
منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ولكان القياس ان يقول اجزعي بلا فاء
لان عند متعلق باجزعي فيكون التقدير فاجزعي عند ذلك وذا لا يجوز وانما كررت الفاء

جزعي ع

لبعد

لبعد العهد بالفاء الاولى كما كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها فخطيبها خبر اني الثانية وانما اعيد
اني الثانية لبعد العهد بالاول فانه اذا طال الفصل بينه وبين ما يتعلق به جاز اعادته
ليتصل بما يتعلق به هذا على رواية اني بالفتح واما على رواية اني بالكسر فلا يكون مما نحن
بصدده لان اني يكون ح خبر الاني لجواز وقوع ان المكسورة خبر الاحرف الستة نحو قوله
ان الخليفة ان الله سربله وكما كرر العامل في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي بمنجاة من العذاب فيمن قرا بالخطاب
والافراد فيهما فقوله بمفازة مفعول ثان لقوله ولا تحسبن الا انه لما بعد العهد به
اعيد ذكره ثانيا ولحوق الفاء في فلا تحسبنهم وان لم يكن لاحقة بالاول فيصلح ان يعاد دالا
ما للاشعار في الاول ان افعالهم المذكورة من الفرح وحب الحمد هو علة في منع الحسبان
فيكون الفاء للسببية لان الذين في الاصل مبتدا متضمن لمعنى الشرط وقيل ان الفاء زائدة ويكون
الثاني بدلا من الاول والظاهر انه تاكيد وثم له اي للجمع مع التراخي والمهلة ولذا قيل
والقائل سيبويه ان المرور في مررت برجل ثم بامراة مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر
ولذا لا يكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام بخلافه اي بخلاف المرور
مع الفاء فانه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول وقد يجيء ثم لمجرد التعقيب في
الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة اولا وسواء كان الثاني بعد الاول
في الزمان اولا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب
وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص من سيادة
ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجيء في الجملة لاستبعاد مضمون ما
بعدها عن مضمون ما قبلها كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
وحتى للغاية مع افادتها الترتيب ولا مهلة فيها والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه
اما افضله اي افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او ادونه
نحو استنت الفصال حتى القرعى مراده ان حتى تقتضي ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف
عليه الذي بلغ القوة او الضعف على باقي اجزائه المترتب عليها ترتيبا ذهنيا من الاضعف
الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق الفعل في

المعطوف اسبق بالمعطوف بحتى من تعلق بباقي الاجزاء نحو توفى الله كل اب لي حتى آدم
فحتى تدل على انتهاء التوفي وانتهاء كل اب لان آدم عليه السلام متوفى ايضا واذا قلت
ضربت القوم الى زيد فالى تدل على انتهاء الفعل فحسب لان زيدا هنا غير مضروب
والمثال الثاني مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي له ان يتكلم من رجح لجلالة قدره واستنت
الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة
والقرعى جمع قريع من القرع بالتحريك وهو بثرة ابيض تخرج بالفصال ودواؤه الملح
وحباب البان الابل وهو شيء تعلوه كالزبد وليس بزبد فاذا لم تجدوا ملحا نتفوا وبره
ونضحوا جلده بالماء ثم جروه على السبخة **واو واما لاحد الشيئين او الاشياء مبهما** سواء
كانا في الخبر او في الامر **ويقال لانها للشك** او التشكيك او التفصيل **في الخبر** فاما اذا قلت
جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما بعينه فاو للشك واذا عرفته ولكن قصدت ابهام
الامر على السامع فهو للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا واذا اردت بيان
انواع الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني فهو للتفصيل **وللتخيير** أي ويقال لانها للتخيير ان لم
يحصل للمأمور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب زيدا او عمرا **او الاباحة** ان حصل
له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه ففي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين
ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما والتخيير والاباحة
انما يكونان **في الامر** وانما قال ويقال لانها عند المحقق لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لها
على احد هذه المعاني فانها انما تحصل في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم
وحصول التشكيك من جهة الابهام على الغير مع [illegible] وحصول التفصيل من جهة بيان انواع الشيء
وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة وحصول التخيير من حيث انه لا يحصل بالجمع لك
ويتوهم انها اي ان او **في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو**
اذ الامتثال بترك المنهي عنه **لا يحصل الا بالانتهاء عن احدهما** اذ ليس المراد انه لا تطع واحدا
منهما وأطع الآخر فيكون او هنا للجمع لا لاحد الشيئين وانه لو حصل الامتثال بالانتهاء عن احدهما
ويكون او لاحد الشيئين لم يبق ههنا فرق بين الامر والنهي وكذلك في الخبر في مثل ما رأيت زيدا او عمرا
لكان المراد نفيهما معا لم يكن او لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما لم يكن بين الخبر المثبت
والخبر المنفي فرق واراد بقوله في مثل ان لا يكون المعطوف والمعطوف عليه اكثر من اثنين وذلك

لانها لو كانت لاحد الامرين لكان ظاهره في اصل معناها ولا تتوهم انها بمعنى الواو ونحو اضرب زيدا او
عمرا او خالدا فان معناه اضرب احدهم ولا تضرب الباقين ولو قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا
كان المعنى على عكس ذلك وفي رفع المضرة لذلك قوله **وبني على اصلها وانما جاء التعميم** في النهي عن كل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه **من جهة النهي المتضمن للنفي** وبيان ذلك ان مقتضى اصل وضع او ان يكون المراد
من النفي نفي احدهما لكن عادتهم جارية بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رأيت واحدا من زيد وعمرو
او ما يؤدي معناه نحو رأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا يفيد في الاثبات انك رأيت
واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد نفي كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت رأيت
واحدا منهما فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الآخر على اصله واما اذا قلت ما رأيت
واحدا منهما فانك قد رجعت بنفي واحد منهما وقد كان الآخر باقيا على اصله وهو عدم الرؤية فيكون نفيا
لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وهذا حكم الامر والنهي فلفظ
او لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب او غير موجب الا ان الوحدة التي هي
موضوعة لها في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا تفيده **ولكنها** اي لكن **او معناها** اي بمعنى
الواو **نحو قوله فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرأين اذ هلكا جميعا**
لشأنهما بشجو واشتياق فان او هنا بمعنى الواو اذ المعنى بكيت على بجير وعفاق لا على احدهما
ولذلك قال في البيت الاول منهما على المرأين **والاكثر** بمعنى الواو **قيل على المرأ** لا على المرأين في الصحاح
عفاق اسم رجل اكلته باهلة في قحط اصابهم قال [illegible] فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير
او عفاق هما المرأين اذ ذهب جميعا لشأنهما بحزن واحتراق وعلى هذا لا شاهد في البيت بجد
وكذا او بمعنى الواو في **قوله** خل الطريق واجتنب ارماما **ان به اكتل او رزاما خويربين**
ينقفان الهاما ارمام موضع واكتل ورزام لصين يقطعان الطريق وخويربين تثنية
خويرب تصغير خارب وهو اللص وقال الاصمعي هو سارق البعران خاصة يقال منه خرب فلان
بابل فلان يخرب خرابة والنقف كسر الهامة عن الدماغ وانما كان او في البيت بمعنى الواو
حيث لم يقل خويربا ولو كانت على اصلها لقال خويربا لوجوب التطابق بين الحال وصاحبه في
الافراد وفرعيه كما يقال زيدا وعمرا جالسين ولا يقال جالسا لان المعنى جالسين واما قوله تعالى
ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فانما جاء على المعنى كانه قال ان يكن غنيا او فقيرا فالله
اولى بهذين النوعين واذا كان اولى بالنوعين كان هذا المقصود داخلا تحته **وعند الخليل**

التوهم ع

احدهما ع

انتقاء بحويرين على الشم لا على الحال فلا استدلال فيه ح ولم يعدها ابو علي الفارسي وعبد القاهر
إما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه وقبل معمول الفعل نحو ضربت إما زيدا وإما
عمرا ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لأن العطف إنما يحتاج اليه فيما ينفصل عن الفعل
ولدخول الواو العاطفة عليها فلو كانت عاطفة لامتنع دخول الواو عليها كما امتنع دخوله
على أو وأجيب بأن إما المتقدمة على المعطوف عليه ليست منها اي من حروف العطف بالاتفاق
بخلاف الثانية فإنها منها ويشهد لكون الثانية منها صحة قيام أو مقامها نحو ضربت إما
زيدا أو عمرا وأجاب عن دخول العاطفة عليها بقوله والواو وإما جزء منها اي من الثانية ويكون
العاطفة هي الواو ومع إما أو الواو ولعطفها اي لعطف إما الثانية على إما المتقدمة وفيه
اي في الجواب بطريقيه نظر أما في الشطر الأول فلانه لا شهادة في صحة قيام أو مقامها على أنها
للعطف فلأن الواو ولو جعلت جزءا من الثانية لما كانت إما بانفرادها من حروف العطف كما
ذهب اليه الفارسي ولو جعلت لعطف الثانية على الأولى في الاولى ليست للعطف فلا تكون
الثانية أيضا للعطف لأن المعطوف حكم المعطوف عليه على أن عطف الحرف على الحرف ثم فالحق
أن الواو وحدها هي العاطفة وإما مفيدة لأحد الشيئين والفصل والفرق بينها اي بين إما وأو
أنك مع إما تبني أول كلامك على الشك لزومها للزوم سبقها اي سبق إما الثانية بالأولى اي بإما الأولى
اي يجب أن يكون المعطوف عليه بإما مصدرا بإما اخرى ولا تلتزم ذلك البناء في أو واو سبقها
اي سبق أو بإما ليس ضربة لازب اللازب الثابت تقول صار الشيء ضربة لازب وهو أفصح
من لازم فإنه يجوز تصديره بها وعدم تصديره نحو جاءني إما زيد وإما عمرو وجاءني زيد أو عمرو وإذا
لم يجب التصدير لم يجب مبنى أول الكلام فيه على الشك فإذا قلت ضربت إما زيدا وإما عمرا
فقد أفدت به المخاطب أن الشك اعترضك في أول الكلام فلم يمكن فيه تعين توجيه وإذا قلت
ضربت زيدا أو عمرا احتمل أن أفدت به أنك قد أردت أن تخبر بضرب زيد دون عمرو ثم اعترضك
الشك فأدخلت عمرا في البين وانتقلت من تقدير اليقين الى الشك ويحتمل أن يكون الشك فيه في أول الأمر
ونحو إما غير مكررة إذا كان في الكلام عوض من تكريرها وهو قول الشاعر المدغم نونها في لام لا النافية
نحو الآخر إما أن تكلمني جميلا وإلا اي وإن لا تكلمني جميلا فاسكت قال ابن ... فإما أن تكون أخي بصدق
فأعرف منك غثي من سميني وإلا فاطرحني واتخذني عدوا أتقيك وتتقيني فقوله وإلا
عوض من تكريرها وزعم الفراء أنها جاءت لمعنى أو غير مسبوقة بالأولى ولا معوضا من تكريرها شيء

وأسد تلم بذا بي فلا تغادر عهدها وإما بأموات ألم خيالها أي أو بأموات وعند الفراء يقدر
إما أخرى حملا على الكثير اي إما بذا بي وإما بأموات ولا تقع إما في النهي المشبه بخلاف أو فإنه
تقع فيه كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا وأم للاستفهام اي أنها للازمة لمعنى الاستفهام من وقت
يليها حال كونها متصلة أحد المستويين ويلي المستوي الآخر المقدم الهمزة اي همزة الاستفهام وقد
يكون الهمزة مقدرة ولكن ليس بكثير نحو لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان
ومعنى الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن ولكن تعيينه والاستفهام
لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما اي أحد المستويين عند المتكلم لأنها مع الهمزة بمعنى أي وبأي
يستفهم عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لأن المجموع من الهمزة
وأم بمعنى أي ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كأنهما متصلة بما قبلها غير منفصلة
عنه ولذا اي لكونها يليها أحد المستويين والآخر الهمزة والاستفهام لطلب التعيين كانت أم المتصلة مختصة
بعطف الاسم فلم يجز أرأيت زيدا أم عمرا لأنه لا استواء بين عمرو وبين رأيت قال الشارح وفيه نظر
لأن الشارح الجزولي قال أم المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما
واحد فيكون أم متصلة أيضا كقولك أقام زيد أم قعد أقول إنما قال والفاعل فيهما واحد لأن الفعليتين
لو كان الفعل فيهما واحدا نحو أقام زيد أم قام عمرو كان أم منقطعة وذلك للقدرة فيهما على المجيء بالمفرد
كما تقول فيهما أزيد قام أم عمرو فالعدول الى الجملتين مع القدرة على المفرد من دليل الانفصال بخلاف
الفعليتين المشتركتين في الفاعل فإنه لا قدرة فيهما على المجيء بالمفردين وقال الشيخ الرضي إذا ولي المتصلة
مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبله مثل ما وليها سواء لتكون أم مع الهمزة بينهما وبين أي والمفرد أن بعدهما
بتأويل المضاف اليه لأي نحو أزيد عندك أم عمرو ومعناه أيهما عندك ونحو أفي السوق أم في الدار
زيد بمعنى في أي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليتاهما نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك
أم في الدار وألقيت زيدا أم عمرا جواز حسن كما قال سيبويه لكن المعادلة أحسن ولكونها
للاستفهام لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين اي بتعيين أحد المستويين دون لا أو نعم لأن السؤال بأم
في قولك أزيد عندك أم عمرو عن التعيين فوجب أن تقول في جوابه زيدا وتقول عمرو ولا تقول نعم أو لا
لأنهما جوابا من لم يعرف كون أحدهما على الإطلاق عنده والحاصل أنه لا يستفهم بأم المتصلة حتى يحصل
عندك العلم بثبوت أحد الشيئين لا بعينه فإن قيل لك أزيد عندك أم
عمرو وليس أحدهما عندك كان يخطئ في السؤال فتقول له ليس زيد ولا عمرو فتخبره أنه غلط ولم يعلم أن أحد

عندك **علما ذا أو** فانها تفيد الشك تقول الا بل لكن ازيد عندك او عمرو وكان بمنزلة ا احدهما عندك فكان الواجب في الجواب ان تقول لا ان لم يكن واحد منهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك لانه سأل عن كون احدهما فقط فهو بمنزلة ان تقول اضربت واحدا من القوم في ان الاستفهام عن ضرب واحد منهم لا بعينه فليس الجواب الا ان تقول لا او نعم **ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى افضل ام ابن الحنفية** وذلك لان او اذا كانت لاحد الشيئين كان قولك الحسن او الحسين بمنزلة قولك فيكون احدهما بغير عينه قرينا لابن الحنفية فالجواب احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى هذا قد فضل كل واحد منهما على ابن الحنفية ولا يجوز ان يقال في الجواب الحسن افضل او يقال الحسين لانه لم يرد ان تقول لك انتبه على الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية ولو قلت في الجمع بالواو فينبغي ان يقال في الجواب احدهم من غير تعيين ليكون مطابقا للسؤال ولو قلت في الجميع بام لكان الجواب بتعيين احدهم لان ام لطلب التعيين **ومنه قولها** اي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية **كيف رأيت زبرا أقطا ام تمرا ام قرشيا صقرا** قال المصنف انما دخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى ايهما ولكن جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينه وبين قرشي اي احد هذين رأيته ام قرشيا وزبرا مكبر الزبير ويحتمل ان يكون منقولا من زبرت الكتاب اي كتبته او زبرت الرجل اذا انتهرته او زبرت البئر اذا طويتها قال الشارح هكذا وقع في نسخ اللباب ويتوهم اذ البيت نشكر به من الصواب ما ذكرت ح اسا ت كتاب يستويه وهو اقطا ام تمرا ام حضرميا صقرا والحضرمي الصقر المجلوب من حضرموت اي وجدته حلوا او مرا وعلى هذا استقيم اللفظ والمعنى **وهي** حال كونها **منقطعة لعطف الجمل** اي لانها لا يليها الا الجملة بخلاف المتصلة فانها يليها المفرد والجملة على ما قررنا فيكون ما قبل ام هذه وما بعدها على كلامين ولا يكون ام متصلة بما قبلها بل يكون ما بعدها كلاما مستقلا نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وكانك قلت ازيد عندك ظانا انه عندك ثم ضربت بطن ان الذي عندك عمرو وما ضربت عن الاستفهام الاول وشرعت في استفهام ثان ولذا وجب ان يقال في جوابها لا او نعم **ويكون ام المنقطعة معنى بل** التي تدل على ان الاول وقع غلطا في انها للابل ام شاء وبمعنى التي يكون الانتقال من كلام الى اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه **والهمزة** اي يكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام في جوابها لابل ام شاء او بمعنى همزة الانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى

احدهما

ام هل تستوي الظلمات والنور ام من هذا الذي هو جند لكم **ويلزم لفظ الجملة بعدها** في الاستفهام بالهمزة يعني لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احد جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة **خيفة اللبس** اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة لو حذف احد جزئي الجملة **نحو ازيد عندك ام عندك عمرو** فانه لو لم يذكر لفظ الجملة وحذف احد جزئيها وقيل ام عمرو لالتبس المنقطعة بالمتصلة **ولا يلزم ذلك** اي لفظ الجملة بعدها **في الخبر** وفي الاستفهام بغير الهمزة **حيث لا لبس** للمنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يسبقها همزة الاستفهام **نحو انها لابل ام شاء** فقولك انها لابل اخبار محض بل عن الشك ثم رجعت الى السؤال واضربت عن الاخبار الذي فعلت ام شاء فتقديره ام هي شاء **وتستعمل ام والهمزة للتسوية** فتقال ام التسوية وهمزتها **نحو سواء علي اقمت ام قعدت** حيث وقع قبلها لفظ سواء او لفظ لا ابالي وذلك لانها شبيه بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة وام المتصلة وهي التسوية وكذا لا ابالي فقولك اقمت ام قعدت عند النحاة جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر سواء والعطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وانما عدل عن اصله لتقوية معناه في غرض التسوية فان همزة الاستفهام وام تعتبر في استواء ما وقع بعدهما في العلم بالوقوع على الاجمال ونقل منه الى مجرد التسوية في صحة الوقوع من غير طلب واستفهام واخبر عنهما بسواء ولكن المعنى انه نقل الى الاستواء في كل امر حتى يكون المعنى في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان مستويان بل الاستواء في صحة الوقوع التي هي مقتضى التسوية وهذه الالة فسوا ينقيد بعدم النفع بحسب هذا المقام ولذلك فما استعمل فيه هذا الكلام يقيد بحسب مقتضاه وقد اجاز الشارح في اعنيا ان يكون سواء مبتدا وأقمت ام قعدت خبره لكونهما ظاهر فعلين والاولى ان يقال ان سواء خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله أقمت او قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء عليكم وقولك اقمت ام قعدت متضمن لمعنى الشرط بمعنى ان قمت او قعدت ولهذا افاد الماضي هنا معنى المستقبل والجملة المتقدمة اعني الامران سواء دالة على الجزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لمناسبة بينهما من حيث ان ان الشرطية تستعمل غالبا في الامر المجهول المفروض الوقوع فلا يقال ان غربت الشمس كما ان حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يعلم حصوله فخلعت عنها معنى الاستفهام وضمنت معنى الشرط وكذا خلعت عن ام معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين والدليل على ان سواء خبر مبتدا محذوف سادا مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان

معنى سواء اقمت أو قعدت ومعنى لا ابالي اقمت أم قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا
لان المعنى على ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وتختص ذلك بالجملة الفعلية في فصيح الكلام لان الفعل
من الاصل اولى في الاستفهام ان يدخل الفعل ولان انتزاع النسبة من الجملة انما يتحقق بتقديرها
بالمصدر والفعل الى المصدر اقرب من الجملة الاسمية وهذا الاختصاص باعتبار الجزء الاول من
الكلام حتى لا ينتقض بقوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون **والاخفش يستهجن وقوع الجملة
الاسمية هناك** اي حيث استعملها المجردة التسوية بعد سوا وبطريق وذلك لا استهجان لتضمن
الجملة هناك معنى الشرط ولذلك ايضا استهجن وقوع المضارع هناك نحو سوا علي اتقوم ام تقعد
لكون افادة الماضي معنى الاستقبال اذ لابد من ارادة معنى الشرط فيه قال السيرافي ومما يدل على ما قال
الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سوا علينا اجزعنا ام صبرنا
وسوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم **ونظير سوا لا ابالي**
وتنصرفاته **ولا ادري وليت شعري** في وقوع همزة التسوية وام التسوية بعدها كما كان بعد
سوا قال الشيخ الرضي واما مجي الهمزة وام او المنفرد او بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد
عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط **والجملتان يعطف احدهما على الاخرى
بام في موضع الحال نحو لاضربنه اقام ام قعد** اذا المعنى قايما او قاعدا قال الشيخ الرضي ونعم ما قال
وان قصدت معنى التسوية في الشرط من غير لفظ سوا وما ابالي فالغالب ان تصرح باو في موضع ام
بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ان التقدير اذ المقصود
ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي **ولا يصح** ام او همهنا **ام** لعدم تقدم
همزة الاستفهام **ولذا قال سيبويه ان قوله ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحا بظهر غيب
لئيم** اي غيب اللئيم لي بمنزلة صياح التيس ونب التيس اي صاح **من مواقع ام** اي ان ام العطف
واقعة في موقعها لتقدم همزة الاستفهام ولذا لم يكن الجملتان في موضع الحال فان المراد لا ابالي
بهذين الامرين الا انه لا بد في هذين الحالين فيكون انب مع ما في حيزه واقعا موقع مفعول
لا ابالي ولهذا قال ايضا سيبويه ان قوله **قوله وليست ابالي بعد موت مطرف حتوف
المنايا اكثرت او اقلت** فقوله اكثرت او اقلت حال اي من حتوف المنايا وهو مفعول
ابالي **وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا** اي اذا
بلغ علمي الموضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلمه سوا كان علمي مطلقا او متناهيا

واملى

وأملى الله له امهله وطول له **من مواقع او** لعدم تقدم همزة الاستفهام من البيتين ولهذا
كان الفعلان حالين وروي ام تناهي وعلى هذا يكون الهمزة من اطال استفهام مقدرة وطال
فعل ماض من الطول وعلى رواية او تناهي لا يكون الهمزة استفهام مقدرة ويكون اطال فعلا ماضيا
من الاطالة لان الهمزة لا تجي قبلها ونظير او بعد لا ابالي اقمت ام قعدت وانما تجي قبل ام **ولا للنفي
ما وجب للاول** اي لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمعطوف عليه فلا تجي الا بعد خبر موجب او
امر نحو جاني زيد لا عمرو واستعمال هذا الكلام اذا توهم المخاطب ان عمرا شرك زيدا في
المجي فاذا قلت لا عمرو ازلت التوهم عنه ولا تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض
والنهي **ويختص لا بالاسم** فلا تعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لانها موضوعة
للمفردات ومن قوله يختص بالاسم نظر لانه قد تعطف بها مضارع على مضارع نحو اقوم لا اقعد
وذلك لمضارعته الاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد **وقد جعل لبيد مرادفا لها** اي جعل لبيد
عاطفا كلا **في قوله** واذا جوزيت قرضا فاجزه **وانما يجزي الفتى ليس الجمل** لعطف الجمل
على الفتى **والصحيح انه** اي ان ليس **على اصله** من انه من الافعال الناقصة مقتضية اسما وخبرا
ومن البيت الخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا او الاسم مضمر اي ليس الجازي الجمل **وبل** في عطف
المفرد **للاضراب عن الاول مثبتا كان الاول او منفيا** ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول كالمسكوت
عنه ما بالنسبة الى ما عطف عليه فيكون الاخبار عن قيام زيد او عن عدم قيامه في قولك قام
زيد بل عمرو وما قام زيد بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا او لا يكون وقال المالكي ان بل بعد النفي
والنهي كلكن بعدهما فالمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم قيام زيد في قولك ما قام زيد بل عمرو
متحقق بعد مجي بل كما ان عدمه في ما قام زيد لكن عمرو وكذلك بالاثبات وهذا حكم بل بالنظر الى ما
قبلها واما حكمها بالنظر الى ما بعدها فاشار اليه بقوله **وهي بعد الاثبات** كالخبر المثبت
والامر **للغلط** في الاسم المعطوف عليه ولا خلاف بينهم في انها بعده تفيد الاثبات نحو رايت رجلا
بل امراه فانك اثبت روية امراة ونفيت روية رجل فعلى هذا الوجه يكون بل نقيض
لا لانه ينفي عن الثاني ما وجب للاول **وبعد النفي** والنهي **يحتمل الغلط** في الاسم المعطوف
عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني كما كان في الاثبات الفعل المثبت مسندا
الى الثاني فكانك تقول فيما قام زيد بل عمرو بل ما قام عمرو وهذا مذهب المبرد **ويحتمل
اثبات الثاني** كما هو مذهب الجمهور فعمرو في قولك ما قام زيد بل عمرو قبل ابطلت النفي والاسم المنسوب

اليه القيام قالوا والدليل على ان الثاني مثبت انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد
واما بل في عطف الجملة فقد يكون لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء او لا نحو ضربت
زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل خالد وقد يكون للانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد
الى جعل الاول في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم
منها عمون وصفهم اولا بانهم لا يشعرون وقت البعث ثم وصفهم بانهم لا يعلمون ان القيمة كائنة
ثم وصفهم بانهم في شك ومرية منها ثم وصفهم بما هو اسوء حالا وهو العمى لجعلهم ما لعقبى واعرضهم
عن الهدى **ولكن** بالتخفيف للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا اذا
قلت جاءني زيد فكان مظنة ان يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ **في عطف المفردين نقيضة للا** لما انها لا تقع في المفردات **الا**
للاثبات للثاني **بعد النفي** عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول وانما كان كذلك
لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها في النفي والاثبات واذا عطف بها المفرد على المفرد
لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجمل واذا لم يكن فيه نفي وجب
ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما **ولكن في عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها
بعد النفي والاثبات** كوقوع بل بعدهما **نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ** فعمرو مرفوع ولم يجئ مرفوع
بالابتداء وليس للكن حظ فيه **وما جاءني بكر لكن خالد قد جاء** فصوابه ان يقول لكن خالدا قد
جاء ليكون مثالا للكون لكن بعد النفي وقد يكون لكن لمجرد الاستدراك لا للعطف عند دخول
واو العطف عليه نحو قوله وما ظلمناهم ولكن ظلموا انفسهم **واي للتفسير** اي لتفسير مبهم
من المفرد والجملة **نحو جاءني اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر** نحو رأيت اخاك اي زيدا
ومررت باخيك اي زيد **واذا عطف على الضمير المرفوع** احتراز عن المنصوب المتصل فانه وان
كان متصلا بما قبله لفظا لكنه منفصل معنى وتقديرا لانه فضلة فيجوز العطف عليه من غير
تاكيد بالمنفصل **المتصل** احتراز عن المرفوع المنفصل فانه يجوز العطف عليه من غير تاكيد
لانه مستقل بنفسه كالمظهر نحو ما جاءني الا انت وزيد **ولا فصل** بين المعطوف والمعطوف
عليه لا قبل حرف العطف ولا بعده واحترز بذلك عما فيه الفصل فانه مع وجود الفصل يجوز
العطف من غير تاكيد بالمنفصل **اكد** ذلك المضمر **بالمنفصل** عند البصريين على سبيل الاولى
لا على سبيل الوجوب وعند الكوفيين يجوز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير

استفتا

استفتاح **نحو اذهب انت وربك** وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل فلو عطف عليه لكان ذلك كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
ولا سيما اذا كان مستترا ولانه يوهم عطف الاسم على الفعل فاكدوا بالمنفصل ثم عطف عليه
لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة فيحصل له
نوع استقلال اما اذا كان هناك فصل سواء كان قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل
الا المت من خلي وحيا ليهن الكذوف او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فيجوز ترك التاكيد بالمنفصل طلبا للاختصار ولان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاغنى
عما هو الاولى على سبيل الاولى ويجوز التاكيد ايضا بالمنفصل نحو قوله تعالى وما عبدنا من دونه
من شيء نحن ولا اباؤنا **وقوله شعر اذا اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا**
فانه عطف زهر على المتصل المستكن في اقبلت من غير تاكيد ولا فصل **للضرورة** وزهر جمع
زهراء وهي البيضاء وتهادى من قولهم جاء فلان يتهادى بين اثنين اذا كان يمشي بينهما معتمدا
عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المراة اذا تمايلت في مشيتها من غير ان يماشيها احد قيل
تهادى ونعاج الرمل هي البقر من الوحش واحدتها نعجة والتعسف الاخذ على غير الطريق
والملا مقصور الصحراء شبه مشي النساء بمشي بقر الوحش التي وقعت في رمل اراد ان
اعجازهن لعظمها مع دقة خصورهن يمنعهن عن المشي **ولا يجوز العطف على ضمير المجرور
بدون اعادة الجار** من الحرف والاسم نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لان ضمير
المجرور كالجزء من الجار فلو لم يعد الجار يكون ذلك كالعطف على بعض حروف الكلمة واما لا يجوز العطف
ههنا عليه بغير اعادة الجار ولذا قال لا يصح وجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد على قبح ولذا لم يقل هناك ولا يصح وقال اكد لان اتصال ضمير المجرور بجاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله بخلاف المجرور
فانه لا ينفصل عن جاره سواء كان ضميرا او لا ولذلك لا يكون للمجرور ضمير منفصل كما كان
للمرفوع منفصل **وقراءة حمزة** تساءلون به **والارحام** بالجر **ليست بتلك اللغة القوية** لانه
عطف الارحام على ضمير المجرور من غير اعادة الجار والظاهر انما جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير اعادة الجار في حالة السعة وقد اجيب
عنه بان الباء مقدرة والجر بها فيكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وهو ضعيف

لأن الجار لا يعمل مقدرًا في حال السعة إلا في الله لأفعلنّ والظاهر أنه قوي لأن هذا
الكلام قد شهر بتكرير الجار لكثرة قولهم نشدتك بالله وبالرحم والرحم على السعة
فقامت الشهرة مقام الذكر وهذا النوع مردود لأن الحال التي لسان لها انطوى من أن
المقال وقيل إن الواو للقسم وفيه نظر لأنه يكون إذن قسم السؤال لا أن قبله كذا واتقوا
الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء وقيل قوله تعالى لكن الراسخون
في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلوة
من باب العطف على ضمير المجرور من غير إعادة الجار لأن المقيمين عطف على الكاف في إليك
وكذلك قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام منه والجواب أنه لا دلالة
فيهما على ذلك لأن المقيمين منصوب على المدح أو مجرور معطوف على ما في بما أنزل إليك
ولذا المسجد ليس بمعطوف على الضمير في به وإنما هو معطوف على سبيل الله واعلم أن الكوفة
النحاة جوزوا العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار لكن هذا الكلام مردود عند
أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها القراء السبعة متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم **ولا يجوز الفصل بالجر بين المعطوف**
المجرور والمعطوف عليه وقد عرفت بيان ذلك **ولا اعتداد بقراءة من قرأ** إن أولى
الناس بإبراهيم للذين اتبعوه **وهذا النبي بالجر** عطفًا على إبراهيم لوجود الفصل بين المعطوف المجرور
والمعطوف عليه بالأجنبي وهو للذين اتبعوه وهو خبر **وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه** فيما يجب للمعطوف
عليه بالنظر إلى ما قبله كما إذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لكونه جملة وقعت حالا
منه أو خبرا عنه أو صلة له وجب مثله في المعطوف فعلى هذا يجب أن لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب
تجرد المعطوف عليه عن لام التعريف بالنظر إلى حرف النداء لكن إنما جاز ذلك لأن المقتضي وهو اجتماع
اللام وحرف النداء غير موجود في المعطوف وكذلك إن وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه
وإلى غيره معًا وجب مثله للمعطوف إن كان من شأن المعطوف عليه في نفسه قلنا إنما يجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء وكونه مفردا معرفة ولا يجوز بناؤه في
يا زيد وعبد الله لأن عبد الله ليس مثل المعطوف عليه لأنه مفرد وهو مضاف **ولذا** أي لكون
حكم المعطوف حكم المعطوف عليه **لم يجز في ما زيد بقائم أو قائمًا ولا ذاهب عمرو إلا الرفع** في ذاهب
على أن يكون ذاهب خبر العمرو ويكون عطف جملة على جملة ولا يجوز فيه الجر والنصب ليكون عطفًا على

بقايم

بقايم أو قائما وذلك لأنه لما وجب لقولك بقائم أو قائما الضمير الراجع إلى زيد لكونه خبرا مشتقًا
وجب أن يثبت مثله في المعطوف الذي هو مثل المعطوف عليه في كونه مشتقًا وهو قولك ذاهب عمرو
لما عرفت من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وغيره معًا وكان المعطوف في نفسه
مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير في ذاهب عمرو فما يجري ولا في ذاهبا عمرو وإنما يجوز ما زيد
قائما وأسدا مع عدم الضمير في المعطوف لأنه ليس مثل المعطوف عليه لأنه جامد والمعطوف
عليه مشتق ولا يجوز جر ذاهب ولا نصبه على إضمار ما ليكون هو خبره وعمرو اسمه لأنه إذا تقدم
الخبر في ما بطل العمل ولذا يجوز في ليس زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو جر ذاهب ونصبه على
إضمار ليس لأنه يتقدم الخبر وقوله **وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب** اعتراض لأن فيغضب
زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي فوجب أن يكون الضمير في المعطوف كما وجب في المعطوف
مع خلوه عنه بقوله **لتمخض الفاء هنا للسببية** فلا يكون للعطف وكلامنا فيه ويجوز أن يكون الفاء
للعطف وإن لم يكن فيها بعدها الضمير لكن الفاء بما فيها بعدها من الارتباط المعنوي سوى كان ما قبلها
سببا لما بعدها كما في هذه المسألة أو لا كما في الذي جاء فغربت الشمس أو لم غربت زيد لأن المعنى
الذي يعقب مجيئه غروب الشمس أو تراخى عن مجيئه غروبها زيد **وجاز عطف الفعل** أي الفعل
المضارع على اسم الفاعل **وعلى العكس إذا صح وقوع هذا موقع ذاك** أي وقوع كل واحد منهما موقع
الآخر كقوله تعالى صافات ويقبضن أي يصففن ويقبضن ولذا يجوز عطف الماضي عليه كقوله تعالى
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم أي فلق الإصباح فهو قوله عطف الفعل نظير
فلا يجوز يتحدث زيد وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك موقعه لاستلزامه دخول
السين على اسم الفاعل **ولا يجوز مررت بضاحك ويتحدث** بعطف يتحدث على ضاحك لاستلزامه
دخول الباء على الفعل **بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث** فإنه يجوز عطف يتحدث فيه
على ضاحك إذ لا مانع لصحة وقوع يتحدث موضع ضاحك **ولا يجوز عطفه** أي عطف اسم
الفاعل **على الماضي** لعدم مشابهته الماضي وإنما يضارع المضارع **اللهم إلا إذا قرب** الماضي
من الحال بدخول قد عليه فإنه يجوز عطفه عليه **كقوله** يا ليتني قد زرت غير حارج
أم صبي قد حبا ودارج فإنه عطف دارج على حبا لكونه قريبا من الحال والحارج
من الحرج وهو الإثم وحبا الصبي على استه حبوا إذا زحف ودارج من درج الصبي إذا
قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته واعلم أن الضمير في قوله ولا يجوز عطفه عائد إلى

اسم الفاعل كما ذكرنا ويحتمل ان يعود الى يفعل وفي البيت الذي ذكر في الاستشهاد دليل على ما قلنا
اولا ولان عطف المضارع على الماضي جائز عند الاكثر وقد ورد ذلك في الكتاب العزيز كقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون وقوله ارسل الرياح فتثير سحابا وكذا عطف الماضي على المضارع
كقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة **وتقول ان لم تقم وتحسن اليك** وانما جاز
ذلك لان لم تقم صار بمعنى المستقبل فيكون عطف مستقبل على مستقبل **ولو قلت ان لم تقم واحسنت
جاز لان الاول كان ماضيا معنى** لان لم تقلب المستقبل الى الماضي لانها نفي ما مضى فبالنظر
الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه ولان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال يجوز عطف الماضي عليه
وتقول ان تقم وتحسن اليك وانما جاز ذلك لانه عطف مستقبل على مستقبل **ولو جئت بالماضي**
وتقول ان تقم واحسنت **ولم ترد الاستئناف فلم يجز** عند اصحابنا لان الاول مستقبل لفظا ومعنى
والظاهر ان مراده ان الفعل الاول اذا كان مستقبلا لا يحتمل الحال لا يجوز عطف الماضي عليه والا
فيجوز عطفه على المضارع الذي يحتمل الحال وبالعكس عند الاكثرين كما ذكرنا قبل واما اذا اردت
الاستئناف بان تجعل احسنت استئنافا لتكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء فلا منع
منه لانه لا يلزم منه عطف ماض على مستقبل **خلافا للكوفيين** فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم
لان احسنت مستقبل لانصبابه حكم الشرط عليه وفيه نظر لان انصبابه حكمه عليه بعد صحة العطف
فلما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه **والعطف** بحرف واحد **على العاملين** المختلفين اي العطف مع تقدير
العاملين بعد العاطف او العطف على معمولي العاملين سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب
او لا **لا يصح مطلقا عند سيبويه** سواء كان العطف مضبوطا بالضابط المذكور بعد او لا لان
حرف العطف لضعفه لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد وتعبير
سيبويه الجار في كل صورة توهم هذا العطف نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
اي ولا كل بيضاء كما عرفت **ويصح مطلقا عند الفراء** النقل الصحيح ان يقول عند الاخفش
لان الفراء موافق لسيبويه على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنه وكذلك قال ابن السراج واجاز
ذلك الاخفش ولعل هذا السهو وقع من ابن الحاجب فتبعه المصنف واعلم ان الاخفش يجيز هذا
العطف الا اذا وقع فصل بين العاطف والمجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فان هذا لا يجوز
عنده ايضا لان العاطف كالعامل في المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار
والمجرور **و اذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب فيهما** اي في المعطوف والمعطوف عليه

وصح عند الاكثرين من المتأخرين لان العطف على العاملين مطلقا خلاف الاصل فوجب ان يقتصر على
ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء في كلامهم وهو المضبوط بهذا الضابط **نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو** وان في الدار زيدا والحجرة عمرا **وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
لا تنتهض حجة للجواز** اي لجواز العطف على العاملين فانه قد تمسك بعضهم لجواز هذا العطف بهذه
الآية قال ان الواو في والنهار قائم مقام واو القسم الجار للنهار ومقام اقسم الناصب اذا تجلى وليس
الواو في والنهار واو قسم حتى يلزم لعدم جواز توالي القسمين على مقسم عليه واحد نص على ذلك
الخليل وسيبويه وانما لا تنتهض حجة له **لان اذا ابدل من الليل** بدل البعض اي اقسم بالليل بوقت
غشيانه **و** لان اذا **معمول المضاف مقدر قبل المقسم به** اي اقسم بعظمة الليل وقت غشيانه فالعامل
المضاف لان القسم يدل عليه لانه لا يقسم الا بما هو عظيم في معنى فعلى هذين الوجهين لا يكون الواو
الا قائما مقام الباء وحده قال الشيخ الرضي المضاف وغشيان الليل وكذا قال المحقق التفتازاني اي اقسم
بغشيان الليل ووقت غشيانه لكن لا فائدة في تقدير هذا المضاف ولا دلالة للكلام عليه **وليس** اذا
ظرفا لفعل القسم حتى يلزم ان يكون ذلك عطفا على العاملين **لفساد المعنى** وهو انه يلزم ان لا يكون
القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود لان القسم حاصل وقت التكلم بهذا الكلام
وان كان نهارا **وجعله** اي جعل اذا **حالا** من المقسم به **لا يدفع الفساد** كما جعله بعضهم حالا
وغرضه ان اذا ح لا يكون ظرفا للاقسام حتى يلزم ان يكون القسم مقيدا او انما لا يدفع الفساد
لانه لا شيء هنا يقدر عاملا في الحال الا القسم ويلزم منه تقييده بوقت غشيان الليل لان الحال
تقييد مضمون عامله كما في مررت بزيد ضاربا **بل** جعله حالا **يزيده** اي يزيد الفساد ولانه يلزم
منه فساد آخر وهو وقوع ظرف الزمان حالا عن غير الحدث مع انه يقع حالا عن الحدث او عما
هو في معناه كما انه انما يقع خبرا عنه واعلم انه انما لا يدفع الفساد جعله حالا لو كان العامل
في الحال هو القسم اما لو كان العامل فيها هو المضاف المقدر وهو دافع للفساد الاول **واختار
الزمخشري** من انه عطف على العاملين بان الواو في الليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقام
اقسم والباء معا فكان الواو ولنيابته عن الفعل نصب ولنيابته عن الباء يجر فيكون هذا
العطف من باب العطف على معمولي عامل واحد لان الواو وعلى هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين
بنفسه قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس **والليل اذا عسعس** والصبح اذا تنفس فان
هذا الاعتبار انما يستقيم لو لم يصرح باقسم والباء اما اذا صرح بهما فلا يستقيم كما في هذه الآية

ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا على مثلها اي على معمولي عامل واحد سواء كان المعمولان
مختلفين في الاعراب اولا وحق العبارة ان يكون بهذه العبارة ويصح العطف على معمولي عامل واحد
نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا واصبح زيد قائما وبكر قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبكرا بشرا كريما ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولها اي دون عطف معمول الفعل على
معمول مثله نحو اريد ان تضرب زيدا عمرا وتهين بكرا خالدا فالفعل الثاني معطوف على الفعل
الاول ولا يكون معموله معطوفا على معمول الاول لان الاول لا يلزم تقدير الفعل فيه ويلزم منه فساد
المعنى ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك الجملة الثانية في الاعراب مع الجملة الاولى
والفائدة في هذا العطف دفع توهم ان الجملة الاولى وقعت عن سهو وغلط والثانية تدارك
لها كما عرفت مثاله لك ونحو يقوم زيد ويقعد يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعلية دون معموله
ويكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل في الفعل الاول وهو وقوعه موقع الاسم هو
العامل كما في الفعل الثاني ويحتمل عطف الجملة على الجملة فيكون يقعد مع فاعله جملة معطوفة
على الجملة الاولى ويكون العامل في الفعل الثاني غير العامل في الاول فيكون هنا عاملان وكذا
زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل عطف عمرو على زيد وعطف قاعد على قائم ويحتمل عطف جملة على جملة

القسم الثالث

القسم الثالث في العوامل اعلم ان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره اما بتصحيح معناه مقررا
في قلب السامع وهو الفعل والاسم او ليوجد معناه في غيره وهو الحرف والفعل اشد افتقارا
لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الايجاد
ومن جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره من جهة التحقق فحسب فلذا يكون الفعل اصلا في
العمل ولا يكون الا عاملا والاسم لا يعمل الا بواسطة مشابهة الفعل او تضمن معناه او معنى
الحرف لان اصله الاستغناء عن غيره وهو اما لفظي او معنوي واللفظي اما فعل او حرف
او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل سواء كان لازما او متعديا
يرفع فاعله لان جميع الافعال مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية واما النصب فقد يكون
عاما كما عدا المفعول به من الفاعل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول
معه على اختلاف في المفعول معه فان بعد بلده من المنصوبات العامة انما يستقيم على قول الاخفش
لانه قياس عنده واما عند سيبويه فليس بقياس بل مقصور على السماع وفي عامله ايضا خلاف
فان جمهور البصريين على ان العامل فيه هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وقال الكوفيون

انه منصوب

انه منصوب على الخلاف فيكون العامل فيه على قولهم معنويا وقال الزجاج هو منصوب باضمار
فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد والطيالسة جاء البرد ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر
هو منصوب بنفس الواو وقوله والحال عطف على الموصول في كما عدا او على المفاعيل لا على المفعول
معه لان الحال من المنصوبات العامة وليست من المفاعيل ولانه لا اختلاف فيه وقد يكون النصب
خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول اي المفعول به لا يكون الا للمتعدي
فيكون خاصا به والثاني انما يكون لافعال متعددة والثالث لا يجيء الا لما فيه الابهام من الافعال
وهو اي المتعدي ما جاوز اي الفعل الذي جاوز هذا الفعل بنفسه فاعله اليه اي الى المفعول
به وهو على ثلاثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا عمرا ومتعد الى مفعولين اسمين اما
متغايرين لا يصدق احدهما على الآخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين يصدق احدهما على
الآخر وهو اي المتعدي الى اسمين غير متغايرين سبعة افعال تسمى افعال القلوب لتعلقها بالقلب
وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اما
للظن فقط نحو خال يخال وحسب يحسب واما للتيقن فقط نحو علم واما للظن في الظاهر مع احتماله
في بعض المواضع لليقين وهو ظننت قال الله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه هنا لليقين
لانه في صفة المؤمنين واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع او لا
نحو رايت واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعمت في التحقق قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي انكروا البعث وزعم فيه يجوز ان
يكون للتحقق ولا يكون فان الرجل قد ينكر ما هو متيقن به مكابرة وهو ما شاك فيه تحيرا واما
الشيء على صفة وهو وجدت فانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم تكن تعلمها
فلا جرم ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه اذا تعلقت بشيء على صفة اي اذا تعلقت بالمبتدأ
على كونه مخبرا عنه بالخبر وهذه العبارة اولى من عبارة المفصل وهي اذا كان معنى معرفة الشيء على
صفة لان تعرف هذه الافعال للعلم لا كلها ولو سلم انها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفة
على ما قال ابن الحاجب لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو المتعلق بالفرد خاصة
واطلاقه على العلم بالاعتبار الآخر غير محقق واعلم ان قوله اذا تعلقت الى آخره ان كان قيدا في
اتصاف الافعال بالمفعولين كان قوله بمعناها غير محتاج اليه وان لم يكن قيدا فيه فالاولى ان يقول
بعد قوله وجدت بمعناه تدخل على الجملة من المبتدا والخبر وفائدتها الاعلام بان النسبة

حسابيه

بمعناه

حاصلة عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن **فتنصبهما على المفعولية** لتعلق معناها بمضمونها
ولاجل انه تنصبهما لا تدخل على الجملة الفعلية لان الفعل لا ينتصب ظاهراً الا بالحرف **فان كان**
ظننت بمعنى اتهمت ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيئ منه قوله تعالى وما هو على
الغيب بظنين اي بمتهم فبفعل بمعنى مفعول **وعلمت بمعنى عرفت** اي اذا قصد به علم الشيء بنفسه
لا على صفة كقوله تعالى نحن نعلمهم **ورأيت بمعنى ابصرت** اي بمعنى رؤيته بالبصر لا بمعنى رؤيته بالبصيرة
ووجدت بمعنى اصبت نحو وجدت الدابة اي اصبتها وصادفتها **لم تقتض** هذه الافعال الاربعة
المفعول **الثاني** لانها بهذه المعاني لا يتعلق الا امراً واحداً فوجب ان لا يتعدى الا الى واحد لان
التعدي امر معنوي ويكون تعدده متابعاً لتعدده على حسب المعنى وانما لم يذكر زعمت وحسبت
وخلت بالمعاني التي يكون معها لا تتعدى الى اثنين لان زعمت بمعنى كفلت وحسبت
بمعنى صرت احسب وهو الذي شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء خارج معناها
عن معناها اذا كان من افعال القلوب بخلاف رأيت بمعنى ابصرت فان معناها ايضاً علم بالحاسة
فلم يخرج عن معنى العلم وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت
عن معنى الظن والعلم **وتختص** افعال القلوب **بجواز الالغاء** وهو ابطال اعمالها لفظاً ومعنى على
سبيل الجواز حال كونها **متوسطة** بين المفعولين نحو زيد علمت قائم **او متأخرة** عنهما **لاستقلال**
الجزئين كلاماً لانهما في الاصل مبتدأ وخبر مع ضعف العامل بالتأخر بدليل جواز لزيد ضربت
وامتناع ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
ولهذا اذا وقع بينهما المصدر كان منصوباً على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في
ظنك واما عند التقدم فلا يجوز الالغاء عند الجمهور لانها قويت بالتقدم مع ان التقدم دليل
العناية به والالغاء دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمعان **بخلاف باب اعطيت**
فانه لا يستقل الجزء الثاني فيه كلاماً اذ لا يصدق الثاني على الاول وقد يبطل الالغاء مع التقدم **عند**
الكوفيين ايضاً عليها وذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج ولانها تعمل
في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل وسيبويه انما يحمله على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقيل ان ضمير الشأن
مقدر بعد الفعل كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوماً فعلى هذا يكون اخال عاملاً لا ملغى ولا
معلق ويبطل منع الالغاء عند تقدمها على المفعولين عند تقديم معمول المفعول عليها نحو متى تظن

زيد

زيد ذاهب لانه كتقديم المفعول وقوله **والتعليق** عطف على قوله بجواز الالغاء اي لا على الالغاء
كما قال الرضي رح لان التعليق امر واجب ضروري لا جائز لانه ابطال عملها على سبيل الوجوب لفظاً
لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ولهذا
جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً ويمكن توجيه العطف على الالغاء
ايضاً **مع لام الابتداء** نحو علمت لزيد منطلق **ومع حرف النفي** وهو ما وان ولا النافية للجنس نحو علمت
ما زيد منطلقاً وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو **ومع همزة الاستفهام** نحو
علمت أزيد عندك ام عمرو ولو قال وبالاستفهام بغير لفظة همزة لكان اولى ليشمل التعليق
مع الاسم المتضمن للاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى ومع الاضافة الى المتضمن له
نحو علمت غلام من عندك والتعليق في اللغة نوط الشيء بالشيء اذا تعدى بالباء وازالة
الوصلة عنهما لو تعدى بعن وهذه الافعال كانت معلقة بمعمولها قبل وجود هذه الاشياء
ومعلقة عنها بعد وجودها وانما علقت مع هذه الاشياء **لما ان لها** اي لهذه الاشياء المذكورة
صدر الكلام فابقيت الجمل التي دخلتها على صورة الجملة وان كانت الجملة في تقدير المفرد المفرد
قضاء لحقها وانما دخلت لام الابتداء في المفرد في نحو لزيد القائم لضرورة ملجئة اليه من اجتماع
ان واللام وكذلك قد تعلق مع ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا كان في خبرها لام
الابتداء نحو علمت ان زيداً لقائم ويمكن تغيير كلامه بوجه آخر وهو ان معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبر ثابت مع هذه الاشياء لانها تقتضي صدر الكلام واذا كان كذلك اجتمع عاملان
في اول الجملة معنوي وبارز في القوة ولا يمكن الغاء احدهما دون الآخر فاعمل المعنوي لفظاً واللفظي
محلاً ولا يجوز بالعكس لانه لا يعلم ان المعنوي عامل ام لا ولذا يسمى تعليقاً **وفي جواز وقوع ما بعدها**
اي بعد افعال القلوب **اختلاف** وكذا اختلاف في جواز وقوع كل استفهام جوابه لا ونعم
قيل لا يجوز ذلك لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقاً للعلم الا تأويلاً وهو ان
يقال متعلق ما يقال في جواب الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام معلوم وباعتبار الاستفهام
خبر متعين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام لان جواب ازيد قائم ام عمرو اما زيد اي زيد
قائم او عمرو اي عمرو قائم فيكون معنى ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صورة القيام اي
علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه وانما لم يصرح باسمه بعينه لان المتكلم قد يكون له داع
الى ابهام الشيء على المخاطب كقوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين واما الذي يقال في

الالغاء

تلك

اذا

جواب الاستفهام بهل فليس شيء معين منسوبا اليه الحكم لان جواب هل زيد قائم نعم او لا
وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة واكثرهم قالوا يجوز ذلك واجابوا عن حجة القائلين
بعدم جوازه بانا لا نسلم ان نعم او لا في جواب هل لا تتضمن النسبة لان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى
لا ما زيد قائم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به
في الجواب وهو الصحيح لتعلق العلم به وبانا لا نم ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون
متعلقا للعلم وبيان ذلك ان يقول ليس اداة الاستفهام في نحو علمت ازيد قائم ام عمرو لاستفهام
المتكلم والا لزم كون النسبة معلومة للمتكلم لان العلم واقع على مضمون الجملة وغير معلومة له
لانه المستفهم عنه المشكوك فيه وذا تناقض وانما تكون تلك الاداة لمجرد الاستفهام على معنى
علمت المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شيء فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذي جوابه نعم او لا بعد افعال القلوب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم فان المشكوك فيه
فيه هو نسبة القيام الى زيد او عدم نسبته اليه كما ان المشكوك فيه في الاستفهام بام وباسماء
الاستفهام هو نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام
فعلى هذا يصح ان يكون مضمون الجملة الاستفهامية متعلقا للعلم ويكون اداته لمجرده ولا يصح
ان يكون متعلقا لعلم المتكلم ويكون اداته لاستفهامه وامتناع عطف على جواز اي وتختص هذه
الافعال بامتناع الاقتصار على احد المفعولين مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز في
السعة وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر الثاني
المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة ولان تعلق تلك الافعال بمضامين الجمل وهي امور خفية في انفسها اذ
هي من المعقولات الذهنية والتعلق بها امر خفي فلو طرح احد الشطرين لتراكم الخفاء
بخلاف الجملة الخبرية فان مراتب الخفاء فيها اقل واعلم ان الحكم بامتناع الاقتصار
مما لا يخلو عن ضعف وفساد وذلك لانه وان كان لا يتمسك في نفيه الا انه واقع كقوله تع
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة القراء السبعة
غير حمزة اي بخلهم هو خيرا لهم فالمفعول الاول فيه محذوف وكقوله لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء على اغرائك الملك بنا فالمفعول الثاني
فيه محذوف واتفاق ان مالكي يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك

فاما المرفاما ظننت زيدا او زيد لمن قال من ظننت قائما وقال الكوفيون جاز الاقتصار على الاول
اذا اسند شيء الى الثاني نحو ظننت قائما اخوك وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا
اما اذا حذف لقرينة دلت عليه وهو مراد فليس ذلك اقتصارا الا في نحو علمت ان زيدا قائم
الاولى ان يقول الا ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ولا حاجة الى تقدير مفعول
ثان كما هو مذهب سيبويه لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وهما
حاصلان هنا لكن الظاهر من كلام المصنف ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول الاول فاقتصر عليه وحذف
الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد
حاصلا ولا حاجة اليه لما ذكرنا الآن ولانه لو كان مقدرا لجاز اظهاره لانه لا يسد شيء مسده حتى
يجب اضماره واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما ويحذفان معا سواء كان هناك قرينة
اولا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي نحو قولهم في امثالهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
وكقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وبعضهم ابى ذلك السكوت عنهما
الا مع قرينة تكون انهما في حكم المذكور فلا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة
لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم او ظن بخلاف باب اعطيت فان حذف
المفعولين فيه يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسيا منسيا نحو فلان يعطي لوجود الفائدة فيه من دون
المفعولين وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان
محذوفان ولا اقتصار فيه على احدهما لان ذلك انما يقال بعد ذكر ما يصلح ان يكون مفعولين كما اذا
قيل ظننت زيدا قائما فقلت ظننت ذاك الظن اي ظنا مثله وقد يتوهم اشارة الى
الجملة هذا مذهب الفراء فانه قال ان اسم الاشارة والضمير ولا يقومان مقام مفعوليه يقول
لمن قال ظننت زيدا منطلقا انا ايضا ظننت ذاك او ظننته كما في قلت ذاك فان ذاك في موضع
الجملة فكذلك هاهنا والفرق بين قلت ذاك وبين ظننت ذاك ان الجملة ثمة اي في قلت ذاك هي
القول بعينه لان قولك قلت زيد منطلق في معنى قلت هذا القول المخصوص وقيل فيه محذوف
اي قلت قولا هو زيد قائم فحذف قولا لان الجملة تدل عليه بنفسه وهاهنا الجملة في قولك قلت زيد منطلق
مضمون الخصوص لان النوع المخصوص من القول لا يكون الا في صورة الجملة فاذا عدل عنه اي عن
الخصوص وقلت قلت قولا جاء المصدر مفردا فيجوز ان يشار اليه بانه مفرد وهو ذاك ولا كذلك
مفعولا ظننت لانك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا ليس المعنى على ظننت هذا الظن لانك

لانك اوقعت الظن على زيد وعلى منطلق ايضا بانك اعتقدته على هذا الوصف فلا يكون الاسمان
بعده في معنى المصدر حتى يجوز لك وضع المفرد موضعهما كما في بعد القول واعلم ان المصنف في هذا الكلام
تابع لابن الحاجب فانه قال ان زيد قايم في قولك زيد قايم وقولا في قولك قلت قولا لان الاول
قول خاص والثاني قول مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق وفيه نظر لان الاول ولئن
كان قولا خاصا والثاني قولا مطلقا لكن لفظ زيد منطلق ليس بمعنى المصدر الخاص بل هو بمعنى المفعول
به اي المقول الخاص بخلاف قولك قلت قولا فان لفظ قولا مفعول مطلق يدل على ذلك ان زيد
منطلق انما هو بيان المقول وتعيينه لا بيان لنفسه نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك
ولو كان بيانا له لكان مرضيا به ككونه سريعا وبطيئا وغير ذلك ومنشأ الغلط استعمال
لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول **وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك** فيكون
المفعول الثاني محذوفا ويكون به فضلة كالظرف لبيان موقع الظن لا على انه احد المفعولين
كما تقول ظننت في الدار الا ان الدار ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور في به ظرف مقدر
لمحل ما تعلق به الظن ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما كقولك ظننت
بزيد وجهه حسنا لكن ذكره مع حذف المفعولين احسن لافادته معه فائدة تامة ومع
ذكرهما يقل فائدته لانه يحصل منهما ذلك **فان جعلت الباء** في به **مزيدة** كما في التنزيل **لم يجز**
الاقتصار عليه لانه ح احد المفعولين فلا بد من ذكر الثاني **و** تختص هذه الافعال **بجواز الجمع**
بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين **لواحد** من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة
نحو علمتني منطلقا ورايتك فعلت كذا وزيد راه غنيا وانما لم يجز الجمع بين هذين الضميرين
في غيرها لان اصل الفاعل الذي اصله التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي اصله التاثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ولذا لا تقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب
زيد نفسه فلا تقول ضربتني وان تخالف اللفظ لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا بكون كل
واحد منهما ضميرا متصلا من نوع واحد وانما جاز اتفاقهما في هذه الافعال لانها ليست
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لان المفعول في الحقيقة مضمونها واما اذا كان احدهما منفصلا
والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما يقال اياي واياك
فاضرب وكذلك ان لم يكونا من مرتبة واحدة نحو ضربتني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمصر
ح به في ذكر القيدين اللذين ذكرناهما **وقد اجري مجراها** اي مجرى افعال القلوب **وجدت**

وعدمت

وعدمت في جواز الجمع بين الضميرين لواحد لانهما ضدا وجدت وقد يحمل الضد على الضد
فيقال عدمتني قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح اي
كان لي متزحزح اي بعد عن نكاح ضرتين وعما الاقي منهما من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض
يدعو به على نفسه **ولا يقال ضربتني** بالجمع بين الضميرين **ولكن يقال ضربت نفسي** فان النفس صارت بسبب
اضافته الى ضمير المتكلم كانها غيره لمغايرة المضاف للمضاف اليه **وبنو سليم يجعلون باب**
قلت اجمع اي سواء كان ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا او امرا واسم فاعل او اسم
مفعول **من الاستفهام مثل ظننت** في عمله لما راوه متعلقا بجزئين كتعلق ظننت ومن شرط
الاستفهام قال ان القول حكيت بعده الجمل نحو قال زيد عمرو منطلق وفي هذا تناقض لان زيدا
حاكم على عمرو بالانطلاق وبمجيء الاستفهام امتنع حكاية الجمل بعد القول لزوال التناقض فيجري
القول مجرى الظن فيعمل عمله واعلم ان قوله في الاستفهام سهو منه او من الناسخ ولعل هذا السهو
اولا من صاحب المفتاح او من خاطه وصوابه ان يقول بدله مطلقا فان صاحب المفصل قال
فيه بعد ذكر مذهب من جعله مثل ظننت في الاستفهام خاصة وبنو سليم يجعلون باب قلت
اجمع مثل ظننت وقال ابن مالك والحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم وقال الشيخ الرضي وجواز
الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الاطلاق ولا يشترط ان يكون القول
مضارعا لمخاطب ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة ومنهم من يشترط المضارعة دون
الخطاب فيقول ايقول زيد عمرا قايما ولا بد عند الاكثرين الا الحجاج من شرط تقدم استفهام متصل
نحو اتقول زيدا منطلقا او منفصل بظرف نحو اغدا تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين
كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا **وبما يجري مجراها** اي مجرى افعال
القلوب **في الدخول على المبتدا والخبر** لا في خصايصها التي اختصت بها **اتخذت وصيرت**
ومفعولاه في الحقيقة هما اسم صار وخبره فيكون صيرت زيدا قايما مثل احفرت زيدا النهر
ويكون مطاوعه هو صار زيد قايما مثل مطاوعه وهو حفر زيد النهر **وما يتضمن معناه**
اي معنى صيرت من مرادفاته **كجعلت** ورددت ووهبت غير متصرف في قولهم وهبني
الله فداك اي جعلني قال ابن مالك ذكره الازهري عن ابن الاعرابي وفي الصحاح وتقول هب زيدا
منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى
وتركت في مثل قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به **فقد تركتك ذا مال وذا نشب**

اي امرتك بالخير بدليل قوله ما امرت به والمراد بالمال الابل هنا والنشب المال الاصيل نحو الصامت والناطق ومنه قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون فان قوله وهم لا يفتنون مفعول ثان لان يتركوا ولا يجوز ان يكون حالا ويكون الترك بمعنى التخلية التي تتعدى الى مفعول واحد لفساد المعنى وذلك لان حكم الاستفهام الانكاري حكم النفي وحكم الحال حكم الصفة واذا دخل النفي على موصوف بنفي الصفة ويقرر الموصوف نحو قولك ما هو مؤمن مخادع فانه نفي للخداع واثبات للايمان فلو كان قوله وهم لا يفتنون حالا لكان النفي متوجها اليه لا الى الترك ويلزم من هذا انتفاء كونهم غير مفتونين مع حصول الترك وهو محال لان انتفاء ذلك يستلزم ثبوت الفتنة ومع ثبوتها لا يتصور حصول الترك والتخلية اما اذا لم يكن مرادا فانه يمتنع فيخرج عن هذا الباب جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلى وورث بمعنى جعله وارثا وذهب بمعنى اعطى **وجعل ضرب المثل منها** اي جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير **نحو ضربت كذا مثلا** قال الله تعالى وضرب الله مثلا عبدا فمثلا مفعول ثان وعبدا مفعول اول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم **ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت واريت** زيدا عمرا فاضلا اعلم ان الهمزة المعدية تدخل على علم ورأى من جملة افعال القلوب فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر موضع الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فالمبتدأ والمحمول ثم تذكرهم تعلموا اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول **وقد اجري نبات وانبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت** في التعدية الى ثلثة مفاعيل لان كلها معنى الاعلام ولم يعرف سيبويه من هذه الخمسة مجراه الا انبأ **ويتعدى اللازم الى مفعول واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل وفعّل** بتشديد العين **او فاعل** جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحرف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدية وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منه لانه ليس مثل هذه الاسباب في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو صاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها **واستفعل وحرف الجر** ولا يعتبر شيء من حروف الجر معدي الفعل الا الباء في بعض المواضع والباء المغير معنى الفعل تجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لانه عنده بمعنى مع وقال سيبويه لا يجب ذلك

نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به

منه

بل

بل يجوز فيها المصاحبة نحو ذهبت به اي صيرته ذا ذهاب مع مصاحبتي وعدمها نحو ذهبت بماء وجهه ومنه قوله تعالى لذهب بسمعهم واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من تغيير معنى الفعل **نحو اذهبته** تعدى ذهب اللازم بالنقل الى افعل الى واحد **واحفرته بئرا** تعدى حفر المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه وفرحته تعدى فرح اللازم الى واحد بالتضعيف **وغرمته زيدا** تعدى المتعدي الى واحد الى اثنين بالتضعيف **وكارمته** تعدى كرم اللازم الى واحد بالنقل الى فاعل **ونازعته الشيء** تعدى نزع المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه **واستكرمته** تعدى كرم اللازم بالنقل الى استفعل **واستكتبته الكتاب** تعدى فيه كتب المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه **وذهبت به** تعدى بحرف الجر الى واحد **وحرت به زيدا** تعدى حرت المتعدي الى واحد الى اثنين بحرف الجر **والمتعدي الى اثنين تصيره ذا ثلثة بالهمزة وحدها** ولا يكون ذلك الا في علم ورأى **نحو اعلمت واريت واجاز الاخفش اظننت وازعمت واحسبت واخلت** يعني ان مذهب الاخفش انه يجوز تعدي باقي افعال القلوب الى ثلثة مفاعيل بالنقل الى افعل قياسا لا سماعا **واما الثاني** من المنصوب الخاص **فانما يكون الثاني للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال** الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا ازول اميرا **ومابرح** برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه **ومافتئ** بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال **ومانفك** انفك في الاصل بمعنى انفصل **ومادام وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح** وكذا آل ورجع وحال وارتد كان الاصل في هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر خبرها بالى ثم ضمنت كلها معنى صار لان الشخص اذا رجع الى الفعل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن **وكذا الحق بها جاء** بمعنى كان في ما جاءت حاجتك اي اي حاجة كانت حاجتك بالرفع على ان تكون اسم جاء وما منصوب المحل على الخبرية **وكذا الحق قعد** بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملتها العرب فيه وطرد بعضهم **مدخل** هذه الافعال **دخول افعال القلوب على المبتدأ والخبر** لاعطاء الخبر حكم معناها فان مضمونها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي ويحتاج فيها الى الجزئين كما يحتاج في افعال القلوب اليهما وهذا معنى قوله دخول افعال القلوب وازاحة لعلتهم الاحتياج **فترفع الاول** بانه اسم لها وان كان

الافعال الناقصة

وانما انث الضمير الراجع الى ما للاخبار عنها بالمؤنث نحو من كانت امك درور حاجتك في ؟

المرتجعله فاعلا لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم **ونصب الثاني** بانه
خبرها **وتنقصانه** اي تنقصان هذه الافعال **لانها لا تفيد** ولا تتم كلاما **مع المرفوع بدون**
المنصوب وقال المصنف في الايضاح وغيره ايضا انما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على
الحدث وانما تدل على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة كان على حدث الاستقبال ودلالة ما
ما زال على الاستمرار ودلالة ما دام على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة واما كان
فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو
كان زيد قائما على حدث مطلق تعيينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق تعيينه كان
والحاصل ان كان الناقصة تدل على معنى الحصول كالتامة الا ان التامة مسندة الى اسم مستقل
لفظا ومعنى نحو كان الامر اي حصل والناقصة مسندة الى نسبة مسند الى مسند اليه معنى فاذا قلت
كان زيد قائما كان المعنى حصل نسبة القيام الى زيد **وهما** اي الاول والثاني **على شرائطهما** في باب
الابتدا من كون الاول معرفة او مخصصة ومن وجوب اشتمال الثاني على الضمير اذا كان جملة ومن
وجوب تقدمه على الاول اذا كان ظرفا والاول نكرة **وزعم بعض المتميزين في هذه الصنعة**
اي صنعة النحو **ان بناء الكلام على بعضها** اي بعض هذه الافعال **من غير تقدير دخولها** لهذا البعض
على المبتدا والخبر ومن غير اعتبار شرائط المبتدا والخبر فيها **سائغ** جائز **بدليل** قوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا **ولا يك موقف منك الوداعا** اراد ضباعة فرخم وقوله
ولا يك الى اخره بالحقيقة دعاء بان لا يجعل موقف من المواقف موقف وداع **وليس** قول
الشاعر **محمولا على الضرورة** على زعم هذا الزاعم **اذ لا يتم المعنى المقصود الا بهذا** اي
بان يكون الاول نكرة والثاني معرفة واذا كان كذلك فلم يكن لكان في التقدير دخول على المبتدا
والخبر لانه لا يجوز ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة في غير الاستفهام واما الاستفهام فمن
سيبويه تجويزه فيه ذلك نحو من زيد فمن مبتدا وزيد خبره عنده **اذ لو عرفهما لم يرد انه**
لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا لان اللام يكون للعهد في الموقف فيكون المعنى
ولا يك هذا الموقف المعهود موقف وداع فيكون فيه ترخيص ان يكون ما سواه من المواقف موقف
وداع وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون لها موقف وداع اصلا **ولو نكرهما**
لم يفد ان الوداع قد ذكره اليه حتى صار نصب عينيه يعني اذا عرف الوادع افاد انه

نصب عينيه ولو نكر فات هذا المعنى **ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع المحذورين** احدهما لزوم
المذكور والثاني فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع **والجواب** عن زعم هذا الزاعم
بانه ليس بواجب ان يكون الخبر والاسم لكان مبتدا وخبرا في الاصل **بعد تسليم جميع ما ذكره** مع انه
في التحقيق غير مسلم **انه لو اراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لابد ان يقول ما**
موقف منك الوداع بتنكير الاول وتعريف الثاني اذ لا يستقيم المعنى المقصود الا بهذا **لجواز**
ما ذكره من تكون موقف مبتدا والوداع خبره ولا شبهة على لغة تميم ويكون الكلام الاصلي في قول
الشاعر مبتدا وخبرا **حملا ان المقصود** من البيت **ان لا يكون الوداع** اي موقف الوداع **موقفا**
منها اي من ضباعة ويكون الوداع اسما لكان وموقفا منها خبرا له **فيكون من باب القلب**
الذي تشجعه عليه امن الالتباس **مثل ما في قول الاخر** كان سبيئة من بيت راس **يكون مزاجها**
عسل وماء فيمن روى النصب في مزاجها فان الاصل فيه رفع مزاجها لكونه اسم يكون ونصب
عسلا لكونه خبرا له فقلب للامن من اللبس فان المراد ان مزاجها موصوف بالحلاوة والهناءة
كالعسل والماء وهو معلوم وليس المراد ان العسل والماء على مزاج الخمر وهذا كما في قولهم عرضت
الناقة على الحوض وروي عن ابي علي انه قال مزاجها منصوب على الظرفية بالخبر المحذوف
اي يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها وقيل ان العسل والماء هنا جنسان تعرفا من المعرفة
والهاء في مزاجها عائد الى نكرة غير محكوم عليها فصار الخبر بمنزلة النكرة وان كان الرواية رفع
مزاجها مع رفع عسل يكون في يكون ضمير الشان او ضمير السبيئة وهي الخمر المشتراة من سبأت
الخمر اذا اشتريتها وبيت راس مدينة صغيرة بالشام فيها مولدان مقتى وخمر كان فقوله في
البيت الذي بعده على انيابها **او طعم غض من التفاح هصره اجتناء** قوله او طعم
غض عطف على قوله سبيئة وهصره اماله والاجتناء اخذ الثمر من الشجر شبه طعم ريقها
بطعم خمر هذه صفتها او تفاح غض واعلم ان ابن مالك قال وقد يخبر في هذا الباب
عن معرفة بنكرة بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة اختيارا ولم يجوز ذلك في المبتدا
والخبر للالتباس لاتفاق اعرابهما والمجيز لهذا مع حصول الفائدة وعدم اللبس شبه المرفوع
بالفاعل والمنصوب بالمفعول وانما جوز ذلك الزمخشري وغيره للضرورة قال ابن مالك لا ضرورة
لتمكنه من ذلك لانه امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا كما امكنه ان يقول يكون مزاجها
عسل على ان يكون مزاجها مبتدا وعسل خبره والجملة خبر كان **وجعل سيبويه قوله** فانك لا تبالي بعد حول

الظبي كان أمك ام حمار منه اي من القلب لان اصل الاستعمال ان الظبي كان امك ام حمار الا انه
قلب من جهة المعنى فقط لان المقصود ان يستفهم عن امه اضعيفة هي ام قوية لا ان يستفهم عن ام ايهما
اعني الظبي او الحمار هل هو امه والظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة فقال ايهما كان امك
فلا ابالي بك والا يكن القلب من جهة المعنى فقط بل كان من جهة اللفظ فالاسم والخبر معرفتان
لان مذهبه ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وحمار عطف على ظبي وصح الابتدا بالنكرة لكونها
بعد الهمزة المعادلة لام كما صح ارجل في الدار ام امراة فيكون اسم كان هو الضمير الراجع الى
ظبي وخبره هو امك معرفتين فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس على الحقيقة جواب الشرط
بل علة لجوابه اقيمت مقامه كما في قوله من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك وجوابه
في الحقيقة لم يستقم التمثيل اي ان لم يكن القلب كذلك لم يستقم التمثيل لانهما معرفتان والتمثيل
انما يستقيم لو كان الاسم نكرة والخبر معرفة واعلم انه يمكن ان يكون البيت من القلب من جهة
اللفظ ايضا كما قال صاحب المفتاح وابن الحاجب ان ارتفاع ظبي بفعل مضمر يفسره هذا
الظاهر لا بالابتدا لان الاستفهام بالفعل اولى ولان همزة التسوية الواقعة بعد سوا ولا
ابالي انما تدخل على الفعل كما عرفت في باب العطف ولا بكان الظاهر لان مرفوعه لا يتقدم عليه وكذا
امك منصوب بالفعل المضمر فعلى هذا يكون التقدير اكان ظبي امك ام حمار فيكون الاسم نكرة
والخبر معرفة قيل لا يجوز هذا التقدير لان شرط ام المتصلة ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام
والجواب بان الفعل لما كان واجب الحذف لوجود المفسر صار كانه معدوم وايضا فان الاستوا قد
لا يكون في الشعر او نقول على تقدير ارتفاع ظبي بالابتدا يكون اسم كان ايضا نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة مخصصة بوجه وقد عرفت بان ذلك وقيل ان بني دارم وبني نهشل يقولون قايما كان عبد الله
فجوزوا تقديم اسم كان عليه وعلى هذا القول فهو اي قوله الظبي كان امك نظير البيت الاول في ان اسم
كان نكرة وخبره معرفة ويكون من القلب من جهة اللفظ ايضا وكذلك هو نظيره ايضا على الوجهين
اللذين ذكرناهما ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة مختلفة فكان لثبوت خبرها ماضيا
دائما نحو كان الله سميعا بصيرا قال جار الله كان عبارة عن وجود الشي في زمان ماض على سبيل الابهام
وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ او منقطعا نحو كان زيد صائما ولعل الدوام
مستفاد من لفظ كان كما قيل بل من قرينة كونه تعالى صفة وكان الكائنة بمعنى حدث وثبت
اي التامة كان الزائدة التي يزاد بغير معنى الا محض التأكيد ولا يكون زائدة الا بلفظ الماضي

طعمه

الخفة فيخرج جياد بني ابي بكر تسمى على كان المسومة العراب الجياد جمع جيد وعلى هذا يكون
قوله على كان المسومة ظرفا مستقرا حالا من الضمير في تسامى او جمع جواد من جاد الفرس جودة
اذا صار رائعا وعلى هذا يكون ظرفا لغوا متعلقا بتسامى في الخيل المسومة المرعية والمسومة المعلمة
ايضا والخيل العراب العتاق والزائدة التي تدل على الزمان الماضي نحو ما كان احسن زيدا وليسا
من الباب اي من باب الافعال الناقصة وكان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها نحو كان
زيد قايم وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما
آخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم في تعدها قسما آخر وقيل انها اي ان كان في قوله
بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها التيهاء المفازة التي لا يهتدى
فيها من التيه والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا
صارت افراخا فهي تمشي بسرعة الى افراخها بمعنى صار لتعذر حملها على كونها تامة لانه يجب
على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زائدة
لنصب فراخا وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ
سابق على البيض وانما قال قيل لانه له محملا آخر وهو ان يحمل من باب القلب اي كانت فراخها بيوضا
واما اذا اجري هذا الكلام على ظاهره فليس له محمل فيه الا ان يحمل كانت بمعنى صارت وصار
للانتقال من شي الى شي سواء كان الانتقال باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او الى الغني اي
بعد ان كان فقيرا او باعتبار الحقيقة نحو صار الهواء ماء قال المص يستعمل صار على وجهين احدهما
صار الغني فقيرا وهو على هذا ناقصة والثاني صار زيد الى عمرو اي ذهب اليه وعلى هذا يكون
تامة واصبح واضحى وامسى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة وهو مصدر خبرها المضاف
الى اسمها بالاوقات الخاصة التي تدل عليها هذه الافعال بموادها وهي الصباح والضحى
والمساء والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قايما معناه ان
قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار
في الزمان الماضي او كانت هذه الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها
نحو اصبح زيد غنيا وظل وجهه مسودا والثلاثة الاول التي هي اصبح واضحى وامسى في افادتها
الدخول في الاوقات الخاصة ليست من الباب اي من باب الافعال الناقصة لانها تامة
تستغني عن منصوبها نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي دخلنا في الصباح والمساء

ولذا أضحينا **وكذا الأخوات** وهما ظل وبات ليستا من الباب إذا كان ظل بمعنى دام أو طال وبات
بمعنى نزل ليلا **في نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وما في أولها الحرف النافي** وهو ما
زال وما برح وما فتئ وما انفك **لاستمرار الفعل** أي هذه الأفعال **لفاعله** وهو أسماؤها
لأنها فاعلات حقيقة على قوله ومعناه أن ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعلها
ومعانيها ثبوت أخبارها على الصفة المرادة بها **في زمانه** أي في زمان الفاعل ووقت قبوله
بمعنى ما زال زيد أميرا استمرت الإمارة لزيد ودامت له من قبلها واستأهلها و
وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه **ولدخول النفي** وهو ما فيها **على النفي** وهو زال وبرح
وفتئ وانفك لأنها في معنى النفي **جرت** هذه الأربعة **مجرى الإثبات** لأن نفي النفي إثبات
والاستمرار والدوام من نفي النفي لأنه تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء إثباتا أو نفيا
بزمان يوجب استغراق ذلك النفي في جميع أجزاء ذلك الزمان بخلاف الإثبات فإن تقييد
إثبات الشيء بزمان لم يوجب استغراقه في جميع أجزائه ألا يرى أنك إذا قلت ضربت كفى
في صدق القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي بخلاف ما إذا قلت ما ضربت
فإنه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع أجزاء الزمان الماضي **ومن ثم** أي من أجل أنها جرت
مجرى الإثبات **لم يجز** إيصال أداة الاستثناء بخبرها فالاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
في الأغلب إلا في الفضلات وخبرها ليس بفضلة نحو **ما زال زيد إلا قائما** كما لم يجز كان زيد إلا
قائما قيل لاستلزامه التناقض وذلك لأن ما زال لإثبات خبره وإلا لنفيه لأن الكلام إذا
كان مثبتا كان المخرج منفيا فيصير قائما مثبتا ومنفيا في حالة واحدة وفيه نظر لأنه إنما
يكون لإثبات خبره إذا لم يكن هنا معارض كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباته
نحو ليس زيد إلا فاضلا وقيل لا يجوز ذلك لاستحالة استمراره على جميع الصفات إلا القيام
وقد عرفت ما فيه من النظر **ومن ثم خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك إلا مناخة**
على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا الحرجوج الناقة الطويلة على وجه الأرض وأصل الحرجوج
حرجج وأصل الحرجج حرجوج بالضم والجمع الحراجيج والخسف الذل والمشقة وإنما
خطئ لأنه أوصل أداة الاستثناء بخبر لا ينفك وهو قوله إلا مناخة **والاعتذار** من ذلك
بجعله أي بجعل مناخة **حالا** لا خبرا **وجعل الخسف خبرا** كأنه قال لا تنفك مع الخسف أي لا تزال
معها ثم استثنى إلا مناخة تعلقها به بالاسم والخبر على أنه حال مستثنى من أحوال عامة مقدرة

أي ما

أي ما تنفك على الخسف في جميع الأحوال إلا في حالة الإناخة فإنه يحصل لها راحة
ضعيف لوجهين **لما أن الاستثناء المفرغ** لا يجيء **في الإثبات** وإن كان المستثنى فضلة
أيضا **ولما يقدر** في الاستثناء المفرغ **المستثنى منه بعده** أي بعد المستثنى وهنا يلزم ذلك
لأنه مستثنى من الأحوال للضمير المستتر في على الخسف لأن التقدير ما تنفك منها ثابتة في جميع الأحوال
إلا في حالة الإناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ
وهنا وجه ثالث وهو أن العامل في الحال هو الظرف المتأخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا
للأخفش هذا كله على تقدير أن يكون العامل في الحال هو على الخسف أما إن كان العامل فيها
لا تنفك فكذلك يلزم ضعفه أيضا للوجه الأول من الوجهين ولأن العامل قبل إلا لا يعمل
عند البصريين فيما بعد المستثنى بإلا إلا أن يكون مستثنى منه نحو ما جاءني إلا زيدا أحد أو تابعا
للمستثنى نحو ما جاءني إلا زيد الظريف لأن ما بعد إلا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة غير الجملة
الأولى لأن قولك ما جاءني إلا زيد بمنزلة ما جاءني عمرو زيد وجاءني زيد فلا يجوز أن يشتغل معمول
الفعل من الجملة الأولى في الحيز الأجنبي من ذلك الفعل وأما المستثنى فلأنه غير مشتغل في الحيز
الأجنبي لأنه على طرف منه وأما المستثنى منه وتابع المستثنى فلأنه لما تعلق المستثنى بهما صار
المستثنى وكل واحد منهما كالشيء الواحد **ويقدر الكلام في تنفك** بأن يقول إنها تامة بمعنى ما
تنفصل وما تفارق **أحسن منه** أي من هذا الاعتذار لأنه سالم الشاعر عن التخطئة مع عدم
تعسف فيه ويكون على هذا مناخة حالا وعلى الخسف مفعول مناخة جعل الخسف كالأرض
التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة كأن في قوله [illegible]
ويقيض أي لا تنفصل عن أوطانها إلا في حال إناختها على الخسف وهو الحبس من غير علف في
المراحل أو في حال رمي البلد القفر بها أي تنتقل من شيء إلى شيء **وما دام للتوقيت الأمر**
والفعل **بمدة ثبوت** مضمون **خبرها لاسمها** إن كان فاعل الخبر ضمير اسمها أو لمتعلق اسمها إن كان فاعله
متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما واجلس ما دام زيد قائما أبوه **ومن ثم** أي من أجل كون ما دام
للتوقيت **افتقر** ما دام **إلى أن يشفع بكلام** سواء كان ذلك الكلام مؤخرا عن الأمر الموقت أو مقدما عليه
لأنه ظرف لذلك الأمر الموقت والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم كلام لفظا وتقديرا وما في دام
مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف أي مدة دوام قيام زيد **وليس لنفي مضمون الجملة في الحال عند**
فإن مذهب جمهور النحاة أنها لنفي الحال **وقيل للنفي مطلقا** وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج فقول ليس

جلوا الله تعالى مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وقال الاندلسي ونعم ما قال ليس من الفعول بها فضلا ان خبر ليس ان تقيد بزمان تحمل على الحال كما تحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به والبواقي من الملحقات من قوله آض الى آخره بمعنى صار والخبر لهذه الافعال يتقدم العامل وهو هذه الافعال لانه مشبه بالمفعول والمفعول قد يتقدم الفعل الا في اوله ما خلا ما لا بن كيسان والكوفيين غير الفراء في غير ما دام فانهم اجازوا التقدم لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها وانما لم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما فانها للنفي والنفي يقتضي التصدر واما ما دام فلما كان ما فيه مصدرية لم يجز التقديم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما توسيط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من لزوم ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها وفي ليس خلاف الاكثرون من البصريين على جواز تقدم خبرها عليها لقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم معمول مصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقدم مصروفا عليها لما جاز تقدم ما في حيزه عليه ايضا ومذهب الكوفيين وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من شاهد الاية عدم جواز تقدم خبرها عليها لانها على قول الكوفيين حرف كما فاتفقوا في عدم جواز التقديم وعلى قول غيرهم فعل غير متصرف لكن لا يجوز تقدم خبرها عليها نظرا الى عدم تصرفها وشبهها بما واجاب ابن الانباري عن الاية بان يوم ليس منصوب بل مبني على الفتح لاضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل بالابتداء ولئن سلمنا انه منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله ليس مصروفا تقديره يلازمهم يوم ياتيهم العذاب او نقول ان يوم متعلق بليس لانها بمعنى ما كان ويتقدم الخبر على الاسم اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم تكن فتنتهم الا ان قالوا اما اذا كان هناك مانع يمنع من تقدمه فلا يجوز تقدمه كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان من هو اخوك من هو صديقك واستحسن سيبويه تقدم الظرف حال كونه مستقرا وانما استحسن هذا التقديم لانه جزء من الكلام ويحتاج اليه فقدم للايذان بانه محتاج اليه لا فضلة نحو ما كان فيها احد خير منك فيها ظرف مستقر خبر لكان فقدم على اسمها واستحسن تاخيره حال كونه لغوا لان اللغو فضلة لو حذف لم يختل الكلام والذي سمي لغوا فاخر ليعلم انه ليس لهم به ذلك الاهتمام نحو ما كان احد خيرا منك فيها ففيها ظرف لغو متعلق بكان وفي نحو قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اخر الاسم وهو احد عن الظرف اللغو وهو له ابقاء على رعاية الفواصل فانه لو لم يؤخر عنه لتغيرت الفواصل وامرها اهم من تاخير اللغو وقدم اللغو

على

198

على الاسم والخبر في القراءة المعتمدة لا في قراءة اهل الجفاء غير المعتمدة فانهم يقرؤون ولم يكن كفوا له احد فالواو لان تقدمه على الاسم لاجل رعاية الفواصل تغني عن تقديمه عليها هكذا نقل سيبويه عنهم وانما سموا اهل الجفاء لجفاء طبعهم عن لطف المعنى الذي لاجله قدم الظرف وانما قدم اللغو عليها للاهتمام ثم انه حيث كان متضمنا لما سيق له الاية ومعقد الفائدة بها وذلك لان الغرض ليس نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له والحاصل ان الظرف اللغو انما يؤخر اذا لم يكن هناك مقتض يقتضي تقديمه كما في الاية ومما ذكرنا من التقرير والتحرير اتى علمت ان قول ابن الحاجب هذا لا يتعلق بحث تقديم الظرف مردود لان تعلقه به اظهر من ان يخفى كان سائلا سال ان له ظرف لغو وقد قدمه على الاسم واثبت حكمت ما استحسان تاخيره فاجاب عنه بانه انما قدمه لرعاية الفواصل فاعاد السائل سؤالا آخر وقال ينبغي ان يقدم على الاسم وحده لا على الاسم والخبر لان مع الضرورة انما يرتكب قدر الحاجة فاجاب عنه بانه انما قدمه على الخبر ايضا للاهتمام بشانه كما عرفت ويتصل بهذه الافعال الناقصة افعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق وانما يتصل بها لانها لا تتم بالمرفوع كلاما وتحتاج الى خبر غير عسى في احد استعماليه كما ان الافعال الناقصة كذلك وقوله كلاما منصوب على انه خبر لا يتم لانه بمعنى لا يصير وفي الخبر منها اي من هذه الافعال تفاوت واختلاف فخبر عسى يأتي فعلا مضارعا مع ان لما سيجيء نحو عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر لعسى عند المتاخرين ونقل عن سيبويه ان ان يفعل ليس بخبر قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة واعتذر المتاخرون بان هنا مضافا محذوفا اما في الاسم او في الخبر اي عسى حال زيد ان يخرج او عسى زيد صاحب ان يخرج وقيل انه مشبه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء ولذا لا يتصرف فيه وقال الكوفيون انه بدل لتمام قبله بدل الاشتمال وربما تعدى السين منها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان قليل لان اكثر استعمال الامر السين ولان خبر عسى مقدر بالمصدر والسين ليست بمصدرية وقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح اي سيشتفى البطن المغلوب من طيئ من القتل من البطن الآخر بعد هذه الواقعة او الحرب والغلات جمع الغلة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية والجوانح الاضلاع وخبر كاد يأتي فعلا بدونها اي بدون ان لما سيجيء ونحو عسى الغوير ابؤسا وهو مثل اصله ما نقل من الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق

أفعال المقاربة

اليه ومعها الرجال وكان الغوير وهو ماء معروف لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا اي لعل الشر
يأتيكم من قبل الغوير والأبؤس جمع بؤس **و** نحو فأبت الى فهم **وما كدت آيبا** وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر ويروى أن تلك الخطة تصفر تحتها مني **شاذ** لعدم مجيء الفعل المضارع في خبر عسى وفي
خبر كاد وهذا الشذوذ انما يكون على رواية ما كدت واما على رواية ولم أك آيبا فلا شذوذ
فيه وقال نصب أبؤسا على تقدير أن يصير أبؤسا بحذف أن مع الفعل لقوة الدلالة وذلك لكثرة
وقوع أن بعد المرفوع بعد عسى وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان وترك منزلته ولعله اراد انهم
جعلوا العسى مرفوعا ومنصوبا كما يكون ذلك لكان لا ان يكون عسى بمعنى كان **وتصريف عسى تارة**
على نحو رمى لانه فعل ناقص يأتي كرمى في الضمير بعده فاعله تقول عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما تقول
رميت **وتارة اخرى على نحو لعل** تقول عساك الى آخره كما تقول لعلك لكن فيه لسيبويه مذاهب قال
سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق في نصب اسمه وبقي خبره
محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بأن وحجته
ان التغيير في عسى نفسها اولى من التغيير في الضمير بعدها لانه يلزم منه تغييرات كثيرة الى ان يبلغ
الى اثني عشر تغييرا خلاف التغيير في نفسها لانه تغيير واحد يتعدى وقال الاخفش ان الضمير المنصوب
بعد عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى وحجته ان التغيير في الضمير كثير كما قيل المنصوب
والمجرور بالمرفوع ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انت كانا وما انا كانت لعله اولى
من تقدير ما لم يكثر ونقل عن المبرد ان الضمير منصوب بعسى على انه خبرها والاسم مضمر فيه ويكون
الفعل مع أن نحو عساك أن تفعل بدلا من الضمير بدل الاشتمال والتقدير عسى الامر اياك فعلك وان
لم يكن الفعل مقترنا بأن يكون حالا من الضمير **وقد تجعل أن مع الفعل فاعله** نحو عسى ان يقوم زيد
ولا يجوز على هذا الوجه حذف أن فلا تقال عسى يخرج زيد لان شرط الفاعل أن يكون اسما لفظا او معنى
فيستغني عسى ح عن الخبر وذلك لاشتماله على مسند ومسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال
فلما كان ذلك موجودا استغني به عن ذكر الخبر كما استغني بهم في ظننت ان تقوم زيد عن المفعول
الثاني لان معنى ظننت ان تقوم زيد ظننت زيد يقوم كما كان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم
قالوا ان عسى في الاستعمال الاول بمعنى الفعل المتعدي وهو قارب وفي هذا الاستعمال بمعنى اللازم
وهو قرب **و** تستغني عسى ح ايضا **عن التصريف** لان فاعله مظهر وهو ان مع الفعل فلا يتصرف
لان التصريف عند كونه ضميرا **نحو عسى ان يخرج زيد** على ان يجعل زيد فاعلا لان يخرج وان يخرج اسم عسى

اما لو

اما لو جعل ان يخرج خبرا لا فاعلا وهو من باب التنازع فيتصرف عسى تقول في التثنية على اختيار
البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان **و** كاد و عسى **يتقاربان**
في ثبوت ان وحذفها فاستعمل كاد استعمال عسى في تجريد خبره بأن كما استعمل عسى استعمال كاد في تجريد
خبره عن أن وانما يكون ذلك التقارب لاشتراكهما في اصل معنى المقاربة **نحو قوله** رسم عفا من بعد ما
قد انمحى **فد كاد من طول البلى ان يمصحا** ادخل أن على خبر كاد وعفا من العفو وهو الدروس
وامحى انفعل من المحو ويمصحا من مصح مصوحا اي انقطع وذهب **ونحو** قوله **عسى الكرب**
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب حذف أن من خبر عسى وهو يكون والكرب
على وزن الضرب ولذا الكربة الغم يأخذ بالنفس **واوشك** ومعناه في الاصل اسرع **يستعمل**
اوشك **استعمال عسى في وجهيها تارة** فيقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واذا
كان خبرها الفعل المضارع مع أن فهو بتقدير حرف الجر او اوشك زيد في ان يخرج ثم حذف الجار
وجوبا لكثرة الاستعمال **واستعمال كاد** تارة **اخرى** فيقال اوشك زيد يخرج **والثواني** وهو
جعل واخذ وطفق **يستعمل استعمال كاد** لقرب معناها من معناه لانها للاخذ في الخبر كما ان
كاد لدنو الاخذ فيه قال الشارح لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ اقول انها للاخذ في الخبر
ولكون عسى لمقاربة الامر وهو مضمون خبره **على سبيل الرجاء** والطمع نحو عسى الله ان يشفي مريضي
معناه ان قرب شفائه مرجو من عند الله تعالى في الاستقبال قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت **ولكون كاد لمقاربته على سبيل**
الحصول والوجود نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل **جعل** لذلك
ثبوت أن اصلا مع عسى لان ان علم الاستقبال فاستعملت مع عسى الذي هو قرب الفعل
على سبيل الرجاء لكون دلالته على الغرض المقصود منه اوضح **وجعل حذفها** اصلا **مع كاد** لان المضارع
اذا جرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضعه لقرب الفعل من الحال
واذا دخل النفي على كاد فهو اي فكاد **كسائر الافعال على الصحيح** في ان اثباته اثبات ونفيه نفي
وقيل يكون كاد في النفي **للاثبات** في الماضي والمستقبل اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون
والمراد انهم قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر
المحبين لم يكد فتبرد والزمته لم يكد اي لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه
في المستقبل للاثبات على معنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان بعد طول العهد لم يخطئوه

وهذا القول مردود لان المراد من الاثبات ان كان اثبات كاد فهو غلط فاحش لان نفي الشي كيف
يكون اثباتا له وان كان المراد منه اثبات مضمون خبره فكذلك لان نفي القرب من الفعل ابلغ في
انتفائه من نفي الفعل بعينه نعم اثبات كاد يدل على نفي مضمون خبره لان القرب من الفعل لا يكون
الا مع انتفاء الفعل والا يكون آخذا في الفعل لا قريبا منه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون
المستقبل تمسكا على انه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا
وتمسكا على انه ليس للاثبات في المستقبل بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما يبرح حبها من قلبي ولذا قال لمن سمع تلك الحكاية
عند تخطئة الشعراء له اصابت بديهته واخطأت رويته والجواب عن الاية انه لنفي مقارنة
الذبح وحصول الذبح بعده اي بعد نفي المقارنة بقرينة من القرائن لا ينافيه اي لا ينافي فهذا
الحصول نفي المقارنة لانه لا تنافي بين انتفاء القرب من الشي في وقت وبين ثبوته في وقت
آخر انما التنافي بين ثبوت الشي ونفيه في وقت واحد ولم يوجد حصول الذبح من لفظ ما كادوا
حتى يدل ما كاد على اثبات مضمون خبره بل انما وجد من لفظ ذبحوها فيكون الدال على الاثبات
وجود القرينة وتعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك
يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي دليل على انهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل
لكن قوله فذبحوها يدل على حصول الذبح منهم واما الحرف فيعمل الرفع والنصب والجر
والجزم ولما اراد ان يرتب الكلام ههنا قسم الحروف تقسيمات في قوله واعلم ان الحروف
على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة على ضربين اما عاملة في الاسماء او عاملة في الافعال
والعاملة في الاسماء ضربان اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين والاولى اي العاملة عملا واحدا
على ضربين اما جارة او ناصبة والثانية العاملة عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس
والعاملة في الفعل على ضربين اما ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع الاول اي الحروف
الجارة وانما سميت جارة لانها تعمل اعراب الجر وقيل لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وحدود
الجارة على ان يفضي وتصل معاني الافعال المتعدية من الفاظ الافعال ومن الفاظ ما يشبهها
او ما هي بمعانيها الى الاسماء والافضاء هو الوصول والباء للتعدية والمراد من افضاء الفعل
الى الاسم تعديته بحيث يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فمنها اي فمن الجارة
من لابتداء الغاية في المكان سواء كانت مستقرا او لغوا والمراد من الغاية جميع المسافة لا النهاية

حروف الجر

اذ لا معنى لابتداء النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد كالسير والمشي
او يكون اصلا له ويكون الابتداء ذلك الامتداد من مجرورها نحو سرت من البصرة فان للسير
امتدادا والابتداء ابتداؤه من البصرة ويكون من فيه ظرفا لغوا ونحو خرجت من الدار فان الخروج
وان لم يكن له امتداد لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه
اصل لما له امتداد ويعرف من الابتداء بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو
قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه ففي الباء معنى الانتهاء ونحو
فان حديثا منك لو تعلمينه جنى النحل في البان عوذ مطافل فقوله منك من فيه لابتداء
الغاية وهو ظرف مستقر اي حديثا كائنا منك والعوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل
والخيل واحدها عائذ والمطافل جمع المطفل وهي الظبية معها طفلها وهي قريبة عهد
بالنتاج قال الاصمعي يقال لها عائذ من العوذ وذلك اذا انقضى من ولادتها عشرة ايام او
خمسة عشر يوما ثم هي مطفل بعد وعلى هذا فاجراء المطافل على العوذ من باب تسمية الشي
بما يؤول اليه ونحو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه قوله [illegible]
خبر قوله ونحو فان حديثا فان من في قوله منك دخل على غير المكان لانه جعل المخاطبة مكانا انفصل
منه الحديث قال الشيخ الرضي ان من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا
نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وعلى هذا لا يكون استعمال من
في البيت على سبيل الاستعارة وكذا في الاية فان التاسيس ليس له امتداد ولا هو اصل لما له
امتداد حتى يكون من لابتداء الغاية وانما هو حدث واقع فيما بعد من فيكون من في الاية بمعنى
في كما في كنت قدامك وكذا من في قوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة بمعنى في وعند الكوفيين
يجوز استعمال من لابتداء الغاية في الزمان ايضا والظاهر انه لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل
الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره فان الزمان له امتداد ومجيئها لابتداء الغاية في الزمان مختلف
فيه وقول من اجازه لكن هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب وكونها اي كون من للتبعيض ويعرف
بان يكون هناك شي ظاهر او مقدر وهو بعض المجرور بمن في نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم
شيئا وكقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة واعلم انه اذا لم يصرح بمفعول الفعل ههنا كان من لغوا متعلقا
بذلك الفعل وان كان مذكورا يجوز ان يكون من متعلقا بذلك الفعل ايضا ويجوز ان يكون مستقرا صفة
للمفعول ان كان نكرة او حالا ان كان معرفة او مقدما عليه وفي عندي عشرون منها اي من الدراهم

فان كان المراد من الدراهم دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها ولو
كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين وغيره وكونها للتبيين
ويعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويقع اسم ذلك المجرور
على ذلك المبهم نحو خاتم من فضة فاجتنبوا الرجس من الاوثان بخلاف المبعضة فانها وان كان
المجرور بها صالحا لان يكون تفسيرا للمبهم لكن لا يصلح اطلاقه عليه لان ذلك المبهم بعض المجرور بمن
المبعضة ولا يصح اطلاق الكل على البعض وكونها للابتداء في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها وكونها للتجريد في لقيت من زيد اسدا على حذف
مضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا كانه جرده عن جميع الصفات الا عن الصفة الاسدية فلذلك
سمي تجريدية وكونها للاستغراق والتنصيص على العموم في ما جاءني من رجل فانه لولا من لاحتمل
احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني من رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر بخلاف
قولك ما جاءني من رجل فانه لا يحتمل غير الاستغراق والعموم ولذلك تخطأ من قال ما جاءني من
رجل بل رجلان وكونها زائدة لمجرد التاكيد لا للتنصيص على الاستغراق في ما جاءني من احد
اي اذا كان مجرورها من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار فان معنى ما جاءني من احد
ومعنى ما جاءني احد سواء في التنصيص على العموم وقوله وترجع اليه اي الى ابتداء الغاية خبر قوله
وكونها للتبعيض الا ترى ان قولك اخذت من الدراهم يدل على ان الدراهم موضع الاخذ كما ان
قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ الخروج وكذلك اعتبر الابتداء في غير التبعيض
من المعاني المذكورة فمعنى ما جاءني من احد ما جاءني من احد الى ما لا انتهاء فلما اريد الاستغراق
ابتدأ بالجانب المتناهي وهو الاخذ وترك الجانب الاعلى الذي لا انتهاء له لكونه غير محدود
ولا تزاد من الا في النفي بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى ما لكم من اله غيره وما يجري مجراه
كالنهي نحو لا تضرب من احد والاستفهام نحو هل من خالق غير الله عند سيبويه لان في زيادتها في
النفي تفيد معنى التاكيد على ما ذكرنا من التاكيد بل من ان ما جاءني من احد مثلا ما جاءني احد الى ما لا انتهاء هو
بخلاف الاثبات فانه لا تفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد من واحد الى ما لا
نهاية هي لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي على ما عرفت تحقيق ذلك خلافا
للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون في زيادتها الشرطين واستدل بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقوله تعالى قل للمؤمنين

يغضوا

يغضوا من ابصارهم فان المراد انهم يغضوا جميع ابصارهم لا بعض ابصارهم فمن هنا زائدة مع دخولها
على المعرفة في حيز الايجاب قال سيبويه من هنا مبعضة اي بعض ذنوبكم لان الذنوب كلها ليست
بمغفورة بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به والمراد من الاية الثانية انهم يغضوا ابصارهم
عما حرم الله ولا يغضوا عما احل الله عليهم فكانهم يغضوا بعض ابصارهم قال ابن مالك وقول الاخفش
اقوى لثبوت السماع بذلك نثرا ونظما فمن النثر قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين وقوله تع
يحلون فيها من اساور وقوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم وكقول جرير لما بلغت امام العدل قلت
لهم قد كان من طول ادلاج وتهجير اراد قد كان ادلاج وتهجير وقد يكون من للقسم كالباء
بكسر الميم وضمها ولا تدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي لافعلن فمن لم يجعلها منقوصة
من ايمن كسيبويه فانه جعلها حرف جر كالباء وزعم الكوفيون ان من القسمية المكسورة الميم
مقصورة من يمين والمضمومة الميم مقصورة من ايمن وتكون من للتعليل نحو قطعته من سوء خلقه
اي لسوء خلقه والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان والزمان وغيرهما سواء كان مستقرا او ملغى
نحو خرجت الى السوق واتموا الصيام الى الليل وقلبي اليك كانه جعل المخاطب مكانا ينتهي اليه
وهو هنا ظرف مستقر وكونها للمصاحبة بمعنى مع في ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع اليه
اي الى الانتهاء اذ المعنى لا تضيفوها الى اموالكم وحتى في معناها اي في معنى الى وقد تجيء بمعنى
كي اذا كانت داخلة على فعل مؤول بالمصدر لكن منها فروعا واستعمالها بقوله الا ان مجرورها
آخر جزء من الشيء حسا ولا تقصد كونه اقواها او اضعفها كما تقصد ذلك في حتى العاطفة او
ملاقي آخره يعني ان حتى مختصة بالغاية المضروبة للشيء ولما كان من الفعل المتعدي بها ان يقضي
ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وجب ان يكون مجرورها آخر جزء او ما يلاقيه والا انتفى
الغرض وحكم العاطفة كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه وانما كان كذلك لان اصلها ان
يكون جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم
لما قبلها وما بعدها فلما استعملت على خلاف اصلها استعملت في اظهر معنييها وهذا
هو الفائدة في ذكره ما يلاقي الجزء هنا وتركه في العاطفة تقول نحو اكلت السمكة حتى راسها
ونمت البارحة حتى الصباح فان راسها آخر جزء من السمكة هو الغاية التي بها تنتهي السمكة
كما ان الصباح وهو ما يلاقي آخر جزء من البارحة هو غاية انتهاء الليل بخلاف الى فانها تستعمل
في كل غاية نحو اكلت السمكة الى نصفها فقد انتهى الاكل عند بلوغ النصف والنصف ليس الغاية

المجرور به للشبهة في نفس الامر والا أن ما بعدها اي ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اي في حكمه سوا
كان جزءا مما قبلها او ملاقيا لآخر جزء بخلاف الى فانه لا يجب فيها ذلك كقوله تعالى واتموا الصيام
الى الليل هذا على قول الزمخشري ما لم ينقل السمكة والبارحة فذا اكل الراس ونمت الصباح
واجاز ان ما كان الدخول وعدمه مطلقا وفصل بعضهم فقال الجزء داخل في الكل والملاقي غير
داخل لان ما بعدها تفصيل لما قبلها فاذا لم يدخل في الاجمال لم يدخل في التفصيل ولا تدخل
حتى المضمر الحقيقية اي التي فانها لكونها اشد تمكنا من حتى تدخل على المظهر والمضمر ولان مجرور
حتى يجب ان يكون آخر جزء من شيء او ما ملاقيا لآخره والمضمر لا يكون جزءا من الشيء لم يعوضه والمبرد
اجاز دخولها على المضمر اذا كانت عاطفة لا جارة نحو جاء في القوم حتى انت ولا يستعمل حتى ظرفا
على الاستقرار وانما تستعمل ظرفا لغوا كما في المثال لم الا في نحو كان زيد حتى ادخلها فان حتى مع
ما بعدها ظرف مستقر في محل النصب على انها خبر كان ويكون حتى عاطفة بخلاف فانها لا تكون عاطفة
ومبتدأ اي تبتدأ بعدها اي بعد حتى الكلام بخلاف الى وحتى تدخل على الفعل والاسم وفائدتها
التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب تسبني او التعظيم نحو قوله فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل نحو مطونت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
فحتى فيه ليست بعاطفة لدخول حرف العطف عليه ولا بجارة لان الاسم بعدها مرفوع والمطو
المد والكلال الاعياء والمطي جمع مطية وهي البعير الذي يركب ظهره وقوله ما يقدن ان
يجوز ان يكون ما زائدة ويجوز ان يكون نافية على معنى ان الخيل كلت فطرحت ارسانها على اعناقها
وتركت تمشي ولم يحتاجوا الى قودها لانها قد ذهب نشاطها فهي اذا خليت لم تذهب يمينا
ولا شمالا وسارت معهم واعلم انه يلزم في الجملة الاسمية التي تقع بعد حتى ان يكون خبر المبتدا
فيها من جنس المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب لتفيد التحقير او التعظيم وقوله ما تقدن
بارسان موضوع موضع تكلف اي الجياد تكلف من تعب السير وضعف حتى تقاد بالارسان
والباء للالصاق وهو تعلق احد المعنيين بالآخر اما مكملة للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا
في نحو مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد
فالمرور يقتضي متعلقا والباء تكمله لذلك الاقتضاء وبه داء اي التصق به وخامر ومنها اقسمت
بالله فالباء فيه للقسم وحقيقتها الصاق فعل القسم بالاسم المقسم به ونحو بالله اخبرني
قسما واستعطافا فان الاول قسم والثاني استعطاف وان كان على صورة القسم قال ابن الحاجب

القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت
طلبية فهو الاستعطاف فقال جار الله في قوله رب بما انعمت علي يجوز ان يكون قسما اي اقسم
بانعامك علي وان يكون استعطافا اي رب اعصمني بحق ما انعمت علي فان ابن الحاجب جعل الا
قسما من القسم وجار الله جعله قسيما له وتبعه المصنف لانه عطف عليه وهو الاولى لانه وان كان على
صورته الا انه تأكيد على المستعطف وليس بقسم على الحقيقة ولهذا لا ينعقد به اليمين ولا يلزم
به الحنث ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون باء الالصاق
خبرا للمبتدأ نحو مررت بزيد وحلفي بالله وقسمي بالله فيكون باء الالصاق مع مجرورها خبرا للمبتدا
ويكون ظرفا مستقرا وللتعدية صوابه او للتعدية ليكون في مقابلة قوله اما مكملة او اما
على كونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل وتعديته الى
الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف
المعدى معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من
اقسام معانيها نحو ذهبت به اي اذهبته ولا يكون باء التعدية في جميع معانيها لانها مع مجرورها
ايضا ظرفا مستقرا على ما ذكر فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار ونوضح
ذلك اي عدم كون باء التعدية مستقرا قوله ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا
نجاء الركائب فان الباء تعين ان يكون غير مستقر لان المعنى كادت تحلنا وتنزلنا ولو كانت
ظرفا مستقرا لكان المعنى تحل حال كونها ملتبسة بنا وهذا البين مراد بخلاف قولك خرجت
بزيد فانه يجوز ان يكون المعنى خرجت ملتبسا بزيد فيكون مستقرا ويجوز ان يكون اخرجت زيدا
فيكون لغوا فقد لك في قوله نوضح ذلك اشارة الى عدم كون باء التعدية مستقرا الا ان كون الباء
للتعدية كما قال الشارح وان كان لقوله ايضا توجيه وللبدل والتجريد نحو اغتنمت بهذا
الثوب خيرا منه هذا ملغى وهذا بذاك هذا مستقر ولقيت بزيد بحرا اي لقيت برؤيته
بحرا كانك قلت لقيت زيدا وهو جواد فجردته من الحرف وللمصاحبة اي بمعنى مع نحو رجع بخفي
حنين وتسمى الحال لان المعنى رجع والحال ان معه خفيه وهذا مثل في الخيبة بعد طول الغيبة
واصله ان حنينا اسكاف وهو اعرابي بخفيه حتى اغضبه فاراد حنين غيظه فلما ارتحل
طرح حنين احد خفيه في طريقه والاخر في موضع اخر فلما مر باحدهما قال ما اشبه هذا الخف
بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول فرجع في طلب

الاول وقد كثر حتى نزله فذهب براحلته وما عليها فاقبل الاعرابي وليس معه الا خفا حنين
قالوا لعلها لا يكون باء المصاحبة مع مجرورها الا مستقرا اذ لمعنى اشتريت الدار بآلاتها
اشتريتها كائنة معها آلاتها ولا صادقا ولا مانع من الالغاء اي الغاء باء المصاحبة اي
جعله لغوا عندي قال المصنف اذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان يتعلق الباء باشتريت على جهة
المصاحبة كما في كتبت بالقلم فارجوه النعل بحليتها ومعنى عن نحو سال به اي عنه قال الله تعالى
سال سائل بعذاب ومعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد وتكون الباء مزيدة في الرفع في كل ما كان
فاعلا لكفى نحو كفى بالله اي كفى الله فالباء مزيدة وقيل ليست بزائدة على ان يكون كفى بمعنى ليعد
كفى بالله صفته القائمة مقامه وقيل الفاعل مضمر يفسره قوله شهيدا وفي النصب نحو ليس
زيد بقائم وفي الجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى
ام تصوبا صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا ومن علو الهوى في اعلاه وتصوب
نزل واعلم ان زيادتها في الخبر في النفي بليس وبما ومن الاستفهام بهل قياس فلا يقال ان زيد
بقائم كما لا يقال خبر ان الله فيه ان زيد بقائم وقد اضمرت الباء مع لفظ الله في القسم كثيرا
ومع غيره قليلا وابقي مجرورها على اعرابه كما في الله لافعلن وفي قول رؤبة خير لمن قال
له كيف اصبحت التقدير بالله لافعلن وبخير اصبحت فاضمر الباء وابقي المجرور على اعرابه
وقد تحذف الباء وينصب مجرورها بفعل القسم نحو الله لافعلن والواو للقسم مبدلة
من الباء وانما ابدلت لتكون مختصة بالقسم فان الباء مشتركة بين الاخبار والقسم وانما
ابدلت الواو منها لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو للجمع والالصاق
كالباء ولا تدخل الواو المضمر فلا يقال وك كما يقال بك ولذلك لا تستعمل فعل القسم معه
فلا يقال اقسم والله ولا يستعمل في قسم السؤال ايضا فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
وذلك لكونها فرعا على الباء وبدلا منها فاختصت بهذه الشروط الثلثة حطا لها عن رتبة اصلها
والتاء بدل منها اي بدل من الواو كما في وراث وتراث وذلك لقرب مخرجيهما وانما ابدلت تاء
للتعجب كقوله تعالى تالله لاكيدن وتختص التاء مع الشروط الثلثة المذكورة في الواو بالله
اي بلفظة الله تعالى تالله وانما كان كذلك لانه لما بولغ في القسم بالله استحبت الابتداء باسمه
بحض الباء به لان الباء والواو تقتضيان ظاهرا وتعديا انها غير واقعين في الابتداء بخلاف
التاء فانه في موضع الاسمين في الظاهر وحكى الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معها اي مع

الفاعل

الواو والتاء كما عرفت والميم في م الله للقسم حال كونها مكسورة فمن لم يجعلها منقوصة
من ايمن بل جعلها بدلا من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو واما من جعلها منقوصة
من ايمن فلا يكون حرفا مستعملا للقسم وحكمها اي حكم الميم حكم التاء في اختصاصها بلفظة
الله مع الشروط الثلثة الا انها اي ان الميم لا تستعمل في التعجب بخلاف التاء في م الله تبقى
على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد ابتقل الحمار وتبقل اي رعى البقل والجون
الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سروات في الصحاح يقال
للذي يلقي رباعيته رباع مثل ثمان واذا نصبت اتممت قلت ركبت بردونا رباعيا
وغرد الطائر فهو غرد من التغريد وهو التصويت اي بالله لا تبقى على الايام الحمار الموصوف
بهذه الصفات بل يدركه الموت وفيه معنى التعجب واما م الله مضمومة فانها منقوصة
من ايمن بضم الميم او منقوصة ايمن عند سيبويه لعدم وقوع الضمة في الحروف البسائط مع
ان كل كلمة على حرف واحد كالفاء والواو ونحوهما الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي
في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معموليهما فلو كانت
الميم المضمومة غير منقوصة بل موضوعة على الضم يلزم ان تكون الكلمة الموضوعة على حرف
واحد مضمومة وهي غير موجودة في كلامهم وقيل ان المضمومة ايضا موضوعة مبدلة من الواو
كالمكسورة واللام للاختصاص بالملكية وبغيرها مكملة للفعل نحو شكرت لزيد فان معنى
شكرت يقتضي متعلقا يكمله اللام والمال لزيد والجل للفرس وللقصد الى تحصيل شيء نحو
جئتك للاستمتاع به وللعاقبة عند اهل الكوفة وللصيرورة عند اهل البصرة نحو لدوا للموت
لشقوته ولدوا للموت وهي فرع على الاختصاص كان لزوم الشر للشقوة وولادتهم للموت
وللعلة المحركة نحو فررت للخوف وهي راجعة الى الاختصاص اذ الفرار مختص بالخوف
والفرق بين التي للقصد والتي للعلة ان الاولى للعلة الغائية والثانية للعلة الفاعلية
وقد جاءت اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام
التي يتعجب منها فلا يقال لله لقد قام زيد وتكون اللام مزيدة في النصب نحو ردف لكم
اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه واما اللام الداخلة على المعمول المقدم على الفعل نحو ان
كنتم للرؤيا تعبرون فقد قال عبد القاهر الاجود فيه ان لا يكون زائدة ويكون مؤكدة لعمل الفعل
وناصرة له على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمل الفعل فيه وفي يا لزيد لان اصله يا زيد

فاللام زائدة وعند سيبويه غير زائدة بل معدية لا دعوا المقدر لضعفه بالاضمار وعند المبرد
معدية لحرف النداء القائم مقامه **ضعيف لا يحمله على يا آل زيد** اما من يحمله على ذلك فيكون اللام
غير جارة بل منقوصة من آل **وتكون مزيدة مع الجر نحو قوله يا بؤس للحرب** التي وضعت اراهط
فاستراحوا اي يا بؤس الحرب فاللام زائدة في المجرور **وفي لا اباً لك** على ما ذكره من ان اللام مزيدة
مقحمة قضاء لحق المنفي **وقد اضمرت اللام في لاه ابوك** اصله لله ابوك اضمر لام الجر لكثرة
الاستعمال وقدر لام التعريف وبني لتضمن الحرف وقال الخليل انه مجرور باللام المقدرة **وفي**
للظرفية اما تحقيقا او تقديرا **نحو الماء في الكوز ونظرت في الكتاب** فان الكتاب يشتمل على النظر
اشتمال الظرف على المظروف **وقالوا انها بمعنى على في لاصلبنكم في جذوع النخل** اي على جذوعه
وجاز الاصل وهو كونها للظرفية **على ضرب من الاستعارة** قال جار الله قولهم انها بمعنى على في قوله تعالى
في جذوع النخل عامة على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الشي
فيه والتحقيق فيه ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل ما كان
فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل ما كان فيه معنى الاستقرار
ومعنى الاستعلاء فهو صالح لهما منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك **وكي للغرض** والتعليل **نحو كيمه** عند البصريين فانه حرف جر دخلت
على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها عليها والهاء للسكت كما في لمه **ولا تدخل** كي الجارة
على قول البصريين **الا على ما الاستفهامية** واما اذا دخلت على الفعل المضارع نحو جئتك كي تكرمني
فيحتمل عندهم ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان
وعند الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة ويقدرون في كيمه بان الفعل المنصوب
بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي تفعل ماذا قال
جار الله في المفصل وما ادري هذا القول بعيدا من الصواب قال ابن الحاجب تقريبه من الصواب
يتوقف على امرين ولم يثبتا نصب ما الاستفهامية مبنية متاخرة عن الفعل لانهم يقدرون بكي
افعل ماذا انه لا تنتصب الا متقدمة عليه والثاني انه تكون ناصبا حذف فعله ولم يثبت
مثل ذلك ولو قلت لعلي اضرب زيدا لن زيدا لم يجز ابو علي يمكن دفع ذلك بان المقدر كالمعدوم
فيجوز ان يجعل في التقدير مؤخرة وان لم يجز انتصابها في اللفظ مؤخرة على انا نقول لم لا يجوز بقاء
الحرف الناصب وحذف الفعل المنصوب كما يجوز بقاء الحرف الجازم وحذف الفعل المجزوم في قولك

قبل

خرجت ولما اي ولما تخرج **ورب للتقليل** في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب
رجل لقيته اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا ثم يستعمل للتكثير
حتى صار حقيقة فيه **وتختص رب بالنكرة** لانها علامة القلة وانما يحتاج الى العلامة في
المجمل حتى يتصير بالعلامة نصا في احد المحتملات وهو النكرة المحتملة للكثرة والقلة بخلاف
المعرفة فانها اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى او دالة على الكثرة وحدها كالجمع
ظاهرة كانت النكرة نحو رب رجل **او مضمرة** نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثر
على ما عرفت غير مرة **واجاز** المجيز سيبويه **رب رجل وغلامه منطلقين لكونه متعذرا وغلام**
له فيكون غلام نكرة وقد عرفت تحقيق ذلك من انه انما يجوز ذلك لان الضمير في غلامه نكرة فلا
حاجة الى هذا التقدير **بخلاف رب رجل وزيد** لان زيدا معرفة **والنكرة الظاهرة يلزمها**
الوصف بمفرد نحو رب رجل كريم **او جملة** نحو رب رجل ابوه منطلق ليتحقق التقليل لان الشيء
موصوفا اقل منه غير موصوف وقوله **وقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك**
ورب قتل عار ايراد فان مجرور رب نكرة ظاهرة غير موصوفة فاجاب عنه بقوله **فعلى**
تقدير هو عار فيكون هو مبتدا وعار خبره والجملة صفة للنكرة **ولا بد لها من الفعل**
المسلطة هي اي رب **اياه** اي الفعل **على الاسم** والمراد بالتسليط ان الفعل لا يعمل في الاسم
الا بواسطة رب كما يتاخر باقي حروف الجر المسلطة الفعل على الاسم عن الفعل نحو جلست على
البساط واما لا تتاخر لانها لانشاء التقليل وله صدر الكلام اذ لتضمنها معنى النفي الذي
له صدر الكلام وفهم ان رحمه الله من قوله المسلطة الى اخره انه تعليل لعدم جواز التاخير
وبني على ما فهمه ما بنى وليس كذلك لانه ان رجع الى التعليل جواز تاخيرها في حروف الجر ليكون
ذلك داعيا للنفس الى طلب تعليل عدم جواز التاخير في رب **ويجيء هذا الفعل محذوفا في**
الاكثر لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل نعم ورب رجل جاء نعم منه ان تقدير
الكلام رب رجل نعم ادركت ورب رجل جا في كلمته يحذف للعلم به كما حذف مع الباء
في بسم الله والمعنى ابتدات بسم الله **ويلزمه** اي الفعل **المضي** لانها لتقليل ما ثبت
قال المصنف لانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا ان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي
ستلقاه فيما بعد قليل وانما تعلمه الله فلهذا ورد في الكتاب العزيز بلفظ المضارع **ونحو**
قوله تعالى **ربما يود الذين كفروا** **متاول** لان الفعل ليس بماض وتاويله بان ما اخبر الله بوقوعه فهو
كالمستقبل لصدق الوعد به

وتحقيقه بمنزلة الموعود الحاصل وإذا كان كذلك كان زيد بمنزلة وذو والنكرة المضمرة يلزمها التفسير بنكرة منصوبة وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمي به من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده ثم يميز لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مؤنثا وعند الكوفيين يعتبر راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا او ويكف رب بما الكافة ولا يكون لها ح محل من الاعراب لكونها بمعنى قلما وبمعنى حرف النفي الداخلة على الجملة وتدخل ح على الفعليين نحو ربما قام وربما زيد قام وربما أعملت مع ما ويكون ما ح زائدة لا كافة نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء بصرى موضع بالشام وطعنة نجلاء اي واسعة ويستعمل من مكفوفة بما بمعناها اي بمعنى ربما نحو اني لمما افعل اي المبرد اني لربما افعل وانشد المبرد وانا لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم ويضمر رب بعد الواو كثيرا في الشعر لا في النثر والعمل لها اي لرب المضمرة دون الواو فان الواو للعطف فان كل قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن قبلها شيء كما كانت في اول القصيدة التي تقدر معطوف عليه كقوله وقاتم الاعماق وكانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق خلافا للكوفيين والمبرد فانهم قالوا ان الواو وكانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وقد يجيء الاضمار اي اضمار رب بعد الفاء نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امراة حبلى وذات ارضاع فدانيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه العوذ وقد اتى عليه حول كامل والتمائم جمع تميمة وهي عوذة تعلق الانسان وقيل هي خرزة وقد يجيء الاضمار بعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد وأصباب الصعد جمع الصعود وهو المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض اي رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض واعلم انه لا خلاف بينهم ان العمل ليس للفاء وبل بل لرب المضمرة واما اضمار رب بدون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا وعند الاخفش والكوفيين وكذا عند المتاخرين من المحققين هي اي رب اسم مرفوع المحل على الابتداء ولا خبر له كما لا خبر لقولهم اقل رجل يقول ذاك الا زيد على المختار وعند البصريين انه حرف جر لاستغراق حروف الجر معنى اي مع رب وهو التعدية بمعنى

لازم ٤

العام وهو افضاء الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر على معنى انه لولا الحرف لم يفض الفعل اليه وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وانما قلنا ان اللازم منتف لان اكرمت في نحو رب رجل كريم اكرمت متعد بنفسه قال الرضي رح فيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم ولا معنى للتعدية الا هذا اقول على ما فسرنا التعدية به من المعنى العام اندفع نظره في منع الملازمة والمحب منه كل العجب انه قال ولا معنى للتعدية الا هذا اي التسليط ومنع وجوده في جميع حروف الجر وكذلك يندفع نظره في منع انتفاء اللازم لان تسليط رب للفعل على الاسم انما ذكره المبرد لا الاخفش في قوله المسلطة هو اياه على الفعل وقوله لا يكون حجة على الاخفش على انا لا نرى انه لا تسليط هنا حقيقة بواسطة رب واجاب المصنف عن هذه الحجة بانها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس كقولك ما جاءني من رجل فكما انها منبع لاستغراق الجنس وان لم تكن قيدا وصلت فعلا الى الاسم كذلك رب تكون مفيدة معنى التقليل وان لم توصل فعلا الى الاسم وفيه نظر وقال صاحب المغني في الجواب ان الفعل المتاخر عن المفعول يضعف عن العمل فيه ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب فيعمل بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان الضعف عن العمل انما يجبر عادة باللام التي تفيد اختصاص معموله بالمعمول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد ولكونها اي لكون رب في مقابلة كم الخبرية لانها باعتبار اصل الوضع للتقليل بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها والظاهر الاقوى هو مذهب الاخفش والكوفيين لما ذكر من الدليلين ولانه لو كانت حرف جر لما جاز ان يقال رب رجل كريم اكرمته كما يقال لزيد ضربته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وقال البصريون انها لو كانت اسما لا تجر بحرف الجر وبالاضافة كما انجر كم بهما وفي الملازمة نظر ويستعمل رب للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقي ووجه ذلك لان المادح بها يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها قليل بالنسبة الى الممدوح بها والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو فانه يتعين كون الكاف حرفا لان صلة الموصول لا بد من ان يكون جملة وانما تكون جملة اذا جعلت الكاف حرفا ولا يجوز ان يجعل الكاف اسما بمعنى المثل ويكون المبتدا محذوفا اي الذي هو مثل زيد لانه يلزم حذف صدر الصلة في غاية القلة واستثني نحو الذي لزيد بمثل فلا يكون اسما والذي كان كزيد يجوز فيه ان يكون الكاف حرفا وان يكون اسما ويستعمل الكاف للقران في الوقوع اذا الحقت ما الكافة بها نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارن القيام والحضور في الوقوع وقد زيدت في قوله تعالى وقال رب

لازم زائد

ارحمهما كما ربياني صغيرا التأكيد الوجود لا للقران في الوقوع لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة
لهما مطلوب وقوعها لقوله رب ارحمهما فالكاف لتأكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما ايجادا
محققا كما اوجدا تربيتهما لي ايجادا محققا في الزمان الماضي ويجوز ان يكون الكاف فيه لتشبيه مضمون
الجملة بمضمون الجملة كما في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة وقد تجيء كما بمعنى لعل قال رؤبة
لا تشتم الناس كما لا تشتم اي لعلك لا تشتم فتكون للكاف الملحقة بها الكافة بلية معان وتكون
الكاف مزيدة في المنصوب عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء فانه لو لم
تكن زائدة لكان المعنى ليس كالذي هو مثله شيء وهذا فاسد ولانه يلزم منه سلب اطلاق الشيئية عليه
لان الشيء اذا ماثله شيء فهو ايضا مماثل لما يماثله وقيل المثل صلة وزائدة لا الكاف لكن زيادة الكاف
اولى من زيادته لان زيادة ما هو على حرف اولى ولانها اذا كان حرفا ويحتمل ان لا يكون واحد منهما
اي الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك
نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل الله مثل لكان الله تعالى مثل مثله كما
في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وكقولك ليس لاخي زيد اخ والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ لانه لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد وذلك لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولو اجتمع كافان
نحو وصاليات ككما يؤثفين يجوز ان يكون الكاف الثانية تاكيدا للاولى لا زائدة ويجوز ان يكون
الكاف الثانية تاكيدا للاولى لا زائدة ويجوز احدهما زائدة وتكون مزيدة في الجر عند دخولها على مثل
عليها نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اي كزرع اكل حبه وبقي تبنه ويحتمل ان لا يكون الكاف
مزيدة بان يجعل مثل مضافا الى محذوف يدل عليه كعصف الظاهر كما في قولهم ما تيم تيم عدي وتكون
الكاف لتاكيد معنى المثل كانه قال مثل عصف كعصف وتكون مزيدة في المرفوع نحو عندي كذا درهما عند
بعضهم وليس بذلك الذي قال ذلك البعض من زيادة الكاف في المرفوع وهو ذا والجار ان قال عندي
ذا درهما بمعنى كذا وقال بعضهم ان الكاف مرفوعة المحل على الابتدا بدليل قولهم ان كذا درهما مالك برفع
مالك والاولى ان يقول ان كذا مركب جعل كلمة واحدة بمعنى كم وازيل عن الجزئين معنى التشبيه
والاشارة وقد تكون اسما بمعنى المثل ويتعين اسميتها بدخول من عليها نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ولا تدخل الكاف المضمر كراهة اجتماع الكافين في خطاب
المضمر نحو كك فطرد المنع واستغني عنها بالمثل وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها عليه نظرا الى ما جاء في الشعر ونحو قول العجاج فاصعن منه سنتا او كهي

نحو

نحى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ان ينكب ش د لدخول
الكاف على ضمير المونث وهو قوله كها والذنابات موضع بعينه والكثب القرب وام اوعال
هضبة وينكب عن الطريق ينكب نكوبا اي عدل يصف حمارا وحشيا قد هرب باتنه من صايد
رماها والضمير في نحى عايد الى الحمار اي انه مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكانه نحاها
عن طريقه وام اوعال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي عدا فيه كها اي كالذنابات او اقرب
اليه منها والهضبة التي هي ام اوعال عن يمينه مثل الذنابات عن شماله غير ان ينكب يريدهما
عن يمينه وشماله ومقدار ما بين كلا الموضعين وبين طريقه واحد الا ان يجور في عدوه فيقصد
الذنابات ان مال اليها في العدو واقرب من ام اوعال وان مال في العدو الى ام اوعال صار اقرب
اليه من الذنابات وام اوعال معطوف على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتدا وخبره
قوله كها وتتصل بها اي بالكاف ما كافة وقد عرفت معاني الكاف البليغة مع اتصال ما الكافة
بها واعلم انه لا تقتضي الكاف المكفوفة بما عن العمل متعلقا لان حروف الجر انما تطلب التعلق لكون
المجرور مفعولا حقيقة فاذا لم تجر لا يكون هناك مفعول فلا تطلب فعلا وعلى للاستعلاء اما حسيا
او مجازا نحو اشرفت عليه وعليه دين كانه حمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره وكونها بمعنى مع
نحو فلان على جلالته يفعل كذا اي معها راجع الى الاستعلاء كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه
ومنه قوله تعالى وهب لي على الكبر اسماعيل اي مع الكبر وتكون على اسما بمعنى فوق اذا كانت مجرورة
المحل بمن نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل الظمء
الاسم في ظمي ظماء وهو مدة ما بين الوردين وصل المسمار وغيره يصل صليلا اي صوت وجاءت
الخيل تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاجوافها صليلا اي صوتا وعن للبعد والمجاوزة
اي لبعد شيء عن مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المعدى بها سوا كان لغوا او مستقرا
نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي ويجوز استعمال رمي بالقوس بالنظر الى
ان الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي ونحو اطعمه من الجوع اي بعده عنه بسبب الاطعام
وهذا الحديث عن فلان هذا الظرف مستقر وما قبله لغو اي منقول عنه مجاوزا عنه
وهذا على حسب التمثيل لان الحديث لا ينتقل ولكن لما حصل لك مثل ما كان له جاز ذلك وكذا
في قولهم سقى القوم كابرا عن كابر مستقر ولذا اي تكون عن للبعد جاوزت عن بعد في قوله تعالى
لتركبن طبقا عن طبق اي طبقا بعد طبق قال بعضهم ان عن بمعنى بعد والاولى ان يقول انها باقية

القوس التي جعلت آلة للرمي
ومعنى ... وذكر على
القوس بالنظر الى

علي منه بها ويكون المعنى طبقًا متجاوزًا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق
اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقًا والمراد منه التكثير والتكثير لا التثنية
اذ ليس المراد طبقين فقط وانما اقتصر على اقل مراتب التكثير وهو الاثنان للتخفيف ويكون
عن اسمًا بمعنى جانب اذا كانت مجرورة المحل بمن نحو قوله جاءت من بلاد ياجوج من عن
يمين الخط او سماهيج الهوجاء الريح التي تقلع البيوت والخط موضع باليمامة وسماهيج
جزيرة في البحر تدعى بالفارسية ماش ماهي عربتها العرب ومذ اعلم انهما اذا انجر ما بعد
مذ ومنذ فالاكثر على انهما حرفا جر وقال بعض البصريين انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة اليهما
اليه نحو مذ كم سفرت فذهب الى انهما حرفا جر لايصال الفعل الى كم كالباء في بكم رجل مررت كانه
قيل مذ عشرين يومًا او ليلتين ومما يدل على كون مذ حرفا قولهم ابيت عندنا مذ الليلة لان
المعنى ابيت استقررت عندنا مذ الليلة فمذ فيها اوصل الاستقرار الى الليلة كما ان في كذلك في
ابيت عندنا في الليلة لابتداء الغاية في الزمان كما ان من لابتداء الغاية في المكان الا ترى انك
اذا قلت خرجت مذ يوم الجمعة كان المعنى ان الخروج ابتداؤه من اول وقت يوم الجمعة كما انك
اذا قلت خرجت من البصرة دل على ان البصرة اول مكان الخروج ولا تدخل مذ المضمر بالاستقرا
وقد يكسر ميمها اي ميم مذ والظاهر من هذا الكلام ان الكسر مميز لمذ دون منذ وليس كذلك
لان بني سليم يكسرون ميمها جميعا على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنهم ومنذ في معناها اي
معنى مذ في انها لابتداء الغاية في الزمان الا ان المبرد يدخلها على المضمر يدل على هذا الكلام
صريحًا على ان المبرد انما يدخل منذ على المضمر دون مذ وليس كذلك لان المبرد يدخلها جميعًا
على المضمر قال ابن السراج وقال ابو العباس والنحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على ان
مذ لا تضاف الى مضمر ولا منذ لا يقولون يوم الجمعة ما رايته منذه فمن جعلها حرفا ولا منذ
هو فمن جعلها اسمًا قال ولا ارى ذلك لان الاخبار وانما ابوا هذا كما ابوا مثله في قولك ذو وحتى
وكاف التشبيه هذا آخر كلام ابن السراج فعلى هذا القول يكون العبارة ومذ ومنذ لابتداء الغاية
في الزمان ولا يدخلان المضمر وقد يكسر ميمهما الا ان المبرد يدخلهما على المضمر لكان اولى لما ذكرنا
هذا مع ان الاغلب على مذ ان يكون اسما لانها منقوصة وانما يكون النقص في الاغلب في الاسماء
والافعال فمن جعله مذ في الحرفية اصلا والحاق منذ بها فيه على ما نفهم من كلامه نظر آخر ومذ ومنذ
يكونان اسمين بمعنى اول المدة اي اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتًا كان او منفيًا كما تكونان حرفين

بمعناه

بمعناه فيليهما المفرد المعرفة لتقرير وقوعه اي وقوع المفرد المعرفة في جواب متى لانه يقال
متى خرجت فتقول مذ يوم الجمعة اي اول مدة الخروج يوم الجمعة واعلم انه اذا اريد بهما اول المدة
ليس بواجب ان يكون الواقع بعدهما مفردًا معرفة وانما الواجب ان يليهما من الزمان ما يدل على تعيين
المبتدا وهو الذي يقع في جواب متى لان المقصود بيان زمان مختص سوا كان مفردًا معرفة نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رايته منذ
اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يقصد العدد مرادا ويكون معناه من اول هذين اليومين
الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه واما النكرة المحضة فلا يجوز
ان يليهما فلا يقال منذ وقت لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتدا المفارقة كان في وقت ما
ويكونان اسمين بمعنى جميعها اي جميع مدة ذلك الفعل من اولها الى اخرها فيليهما النكرة الدالة
على العدد لتقرير وقوعه في جواب كم معنى كلامه انه لا يجب ان يليهما المعرفة وانما يجب ان يليهما
الزمان الذي فيه معنى العدد سوا كان مفردًا او غيره معرفة او غيرها نحو ما رايته منذ يومان
كانه قال امد ذلك واول وقته واخره يومان واذا قلت ما رايته منذ يوم الجمعة فكانك
قلت ما رايته مذ ابتدا عشر ساعة كما تقول ما رايته مذ الشتاء او مذ المحرم او مذ اربعة
اشهر ومذ يطلق يومك والفرق بين هذا الوجه وبين ما اذا اردت به اول المدة هو انك اذا قلت
ما رايته مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره كانت الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة
فلم تحصل في جزء منه واذا اردت به اول المدة كان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون
متحصلة في جزء منه وقد يليهما المصدر والفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان
معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه مسافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه مسافر
ومذ زمان سافر وانما حذف للعلم به وقوله على راي احتراز عن قول بعض الكوفيين فانه قال
ان اصل منذ من اذ فركب وضم الذال دليلا على التركيب فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر
فتقدير منذ سفره من اذ مضى سفره اي وقت مضى سفره فلا حاجة الى تقدير مضاف
وهكذا التقدير عنده في منذ يوم الجمعة كما ان التقدير عنده في منذ يومان من اذ انتهاء
يومان اي اذا انتهى اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولها في الوجود اي من وقت
ابتداء يومين ويكونان اذا كانا اسمين سوا كانا بمعنى اول المدة او بمعنى جميعها وسواء
كان الواقع بعدهما المصدر او ان والفعل او غيرها مبتدا ان ما بعدهما خبرها عند جمهور

البجاء من الفريقين لان معنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان جميع مدة الانتفاء يومان وكان الاصل منذ رايته يوم الجمعة او يومان فحذف الجملة المضاف اليها لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ كما بني قبل وبعد لحذف المضاف اليه واعلم انه اذا كان الواقع بعدهما فعلا فعند سيبويه لا يكونان مبتدان بل ظرفين مضافين الى الجملة كما عرفت ذلك غير مرة وعند ابن مالك انهما ظرفان ابدا سواء كان الواقع بعدهما فعلا او لا لانه قال ونعم ما قال والصحيح عندي انهما ظرفان مضافان الى جملة مصرح بجزئيها او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعله وقتا يجاب به متى او كم فيكون التقدير في مذ يوم الجمعة وهو يومان مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان قال وهو قول المحققين من الكوفيين وانما اخترته لان فيه اجراء مذ ومنذ على الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر هذا آخر كلامه ولا حاجة ايضا على قوله الى تقدير مضاف اذا وقع بعد مذ ومنذ مصدر او ان وقيل ان ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدا فان فسرتهما بهذا القايل باول المدة وجميع موقوعين كما فسرهما البصريون بذلك كان قولنا باطلا غلط لانك اذا اطلقت جميع المدة يوما زكيت بخبر عن الجميع بالنومين ولانهما على هذا التقدير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين لكون بعدهما يصح تأويل المبتدا الموجود ولا فيهما الظرف كما تقول زمان رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهاء الرؤية يوم الجمعة وزمان رايته منذ يومان اي بعد الرؤية يومان وله توجيه ما مع تعسف من جهة المعنى فهذا ينبغي ان يشرح قوله على الاطلاق ولا على ما قيد به الشارح فانه قال اي اذا قدر زمان مضاف فيكونان مبتدان وما بعدهما خبرهما فانه ليس المراد ذلك والظاهر ان الحامل له عليه انه وجد تقدير يكونان بالفاء والظاهر انه مصدر بالواو وكما في النسخة المعروفة على المصنف وقوله **ولاتحادهما** اي لاتحاد مذ ومنذ **بما قبلها** معنى لا لفظا والا لوجب ان يكونا ظرفين وقد يكون الاتحاد اللفظي على قول سيبويه اذا كان الواقع بعدهما الفعل **لا يتخللهما العاطف بخلاف ما اعترض به** سؤال وجواب فالسؤال ان مذ في حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده جملة ابتدائية فلم يجز ما رايته ومذ يومان بعطف احدى الجملتين على الاخرى كما يجوز ذلك فيما فسرته به من نحو ما رايته وامد ذلك يومان والجواب ان قولك مذ يومان وان كان جملة ابتدائية لا اثر لانه من حيث

المعنى

المعنى كانه جزء من الكلام الذي قبله لانه يفيد التحديد في الفعل الذي تقدمه اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم زمان الماضي ولما قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته فامتزج احدى الجملتين بالاخرى ومما يدل على الامتزاج ان قولك مذ يومان لا يؤدي المعنى المفهوم من قولك امد ذلك يومان الا بعد ان تسبقه الكلام الاول الذي هو قولك ما رايته ولو ابتدات به لم يجز وليس كذلك قولك وامد ذلك يومان لانه كلام مستقل بمعناه غير مفتقر الى ما تقدمه حتى تغيره ولما جرى الجملتان مجرى الجملة لشدة هذا الامتزاج لا يجوز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء والقسم وجوابه لان مصحح العطف بين الشيئين هو ان يكون الامتزاج بينهما لا منزلة شيء واحد لشدة اتصال احدهما بالآخر ولا بمنزلة المتعاندين لكون احدهما اجنبيا عن الآخر **وحاشى للتنزيه** اي يستعمل فيما ينزه عن المستثنى كضربت القوم حاشى زيد ولذا لم يحسن ان يقال صلى الناس حاشى زيد لعدم معنى التنزيه هنا **ويكون فعلا عند المبرد** وقد عرفت في المستثنى بيان الاختلاف فيه **وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها** اي ما بعد هذه الثلاثة **منصوب اذا كانت افعالا وقد مر** بيانها في باب الاستثناء **وجاز حذف حرف الجر مع ان وان قياسا** وذلك لطولها بالصلة **ومحلها مع ما حيزها** عند حذف حرف الجر **النصب عند سيبويه** لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده **كما في اختار موسى قومه** اي من قومه ومحلها جر الا وان يقول الجر كما قال المنصف **عند الخليل كما في قول رؤبة خير** بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي بخير **الثاني** من الانواع السبعة الحروف **الناصبة للاسم منها** اي من الناصبة **حروف النداء فمن جعل العمل لها** كالمبرد فانه قال ان المنادى منصوب بحرف النداء لسدها مسد الفعل ولذا يمال كما يمال الفعل واما من جعل العمل للفعل المقدر كسيبويه فانه قال ان المنادى منصوب على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فلا يكون حروف النداء على قوله مما نحن بصدده **وهي** اي حروف النداء **يا وايا وهيا** حال كونها **لنداء البعيد وما جرى مجراه** اي مجرى البعيد من ساه او نايم وتبع المصنف الزمخشري رحمه الله في جعل يا لنداء البعيد بل واما قولهم يا الله مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلان المنادي لما راى نفسه بعيدا عن حضرته تعالى ناداه نداء البعيد استصغارا لنفسه واستبعادا لها عن مرتبة المدعو تعالى وابن الحاجب جعل يا اعمها يناديها القريب والبعيد وهو اولى لاستعمالها فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة

نواصب الحروف الاسمي

حذف

وأي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة اي قولنا وا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك
بين النداء والندبة مع انه قد تقول وا في النداء المحض وهو قليل ومنها الا في نحو النصب لها
اي لالا في الاستثناء وهو المبرد والزجاج من البصريين قالا العامل في المستثنى الا لكونها نائبة
عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن ادعو والصحيح انه اي ان النصب للفعل او لما في
معناه كشبه الفعل ومعناه قبلها اي قبل الا بتوسطها لان المستثنى يتعلق بالفعل معنى اذ هو
جزء مما نسب اليه الفعل فتعدى الفعل بتوسط الا الى المستثنى لانه قوي بالا وهذا مذهب
البصريين واحترز بقوله قبلها عن قول ابي علي الفارسي فانه قال ان العامل استثني حكى ان عضد الدولة
سأله ذات يوم في الميدان عن العامل في المستثنى فقال هو منصوب بتقدير استثني فقال
هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال هذا جواب ميداني واما اذكر الجواب الصحيح اذا
رجعنا قال الشيخ الرضي لا يلزم ذلك الاعتراض لانا نعلم ما يحدث ووردت من كلام العرب
ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه اقول ان لم يلزم عليه هذا الاعتراض لكن يلزمه اعتراض اخر
وهو انه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار ولا باضمار ولو جاز ذلك لنصب ليت وكان
وما باضمار اتمنى واشبه وانفي وبعضهم جعلها اي الا عاملة في المستثنى في نحو زيد الا خمسة كذا
اي حيث لا يتقدمه فعل ولا يتضمن معناه ومنه اي مما يكون العامل هو الا لعدم الفعل والمتضمن معناه
ما ذكره في باب الست الجبرية قال المصنف في بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذور والاموال
ويتولد منها ست مسائل ثلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة فهي جذور تعدل عددا اموال تعدل
عددا اموال تعدل جذورا والمقترنة فهي مال وجذور تعدل عددا مال وعدد يعدل جذورا
مال يعدل جذورا وعددا فهذه هي معظم اصول الجبر والمقابلة وفي شرحها طول خارج عن الغرض
من نحو شيء الا واحدا او مال الا شيء يعادل كذا فان العامل هنا الا لتعذر تقدير ينقص اذ المعنى
شيء ينقص منه واحد كما تقول شيء يستثنى منه واحدا وكذا في الاستثناء المنقطع يكون العامل الا
لتعذر تقدير نحو ما جاءني احد الا حمارا اي دع حمارا والاكثرون من المتاخرين على انها اي ان الا
هناك اي في المنقطع بمعنى لكن فقالوا انها هي الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها ولا بد لها اي لالا
بمعنى لكن من تقدير الخبر في الاغلب فتقدير ما جاءني احد الا حمارا لكن حمارا جاء كما ان التقدير
في جاءني القوم الا حمارا لكن حمارا لم يجئ ومنها اي من الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فيمن يرى العمل لها
كعبد القاهر وقد مر في اول القسم الثالث بيان اختلاف العامل في المفعول معه الثالث من الانواع

السبعة

السبعة الحروف الناصبة للفعل المضارع وهي لن للاستقبال في المضارع وان الماضي يدل على معنى
المضي نحو عجبت ان فعلت كذا نحو اريد ان تخرج وهي اصل في العمل واخواتها تعمل بنيابتها
من حيث انها تلازم الفعل كملازمتها وتنقله من الحال الى الاستقبال وان التي تقع بعد العلم
وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف هي المخففة من المثقلة لا الناصبة للفعل
سواء كانت داخلة على المضارع او على الماضي مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم التقدير انه
سيقوم وانه لا يقوم وذلك لانه لما ثبت ان المخففة من الثقيلة ان الناصبة للفعل
لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق للايذان من اول الامر على انها هي المخففة لا
الناصبة والتحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق اولى وكذا ان التي تدخل الماضي
الواقعة بعد العلم هي المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا اي انه وان رجح
من كلامه هذا ان الداخلة على الماضي هي المخففة سواء كانت واقعة بعد العلم او لا ومثل نحو
عجبت من ان قام زيد وقال لا يمكن ان يكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا لكن التفصي عن عرض
هذا بالتحقيق حقيق والى ازالة الشبهة طريق وذلك لانها تقدم على دخول ان المصدرية على
الماضي والمضارع وقوله في التعليل اذ لا يمكن ان يكون ناصبة اقول اذا دخلت على الماضي لا
يكون ناصبة بل انما يكون لمجرد المصدرية وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان من كونها مخففة
من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع لان الظن باعتبار رجحان الفعل به العلم ومن كونها
ناصبة لان الظن لاحتماله النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر الافعال التي تقع بعدها
الناصبة كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب وكلتاهما
اي المخففة والناصبة مصدرية ويكون الفعل معهما في تقدير المصدر ولن معناها نفي المستقبل
اي هو نفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام كما قيل نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن
لي فان التقييد بحتى دافع للدوام وهي اي كذا من لا فان لا يدل على نفي مستقبل الفعل نحو لا اقوم
فاذا اردت المبالغة قلت لن اقوم واذن جواب لقول وجزاء لفعل وانما يعمل اذن
النصب بشروط ثلثة اذا كان ما بعدها مفرغا لها اي حال كونه عن عمل ما قبلها اخرته ومستقبلا
والشرط الثالث ان لا يكون مفصولا بين الفعل واذن بغير القسم والدعاء والنداء نحو اذن
اكرمك لمن قال لك آتيك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله ولو قلت انا اذن اكرمك
او اني اذن اكرمك او ان اذن آتيك او والله اذن لا اتيتك او اذن اظنك كاذبا لم تعذبك

وبالإلغاء أي في إلغاء إذن واجب أما في الأمثلة الأربعة الأول فلأن إذن معتمدة على ما
قبلها وما قبلها يقتضي أن يعمل في الفعل الواقع بعد إذن فالغي لأنها غير موضوعة على
العمل حتى لا يجوز إلغاؤها ألا ترى أنها تتعين حيث لا يكون نحو أنا إذن فاعل كذا واعلم أن
الاعتماد في ثلاثة مواضع بالاستقراء الأول أن يكون خبرا عما قبلها والثاني أن يكون جزاء
للشرط قبل إذن والثالث أن يكون جوابا للقسم قبلها وأما في المثال الخامس فلأن الفعل
لما كان فعلا حالا لم تعمل فيه إذن لأن هذا الباب مبني على الاستقبال ألا ترى أن أن
ولن وكي لاحظ لهن في الحال وكذا يجب الإلغاء في قولك إذن أنا أكرمك لأن إذن
من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل وإنما يجوز الفصل بأحد الأشياء
المذكورة نحو إذن والله أكرمك وإذن رحمك الله أكرمك وإذن يا زيد أكرمك لكثرة
دوران هذه الأشياء في الكلام **وإذا وقعت** إذن **بعد الواو** والفاء نحو أن تأتيني آتك
وإذن أو فإذن أكرمك **فالوجهان** من إعمال إذن باعتبار أنها في صدر جملة مستقلة معطوفة
على جملة أخرى والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ومن إلغائها باعتبار كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض وكون الفعل وحده معطوفا على الفعل
الذي قبل إذن فتكون إذن متوسطة معتمدة على ما قبلها فيجوز في أكرمك في المثال الجزم على
تقدير آتك وأكرمك وتكون إذن ملغاة متأخرا في التقدير ويجوز الرفع على الاستئناف في
تقدير وإذن أنا أكرمك **وجاز الفصل بينهما** أي في إذن بينها وبين الفعل المنصوب بها
بالقسم والدعاء والنداء كما ذكرنا **خاصة نحو إذن والله أخرجك** بخلاف أخواتها نحو
أن ولن وكي فإنه لا يجوز الفصل فيها بأحد هذه الأشياء لأن إذن بواسطة جواز إلغائها
صارت متصرفة فاغتفر فيها الفصل **وكي للتعليل نحو أسلمت كي أدخل الجنة والنصب**
أي نصب الفعل الواقع بعد كي الواقعة بعد اللام **في مثل لكي يعلم الناس أنا مرأت**
المعيشة مرتابة بكي **قطعا** في قوله قطعا نظر لأن مذهب الأخفش والخليل أن كي في
جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن وقد تظهر كما في قوله أردت
لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر عن تقدم اللام عليها في نحو لكيلا
تأسوا وتأخرها عنها في نحو كي لتقضيني رقية ما وعدتني بأن كي المتأخرة بدل من اللام
المتقدمة واللام المتأخرة بدل عن كي المتقدمة ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالها

حرف

حرف ناصبة وحملوا بأن أن في كيما أن تغر زائدة وبدل من كي وبزيادة اللام في كي لتقضيني
وفي غيره أي في غير ما تكون كي فيه مصدرية باللام **جاز أن يكون النصب به** أي بكي **وأن يكون**
بإضمار أن مذهب البصريين أن كي قد تكون ناصبة بنفسها كأن وجارة مضمرة بعدها أن
فيجوز الأمران على قولهم في نحو أسلمت كي أدخل الجنة أن النصب بكي وبأن المضمرة بعدها
واعلم أن قوله وفي غيره جاز أن يكون بها وبإضمار أن ليس على إطلاقه لأن مذهبهم أن كي الداخلة
على أن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل نحو كيما أن تغر كما أن الداخلة عليها اللام ناصبة لا غير
بمعنى أن والتعليل مستفاد من اللام **وجاز الإظهار** أي إظهار أن **في مثل قوله** فقالت أكل
الناس أصبحت مانحا لسانك كيما **أن تغر وتخدعا** أصبح بمعنى صار ومانحا بمعنى معطيا
خبره ولهذا عداه إلى مفعولين يقول هذا الشاعر حكاية عن قول حبيبته حين وبخته
أي قالت إنك تغر الناس بمدحك إياهم وتريد أن تغرهم زائفا ومنح الناس اللسان كناية عن
المدح لهم وأن تغر وتخدع بمنزلة اللازم أي بفعل الغرور والخداع ويجوز أن يكون مفعولها
محذوفا للانسياق وهو الضمير العائد إلى الناس **ولا يجوز** تقديم معمول الفعل المنصوب
بعد كي عليها **نحو جئت زيدا كي أضرب** لأنها إما جارة أو ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول
ما بعدهما كما لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بأن عليها **نحو زيدا أن تضرب خلافا**
للكسائي فإنه أجاز هذا التقديم **وقوله وشفاء عيك جابرا أن تسألي لما تعضل مذهم**
لأن جابرا معمول تسألي وقد تقدم على أن **والفراء يجعل المنصوب** وهو جابرا **حالا من الحي على**
ما حكاه ابن السراج وجعل جابرا اسم فاعل من الخبرة بمعنى الاختبار وإنما جعله حالا منه وإن لم
يتصور منه الخبرة باعتبار أنه حامل للاسم على أن يخبر ويجرب وقال الشيخ الرضي التقدير
أن تسألي لم تسأل جابرا **الرابع** من الأنواع السبعة **الحروف الجازمة له** أي للفعل المضارع
ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه أي نفي الماضي وإنما لم تدخل على الماضي مع أنها موضوعة
للمضي لأنها لما وجب أن تكون عاملة وجب أن تدخل على ما هو قابل للإعراب **ولما وهي مثلها**
في القلب والنفي والواو كأن لما في الأصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في أن ما وأينما **وتختص**
بسبب هذه الزيادة بأشياء **بالاستغراق** أي بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال
التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم بخلاف لم فإنه يجوز أن ينفصل
نفيها من الحال نحو لم يضرب زيدا أمس لكنه ضرب اليوم **وجواز حذف الفعل** المنفي بها والاختيار

ان دلّ عليه دليل استغناءً بها عن الفعل نحو قاربت المدينة ولمّا اي ولمّا ادخلها بخلاف لم
فانه لا يجوز حذف فعلها في السعة وتستعمل لمّا في الاغلب في نفي الامر المتوقّع وتوقّعه بخلاف لم
واللام للامر اي لامر الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل المتكلّم والمفعول المتكلّم
والمفعول المخاطب **وجاز اضمارها** اي اضمار اللام **في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك**
كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد واجاز الفراء حذفها في النثر في قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلوة فانه في الاصل ليقيموا الصلاة ولا يجوز ان يكون جزمه جوابا
للامر لاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة ولا استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه
شرطا توقّف الجزاء عليه وان كان متوقّفا ايضا على اشياء اخر نحو توضّأ تصحّ صلوتك
ولا للنهي فانها جازمة بخلاف لا للنفي وتجي لا للمخاطب والغائب على السوا بخلاف اللام
فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد تدخله لتعيد التاء الخطاب واللام
الغيبة ويعمّ اللفظ لمجموع الامرين مع التنصيص مع كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا **وان للشرط والجزا** وانما تعمل الجزم لاقتضائها طول
الكلام فخفّفت في عملها باسقاط الحركة **وقد مرّ حكمها** اي حكم الشرط والجزاء لا حكم لا وان في
ما قال ان رح اذ لا فائدة في تخصيصها بالذكر لانه مرّ ايضا حكم لم ولمّا **ومن شانها** اي
شان ان **ان يلزم الفعل** لان الشرط تقتضي الابهام وهو في الفعل **لفظا** نحو ان تزرني اكرمك **او**
تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد **وقلّما حذف معها** اي مع ان
الفعل من غير شريطة التفسير فانه انما يحذف معها في الاغلب كما في الاية المذكورة **ونحو قوله**
ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر لتبيين لانه حذف
الفعل من غير شريطة التفسير والعقل الدية واصله الحبس حتى تعقل اي ان طولبنا بالعقل لا
نضيق به ذراعا اي نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا فنصبر اي فنحبس انفسنا لذلك
الصبر اي لذلك الحبس للقتل اي نصبر لنقتل قصاصا فالعقل فاعل فعل حذف من غير شريطة
التفسير اي ان كان العقل **و**من ثمّه **ان شيئا مما في حيزها لا يتقدّمها كالاستفهام** سوا
كان ذلك الشي معمولا للشرط او للجزاء فلا يقال زيدا ان تضرب تضربك وزيدا ان جئتني اضرب
بالجزم وانما يجوز بالرفع ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني
فزيدا اضرب وانما لا يجوز ذلك لاقتضائها صدر الكلام **ولذا** اي لامتناع تقديم ما في حيز

الشرط

الشرط عليه **قيل آتيك ان اتيتني لزم الجزاء محذوفا وما تقدّم** وهو آتيك **كلام وارد على سبيل**
الاخبار دالّ على الجزاء المحذوف وهو مذهب البصريين **والّا** يكن واردا على سبيل الاخبار بل كان
جزاء كما هو مذهب الكوفيين يلزم الجزم اذا كان الجزاء مضارعا لانه مضارع كالشرط واذا
كانا ماضيين وجب الجزم **ولزم دخول الفاء** على ما تقدّمه اذا كانت جملة اسمية
او غيرها مما لا يصلح ان يقع شرطا فيجب ان لا يجوز ان يقال انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز
ان دخلت الدار انت طالق بل يقال فانت طالق ان دخلت الدار **و**يلزم **جواز غلامه ان يضرب**
زيدا اضرب على ان يكون غلامه مفعول اضرب لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض
جواز تقديم ما في حيز ان عليها **و**يلزم **جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا** بعود الضمير في
غلامه الى زيد لان اضرب غلامه لو كان جزاء لكان زيد المتأخر لفظا متقدما معنى لان
رتبة الشرط قبل رتبة الجزاء فينبغي ان يجوز ذلك كما يجوز نحو ضرب غلامه زيد وههنا
سوال وهو ان ما تقدّمه ان كان كلاما واردا على سبيل الاخبار ولم يكن جزاء فينبغي ان يحكم
بوقوع الطلاق جزما في قولك انت طالق ان دخلت الدار لانه لا تعليق فيه لان التعليق فيه
انما يكون في الجزاء وهو ليس بجزاء فاجاب عنه بان ما تقدّمه وارد على سبيل الاخبار **وان كان**
ما تقدّمه **في حكم المعلّق** على الشرط **في الاحكام** فيكون جوابا من حيث المعنى انما فالتوقف مضمونه
على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك علي الف درهم ان دخلت الدار **ولو قلت زيدا**
ان تضرب اضرب لم يجز نصب زيد **باي الفعلين نصبته** لانه اذا لم يجز ان يتقدم على ان فعلا
الشرط والجزاء لم يجز ان يتقدم عليها معمولهما **والكسائي يجيز نصبه بالفعل الاول** وهو الشرط
كما يجيز تقديم معمول ان الناصبة عليها **ويجيزه** اي الكسائي **والفراء نصبه** اي نصب زيدا
بالفعل الثاني وهو الجزاء قال ابن السراج قال الفراء وانا اجيز ان يكون منصوبا بالفعل
الثاني وان كان مجزوما لانه يصلح فيه الرفع وان يكون متقدما فكانه قال اضرب زيدا ان
تضرب وهذا معنى قوله **لتوهم الرفع والتقديم** اي تقديم ما كان جزاء ورفعه **ولو قلت**
ان زيدا تضرب آتك تذكر انه منصوبا بعد ان قبل فعل الشرط وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا
عنه بضميره او متعلقه **فلا مقال في جوازه** لانه لا يلزم منه تقديم ما في حيز ان الشرط عليها
الا ان النصب بمضمر يفسّره هذا الظاهر **عند اصحابنا** البصريين وذلك لقوة وذلك
لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما **والنصب** **بما بعده عند الكوفيين** لصلاحيتهم

ان ينصبه مع عدم اشتغاله بضميره او متعلقه وان كان الفعل مشتغلا باحدهما كان منصوبا
بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق وكذا حكم المنصوب بالجزاء المتقدم عليه بكون
نصبه عند البصريين بفعل يفسره هذا الظاهر اذا قلت ان تأتني زيدا اضرب بالجزم
عند اصحابنا والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل
المنصوب الذي ليس من جملة الشرط والكل يجزمه اي الثاني اذا فرق بينهما بظرف لغو
للثاني وهو الجزاء نحو ان تأتني اليك اتيك لان الفصل بالظرف كلا فصل وان كان الفصل
بينهما من سبب الاول اي من متعلق الشرط ومن جملته ظرفا كان هذا الفصل نحو ان تأتني يوم
الجمعة اتك او غيره نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب وفاقا لانه اذا كان متعلقا
بالشرط لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به الخامس من الانواع
السبعة ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة تسمى الحروف المشبهة بالفعل التام المتصرف
المتعدي لفظا لكونها على ثلثة احرف فصاعدا مفتوحة الاواخر ومعنى لطلبها الجزئين مثل
الفعل المتعدي ولتضمنها معنى الفعل واستعمالا للزومها الاسماء كالافعال ولدخول نون الوقاية
عليها وهي ان بالكسر لتوكيد مضمون الجملة وتحقيقه بلا تغيير في الجملة لان التاكيد تقوية
الثابت وان بالفتح وفي قيس وتميم عن تقلب همزة ان عينا مثلها مرفوع بانه خبر مبتدا
هو ان اي ان مثل ان في توكيد مضمون الجملة ويجوز نصب مثلها على الحال مع قلب مضمون
الجملة الى معنى ما هو في الحكم المفرد وهو الحاصل اي هذا المعنى انما يحصل من اضافة مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة سواء كان الخبر مشتقا او جامدا او من معنى وصفه اي وصف الخبر
اذا كان الخبر موطئا اضافته الى اسمها اي اسم الجملة اي الاسم الواقع في الجملة نحو بلغني ان زيدا قائم
اي قيام زيد او انك زيد اي زيديتك فان الجامد اذا الحقت ياء النسبة باخره افاد معنى
المصدر او ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة هو حاصل ونحو
قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي ذلك بانتفاء فقههم لان قوم خبر موطئ وكذا اي
لكون ان لتوكيد مضمون الجملة من غير تغيير فيها وان له مع قلب مضمونها الى معنى ما هو في حكم
المفرد تكسر ان في مظان الجمل المظان جمع مظنة ومظنة الشيء موضعه وما لفه الذي يظن
كونه فيه كالابتدا سواء كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في وسطه لكنه ابتدا كلام
آخر واستئناف له نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وما بعد القول من جميع

منتصر فانه

منتصر فانه اذا قصد به الحكاية وانما كسرت لان ما بعد ابتدا الكلام المحكي واما اذا قصد
به الاعتقاد الشامل للعلم والظن فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وتفتح ان في مظان
المفردات اي فيما يكون الاصل فيه ان يستعمل فيه المفردات وما يجري مجراها نحو علمت ان
زيدا قائم فانه وان كان في الاصل جملة الا انه في الحكم المفردات وان كان الموضع الذي تفتح
فيه ان مما يستعمل فيه الجملة لفظا استعمالا جائزا نحو عجبت من انك خارج فانها تفتح
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا ويجوز ان يستعمل هنا اعني الجملة فيقال عجبت من
يوم خروج زيد او استعمالا لازما نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا تضاف الا
الى الجملة لكن فتحت لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وانما كسرت اذا وقعت
حالا نحو لقيته وانك راكب وان قلنا الجملة هنا واقعة موقع المفرد الذي هو المصدر
والمصدر يقع حالا لان الجملة تقع حالا ايضا والمصدر الذي يقع حالا لا يكون الجملة واقعة
موقعه لان المصدر الذي يقع حالا هو المصدر الصريح لا المؤول به كمكان الفاعل فانه من مظان
المفردات لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكمكان المفعول نحو عرفت انك قائم خارج باب قلت
فان مفعول وان كان مفعولا الا انه لا يكون الا جملة فهو مستثنى ويعني بباب قلت قلت وجميع
متصرفاته من المضارع والامر واسمي الفاعل والمفعول والمصدر وكمكان المبتدا نحو
عندي انك قائم وكمكان المجرور بحرف الجر او بالاضافة نحو مررت انك قائم وعجبت كذا كرامة
انك قائم وتفتح في باب علمت بدون اللام لو حذف باذ المفعولين على مذهب الاخفش
كما عرفت تحقيق القول فيه قبل ذلك وانما فتحت لوقوعها موقع المفعول الاول وكذا
تفتح على قول سيبويه لوقوعها موقع المفعولين لعلمت وهما في حكم مفعول واحد وتكسر ان
معها اي مع اللام فيه اي في باب علمت تعليقا لباب علمت فانه لما جيء باللام وعلق لعلمت
لا يكون لعلمت عمل فيما دخل عليه فعادت الجملة مستقلة على ما كانت عليها قبل دخول
علمت واذا دخلت ان على الجملة وهي مستقلة وجب كسرها ويجوز الكسر والفتح باعتبار
تقدير الجملة وتقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة كقولك وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان
واللهازم جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في اللحيين تحت الاذنين والواحد لهزمة والجمع لهازم
فالفتح على ان تقدر ما بعد اذا مفردا هو مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته ثابتة والكسر

ان م

على تعذّر ما بعدها اذا جملة اي اذا هو عبد القفا **وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالفتح**
على معنى اول مقولي حمد الله قال عبد القاهر اذا فتحت لم يكن في الكلام محذوف وكان اول
ما اقول مبتدأ واني احمد الله خبره بمعنى اول الشيء الذي اقوله الحمد لله وما نختار ان تكون
موصولا لئلا يكون بمعنى اول مقولي الحمد لله اقول ان ما في ما اقول يجوز ان يكون على هذا الوجه
مصدرية ايضا على معنى اول قولي او اول اقوالي حمد الله فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
وان ذهب الى توجيه الكسر بقوله **او اول اقوالي اني احمد الله** على ان يكون القول عاما في الحمد
وغيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو
اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة ولا حاجة الى خبر محذوف
ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقال
عبد القاهر لا يكون ما على هذا الوجه موصولا اقول يجوز ان يكون ما ايضا على هذا الوجه
موصولة على معنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله كما تقول اول
السورة بسم الله الرحمن الرحيم وانما جعلها عبد القاهر مصدرية لا موصولة لان مذهبه ان
قوله اني احمد الله حكاية الجملة والخبر محذوف والحكاية انما تستقيم بعد المصدر لكونه
في حكم الفعل لا بعد المقول وما لو جعلت موصولة لكان ما اقول بمعنى المقول **لا على حذف**
الخبر مع الكسر كما قال ابو علي وتبعه عبد القاهر والزمخشري فاذا كسرتها كان قولك اول
ما اقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره اول قولي اني احمد الله ثابت او موجود فقولك
اني احمد الله جملة محكية وقعت بين المبتدأ والخبر **لفساد المعنى** وهذا اشارة الى
اعتراض ابن الحاجب على ابي علي وهو ان المحكي بعد القول هو نفس القول الا ترى ان قولك
اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبني هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول
لكونه افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول
هذا القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان فيكون المعنى على هذا اللفظ
بهمزة اني او باني ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من هذا الكلام وفيه نظر لانه يجوز
ان يكون مرادهما ان الخبر محذوف وهو قولي واني احمد الله متعلق قولي لا متعلق اقول
او الخبر محذوف كما قدره لكن اني احمد الله بدل من اول او متعلق به لانه بمعنى القول لا
باقول **وتكون المكسورة للابتداء** من غير تغيير لمعنى الجملة **جاز في المعطوف على اسمها بعد**

مضي

مضي الجملة وكذا اجاز **في الصفة** لاسمها بعد مضي الجملة **عند الزجاج الرفع حملا على الموضع**
اي على موضع اسمها نحو ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد ويكون الخبر لعمرو
مقدرا اي ان زيدا قائم وعمرو قائم فحذف لدلالة الاول عليه وانما لا يجوز عطف عمرو على
الضمير في قائم وح لا يكون محتاجا الى خبر لاستقباح العطف على المرفوع المتصل من غير فصل
او تأكيد في الفعل والاسم اولى به لان ضمير الاسم اضعف من ضمير الفعل ولذلك لم يبرز مع
الضمير حمله وانما جاز ذلك في ان لانه لعدم تغييرها معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها كالحروف الزائدة التي لا تغير الا التأكيد فيكون تقديرها كالعدم بخلاف ليت زيدا قائم
فانه لا يمكن تقديرها كالعدم اذ ليس معناه معنى زيد قائم وقوله عند الزجاج قيد في الصفة لانه
اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فجعل
قوله علام الغيوب بالرفع صفة لربي المنصوب باعتبار حملا على محله واباه غيره لاحتمال ان يكون
رفع علام الغيوب بانه خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف او بدل من الضمير في يقذف او فاعل
ليقذف واستغنى عن العائد بالظاهر موافق للاول في المعنى وعند سيبويه يجوز العطف على محل
اسم لكن لان العطف لم يكن متعلقا بامر متقدم على لكن حتى حصلت المخالفة بينها وبين ان بامر
متقدم كما حصلت بين اللام ولكن بامر متقدم وانما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا
يتغير حكمه ومعناه بدخولها وعند الفراء يجوز رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل واعلم ان
بعضهم قال انه معطوف على موضع اسمها نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان
وبعد دخولها كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا وقال الجزولي
والزمخشري انه معطوف على موضع ان مع اسمها نظرا الى ان اسمها وحدها لو كان مرفوع المحل لكان
وحده مبتدأ وليس بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد
لان ان باعتباره كالعدم **ولا يجوز** الرفع على موضع اسمها **قبله** اي قبل مضي الجملة عند البصريين
فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان
ان فيكون قائمان لكونه خبرا عن زيد وعمرو مرفوعا بان وبالابتداء فيلزم منه عمل عاملين مختلفين
في معمول واحد وذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين مستقلين
اثر واحد **خلافا للمبرد والكسائي** فانهما اجازا العطف على موضع اسمها قبل مضي الخبر لفظا
وانما اجازا ذلك لان العامل عندهما في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ فلا يلزم عندهما عمل

عاملين في معمول واحد وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا **والصابئون** والنصارى
من آمن اعتراض لانه في الظاهر عطف لقوله والصابئون على محل اسم ان قبل مضي الجملة فاجاب
عنه بانه محمول **على ان الخبر المذكور** وهو قوله من آمن **خبر لان مقدم على المعطوف تقديرا**
وان كان مؤخرا عنه لفظا وانما اخره عنه لفظا ايذانا بان الصابئين الذين كانوا ابين
قدما في الكفر وما سموا صابئين الا لانهم صبئوا عن الاديان كلها لو آمنوا الصح مع ذلك ايمانهم
فقبلنا عذرهم فعلى هذا يكون الصابئون معطوفا على محل اسمها بعد مضي الجملة او نقول
انه عطف على الضمير المتصل في هادوا وهو مرفوع عندهما **او محمول على انه** اي ان الخبر المذكور
خبر للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبله اي قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر
الصابئون عليه وهذا الوجه اولى من الوجه الاول لان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر
وفي الوجه الاول مخالفة امرين الحذف وتغيير الوضع ولان مذهب سيبويه في قولك زيد
وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وهذا الوجه مثله وقوله **كما في قوله**
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اشارة الى الوجه الثاني لان راض
لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون ولما قال راض دل على انه خبر لانت قال الشارح رح
واجاب عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتدا وخبره محذوف
اقول هذا جواب آخر وليس في المتن منه اثر لانه التزم ان الصابئون معطوف على اسم ان
لكن منع ان العطف قبل مضي الخبر بما ذكر من الوجهين **وعليه** اي على الوجه الثاني يحمل **قوله**
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمن قرا وملائكته **مرفوعا** لان يصلون لو كان
خبرا عن الله لوجب ان يقال يصلي ولما قال يصلون دل على انه خبر عن ملائكته وخبر الاول محذوف
وقد يتوهم والمتوهم ابن الحاجب **ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف**
على المحل قال ابن الحاجب ان مع اسمها وخبرها في باب علمت وان كان في تقدير المفرد باعتبار
ان التقدير في علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد لكنها مع ما في تقدير اسمين لانها مع ما سدت
مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئيها في تقدير اسمين اي المبتدا والخبر وتوجيهه انها
تكون **لقوله** اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق **والا فاعلموا انا وانتم**
بغاة ما بقينا في شقاق الشقاق العداوة وسبب هذا الشعر ان قوما من آل بدر من
الفزاريين جاوزوا بني لام من طي فعمد بنو لام الى الفزاريين فجزوا نواصيهم وقالوا قد

منا

منا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة من ذلك فيقول بشر بن ابي خازم قد جززتم
نواصيهم فاحملوها الينا واطلقوا من اسرتم منهم وان لم تفعلوا فاعلموا انا نبقى متعادين
ابدا وانما دعا ابن الحاجب الى هذا التوهم انه نقل عن سيبويه جواز العطف على محل اسم
ان المفتوحة بهذا البيت بتقدير حذف الخبر من الاول التقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا
ان المفتوحة في باب علمت في حكم المكسورة لما صح منه هذا الاستدلال **وليس** هذا البيت
بثبت وحجة على جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة قال الشارح رح لانه يلزم ان يكون
عطفا قبل مضي الخبر اقول لا يلزم من ذلك لو قدر للاول خبر قبل المعطوف ولا حاجة الى
هذا التعليل لان المصنف علل حجيته بقوله **لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل**
بعضها على بعض بان يكون خبر قوله انا محذوفا اي انا بغاة وقوله انتم بغاة جملة معطوفة
على الجملة الاولى او يكون خبر انا هو قوله في شقاق وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية
لا باعتبار التشريك اي تشريك مفرد من مفرد **في العامل** بان يكون قوله انتم معطوفا على محل قوله
انا **وانه** اي ان العطف باعتبار عطف الجملة على الجملة **جائز في الجميع** اي في جميع الحروف
المشبهة وغيرها هذا مع ان مبنى توهم ابن الحاجب منهدم لانا نقول بعد تسليم ان ان
مع ما في خبرها بتقدير اسمين ان الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا
قائما وهو بتقدير علمت قيام زيد او نقول انها مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي
من اول الامر بتقدير مفرد **ونحو ان المصطلح هو واخوه وعمرو مختصمان** على ان يكون عمرو
معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه **وان لم يات بالمعطوف**
الثاني وهو عمرو **لم يسد كلام مكانه** من الجهات **سلكت** وهي اربع جهات نصب اخاه
ورفعه وعلى التقدير من تثنية الخبر وتوحيده **لما لا يخلو** هذا الكلام مع عدم الاتيان
بالمعطوف الثاني **من فساد واحد او اكثر** من فساد وذلك لانه لو قيل ان المصطلح هو
واخاه مختصمان على ان يكون اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح وذا
لا يجوز لان اصطلح يقتضي فاعلين لانه بمعنى تصالح ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم فساد
آخر وهو تثنية الخبر لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه مفعول معه ولو
قلت ان المصطلح هو واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد
فاعل المصطلح والمختصم وذا فاسد لما ذكرنا ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد في الاسم

وذا لا يجوز أيضا إذ لا يجوز أن يقال إن زيدا وعمرا قائم ولو جعل أخاه مفعولا معه لزم
توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح فهذا قال المصنف قال الشيخ الرضي رح وفيه نظر لأن المصطلح
بمعنى التصالح فيقتضي أن يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان أخاه مفعولا معه لم يتعدد
الفاعل من حيث اللفظ أقول لا يجب أن يكون فاعله متعددا لفظا كما قال عبد القاهر في
المقتصد إن فاعلا يجيء على ضربين لفظي ومعنوي ولا شك أن المفعول معه في المعنى فاعل
ههنا ولو قلت إن المصطلح هو وأخوه مختصمان فإن كان أخوه معطوفا على المستكن في
المصطلح لزم الإخبار عن الواحد وهو المصطلح بالاثنين وهما مختصمان وإن كان معطوفا
على محل اسم إن يلزم العطف على محله قبل مضي الجملة مع فساد آخر وهو توحيد فاعل المصطلح
ولو قلت إن المصطلح هو وأخوه مختصم فإن كان أخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد
فاعل المختصم وإن كان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم **ولم
تجامع لامه** أي لام الابتداء وهو عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمه **إلا أنها** لكن ود
لا تبطل معنى الابتداء والموضع موضع التأكيد حال كونها **داخلة على الخبر** وإن كان مفردا
نحو إن زيدا لقائم وإنما تدخل عليه مع اقتضائها التصدر كراهة اجتماع حرفين بمعنى
واحد وهو التأكيد والتحقيق مع أن كليهما حرف ابتداء فصدرت إن لكونها عاملة والعامل
أولى بالتقديم على معموله وإنما جاز أن إن زيدا لمنطلق لأن إن الثانية كالزائد لأنها
تأكيد موجودها كعدمها بخلاف ما نحن فيه **أو داخلة على الاسم مفصولا بينها** أي بين لام
وبينه أي بين اسمها بظرف من الخبر نحو إن علينا للهدى أو بظرف متعلق بالخبر نحو إن في
الدار لزيدا قائم **أو داخلة على ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه** أي المتعلق الخبر نحو
إن زيدا لطعامك آكل وأما إذا تأخر عنه فلا تدخل عليه فلا يقال إن زيدا آكل لطعامك
لئلا يستكثر حقها بالكلية واعلم أن اللام إنما تدخل على الخبر إذا كان مثبتا ولم يكن ماضيا
مجردا عن قد ولم يكن جملة شرطية ولا تدخل على الجملة القسمية المصدرة باللام لا منع
الفصل بين اللامين بما الزائدة نحو قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم وكذا إنما تدخل على
متعلق الخبر إذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد لا يقال إن زيدا لطعامك أكل إلا عند الأخفش
ولكن للاستدراك وقد عرفت معنى الاستدراك في حروف العطف **تتوسط بين كلامين
متغايرين** بالنفي والإثبات **معنى** أي الشرط أن يكون التغاير بينهما معنى سواء كان مع التغاير

المعنوي تغاير لفظي أيضا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ أو لا نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وقد تكفي
في التغاير أن يكون بوجه ما ولا يجب أن يكون بينهما تضاد حقيقي كقوله تعالى وإن ربك لذو فضل
على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال **وتتابع** يتابع
لكن إن **في صحة العطف على المحل** أي على محل اسم لكن لأنها لا تغير معنى الابتداء كأن **وفي دخول
اللام في الخبر** أي في خبر لكن على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين فإنهم قالوا إن دخول اللام
لكن لأجل الجامع إن المكسورة أيضا لسقوطها منها عن التصدر الذي هو من رتبتها لكن جامعتها لشبه
مناسبتها لها معنى وأما لكن فلم يثبت لها معنى لا يجوز أن تجامعها اللام والأولى إسقاطها
عن مرتبتها لمجامعتها إياها مع أن لكن للاستدراك وهو يستغني عن التأكيد ولأنه لا يجوز الجمع بين
حرفين أحدهما يقتضي الاتصال وهو لكن لأنه يتوسط بين كلامين متغايرين والآخر يقتضي الانفصال
وهو اللام لأنه يقطع ما بعده عما قبله **لكنه** أي لكن دخول اللام على خبر لكن **ضعيف** لما قال البصريون
ونحو قوله **ولكنني من حبها لعميد** مع شذوذه **متأول** بأن الأصل فيه لكن إنني فخفف بحذف
الهمزة وبإدغام لكن في نون إنني بعد حذف إحدى نونيه لالتقاء الساكنين كما خفف لكنا هو الله ربي
بالألف في أصله لكن أنا بالألف ونقلت حركة الهمزة إلى نون لكن ثم أدغمت النون الأولى في الثانية
بعد إسكانها ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف كما يوقف على أنا قال ابن الحاجب هو مبتدأ
والله بدل منه أو عطف بيان وربي خبر المبتدأ والجملة خبر أنا في قوله لكنا وقال الزمخشري
هو ضمير الشأن ولكن الوجه الأول أولى بحسب الكلام **ويجوز معها** أي مع لكن مشددة ومخففة **الواو**
العاطفة أو الاعتراضية لأن المخففة مع الواو لا تكون عاطفة بل استقل معنى العطف إلى الواو
وكأن للتشبيه أي لتشبيه الاسم بالخبر سواء كان خبرها مشتقا أو لا وقال الزجاج إنها للشك
إذا كان مشتقا نحو كأن زيدا قائم لأن الخبر عبارة عن الاسم والاسم لا يشبه بنفسه والجواب أن
الخبر ليس عبارة عن الاسم لأن المعنى كأن زيدا شخص قائم إلا أنه لما حذف الموصوف وأقيم
الصفة مقامه صار الضمير في الوصف عائدا إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر فقال كأني ميت
وإن كان الأصل كأني رجل مات وقد كان مذهب أن قيل إنه غير مركبة لعدم الدليل عليه وقال
الخليل الأصل كأن زيدا الأسد إن زيدا كالأسد فالأصل فيها أن يكون الكاف مؤخرة فقدمت
لتؤذن من أول الأمر أن الكلام مبني على التشبيه وفتحت إن المكسورة لفظا لكون الكاف داخلة
على المفرد لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لأنها لم تصر بالفتحة في حكم المفرد بدليل حسن السكوت

عليه من غير احتياج الى ضميمة وصار الكاف معها بمنزلة كلمة واحدة فلا محل لها من الاعراب خلافا
لما اذا كانت الكاف تقع خبرا نحو ان زيدا كالاسد فانها في محل الرفع **وتخفف الاربعة** وهي انّ
وانّ ولكنّ وكانّ **تخفف** بحذف النون المتحركة منها فانّ رح اي تسكن نونها بعد حذف نون
اول المحذوف النون المتحركة فلا حاجة الى التسكين **فتبطل عملها** لزوال المشابهة اللفظية بينها
بين الفعل **وجاز الاعمال** الا انّ الالغاء في المكسورة اغلب من اعمالها وان كان اعمالها اغلب
من اعمال غيرها كقوله تعالى وان كلٌّ لما جميع ويجوز الاعمال كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فمن
قرا ان مخففة خلافا للكوفيين فانه لا يجوز عندهم اعمال المكسورة المخففة والاية ترد عليهم وكذا
المفتوحة المخففة الاغلب فيها الالغاء ويجوز الاعمال كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق واما كان مخففة فالافصح فيه الالغاء وقد جاء الاعمال كقوله
وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان **الا لكن** مخففة فانه لم يجوز فيها الا الالغاء لانها لما خففت
اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجري مجراها في ترك العمل واجاز يونس والاخفش
اعمالها ولكن لم يثبت به شاهد **ويلزم ان المكسورة** اذا خففت **اللام** في خبرها سواء كانت
معملة او مهملة اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد والمص
تبع في هذا ابن الحاجب وان كان مذهب سيبويه واكثر النحاة ان لزوم اللام انما يكون مع الاهمال
وقال ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا
او معربا باعراب تقديري وهذه اللام هي لام اخرى للفرق غير لام الابتداء عند ابي علي والا لما
دخلت على ما لا تدخله لام الابتداء نحو بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد ولام الابتداء عند جماعة منهم وانما يلزم التعليق في باب علمت لو كانت هذه اللام
لام الابتداء نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين لانها انما دخلت على المفعول الثاني فلم نصب الاول
لخلوه عن مانع ومعلق ولا بد من نصب الثاني وان دخله اللام واما ان قتلت لمسلما فشاذ عندهم
وتدخل هذه الاربعة مع التخفيف **الفعل** فالضمير راجع الى الاربعة لا الى المكسورة على ما فهم الشارح
لان سيبويه وكلامه يأباه كقوله تعالى كان لم يغن بالامس وقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في النهج
كان قد وردت الاظعان **ويلزم ان المكسورة** الداخلة على الفعل **ان يكون** الفعل **من افعال المبتدا
والخبر** ونواسخها عند البصريين نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وانما يلزم ذلك
لان اصلها ان يدخل على المبتدا والخبر فاذا فقد هذا الاصل اشترط ان لا يفوت الدخول على ما

يقتضي

يقتضي المبتدا والخبر رعاية اصلها بحسب الامكان لئلا يخرج بالتخفيف عن اصلها بالكلية
خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم جواز دخولها على الافعال كلها فانه نحو قوله ان قتلت
لمسلما **ويلزم في المفتوحة** الداخلة على الفعل مطلقا سواء كان الفعل من النواسخ اولا **ان يكون مع فعلها**
اذا كان متصرفا ولم يكن شرطا احد الاحرف الاربعة **قد او السين او سوف او حرف النفي**
نحو ولنعلم ان قد ابلغوا وعلمت ان سيكون او سوف وعلمت ان لم تقم ولن تقوم وما قام وما يقوم
للفرق بين ان المخففة من الثقيلة وبين الناصبة للفعل فان الناصبة للفعل لا تفصل بينها وبين
الفعل بشيء من هذه الاحرف لكونها مع الفعل بتأويل المصدر وعاملا فيه الا بلا فانها لكثرة دورها
في الكلام تدخل حيث لا تدخل اخواتها اما اذا كان فعلها غير متصرف او كان شرطا او كانت داخلة
على الجملة الاسمية فلا حاجة الى احد من هذه الاحرف لانها لا تلتبس بالناصبة لان مصدرية
يلزم الفعلية التي يكون فعلها بتأويل المصدر وغير المتصرف والشرط لا يكونان كذلك كقوله تعالى
وان ليس للانسان وكقوله تعالى وان لو استقاموا وكقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل **ويقدر
اعماله** اي اعمال المفتوح عند النحاة ظاهرا **في ضمير شان مقدر** سواء كان داخلا على الجملة الاسمية
او الفعلية وان وقع في [illegible] ان هذا انما يكون عند دخوله على الفعل وليس كذلك بخلاف المكسورة فانها
عند النحاة ظاهرة الغيت مطلقا ولم يعمل في ضمير شان مقدر وانما جعل ذلك في المفتوحة
لانها لما اريد ان يكون بينها ارتباط لفظي فقدر هذا الضمير لكونها باسمها ارتباط
ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز سيبويه ان لا تكون عاملة في ضمير شان مقدر عند النحاة ظاهرا
فتكون كالمصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ربط لفظي **وليت للتمني**
وهو محبة حصول الشيء سواء يترقب حصوله اولا **وجاز ان زيدا قائم على حذف الخبر** حذفا
لازما او على سد ان مع اسمها وخبرها مسد اسم ليت وخبرها كما جاز علمت ان زيدا قائم
والخلاف في ليت كالخلاف في علمت وقد عرفت ذلك قبل **ولعل للتوقع امر مرجو او مخوف**
اي لعل لانشاء الترجي وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ويدخل فيه الطمع لانه ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق لانه ارتقاب المكروه والمخوف نحو لعلك تموت الساعة
ولعل الواقعة في القرآن للترجي والاشفاق في المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى تعالى الله
عنه علوا كبيرا ولا تستعمل لعل الا في الممكنات واعلم ان الاصل في الترجي ان يكون راجعا الى المتكلم
لان الالفاظ وضعت لاداء المعاني القائمة بنفس المتكلم وقد يرجع الى المخاطب لتلبسه بالكلام

لان بين الجملة الواقعة بعدها وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد لانها مصدرية ح

التلبس التام كقوله تعالى لعله يتذكر ولعل ان معه ترتب او الى غيرهما مما يتعلق به الكلام
كقوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك اي بلغت من التهالك على اباءهم مبلغا يرجون
ان تترك بعض ما يوحى اليك وقد يشرب لعل معنى التمني وذلك لانها لما كثرت في الاستعمال التوقع
المرجو وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فينصب الفعل المضارع الواقع
بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضمارها منه قوله تعالى
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرأ بالنصب وانما كان لعل في هذه الاية
بمعنى ليت لان فرعون لما كان يدعي ان البلوغ الى اسباب السموات من جوه ذكره وكان ذلك محالا
فصار لعل بمعنى ليت وجاز دخولها اي دخول لعل على ان المفتوحة عند المبرد في التسهيل
وفي المفصل وفي المفتاح وفي الشرح للرضي عند الاخفش قياسا على ليت فكما يجوز ليت
ان زيدا قائم يجوز لعل ان زيدا قائم وهو ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت
قياسا ويلحقهن اي جميع هذه الحروف الستة ما حال كونها كافة لها عن العمل او ملغاة
عن الكف اي زائدة غير مقتضية كما لا تعقبها اذا وقعت بين حرف الجر والمجرور نحو قوله تعالى
فبما رحمة الا ان الالغاء اي الغاء ما عن الكف مع الثلاثة الاخيرة وهي كان وليت ولعل
اكثر من الغائها مع ان وان ولكن وذلك لقوة قربها اي قرب هذه الثلاثة من معنى الفعل من
حيث ان كان بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام
وتاثيرها في مضمونه بخلاف ان وان ولكن ولذلك تعمل في الحال والظرف عمل الفعل الصريح
دون ان وان ولكن ومنها اي من السبعة لا لنفي الجنس على ما مر حكمها في المنصوبات السادس
من الانواع السبعة ما ترفع ثم تنصب وهو ما ولا المشبهتان بليس وقد عرفت احكامهما
ووجه الشبه به ولات النافية عند المبرد والكسائي ترفع ثم تنصب حملا لها على ما وهو
ضعيف لان اللغة لا تثبت قياسا نحو قوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
والسابع من الانواع السبعة غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا اذ لا المقصود في
في النحو الا العوامل منها وانما ذكرت غيرها طرد اللباب والانتساب وطيبه لغوية
فمنها اي من غير العاملة حروف العطف وقد عرفت معانيها ومنها حروف النفي غير ما عمل
منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين في حجازية او في الفعل نحو لم ولن ولما ولا في النهي وهي اي حروف
النفي غير العاملة ما لنفي الحال قيل لان الدليل على انها للحال انه هو المفهوم من نحو ما يفعل وما

زيد

زيد منطلق في تميم فانه انما يفهم منه نفي الفعل والانطلاق في زمان الاخبار ولو كانت لمجرد النفي
لجاز ان يقال ما زيد يكرمني ما اكرمك ومما امتنع هذا علم انه لنفي الحال الا ان ما كان للحال لا يناسب
ان يجامع ما هو للاستقبال وهو حرف الشرط واما في حجاز فهي عاملة ولا لنفي الماضي المقرب
من الحال نحو لما فعل قال سيبويه واما لما فهي نفي لقول القائل هو يفعل اذا كان في فعل حال
واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها سيبويه في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا شك
ان قد للتقريب من الحال فكذا ما كان جوابا له ولا تتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعامك
ما اكل زيد لان ما بمنزلة الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل وفي اقتضائها التصدر
فكما لا يتقدمها في حيز الاستفهام ما عمله لا يتقدمها ما في حيزها خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا تقدم ما في حيزها عليها قياسا على لم ولن ولا والجواب بالفرق بينهما فان ما يدخل على
الاسم والفعل بخلافها فانها لا تدخل الا في الفعل ونحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشمعلة
نخيب الفؤاد راسها ما تقنع مشمعلة اي سريعة ونخيب ما لكسر جبان لا فؤاد له وكذلك
نخب ونعت للمراة البيتها القنع شذوذ محمول على لم لان تقول راسها منصوب على
شريطة التفسير المقدر ما تقنع لانها تقنعه بحذف المفسر والضمير من المفسر ولا لنفي
الاستقبال نحو لا يفعل معناه نفي الفعل في المستقبل كما ان لن كذلك وان لن اكد ولا تقع
في جواب الشرط كقوله تعالى ان تدعهم لا يسمعوا دعاءكم فهذا مستقبل محض وقد حذف الفعل
المصدر بلا مجردة لا مجرد النائبة عن الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك
الامر فافعل هذا فقدم افعل اهتماما بحاله وحذف الفعل اجتزاء بلا عنه ولهذا اي لكون
لا نائبة مناب الفعل اما لوا الفها كما اما لوا الف للافعال والا فالحروف لا يدخلها التصرف
كالامالة وغيرها ويحذف لا في جواب القسم نحو فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي
لديك واوصالي اي لا ابرح لديك ونحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ ويحذف لا من
اخوات كان نحو قوله تنزل حبال الامرات اعرضها لها ما مشى يوما على خفه جمل اي لا تزال
حبال محكمات اعد تلك الحبال لاجل الابل والضمير في لها للابل وقد يتغير بها اي بلا الماضي الباقي
على المضي حال كون الماضي مكررا في اللفظ وتكون لا حينئذ بمعنى لم نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى او في
معنى المكرر نحو قوله تعالى فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقتحام اي اقتحام العقبة وهو الاحوال
والمجاوزة بشيء بالشيئين المذكورين في الاية وهما قوله تعالى فك رقبة الى اخره فكانه قال

فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا يدل على معنى فلا
اقتحم العقبة ولا آمن **وقد لا يكرر** الماضي لفظا ولا معنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم
تغفر جما واي عبد لك لا الما قوله جما صفة موصوف محذوف اي خلقا جما او غفرانا
جما كثيرا والم الرجل من اللمم وهو صغار الذنوب **والدعاء** بلفظ الماضي **وجواب**
القسم بلفظه ايضا **بمنزلة المستقبل** في انه لا يكرر الماضي فيهما تقول لا غفر الله له ودالله
لا ضربت لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وانما استعمل الماضي لحقته
وتاتي لا نقيضة لنعم في مقابل التصديق من قال افعلت كذا نعم اي نعم فعلت وللتكذيب
لا اي ما فعلت **وان النافية بمنزلة ما في نفي الحال** وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية
كقوله تعالى ان يتبعون الا الظن وان الحكم الا لله **ومنها** اي من غير العاملة من الحروف
حروف التنبيه وهي ها وهو مختص باسم الاشارة عند بعضهم لانه ينبه المخاطب
على ما يعرف من الاسماء المبهمة ليتصور عنده بمنزلة الاسماء المظهرة وقد تفصل بينها
بالقسم نحو تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك وقد يدخل على
ضمير المرفوع المنفصل ايضا نحو ها انتم اولاء قال الخليل ان ها ههنا كانت متصلة باسم
الاشارة فتفصل منها لتقدير لعمر الله هذا وانتم هؤلاء الا ان دخولها على اسم الاشارة
اكثر من دخولها على الضمير لان اسماء الاشارة مبهمة تصلح لكل حاضر فقرن به حرف التنبيه
لتحريك النفس على طلبه تعيينه بخلاف الضمير فانه لا تصلح لكل حاضر وليس المعنى في ها انا
ذا افعل ان تعلم المخاطب انك لست غيرك وانما المعنى استغراب وقوع مضمون الجملة
المذكورة بعد اسم الاشارة وهي بعده لبيان المستغرب ولا محل لها من الاعراب اذ هي مستأنفة
وقال البصريون هي في محل الحال والعامل فيها معنى الفعل من التنبيه او الاشارة
وفيه نظر اذ ليس المراد من قولك ها انت ذا تقول انبهك اليك او اشير اليك حال قولك
والا وأما مخففتين وهما للاستفتاح الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة
ويختصان بالجملة خبرية كانت اولا **وقد يحذف الفها** اي الف أما نحو أم **وتبدل همزتها**
اي همزة اما **عينا** وهاء ايضا سواء حذفت الفها اولا نحو عما وهما وعم وهم وذلك
لانه تستكره الابتداء بالهمزة لانها من اقصى المخارج فتبدل بعض اخواتها في المخرج وهو العين
والهاء **ومنها حروف التصديق والايجاب وهي نعم** وهو اعم تصرفا ولذا قدمها **مقررة**

لما سبقها ومثبتة له **من نفي او ايجاب خبرا كان** ذلك المنفي والموجب **او استفهاما** بالحرف
كالهمزة وهل تقول في جواب من قال اقام زيد او أقام زيد نعم اي نعم قام زيد وفي جواب من
قال ما قام زيد او ألم يقم زيد نعم اي نعم ما قام زيد فنعم بعد الاستفهام ليس للتصديق
لان التصديق انما يكون لما يحتمل الصدق والكذب بل للايجاب ما بعد اداة الاستفهام وابقائه
نفيا كان او اثباتا ولهذا قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكفروا عن آخرهم
وعند بعضهم يجوز ان يوقع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفظا لتقرير الجمل
ويكون نعم في الحقيقة لتصديق الخبر المثبت المؤول به والاستفهام مع النفي للتقرير
ما بعد الاستفهام ولهذا التزم من قال نعم في جواب من قال له اليس لي عليك دينار بالدينار
بناء على العرف الطاري على الوضع فعلى هذا يجوز ان يقال نعم في جواب الست بربكم **وبلى ايجاب**
ونقض **لما بعد النفي** اي بلى ينقض النفي المتقدم سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا
عن الاستفهام او مقترنا به تقول في جواب من قال لما قام زيد بلى اي بلى قد قام زيد وكقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا واما النفي معنى فكقوله تعالى ~~فكقوله تعالى~~ بلى بعد قوله لو
ان الله هداني لان معناه ما هداني **واجل وجير وان لتصديق المخبر** سواء كان موجبا او منفيا
ولا تقع جواب الاستفهام **وتقع جير لا فعلن** بمقام جير مقام الجملة القسمية لانه للتصديق
والتصديق توكيد كالقسم وكان معناه نعم والله لا فعلن وعند بعضهم انه في القسم اسم بمعنى
حقا اي حقا لا فعلن **واي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام** وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق
الخبر ايضا **ولا تستعمل** اي اي **الا مع القسم** المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون
المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري نحو اي والله او وربي او ولعمري واي الله بحذف الجار
ونصب الله وفي اي الله اوجه فتح الياء لالتقاء الساكنين وحذفها لذلك وابقاؤها على حالها
لان مد الياء بمنزلة حركته **ومنها اللواحق بالآخر** كالكاف والهاء نحو اياك اياه الى آخرها **[illegible]**
اي واللواحق بالآخر **مزات** كالتاء نحو انت الى آخره فانها حروف دوال على احوال المرجوع
اليه على ما عرفت من الاختلاف فيها **وكذا الكاف في ذاك** وذلك من الحروف غير العاملة فانه
لما تجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية مطابقة من اضافته في ضميره وهو كون
اسم الاشارة الذي قبله مخاطب به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا صار حرفا لكن بقي فيه
تصرف واحد كان في حالة الاسمية وهو كونه مفردا او فرعيه ومذكرا او مؤنثا لعدم عراقته

في الحرفية وبما تؤيد حرفيته من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم
يمتنع ذلك كما في كما في ضربتك وبك وكذا يدل على كونه حرفا بناء النون في ذانك فانه لو كان
ضميرا لسقطت النون كما في غلامك وكذا الكاف في حيهلك والنجاءك ورويدك من الحروف
غير العاملة واعلم ان ههنا تفصيلا لا بد من بيانه وهو ان اسم الفعل المتصل به الكاف وهو
صالح لان يكون مضافا فالمبدا ان كان في الاصل ظرفا او حرف جر نحو امامك وعليك كان الكاف
اسما مجرورا نظرا الى اصله وان كان مما جاء مصدرا واسم فعل معا نحو رويدك زيد وزيدا احتمل
الكاف ان يكون اسما مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا
الى كونه اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في حيهلك
وقال الفراء ان الكاف في جميع اسماء الافعال مرفوع لكونه في مكان الفاعل وفيه نظر لانا نعرف
ان الكاف في عليك حال كونه اسم فعل هو الذي كان قبل صيرورته اسم فعل وقال الكسائي انه في
الجميع منصوب وفيه نظر لان المنصوب يجئ بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وقيل انه في الجميع
حرف خطاب ويرد عليه النظر الذي ورد على الفراء واما النجاءك فقيل انه اسم فعل بمعنى اسرع
من نجوت نجاء اي اسرعت والاولى ان يقال ان النجاء باق على المصدرية لعدم دليل يدل على انه
اسم الفعل كما في تقدمك اي تقدم تقدما فيكون التقدير في النجاءك انج النجاء والكاف حرف
فيه لامتناع اجتماعها مع لام التعريف وكذا الكاف في ارايتك من الحروف غير العاملة فان ارايت
لكون رؤية الاشياء ومشاهدتها طريقا الى الاحاطة بها علما وصحة الخبر عنها استعمل بمعنى اخبر
ووضع موضعه للتناسب وصار بمنزلة اسم الفعل المنقول عن الفعلية فالحق به الكاف الحرفية
كما الحق باسم الفعل نحو حيهلك واستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف
تاء الخطاب فبقي التاء في جميع الاحوال لاستغنائها بتغير المخاطب وقال الفراء ان بدل الاسناد من
التاء الى الكاف على ما هو مذهبه في رويدك وارايت منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت
كانه قيل ابصرت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة
عجيبة لشيء واما ان اريد بارايت فعل القلب فيكون الكاف اسما ويتصرف التاء والكاف فيقول
ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين
وارايتكن الهندات ومنها اي من الحروف غير العاملة حروف الصلة وانما سميت بها لانها
يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لتزيين لفظ او لغير ذلك

من الفوائد

من الفوائد اللفظية ويقال لها ايضا حروف الزيادة سميت بذلك لانها لا تغير اصل المعنى وفايدتها
قد يكون معنوية كالتاكيد المستفاد من من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما ولفظية كما ذكرنا
ولا يجوز خلوها منهما معا لئلا تكون عبثا سوى ما يجر منها كالباء ومن واللام وقد تقدم ذكرها
في ذكر حروف الجر وهي اي حروف الصلة غير ما يجر ان بكسر الهمزة تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد
النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما ان رايت وما ان طبنا جبن اي ما رايت وما طبنا خلافا
للفراء فانه قال ما وان حرفا نفي تراد فا كما تراد في حرفي التوكيد في ان زيدا لقائم وفيه نظر لانه
انما يجوز اجتماع حرفي التوكيد مع الفصل كما في ان واللام وان نحو انتظر ان ما ان جلس القاضي اي ما
اي تزاد ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي ما جلس القاضي بمعنى مدة جلوسه وصلة ما لا يكون الا
جملة فعلية عند سيبويه واجاز غيره ان يكون اسمية كقوله بعدما افنان راسك كالثغام
المخلس وان بفتح الهمزة تزاد كثيرا بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وما بين جملة حمه اي تزاد ما بعد
بعض حروف الجر نحو عما قريب ومما خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها وبعد اذا ما انزلت سورة اي تزاد ما بعد اذا ومتى واي واين وان اذا افادت
هذه الكلمات معنى الشرط نحو ايا ما تفعل افعل ومتى ما تفعل افعل واينما تكن اكن واما تذهبن بك
وفي قول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا ما زائدة في بيته مواضع من
هذا البيت ومعناه ما ذكر المصنف انه امية قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا في سنة الجدب
يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع والعشر وهما ضربان من الشجر ثم
يعلونها في جبل وعر ويشعلون فيها النار ويضجون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من
اسباب السقيا وعالت البيقورا اي ان السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع
والعشر وبنحو ذلك مما يزاد فيه ما نحو مثل ما انكم تنطقون ولا وتزاد بعد ان المصدرية نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد وفي لا اقسم بيوم القيمة اي تزاد قبل اقسم قليلا وانما قال
على الا عرف لانه قيل ان لا غير زائدة بل هي نفي الكلام ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث
فقيل اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة قال الرضي ثم قال اقسم بمواقع النجوم
اقول الاظهر ان القسم ههنا من قوله فلا اقسم والاولى ان يقول وفلا اقسم وقد جاءت زيادة لا قبل
المقسم به كثيرا كلا اذا كان جواب القسم منفيا نحو لا والله لا افعل وفي ما جاني زيد ولا عمرو
اي لا تزاد لا بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي فلا ههنا وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال

نفي احد المجتمعين دون الآخر فانك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو واحتمل انك اردت ما جاءا
معا ولكن جاءا متفرقين فاذا جئت بلا زال هذا الاحتمال ولهذا كانت لتوكيد النفي
وتسمى لا هذه مذكرة للنفي اي تذكر به ومنها اي من الحروف الغير العاملة الحرفان المصدريان
وهما ما نحو بما رحبت اي برحبها وقد فسر به قوله تعالى والسماء وما بناها ولا يستغنى
بالمصدر عن ما مع الفعل لان المصدر لا دلالة له على الزمان بخلاف الفعل المصدر بما فانه يدل
على المصدر والزمان معا والاخفش يشترط لها اي لما عائدا اي يقدر في صلة ما راجعا اليها
فيقدر قوله بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بتوجيه لانه لم يوجد هذا الضمير
بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وهي اي ما عنده اسم مكني به عن المصدر وقد يدفع
قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون وذلك لانها لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان تقدير قوله بما كانوا يكذبون
بتكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب وهو الحق لا يوجب استحقاق العذاب فاجاب المص
عنه فيهم بقوله ولا يلزمه اي لا يلزم الاخفش ما دفعوه به لان المقدر في يكذبون اي يكذبونه
وهو الضمير الراجع الى المكني به عن المصدر مفعول مطلق لا مفعول به فلا يلزم منه استحقاق
العذاب بتكذيب التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال فان ان الداخلة على
للاستقبال وان كانت مصدرية لكنها عاملة وقد لا تعمل ان الداخلة على المضارع للاستقبال
فيه اي في المضارع اما تشبيها لها بما المصدرية او بأن المخففة نحو قوله ان تقرأن
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى مصدرية غير ناصبة لوجود
علامة الرفع وهو النون وبعضهم اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو
انت فينا ترغبين اي فينا رغبتك ولا يصلح الذي موصولا بما بعده وانما اي ان صلح موصولا
يلزم منه امور مرفوضة التأنيث في الذي لانه خبر انت ويلزم العائد من الصلة الى الموصول
وليس فيه عائد اليه ويمتنع تقدم ما في حيز الصلة وهو فينا عليها لان فينا على تقدير كون الذي
موصولا يتعلق بترغبين وعلى تقدير ان يجعل الذي مصدريا لا يلزم من ذلك لان فينا خبر الذي
ترغبين وهذه الجملة خبر انت اي انت رغبتك حاصلة فينا ونحو التركيب ان يقول بدل قوله
ويمتنع الى آخره وتقدم ما يمتنع تقدمه على انه لا يلزم من ذلك لجواز ان يكون هذا من باب وكانوا فيه من
الزاهدين وحملوا عليه اي على الذي المصدري قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ويجوزون

الذي

الذي تضرب زيدا قائما على ان يكون الذي مصدريا اي ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا الذي
من حروف المصدر وان كان المصدر مفهوما منه بل جعلوا الذي اسما مكنيا به عن المصدر
ويكون موصوله مصدرا مقدرا مقدرا في صلته ضميره كما حكي من مذهب الاخفش في ما فمعنى
انت فينا الذي ترغبين اي انت طلبك الذي ترغبينه كائن فينا ومعنى الذي تضرب زيدا قائما
الضرب الذي تضربه زيدا قائما والذين اجازوا الغاء اي الغاء الموصول نحو مررت بالذي
القائم اخوه بالجر اي بجر القائم على زيادة الذي حال كونهم متمسكين بقوله من النفر اللائي
الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذي متعلق بمتمسكين الذين
لان التقدير من النفر اللائي اذا قعقعوا حلقة الباب خاف اللئام هم اقول لم لا يجوز ان
يكون هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من احسنه لانه توكيد كلمة بما توافقها معنى دون لفظ
ويفضل هذا النوع من التوكيد على التوكيد باعادة اللفظ بعينه كان نحو قولك زيد كمثل عمرو
مستحسن شايعا في النظم والنثر بخلاف زيد كمثله فانه مخصوص بالضرورة قوله فلا يبعد
خبر قوله الذين من مذهبهم لم يعاوه جزما لانه موصول لان زيادة الحرف اولى من زيادة
الاسم ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لانها
مغيرة لمعنى الكلام وكل ما يغير معناه وكان حرفا فمرتبته الصدر لئلا اذا ان السامع من اول
الامر على ما قصد المتكلم من الكلام من اقسامه ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تأتينا
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت وانما يلزم الفعل لان التحضيض والتوبيخ اللذين معناها لا يكونان
الا بالفعل كالشرط فاذا وقع بعدها اسم كان باضمار فعل رافع او ناصب قال سيبويه وتقول
لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا تفعل خيرا قال ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك
خير من ذلك واعلم انه اذا وليها الظرف كان منصوبا بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله
لولا اذ دخلت جنتك قلت واما اذا قلت هلا زيدا ضربت ففيه الخلاف الذي في ان زيدا
ضربت كما عرفت ماضيا كان الفعل نحو هلا ضربت زيدا ويكون معناها التوبيخ واللوم
على ترك الفعل او مضارعا نحو هلا تضرب زيدا ويكون معناها التحضيض والطلب له فهي في
المضارع بمنزلة الامر والاخيران وهما لولا ولوما يكونان لامتناع الثاني وهو جوابها
لوجود الاول وهو المبتدأ الواقع بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى لزوم
الثانية امتناع مضمونها لحصول مضمون الاولى ويبتدأ بعدها الكلام اي يكونان داخلتين

حروف التحضيض

على مبتدأ أو على فاعل فعل محذوف على ما مر في المبتدأ والخبر ومنها قد ولا بد فيها من معنى التحقيق في جميع المواضع وهي للتقريب الماضي من الحال مع التحقيق والتوقع نحو قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب من دون التوقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب زيد قد ركب زيد والتقليل مع التحقيق اذا دخلت المضارع منزله ربما نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة تصدر منه الصدق وان كان قليلا وتستعمل ايضا للتكثير في مقام التمدح كقوله تعالى قد نعلم الله المعوقين وقد يكون للتحقيق مجردة اي عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء فهي لا تنفك ابدا من معنى التحقيق ثم تنضاف الى هذا المعنى بحسب المواضع معنى آخر وجاء الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت وقد لقيت زيدا وذلك القسم ليس باجنبي لانه لتاكيد الفعل المصدر بقد وجاز السكوت عليه وطرح الفعل بعدها لدلالة ما قبلها على ذلك الفعل سكوتا مثله فيما كقوله أفد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدا اي كان قد زالت فحذف زالت لدلالة لم تزل عليه ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لما ذكرنا في حروف التحضيض والهمزة اعم تصرفا من هل لان الهمزة للسؤال عن الفعل وعن الذات بخلاف هل فانه للسؤال عن الفعل ولاصالة الهمزة في الاستفهام ولذا اي لكونها اعم تصرفا تقول ازيد عندك ام عمرو فتستعمل الهمزة مع ام المتصلة ولا تستعمل هل فيها وتقول ازيدا ضربت وازيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده او بمقدر ولا تقول هل زيد اضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وتقول ازيد قائم ولا تقول هل زيد قائم في السعة لا على كون زيد مبتدأ ولا على الفعل مقدر وكل ذلك لما ان هل في الاصل بمعنى قد فقولك هل زيد خارج في الاصل بمعنى اهل زيد خارج حذف الهمزة لكثرة الاستعمال واقامة هل مقامها ولذا جاء على الاصل نحو اهل عرفت الدار بالغريين ونحو قوله تعالى هل اتى على الانسان وقد رخص بعض الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما قال المص وافمن كان على بينة وأو كلما فاهدرا وأثم اذا ما وقع ولا يقع هل في هذه المواضع ولم تدخل هذه الحروف عليه لكونه ضعيفا في الاستفهام كقوله تعالى فهل انتم مسلمون ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام المقتضي للتصدير فلو وقع احد هذه الحروف قبلها لم يبق لها صدر الكلام لان هذه الحروف توصل ما بعدها بما قبلها وهذه الحروف عاطفة على معطوف مقدر بعد الهمزة عند جار الله والاولى ان تكون عاطفة على كلام متقدم لانه لو كانت عاطفة على مقدر بعدها لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما تكون معطوفا عليه مع انه لم يجئ ذلك في الاستعمال وتحذف الهمزة عند الدلالة نحو لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وتستعمل

الهمزة دون هل في الامر كقوله تعالى أأسلمتم فان المراد منه الامر بالاسلام وفي الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء للدخول في الخشوع وفي التخفيف نحو الاتفعل لما في الهمزة من المبالغة والتحقيق وعند الخليل لا بل هي حرف تخضيض وفي التقرير اي تقرير الفاعل كقوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا او تقرير الفعل نحو أضربت زيدا وفي التسوية نحو أأنذرتهم ام لم تنذرهم وفي التعجب نحو ألم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو ألم تجد لك شيئا والتوبيخ نحو أكذبتم بآياتي والوعيد نحو ألم نهلك الاولين ومنها السين وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس كما انه لم يكن في السين لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى ومنها لو للشرط في الماضي لفظا او معنى ولذا لم تعمل لان الماضي لا يستحق الاعراب بخلاف ان فانه وان كان للمضي الا ان المضارع مما تلزم بعده في الاستقبال نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو الجزاء منتف ويلزم انتفاء الاول وهو الشرط اي ان لو موضوعة لكون جزائها معدوم المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لان مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم هذا اصلها وقد تستعمل لو قليلا فيما كان الثاني مثبتا اي لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وعلامة ذلك ان يكون نقيض شرطها انسب باستلزام جزائها فيلزم دوام وجوده على كل تقدير لانه لازم للشرط بالادعاء لانك جعلته لازما له ولنقيضه لانه الاولى بالاستلزام فلزم وجوده ابدا لعدم ارتفاع النقيضين كقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا وكقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولزمها الفعل لكونها للشرط امتنع في خبر ان الواقعة بعدها ان يكون الخبر اسما مشتقا لامكان الفعل فيجب ان يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المقدر بعد لو وقال السيرافي لا مقدر بعد لو لان خبر ان فعل ينوب لفظه عن الفعل فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد بخلاف ما اذا كان الخبر لان جامدا فانه لا يجب ان يكون فعلا ماضيا لعدم امكان الاتيان بالفعل بدل الجامد نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لثبت وهو من جملة ما كان جزاؤه لازم الوجود فانها اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد مع قلتها اولى ان لا تنفد وانما جاز لو ان عندي زيدا لاكرمته لما في الظرف من معنى الفعل ولذا جاز لو ان زيدا كعمرو لاكرمته وامتنع لو ان زيدا مثل عمرو لاكرمته وتجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني ولهذا يجوز النصب

فيحدثني قال ابن مالك لو مصدرية انه اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى
يودّ احدهم لو يعمّر الف سنة وقد يكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقوله ما ضرّك لو مننت وربما
منّ الفتى وهو المغيظ المحنق. واكثر النحويين لا يذكرون لو في الحروف المصدرية وممن ذكرها
الفراء وابو علي من المتاخرين وقد يحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في
الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار
ولكن نقول البيّن هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل
في تاويل مصدر والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينتصب باضمار أن نحو ... واما الزمخشري
فانه قال وقد تجيء لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني فان اراد
بهذا الكلام ما اردته فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح فان ذلك
يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك ان في المعاني المقصود
بها النيابة عن افعال على سبيل الانشاء فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع
بين نائب ومنوب هذا اخر كلامه ونعم الكلام كلامه فانه مهّد له قواعد ورتّب له شواهد
ووضع له قوانين وجمع له براهين ولهذا ورد على المصنف ما ورد على الزمخشري على التقدير
الثاني وتستعمل لو في الاستقبال عند الفراء كان كقوله صلى الله عليه وسلم لو ان لابن آدم واديين من
ذهب لابتغى اليهما ثالثا كما قد تستعمل ان في الشرط في الماضي وذلك عند تجويز المتكلم وقوع الجزاء لا وقوعه
فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت وعند القطع بعدمه كقوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته او بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل ومنها اما وفيها معنى الشرط لانها لاستلزام
شيء لشيء بمعنى ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام وقد تجيء لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى اخرها فيفيد لكن المعنى الاول وهو الاستلزام لازم لها في جميع
مواقعها وقد ترك المصنف ما هو موضوعه لها وهو التفصيل فقول التفصيل قد يكون للمجمل بين
كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا واما الشعراء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما تقوم مقامه
مع الاشعار بزيادة اعتناء بشان المذكور بعد اما فيما يسبق الكلام له كقوله فاما الذين في قلوبهم
زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاول هو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا
لمتعدد في الذهن وقد يسبقه ما يدل على المتعدد كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا

وهو

وقد لا يسبقه كقولك في صدر الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة توكيد لان التفصيل
المجمل واجمالا او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما
ومن ثمة اي من اجل ان فيها معنى الشرط لزمتها الفاء في جوابها الا في ضرورة الشعر كما عرفت ذلك في
باب المبتدا والتزم توسط جزء مما في حيزها اي حيز اما منها اي بين اما والفاء سواء كان ذلك
الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا به نحو اما اليتيم فلا تقهر او ظرفا نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق وكذا غير ذلك من المعمولات كالحال والمفعول المطلق والمفعول له وكان القياس ان
يرفع ذلك الجزء مطلقا لان الغرض الحكم على المذكور بعد اما بما هو واقع بعد الفاء الا ترى انك اذا
قلت اما زيد فمنطلق كان المقصود التفصيل باعتبار الابهام والحكم على زيد هذا التقرير هو الذي
وقع فيه الانطلاق ولكن ابقوا ذلك الجزء على الاعراب الذي يستحقه قبل التقديم من نصب او غيره
ابقاء من اول الامر بان تفصيله باعتبار صفته التي كان عليها ذلك الجزء قبل التقديم من ظرفيته
او مصدريته او غيرهما ولو رفع لبطل هذا الغرض عوضا من الفعل وذلك لان اصل اما زيد فمنطلق
اما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد وهذا جزم بوقوع انطلاقه
لانه ما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شيء فيها وليس تفسير سيبويه اما زيد فمنطلق بمعنى
مهما يكن من شيء فزيد منطلق انها بمعنى مهما لازمها اسم واما حرف بل غرضه بيان معناها فقام حذف
شرطها لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها موضوعة للتفصيل وهو مقتض لتكررها المقتضي
للاستثقال المقتضي للحذف ولغرض معنوي وهو لزوم الانطلاق لزيد بحذف الملزوم الذي
هو الشرط واقيم ملزوم الانطلاق وهو زيد مقامه فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها فقد حصل
من حذف فعل الشرط واقامة جزء الجزاء مقامه اربعة اشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير
الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة وفي قصد المتكلم مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط ه
واشتغال حيز واجب الحذف بشيء اخر وانه لا يجوز بحذف شيء في كلامهم وجوبا الا مع قيام شيء اخر
مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط مع حرف الجزاء ولاجل ذلك جاز وقوع الفاء في غير موقعها وجاز تقديم
ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع وهذا معنى قوله ولها خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع
تقديمه عند سيبويه فاجاز سيبويه اما هذا فان عمرا ضارب فقدم معمول ضارب عليه مع انه
في حيز ان وما في حيزه لا يجوز تقديمه عليه وذلك لانه اذا جاز التقديم للغرض على ما ذكرنا من
الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع لتقديم ما تعلق عليه فلا باس بجواز التقديم مع ما يقتضي

والكثر لان الغرض قوى فيجوز لتحصيله عدم اعتبار ما يغير والكثر ما لان ورح قوله اما هذا فاني ضارب
تصريح بان سيبويه يجيز تقديم غير الظرف على ان وليس كذلك فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة
المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس
المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب اقول وقد ذكر ايضا في ضوء المصباح ان بعض المتاخرين
نقل نصب زيد بضارب عن سيبويه ايضا **اجازة غيره اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يعمل**
فيه معنى الفعل كالجار والمجرور فهذه المسألة جائزة عند سيبويه والمبرد ايضا لكن العامل
في اليوم هو اما لان اما لما فيها من معنى الفعل تعمل في الظروف والجار والمجرور ونقل المعرب في ضوء
المصباح ان سيبويه لم يجوز اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا
باما **ومنها حرفا التفسير وهما اي** وهي تفسر كل منهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
والجملة نحو قوله **وترميننى بالطرف اي انت مذنب وان وتختص ان بما في معنى القول** اي لا تفسر
ان الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه وليس بقول نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابرهيم فهي تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشيء وبلفظ هو قولنا يا ابراهيم وقد
تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وكذلك ان في قوله
وانطلق الملأ منهم ان امشوا مفسرة لان المراد من الانطلاق الاندفاع في القول تقول انطلق في
الكلام اذا خاض فيه وليست ان في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مفسرة لان قوله
ان الحمد لله خبر المبتدأ المقدم فيكون من صلة ما قبله وما تكون ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها
لان الكلام يتم دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لان تفسير الكلام لا يكون الا بعد تمامه **دون**
صريحه اي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول
وقد اجاز ذلك بعضهم مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم
ولا استدلال به لاحتمال ان تكون ان مفسرة للضمير في به المقدر **ومنها كلا للزجر** والردع كما
اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له وكان الفعل الذي هو من تمامه محذوفا لان الحرف
لا يستقل اي كلا لا تقل او ليس الامر كذلك وقد تجيء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى
ومنها لام التعريف فانها وحدها حرف التعريف عند سيبويه لان حرف التنكير انما هو حرف ساكن
نحو التنوين في صه والهمزة همزة وصل مجتلبة للابتداء بالساكن لان اللام ساكن لان التعريف
معنى يمتزج بمعنى الاسم فيجب ان يكون علامته ممتزجة بمعناه فيجعل حرفا ساكنا ليشتد اتصاله به

ولذا

ولذا اوثرت اللام لانها تدغم في كثير من الحروف وعند الخليل ال كهل حرف التعريف وانما استمر
بها التخفيف باسقاط الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **ومنه في لغة اهل اليمن** فانهم يبدلون اللام
ميما لما بينهما من قرب المخرج والتجانس في الجرس منه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر فانه
صلى الله عليه وسلم لما راى شابا من اهل اليمن صائما قد اثر فيه الصيام وعناء السفر اراد ان
يعلمه حكم الصوم في السفر بكلمة بلسانه **ولام جواب القسم** وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة
المثبتة اسمية كانت او فعلية ليدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه ولربطه بالقسم **ويلزمه**
مع المضارع النون المؤكدة نحو والله لتخرجن **و** يلزمه **مع الماضي قد** نحو والله لقد خرج لانهما الحرفان
اللذان يؤكدان بها **وجاز حذفه** اي قد حذفا قليلا **نحو** قوله حلفت لها بالله حلفة فاجر **لناموا**
وما ان من حديث ولا صالي اي لقد ناموا قوله ما ان من حديث ان زائدة وهنا مضاف محذوف
اي من ذي حديث ويجوز ان يكون الحديث بمعنى المحادث كالجليس بمعنى المجالس يقول ان المرأة التي طرقت
عليها كانت تستشعر الخوف من الرقباء الذين يحدثون ويتحفظون مكثا او كنها واوهمتها
من مراقبتهم وبرد حلفي فاجر حلفة كاذب **واللام الموطئة للقسم** اي الممهدة والمعينة لكون
الجواب للقسم لا للشرط والتوطئة كثرة الوطوء وهو الرياضة كقول وطاء الفراش وكان هذه
اللام وطأت طريق جواب القسم اي سهلت تفهيم الجواب على انه مع **وهي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم**
لفظا او تقديرا وهي داخلة على الشرط وانما جيء بهذه اللام **لتؤذن بان الجواب** المذكور
بعدها **له** اي للقسم الملفوظ او المقدر لكن الاتيان بها مع تقدير القسم اكثر للتنبيه من اول الامر
على القسم المقدر **لا للشرط وليست** هذه اللام **جوابا للقسم** وانما الجواب ما ياتي بعد الشرط نحو والله
لئن اكرمتني لاكرمنك **والا** اي ان كان جوابا للقسم **جاز لئن اكرمتني اكرمك** بالجزم فيكون جزاء
للشرط وهو مع جزائه جواب للقسم مع انه لا يجوز في اكرمك الا الرفع **ولام جواب لو ولولا** وانما
جيء بها **لتوكيد الارتباط احدى الجملتين بالاخرى** فانه لما كان بينهما ارتباط معنوي ارتباط
الجزاء بالشرط ولم يكن في اللفظ علامة له من وجود الجزم كما في الجزاء زيدت اللام للدلالة على الارتباط
اللفظي نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان
ويجوز حذفها اي حذف اللام قليلا ان لم تقع لو مع ما في حيزها صلة ولم يطل الشرط بما في حيزه
كقولك لو كان لي مال لعتقت والا فيحذف كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وكقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت **ويجوز حذف الجواب لها اصلا** كقوله تعالى

ولو ان قرانا سيرت به الجبال او قطعت به الارض الاية اي لكان هذا القرآن وكقوله تعالى كلا
لو تعلمون علم اليقين اي لو تعلمون علم اليقين لارتدعتم عن التكاثر وكذا يجوز حذف جواب لولا
كقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم **ولام الابتداء وهي تدخل**
الاسم نحو لزيد منطلق **والفعل المضارع** نحو لاقسم بالله على قراءة ابن كثير **تشبيها له** اي
بالاسم وتختص دخولها عليهما بابتداء الكلام مع عدم مانع يمنعها عن التصدر اما وجوده كان
فانه لا يختص دخولها بهما في ابتداء الكلام بل يدخل على ما في خبرها سواء كان اسما او فعلا مضارعا
او ماضيا مصدرا بقد او ظرفا او جارا ومجرورا **وجاز** دخول لام الابتداء على مضارع
مصدر بحرف الاستقبال نحو **ان زيدا لسوف يفعل** لان اللام ليست للحال وانما هي لام الابتداء
خلافا للكوفيين لانها عندهم للحال فلا يجوز دخولها على هذا الفعل والا لزم التناقض في المعنى
لانه يصير حالا باللام ومستقبلا بسوف واعلم انه تدخل اللام على سوف دون السين لان سوف
على اعدل اوزان الاسم فكانه اسم واللام تدخل على الاسم بخلاف السين فانه ليس على اعدلها
لانه على حرف واحد **والاصل ان تدخل** لام الابتداء **المبتدا** لاقتضائها صدر الكلام **وقد**
زحلقت اللام **الى الخبر** نحو ان زيدا لقائم **او الى صلته** اي صلة الخبر ان كان متقدما على الخبر
نحو ان زيدا لفي الدار قائم **مع ان** وانما زحلقت **كراهة الجمع بينهما** اي بين ان ولام الابتداء
وقد ذكرنا بيان ذلك مستوفى واما قولهم لهنك بفتح اللام وكسرها وهي كلمة استعملت عند
التوكيد واصلها لانك فابدلت الهمزة هاء فانما جاز ان يجمع بين اللام وان وكلاهما
للتوكيد لانه لما ابدلت الهمزة هاء زال لفظ ان فصار كانها شيء اخر **ونحو** قوله **ام الحليس**
لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه **فعلى توهم دخولها** كان التقدير ان ام
الحليس **وهو** اي دخوله على الخبر من غير ان **قليل** لاقتضائها التصدر وزوال المانع له من ذلك
مع عدم ان **واللام الفارقة** بين ان المخففة وان النافية **نحو ان كل نفس لما عليها حافظ** وقد
ذكرنا الاختلاف فيها هل هي لام الابتداء ام لام اخرى للفرق بين ان المخففة والنافية **ومنها تاء**
التانيث الساكنة في اصل الوضع وهي تلحق بالفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل وانما
كانت ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومنها التنوين** وهو في الاصل مصدر
نونت اي ادخلت نونا **وحقها السكون** على ما هو القياس الاصلي في الحروف **الا ان يلاقيها**
ساكن فتكسر النون لان الاصل في حركة التقاء الساكنين الكسر نحو قل هو الله احد الله **او تضم النون**

للاتباع

للاتباع نحو عذاب اركض وانما لم تفتح النون مع ان الفتحة اولى بان تقوم مقام السكون لما
بينهما من التناسب في الخفة لانه لو فتح في قولك رايت زيدا الظريف لالتبس بما فيه النون
بالمضاف الى ضمير المتكلم مع غيره وهو نا **وقد يحذف** النون عند ملاقاة الساكن **نحو** قل هو الله
احد الله **نمر قرا** بحذف تنوين احد ذا وقد يحذف التنوين قياسا من العلم الموصوف
بابن او ابنة مضافين الى علم لكثرة استعمال الابن بين علمين وصفا **ومنها النون المؤكدة** وقد
ذكرناها **ومنها هاء السكت** وهي تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها **وتلحق** الهاء اللفظ
المتحرك اخره لا الساكن لئلا يتوالى ساكنان **بحركة غير اعرابية** ولا مشبهة بالاعرابية
للوقف وانما الحق لبيان تلك الحركة اذ لو لم يلحق به وسقطت الحركة للوقف لم يكن فيه دلالة
عليها **نحو ثمه وكيفه** ورجلانه ومسلمانه وضربته ولا يلحق بالنون في الامثلة الخمسة من
الافعال نحو يضربانه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد يجب الالحاق في
نحو الحذف على حرف واحد نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وانما لم
يلحق الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها نحو لا رجل ويا زيد لان حركتها عارضة فتشبه
حركة الاعراب وكذا لم يلحق اخر الماضي لانه انما حرك لشبهه بالمعرب فكان حركته اعرابية
فلا يقال ضربه واعلم انه كما يلحق المتحرك كذلك يلحق الساكن اذا كان الالف في حرف او اسم غير
النداء نحو لاه وذاه لان الالف خفي خفية فتبين مدها بالحاق الهاء بها ولا يلحق الهاء لما الالف اذا
كان في اسم متمكن او عارض البناء لئلا يلتبس بهاء الضمير المضاف اليه لجواز اضافتها بخلاف
عريق البناء فانه لا يضاف فالاكم ولذي وكذان وقوله **وقيل لم ابله** اعتراض لان الهاء فيه قد لحق
بالساكن غير الالف فاجاب عنه بقوله **لتقدير الحركة** على اللام لان اصله لم ابالي حذف الياء بالجزم
فصار لم ابال ثم لما كان اخره متحركا اسكن على القياس لكن سقطت الارض فبقي لم ابل فالحق الهاء
به لان الحركة على اللام مقدرة لان الحركة على اللام مقدرة لان اسكانه على خلاف القياس **كما اسقط**
الف ها ان هلم لتقدير سكون اللام فان هلم اصله عند الكوفيين ها لم واصله لم ثم المميز
فاسقط الالف نظرا الى سكون اللام من المدغم وانما ذكرنا المدغم وان كان مذهب البصريين ان هلم
غير مركبة للاستيناس بان الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر ايضا في الجملة
وهي اي هاء السكت **ساكنة** لانها انما تلحق الوقف ومقتضى الوقف السكون **وتحريكها لحن** خطا
ونحو يا مرحباه بحمار عفرا اذا اتى قرنته بما شاء من الشعير والحشيش والماء احب حارها

بها ولا يلحق الهاء

يستثنى

لمحبته لها ويا مرحباه بحمار ناجيه اذا اتى قربته للسانيه ناجيه اسم امراه والسانية
الناضحه التي تستقي بها الماء من البير اي قربته لها تعظيما واكراما لاجل الحبيبه مما لا يعتد
به لانه ليس من فصيح الكلام ومعذرته من ذلك انه اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء
السكت بها الضمير ولهذا ضم الهاء تشبيها لها بها وتكسر لالتقاء الساكنين وروي يا مرحباه
بالتنوين في الوجهين ومنها الشين المعجمه او السين المهملة التي تلحق كاف المونث وقفا
فرقا بين المذكر والمونث لانه لم يلحقها الشين سكتت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعل ترك
الشين في الوقف علامه للمذكر ولم يلحقها في الوصل لان حركه الكاف فارقه بين الكافين وانما
خص الشين والسين بذلك لما فيهما من الهمس المناسب لمحذوف المد ولذا لا ينحصر النفس
معهما لجري في الاول وهو الشين المعجمه يسمى الكشكشة وهي اي الكشكشه في لغه تميم والثاني
وهو السين المهمل يسمى الكسكسه وهي في لغه بكر والكاف فيهما مفتوحه على قول لانهما مصدر
كشكش وكسكس وهو مفتوح الفاء وقيل بل مكسوره لان السين انما تلحق كاف المونث المكسوره
فينبغي ان يكون الحكاية ايضا بالكسر والصحيح الاول لانه يقال البسمله بفتح الباء في مصدر بسمل
اذا قال بسم الله مع ان الباء في بسم الله مكسوره ولذا يقال السبحله بالفتح في مصدر سبحل اذا قال
سبحان الله مع ان السين في سبحان الله مضمومة ومنها المدة التي تلحق باخر الكلمة انكارا لان يكون
الامر على ما ذكره المخاطب كما تقول جاني زيد فيقول من تقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك
ازيدنيه اي كيف يجيئك مع قطعه تلك المسافة النازحة اولاشتغاله بالامور المهمة الفادحة
وينبغي ان يكون ذلك مع اشاره راس او غيره كما يفعله المنكر للشي او انكارا على خلاف ما ذكر
المخاطب كما تقول جاني زيد فيقول من لا يشك ان زيدا جاءك ويتيقن ان لا يجيئك ازيدنيه
كانه قال من يشك في هذا وكيف لا يجيئك مع انه حق الاخ البلاد جواب للاغوار والانجاد او
تلحق باخر الكلمة تذكرا والتذكر طلب الذكر من نفسه وذلك اذا نسي الكلمه من اسم او فعل او حرف
كما يقول في نحو قال ويقول ومن العام قالا ويقولو ومن العاما فتمد اللام والميم الى ان تتذكر ما نسيت
وتصله به وان كان الاخر ساكنا صحيحا منونا او غيره يلحق به يا ساكنه نحو هذا سيفني اذا
اردت سيفا من صفته كذا وكيت وان كان حرف مد نحو القاضي تمد ذلك الحرف الى ان تتذكر
او تزاد مده اخرى وتحذف الاولى لالتقاء الساكنين وتتبع هذه المدة سواء كانت للانكار او للتذكر
فيما قبلها في حركته بعد كسر الساكن اي ان كان ما قبلها متحركا تكون المدة مطابقة لحركته سواء كانت

اعرابيه

الاسم العامل

اعرابيه او بنائيه نحو ازيدوناه وازيدنيه وامعمروه وان كان ساكنا صحيحا منونا
كان او غيره يحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ولا يكون المد حينئذ الا ياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان
كان ساكنا حرف علة يكون المد مثله فيحذف اولهما لالتقاء الساكنين نحو القاضيه والمعلاه
وابغزوه في جاني القاضي والمعلى وزيد يغزو وفعل هذا الذي نقوله بعد كسر الساكن على الحالة
باقي عليه وتزاد ان مع المدة الاولى التي للانكار لزيادة البيان والايضاح لان الياء
خفيتان ولا يكون المد مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان يكون المدة
الملحقة بها ياء ليكون مناسبة لحركة ما قبلها ويختص الاولى المشروط بالوقف والانكار بهمزه
الاستفهام وعدم الفصل بين الهمزه وبين الملحق به المدة فلا يزاد في الوصل ولا في الاستفهام على
وجه الحقيقه ولا عند الفصل ويختص الثانيه وهي مدة التذكر بالمدرج لانها انما تلحق بالكلمة
لتذكر ما بعدها من بقيه الكلام فلا مجال لها الا في الدرج ولذلك لا يلحق هذه الزيادة هاء السكت
لانها انما يزاد اذا لم يقصد الوقف وقطع الكلام بخلاف زيادة الانكار واما الاسم فيعمل
الرفع والنصب والجر والجزم فمنه من الاسم العامل المصدر وهو اسم الحدث وهو معنى
قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر المشتق منه الفعل
على قول البصريين فان الفعل عندهم مشتق من المصدر وانما سمي المصدر مصدرا عندهم لكونه
موضعا لصدور الفعل كالمقتل ومذهب الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل وانما سمي المصدر
مصدرا عندهم لانه مصدر بمعنى الصادر وهو بمعنى الصادر اي هو صادر عن الفعل وحجج
كل من الفريقين مذكوره في موضعها فان قلت ضربا وجلدا منصوب على انه مفعول مطلق فيكون
مصدرا وقد اخرجه عنه بقوله المشتق منه الفعل قلنا المصدر يطلق باعتبارين احدهما انه اسم
دل ربما بما فعله فاعل فعل والثاني انه اسم لحدث له فعل اشتق منه بحيث ضربا وجلدا
مصدرا اريد به المصدر بالاعتبار الاول والمخرج من التعريف هو المصدر بالاعتبار الثاني
وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي سماع يرتقي الى ستين وثلاثين بناء في الاغلب وهي فعل وفعلة
مثلثي الفا ساكني العين نحو قتل وفسق وشغل ورحمه ونشده وكدره وفعل وفعله مفتوحي الفا
مع فتح العين وكسرها نحو طلب وخنق وغلبه وسرقه وفعل مفتوح العين مع ضم الفا وكسرها نحو
صغر وهدى وفعلى وفعلان مثلثي الفا نحو دعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران
وفعلان مفتوح الفا والعين نحو نزوان وفعال مثلث الفا نحو ذهاب وصراف وسوال وفعالة

الفاء ومكسورته نحو زهادة ودراية وفعول مفتوح الفاء ومضمومه نحو قبول ودخول وفعولة
مضمومة الفاء نحو صهوبة ومفعَل ومفعِل ومفعلة مفتوح الفاء مع فتح العين وكسرها نحو مدخل ومرجع
ومسعاة ومحمدة وفعيل نحو وجيف **وفي غيره** اي في غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه **قياس** مضبوط بضابط بان يقال كل ما كان ماضيه على افعل واستفعل وفعلل
فمصدره على افعال واستفعال وفعللة **نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا** ودحرج دحرجة
ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان فعله **او غيره** بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانه انما يعملان
عمل فعلهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال وانما كان المصدر كذلك لقوة معنى الفعل فيه وذلك
لانه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا لم يشترط فيه ذلك بخلافهما فان طلبهما لهما
انما كان لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما ولهذا يعمل المصدر موصوفا ومصغرا نحو اعجبني ضربك
الشديد زيدا وضريبك زيدا بخلاف اسم الفاعل على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وانما يعمل المصدر **اذا
لم يكن مفعولا مطلقا** اما اذا كان مفعولا مطلقا وهو المصدر الذي يذكر من جهة حدوثه فالعمل
للفعل لا للمصدر اما لان الفعل هو الاصل في العمل فلا يعدل عنه بلا موجب ولا موجب عند كون
المصدر مفعولا مطلقا لوجود الفعل هنا لفظا او تقديرا واما لان المصدر انما يعمل اذا كان مشابها
للفعل ومشابهته له لانه يتقدر بحرف المصدرية والفعل لانه انما يقع موقع الفعل ويتقيد فائدته
مع هذا الحرف ولا يصح تقديره بان والفعل اذا كان مفعولا مطلقا لان ضربت ضربا ليس بمعنى ان ضربت
واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا حقيقة لان المفعول المطلق
محذوف المقدر ضربا مثل ضرب الامير اللص **الا انه لا اضمار فيه** اي لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا
وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع ان له حكم الفعل فلا يجوز ان يتصل به المسند اليه غاية
الاتصال بخلاف الفعل فانه يضمر فيه الفاعل لان الواضع انما وضعه ليكون مسندا مقتضيا الى شيء
بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو الاضمار لاقتضائه له
وضعا وعقلا وانما لم يضمر الفاعل في اسمي الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لما
ذكرنا لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى فان قلت رح لانه لو اضمر فيه لوجب اذا ثني او جمع المصدر
باعتبار الانواع ان يكون له تثنيتان او جمعان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار مدلول المصدر
وفيه نظر لجواز ان يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف

فلا

فلا يلزم ذلك **ولا يلزم ذكر الفاعل** في المصدر في حالتي الافراد والاضافة بل قد يحذف فاعله وان كان له
فاعل في نفس الامر باعتبار انه عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وعلة جواز حذفه ما ذكرنا من
ان الله الوضع حكم الفعل **ويجوز اضافته** وفي الاضافة اربعة اوجه اضافته **الى الفاعل** والمفعول
مذكورا ومتروك وهو الاكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعله بعد اضافته لانه محله الذي
يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفع فاعله ومن جعله مع مفعوله كلفظ
واحد **والى المفعول** اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا وح يكون الفاعل مذكورا او متروكا **منصوبا
كان المفعول في المعنى** وذلك عندنا وبل المصدر بفعل مبني للفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب
او مرفوعا في المعنى اذا اول المصدر بفعل مبني للمفعول وذلك مع القرينة نحو اعجبني اكل الخبز
النقي **ويجوز حمل المعطوف والصفة على المحل** اي محل المجرور باضافة المصدر اليه سواء كان محله
مرفوعا او منصوبا ولذا يصح حمل سائر التوابع وانما خصهما بالذكر لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على
المحل وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل **نحو** قوله قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا فانه انما نصب الليان لكونه محمولا على محل المعطوف عليه وهو الافلاس
لانه مفعول مخافة التقدير لان خفت الافلاس كما جر الدبران في قوله ان باشروا العيوق والدبران
لانه معطوف على محل العيوق لانه مضاف اليه والضمير في بها راجع الى الابل المعنى مخافة الافلاس عرضت
وليانه ومداينته بالابل حسانا لانه ليس بمفلس ولا بماطل وداينت فلانا اذا عاملته فاعطيت
دينا واخذت بدين والليان مصدر لواه بدينه يلويه ليا وليانا اي مطله **ونحو** قوله حتى تهجر في
الرواح وهاجها **طلب المعقب حقه المظلوم** التهجير والتهجر السير في الهاجرة والرواح
وقت الظهيرة والمعقب من عقب في الامر اي تردد في طلبه والمظلوم صفة المعقب حملا على
محل المعقب يصف حمارا واتانا اي هاج الحمار الاتان لطلب الماء كما يطلب المعقب المظلوم
المظلوم حقه واعلم ان المعقب ان كان من عقبني حقي اي مطلني على معنى كما يطلب المظلوم مماطله
لم يكن في البيت شاهد على المراد لان المظلوم يكون ح فاعل المصدر والمعقب مفعوله **واعماله
مع اللام قليل** ضعيف نحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وذلك لتعذر
دخول اللام على ما يقدر العامل به وهو الحرف المصدري **ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه** اي في حيز المصدر **عليه
لانه في تاويل ان مع الفعل** فيكون معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان ومعمول الصلة لا
يتقدم على الموصول ولا منع من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال الله

تقديم

فلما بلغ معه الشيء **ولا يصح الفصل بينه** اي بين المصدر **وبين صلته** اي ما يتعلق به من معمولاته **بأجنبي**
من المصدر وهو ما لا يعمل فيه المصدر **فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر ان يجعل اليوم**
متعلقا باعجبني وعند من صلة المصدر في المثال وجوه ان يتعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر وعلى
وعلى هذا جاز ان يوقع كل واحد منهما بعد المصدر في اي موضع شئت وان يتعلق كل واحد منهما باعجبني
وح لم يجز فيهما الا ان يتقدما على المصدر او يتأخرا عن جميع صلته ولم يجز ان يوقع احدهما او
كلاهما بين بعض الصلة وبعض لانه لا يجوز الفصل بالاجنبي بين الموصول وصلته وان يتعلق احدهما
بالمصدر ويؤخره عنه والاخر باعجبني ويقدمه على المصدر او يؤخره عن جميع صلته وللبس باياما
في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما متعلقا بالصيام او
هو متعلق بفعل مقدر اي صوموا اياما **ولا يصح تقديم معموله** اي منصوب المصدر سواء كان
متصلا او منفصلا **على المرفوع تقديرا** في الضماير **نحو عجبت من ضربك او عجبت من ضربي اياك**
فلا يقال من ضرب اياك انا وقوله **وهو المختار** اشارة الى انه اذا كان بعد الضمير المجرور ضمير اخر
منه تعريفا جاز فيه الاتصال والانفصال لكن الانفصال فيه اولى من الانفصال فيما كان الضمير الاول
منصوبا متصلا بالفعل نحو اعطيتكه لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر قال الشيخ الرضي
قوله تقديرا متعلق بالمرفوع اي على ما يرتفع تقديرا الا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضربك زيد جاز
تقديم المنصوب على المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا اقول يلزم من كلامه هذا ان لا يجوز تقديم
المنصوب على المرفوع الذي اعرابه تقديري وليس كذلك لجواز ان يقال عجبت من ضربك الفتى وهذا مع
ان كلام المصنف على اطلاقه ليس بصحيح فالاولى ان يذكر بعد قوله تقديرا في الضماير كما ذكرنا وذكره
صاحب المفتاح والمراد هذه المسئلة بعبارتهم منه ويكون معنى كلامه ان صيغة المنصوب من
الضماير لا تتقدم على صيغة المرفوع منها في التقدير وان كان في اللفظ صيغة مجرور واحترز به عما
اذا كان الضمير مرفوعا صورة ولفظا نحو ضربك انا وهو فانه يتأخر المرفوع ح فلا يقال
يقال عجبت من ضربك انا نظرا لجواز ذلك في السعة على ما ذكره الشيخ الرضي وصاحب اللب وقال
سيبويه في كتابه ايضا وتقول عجبت من ضرب زيد انت ومن ضربك هو وكذلك تقول قال الشيخ الرضي وقوله
وهو المختار اشارة الى انه اذا اجتمع ضميران احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني وبين ان
المختار هو الانفصال ليس بصحيح على اطلاقه لان الضمير الاول ان كان مرفوعا يجب الاتصال في الثاني
وان كان منصوبا يجوز الامران في الثاني بلا اولوية لاحدهما على الاخر وانما كان المختار الانفصال

اذا

اذا كان الاول مجرورا لفظا مرفوعا تقديرا على ما عرفت بيان ذلك **فان كان المصدر مفعولا**
مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جائز الاظهار لما ذكرنا **وان كان المفعول**
المطلق **بدلا منه** اي من الفعل بان يكون الفعل لازم الاضمار **فوجهان** فعند سيبويه العمل للمصدر
وجوز تقديم المفعول عليه كما جوزه من قال العامل هو الفعل المقدر لان عمله اذن ليس لكونه مقدرا
بأن والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحذف وقام مقامه كالظرف وجوز ايضا تحمله للضمير وعند
السيرافي العمل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينتصب المصدر لان المعمول لا بد له من عامل ظاهر
او مقدر ولو كان للمصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل **ومنه** اي من الاسم العامل **اسم الفاعل**

اسم الفاعل

وهو اسم مشتق لما قام به الفعل اي المصدر فان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا واحترز به عن
اسم المفعول والاله والموضع والزمان **بمعنى الحدوث** احترز عن الصفة المشبهة لان وضعها على
الاستمرار كما قال الا على الحدوث **وصيغته من الثلاثي المجرد** غير المزيد فيه وغير الرباعي **على فاعل**
ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد وهو على ثلثة اقسام الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف المضارعة **وكسر ما قبل الاخر** وان لم يكن في المضارع
مكسورا سواء كان ما قبل الاخر عين الفعل او لا نحو مكرم ومدحرج ومتدحرج **ويعمل عمل فعله** المبني
للفاعل **من فعله** لا من فعل غيره اذ لا يقال ان ضارب يعمل عمل يذهب **مفردا كان** كضارب **او مثنى**
كضاربان **او مجموعا جمع تصحيح** كضاربون **او جمع تكسير** كضرب **مظهرا** كان اسم الفاعل كزيد
ضارب عمرا **او مضمرا** مقدرا نحو انا زيدا ضاربه **مقدما او مؤخرا** نحو انا ضارب زيدا وانا
زيدا ضارب وانما يعمل في المفعول به الصريح وفي غير الظرف والمفعول المطلق **بشرط معنى الحال**
او الاستقبال ليتم شبهه للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي يشبهه معنى لا لفظا لانه
لا يوازن الماضي مستمرا **وبشرط الاعتماد على صاحبه** ومعنى الاعتماد ان يسبقه هذا الشرط
موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وانما اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه
انما وضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما
باعتبار تضمنه لمعنى المصدر فقوي فيه ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى وذلك
اما بكونه مسندا او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى في الاول انما يكون اذا كان معتمدا على صاحبه
وهو المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه عمرا او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه عمرا وعلى
الموصوف وذي الحال نحو جاءني رجل او زيد ضارب او ضاربا عمرا فانه اذا تعدد شيء من هذه الاشياء

كان مسندا اليه والاسناد من لوازم الفعل ولهذا لا يعمل اذا وصف فلا يقال زيد ضارب عظيم عمرا
لبعده عن مشابهة الفعل لانه صار مسندا اليه بالصفة وكذا لا يعمل اذا صغر فلا يقال زيد ضويرب
عمرا لان التصغير بمنزلة الصفة واشار الى الثاني بقوله او الاعتماد على الهمزة او على ما النافية لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى والاولى ان يقال حرف الاستفهام او حرف النفي كما قال صاحب
المفصل فيه ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك وان كريم ابواك وقد يكون الاستفهام
مقدرا كما في النفي نقول قائم الزيدان ام لا كما تقول انما قام الزيدان اي ما قام الا الزيدان وانما اشترط
في المصدر هذا الاعتماد واشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان شبهه من الفعل اقوى من شبه المصدر
به لان اقتضاء المصدر للمعمول اقوى من اقتضائه له لما ذكرنا فان كان اسم الفاعل للماضي وجبت
الاضافة اي اضافته الى ما جاء بعده مما يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على المفعولية
لفقدان شرط عمله ان جاء بعده ذلك وان لم يجئ ذلك ترك غير مضاف الى شي نحو انا ضارب امس
واما عمل اسم الفاعل فلا يشترط فيه ان يكون بمعنى الحال والاستقبال سوا كان الفاعل ضميرا او ظاهرا
مستترا او غير مستتر نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس وذلك لان ادنى
شبه مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك لا يشترط ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال في عمله في الظرف والجار والمجرور والمفعول المطلق نحو زيد ضارب امس بالسوط ضربا
لانه يكفيها رائحة الفعل خلافا للكسائي فانه اجاز ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء
وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وبقوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان كان معمول اخر
لاسم الفاعل فبفعل اي يكون انتصابه بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل كانه لما قيل معطي عمرو
قيل وما اعطى فقيل درهما اي اعطاه درهما هذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه
جواز حذف مفعولي باب علمت وقال السيرافي ان الاجود ان يقال انه عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني
ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فالتجى الى الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل ونحو كلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع انه بمعنى
الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم اسم الفاعل العامل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وليس المراد بها ان
اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان اذ يجوز ان لا
يلفظ في ذلك الوقت بلفظ وقال جار الله معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في

حال

حال التكلم وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب
منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فقتلته ونحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي ضرب
يعني انما جاز عمل اسم الفاعل المعرف باللام بمعنى الماضي لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط
فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر بيان ذلك في المبهمات وعند المازني
انتصابه بفعل مقدر وهذا بناء على مذهبه ان اللام ليس بموصول وقوله حكمه حكم الذي
ضرب وهكذا اشتره سيبويه يحتمل ان يكون مراده من تقييده بالماضي انه اذا عمل بمعنى الماضي
فالاولى جواز عمله بمعنى الحال او الاستقبال لانه كان مع تجريده عن اللام يعمل بمعناهما ولا يعمل
بمعناه ويحتمل ان يكون مراده انه اذا كان اسم الفاعل محلى باللام لا يستعمل في كلامهم عاملا
الا ومعناه الماضي وانما كان كذلك لان المجرد لا يعمل بمعنى الماضي فنزل الى اعماله بمعناه باللام
ومن ثمه امتنع التقديم اي تقديم معموله عليه لان ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه فلا يقال
عمرا زيد الضارب واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذي عند بعضهم كالمازني
فان اللام عنده حرف تعريف فلا يلزم فيه تقدم ما في حيز الموصول عليه فيكون متعلقا بالزاهدين
وقال ابن الحاجب في قوله تعالى اني لكما لمن الناصحين الظاهر ان لكما في مثل هذا متعلق بالناصحين
لان المعنى عليه فان اللام انما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانه فر الاكثرون من ذلك
لان صلة الموصول لا تعمل فيما قبله والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف
المنزل من الكلمة منزلة جزئها صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقديم والصلة المتقدمة
وهي فيه ليست له اي للزاهدين عند اخرين بل صلة لمحذوف وهو زهدوا كانه لما قيل كانوا
من الزاهدين لم يعلم في اي شي زهدوا فاتجه لسائل ان يقول في اي شي زهدوا فقيل زهدوا فيه
وقيل انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير التقدير كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين
والظاهر انه ليس منه لانه ليس مشتغلا عنه بالضمير مدلول عليه به اي بالزاهدين وهذا
الوجه الثاني اولى من الاول لما يتضمنه الاول من تقديم صلة المجرور فهو الزاهدين وصلة
قوله فيه لانه يتعلق به على الجار وهو من وصلة المجرور لا تتقدم على الجار ومن ثمه جاز حذف
نون التثنية والجمع في اسم الفاعل المعرف باللام من غير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا
ياتيهم من ورائهم نطف وانما حذفت النون لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب
المفعول كما جاز حذف النون في الذي نحو كالذي خاضوا اي كالذين وقراءة من قرأ الذائقوا العذاب

بالنصب بما المفترج ولا معول عليه فانه حذف نون الجمع من غير اضافة ولا لام وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال حكمه اي حكم اسم الفاعل في العمل عند البصريين كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وعند الكوفيين لا يعمل شي من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وقال البصريون انما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولانها فرع على اسم الفاعل المشبه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة ومنه اسم المفعول والاصل فيه هنا اسم المفعول به اي الذي فعل به اي اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكن حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر وهو اسم اشتق لمن وقع عليه الفعل او ما جرى مجرى الواقع وانما قلنا ذلك ليدخل فيه نحو وجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وصيغته من الثلاثي المجرد على صيغة مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر كمكرم ومدحرج ومستخرج لا فرق بينهما الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله وهو المضارع المبني للمفعول وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وعلى الاستفهام والنفي وجواز اضافته ان كان بمعنى الماضي وانتصاب معموله الاخر بفعل مقدر فلا حاجة الى اعادة ذلك الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في عمله في مرفوعه لما ذكرنا في اسم الفاعل يقول زيد مضروب او مضروب غلامه او مضروب في دار عمرو امس ومنه الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم المفعول فانه لا يشتق من فعل لازم وانما يشتق من فعل متعد بنفسه او بحرف الجر بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لانها كما لم تكن موضوعة للحدوث لم تكن موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها وصيغته صوابه وصيغها الا ان يقول الضمير عائد الى لفظ ما الموصول وهو مذكر مخالفة

لصيغة

لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحذر وحسن وليست قياسية كاسم الفاعل والمفعول وقد جاء الالوان والحلي منها قياسية كاسود وابيض على وزن افعل وتشبهت الصفة المشبهة به اي باسم الفاعل من حيث انها صفة تثنى وتجمع وتؤنث وتعمل عمل فعلها ولم تتوازن صيغتها الفعل ولم تدل على الحال والاستقبال كالفعل لاجل تلك المشابهة ولاجل تلك المشابهة لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وهو مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك لانه لا يطرد ذلك في بعض الصفات المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال اسمر اسمران اسمرون اسمرة اسمرتان اسمرات وكذلك تشبيه اسم الفاعل من جهة المعنى ايضا لان كل واحد منهما قام به مجرد الحدث المشتق منه ويجب فيها ويجب فيها الاعتماد على احد الاشياء المذكورة كما في اسم الفاعل ولا يشترط فيها الحال والاستقبال وان اشترط ذلك في اسم الفاعل لانها موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها قال المص ان عملها لكونها بمعنى الحال وذلك انك اذا قلت زيد حسن ابوه فالحسن موجود في هذه الحال واما ان هذا الحسن قد كان موجودا في الازمنة قبل زمانك فيها لا ينقدح في كونه حالا لانك تقول زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك هذه بزمان الا انه دام واتصل حتى قارن هذا الزمان وهي اي الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة وهذه ايضا قسمة حاصرة مرفوعا كان معمولها بالفاعلية او منصوبا على التمييز في النكرة وعلى التشبيه بالمفعول في المعرفة فيمن لا يرى تعريفه اي تعريف التمييز كالبصريين وقال الكوفيون ان النصب في المعرفة والنكرة على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول في الجميع او مجرورا بالاضافة فهذه الاقسام اثنان وهما كونها باللام ومجردة عنها مضروبان في ثلثة من احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما فهي ستة اقسام مضروبة في ثلثة وهي كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فتكون الاقسام ثمانية عشر وانما لم تعتبر باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام هنا في عملها لا في اعرابها في نفسها الحسن الوجه وحسن وجهه حسن الوجه وحسن وجها بالحركات الثلث في كل واحد من هذه المعمولات وامتنع من الثمانية عشر اضافة الصفة المشبهة الواقعة باللام الى المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه لعدم الخفة المطلوبة من الاضافة

لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون من الصفة كحسن وجهه او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه
الغلام والحسن وجه ابي الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وامتنع من الثمانية عشر
ايضا اضافة ذات اللام **الى المجرد عنه** او عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه **لاستهجان**
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت الاضافة **لفظية** لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة
المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فينبغي ان لا تكون على ضدها
وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وجوزه الفراء بناء على ان النكرة في معنى المعرفة اذ من
المعلوم ان المراد به وجه المضاف **واضافة** الصفة المشبهة **المجردة** عن اللام **الى المضاف**
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه **مما جوزه سيبويه** وجميع البصريين نظرا الى حصول نوع من التخفيف
ويقولون انه لا يجيء الا في ضرورة الشعر على قبح والكوفيون يجوزونه في السعة من غير قبح ووجه
قبحه عند الاولين انه لا يجوز التخفيف في الاضافة المطلوب منها التخفيف وهو حذف التنوين
مع امكان التخفيف اعظم منها وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنها باستكنانه في الصفة **مستشهدا**
سيبويه **بقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما**
على جواز اضافة الصفة المشبهة الى المضاف الى ضمير الموصوف لان جونتا صفة لجارتا مضاف
الى مصطلاهما بدليل حذف نونه وهما في مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا فجونتا
مصطلاهما بمنزلة قولك امراتان حسنتا وجوههما والاصل اقامت جارتا صفا جونتا مصطلاهما
وقوله جارتا صفا اي جارتان للصفا وهما الاثفيتان وذلك لانهم وضعوا اثفيتين
تقرب الجبل من حيث ان واحد الاثافي الجبل والمراد بالصفا حجر الجبل والمراد بمصطلى
الجارتين ما تحتهما وهو الموضع الذي اصابته الدخان لان فواصل الحجر ابيض واعلاه كميت
من لهب النار وما بينهما جون وهو اي البيت عند غيره كالمبرد على نحو امراة حسنة الخبز
بقيته منهما ايما بين العينين وهو الجبهة فعلى هذا يكون الضمير راجعا الى غير موصوف وهو
الاعالي وان كان حقه لان الاعالي معناها التثنية اذ هو للجارتين ولتسهيله الاعلين
فلا استشهاد لسيبويه في البيت لان الضمير في مصطلاهما معمول الصفة المضاف وليس براجع الى موصوفها
كما انه في ربعيهما ايضا ليس براجع الى موصوف الصفة وهو المراة واجاب ابن الحاجب
في شرح المفصل عن ذلك بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم رجوع ضمير

المثنى

المثنى الى الجمع وايضا بان المعنى على انه نفرتا على الحجرين ولم تسود بالنسبة اليه لون الكميت لبعده عن توقد
النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما ذكرتموه يكون اسود ولم يسود وقولكم ان الاعالي في المعنى
مثنى والضمير راجع اليه من حيث المعنى ليس بمستقيم لاستعماله معنى الجمع فيه وحمله على ظاهره كما
تعالى ان اعالي الحجرين لون الكميت واذا امكن الحمل على الظاهر لا يجوز العدول عنه الى غير الظاهر
هذا مع انه لا يتعين اثفيتين بيتين لانه ذكره منبين بمن الاقامة على ربعيهما وليس المراد ان
في الربعين اثفيتين في كل ربع اثفية وانما يريد ان في كل ربع من هذين اثفيتين فالاعالي اعالي
الاثافي فيكون جمعا حقيقة واما افراد مصطلى فلانه مصدر على تقدير مضاف اي موضع اصطلائهما
او لانه مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية كما اوقع المفرد موقع الجمع في قوله كلوا في بعض بطنكم
تعفوا فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع التثنية اجوز **ثم ما كان فيه ضمير**
واحد من البواقي اي من الاقسام الباقية وهي خمسة عشر قسما لانه ذكر من الاقسام الثمانية عشر ثلثة
اقسام فبقي خمسة عشر قسما **احسن** لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان **وما فيه ضميران**
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله على الزيد منه **وما لا ضمير فيه قبيح**
ولما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها ما كان فيه ضمير
وضميران او تجرد عن الضمير بقوله **ومتى رفعت بها الظاهر فلا ضمير فيها** والا لزم ان يكون للشيء
الواحد فاعلان نحو ان كان فيما بعدها ضمير كان ههنا ضمير واحد والا لم يكن ههنا ضمير **والا** يرتفع
بها الظاهر بان يكون الظاهر بعدها منصوبا او مجرورا **ففيها** اي ففي الصفة المشبهة **ضمير الموصوف**
فان كان فيما بعدها ايضا ضمير كان ههنا ضميران والا فضمير واحد **فتشبه ذو الضمير** والتثنية
والجمع للصفة المشبهة عند عدم ارتفاع الظاهر بها **نحو امراة حسنة الوجه** والزيدان حسنا الوجه
والزيدون حسنوا الوجوه وانما استتر فيها الضمير ونصب ما كان فاعلها على التمييز او على التشبيه
بالمفعول اما في الصورة الاولى فلحصول التخفيف لفظا بحذف الضمير واستتاره فيها وطلب المعنى
لانك اذا قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن نصبت وجها على التمييز حتى يحصل له الحسن اجمالا
وتفصيلا ويكون اوقع في النفس للابهام اولا والتفسير ثانيا واما في الصورة الثانية فلانه لما اريد
اضافتها الى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في صورة المفعول لتكون اضافتها اليه كاضافة
الشيء الى الاجنبي لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب غير
عمرو وغلامه فالمرفوع بالصفة عينها الا يرى ان الضارب في المثال المذكور هو غلامه فلو اضيف الصفة

واذا
ربعيها

المشبهة الى مرفوعها فلما جعله في صورة المفعول كان اضافته اليه كاضافة الشيء الى نفسه وهي
مستقبحة في الاضافة المحضة التي هي اصل غير المحضة **واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعديين**
مثل الصفة فيما ذكر في مجيء الاقسام غير قبيحة من كل واحد منهما واراد باسم المفعول غير المتعدي
اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط نحو الخارج الغلام وغلامه وغلام خارج
الغلام وغلامه وغلام المضروب الغلام وغلامه وغلام مضروب الغلام وغلامه وغلام بالحركات
الثلاث في كل واحد من هذا المعمول في هذه المواضع واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه
عمرا ومعطي غلامه درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وجره فيهما لعدم حذف المفعول لئلا يشتبه الفاعل
بالمفعول **وكذا المنسوب** مثل الصفة في ذلك تقول المصري الحمار حمار مصري الحمار
حمار حمار بالحركات الثلاث في كل واحد منهما وانما يعمل المنسوب لانه صار بسبب حصول معنى النسبة
فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة في انه يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة
فيحتاج الى موصوف يخصصها ومتعلق بتلك الذات كاحتياج سائر الصفات فيعمل في ذلك المخصص
لاقتضائه اياه باصل الوضع نحو رجل تميمي ابوه ومصري حماره وانما لم يعمل المصغر مع حصول معنى
الوصف فيه بسبب التصغير لانه يدل على ذات معينة موصوفة بصفة معينة لان معنى رجيل رجل صغير
فلا يحتاج الى ما يخصص تلك الذات لان لفظ المصغر يدل عليها وانما لم يعمل اسم الآلة واسما الزمان
والمكان مع انها تدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة كالصفات الاخر لان معنى المضرب
آلة تضرب بها ومعنى المضرب زمان او مكان تضرب فيه لان اقتضاء الصفات لشيء تخصص تلك
الذات المبهمة وضعي وذلك الشيء هو موصوفها ومتعلقه فترفع تلك الصفات ضمير الموصوف
او متعلقه بخلاف اسم الآلة واسمي الزمان والمكان فانها وضعت لتدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة
معينة غير مخصصة بموصوف او بمتعلق فلا ترفع لا ضمير الموصوف ولا متعلق الموصوف **ومنه**
اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل يدخل فيه جميع المشتقات **لموصوف** يخرج اسم المكان والزمان
لانهما ليسا بموصوف **بزيادة على غيره** بعد اشتراكهما في اصل الفعل يخرج اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة قيل ينتقض التعريف باسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طايل اي زايد في
الطول على غيره ومنه نظروا ما نحو قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم من ان يقول كذا فانه ليست
تفضيلية وكذا افعل ليس باقيا على معناه لانه بمعنى متجاوز ومباين ومن متعلق به كانه قيل
انت متجاوز لفرط كبرك عن الشعر **وصيغته افعل الا في خير وشر** وهما مصدران فعال **منهما**

خير منه وشر والاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال **ولا يقال الاخير الا قليلا ولا الاشر الا**
في لغة ردية فانه جيء فيها اشر **وعليها** اي على تلك اللغة **جاء قولها صغراها شراها** هذا من
قول امراة قالت لخليلها انا ثلاث نسوة فاذا اسندنا الى اهلي الرجعى فاتني ليلا فاخرجني واذهب
بي الى مكان لا تعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها الى مكان
آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليهن
الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا
لابيكما بامراة فقالت لها الصغرى اما تعرفان محياها وتعلقتها وصرخت فقالت الام
عند ذلك صغراها شراها ويروى مراها **وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب** وهو
الثلاثي المجرد التام المثبت المتصرف القابل معناه للكثرة فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
لانه لو لم يحذف منهما شيء لا يمكن بناء افعل ولو حذف منهما شيء التبس ولا من الافعال الناقصة
لا افعال الكون ولا من الافعال غير المتصرفة نحو نعم وبئس ولا من نحو غربت الشمس وطلعت
فانه لا يقبل معناه الكثرة **ويتوصل** في بناء افعل التفضيل من هذا الثلاثي **بمثل ما يتوصل به**
فيه اي في التعجب على حسب الغرض الذي تقصد ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء
افعل منها وتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها **نحو اشد استخراجا وبياضا**
وعمى واكثر دحرجة واسرع انطلاقا **وقد شذ الاعطى** للدينار **والاولى** للمعروف وكان القياس
هو الاكثر اعطاء وايلاء وعند سيبويه افعل قياس انضمامه من باب افعل مع كونه ثلاثيا مزيدا فيه لقلة
التغيير فيه مع ان همزة التفضيل تخلف عن همزة النقل وهو عند غيره سماعي **وقد شذ قولهم افلس**
من ابن المذلق يقال افلس الرجل فهو مفلس وكانه صار ذا فلوس قال المبرد ابن المذلق
بالذال والدال رجل من بني عبد شمس بن سعد لم تجد بيتة ليلة وابوه واجداده يعرفون
بالافلاس **واحمق من هبنقة** قال المبرد هو ذو الودعات قيل من حمقه انه جعل في عنقه قلادة
من ودع وعظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسيل عن ذلك فقال لئلا اعرف بها يعني لئلا اضل
وتحولت ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا **واما ما انشد الكوفيون**
المجيزون بناء افعل التفضيل مما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض **من نحو قوله اذا الرجال**
شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الاخر ابيض من اخت بني اباض
فمع شذوذه فلا يجوز التمسك به **محتمل لغير التفضيل** لجواز ان يكون ابيض في البيتين افعل صفة

بمعنى مبيضة لا افعل تفضيل **والاكثر** والقياس **ان يكون** افعل التفضيل **للفاعل** اى لتفضيل
الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى اكثر مضروبية
وانما كان القياس ذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده فجعل
في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل وقد يوجد فاعل بدون مفعول
وقد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو **اشغل** اى اكثر مشغولية **من ذات النحيين** وهي المرأة
التي شغلها خوات بن جبير الانصاري بتحبيتها من السمن وقضى منها ما اراد **وازهى من ديك**
من زهى فهو مزهو اذا تكبر بمعنى ازهى اشد مزهوية فهو تفضيل ما عتبر في لفظ المفعول واما
باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل **واشأم من البسوس** من شئم الرجل فهو مشؤم والبسوس خالة
جساس بن مرة **واعذر والوم** اى اكثر معذورية وملومية **وقد جاء** افعل التفضيل **ولا فعل**
له نحو احنك الشاتين اى اكلهما من الحنك وهو ذقن الحلقة لا يقال ما احنكه ولا افعل من
وآبل من حنيف الحناتم قال المصنف عن الزمخشري من افعل الذي لا فعل له وفي الصحاح تقول
ابل يابل ابالة كشكس يشكس شكاسة فهو آبل وابل اى حاذق بمصلحة الابل فعلى هذا
ليس من ذاك وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات له حذق في رعية الابل **ومنه** اى مما جاء
ولا فعل له **اول** فان جمهور البصريين على انه من تركيب و و ل كالددن ولا فعل له فقوله **على الاعرف**
اشارة الى هذا المذهب ورد على مذهب من قال منهم انه من وأل اى نجا لان النجاة في الاولية
ومن قال منهم انه من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله وكذلك رد على قول الكوفيين فانهم قالوا انه
فوعل من وأل واصله ووأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقيل من وول لكن تصريفه كتصريف افعل
التفضيل واستعماله بدلا ان على انه افعل لا فوعل يقولهم في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل
الاولى الاوليان الاول وفي استعماله زيد اول من عمرو وهم اوائلهم وهو الاول فاول كما سبق معنى
وتصريفا واستعمالا ولاجل ان اول مشتق مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يعتبر
وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله نحو يوما اولا او مع ذكر من التفضيلية بعده
فانها علامة للوصفية فان خلا منهما صرف كقوله صلى الله عليه وسلم احمده اولا وباديا **ويلزمه**
التنكير مع من التفضيلية لانه اذا استعمل مع من لا يجوز استعماله مع اللام او الاضافة لانه لا
يستعمل مع احدى هذه الثلاثة فلابد من الجمع والا لا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه لان الغرض
الاهم من وضعه تفضيل الشئ على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه الا باحد هذه الثلاثة لانه مذكور

مع من والاضافة واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا لكنه في قوة المذكور لان اللام فيه للعهد وكذلك
لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا ولا منع من اجتماع من والاضافة اذا كان
المراد منها التوضيح تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل هكذا قال الشيخ الرضي فعلى هذا يكون في قوله
ويلزمه التنكير مع من نظر الا ان يقال انه وان كان لا منع من ذلك الا انه لا يجيء في الاستعمال فيكون باعتبار
الاستعمال التنكير لازما له مع من واعلم ان المجرور من التفضيلية لا يخ من ان يكون المفضل في المعنى
اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من
شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
من قال به فقدر رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكأنه قال هب انه محبوب
عندي ايضا اليس صوم يوم شعبان احب منه **ونحو ولست بالاكثر منهم حصى** وانما العزة للكاثر
ليست من فيه بالتي نحن بصدده وهي من التفضيلية لانها للتبعيض والضرب من البيت اى لست
من بينهم بالاكثر حصى اى عددا يقال فلان كثير الحصى اى كثير الجموع والكاثر الغالب من قولهم كاثرته
فكثرته واعلم انه يجوز الجمع بين اللام ومن البيانية وان كان المجرور بها هو المفضل وذلك اذا كان الاتيان
بها لغرض الدلالة على البيان لا لغرض الدلالة على ما بعدها نحو قولك انما طبك هذا افضل من تميم والمفضل
عليهم تميم بقوله وكذا الافضل من تميم جاء **ونحو قوله ودنت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم**
ذخر الذاخرينا قليل اذ ليس من فيه تفضيلية ويجوز ان يكون اللام في الخير وفي الاكثر زائدة ويجوز
ان تقدر في البيتين اسم تفضيل آخر عاريا عن اللام يتعلق بها اى لست بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه
ويلزمه التعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اى مفارقته من له قال الرضي فان قلت لا نسلم
من مفارقته من ان يكون معرفة لجواز ان يكون مضافا الى نكرة نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل
على المضاف اليه لا يكون افضل الا معرفة عند مفارقته من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل
على المضاف اليه بل المراد ان الرجل مفضل اقول الجواب ليس بجواب مع انا لا نسلم ان المراد ان الرجل
مفضل وانما هو مفضل عليه فانا قد بينا في الاضافة ان الاضافة في افضل رجل باعتبار التفضيل على
الرجل هذا ثم انه اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه لا يلزمه التعريف
عند من قال ان الاضافة لفظية والسؤال انما يرد لو كان قوله او الاضافة مجرورا عطفا على
قوله باللام اما لو كان مرفوعا معطوفا على التعريف فلا يرد السؤال والمراد انه عند مفارقته
من يلزمه التعريف او يلزمه الاضافة سواء تعرف بالاضافة اولا **ويستوي فيه** اى في افعل **الذكر والانثى**

والاثنان والجمع حال كونه مصحوبا بمن لان من كالجزء من افعل ولهذا لا يفصل بين افعل وبينها
الا بمعمول افعل فلم يثن افعل ولم يجمع ولم يؤنث لان تثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله
تحلاته معرفا باللام فانه يجب مطابقته لموصوفه لانه لا مانع فيه من المطابقة ولا لبس به لما
فيه المانع وهو افعل المصحوب بمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا وساغ فيه الامران المطابقة
لموصوفه وعدم المطابقة له حال كونه مضافا مرادا بالاضافة لزيادة على المضاف اليه وقد
ذكر ذلك في باب الاضافة ونحن قد ذكرنا انفا بيان ذلك والتعليل له على ما ينبغي وقد يحذف من
افعل لفظا ونية وتقديرا اذا كان افعل خبرا وكان المفضل عليه معلوما كما يقال لك انت
اسن ام انا فتقول انا اسن اي اسن منك ومنه قوله تعالى الله اكبر اي اكبر من كل شي وقوله
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي اعز من دعائم غيره واطول منها ويجوز
ان يكون المحذوف في مثل هذه الاشيا المضاف اليه اي اكبر كل شي واعز دعائمه والتزم حذف من
في آخره لزوال معنى التفضيل منه فلم يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا او معه
لم يستوف فيه ما استوى في غيره من المطابقة لما هو له تذكيرا وتانيثا وجمعا لانه لم يكن معنى من مقدرا
فيه وقوله ونحو دنيا تانيث الادنى وهو افعل التفضيل وجلى تانيث الاجل وهو افعل
التفضيل سؤال فانهما مجردان عن الاشيا الثلثة فاجاب عنه بقوله غلب نحوهما في معنى
الاسمية حتى صار دنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية فاختلط بالاسماء وزال عنه معنى
التفضيل فلذلك لم يستعمل استعمال افعل التفضيل قال الشاعر في سعود دنيا طالما قد مدت وقال
وان دعوت الى جلى ومكرمة ولا يعمل عمل الفعل وذلك لضعف مشابهته للفعل لفظا ومعنى فلا
ينصب المفعول به اصلا وانما قال سوا كان مضمرا او مظهرا وسوا كان مفعولا ثانيا لباب
كسوت وعلمت اولا وانما يتعدى افعل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه باللام نحو
اضرب من زيد لعمرو وبالباء ان كان الفعل يفهم منه معنى العلم والجهل نحو انا اعلم به واجهل به لان
العلم قد يتعدى اليه بالباء نحو علمت به وان كان يتعدى اليه بحرف جر كان افعل يتعدى اليه نحو انا
امر منك بزيد ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو انا
اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا ولا يتعدى الى الثاني باللام وان كان القياس
ذلك لئلا يلزم تعديته بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى وانتصاب الثاني عند الكوفيين بافعل وعند
البصريين بفعل مقدر دال عليه افعل ونحو قوله اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف

القوانسا فالقوانس وهو جمع قونس بمعنى مقدم راس الفرس منصوب بفعل مقدر مدلول عليه
اي على الفعل به اي بافعل وهو نضرب وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فمن يضل
منصوب بيعلم الدال عليه اعلم ولا يرفع افعل المظهر على الاعرف الا بشروط فلا تقول مررت برجل
اكرم منه ابوه على ان يكون ابوه فاعل اكرم وهو وصف لرجل وحكى يونس عن ناس من العرب ذلك
ولكن مشهور يرفع المضمر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل وكذلك ينصب
التمييز لفظا والجار والمجرور محلا بل يرفعه اي ابوه على الابتدا وترفع اكرم على انه خبره الا ان
يكون افعل المتعلق ما جرى افعل عليه فان احسن في المثال الاتي جار على رجلا لانه صفته وهو في
الحقيقة لمتعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل حال كون المتعلق مفضلا باعتبار
تعلقه اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه افعل يقال اعتبرت الشي اي نظرت اليه وراعيت حاله
ومفضلا على نفسه اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي غير ما جرى عليه افعل وهو زيد في المثال الاتي
فالكحل مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لانه المجرور بمن لكن باعتبارين مفضلا منفيا فان
الشائع في النفي فالكحل باعتبار زيد في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول وانما قلنا
جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في الظاهر ولا يتعلق قوله باعتبار تعلقه
وباعتبار غيره بمفضلا لانه لا يجوز تعدي الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع
واحد فلا تقول مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف بل الاول حال من الضمير في مفضلا اي ملتبسا
باعتبار الاول ومقترنا به و الثاني من قوله على نفسه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد قوله في عين زيد حال من الكحل كما ان في عينه كذلك حال منه وانما يعمل عند هذه الشروط
لجريه اي لجري افعل مجرى الفعل مراده ان افعل لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل
عمله كاسم الفاعل والمفعول وعند هذه الشروط كان بمعنى الفعل فيعمل عمله الا ترى ان احسن في المثال
بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد لا احسن الكحل من
حسنه لان المراد في مثل هذا المثال من حيث المعنى نفي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان
الشي اذا لم يكن مثل شي فبالاحرى انه لا يكون افضل منه ولما يلزمه في الرفع اي في رفع احسن على تقدير عدم
عمله على انه خبر والكحل مبتدا من الفصل بين افعل الضعيف العمل وصلته وهو قوله منه باجنبي وهو الكحل
لان التقدير انه مبتدا والمراد من الاجنبي الا يكون من جملة معمولاته لا انه لا تعلق له به بوجه فان الكحل
من حيث انه مبتدا واحسن خبره له تعلق به والحاصل ان احسن هنا انما يعمل للاضطرار الى العمل ولكن

ملتبسا

في هذا المثال لان تقول احسن في عيني الكحل من عين زيد بحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل
على عين زيد فيقول بدل منه في عين زيد من عين زيد وكان المتعلق فيه اي في هذا القول مضافا الى عين
زيد محذوفا التقدير من كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ولك عبارة اخرى
اخصر من الثانية وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فيأتي بالمفضل عليه وهو
عين زيد داخلا عليه حرف التشبيه قبل ذكر افعل ويستغني عنه اي عن المفضل عليه وعن الجار والمجرور
اعني في عين زيد بعده اي بعد افعل لدلالة كعين زيد عليها لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل
فيها وهذا هو المستفاد من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد واما جواز اعماله في هذه المسئلة ولزومه
فيها المحذور المذكور من الفصل لانها فرع على الاولى واحسن في هذه العبارة بدل من كعين زيد بدل
الكل اتي به للبيان اي ما رايت عينا كعين زيد ولا زائدة عليها عينا احسن فيها الكحل ولا مثلها
فحذف الموصوف والمعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن صفة
لقولك لعين زيد والا لزم ان يكون مثل الشيء في الوصف متصفا بالزيادة عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة لان معنى هذه العبارة ما ابصرت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
عين زيد في حسن الكحل فيها وعليه اي على هذا الوجه الثالث قوله شعر مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى
الله ساريا فان المفضل عليه وهو كوادي السباع متقدم على افعل وهو اقل وهو حال من واديا
وهو مفعول لا ارى وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه في الكاف اي واديا يشبه وادي السباع
وقت الظلمة واقل بدل من كوادي السباع او منصوب بفعل مقدر كاحسن في المثال المذكور
ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفته بدل منه وما في ما وقى الله مصدرية
على حذف المضاف اي وقت وقاية الله الساري وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر
وقوله تائية اي توقفا منصوب على التمييز ومنه اي من الاسم العامل اسماء الافعال وتعمل عمل
مسمياتها من الافعال امرا كانت المسميات متعديا كان الامر او غيره اي غير المتعدي
او خبرا لازما ومعناها معنى الصادر للمامور بها في الامر والمخبر بها في الخبر نحو شتان مصدر
لتبقى متقدرا غير واقع موقعه ابتداء ونحو رويد واقع موقعه ابتداء ولولا ابناء احد القسمين
واعراب الاخر لم يكن الفرق بينهما معنى فحكم بان رويد واقع موقع فعل الامر لينظر عليه البنا ولم
يحكم بذلك في نحو سقيا كرويد فانه بمعنى الامر المتعدي تقول رويد زيدا اي امهله غير ما وقع صفة

مصدر

لمصدر بان يجعل رويدا وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل نحو سيروا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا
رويدا اي مرودين وقال الجار الله هو حال عن الشيء كانه قال سيروا السير رويدا وهذا تفسير
سيبويه ومصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد كانه قيل ارواد زيد والاصل ارود ارودا زيدا
على معنى ارود زيدا ارودا ثم حذف الفعل واضيف المصدر الى المفعول وهذا كقولهم ضرب
الرقاب اي اضربوا الرقاب ضربا او غير مضاف نحو رويدا زيدا فان رويدا في هذه الاستعمالات
ليس باسم فعل وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفته المصدر والحال وفي معناه تيد زيدا
اي امهله ملتزما فيهما اي في رويد وتيد لفظ الواحد فلا يختلف باختلاف الضمائر المتكلم
تقول يا زيد او يا زيدان او يا زيدون رويد عمرا وتيد عمرا وهلم بمعنى قرب واحضر متعديا
نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وان كان بمعنى اقبل يكون لازما وهات الشيء بمعنى اعطنيه وتتصرف
بحسب الاحوال افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا
هاتين وقال صاحب المفتاح الاصح عندي انه ليس باسم فعل وانما هو فعل امر من اتى الشيء اذا
اعطاه ابدلت همزته هاء وها زيدا وفيه لغات ها زيدا بالف مقصورة للواحد والاثنين
والجمع مذكرا كان او مؤنثا والحاق كاف الخطاب الحرفية بالالف وتصرفها فيقال هاك
هاكما هاكم الى اخره والحاق الهمزة مكان الكاف وتصرفها تصرف الكاف نحو هاء هاء هاؤما هاؤم
الى اخره او تصرفها نادرا نحو هائيا هاؤوا والحاق الهمزة مفتوحة قبل الكاف وتصرف الكاف
نحو هاءك هاءكما هاءكم الى اخره وهاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل او تصرف تصريف خف
او تصريف دع وله استعمالات وتصريفات كما بينا وحيهل الثريد بمعنى ايته وبمعنى ان
بمعنى اسرع فتعدى انما بالى وبالباء نحو حيهل الى الثريد وحيهلا بعمر او بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهل على زيد وفيه اي في حيهل لغات حيهل بفتح الهاء وحيهل بسكونها وحيهلا وحيهلا
بفتح الهاء او سكونها منونين واذا وقف عليها قلبت تنوينهما الفا وقد تثبت الالف في
الوصل وهو في الاصل مركب من حي بمعنى ايت وهلا بمعنى اسرع وبله زيدا بمعنى دعه بله
اي اتركه مما كان بمعنى المصدر نحو بله زيد فانه مصدر مضاف الى المفعول كترك زيد
ليس باسم فعل وفعال التي بمعنى الامر كنزال وهو لازم بمعنى انزل وتراك بمعنى اتركه وهي
اي فعال قياس في الافعال الثلاثية عند سيبويه تقول ضراب وقتال وعند المبرد سماع وفعلل
فعلال في الافعال الرباعية حتى اتفقوا على انه لم يات الا حرفان قرقار اي صوت قال

هاء

قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالانكار وعرعار اي لتلعبوا بالعرعرة وهي
لعبة الصبيان العرب وعند الاخفش فعلال قياس من الرباعي وعليك زيدا اي الزمه او
عليك به اي بزيد يعني تزاد الباء في مفعوله كثيرا لضعفه في العمل فيعمل بحرف عادته ايصال
اللازم الى المفعول وعلى زيدا اي قربنيه ودونك عمرا اي خذه وعندك خالدا اي الزمه والاصل
عندك خالدا فالزمه وكذلك الاصل في دونك عمرا دونك عمرو فخذه بالرفع على الابتداء فاقتصر
من الجملة الاسمية والفعلية على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله وانما بني دونك
وعندك على الفتح لانها حركتها حالة الاعراب وحذرك بكرا وحذارك بكرا قال الشيخ
الرضي الاولى ان تقول انهما باقيان على المصدرية التقدير احذر بكرا حذرا وحذارا و
صه اي اسكت وانما فصله عما قبله بقوله ونحو لان هذه الخمسة لا تجيء الا لازمة ومه اي
اكفف ويستعملان منونين وغير منونين وايه اي زد في الحديث زعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل
ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار
البلاقع وقيل انه اراد التنوين اذ معناه فقلنا حدثنا اي حديث كان عن ام سالم فتركه
للضرورة وآمين اي استجب قيل انه سرياني كقابيل وهابيل وقد يخفف بحذف الالف فيه فيقال
امين مثل كريم ويجوز ان يقال انه في الاصل مصدر كالنذير ثم سمي به وجعل اسم فعل وهلم بمعنى
اقبل وهو لازم كما ذكرنا ولما فرغ من اسماء الافعال التي بمعنى الامر شرع في التي بمعنى الخبر بقوله
ونحو هيهات الامر ولذا فصله عما قبله بقوله وقوله وهو بمعنى بعد مع تعجب اي ما ابعده يعني
زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد ويظهر للمخاطب اعتقاده
فيه واستبعاده له وفيه لغات في تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاء وفيها الاولى همزة مع
تثليث التاء وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تحذف التاء فيقال ايها وايها وقد يقال
ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وشتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو بزيادة ما اي افترقا
مع تعجب اي ما اشد الافتراق بينهما ونحو شتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر
ابن حاتم اباه وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وانما انكره لان مذهبه ان شتان بمعنى شتت
بمعنى المتفرق ولذا يجيء شتان مكسور النون وهو خبر لما بعده وهنا لا يستقيم ذلك فان
المعنى ان ما اما ان يكون موصولة واسناد شتان اليه ولا يصح للزوم التعدد في فاعله او
صلة واسناده اليه ولا يصح لانه لا يسند اليه قال الشارح ولم يستبعده بعض العلماء [illegible]

لان المراد

لان المراد لشتان الاحوال التي من الزيدين فهو في المعنى متعدد واقول لا تعالة المعاني بين زيد وعمرو
الا اذا كانا مشتركين فيه فلو فسر ما شتان ما بين اليزيدين بافتراق الحالين من اليزيدين وهما البخل
والجود لكان كل واحد مشتركا فيه وهو ضد المقصود فعلى هذا لا يجوز ان يقال شتان ما بينهما
الا ان يقول ان شتان بمعنى بعد لا بمعنى افترق وفاعله ما وهو كناية عن البون اي بعد ما بينهما من
البون او فاعله بين كما هو مذهب الاخفش فانه قال ان بينكم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم مسند اليه وانما
ترك على نصبه لاستكراههم اخراجه عن النصب المستمر له في الاغلب وسرعان ذا اهالة مثلث
الفاء بمعنى قرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع قال المصنف قيل ان اعرابيا كان له شاة عجفاء فاخذ
يبيعها فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال الاقيه قد سمنت الشاة فقالت امه سرعان
ذا اهالة ونصبه على التميز وذا اشارة الى الرغام وقيل انه منصوب على الحال اي سرع الرغام
حال كونه اهالة وهي الشحم الذائب يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقوعه ووشكان ذا اخرجا
مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجب وفيها اي في اسماء الافعال من المبالغة ما ليس في مسمياتها
وذلك لان بعضها في الاصل مصادر حذف فعلها لزيادة المبالغة في الدوام واما نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فلانه في الاصل امامك زيد فخذه ووجب عليك اخذ زيد فاقتصر هذا الكلام
الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه
زيد وحكمها في امتناع تقديم معمولاتها عليها حكم المصدر عند البصريين نظرا الى اصلها لانها
في الاصل اما مصادر او صوت نقل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل ومعلوم امتناع تقديم
معمول المصادر عليها او ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان في العمل قبل النقل ايضا لان عملها
لتضمنها معنى الفعل خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تقديم معمولاتها عليها استدلالا بما
اجاب المصنف عنه وانتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم حتى يلزم تقديم معمول اسم الفعل وهو
كتاب الله عليه وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه المضمر فعله اضمارا واجبا قياسيا
فان قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وكذا قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ليس انتصاب
دلوي بدونك المتأخر على ما قال الكوفيون فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اي هذه دلوي او بانه مبتدأ وقوله دونك ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر له اي دلوي قدامك
فخذه او منصوب بفعل مقدر وهو خذ لدلالة دونك عليه وهو اسم فعل حينئذ ومنه

اي من الاسم العامل المضاف في الاضافة المعنوية نحو غلام زيد وخاتم فضة يجر المضاف اليه
فيمن يرى العمل له اي للمضاف وهو مذهب ... اذ العمل للحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع
للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد ولا تنكر هنا عمل حرف الجر المقدر
لقوة دلالة المضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه عليه والاول اولى لما ذكرنا من لزوم تنكير غلام
زيد على الثاني وقيل العامل معنى الاضافة واريد بها النسبة بين المضاف والمضاف اليه واعلم ان
العامل في المضاف اليه بالاضافة اللفظية اشكالا لانه لا حرف هنا مقدرا حتى يقال انه
العامل ولا يجوز ان يقال ان المضاف هو العامل لانه انما يعمل لنيابته عن حرف الجر المقدر واذا لم يكن
فيه حرف مقدر فكيف ينوب الاسم عنه اللهم الا ان يقال ان المضاف فيها عمل الجر لشبهه المضاف
بالاضافة الحقيقية بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة ومنه الاسم التام باحد الاشياء
الاربعة لانه ينصب التمييز على ما قد سلف بيان ذلك في باب التمييز ومنه الاسماء المتضمنة لمعنى
ان وانما ضمنت معناها هاهنا فرارا من اداء الكلام الى التطويل مستقبح وتكرير غير مستحسن لانها عن المضارع
كما تجزمه ان وهي اي هذه الاسماء ما نحو ما تصنع اصنع اي ان تصنع خيرا اصنع خيرا وان تصنع
شرا اصنع شرا فتصنع واصنع مجزومان بما لتضمنه معنى ان وما منصوب المحل على انه مفعول
به لتصنع ويجوز ان يكون انتصابه على المصدر اي اي صنع تصنع اصنع ومهما اي بما ما المزيدة
كما تتصل بسائر كلمات الشرط لزيادة معنى الابهام نحو متيما وانما فقلبت الالف هاء لاستكراه
تتابع المثلين مع تجانسهما في الحس وكان قلب الالف الاولى اولى لئلا يتوهم ان القلب للوقف
نحو مهما على الاصح من القولين وهو قول الخليل وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية
وفيه بعد اذ للكف في معنى الشرط الا على بعد وان يقال ان هذا رد على كلام متقدم كأنه قيل لك لا تفعل
على ما افعل فقلت مه اي اكفف عما انت فيه ما تفعل افعل ثم اجري مجرى كلمة مركبة
من اسمين وقيل هي غير مركبة على وزن فعلى كتبتها على هذا ان تكتب بالياء نحو هذا الوجه لا يدل قوله
من القولين من الاقوال لكان اولى وقد تستعمل مهما للظرف اي لظرف الزمان كما تستعمل ما له
نحو قوله قد اوبيت كل ماء فهي صادية مهما تصب افقا من بارق تشم اي جعلت
الناقة تأبى على ماء وتكرهه فهي صادية اي عطشى مهما تصب بارقا في افق وجهة تشم السحاب
البارق وتنظر اليه وتقول فيما تجلس اجلس ومنها تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه
ومن نحو من تضرب اضرب واي وتضاف الى غير الظرف نحو اي رجل يأتني اكرمه والى الظرف نحو

اي

اي مكان تجلس فيه اجلس واي حين تقدم فيه اكرمك الا انه اي لكن ايا اذا اضيف الى الظرف اي ظرف المكان
وظرف الزمان انتصب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه لانه جزء من المضاف اليه واذ
وحيث مكفوفتين بما عن الاضافة نحو اذ ما وهي عند سيبويه حرف قال الشاعر في ما علمت احدا من النحاة
ذكر اذ ما في عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل سيبويه بقوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له
حقا عليك اذا اطمأن المجلس فعلى قوله ليست ما في اذ ما كافة وعند المبرد ان اذ في اذ ما باقية
على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم وفيه نظر لان اذ لا يمكن ان
فيه معنى الشرط وهو للمستقبل لا يعمل عند لحوق ما بها فكيف تعمل اذ ما الموضوعة للماضي ولهذا قال
سيبويه ان ما حرف جزم كان وان ما حيث فلما كانت متعينة بسبب الاضافة اللازمة لها كفت
بما عن طلبها لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط فيكون ما فيه كافة لا زائدة كما في اما ومتيما والاول
وهو اذ ما للزمان والثاني وهو حيثما للمكان وتلزمهما النصب على الظرفية ولتضمنهما معنى الشرط
على قول المبرد في اذ ما وحيثما في عمل الجزم وفي ان الاول للزمان والثاني
للمكان ولا يلزمهما ما لعدم لزومهما للاضافة نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا وانى الشرطية
نحو قوله يا صاحبي انى تاتياني تلتبس كلا مركبيها تحت رجلك شاجر اي على اي حال
تاتيا الخطة التي وقعت فيها تلتبس بشرها ومكروهها وروي تلتبس بها اي تصيبك
الآن من احلها والشاجر الذي قد دخل بعضه في بعض واراد بالمركبين قادمة الرحل وآخرته
اي كلا مركبي الخطة ان تقدمت او تأخرت مختلف متفرق وهي بثلاث معان كيف
نحو قوله تعالى انى يكون اي كيف يكون وبمعنى اين على ضرب من المجاز فانه لا يقال انى زيد كما يقال
اين زيد وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نحو قوله تعالى انى لك هذا اي من اين
وبمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ومحلها اي محل انى الشرطية النصب
على الحال لان المعنى ان تاتها صحيحا او سقيما وغيره ذلك من الاحوال وقيل على الظرف نحو اين ومتى
لان المعنى في اي زمان تاتها واما كيف فانه ان جاء بعده قول تستغني به نحو كيف تقوم زيد كان منصوب
المحل على الحال وجوابه والبدل منه منصوبان تقول في الجواب متكئا او قائما ومضطجعا وفي البدل
كيف تقوم زيد معتمدا ام لا ويجوز ان يكون صفة لمصدر الفعل بعده وكان معنى كيف تقوم زيد تقوم
قياما كليا على اي حال وان جاء بعده ما لا يستغني عنه نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر
المبتدا تقول في جواب كيف زيد صحيح او سقيم وفي البدل اصحيح ام سقيم وقد جاء كيف تصنع

أصنع بالجزم وهو ضعيف لأنه لم يثبت الجزم بها سماعاً في كلام الفصحاء ويراه اي الجزم بكيف
وكيفما الكوفيون قياساً ولا يجوزه البصريون الا شذوذاً ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة
الشعر وقال اهل الكوفة يصح الجزم باذا لانها تشبه بان في الدخول على الماضي والمضارع وفي
قلب معنى الماضي الى معنى المستقبل وفي دخول الفاء في جوابها وانما لا يجوز الجزم بها عند اهل البصرة
لما فيه من البعض المنافي للابهام اللازم للشرط وانه كان الابهام لازماً للشرط لان كلمة ان تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة على الابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال ان
طلعت الشمس فجعل العموم الذي في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع
بعد ان لانه نوع عموم ايضاً ونحو قوله ترفع لي خندف والله يرفع لي ناراً اذا ما خبت
نيرانهم تقد قليل شاذ لانه جعل اذا ما جازمة ولا يجيء الا في ضرورة الشعر مع ارادة معنى
الشرط في اذا وكونه بمعنى متى من غير قطع وجزم واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما
معنى فعل ماخوذ من غيره اي من غير الفعل ومن غير الملحق به له كاسم الفاعل والمفعول لدلالته
عليه اي على الفعل وانه يرفع الاسم الظاهر اذا كان الماخوذ منه هذا المعنى ظرفاً مستقراً ساداً
مسد الفعل بشرط الاعتماد اي اعتماد ذلك الظرف على ما يشترط اعتماد الصفة كاسمي الفاعل
والمفعول عليه من الاشياء الخمسة وبشرط الاعتماد على الموصول عند سيبويه فانه يشترط فيه
ذلك اذا لم يكن الواقع بعده اي بعد الظرف حدثاً لفظاً نحو اليوم الخروج او حدثاً تقديراً نحو ومن
آياته انك ترى الارض لانه في تقدير ومن آياته رؤيتك اما اذا كان الواقع بعده حدثاً فانه لا يشترط
الاعتماد عند سيبويه ولعل السر فيه هو ان الحدث ادعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه الى
الثبوت ولزم ان يكون قوياً بخلاف الجثث فانها تستدعي مزيد قوة وشرط الاعتماد مطلقاً اي سواء
كان الواقع بعده حدثاً او لا عند الخليل ويرفع معنى الفعل اذا كان الماخوذ منه هذا المعنى ظرفاً
من غير شرط الاعتماد مطلقاً اي سواء كان الواقع بعده حدثاً او لا عند الاخفش فانه قال انه لما
تنزل منزلة الفعل لا يشترط فيه الاعتماد كما لا يشترط في الفعل وكذلك يرفع الاسم المضمر المستكن
عند الجميع بلا شرط وان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفاً مستقراً نحو هذا وكأن وليت ولعل
مما كان فيه معنى الفعل ولم يكن منه [illegible] له لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخاً او في الظرف نحو هذا
في الدار زيد اي لك اليه في الدار زيد او في المفعول معه نحو حسبك وزيداً درهم ومن لم يجعل الواو
عاملة في المفعول معه اما من جعلها عاملة فلا يكون العامل فيه معنوياً وكذا المفعول المطلق ينصبه

معنى

معنى الفعل فيمن لا يرى الحذف اي حذف العامل في مثاله على الف درهم عرفاً فان العامل عنده معنى
الفعل الماخوذ من قوله له علي الف درهم واما من قال ان العامل فيه اعترف المحذوف فلا يكون
مما نحن بصدده وكذا في اذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من
قوله له صوت وعند الاكثر العامل فيه يصوت المحذوف والصنف الثاني من العامل المعنوي
ما ليس معنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه وثلاثة عند الاخفش احدها الابتداء وهو
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد الخبر اليه او لاسناده الى فاعله وقيل هو جعل الاسم
في صدر الكلام لفظاً او تقديراً للاسناد الرافع للمبتدأ والخبر لان اقتضاء الابتداء لهما على
السوا وقد مر ذكرهما ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو الابتدا وعند الكوفيين المبتدأ مرفوع
بالخبر والخبر بالمبتدأ فهما ترافعا وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما
كلاماً بدون انضمام الآخر اليه قالوا ولا يمتنع ان يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً لكثرة نظائره
نحو قوله تعالى اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب اياً بتدعوا وجزم تدعوا باياً ويجوز ان
يكون التجريد عاملاً وان كان امراً عدمياً لان العامل عندهم علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون
علامة او نقول المراد بالتجريد كون المبتدأ اولاً لثان ذلك الثاني حديث عنه كما حكي عن الفاركي
وانه امر وجودي والثاني من الصنف الثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسم سواء كان ذلك الاسم اسم جنس او اسم فاعل وسواء كان مرفوعاً او منصوباً او مجروراً
عندهما اي عند سيبويه والاخفش واذا دخل على المضارع عامل النصب والجزم لا يصح وقوع
الاسم موضعه لانه لا يصح ان يقال ان زيداً لم ضارب فلا يصح رفعه في هذه الحالة وانما ارتفع به لانه
اذا كان الاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولان هذا المعنى لما كان عاملاً معنوياً
اشبه الابتدا فيعمل الرفع كالابتداء وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع عند اكثر الكوفيين
بتعريته عن النواصب والجوازم بدليل انه ينتصب عند دخول الناصب وينجزم عند دخول
الجازم واذا لم يدخلا يرتفع فدل على انه يرتفع بتعريته منهما وارتفاعه عند الكسائي بالزوائد
في اوله من حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع
اما الماضي او المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع وانما عرضها الناصب والجازم لضعفها وصيرورتها
كجزء الكلمة فيعرضها الطاري المنفصل والثالث عامل الصفة فانها ترتفع عند الاخفش بكونها
صفة لمرفوع وتنتصب الصفة وتنجر بمثل ذلك اي بكونها صفة لمنصوب او مجرور وكذلك العامل

في التأكيد وعطف البيان معنوي عنده ايضا وقيل العامل في هذه الثلثة تقدير من جنس الاول
واما البدل فالعامل فيه عند الاخفش واكثر المتأخرين مقدر من جنس الاول وعند سيبويه والمبرد
والسيرافي العامل فيه هو الاول لان المتبوع في حكم الطرح فكان العامل باشر الثاني واما العطف
بالحروف فعند سيبويه العامل فيه هو الاول بواسطة الحرف وقيل العامل فيه مقدر من جنس الاول وقيل
حرف العطف لنيابته عنه **والعامل فيها** اي في الصفة وكذا في عطف البيان والتأكيد **عند سيبويه**
هو العامل في الموصوف وهو اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
فان المجيء في جاءني زيد الظريف في قصده انما يكون منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة فلما اشتمل
التابع على حكم المتبوع معنى جعل مع المتبوع بمنزلة مفرد مع شدة الامتزاج بينهما حتى صار كابنم
ابنم وامرء وغيرهما من الاسماء المفردة التي تتبع حركة ما قبل حرف الاعراب حركته فيه الا ان
العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف **ويحتج للاول** وهو
مذهب الاخفش واختاره ابو علي مذهب الاخفش واحتج على صحته **بجواز حمل الصفة على لفظ المبني**
من المنادى نحو يا زيد الظريف **ومن المنفي بلا** نحو لا رجل ظريفا **اذ لو كان المؤثر فيهما واحدا**
لما اختلف حكمهما في الاعراب والبناء مع انه قد اختلف هنا وذلك لان الموصوف هنا مبني
وصفته معربة غير محمولة على محله بل على لفظه ولم يعمل في لفظ الموصوف هنا شيء حتى يقال انه عمل
في الصفة ايضا فوضح من هذا انه قد يعمل في الصفة ما لم يعمل في الموصوف وهو كونه صفة لمضموم
او مفتوح وانما قال على لفظ المبني لانه لو كان الحمل على محله لا يتوجه الاحتجاج لان العامل عمل
في محل الموصوف اذن والجواب ان الفتحة في المنادى لما اطردت باستمرار صحت نسبتها الى المنادى
الفاعل فصار يا زيد الظريف بمنزلة جاءني احمد الظريف ولا اختلاف في جاءني احمد الظريف والجواب
ضعيف وحجته اي على قوي ولذا ترك المص الجواب **القسم الرابع في المقتضي للاعراب وهو**
توارد المعاني المختلفة الطارية احدها على الاخر اللازمة للكلمة كالفاعلية والمفعولية
والاضافة اما المعاني الطارية غير اللازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف العلامات بل قد
تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع والمجهول وقد تكون العلامة حرفا دالا عليه
كما في المثنى والجمع السالم وقد تكون كلمة مستقلة كالوصف والمضاف اليه ولكن في كلمة
معنيان او اكثر غير طار احدهما على الاخر كما في الكلمة المشتركة نحو القرء في الحيض والطهر
لا يلزمها العلامة المميزة لاحدهما عن الاخر لارجاء علة لاحد المعنيين لم يراع المعنى الاخر

حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما **على الكلمة** تواردها **بسبب التركيب** مع العامل فان
التركيب سبب لحصول هذا التوارد ولذلك كان الاسم قبله مبنيا لعدم موجب الاعراب
كالاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة ونحو زيد عمرو بكر **فانها** اي فان
هذه المعاني **تستدعي ما تنصب دليلا** وعلامة **على ثبوتها** واللائق بالحكمة ان يطلب لها
اخف علامة لازمة وهي ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات او انفسها
كما في الاسماء الستة والتثنية والجمع وانما لم تقتصر على العامل الذي به طرأت هذه المعاني كما اقتصر
في المضاف والموصوف على المضاف اليه الدال على معنى في المضاف وعلى الوصف الدال على معنى
في موصوفه لان المعنى المحتاج الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن بصدده فان هذه المعاني لما
كانت لازمة للكلمة بعد التركيب احتاطوا فيها حتى ان بعد العامل الذي بسببه هذه المعاني
كان هناك علامات لازمة لها دالة عليها ولان العامل لا ترفع الالتباس في جميع المواضع كما في
ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد **والحروف بمعزل عنها** اي عن تلك المعاني لعدم طريان
احدها على الاخر **وكذا الافعال** بمعزل عنها **لدلالة صيغها على معانيها** فان صيغ المضارع
تدل على الحال او الاستقبال وصيغ الماضي على الزمان الماضي وصيغ الامر على الطلب ولا حاجة
الى هذا التعليل على ما وصفنا المعاني به من الطريان **وانما محل المعاني المقتضية للاعراب هو**
الاسم لوجوب طريان هذه المعاني عليه بعد وقوعه في التركيب مع العامل **ومن ثمة** اي من اجل
ان محلها هو الاسم **حكم له** اي للاسم **باصالة الاعراب** لان المقتضي للاعراب هو هذه المعاني وهي
انما تكون في الاسم وانما حكم باصالة الاسم في الاعراب مع ان الاصل فيها الافراد وهي من حالة الافراد
غير مستحقة للاعراب لان الواضع انما وضعها لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
مخالف لنظر الواضع فكان بناء المفردات وان كانت المفردات اصولا للمركبات عارضا لكون
استعمالها مفردة عارضا **واصول تلك المعاني** المقتضية للاعراب **بحكم الاستقراء ثلثة**
اذ لا دليل عقلي على انحصارها في الثلثة **الفاعلية** اي كون الشيء فاعلا **وهي المقتضية للرفع**
والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية للجر وذلك اي
الاقتضاء ان الفاعلية الرفع والمفعولية النصب والاضافة الجر **اما لحكم التناسب** بين كل واحد
من هذه المعاني وبين هذه الحركات **لقوة الاول** وهو الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار من المفعولية
لان الفاعل مما لا يستغنى عنه اذ ما من فعل الا وهو يفتقر الى الفاعل **وضعف الثاني** وهو المفعولية

لأن المفعول فضلة يتم الكلام بدونها وكون الثالث وهو الاضافة بين بين اي بين الفاعلية والمفعولية
يدل على هذا وقوع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا نحو ضرب زيد عمرا او ضرب عمرو زيد
وعلى هذا المذكور من القوة والضعف والتوسط ثبت ذلك لاهل الاعراب من الحركات والحروف
فان اقواها الرفع لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واضعفها النصب لكونه
من اقصى الحلق واما الجر فهو بين بين لكونه من وسط الحنك فالفاعل لقوته استحق اقوى دلائل
والمفعول لضعفه استحق اضعفها والمضاف اليه لتوسط رتبته بينهما استحق ما هي دائرة
بين الضعف والقوة وانما قال في الاصل لانه قد يكون النصب بالكسر والجر بالفتح كما في جمع السالم
المؤنث وغير المنصرف وقد يكون الرفع بالالف والنصب بالياء كما في التثنية وان رجح تفسير
الاول بالرفع والثاني بالنصب والثالث بالجر وكذا فسره لاهل الاعراب بها وليس المعنى على ما
فسره ان المراد بالاول هو الفاعلية وبالثاني المفعولية وبالثالث الاضافة ليستقيم قوله وعلى هذا
شارة لاهل الاعراب والعجب منه كل العجب انه فسره لاهل الاعراب بما فسر به الاول والثاني
والثالث وكذلك قوله في بعض قوله وعلى هذا اي اعتبار حكم التناسب ليس مستقيم وانما سمي
الرفع رفعا لان ما استحق الرفع من الكلمات ارفع منزلة مما استحق النصب والجر والنصب فتح
الفم عند تحريك الحرف وسمي نصبا لفخامته والجر خفض الصوت عند تحريك الحرف وسمي جرا
لانه يهوي عند النطق به سفلا واما بطريق التعادل لاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد
ليس الا بالاقوى وهو الرفع ليكون قلته مقاومة لثقله وقوته ولاختصاص الاكثر وهو المفعول
فانه يكون واحدا فصاعدا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون كثرته موازنة لخفته
فالوجه الاول لطريق التوافق والثاني لطريق التوازن والتعادل وبهذا الذي ذكرنا من
ان الفاعلية هي المقتضية للنصب والاضافة هي المقتضية للجر تبين ان الاصل في المرفوع
هو الفاعل لتحقق المقتضي للرفع فيه وما سواه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به والاصل
في المنصوب المفعول وما عداه متفرع عليه والاصل في المجرور المضاف اليه اما بتقدير
الحرف نحو المال لزيد او معناه نحو مال زيد وههنا بحث سيجيء عن قريب ان شاء الله تعالى وعليه
اي على هذا الاصل نحو واضع الصنعة اي صنعة النحو وهو امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال المص
قيل ان ابا الاسود لما سمع القارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله جاء الى علي رضي الله عنه وقال ائذن
النحو الي وضع قانون يقوم الناس به السنتهم فقال علي انح نحوه وارشد الى الرفع والنصب والجر

للرفع والمفعولية هي المقتضية صح

فلهذا

فلهذا سمي نحوا فارتفاع المبتدأ بالمعنى الاول وهو كونه اسما مجردا عن ملابسة العوامل اللفظية
معنى من حيث هو اسناد للاسناد اليه لانه لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل وارتفاع المبتدأ
بالمعنى الثاني وهو كونه صفة معتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي واقعة لظاهر وما يجري
مجراه لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل في انه احد جزئيها وارتفاع الخبر لكونه
جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل جزء ثان منها وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عامله اي عامل
خبر ان في لزومه الاسم فانه لا يدخل على الفعل وفي وروده ثلاثيا نحو ان وان وليت فصاعدا
نحو كأن ولعل ولكن وفي بنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل وقد عرفت تضمن الحروف المشبهة
بالفعل معناه اشبه عامل خبر ان عامله اي عامل الفاعل وهو الفعل الماضي فالحق خبر ان به
اي بالفاعل في الرفع والتزم تأخيره اي تأخير خبر ان المرفوع عن المنصوب فيها [illegible] ما خبره
اي في غير الظرف بخلاف عامل الفاعل فان الاولى في المرفوع فيه ان يكون مقدما على المنصوب ايقاعا
للمخالفة بينهما اي بين ان واخواتها وبين الفعل وذلك لقوة المشابهة بينهما فطلب فارق وايذانا
بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل واجيز تقديم الظرف المستقر على المنصوب نحو ان
في الدار زيدا لما فيه اي في الظرف من التوسع الذي لم يكن في غيره مع ان المخالفة بين الفعل وبين
عامل خبر ان معه اي مع الظرف واقعة بدون التقديم اي تقديم الظرف المستقر اذ الظرف
المستقر لا يقع فاعلا اصلا والا لم يكن مستقرا بل كان لغوا بخلاف غير الظرف نحو ان زيدا قائم فانه
لو تقدم المرفوع على المنصوب فيه لشابه الفعل والفاعل واما الظرف اللغو فيقع قائما مقام
الفاعل نحو سير بزيد فلذلك قيد بالمستقر ولم يجز تقديم المرفوع على المنصوب مع الفعل
اي حيث كان الخبر المرفوع فعلا مع وقوع المخالفة هنا ايضا كما في الظرف المستقر حيث كره
دخولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل فانه لو قدم الفعل الذي هو الخبر في ان زيدا
يضرب وقيل ان يضرب زيدا لزم دخول ان على الفعل وهو مستكره مرفوض بخلاف الظرف
المستقر فانه لا يستكره دخولها عليه وارتفاع خبر لا التي لنفي الجنس لكون عامله وهو محذوا
به حذو ان لما بينهما اي بين ان ولا من التقابل لاقتسامهما اي لاقتسام لا وان النفي والا[ثبات]
على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا هذه
للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس لخبر لا مشابه لخبر ان المشابه بالفاعل فيكون مشابها للفاعل ولا تقديم
هناك اي في خبر لا عاملا اي سواء كان الخبر ظرفا نحو لا رجل في الدار او لا نحو لا غلام رجل ظريف [illegible]

حظ له اي للاعراب لان الذي هو اصل له للاز العيار حط الفروع عن الاصول وانتفاع اسمها
ولا بمعنى ليس لما بينها اي بين ما ولا وبين ليس من التشارك في المعنى فان معنى ما وهو نفي الشي ومعنى
ليس وهو نفي كونه سواء في الحقيقة والتزموا تقدمه اي تقدم اسمها المرفوع على المنصوب
لعدم اقتضائها اي اقتضاء ما ولا وقوع تلك المخالفة التي بين ان والفعل لضعف
شبههما اي شبه ما ولا بالفعل حيث انحصر فيهما على الشبه المعنوي دون الشبه اللفظي
وانتفاع المخالفة انما احتيج اليه حيث كان الشبه قويا كما في ان واخواتها فان الشبه بينها وبين
الفعل من جهة اللفظ والمعنى واما انتصاب الحال فلانها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها
ولما انها اي ان الحال مفعول فيها معنى اذ معنى ضربت زيدا راكبا ضربت في حال ركوبه اشبه
مطلق المفعول من حيث ان المفعول قضاه ايضا لا سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لانها
في معناه ولا سيما اذا كانت الحال ظرفا فانها حينئذ تشبهه معنى ولفظا وانتصاب التمييز لما وقع
التمييز في امثلته موقع المفعول من نحو ضرب زيد عمرا فانه كطاب زيد نفسا وزيد ضارب
عمرا فانه نحو عندي رطل خلا وهما ضاربان خالدا فانه نحو عندي منوان سمنا وهم ضاربون
بكرا فانه نحو عندي عشرون درهما ويحسن من ضرب زيد عمرا فانه نحو ما في السماء موضع راحة
سحابا وانتصاب المستثنى لكونه فضلة اشبه المفعول ولكون العامل فيه بتوسط حرف
هو حرف الاستثنا كالمفعول معه فان العامل فيه بتوسط الواو بمعنى مع فيكون له شبه خاص
بالمفعول معه وانتصاب الاسم والخبر في باب كان وان اي الاسم في باب ان والخبر في باب
كان لما ان عاملها لا اقتضائه شيئين بمعنى المسند والمسند اليه اشبه عاملهما المتعدي
من الفعل فاشبه الاسم والخبر في البابين بالمفعول لان العامل لما اشبه الفعل الحقيقي
اشبه ما نصبه بالمفعول به فلباب ان شبه بالمتعدي باعتبار معموليه ولباب كان
شبه به باعتبار منصوبه خاصة لان مرفوعه عندهم فاعل على ما ذكرنا وانتصاب
المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل ظريف لما انها اي ان لا محمولة على ان فيكون
المنصوب بها مشبها بالمشبه بالمفعول ولا مرفوع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر
الا بالاضافة بخلاف المرفوع والمنصوب فانه لها اصل وفروع وقال المصنف في المفتاح
الاضافة على ضربين اضافة اسم الى الاسم واضافة حرف الى الاسم وانما كان الجر في كفى بالله ولا
تلقوا بايديكم غير اصيل لانه مجرور في اللفظ ومرفوع او منصوب في المعنى اذ المعنى كفى الله

ولا تلقوا

انتصاب الاسم والخبر في باب كان وان

ولا تلقوا ايديكم وكذا جر المضاف اليه باضافة غير حقيقية نحو هذا ضارب زيد وحسن
الوجه لان المجرور منصوب او مرفوع في المعنى فقوله هنا ولا فروع للمضاف اليه يدل
صريحا على انه لا فروع له وقوله قبل ان الاصل في المجرور والمضاف اليه يفهم منه ان له
فروعا وكذلك قوله في المفتاح يدل على ان المجرور بالحرف قسم من المضاف اليه وقوله في
هذا الكتاب في المجرورات يدل على انه قسيم له واما التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوع
وليس لها اعراب مستقل باعرابها داخل تحت اعراب متبوعاتها واما ما بني من الاسماء ما بني مع ان
الاصل فيها الاعراب لما ذكرنا من قبل اما لفقد المقتضي للاعراب الذي هو التركيب مع العامل
كالاسماء المعدودة واما لوجود المانع من الاعراب مع وجود المقتضي له وهو مناسبته غير
المتمكن على ما اومي واشير اليه في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل
المضارع عندنا فهو مضارعته اي مشابهة المضارع لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستحقاقا
اما اللفظ وهو المضارعة لفظا فلموازنته اياه اي اسم الفاعل في الحركة والسكون نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج واما الثاني وهو المضارعة معنى فلقبول كل واحد منهما
الشياع والخصوص فان الاسم عند تجرده عن اللام يفيد الشياع وعند دخول حرف التعريف
عليه يتخصص كذلك الفعل المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال يكون شائعا يحتمل الحال
والاستقبال وعند دخوله يتخصص بالاستقبال وهو مناد بالوهم فيه اي كل واحد منهما
عند التجرد اي تجرد كل واحد منهما عن القرائن الدالة على الحال والاستقبال لا الى الحال واما الثالث
وهو المضارعة استحقاقا ولوقوعه اي لوقوع كل واحد منهما صفة نقول جاءني رجل يضرب كما نقول
جاءني رجل ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اي على كل واحد منهما نقول ان زيدا ليضرب كما نقول
ان زيدا لضارب وانما قال عندنا اي عند البصريين لان الكوفيين يقولون ان اعراب المضارع بالاصالة
لا بالشبه وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه ايضا فانك اذا قلت لا تضرب بالرفع علم انه نفي
وبالجزم علم انه نهي ولو نصبت تشرب في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن دل على ان
الواو للصرف وجزمه دليل على انها للعطف والجواب ان اعرابه ليس بكاشف عن معان تتوارد
عليه وانما الاعراب يوضح معنى الحرف المقدر وهو به ثم ان وقوعه اي وقوع المضارع ذا وقوع
من اثبات المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية نحو زيد يضرب
المقتضي له اي للمضارع اخف وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا

التوابع

المقتضي لاعراب الفعل

ذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم كان الرابطة نحو لن تضرب اضرب وسائر الجوازم محمولة
عليها والا يجوز لن تعالة نحو قولك ان زيدا لم يضرب لان الفعل واقع موقع الاسم لما بينهما من المشابهة
الاولى لان لم تنقل المضارع الى المضي كما ان تغير الماضي الى المستقبل وكذلك لام ولا للنهي تنقلان
الفعل من الاخبار الى الطلب **انتقل له** اي للمضارع **اعرابا لا يكون في الاسم رأسا** وما لكلية
وهو الجزم فانه لما كثر وقوعه موقعا يصلح للاسم لم يستحق نوعا من انواع اعراب الاسماء وكذا
المضارعة القوية اقتضت ان يكون له اعراب فعوض من الجر الجزم ليكون له اعراب نظرا الى
اصل تلك المضارعة ولا يكون له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقعه اصلا وانما
لا يكون الجزم في الاسم **لما انه** اي لان الجزم **لا يناسب الاسم حيث يقتضي وجوده هناك**
اي في الاسم **الى عدمه غالبا** لان الغالب في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو دخله الجزم
وسكن اخره لاجتمع ساكنان فاحتيج الى تحريكه فرارا من توالي ساكنين فيؤدي ثبوت الجزم
الى عدمه وما يؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن الاسم الذي
لا تنوين فيه **و وقوعه** اي وقوع المضارع **موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما يفعله**
الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة نحو اريد ان تخرج اي خروجك **او** بانضمام **ما اشبهه** وهو
اخوات ان نحو لن وكي واذن وجه اشتباهها بها انها تخلص الفعل للاستقبال كان **اقتضى له**
نوعا من الاعراب بين الاول وهو الرفع **والثاني** والجزم **وهو** اي هذا الوجه المتوسط
اما النصب او الجر فان كل واحد منهما متوسط بين الرفع والجزم لان الرفع ثقيل مطلقا والجزم
خفيف مطلقا وكل واحد من النصب والجر متوسط بينهما **فادى الى النصب** على الجر لخفته وثقل
الفعل **ولما ان عوامله** اي عوامل النصب **اشبهت نواصب الاسم** فان ان من عوامل
اشبهت ان المشددة الناصبة لفظا لانها قد تخفف فيصير لفظها كلفظها ومعنى لان
كل واحدة منهما حرف مصدري فلما اشبهت ان الناصبة عملت عملها في المضارع النصب
دون الجر لوجود ما هو بمنزلة عامل النصب فيه دون عامل الجر ومن هذا يعلم ان اصل النواصب
هو ان وسائرها ملحق بها لافادتها معنى الاستقبال مثلها والحاصل ان مضارعة المضارع
للاسم مقتضية لاعرابه ووقوعه موقع الاسم بنفسه عامل رفعه والحرف الذي اخرجه
عن تقدير الاسمية وما اشبهه عامل جزمه والحرف الذي جعله في تقدير الاسم وما اشبهه
عامل نصبه **وبهذا البيان تبين وجه اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل**

واذ

واذ قد وفينا بما وعدناه من توفيه الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب
حامدين لله تعالى ومصلين على نبيه محمد واله الطاهرين وهو حسبنا ونعم المعين

ولنون نحن ايضا ختم الكلام في شرحه وافين بما وعدنا حامدين لله تعالى على نعمائه المتواترة
وآلائه العظام ومصلين على نبيه النبيه محمد واله مصابيح الظلام واصحابه الكرام
سائلين لله سبحانه التوفيق لما يلاحه بعد مسودة الروية وتفريغ الفكر اليه
تم كتاب العباب في شرح اللباب بعون الله الملك الوهاب
قال مؤلف الكتاب عبد الله عبد الله بن محمد الحسيني ختم الله بمغفرته
وعفا عنه بفضل نعمته فرغ من تاليفه في جمادى الاولى لسنة خمس وثلثين وسبعمائة

كم محمد احمد حسين العباس الامام الحجر عفا الله عنه وعن والديه
وختم له بخير وغفر له [illegible] حامدا مصليا على نبيه محمد
واله وصحبه وسلم تاريخ [illegible] شوال المكرم سنة [illegible]

٨٥٩
وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

نسخه بی‌نظیر و منحصر

۱۵۰۰۰ ریال

[العُباب فی شرح اللباب للاسفراینی]

تألیف

عبدالله بن محمد حسینی نیشابوری مشهور به سید جمال‌الدین نقره‌کار

متوفی ۷۷۶ فراغت از تألیف ۷۴۵

تاریخ نسخه ۸۵۹

(چاپ نشده)

فهرست کتب خطی کتابخانه‌های اصفهان ج ۲ (ص ۵۰)